

د. سيد مصطفى سالم

تكوين الحسين الحديث

١- الحسين الإمام يحيى

١٩٠٤ - ١٩٤٨

الطبعة الرابعة

١٩٩٣

د. سيد مصطفى سالم

تأريخ اليمن الحرب

١- اليمن الإمام يحيى

١٩٠٤ - ١٩٤٨

الطبعة الرابعة

١٩٩٣

تكوين اليمن الحديث

الطبعة الرابعة : ١٩٩٣

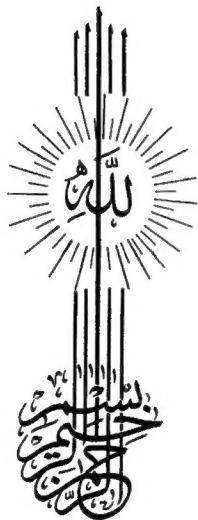
الطبعة الثالثة : ١٩٨٤

الطبعة الثانية : ١٩٧٠

الطبعة الأولى : ١٩٦٣

توزيع دار الأمين للنشر والتوزيع

القاهرة : ١ شارع محمد محمود - باب اللوق (برج الأطباء) الدور الخامس - شقة ٥٠٥ - ت : ٣٥٥٨٤٦١
الجيزة : ١ شارع سوهاج - خلف قاعة سيد درويش - المرم



تكوين بعين الحديث

٢- بعين الإمام الحسين

١٩٤٨ - ١٩٥٤

الإهداء

إلى

ذكرى

الأستاذ الكبير المؤرخ الراحل

محمد شفيق غربال

تقديم

للأستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم

أرى قبل أن أمضى في تقديم هذا الكتاب - أن ثمة كلمتين ينبغي على أن أبدأ بهما ، هما كلمة اعتذار وكلمة شكر .

أما الاعتذار فأقدمه لجمهور القارئ ، ذلك لأني في كتابة هذا التقديم أحاول أن أشغل من هذا الكتاب صفحات كان من المقدر أن يشغلها قلم أستاذنا المؤرخ الراحل الكريم : محمد شفيق غريال . فقد صاحب شفيق غريال هذا الكتاب منذ كان فكرة عرضها على تلميذه « السيد جمال مصطفى سالم » عندما كان يطلب العلم عليه في معهد الدراسات العربية العالية ، كموضوع لرسالة الماجستير في التاريخ العربي الحديث من هذا المعهد . ومضى الأستاذ يتبع جهود تلميذه ، ويمحض له النصح ، ويمد له أسباب التشجيع والتوجيه والإرشاد حتى أتم « السيد سالم » رسالته وسلمها للممتحنين ، وتهيأ لمناقشتها ، وإذا بالقدر يحرمه ويحرمانا جميعاً من أستاذنا الكبير ، ففقدنا بوفاته الركن الرئيس ، والظل الظليل ، والقلب الكبير ، والأستاذية الشاخرة .

ونوقشت رسالة الأستاذ « السيد مصطفى سالم » في جو عابق بذكرى الأستاذ الراحل ، ونال بها صاحبها درجة الماجستير بتقدير جيد جداً مع توصية المعهد بطبع الرسالة على نفقته ، ونفذ المعهد مشكوراً توصية اللجنة ، وهكذا استحالت الرسالة إلى الكتاب الذي يظهر اليوم والذي قدر لي أن أتولى تقديمه إلى جمهور القارئ .

أما كلمة الشكر فلمؤلف هذا الكتاب الصديق الأستاذ « السيد مصطفى سالم » الذي طلب إلى أن أتولى هذا التقديم ، « ها أنذا أفعل » .

(م - ١ - تكوين ابن الحديث)

وكتاب اليوم في تاريخ اليمن الحديث ، فهو يتناول تاريخ هذه الشخصية التي ارتبط تاريخها بتاريخ اليمن الحديث والمعاصر منذ مطلع هذا القرن إلى قرب منتصفه ، وهي شخصية الإمام يحيى حميد الدين . وقد اختار المؤلف موضوع رسالته قبل أن يقفز اليمن بأحداثه الراهنة إلى سطح الأحداث العالمية البارزة .

وأشهد أن « السيد سالم » قد تناول موضوعه بروح المؤرخ الموضوعي الجاد ، فعمل قدر استطاعته على أن يخلص نفسه من عواطف الرضا أو السخط ، الحب أو الكره ، مع حرصه - في الوقت نفسه - على أن يصدر أحكامه على الرجال والأحداث التي تناولها في رسالته في ضوء ما تجمع له عنها من حقائق .

وما أشق ذلك على المؤرخ ، المفروض فيه التمسك بالموضوعية والنزاهة المطلقة ، والمطالب - في الوقت نفسه - بأن يمسك الميزان ويصدر الأحكام ، وتزداد هذه المشقة - خاصة - إذا كان الموضوع الذي يتناوله المؤرخ بأحداثه وشخصياته قريب الصلة بالعصر الذي يعيش فيه المؤرخ ، وما أقرب عهد الإمام يحيى بعصرنا .

وصعوبة أخرى تواجه المؤرخ الذي يتناول بالبحث موضوعاً (معاصراً) هو قلة (الوثائق) الرسمية ، فأكثرها لا يزال حبيس الخزائن ، لم يوضع بعد تحت تصرف الباحثين مما يضيق أفق المادة التاريخية أمام الباحث ، وإن كان من المسلم به أن الباحث يستطيع أن يستعاض عن هذا النقص - بوفرة وافرة من كتابات الصحف والرسائل المنشورة ، على أن يشق طريقه بينها في حرص وحذر شديدين . وأشهد أن صديقنا الأستاذ « السيد سالم » قد واجه هذه الصعوبات التي أشرت إليها ، وغيرها ، وشق طريقه بينها في صبر وأناة وجدل على العمل وإقبال على البحث ، وهي صفات نعرفها في الناجين من تلامذة « شفيق غريال » .

لقد شارك الإمام يحيى - حتى قبل أن يلى الإمامة - فى أحداث اليمن وتشكيل مصيره بأكبر نصيب . فعلى ذلك وقت أن كانت بلاده لا تزال تحت حكم الأتراك العشائيين ، أى فى السنوات السابقة على الحرب العالمية الأولى ، وبذلك وضع الأساس لحكم (الإمامة) فى اليمن ، نائرة على الترك أولاً ، ثم مشاركة لهم ثانياً ، ثم منفردة بالحكم أخيراً ، حتى مصرعه فى سنة ١٩٤٨ .

لقد عاش الإمام يحيى وحكم اليمن فى حقبة طويلة من الزمن امتدت نحو نصف قرن ، ولكن أهمية حكم الإمام ليست مستمدة فقط من طول عهد هذا الحكم ، وإنما هى مستمدة أيضاً من خطورة العصر الذى قام فيه هذا الحكم . العصر شهد انحلال الإمبراطوريات ، وقد أفاد هو نفسه من هذا الانحلال حين أقام - أو حاول أن يقيم - دولة اليمن ، أو ما سماه « المملكة المتوكلية اليمنية » فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ، وشملت هذه الموجه بقية الأقطار العربية التى سلمت - حتى ذلك الوقت - من المد الاستعماري . وحاول الإمام يحيى أن يقى بلاده غوائل تلك الموجه فاصطنع سياسة العزلة حيناً ، و (المضاربة) الدولية حيناً آخر . وعصر الإمام يحيى هو أيضاً - العصر الذى شهد يقظة الشعوب العربية وتطلعها إلى الحرية والديمقراطية والوحدة .

وهكذا وجد الإمام يحيى نفسه وبلاده محوطين بتيارات مختلفة لم يكن لها بها عهد من قبل . وانتهى الإمام إلى خطة ظل متشبهاً بها حتى مصرعه ، وهى أن يعمل على أن يمسك بين يديه (بمفاتيح) هذه التيارات ، تماماً كما كان يمسك بين يديه بمفاتيح خزائنه ، وظن أنه بذلك قادر على ضبط التيارات المختلفة التى ناوشته من كل جانب ، والأخذ من كل منها ، ولكن بقدر محدود .

وهكذا عاش اليمن حياة ملؤها التناقض ، ولم يستطع أن يحقق فى هذا العصر الذى اشتدت فيه حركة الأمم والشعوب شيئاً .

وبلغ من خطورة خطة الإمام يحيى أنها استحالَت من بعده إلى (نظام)
حاول ابنه أحمد ثم حفيده البدر أن يسيرا عليه ، وهما لا يملكان شيئاً من صفات
مؤسس الدولة وواضع نظامها ، حتى بعد أن ثبت فشل خطة الإمام يحيى حين
راح - هو نفسه - ضحية لها في ١٩٤٨ . فكان الانهيار ، وهو لا يقل خطورة
عن انهيار سد مأرب في القديم . ولكن إذا كان انهيار سد مأرب قد جلب على
اليمن الدمار والحرب ، فالمأمول أن انهيار الإمامة المتوكلية سيفتح أبواب اليمن
لتيارات التقدم والنهضة والعزة والحرية .

لقد أسهم الأستاذ « السيد مصطفى سالم » في خدمة تاريخ اليمن وتاريخ
القضايا العربية المعاصرة بقلمه ، تماماً كما يسهم اليوم إخوانه - من شباب
المصريين - في خدمة اليمن والقومية العربية على أرض المعركة بالسيف والنار .
ويقدمون وقوداً لها من دمائهم وأرواحهم .

صنع الله لهذا الجيل من المصريين الذي أعده القدر لخدمة العروبة -
والإنسانية - بالسيف والقلم جميعاً .

سيدى بشر . الإسكندرية

أغسطس ١٩٦٣

أحمد عزت عبد الكريم

مقدمة

الطبعة الرابعة

يصعب في الواقع كتابة مقدمة رابعة لكتاب من الكتب بعد أن يكون المرء قد أفرغ ما يريد ذكره في مقدمات سابقة ، وترجع الصعوبة إلى عدة أسباب منها: لما إذا يعاد طبع كتاب ظهرت طبعته الأولى عام ١٩٦٣ م ؟ وقد يبدو أن الإجابة سهلة ميسرة ، وهي أن الكتاب ما زال مقروءًا مرغوبًا . ولكن الصعوبة تكمن في هذه السهولة ، إذ أن إعادة طبع كتاب للمرة الرابعة يرجع إلى أسباب أكثر عمقًا ، وخاصة إذا أعيد طبعه كما هو ، ليظل وثيقة مطبوعة لما كان ينشر في تلك السنوات ، وقد بينت تفسير ذلك خلال مقدمة الطبعة الثالثة .

فيلاحظ أننا وقد قاربنا نهاية القرن العشرين ، نجد أن اليمن - بأجزائه المختلفة - قد مرَّ بمراحل وتطورات متعددة خلال هذا القرن . فقد دخل اليمن هذا القرن وهو ولاية عثمانية في جزء منه ، ومحمية بريطانية في جزء آخر . وقد استقل جزؤه الشمالي عقب الحرب العالمية الأولى تحت اسم : المملكة المتوكلية اليمنية . ورغم نشوب ثورتي ١٩٤٨ ، ١٩٥٥ م ، فقد ظل النظام الذي وضعه الإمام يحيى لحكم اليمن سائدًا حتى قيام ثورة سبتمبر ١٩٦٢ م . وإعلان قيام الجمهورية العربية اليمنية . أما الجزء الجنوبي من البلاد ، فقد ظل يعرف بأنه : عدن ومحمياتها ، وعدن والمحميات التسع أو النواحي التسع ، أو الجنوب العربي ، أو الجنوب اليمنى ، حتى نشبت ثورته في ١٤ أكتوبر ١٩٦٣ وحقق استقلاله في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧ ، وأعلن قيام الجمهورية اليمنية الديمقراطية الشعبية . وهنا بدأ يطفو بالتدرج - وعبر سنوات - اسم الشطر الشمالي والشطر الجنوبي - ولو محليا - على الجمهوريتين اليمنيتين الفئتين تعبيرًا عن الرغبة الشعبية والحكومية في تحقيق الوحدة اليمنية التي قدّر لها أن تتحقق في ٢٢ مايو ١٩٩٠ م . وإعلان قيام «الجمهورية اليمنية» التي ضمت الشطرين ، والتي ارتضت التوجه الديمقراطي التعددي توجها لها لبناء اليمن الحديث القوي . وهكذا يتضح تعدد المراحل التي مرَّ بها اليمن بشطريه خلال هذا القرن

حتى وصل إلى وحدته ، وأصبحت كل مرحلة من هذه المراحل تحتاج إلى دراسة منفردة متعمقة .

وهنا تكمن أهمية إعادة طبع هذا الكتاب ، لا ليتوفر بين يدي القراء والباحثين من المهتمين بتاريخ اليمن الحديث والمعاصر ، بل لأنه يتضمن تاريخ المراحل الأولى من مراحل هذا القرن ، ولأنه يمهد لى - ولغبرى - كتابة تاريخ باقى المراحل . فهو يحمل فى طياته اللبنة الأولى التى شكلت ملامح تاريخ اليمن فى النصف الأول من القرن العشرين - مهما كانت ملامح هذه اللبنة وطبيعة تكوينها - لذلك اعتبرته الخطوة الأولى التى تحتاج إلى خطوات أخرى حتى يتم تغطية تاريخ اليمن خلال قرننا الحالى .

وكنت قد تمكنت يوماً أن أواصل دراسة الفترة التى توقفت هنا عندها - أى عام ١٩٤٨ - إلى قيام ثورة ١٩٦٢ م ، تحت عنوان : « مقدمات ثورة سبتمبر ١٩٦٢ » أنال بها درجة الدكتوراه ، غير أن أستاذى الكبير المرحوم الدكتور أحمد عزت عبد الكريم وجهنى إلى أن أخصص دراستى حول تاريخ اليمن فى القرنين ١٦ ، ١٧ الميلاديين ، فامتثلت لهذا التوجيه ، وسجلت هذه الأمانة فى مقدمة كتابى : « الفتح العثمانى الأول لليمن ، ١٥٣٨ - ١٦٣٥ م » . هذا وما زلت أطمح - أنا أو أحد تلاميذى - أن أحقق هذه الأمانة لنكمل باقى الخطوات .

وأخيراً ، فإننى إذ أدفع بهذا الكتاب إلى المطبعة للمرة الرابعة فهذا لأنه الحلقة الأولى من حلقات تاريخ اليمن فى القرن العشرين ، فبدون دراسة الماضى لا نستطيع أن نفهم الحاضر أو نترسم خطوط المستقبل ، كما أن الحاضر باستمرار عبارة عن صراع جدلى بين الماضى والمستقبل أو هو بالأحرى نقطة الالتقاء بينهما . فعل يقدر لنا جميعاً أن نخط تاريخ باقى الحلقات ؟
تمنى ذلك والله الموفق .

القاهرة : أغسطس ١٩٩٣

دكتور

السيد جمال مصطفى سالم

مقدمة

الطبعة الثالثة

يتردد المرء كثيرا عندما يُقدِّم على إعادة طبع كتاب من كتبه للمرة الثالثة ، خاصة إذا كان قد مرَّ على ظهور هذا الكتاب لأول مرة حوالى عشرين عاما . ويرجع هذا التردد إلى عدة أمور منها طول المدة ، فمن المتوقع أن يكون قد ظهر خلالها كتابات لمؤلفين آخرين قُدِّر لهم أن يعالجوا نفس الموضوع والفترة ، وأنه من المحتمل أن تكون هذه الكتابات قد أضافت شيئا جديدا إلى كتابى . وقد يرجع التردد أيضا إلى أن طبيعة التطور والتغير فى كافة مجالات الحياة بما فى ذلك مجال التأليف تفرض أن يضاف إلى مادة الكتاب ما وجدته من جديد خلال تلك الفترة ، حتى لا أتصف والكتاب بالجمود والتحصير .

لكن هذا التردد سرعان ما اختفى ، إذ اتضح أن الكتاب ما زال منفردا فى موضوعه وفى الفترة الزمنية التى عالجها ، بل وإضافة إلى ذلك أعتبر أساسا لكثير من الدراسات التى تناولت بعض ما ورد فيه من نقاط وإشارات ، وتم توسيعها وتعميقها على يد مؤلفين آخرين ، وبرزت بالتالى فى شكل كُتب جديدة أضيفت إلى المكتبة اليمنية .

أما من ناحية المادة التاريخية الجديدة التى تعرفت عليها وجمعتها خلال تلك الفترة الطويلة ، فكنت قد قررت مبكرا أن أفرد لها دراسات جديدة فى كتب أخرى حتى لا أزعج هذا الكتاب بما وجدت ، وحتى أتوسع فى دراسة هذا

الجديد وتعميقه ، وحتى يظل الكتاب وثيقة لما كان يكتب في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات من هذا القرن .

وقد تحقق بعض ما نويته مبكراً في فترات سابقة ، فقد أشرت خلال فصول الكتاب الذى أقدم له الآن إلى بروز بعض مظاهر المعارضة لحكم الإمام يحيى منذ مبايعته بالإمامة وبعد استقلاله بالحكم ، وأن تلك المعارضة اشتدت بعد عام ١٩٣٤ حتى قيام ثورة عام ١٩٤٨ . لذلك سعدت عندما حصلت على أعداد « مجلة الحكمة اليمانية » وعكفت على دراستها حتى أخرجت عام ١٩٧٦م دراسة خاصة مستفيضة - تتعلق بهذه المعارضة - تحت عنوان : « مجلة الحكمة اليمانية وحركة الإصلاح في اليمن ، ١٩٣٨-١٩٤١م » (١٣٥٧-١٣٦٠هـ) . كذلك كنت قد أفردت فصلاً خاصاً في الكتاب المقدم له بعنوان « جنوب غرب الجزيرة العربية أثناء الحرب العالمية الأولى » غير أنى عندما اطلعت على بحث الأستاذ جون بولدرى ، ووجدت أنه يغطى نقصاً في مادة هذا الفصل ، وخاصة فيما يتعلق بأحداث الساحل اليمنى في الفترة ذاتها ، سارعت إلى ترجمة هذا البحث ، ونشرته مع تقديم في كتاب منفرد عام ١٩٨١م بعنوان : « العمليات البحرية البريطانية ضد اليمن إبان الحكم التركى ، ١٩١٤-١٩١٩م » .

أما كتابى الأخير : « وثائق يمنية ، دراسة وثائقية تاريخية » الذى صدر عام ١٩٨٣ ، فهو يحتوي على عدد غير قليل من الوثائق التى تمس تاريخ الإمام يحيى منذ مبايعته بالإمامة إلى خروج الأتراك من اليمن وإعلان الاستقلال ، وهى الفترة التى تمثل الثلث الأول من كتاب : « تكوين اليمن الحديث » . ولقد لقي نشر نصوص هذه الوثائق وتحليلها والتعليق عليها أضواءً جديدة وكثيرة على أحداث تلك الفترة ، غير أن تخصيص كتاب بذاته لهذه الدراسة قد أفسح

المجال لدراساتها بإسهاب وعمق ، وكان ذلك أفضل بكثير من إضافة هذه الوثائق إلى صفحات كتابي الحالي .

وأخيرا فإذا كان على المؤلف أن يقف من مؤلفاته موقفا عادلا موحدا مثلما يقف الأب من أبنائه ، فلا يرفع من قدر أحدهم بالنسبة للآخرين ، ولا يظهر اهتماما بواحد منهم على حساب الآخر ، لذلك أقيمت كتابي الأول على حالته التي وُلد عليها لأول مرة طالما استطاع بمفرده أن يقف على قدميه ، وأنه أصبح مرجعا أساسيا لكثير مما ظهر من مؤلفات عربية وأجنبية تعالج نفس الحقبة التاريخية التي تضمنها ، أو لدراسات توسعت في معالجة بعض نقاط الكتاب الفرعية التي وردت به أو أشار إليها .

لهذا كله حاربت التردد الذي انتابني ، ودفعت بالكتاب إلى المطبعة للمرة الثالثة .

وبالله التوفيق .

صنماء : يونيو ١٩٨٤

دكتور

السيد جمال مصطفى سالم

مقدمة

الطبعة الثانية

لا يسعنى فى هذه المقدمة إلا أن أتحدث عن نقطتين هامتين :

النقطة الأولى توضيحية ، تتعرض لعنوان الكتاب وهو « تكوين اليمن الحديث » فقد كان هناك بعض سوء الفهم حوله ، بحجة أن تكوين اليمن حديثاً لا يقف عند حدود عهد الإمام يحيى . ورغم موافقتى على هذا رأى ، فقد كان المقصود من وراء هذا العنوان هو إبراز كيفية ظهور دولة اليمن الشمالية بشكلها وحدودها الحالية - التى تعرف الآن باسم الجمهورية العربية اليمنية - من خلال أحداث عهد الإمام يحيى . ولذلك فقد احتفظت بعنوان الكتاب وفصوله ومادته كما هى لاتفاقها جميعاً مع ما ذهبت إليه .

والنقطة الثانية تتصل بكلمة الشكر : الشكر لهؤلاء الذين شرفونى بقراءة الكتاب وعلقوا عليه شفاهة أو تحريراً ، وخاصة من اليمنيين الأشقاء الذين من أجلهم ، وبفضل تشجيعهم ، أعيد نشر الكتاب .

والشكر لأستاذى الكبير الأستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم الذى أغدق على من عبارات الثناء فوق ما أستحقه عندما شرفنى بكتابة مقدمة الطبعة الأولى ، ولما يغمرنى به من مساعدات وتشجيع منذ ذلك الحين حتى الآن .

وإنى إذ أعيد طبع هذا الكتاب لتسع رقعة الانتفاع به ، فإنى أرجو أن أوفق فى تقديم المزيد والجديد من دراسات فى تاريخنا العربى الحديث .

دكتور

القاهرة فى ديسمبر ١٩٧٠

السيد جمال مصطفى سالم

مقدمة

(الطبعة الأولى)

كانت « المملكة المتوكلية اليمنية » تعيش في عزلة تقليدية منذ قيامها بعد الحرب العالمية الأولى ، فعاشت بعيداً عن التيارات الحضارية والسياسة العالمية ، رغم ظهورها على المسرح الدولي والعربي ، في فترات قصيرة متباعدة . وإلى جانب ذلك ، اشتهرت تلك المملكة بالتخلف والجمود ، وأنها تعيش في حالة بدائية متأخرة ، رغم أهميتها الاستراتيجية والتاريخية وثرواتها الطبيعية . وانعكس ذلك كله فيما قيل وفيما كتب عنها ، فظهر متناقضاً مضطرباً قليلاً ، ولم تتناول تاريخها الحديث والمعاصر ، وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الرامنة أبحاث علمية جادة . واقتصرت الكتابات التي ظهرت على كتابات رحالة تعبر عن مشاهدات سريعة ، وانطباعات ولقطات مسافر ، أو كانت كتابات منحازة تدافع عن أوضاع معينة أو تهاجمها ، أو كانت أخباراً تحيطها الشك والسرية ، تتسرب بين حين وآخر لتظهر في الجرائد والمجلات أو في الكتب . وكان الفراغ الكبير الذي أحسته المكتبة العربية - أو حتى المكتبات الأخرى - يحتم القيام بأبحاث علمية مختلفة لسد هذه الثغرة . وكان هذا هو الدافع لأن أخصص رسالتي لنيل درجة الماجستير في دراسة « تاريخ اليمن الحديث » فبدأت العمل في هذا البحث في يناير ١٩٥٩ ، وقد انتهيت منه في مايو ١٩٦١ ، ثم تمت المناقشة في أبريل ١٩٦٢ .

ولم يكن الأمر سهلاً أمامي عندما بدأت البحث ، إذ قامت عدة صعوبات تمثلت في قلة المراجع والمصادر ، وفي كيفية معالجتها والاستفادة منها ، وذلك نتيجة الظروف السياسية التي مر بها اليمن في تاريخه الحديث . وكان الأمر يزداد تعقيداً كلما توغلت في البحث لما كنت أتكشفه دائماً من قلة المعلومات في بعض

النواحى ، وفى غموضها واضطرابها فى النواحى الأخرى . ولذلك كنت أقوم بالجهد المضاعف لأعثر على القليل المتناثر من المادة التاريخية ، التى كان على أن أدقق فى دراستها ، وأقارن بعضها ببعض ، حتى أتمكن فى النهاية من رسم خط تاريخى سليم ، يربط أجزاء الرسالة دون الخوض فيها تعرضه على المراجع المختلفة من تفصيلات زائدة ، لا تخدم البحث التاريخى . وهذا لا يعنى أنى أهملت النواحى الاقتصادية والعمرانية والاجتماعية ، فقد تناولتها كثيراً وخاصة بما يوضح جوانب البحث المتعددة . وفى كثير من الأحيان ، كنت أشعر باليأس الشديد فى مواصلة بحث هذا الموضوع ، وبالحوف من عدم الوصول إلى نتائج مفيدة ، لولا تشجيع المغفور له الأستاذ المشرف ودفعه لى .



إن أول ما يلفت النظر فى تاريخ اليمن الحديث والمعاصر ، هو قيام «الدولة المتوكلية اليمنية» وبالتالى شخصية مؤسسها الإمام «يحيى بن حميد الدين» ثم الارتباط بينها . ولهذا الترابط كان موضوع الرسالة وعنوانها الأصل هو : « أثر الإمام يحيى فى تاريخ اليمن الحديث » فالإمام يحيى يعتبر مؤسس تلك المملكة ، والذى شكل ملامح شخصيتها المعاصرة . وأفادنى هذا الترابط من الناحية العملية ، إذ جعلت تاريخ حياة الإمام يحيى ، محوراً لدراسة تاريخ اليمن الحديث . فإلى جانب تتبعى لمراحل حياته المختلفة ، منذ تولى إمامة الزيديين عام ١٩٠٤ ، حتى أصبح حاكماً مستقلاً عام ١٩١٩ ، وحتى وفاته ١٩٤٨ ، فقد أوضحت كيف انتقل اليمن من ولاية عثمانية إلى دولة مستقلة . وأبرزت - طوال البحث - ملامح الدولة الجديدة ، ونوع استقلالها ، إلى جانب مشاكلها العديدة الداخلية والخارجية ، كما أوضحت دور الإمام يحيى فى مراحل تاريخ هذه الدولة وسياسته ، وكيف طبع اليمن فى النهاية بالطابع الذى عرف به .

وقد تناولت هذه النقاط فى باين كبيرين ، اشتمل الباب الأول على تاريخ اليمن تحت الحكم العثمانى أى من سنة ١٩٠٤ وهو تاريخ تولى الإمام يحيى

الإمامة ، إلى ١٩١٩ ، واشتمل الباب الثانى على تاريخ اليمن المستقل أى من ١٩١٩ إلى ١٩٤٨ عند وفاة الإمام يحيى . وقسمت الباب الأول إلى ثلاثة فصول ، وحرصت أن يكون الفصل الأول فصلاً تمهيدياً ، أقدم به اليمن نفسه وظروفه الطبيعية والاجتماعية والتاريخية - تلك البيئة التى قامت فيها تلك الدولة - وذلك لقلة ما يعرف عن اليمن ، بالرغم مما قد يبدو فى ذلك من بعد عن البدء فى الموضوع مباشرة . والفصل الثانى والثالث يتناولان أحداث اليمن تحت الحكم العثمانى ، ورغم وحدة هذه الفترة ووحدة طابعها العام ، إلا أننى حرصت على تقسيمها إلى فترتين ، فى فصلين منفصلين ، لزيادة التوضيح من ناحية ، ولأن كل منهما تتميز عن الأخرى ببعض المميزات من ناحية أخرى . أما الباب الثانى فقد قسمته إلى فصلين فقط ، وأخذت عام ١٩٣٤ فاصلاً بينهما ، لما تم فيه من أحداث هامة أثرت فى تاريخ اليمن . وقد حمل كل من الفصلين طابعاً خاصاً تميز به عن الآخر ، تبعاً لطبيعة الأحداث والظروف التى كانت فى كل من الفترتين . فاهتمت فى الفصل الأول بالحروب والمواقف العنيفة والعلاقات السياسية ، تلك النواحي التى تصاحب دائماً دولة جديدة . أما بعد ١٩٣٤ فكانت الدولة قد وصلت إلى عهد من الاستقرار والمهدوء النسبى ، ولذلك عملت فى هذا الفصل على دراسة سياسة الإمام يحيى من النواحي المختلفة ، وأثره فى خلق شخصية الدولة اليمنية فى تاريخها المعاصر وقد قمت بإعادة هذا التقسيم إلى تقسيمات أصغر عند النشر .

وقد حرصت - نظراً لقلة المراجع وظروف الموضوع الخاصة - أن أقسم الموضوع بعد الفصل التمهيدى إلى فترات زمنية محدودة ، تشكل كل منها مرحلة معينة من مراحل قيام تلك الدولة وأحسست من البداية بضرورة السير البطيء فى دراسة الأحداث وتطورها . فلم أتعمد مثلاً دراسة العلاقات اليمنية السعودية منذ بدايتها حتى تمت تسوية الصلح فى عام ١٩٣٤ ، بشكل طولى منفرد فى جزء خاص ، بل تعمدت دراسة هذه العلاقات ضمن أحداث وعلاقات أخرى سارت معها فى خطوط زمنية متوازية وذلك لأننى أعتقد أنه

ليس هناك ظواهر تاريخية ، بل هناك أحداث تاريخية تتفاعل مع بعضها البعض ، وتؤثر كل منها في الأخريات ، وتفسر كل منهم الأخرى في نفس الوقت . وأدى هذا الفهم إلى أنى قسمت كل فترة من تلك الفترات إلى أقسام أصغر ، حتى يتضح في النهاية مجرى التيار العام لتاريخ هذه الفترة الهامة من حياة الشعب اليمني . ورغم عزلة اليمن المعروفة ، فقد كنت أو من بأن تاريخه لا ينفصل عن تاريخ الجهات المجاورة ، لذلك حرصت على التوسع في توضيح بعض النقاط من تاريخ الدولة العثمانية ، أو من تاريخ الجزيرة العربية على الأقل التي عاصرت أحداث اليمن .

وأخيراً ، فإننى لا أملك إلا أن أشيد بيا تفضل به على أستاذنا الراحل ، المؤرخ الكبير « محمد شفيق غريال » وإلا أن أتغنى بيا غمرنى به من تشجيع وتوجيه ، وإنى لا أفخر بشيء قدر فخرى بأنى أتممت رسالتى هذه تحت إشرافه ورعايته .

وإنى أتقدم بالشكر كذلك إلى لجنة المناقشة الأساتذة ، الدكتور أحمد عزت عبد الكريم والدكتور عبد الحميد البطريق والدكتور محمد أنيس ، لما تكبدوه من جهد في قراءة الرسالة ، ولما أسدوه إلى من توجيهات قيمة عند المناقشة .

كما أتقدم بالشكر إلى « معهد الدراسات العربية » وإلى أساتذته ورجال إدارته ، وإلى مكتبته النفيسة .

القاهرة في نوفمبر ١٩٦٢

السيد جمال مصطفى سالم

القسم الأول
تمهيد
في جغرافية اليمن وتاريخه
وأحواله الاجتماعية

أهمية التعريف باليمن :

لا شك في أن المنهج الأكاديمي للبحث العلمي ، يحتم البدء مباشرة في تناول عهد الإمام يحيى ، وهو موضوع الرسالة ، ولكن ظروف اليمن الخاصة ، تفرض تخصيص فصل مستقل في أول الرسالة أوضح فيه الأبعاد المختلفة - الطبيعية والبشرية والتاريخية - التى تغلف الأحداث الرئيسية للموضوع . إذ يعتبر اليمن من أكثر البلاد التى يجهل العالم عنه الكثير ، لا من ناحية تاريخه وأحداثه المعاصرة فحسب - بل من ناحية جغرافيته وأوضاعه الاجتماعية وموارده الاقتصادية أيضًا . وانعكس ذلك في كتابات المؤرخين والكتاب المحدثين الذين تناولوا تاريخ وأوضاع بلدان الشرق الأوسط المعاصرة ، فنرى أنهم لم يخصصوا لليمن إلا فصولاً صغيرة في كتبهم أو أهملوا الحديث عنه كلية ، وذلك على الرغم من أهميته الاستراتيجية والتاريخية . ويسد هذا الفصل بعض الفراغ الذى شعرت به عند بداية البحث ، ويوضح في نفس الوقت المؤثرات المختلفة التى ظهر أثرها في سير الأحداث هناك ، وفي بيان المواقف المختلفة التى شكلت عهد الإمام يحيى ، تلك المؤثرات التى لعبت - وتلعب - الدور الأكبر في تاريخ اليمن الطويل .

جغرافية اليمن^(١) :

يلاقى الباحث نقصاً كبيراً عند دراسة جغرافية اليمن ، فليس هناك مصادر أو إحصائيات رسمية أو غير رسمية يعتمد عليها في الدراسة . وهذا ما دفع (فيشر) إلى أن يصف اليمن بأنه إقليم مغلق ، ولم تعرف طبيعته تمامًا ، وأن الرحلات العرضية لبعض الرحالة ، تعتبر المصدر الرئيس للمعلومات عن الأحوال الجغرافية^(٢) ولكننا سنحاول رغم ذلك ، دراسة طبيعة هذا الإقليم ،

(١) يقصد باليمن هنا ما عرف « بالمملكة المتوكلية اليمنية » أو ما يعرف الآن « بالجمهورية العربية اليمنية » . ورغم أن اليمنيين أنفسهم يعتبرون أن « اليمن » يضم مناطق واسعة تمتد من عسير ونجران شمالاً إلى عدن وحضرموت جنوباً ، إلا أنى أردد لفظ « اليمن » فقط في البحث لسهولة التعبير مع إيمانى بما يذهبون إليه في حدود وطنهم .

(٢) W. B. Fisher ; The Middle East , Methuen & Co., London, 1950, p. 433.

ومعرفة جغرافيته بقدر الإمكان . يمتد اليمن في الركن الجنوبي الغربي لشبه جزيرة العرب حوالي ٣٠٠ ميلا بين خطى عرض ١٢-١٨ شمالا . وتبلغ مساحته حوالي ٧٥ ألف ميل مربع . ويبلغ عدد سكانه حوالي أربعة ملايين نسمة^(١) . أما حدوده السياسية الحالية فهي : من الشمال « عسير » وتتبع المملكة السعودية ، ويمتد خط الحدود من ميناء « ميدى » على البحر الأحمر ، إلى شمال بلدة « صعدة » متبعا وادى « خللاف » إلى حدود « نجران » و « يام » الجنوبية . ومن الجنوب ما كان يعرف بمحميات عدن ، وتمتد الحدود بين « الشيخ سعيد » على البحر الأحمر إلى جنوب بلاد « الحجرية » و « ماوية » و « قعطبة » . ومن الشرق « حضرموت » والخط الفاصل هو وادى « بيحان » وبادية « الجوف » الممتدة إلى الربع الخالى ومن الغرب يمتد البحر الأحمر^(٢) . ويتضح من هذا أن اليمن ذو موقع استراتيجى هام ، إذ يقع عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر ، ليقابل القطب الثانى لهذا البحر المتمثل فى قناة السويس .

أما من ناحية التضاريس ، فيمكن تقسم اليمن إلى ثلاثة أقسام : الأول منخفض يمتد على طول الساحل ويسمى تهامه ، والثانى الهضبة ومرتفعاتها الشمالية ، والثالث المنخفض الشرقى ويعرف بالجوف . وسهل تهامه عبارة عن شريط ضيق من الصحراء الرملية التى يشتد حرها ، ويتراوح عرضها بين ٢٠-٥٠ ميلا . أما الهضبة - فهي تميل نحو السهل الساحلى وبها مساحات عريضة يتراوح عرضها بين ٧-١٠ آلاف قدم - أى أنها ليست جبلية وعرة - وبها أعلى قمة فى كل الجزيرة العربية ، وهى قمة النبى شعيب على بعد ٣٠ ميلا غربى صنعاء ، ويقدر ارتفاعها بحوالى ١٤ ألف قدم فوق سطح البحر . وقد

(١) Richard H. Sanger ; The Arabian Peninsula, Cornell Univ. Pr., New York , 1954,(١) p. 235.

(٢) المقتطف : مجلد ٩٠ ج ١ ص ١٨-١٩ (عدد يناير ١٩٣٧- من مقالة أحمد وصفى زكريا الذى زار اليمن عام ١٩٣٦ ومكث به ستة أشهر) .

قطعت المجارى المائية سطح الهضبة حيث توجد ظاهرة القنوات المائية ، ولكنها لا تستطيع عبور السهل الساحلى لتصل إلى البحر ، ويعنى هذا أنه ليس باليمن أنهار طويلة ويظهر طفح « اللانا » بوضوح على الهضبة : وتعمل هذه المواد البركانية على خصوبة التربة .

ويتأثر مناخ اليمن بعدة عوامل : منها قربه من خط الاستواء ، واختلاف تضاريسه ، وقربه من مسطحات مائية عريضة مثل البحر الأحمر فى الغرب والبحر العربى فى الجنوب . فعلى الهضبة تنخفض درجة حرارة الشتاء إلى أقل من ٤٠° ف ويظهر الجليد على المرتفعات الشاخة . أما فى الصيف فترتفع درجة الحرارة للقرب من خط الاستواء ولكن ليس بالدرجة التى تصل إليها فى باقى الجزيرة العربية ، بسبب ارتفاعها من ناحية ، ولوجود فصل مطير متميز من ناحية أخرى يشمل شهور يوليو وأغسطس وسبتمبر . ورغم صعوبة البت فى مناخ اليمن إلا أنه يمكن القول أن كمية المطر تزيد على ٢٠ بوصة فى السنة فوق أغلب الهضبة ، وقد تصل إلى ٤٠ بوصة على الأجزاء العليا منها . وهناك فصلان لسقوط الأمطار ، ولكن الفترة التى يسقط فيها أغلب المطر هى التى سبق ذكرها لمحبوب الرياح الموسمية التى تهب على الحبشة والهند ، أما الفصل الثانى للأمطار فهو فى شهر مارس نتيجة تأثر اليمن بمناخ البحر المتوسط مثل باقى بلاد الشرق الأوسط . ويلاحظ أن المرتفعات هى التى تتأثر بهذه المقادير من الأمطار ، أما السهل الساحلى المتاخم للبحر الأحمر فأمطاره قليلة جداً ، وأقصى ما يمكن أن يرى منه فى فصل الشتاء .

وتبعاً للتغيرات المناخية تتأثر الحالة النباتية ، ففى تهامة - على الساحل - تقل درجة الاخضرار ، فيوجد الصبار وشجر السنط ، وفى الداخل من تهامة لا تتغير المظاهر النباتية كثيراً ، نظراً لانتشار أكمام الرمال والحصى التى كثيراً ما تحملها الرياح العاصفة ، وفوق ٣٠٠٠ قدم تظهر نباتات البحر المتوسط ، وعند

ارتفاع ٤٥٠٠ قدم تبدأ أعظم منطقة إنتاجية .. فتوجد الحبوب حيث ترجد التربة الخصبة ، كما توجد أنواع من أشجار الفاكهة والخضروات . وهناك نباتان يستحقان الذكر بشكل خاص^(١) ، هما : شجرة البن التي تنمو على المرتفعات بين حوالى ٤٠٠٠ - ٥٠٠٠ قدم وتشتهر منطقة مناخية التي تقع خلف ميناء « نخا » بزراعته ، والبن يمثل الثروة القومية لليمن منذ قديم الزمن . والنبات الثانى هو القات ، وينمو إلى ارتفاع ١٠ أقدام تقريباً وتقصر زراعته على ارتفاع ٥٠٠ - ٩٠٠٠ قدم^(٢) . والجدير بالذكر هو أن الأحوال المناخية ، وجودة التربة ، تساعدان على نمو القطن^(٣) .

ولا تقل الثروة المعدنية أهمية عن الثروة النباتية ، فيوجد فى الشمال منطقة صنعاء منجم مهم للحديد . وفى الجنوب وجد الفحم الحجري بكثرة حتى إنه يبدو على السطح فى منحدرات الجبال ، وفى « صليف » منجم للملح يحوى نسبة مرتفعة من كلوريد الصوديوم تجعله فى مصاف أفضل المناجم فى العالم . وبإيجاز يمكن القول إن اليمن من البلاد الغنية معدنياً ، ويحتوى كثيراً من الذهب والفضة والأورانيوم والنحاس والمغنيزيوم والبوتاس .

أما البترول فقد عثر عليه فى منطقة « صليف » وفى منطقة « شبوه » على الحدود الشرقية ويمثل رأس مثلث مع كل من « يبعان » و « عيضة » وهما ضمن المحميات البريطانية^(٤) .

(١) تشابه ظروف نمو نباتى البن والقات ، وهما يعتبران نباتان متنافسان وخاصة فى الأزمنة الحديثة إذ كان البن طوال تاريخ اليمن يمثل الثروة القومية للبلاد واكتسب شهرة عالمية لجودته وانتشاره . والغلبه الآن للقات لأنه يدر أرباحاً طائلة سريعة ، ولأن أسرة « حميد الدين » أهملت زراعة البن الذى يحتاج إلى عناية أكثر من حيث الإنتاج والتسويق وخلقه . والقات نبات منه يمضغه اليمنيون ، وله جلسات خاصة وعادة ما تكون بعد الظهر ، ومضغه عادة متشرة بين كل الفئات والطبقات هناك ، ولالإمام يحى قصيدة مشهورة فى مدحه .

Fisher : The Middle East pp. 433-435.

(٢)

Hogarth , (D. G.) ; The Nearer East , H. F rowde , London , 1905 , p. 140(٣)
(1905) .

Jean Jacques berreby La Peninsulsa Arabique , Paris , Payot , 1958 , pp 135- (٤)

الحالة الاجتماعية :

تتميز الحالة الاجتماعية في اليمن بعدة أمور :

أولاً - القبيلة هي الوحدة الاجتماعية للمجتمع اليمني .

ثانياً - هناك اختلاف ظاهر بين سكان الجبال وسكان السهول في نواحي الحياة المختلفة .

ثالثاً - شعب اليمن مقسم بين مذهبين كبيرين هما : المذهب الشافعي والمذهب الزيدي .

وقد لعبت هذه الحقائق دوراً هاماً في تاريخ اليمن حتى اليوم ، وهي ترجع في أصولها إلى جذور تاريخية وجغرافية واضحة .

وسبب وجود وأهمية ظاهرة « القبيلة » هناك ، يرجع إلى أن طبيعة اليمن بأقسامه المختلفة لا تحتمل وجود جماعات بشرية كبيرة تمتد لمسافات طويلة . ولكن حتى لا يختلط الأمر في الأذهان ، نقول إن لفظ « قبيلة » لا يعنى بالضرورة أن هناك تنفلاً أو ترحالاً - تلك الظاهرة التي ترتبط دائماً بكلمة قبيلة - إذ إن القبائل مستقرة مكانياً إلى حد كبير في اليمن ، فقد ارتبطت بالأرض وتعمل أساساً بالزراعة ، وفي العادة تسكن القبيلة الواحدة عدة قرى متجاورة . وهذا لا ينفي وجود حياة رعوية ، وإن كان ذلك في نطاق ضيق في مناطق متفرقة ، وخاصة في داخل تهامة ، كما لا ينفي وجود ترحال عمل كما هو الأمر بالنسبة لقبائل الجوف في الشرق الذين يتقلون التجارة بين عدن والداخل - إلى جانب القليل من الزراعة والرعى - على ظهور الإبل . وترجع أهمية النظام القبلي في اليمن إلى أنه يعنى بالتألي إلى وجود نظم اجتماعية وظواهر نفسية معينة دائماً ما ترتبط به ويوجده أشد الارتباط . فالمجتمع القبلي يقوم على نوع من العلاقات والروابط الاجتماعية ، التي تدور حول « وحدة الدم » أو « العصبية » التي تفرض بعض الحقوق والالتزامات المتبادلة ، وتعين أنواعاً معينة من السلوك.

« إذ يدخل أفراد المجتمع القبلي في صلب ضمايرهم الشعور بالمسؤولية والواجب الخلقى بأن يستتكفوا عن القيام بكل عمل يخالف مصالح العصبية »^(١). وهذه الخصائص تعنى أن القبيلة تميل إلى الانغلاق حول نفسها ، وتحاول الاكتفاء الذاتى ، وتنفر من الغريب بوجه عام ، ويقوى ترابطها فيما بينها فى نفس الوقت .

ولإ جانب هذا كله فالحياة القبلية تتميز بأمرين : أولها أن القبيلة تتمسك باستقلالها الذاتى وتتعصب له أشد التعصب ، فلا تحب أى تدخل خارجى مهما كان نوعه أو مصدره . وثانيهما أن القبليين متعصبون جداً لقضاياهم الخاصة ، ولا يبعدون فى تفكيرهم عن نطاق حياتهم اليومية الرتيبة . وهم إلى جانب انغماسهم فى حياة حضارية خاصة يخلقونها لأنفسهم - وهى غالباً تستمد جذورها من القديم ، ولا تقبل التأثيرات الخارجية بسهولة - فإنهم دائماً يتعلقون بشيء يتعصبون له ويلتقون حوله ، مثل قضية معينة ، أو مصلحة خاصة ، أو عقيدة بذاتها . ومن البديهي أن نتوقع أن أفراد القبيلة - تحت ضغط الحياة التقليدية الخاصة والمصير الواحد - لا يتحركون أو يتخذون موقفاً معيناً ، إلا بصورة جماعية وكأنهم كتلة واحدة .

أما ظاهرة الاختلاف بين أهل السهول وأهل الجبال فى اليمن ، فهو أمر محقق هناك . ويرجع هذا الاختلاف إلى الظروف الجغرافية التى تختلف من مكان إلى آخر . ففي تهامة - حيث تبلغ الحرارة السنوية حوالى ٨٥° ف و يقل الماء وتنتشر التربة الحجرية - لا توجد إلا مجموعات سكانية صغيرة متناثرة . وهم من البدو بوجه عام ، ويشتغلون بقليل من الرعى والصيد والزراعة . ووجود الموانئ المختلفة مثل « المخا » و « اللحية » و « الحديد » و « غليفقة » يعطى تهامة أهمية كبيرة^(٢) بالرغم من فقر أجزائها النسي .

(١) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية : حلقة الدراسات الاجتماعية ، الدورة الخامسة ١٦٠-٢٥ مايو ١٩٥٦ ص ١٦٠-١٦١ .

Hogarth ; The Nearer East p. 154, p. 167.

(٢)

والأهالى هنا دائماً يكونون شبه عراة ، وسمر الوجوه ، وذلك لحر بلادهم ولاختلاط دماثهم بالدم الصومالى والحبشى منذ أقدم العصور ، كما أنهم يسكنون بيوتاً من العشش . وفى الداخل من تهامة تعدد بعض القبائل ذات الشكيمة القوية مثل « الصبيحة » و « الزرائق » و « القحرى » و « بنى صليل » وغيرهم^(١) . أما أهالى الهضبة فهم يختلفون عن أهالى تهامة فى كثير من النواحي ، فنجدهم أقل نحافة ، وأكثر حركة وأشد حيوية ، أذكاء ، من العرب الخالص . وقد فضلهم « سانجر » لا عن باقى أهل اليمن فحسب ، بل عن باقى أهل الجزيرة العربية أيضاً لهذه الصفات الخاصة^(٢) . وهم يشتغلون بالزراعة أساساً ، وتتصل قراهم بعضها ببعض ، وبيوتهم مبنية من الحجر وتتكون من طابقين أو ثلاثة ولا يوجد فيها أكواخ مثل تهامة . ويلاحظ أنهم - فوق الجبال العالية - يلبسون جلود الغنم فى الشتاء لشدة البرد . وأهل الهضبة أيضاً أكثر نقاوة من حيث اللغة واللهجة من أهل تهامة ، ويتضح هذا كلما صعدنا مع الجبال^(٣) . ويرجع هذا بطبيعة الحال إلى اختلاط أهل تهامة بعناصر أجنبية ، بعكس أهالى الهضبة الذين يحتفظون بعزلتهم التقليدية ، إلى جانب اقتصار تراثهم الثقافى على القرآن والأدب العربى القديم . وكلما صعدنا مع الجبال أيضاً نجد أن الجبليين أحد مزاجاً ، وأكثر حركة ، وأشد تعصباً لمبادئهم ، مهما كانت هذه المبادئ ، كما أنهم لا يصبرون على الخضوع لسيادة لا يذللون لهم العطاء ، أو يهملون مصالحهم^(٤) . وأهالى الجبال - إلى جانب صفاتهم الخاصة - يكونون فى الغالب أصحاب مذهب معين ، يخالف فى العادة مذهب أهل السهل ،

(١) المتعطف : مجلد ٩٠ جزء ٣ صفحة ٣١٨ .

(٢) Sanger ; The Arabian Peninsula, p. 136

(٣) Jacob; Kings of Arabia Mills & Boon , London, 1923, p.

101.

(٤) Hogarth ; The Nearer East, p8 267

إذ إن المذاهب الاجتماعية أو السياسية أو الدينية تلجأ دائماً إلى التحصن فوق الجبال . وهذه الحقيقة تكرر نفسها في باقي بقاع العالم العربي ، فيوجد « العلويون » فوق جبل العلويين ، ويوجد « الدرّوز » فوق جبل الدرّوز ، ويوجد « الموارنة » فوق جبل لبنان . وعلى هذا الأساس يمكن تفسير أن أهل الجبال الشمالية العالية في اليمن يعتقدون المذهب الزيدى . ويرجع « جيكونب » وجود الاختلاف المذهبي القائم في اليمن إلى الاختلافات الطبيعية ، تلك الاختلافات التي تظهر عند سكان كل قطر تنقسم تضاريسه بين سهول وجبال ، والتي تختفى دائماً وراء واجهات مذهبية أو حزبية أو غيرها . فيقول : « والأسس الجغرافية - لا الاختلافات المذهبية - هي سبب الاختلاف بين هاتين المدرستين المتنافستين ، إذ إن الفرق الدينية المختلفة تختلط في المسجد الواحد »^(١) .

وأهل اليمن عموماً من المسلمين إلا أنهم ينقسمون أساساً إلى شيعة - وهم أتباع المذهب الزيدى - وإلى سنة وهم يتبعون المذهب الشافعي^(٢) ويقطن الشافعيون السهول والهضبة الجنوبية والوسطى ، ويبلغ تعدادهم ثلثي سكان اليمن . أما الزيديون فيتجمعون أساساً فوق الجبال ، وخاصة في شمال الهضبة وهم حوالي ثلث السكان ، ويقبضون على زمام الحكم في أغلب الأحيان منذ ظهور المذهب الزيدى في اليمن . وإلى جانب هؤلاء يوجد قليل من الإسماعيلية في جهات « حراز » ويسمونهم هناك « مكارمة » وهم لا يتبعون الإسماعيلية أتباع « أغاخان » وكان يوجد كذلك أقلية يهودية تسكن أحياء خاصة بهم ، لكنها هاجرت إلى فلسطين المحتلة ، وكان بيدهم معظم صناعات اليمن ، ويؤثرون في الحركة الاقتصادية^(٣) .

jacob, Kings of Arabia, p, 110.

(١)

(٢) تستعمل بعض المراجع العربية لفظي « الشوافع » و « الزيدون » مقابل « الشافعيون » و « الزيديون » .

(٣) المقتطف : مجلد ٩١ ج ٤ ، ص ٤٦٢ ، (عدد أول نوفمبر ١٩٣٧) .

أما الطبقات في اليمن فيمكن أن نقول إنها ما زالت تحمل التقسيمات التي كانت عليها في العصور التاريخية الماضية . وهي مقسمة إلى « السادة والفقهاء ، والقضاة والنقباء والمشايخ والعقال ، وهؤلاء هم عليّة القوم ، ويلي هؤلاء العوام وأرباب الحرف »^(١) . وهذه التقسيمات في الحقيقة لا تقوم على أساس اقتصادي بالمعنى الحديث ، بل هي طبقات اجتماعية تنقسم كل طبقة - داخلياً - إلى عدة مستويات اقتصادية . فيوجد داخل طبقة السادة مثلاً الغنى والفقير على الرغم من أن طبقة السادة نفسها كانت هي أعلى طبقة في اليمن .

والمجتمع اليمني - على كل حال - مجتمع يقوم على الأساس الطبقي ، أي طبقات مختلفة الواحدة فيها عن الأخرى في كل الميادين الاقتصادية والاجتماعية والدينية . وتتألف الطبقة العليا من السادة المعروفين بأنهم من سلالة النبي ، أما المزارعون وأصحاب الحرف والقبائل البدوية فإن كل فئة منهم تشكل طبقة خاصة مقفلة لها وظيفتها الخاصة^(٢) .

وإلى جانب أن الطبقات اليمنية استمدت وجودها وتشكيلها من الأسس التاريخية القديمة ، فإنها ما زالت تلعب دورها في تاريخ اليمن الحديث . فهذه الطبقات ما زالت شبه مغلقة ، تحتفظ كل منها بكيانها الخاص ، وتحاول في نفس الوقت الاحتفاظ بدورها المستمد من تقاليد وعقائد ذات أصل قديم . ونحب أن نعرض لطبقة السادة - وهي الطبقة العليا ذات السيادة - لنذكر أهمية الوضع الطبقي ، ومدى ما يلعبه هناك من أدوار سياسية اجتماعية في تاريخ اليمن . وتطلق كلمة السيد في اليمن على المتسبين لآل الرسول فقط . والسادة هناك كثيرون وأسمرهم معروفة وأنسابهم محفوظة . و « السادة » أسمى طبقات اليمن وأوفرها احتراماً واعتزازاً ، وهم القابضون على عنان العقائد والميول ، والمسبرون للآراء والتزعّات ، وإذا صادف اليأني - ربيعاً كان أم وضيعاً -

(١) المختطف : مجلد ٩١ ج ٤ ، ص ٤٦٢-٤٦٣ (عدد أول نوفمبر ١٩٣٧) .

Jean-Jacques berreby ; La Peninsule Arablaue, p. 124 .

(٢)

واحداً من هؤلاء السادة وإن صغر سنه ورق حاله يهوى على ركبتيه ويديه بالتقبيل : وكل الإمارات والعمالات الرفيعة والمقامات والوظائف الدارة في اليمن هي للسادة بادئ ذي بدء مهبا قلت معرفتهم وكفاءتهم . وكل صدقات القطر، والهدايا ، والنذور الدينية في الأعياد والمواسم ، وغيرها من الأوقاف ، تجبى لهم مهبا كثر مالهم وسعد حالهم . والقاعدة عند السادة أن يصاهر بعضهم بعضاً^(١) . ويحتاج هذا القول بعض التصحيح ، فمن ناحية - نجد أن السادة في اليمن ، يقابلون الأشراف في مصر ، الذين يتمتعون باحترام العامة وتقديسهم . ومن ناحية ثانية - نجد أن الإمام يحبى استقل هذا الوضع الخاص ، فـقرب إليه بعض أفراد تلك الطبقة ، ورفع من شأنهم اعتياداً على نسبهم فقط ، مما أوجد في النهاية مشكلة الخلاف الشديد بين الهاشميين والقحطانيين - وهم أهل اليمن الأصليين .

من العرض الجغرافى الاجتماعى السابق يتضح أن اليمن غنى بشرواته الطبيعية - النباتية والمعدنية - وأن هذه الثروات لم تستغل بعد الاستغلال اللازم لارتفاع بمستوى سكانه . وقد جذب أنظار اليونان القدماء وفرة مياه اليمن ، والاضطرار الدائم الذى يكسو جهاته المختلفة - بعكس انتشار اللون الأصفر الذى يكسو باقى جهات الجزيرة العربية - ولذلك فقد أطلقوا عليه اسم «العربية السعيدة» أو Arabia Felix كما أن اليمن غنى بإمكانياته البشرية ، ولا يشوب هذا القول أن شعبه مقسم بين ملهين كبيرين ، أو أنه يضم بين جوانبه سهلين وجبليين ، فهذه الاختلافات توجد في معظم دول العالم . وهذه الاختلافات ذاتها تغنى تلك الدول بتنوع العناصر والاهتمامات ، وتصبح عوامل إيجابية في رفع شأن الدول ، إذا لم يستغل الحكام والساسة هذه الأوضاع لتحقيق مصالح خاصة ، أو للوصول إلى أغراض معينة ، ولم يوسعوا الثغرات بين عناصر شعوبهم . وحديثاً قال المؤرخ الإنجليزي «برى» « فالقول بأن اليمن لا يستطيع

(١) المقتطف : مجلد ٩١ ج ٤ ، ص ٤٦٢-٤٦٣ (عدد أول نوفمبر ١٩٣٨) .

إطعام شعبه قول غير صحيح ، ولا يرجع إلى العوامل الطبيعية أو إلى خمول أهله الذاتى ، ولكنه يرجع إلى اضطراب الأمن ، والظروف المعقدة التى تعتبر السلطات مسئولة عنها ^(١) .

المذهب الزيدى :

أشرنا فيما سبق إلى المذهب الزيدى لما ، ولكننا نحب هنا أن نبحث أصول هذا المذهب وتاريخه فى اليمن ، لما له من أثر كبير فى مجريات الأمور هناك .

لقد ساعد هذا المذهب على خلق وحدة بشرية مترابطة فى تاريخ اليمن منذ ظهور المذاهب هناك ، فقد قامت بعض الدول القوية على أساسه واستطاعت أن تمت نفوذها على مناطق واسعة فى جنوب الجزيرة العربية ، وأن تنشر العدل والسلام هناك . وظهرت أهمية المذهب فى فترة الاحتلال العثمانى الأول والثانى ، إذ كان هو التنظيم السياسى الوحيد ، الذى اصطدم به العثمانيون فى اليمن . ويمكن اعتباره العصية التى قال عنها « ابن خلدون » فى مقدمته المشهورة إنها ضرورية لقيام الدول وربط بين قوة الدولة وقوة هذه العصية . ولكن يجب - القول إن العصية الزيدية لم تكن دائماً عاملاً إيجابياً فى قيام تنظيم سياسى فى اليمن فحسب - بل كانت أيضاً عاملاً سلبياً ، إذ كانت أحياناً عاملاً هدم واضطراب ، وهذا ما دفع هانز هلفرتز إلى القول : « إن أهم أسباب اضطرابات اليمن أيام الحكم العثمانى ، هو تعلق اليمنيين بفكرة الإمامة ، فالمذهب يبيع بطبيعته فرصة التنازع بين أبناء بيت « على » على الإمامة ، فيظهر العديد من الأدعياء ، وتزيد الفوضى والاضطراب طالما كانت السلطة العليا ضعيفة » ^(٢) .

Bury : Arabia Infelix, or The Turks in The Yemen , Macmillan & Co, London , 1915, p. 117.

اختصرنا كثيراً فى هذا الجزء عند نشر الرسالة ، ويمكن الرجوع - لزيادة الفهم وإكمال بعضي القصص - إلى رسالة ماجستير الزميل اليمنى السيد / محمد أنعم غالب التى نشرت قريباً بعد ترجمتها تحت عنوان « نظام الحكم والتخلف الاقتصادى فى اليمن » .

Hans Helfritz ; The Yemen, A Secret Journey, Allen & Unwin, London, 1958, (٢) p. 129.

ولكى نتحدث عن « الزيدية » ودورها الكبير بشيء من الدقة والعمق ، يجب أولاً أن نعرض لمبادئها وأصولها . هي إحدى فرق الشيعة ، وتنسب لزيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، وتتفق مع باقى الفرق الشيعية فى بعض الأمور وتختلف فى البعض الآخر . حقيقة لقد حصر أتباعها الإمامة فى أولاد فاطمة ، لكنهم لم يقصروها على فرع معين بل أجازوا لكل فاطمى عالم زاهد شجاع ، سخي ، خرج بالإمامة ، أن يكون إماماً واجب الطاعة سواء كان من أولاد الحسن أو من أولاد الحسين . أى إنهم يرفضون فكرة أن لا إمام بعد الإمام الثانى عشر^(١) .

كما أجازوا . خروج إمامين ، فى قطرين ، يستجمعان هذه الخصال ، ويكون كل واحد منهما واجب الطاعة « بل أجازوا أمراً هاماً جداً ، وهو أن الإمام ليس من الضروري أن يكون أفضل الموجودين ، بل يجوز أن يكون المفضول إماماً ، والأفضل قائماً ، فيرجع إليه فى الأحكام ، ويحكم بحكمة فى القضايا » : والزيدية ثلاث فرق تقريباً وهى : « الجارودية » و « السليمانية » و « البترية » ولا داعى للدخول فى تفاصيل كثيرة عن هذه الفرق ، أو نذكر الاختلافات الطفيفة بينها . ولكن يمكن مثلاً أن نعرض لرأى السليمانية فى الإمامة ، فهو يوضح المفهوم السياسى عندهم . فهم يقولون : « إن الإمامة شورى فيما بين الخلق ، ويصح أن تعتقد بعقد رجلين من خيار المسلمين ، وإنها تصح فى المفضول مع وجود الأفضل » . لذلك فهم من وجهة النظر الشيعية البحتة يعتبرون خارجين أو متحررين ، فهم مثلاً « أثبتوا إمامة أبى بكر وعمر » وأن الأمة اختارتهما ، وهذا حق اجتهداى ، وقد تكون الأمة أخطأت فى اجتهداها ، ولكن لا يبلغ هذا الخطأ درجة الفسق . ويقولون كذلك « وحتى يكون للمسلمين جماعة ولا يكون الأمر فوضى بين العامة فلا يشترط أن يكون

(١) عبارة اليمنى : تاريخ اليمن ، مطبعة كلبرت ، لندن سنة ١٩٠٩ هـ (١٨٩١ م) ص ١٣٥

الإمام أفضل الأئمة علمًا وأقدمهم رأيًا وحكمة ، إذ الحاجة تنسد بقيام المفضل مع وجود الفاضل والأفضل^(١) وهذا يعتبر تقاربًا شديدًا بينهم وبين السنة .

وهذه هي أهم ملامح « الزيدية » بوجه عام ويمكن أن نستخلص من ذلك حقيقتين هامتين هما :

أولاً : أن شروط الإمامة عندهم هي أربعة عشر وهي أن يكون الإمام مكلفًا ، ذكراً ، حرًا ، مجتهدًا ، علويًا ، فاطميًا ، عدلاً ، سخيًا ، ورعًا ، سليم العقل ، سليم الحواس ، سليم الأطراف ، صاحب رأي وتدبير ، مقدمًا فارسًا^(٢) .

ثانيًا : أن الزيدية أكثر الفرق الشيعية تحررًا ، وأقربها إلى السنة دون جدال . ويلاحظ أننا لا نرى أن للزيديين سلالة متصلة بل هي متقطعة وإن كانت محدودة في بيت معين . فهم بحق يؤمنون بما نستطيع أن نسميه « الانتخاب الطبيعي » للحاكم وإن كانوا يحصرونه داخل نطاق محدود .

ولكن هذه المبادئ نفسها تسمح بوجود ثغرة في بنائهم السياسي وأصبحت موضع تأويلات وتفسيرات كثيرة لخدمة أطماع شخصية . فقد كان القصد من الشرط الأخير للإمامة - مقدمًا فارسًا - هو إتاحة الفرصة دائمًا للأصلح من بين هؤلاء الأفراد أن يتولى إمامة الزيديين ، ولكن هذا الشرط نفسه كان عونًا لبعض الطامعين منهم في الخروج على الإمام القائم بالأمر . وهذا ما جعل أمين الريحاني يقول - من غير فهم لحقيقة المذهب - « فهم يجعلون الإمامة غنيمة لمن يأخذها بالسيف »^(٣) . وقد أدى هذا المبدأ بدون شك إلى قيام كثير من الفتن والاضطرابات منذ دخول المذهب الزيدي إلى اليمن . وهذا ما دفع هانز إلى قوله الذي سبق أن أشرنا إليه ، إذ كلما تضعف السلطة العليا

(١) الشهرستاني : الملل والنحل ، القاهرة (الطبعة الأولى سنة ١٣١٧ هـ - ١٨٩٩ م) جزء ١ ، ص ١٠٧ - ٢١٦ .

(٢) أمين الريحاني : ملوك العرب ، مطبعة دار الريحاني ، بيروت ، ١٩٥١ ، الجزء الأول ، هامش صفحة ١٤١ .

(٣) نفس المرجع ص ١٤٠ .

تتعدد الإمامات وتنقسم الدولة على نفسها ، ومنعروض لهذه المبادئ وآثارها العملية ، عند ترجمة حياة الإمام في الفصول القادمة .

أما أصل هذه الفرقة فترجع كما قلنا إلى زيد بن علي ومن أحفاده القاسم الرسي بن إبراهيم طباطبا ، الذي فر إلى السند ومات هناك سنة ٢٤٥هـ (سنة ١٨٥٩م) فذهب ابنه الحسن إلى اليمن ومن نسله الأئمة الزيديون الذين دعوا لأنفسهم « بصعدة » شمال اليمن ، وأقاموا للزيدية دولة استمرت حتى الآن . وأول من خرج منهم داعياً لنفسه بصعدة ، يحيى بن الحسين بن القاسم الرسي ، وتسمى بالهادي ويومع بها سنة ٢٨٨هـ (سنة ٩٠٠م)^(١) .

وهكذا بدأت الدعوة الزيدية باليمن في القرن الثالث الهجري (العاشر الميلادي) . واختار أئمة المذهب الزيدي اليمن بالذات هرباً من الاضطهاد السياسي ، فأصبح المعقل الحصين لهم ، وذلك لطبيعته الجبلية من ناحية ، ولبعده عن العاصمة الإسلامية (في بغداد) من ناحية ثانية .

الأتراك العثمانيون في اليمن قبل الإمام يحيى :

بدأت علاقة الإمبراطورية العثمانية باليمن بعد فتح مصر عام ١٥١٦ ، وذلك عندما وجه العثمانيون أنظارهم نحو الشرق الأوسط والبلاد العربية بالذات ويرجع سبب زحفهم إلى الجنوب بعد أن استقروا في مصر إلى أنهم ورثوا تركمة الممالك ومشكلاتهم ، التي كان منها تحول الطريق التجاري إلى رأس الرجاء الصالح بعيداً عن مصر ، ومحاولة إعادته إليها . ولذلك جهز العثمانيون أسطولاً حربيّاً في السويس للزحف به إلى سواحل شبه الجزيرة العربية الجنوبية لمحاربة البرتغاليين ، وإعادة الطريق التجاري إلى مصر . وقد وصل الأسطول العثماني إلى عدن في سنة ٩٤٥هـ (١٥٣٨م) وبعد فشل مهمته ضد البرتغاليين

(١) عمارة اليمنى : تاريخ اليمن ، ص ١٣٥ - ١٣٦ .

في الهند ، ركز قائد تلك الحملة مجهوداته للاستيلاء على اليمن فدخل ميناء «المخا» ثم انتقل منه إلى ميناء «الصليف» ثم استولى على مدينة «زيد» في الداخل وأعدم حاكمها ، وبذلك تم الاستيلاء على اليمن ، وولى أحد أتباعه حاكماً وأصبح بذلك ولاية عثمانية^(١) ولم يستقر الأمر للعثمانيين في اليمن إلا حولي قرن واحد . وكان حكمهم في تلك الفترة غير مستقر ، فقد اصطدموا بالأئمة عندما بدأوا في التوسع في أنحاء اليمن المختلفة ، واستمر النزاع بين الطرفين حتى تم إخراج العثمانيين من اليمن عام ١٠٤٥هـ (١٦٣٥ م) عندما سلموا «زيد» إلى الإمام المؤيد^(٢) وهو الإمام المؤيد محمد بن القاسم الذي بويع بالإمامة في عام ١٠٢٩هـ ، الذي كان قد أخضع جميع الجهات اليمنية لسيادته ، فتمت له السيطرة على الجنوب العربي من عدن جنوباً إلى صعدة شمالاً وذلك عندما استولى على زيد وخلفه أخوه أحمد عام ١٠٥٢هـ (١٥٤٢ م) الذي تنازل عن الإمامة لأخيه إسماعيل عام ١٠٥٤ (١٥٤٤ م) بعد وقوع صدام بينهما وبعد أن استقر الأمر للإمام المتوكل إسماعيل ، استولت جيوشه على يافع وحضرموت ولحج وعدن ، وشمل سلطانه كثيراً من تهامة ويعتبر عهده من أزهر عهود الإمامة الزيدية في اليمن^(٣) .

استمر اليمن بعد ذلك لمدة قرنين يتمتع باستقلاله تحت حكم أئمة صغار والمشايخ والرؤساء المحليين . ودعم الاستقلال النشاط التجاري المستمر مع البلاد الأجنبية فانتعشت الأحوال هناك . ولم تستمر وحدة المنطقة واستقلالها أو انتعاش تجارها وازدهار الحياة بها ، فقد كان ذلك يتوقف على شخصية

(١) محمد بن أحمد عيسى العقيل : من تاريخ المخلاف السلياني ، مطابع الرياض ، ١٩٥٨ ، القسم الثاني من الجزء الأول ، ٣٠٦ - ٣٠٧ .

(٢) نفس المرجع : ص ٣١٥ - ٣١٦ .

(٣) نفس المرجع : ص ٣٨١ - ٣٨٣ .

الإمام في العاصمة ، وعلى قدرته على فرض سيطرته على المناطق المختلفة^(١) .

فقد أدت التناقضات الداخلية الخاصة باليمن مثل الطبيعة الجبلية ،
والعناصر القبلية ، وتنافس المشايخ والأئمة ، واستمرار الحروب والمنازعات إلى
ضعف الأئمة الزيديين ، واستقلال القبائل والمشيخات عن أئمة صنعاء .

فشار في القرن الثامن عشر شريف أبى عريش بتهامة (مقاطعة جازان
حالياً) واستقل عن اليمن ، ثم ثار الحاكم في الحج في سنة ١٧٣٢ فاستولى على
عدن وأعلن استقلالها^(٢) واستمرت هذه الظاهرة تتكرر مما ساعد في النهاية على
دخول قوات محمد علي باشا وإلى مصر إلى اليمن ، بعد انتصار ابنه إبراهيم باشا
على الرهايين في نجد والحجاز . وقد استقر الحكم المصري في تهامة وامتد إلى
تعز ، ولكن السياسة الاستعمارية الإنجليزية كانت له بالمرصاد ، فعملت انجلترا
على إثارة القلاقل أمام المصريين هناك ، وتمكنت مع القوى الأخرى من إخراج
قوات محمد علي من البلاد العربية في عام ١٨٤٠ .

وقد استعاد الأئمة سلطنتهم الاسمية تحت سيادة السلطان - في خلال
الفتره من ١٨١٨ إلى ١٨٤٠ - الذي أبقى الحاميات المصرية في الموالي الهامة
(مثل المخا والحديدة) . ولم يكن للعثمانيين قوة كافية تمكنهم من فرض سيطرتهم
على المناطق التي أخلها المصريون في البلاد العربية عامة ، ولكنهم تشجعوا
أخيراً سنة ١٨٤٩ فأنزلوا قوة حربية في الحديدة لاسترجاع اليمن . ونجحت
الحملة واستطاعت السيطرة على مدن الساحل ، بل وزحفت إلى صنعاء حيث
نجحت في إقصاء الإمام وتعيين آخر^(٣) . إلا أن وجودهم في صنعاء لم يستمر ،
وعادوا إلى الحديدة حتى افتتحت قناة السويس سنة ١٨٦٩ م .

(١) اهتم كل من العقيل والواسعي في كتابيهما بذكر أساء الأئمة وتتبع أخبار كل منهم -
منذ ظهور الزيدية في اليمن حتى الإمام يحيى - ويمكن الرجوع إليهما .

Hogarth, D. G. O Arabia, Clarendon Pr., Oxford , 1922, p.99.

(٢)

Ibid, p. 111

(٣)

شجع فتح قناة السويس العثمانيين على إعادة النظر في نفوذهم في الجزيرة العربية ، فأرسل الباب العالي قوات عثمانية تحت قيادة رءوف باشا ليحسم أمر اليمن - فنزل في الحديدة ، واستطاع أن يصد هجوماً شنه عليه أمير عسير الذي حاول طرد الأتراك من الحديدة . وقد مرض رءوف باشا بعد ذلك ، فنجح خلفه مختار باشا في دخول صنعاء سنة ١٨٧٢ ، وكان أهم عوامل نجاحه في صنعاء - إلى جانب قوته المادية - رغبة أهل اليمن في السلام وسأمهم من حكامهم العاجزين المتنازعين^(١) .

فقد كانت الإمامة الزيدية - تلك القوة التي كانت تحط مصير اليمن السياسي - تحتاز شديدة عند عودة الأتراك لضعف الأئمة وحروبهم المستمرة ضد بعضهم البعض ، حتى إن مدينة صنعاء نفسها انقسمت إلى شيع وأحزاب ، أخذت تقاتل بعضها بعضاً بعنف وفي غير هوادة . وكثيراً ما كان بعض الأئمة يستجد برجال القبائل الذين عاشوا في الأرض فساداً ، وكان البعض يتنازل عن السلطة وعن الإمامة . وحدث أن انتخب للإمامة بعض المحتالين والمشعوذين في بعض الأقاليم بعيداً عن الإمامة المركزية^(٢) . لهذا فليس غريباً أن نعرف أن الاحتلال العثماني الثاني ، ودخول صنعاء سنة ١٨٧٢ صاحب تنازع اثنين من أئمتها ، وأن أهلها كانوا قد سئموا طول المنازعات ، وأن الترك دخلوا اليمن في وقت كان يحتاج فيه إلى حكم قوى يقر الأمور وينشر الهدوء^(٣) .

وبالرغم من الحقيقة السابقة ، فقد وجد العثمانيون صعوبات جمة في الاستيلاء على مسائر جهات اليمن . وقامت ضدهم الثورات المتفرقة العديدة تحت زعامة بعض الأئمة . فقد تقدم مختار باشا الذي خلف رءوف باشا عند

Bury ; Arabia Infelix, P.P. 14-15 .

(١)

(٢) سلفانور أبو نتي : ملكة الإمام يحيى (ترجمة طه فوزى) مطبعة السعادة ، القاهرة ، ١٩٤٧ ص ٥٣٠ .

Bury ; Arabia Infelix, P8 204 .

(٣)

مرضه عن طريق « باجل » و « عشار » إلى صنعاء سنة ١٨٧١ ، واستولى على « عمران » و « كوكبان » و « شبام » ، واحتل في الجنوب جبل « ريمة » و « تعز » وافتتح طريقاً من الحديد إلى صنعاء ، وأسس بريداً إلى « صعدة » و « شهارة » في الشمال . ولكن بالرغم من هذا النجاح ، استمر قيام الثورات ، فقد حارب حافظ إسماعيل حتى باشا خليفة مصطفى عاصم باشا في « همدان » و « حاشد » و « اللحية » ولكنه لم يكن ينجح دائماً . وفي مارس سنة ١٨٨٢ نجح بواسطة محمد عزت باشا - الذي نجحت دبلوماسيته - على « داعي » قبيلة « يام » كما طارد الإمام شرف الدين الذي كان قد تقدم إلى « عمران » ولكن الولاى تمكن من الحصول على الاعتراف بالسيادة التركية في « حبور » و « شهارة » و « صعدة » وامتد الحكم التركي جنوباً حتى باب المندب . ولم يعن هذا استتباب الأمر لهم ، فقامت ثورة سنة ١٨٩٢ م ، وهى أول حلقة فى سلسلة الثورات العنيفة التى لم تنته إلا سنة ١٩١١ عندما عقد صلح « دعان » إذ ثارت الحرب ثانية فى الشمال فى ١٨٩٥ - ١٨٩٦ . واستمرت الاضطرابات فى الستين التاليتين ، كما أدى الاضطراب فى البحر الأحمر إلى قيام الطرادات الإيطالية بعدة مظاهرات أمام « الحديد » سنة ١٩٠٢^(١) .

عهد الإمام المنصور :

ويمكن أن نشير بإيجاز إلى حياة الإمام المنصور والد الإمام يحيى ، كمثال لتوضيح أحوال اليمن فى هذه الفترة .

يقول العرشى عند ترجمته لحياة الإمام المنصور « ولما توفى الإمام الهادى ، خرج من صنعاء المنصور بالله محمد بن يحيى بن محمد بن إسماعيل ، وهو المنظور إليه فى ذلك الوقت فى الأعيان ، والمشار إليه بالبنان ، وكان أحد أعوان الإمام المتوكل ومن أهل العقد والحل ، مع العلم والفطنة والفضل والديانة ، دعا بصعدة فى ذى القعدة سنة ١٣٠٧ هـ (سنة ١٨٩٠ م) ولبت دعوته القبائل وتفرسوا

في دعوته الفرج عما قد حل بهم من ولاة العجم من العوج^(١). وهو في ترجمته الموجزة هذه يشير إلى تقطعتين هامتين :

أولاً : يصف الإمام ببعض الصفات المعينة ، وإننا نرى أنها الصفات المطلوبة في الإمام ، وهذا يدل على طبيعة ذلك العصر ، وفكرة الشعب عن الحاكم الأمثل في نظره .

ثانياً : أنه يعبر عن أزمة اليمن في تلك الفترة ، ورغبتها في الخلاص والاستقرار وذلك بقوله : « وتفرسوا في دعوته الفرج عما قد حل بهم من ولاة العجم^(٢) من العوج » ويؤيد هذا ما قاله الجرافى عنه « وكان فارساً شجاعاً قاد الجيوش إلى « الحيمة » لإخراج « المكارمة » منها ، وحبس في الحديدة في أيام الوالى مصطفى عاصم باشا مع من حبس من العلماء لانتباههم إلى الإمام المتوكل ، وكان مهيب الجانب ، محبوباً حازماً ، وقد بويع بالإمامة بعد الإمام شرف الدين بالإجماع ، لأن العلماء لم يجدوا من يصلح للإمامة غيره .. وكان في صنعاء فخر من منها ، لأنهم ذكروا له أن أمر بيعته قد اشتهر ويخشى عليه من الأتراك وتبعه ولده « (الإمام يحيى^(٣)) .

وقد ذهب الإمام المنصور إلى صعدة ، فاجتمع به العلماء والأعيان وبايعوه ، وتلقب بالمنصور بالله ، ثم وضع يده على ما كان قد جمعه الإمام شرف الدين لبيت المال استعداداً لبده الحرب مع العثمانيين . وانتقل إلى جبل الأنوم في شهر المحرم سنة ١٣٠٧ هـ (سنة ١٨٩٠ م) ومنه أخذ يرسل رجاله وأتباعه إلى جميع الجهات لبث الدعوة له ، ودعا القبائل لحرب الأتراك فأجابوه إلى ما طلب « وقد وقع خروجه من صنعاء وقع الصاعقة على رجال الدولة ، وذلك لما له من المحبة والنفوذ بين رجال القبائل الذين يخشون بأسهم ، وكانت قبائل اليمن قد سئمت ضغط الأتراك لذلك مرعان ما التفت حول الإمام ،

(١) حسين بن أحمد العرشى : بلوغ المرام في شرح مسك الختام ، ص ٧٩-٨٠ .

(٢) يقصد العثمانيين .

(٣) عبد الله عبد الكريم الجرافى اليمنى : المتقطف من تاريخ اليمن ، مطبعة الحلبي . القاهرة ١٩٥١ ص ٢٠٧-٢٠٩ .

عما أدى إلى اتجاه القبائل إلى محاصرة صنعاء سنة ١٣٠٩هـ (١٨٩١م) (١) ، وقد اشتد الحصار وفشلت القوات التركية أول الأمر في فكّه ، فقد استمر محكماً لعدة أشهر ، ثم خف الحصار بعد حرب قاسية ، كما سلمت بعض الحاميات التركية الأقل أهمية حتى تمكن أحمد فيضي باشا من استعادة صنعاء بعد معركة شاقة عنيفة تكلفت الكثير (٢) .

وتوضح الصورة السابقة مدى توتر العلاقات بين الحاكم والرعية في اليمن في هذه الفترة ، وتحفز كل منها للأخر ، بل إن حصار صنعاء يعبر عن شدة الفوضى التي سادت اليمن حتى استطاعت القبائل الوصول إلى العاصمة نفسها .

فقد انتشرت الحروب ، وسقطت هيئة الحكومة ، واحتل رجال القبائل الكثير من دور الحكومة ، وقبضوا على كثير من المديرين وكبار الموظفين وأرسلوهم أسرى إلى الإمام ، إلا أن أحمد فيضي باشا قد تغلب على هذا الاضطراب ودخل صنعاء سنة ١٣١٠هـ (١٨٩٢م) ، واستمر الإمام المنصور في «الأهزم» . وقد وصل في هذه السنة أحد رجال الدولة العثمانية وهو نامق «بك» لاستطلاع حقيقة الأحوال في اليمن ، وتقدم إليه كثير من الناس بالشكاوى العديدة ، مما أدى إلى زيادة ضغط فيضي باشا على اليمنيين بعد عودة نامق بك إلى الأستانة . ومن الجدير بالانتباه أن نشير إلى أنه قد جرت عدة مكاتبات بين الإمام المنصور وأحمد فيضي باشا حيث دافع الإمام عن مقدرة اليمن على حكم نفسه ، وأظهر استياء اليمنيين من أعمال موظفي الدولة ، ومقابلتهم الشعب بالشدة . ودافع الولي عن حسن نية السلطان نحو اليمن وأكد أن الدولة العثمانية لا تضمر أى سوء للبلاد اليمنية ، ولكنها تريد المحافظة على استقلالها وعدم وقوعها في أيدي الدول الأوروبية الاستعمارية الواقعة للبلاد العربية بالمرصاد (٣) . ولم تنته هذه المكاتبات إلى اتفاق ما ، وعزل أحمد فيضي باشا ، وحل محله حسين حلمي باشا فاستبشر الأهالي به .

(١) عبد الله عبد الكريم الجراقي : المقتطف من تاريخ اليمن ، ص ٢٥٩ .

(٢) WAVELLO A MODERN PILGRIM INMECCA, LONDON , 1912 P. 200 .

(٣) عبد الله عبد الكريم الجراقي : نفس المرجع ، ص ٢١٠-٢١٧ .

وقد وعدهم بالعدل والأمن وأمر بعزل من أساء التصرف من الموظفين ، وقام فعلاً بإصلاحات كثيرة . وحدث أن اعتدى بعض الموظفين الممزولين عليه سنة ١٣١٨ هـ (١٩٠٠ م) ولكنه شفى من الجرح الذى أصابه . وفى سنة ١٣١٩ هـ (١٩٠١ م) أرسلت الحكومة العثمانية بعض رجالها لإبرام الصلح بين الإمام والدولة العثمانية ، وانتهت إلى وضع شروط للصلح أرسلت إلى السلطنة لعرضها على الوزارة ، فلم توافق عليها وعزلت حسين حلمى باشا ، وعينت بدلاً منه عبد الله باشا والياً وقائداً للجيش ، ولكن الحال استمر على ما هو عليه من الفوضى والاضطراب حتى توفى الإمام المنصور بقلعة عذر سنة ١٣٢٢ هـ (١٩٠٤ م)^(١).

هذه هي الصورة العامة لحالة اليمن في هذه الفترة . ثورات واضطرابات عامة مبعثرة ، وقد تركز أحياناً بشكل أقوى عند صنعاء نفسها ثم محاولات شديدة من جانب العثمانيين للضرب على أيدي القبائل وإخماد هذه الثورات ، ثم التقاء سريع قصير بين الدولة العثمانية وبين الإمام زعيم أكبر قوة سياسية في اليمن ، ولكنه سرعان ما يفشل ، ويتكرر اضطراب الأحوال وقيام الثورات ، وهذه الصورة المضطربة هي التي أكسبت اليمن في هذه الفترة شهرته بأنه مقبرة الأتراك^(٢).

والحقيقة أن طبيعة اليمن كانت تحتاج إلى حكم أكثر صلاحاً وقوة ، فإلى جانب الوضع القبلى وبعد المسافة عن العاصمة العثمانية ، وضعف العثمانيين العام ، كانت طبيعة اليمن من أكبر عوامل الاضطراب السياسى ، ومن أكبر العقبات أمام الحكم العثماني هناك . فالجبل المحلى يمكنه التغلب على أرضه الوعرة وتسلقها والسير فيها في أى اتجاه خلال ممرات يعرفها هو وحده - وهو ما لا تستطيعه الجيوش النظامية . وحتى هذه الصورة لا تتساوى مع الثورات التي قامت بها قبائل تهامة الشديدة الضراوة ، وذلك بالرغم من أن طرق مواصلاتها كانت أسهل ، بالإضافة إلى وجود مركز إدارى وعسكرى منظم في هذه السهول

(١) عبد الله عبد الكريم الجوافى : المقتطف من تاريخ اليمن ، ص ٢١٤ .

القاحلة ، إلا أن موارد المياه كانت تعتبر مشكلة صعبة إلى جانب المناخ القاسى الذى يؤذى الجيوش العثمانية الوافدة من الشمال^(١) .

وسبب آخر - أشرنا إليه عند الحديث عن طبيعة القبائل نحب أن نوضحه بصورة أوسع - هو أن العثمانيين عند عودتهم إلى اليمن مرة أخرى كانت تحدوهم الرغبة فى التدخل بصورة أعمق فى شئون ولاياتهم وذلك أخذاً بالأفكار الغربية فى الحكم المباشر ، التى تعتمد على وجود دولة ذات أصول قومية معينة . ولكن طبيعة القبائل - أو بمعنى أدق طبيعة الشعب اليمنى - كانت حيث لا تقبل هذه النظريات الحديثة « فكلمة الاستقلال هى التى تحرك مشاعرهم وهم لا يكرهون وجود الدولة ، ولكن على شرط أن تتركهم فى حالهم يتمتعون باستقلالهم »^(٢) .

ولكن هل حقيقة لم يقم الترك بعمل إيجابى فى اليمن إلا القيام بهذه الحروب المبعثرة هنا وهناك وإخضاع القبائل واستعراض عضلاتهم ؟

الحقيقة أنهم قاموا ببعض الخدمات فى اليمن . فهم مثلاً أول من وضع له خريطة سياسية - أو بمعنى آخر - هم أول من عرفوا اليمن تعريفاً سياسياً دقيقاً إلى حد كبير . حقيقة ظلت مشكلة الحدود الجنوبية والشالية لليمن مضطربة إلى حد ما - إلا أن هذا يرجع إلى الظروف العامة المضطربة ، وإلى طبيعة القبائل القائمة على الحدود ، التى لا تعرف معنى الحدود . وقد ظلت هذه المشكلة قائمة إلى عهد الإمام يحيى ، بل مثلت أكبر مشكلة واجهته بعد محاولاته القبض على زمام الأمور فى اليمن . لقد خلق العثمانيون سنة ١٨٧٢ من اليمن ولاية واحدة ، وقسموها إلى أربعة متصرفيات : تعز ، صنعاء ، عسير ، والحديدة ، واستقر الولاى فى صنعاء . وقد قسمت كل منها إلى أقضية ، على رأس كل منها قائمقام ، فكان لواء تعز مقسماً إلى أقضية : أب ، عدين ، حجرية ، نخا ، قعطبة .

BURY ; ARABIA INFELIX, P. 35.

(١)

JACOB ; KINGS OF ARABIA, P. 63.

(٢)

ولواء صنعاء مقسما إلى جبل حراز ، حجة ، ذمار ، يريم ، رداع ، عمران . أما عسير فكانت تضم أبها ، رجال المع ، قنفذه . بينما كانت الجديدة تضم زيد ، الحية ، الزيدية ، ريمة ، حجور ، بيت الفقيه ، باجل ، أبو عريش^(١) . ولا يعيب هذا التقسيم أنه يحتاج فعلا إلى الاستقرار وسيادة الأمن حتى يؤتى ثماره - فهذه ظروف خارجة عن إرادة العثمانيين أنفسهم كما أوضحنا . حقيقة أن يد العثمانيين لم تصل إلى شرقي اليمن الأعلى وشمالية ، ولا جنوب اليمن الأسفل فظلت « مأرب » و « صعدة » و « نجران » و « شهارة » و « قفله عذر » وما حولها من القبائل العاتية مثل « حاشد » و « بكيل » و « أرحب » و « ذو حسين » وأمثالها تحت سلطة الأئمة والمشايخ المحليين ، وكذلك كان الحال في أراضي المحميات التسع في اليمن الأسفل التابعة لمستعمرة عدن^(٢) .

وتبدو أهمية هذه التقسيمات الإدارية بشكل واضح في دلالتها على فهم الترك لطبيعة اليمن وظروفه ، وأن هذا التقسيم استجابة واقعية لهذه الطبيعة الخاصة . ويدل على هذا أن الإمام يحيى قد أبقى معظم هذه التقسيمات على حالها وأقام عليها حكاما سباهم « عمالا » وهو نفس اللفظ الذي كان مستعملا في العصور الإسلامية السالفة ، وذهب العثمانيون في اهتمامهم بولاية اليمن إلى أكثر من ذلك ، فقرروا مثلا مد سكة حديدية من رأس الكثيب في شمال « الجديدة » إلى « باجل » فوادي « ضفور » « فمفحق » « فسوق الخميس » فصنعاء . « وعمدوا في مده هذه السكة إلى إدارة الخط الحجازي ، فقامت هذه الإدارة بالعمل وجلبت آلات وعوارض وقضبان حديدية ، وتقدم الخط من الساحل إلى الداخل نحو ١٥ كم . ثم حالت مفاجأة إيطاليا بحرب طرابلس الغرب ومن بعدها الحرب البلقانية والحرب العالمية الأولى دون إتمام بقية

JACOB ; KINGS OF ARABIA, P. 68.

(١)

(٢) أحمد وصفي زكريا : المختطف . المجلد ٩٠ ، الجزء الأول ص ٨٠ .

الخط^(١). وإلى جانب ذلك فطن العثمانيون إلى أهمية ملحمة « الصليفي » فاستغلوها . كما أعلنوا في عام ١٨٨٠ عن مناقصة لاستغلال مناجم اليمن وتقدموا بالأموال الطائلة لاستخراج المعادن المختلفة ، ولكن فوضى الأحوال الداخلية قضت على هذا المشروع^(٢) . وكذلك قام هؤلاء ببعض المشروعات العمرانية ، لتقديم الخدمات اللازمة للأهالي مثل إنشاء المستشفيات والمدارس - وخاصة في المناطق الهادئة التي كان يقطنها الشوافع - ولكن هذه المشروعات كانت ضعيفة قليلة لا تنفي بحاجة الشعب اليمني إلى مثل هذه الأمور الضرورية . ومن الجدير بالذكر أن نقول إنهم أقاموا مدرسة « للصنائع » في صنعاء لتعليم الطلبة بعض الصناعات الصغيرة ، ولكن الإمام يحيى حولها بعد الاستقلال إلى سجن ظل يعرف باسم « سجن الصنائع » .

طبيعة الحكم العثماني لليمن :

لكن حتى لا ندخل في تفاصيل كثيرة ، يمكن القول إن الحكم العثماني تميز بظاهرتين بارزتين ، أو - بمعنى آخر - لقد خضع سير الأحداث لعاملين مهمين :

أولهما : أن العثمانيين كانوا عنصراً لا يختلف دينياً عن رعاياهم في اليمن ، وذلك في وقت كانت فيه السيادة للرعية الدينية لا للقومية الخاصة وخاصة في الشرق الأوسط ، بعكس القوميات البلقانية التي كانت تحت السيادة العثمانية . فكانت تسود الشرق العربي فكرة الزعامة الدينية ووجود خلافة تشمل العالم الإسلامي كله ، حتى لقد كان التكفير القومي عند المستشرقين من العرب في ذلك الوقت مجرد مطالبة بإصلاحات معينة أو مطالب دستورية أو إلحاح للاعتراف بوجودهم كعنصر كبير في الإمبراطورية له قيمته . ويؤيد هذا مثلاً تأييدهم المطلق لانتقال الدستور سنة ١٩٠٨ ، بل ونرى المتطرفين بعض الشيء من العرب يطالبون باستقلال ذاتي تحت لواء « العثمانية » أو بإمبراطورية

(١) أحمد وصفي زكريا : المتقطف . المجلد ٩٠ ، الجزء الأول ، ص ٨٠ .

Jacob ; Kings of Arabia, p. 277 .

(٢)

ثانية وخاصة بعد انهيار الامبراطورية في البلقان (١٩١٢-١٩١٣).

ولكن حتى هذه الأفكار القومية المهزوزة عند العرب كانت وقفاً على عرب الشمال ، أى في الشام والعراق ومصر ، وهم أكثر تقدماً واحتكاكاً بالأفكار الغربية من سكان الجزيرة العربية .

وبناء على ذلك يمكن القول أن اليمنيين بوجه عام - حتى الزيديين - كانوا لا يشعرون بالنفور الدينى من العثمانيين نظراً للوحدة الإسلامية ، ومن المهم جداً أن يتضح هذا المفهوم الذى سيتأكد بعد قليل فى مظهرين معينين :
أولاً : فى مفهوم الإمام يحى عن الاستقلال أثناء حروبه ضد الترك .

ثانياً : فى طبيعة ثورات القبائل ، ونوع مطالبهم الخاصة وهم يثورون تحت لواء الإمام بل وهم يندفعون وراءه .

وقد ذهب البعض إلى أن الزيديين لم يقبلوا الخلافة العثمانية ، وثاروا ضدها لأنها خلافة سنية ، وأن المذهب الزيدى يحصر الخلافة أو الزعامة الدينية فى الأئمة فقط .

وهذا رأى - فى حقيقة الأمر - مبالغ فيه ، إذ إن هذا الشعور العدائى لم يكن موجوداً إلا عند الغلاة المتعصبين منهم ، وعند الأئمة وحتى هؤلاء كانوا لا يعارضون فى الاعتراف بالسيادة العثمانية - إذا اعترف العثمانيون بزعامتهم الدينية - إلى جانب بعض مظاهر السلطة الزمنية على شيعتهم .

أما الحروب والثورات التى تزعمها الأئمة - والتى شهدها العصر العثمانى الثانى فى اليمن ، والتى قيل إنها تعبير خفى عن رفض الأئمة للسيادة العثمانية تحت ستار محاربة الفساد ، ورفع الظلم - فلم تكن إلا دفاعاً عن مصالح خاصة منبثقة من أوضاع عملية مؤقتة ، وإلحاحاً من الأئمة فى تأكيد زعامتهم الدينية ، والحصول على بعض مظاهر السلطان ، ولكن التناقض بين موقف كل من العثمانيين والأئمة من الحكم ، عمل على إثارة الحروب بينهما . واتضح الخلاف

بين الموقعين منذ اللحظة الأولى لدخول العثمانيين اليمن للمرة الثانية فأعلنوا سياستهم في برنامج خاص وضعه أحمد مختار باشا الذي تمكن من دخول صنعاء ١٨٧٢ ، واستطاع أن يجعل من اليمن ولاية عثمانية .

ويقضى هذا البرنامج بتضييق الخناق على الأئمة ، وتحويلهم إلى رؤساء جماعات دينية محلية ، فأدى هذا إلى ثورة الأئمة وعملهم على إثارة القبائل ، وذلك لرفضاً للخلافة العثمانية السنية ، ولكن دفاعاً عن مصالح وأوضاع خاصة بهم . وأهم بنود هذا البرنامج التي تمثل موقف العثمانيين من الأئمة هي (١) :

(١) حصر نفوذ الأئمة ورجال دعوتهم وجعلهم في شبه عزلة تحول دون اتصالهم المباشر بالشعب ورؤساء القبائل .

(ب) منع دفع عوائد الزكاة التي تدفع للإمام ، وتقرير ثلاثة آلاف ريالاً راتباً شهرياً للإمام وأسرته .

فإنهما : أما العامل الثاني الذي أثر في سير أحداث هذه الفترة ، فهو حقيقة هذا الحكم ذاته . فهو بدون شك حكم دولة قد أصابتها الشيخوخة ، ودب فيها الفساد . وأثر الوضع العام للإمبراطورية على الواقع الخاص في اليمن ، إذ إن مظاهر فساد الموظفين والإدارة العثمانية في اليمن ، كان من العوامل الهامة في ثورات الشعب اليمني ، ومن الجدير بالذكر أن العثمانيين كانوا يعتبرون اليمن منفى للموظفين المغضوب عليهم .

ولكن على كل حال نحب أن نقول إن هذين العاملين المتناقضين المتصارعين هما اللذان حددوا نوع الأحداث اليمنية العثمانية في هذه الفترة

(١) العقيلي : من تاريخ المخلاف السليمانى ، القسم الثانى من الجزء الأول ، ص ٥٣٠ .

(١٨٧٢-١٩١٨) فالارتباط الدينى ، أو الجذب الدينى من ناحية ، والتنافر السياسى القائم على التعفن الإدارى من ناحية أخرى هما عناصر الوضع الذى ستكلم عنه .

أما عن الوضع العام للإمبراطورية فقد كانت التناقضات الداخلية العديدة فيها ، كما كانت الأطماع الأجنبية حولها كفيلة بتعطيم هذه الإمبراطورية قبل الحرب العالمية الأولى بزمن بعيد ، وخاصة أن هذه الدولة تجمدت على أوضاع قديمة معينة ، وحتى الإصلاحات التى حاولت القيام بها - لم تكن تفيد من ناحية - كما لم تكن إيجابية وفعالة من ناحية أخرى .

ويمكن أن يتضح هذا كله بدراسة مشكلات عهد السلطان عبد الحميد (١٨٧٦-١٩٠٩) الذى يشغل عهده تلك الفترة المحددة التى ندرسها بالنسبة لليمن . وتبلور مشكلاته فى الحقيقة فى كيفية حكم الإمبراطورية الواسعة ، بالرغم من التنافر الداخلى والتدخل الأجنبى فرعايا هذه الإمبراطورية الواسعة من ناحية - كانوا مجموعات كبيرة ، ذات لغات متعددة ، لا يجمع شملهم أية روابط اللهم إلا لرباط الخضوع لحكم إمبراطورى واحد .

أما الناحية الثانية : فهى التدخل الأجنبى ، والسيطرة الأجنبية ، إذ تعرض كيان الإمبراطورية للخطر بشكل جدى من جراء هذا النفوذ الأجنبى ، فاحتل الأجانب مناصب هامة فى إدارة الإمبراطورية نتيجة الامتيازات المعروفة وتمتعوا بحقوق كثيرة أكسبتهم إياها هذه الامتيازات ، مثل محافظتهم على نظام يريد هم الخاص داخل الإمبراطورية نفسها وأكثر من ذلك كانت مالية الإمبراطورية العثمانية نفسها - فضلا عما أصابها من نقص فى الإيرادات وسوء تدبير فى المصروفات - تحت سيطرة « إدارة الدين العام العثمانى » ويتألف مجلسها من ممثل عن كل من بريطانيا وفرنسا و ألمانيا وإيطاليا والإمبراطورية النمساوية المجرية وتركيا .

وبالرغم من ذلك لم تقنع الحكومات الأجنبية بهذا التدخل الكبير بل

كانت تسعى إلى تحطيم الإمبراطورية نفسها وتقسيمها فيما بينها ، وإن كان التنافس حول وراثة أملاك الرجل المريض هو الذى كان يجد من رغبتهم فى تقسيمها ، فعملوا سواء بإرادتهم أو رغم أنفهم على المحافظة عليها أطول مدة ممكنة . وكذلك لعب التخلف الاقتصادى دوراً هاماً ، إذ دعم الاضطراب السياسى ، وعدم الاستقرار القائم . فقد أهملت الطرق البرية والنهرية ، كما أهملت الموارد الطبيعية للبلاد ، ووصلت الزراعة إلى حالة يرثى لها رغم أنها مهنة الأغلبية من السكان ، وتعرضت البلاد لخطر الفيضانات نتيجة عدم الاهتمام بتنظيم الرى والصرف . ووصلت الإمبراطورية العثمانية إلى درجة كبيرة من التخلف الصناعى فى القرنين ١٩ و ٢٠ خاصة وأنها لم تتأثر أو تستفد من الانقلاب الصناعى - الأساس الحديث للحضارة والمجتمع الغربى - بل كانت على العكس ضحية له ، فلم تستطع منتجاتها التى أخرجتها بوسائلها القديمة أن تنافس - حتى فى أسواقها الداخلية - منتجات أوروبا الجيدة الرخيصة^(١) .

سياسة عبد الحميد الثانى الإسلامية :

عرف عهد عبد الحميد بكثير من المظاهر الخاصة به ، واعتمد حكمه على الجاسوسية والإرهاب ، وكانت هذه الطريقة فى الحكم نتيجة عدم إيمان عبد الحميد بالحياة الدستورية ، فركز السلطة كلها فى يده . وكان تركيز السلطة فى القسطنطينية قد بدأ منذ عهد السلطان محمود الثانى (١٨٠٨-١٨٣٩) وسار خلفاؤه على منواله .

وعطل عبد الحميد الدستور وألغى البرلمان فى بداية حياته ، وهو الذى جاء للحكم لتنفيذ الدستور ، وقد أدت هذه السياسة إلى تدهور الإدارة والاقتصاد ، وضياع الممتلكات ، وقيام الثورات ، وسيادة الحكم الفردى ، ولسنا بصدد

(١) Earle ; Turkey , The Great Power, and the Baghdad Rail Way , Macmillan , (١) New-York , pp. 9 _ 12 (1935) .

التحدث عن عهد عبد الحميد بشكل تفصيلي ، ولكننا نرغب في إبراز عدة نقاط معينة تساعد على فهم مجرى الأحداث في الجزيرة العربية عامة ، واليمن خاصة ، وهذه النقاط تنبثق في جوهرها من التجائه إلى الدين ليرفع من شأنه في نظر رعاياه ، ويملاً الفراغ السياسي الذي نتج عن موقفه من الديمقراطية ، ويغطي المفاسد الإدارية والضعف الاقتصادي .

وقد نجحت سياسته المعتمدة على الدين ، في رفع شأنه فعلاً - لا في العالم العربي الذي كان يعنيه عبد الحميد بهذه السياسة فحسب - بل في العالم الإسلامي أيضاً . بل لا تغالي كثيراً إذا قلنا إن العامل الديني كان له أثره في رفع شأن عبد الحميد في المجال الدولي أيضاً . وقد استغل عبد الحميد - تنفيذاً لسياسته الدينية - تلك الحركة التي هزت العالم الإسلامي في أواخر القرن التاسع عشر ، واستهدفت بعث الإسلام ، وتحقيق الوحدة الإسلامية ، والتي كانت مدينة بالدرجة الأولى إلى تفكير جمال الدين الأفغاني في أوج مجده وقوته ونشاطه لكن لم تكن سياسة عبد الحميد الإسلامية قائمة على تبني أفكار جمال الدين لاقتناعه بها ، بل كانت في جوهرها ، محاولة من جانب الخليفة السلطان لتأييد سلطته الزمنية في الدولة العثمانية ، بإعلان حقوقه وامتيازاته كخليفة للمسلمين على حدود أوسع . وكانت خطته ترمي إلى إعادة الخلافة إلى مكانتها اللائقة فيها ، وإقناع الرأي العام بأنها والسلطنة شيء واحد فإذا ما استعادت الخلافة اعتبارها بهذا الشكل ، عمد إلى تسخيرها لتكون دعامة ، ثم قوة دافعة لتحقيق أغراضه السياسية^(١) .

وقد حاول عبد الحميد - تحقيقاً لهذه الغاية أيضاً - تغليف نفسه بكثير من مظاهر التقوى والورع ، فاتخذ مكة مركزاً للدعاية له في موسم الحج ، واهتم

(١) جورج أنطونيوس : يقطعة العرب ، ترجمة علي حيدر الركابي ، مطبعة الترقى ، دمشق ، ١٩٤٦ ، ص ٦٦-٦٧ .

بإنشاء مساجد ، وفتح مدارس الدعاة في إستامبول . وكان من مظاهر تنفيذ هذه السياسة كذلك - اهتمامه البالغ بمشروع مد السكك الحديدية من دمشق إلى المدينة فمكة . وكان الغرض الظاهري هو تسهيل الحج ، بينما كان السبب الحقيقي يتعلق بعوامل سياسية وعسكرية . وقد غطت تبرعات العالم الإسلامي ما ينوف عن ثلث النفقات البالغ مجموعها ثلاثة ملايين من الجنيهات .

وهذا يدل على مدى نجاح دعوة عبد الحميد الإسلامية . وهذا المشروع كان من نواح عديدة ، لعبة سياسية رائعة ، لأنه خلق في جميع أنحاء العالم الإسلامي حماساً كبيراً ، وعمل أكثر من مشاريع عبد الحميد الأخرى على إعلاء شأن الخلافة . أما من الناحية العسكرية ، فقد أوجد للسلطان وسيلة فعالة للنقل البري تحمل جنده إلى الجزيرة ، ومنها إلى أطرافها ، وخاصة اليمن المضطرب . وفاق هذا الطريق البري الطريق البحري عن طريق قناة السويس ، من ناحية السرعة والسهولة ، إذ كانت السلطنة لا تملك الكثير من السفن السليمة التي تمكنها من تنفيذ سياسة عبد الحميد الحربية في الجزيرة العربية ^(١) .

وكان يرغب صادقاً في مد الخط الحديدي إلى مكة - وربما أبعد من مكة - ولكنه لم يتمكن من ذلك ، وهذا يرجع إلى أوضاع خاصة بالجزيرة العربية ، وإلى السياسة الدولية أيضاً ، كما أن الانقلاب الدستوري شغل الحكومة في أمور دستورية عطلت قليلاً المشاريع العامة .

الانقلاب العثماني (١٩٠٨) وأثره في اليمن :

تفاعلت التراكمات من المفاصد والرجعية ، التي سادت عهد عبد الحميد ، وأدت إلى قيام ثورة يولية ١٩٠٨ ، وأسرع عبد الحميد فأعلن الدستور في ٢٤ من شهر يولية سنة ١٩٠٨ ، عندما قامت جمعية الاتحاد والترقي بثورتها هذه .

(١) جورج أنطونيوس : يقظة العرب (ترجمة على حيدر الركابي) ص ٧٢-٧٣ .

ولكنه خلع عن العرش ، بعد أن فشلت محاولته الرجعية في أبريل سنة ١٩٠٩ ضد رجال الاتحاد والترقي الذين ولوا بعده أخاه محمد الخامس .

ويجب أن ندرس أثر تلك الثورة على سياسة الحكومة العثمانية ، بالنسبة لرعاياها العرب عامة - والجزيرة العربية واليمن خاصة .

وهذه الدراسة تعيننا إلى درجة كبيرة - فهي تفيدنا في فهم وتفسير أحداث اليمن في هذه الفترة .

كانت جمعية الاتحاد والترقي جمعية سرية شكلها رجال « تركيا الفتاة » في « سالونيك » وكان أفرادها خليطاً من الأجناس والأديان ، يسوده الترك ، وكان من بينهم أيضاً جماعة من العرب وأكثرهم من ضباط الجيش ، تعاونوا مع زعمائها تعاوناً وثيقاً بصفتهم رعايا عثمانيين ، لا بصفتهم عرباً قوميين ، ولكن العنصر التركي هو الذى تغلب بعد ذلك . وكانت الجمعية تحمل في طيات نظرياتها كثيراً من الأفكار والآراء والأغراض ، تتعدد بتعدد أجناس وأديان أفرادها ، ولكنها مع ذلك اتحدت في الدرجة الأولى ، حول غرض واحد سعت جاهدة لتحقيقه ، وهو القضاء على حكم عبد الحميد ، والوصول إلى إقامة حكم صالح يسعد به الرعايا العثمانيون جميعاً ، على أساس إدماج الأجناس المختلفة في بوتقة واحدة على نحو ما أراده دستور ١٨٧٦ ، وكانت الكلمة السائدة في الجمعية هي كلمة أعضائها العسكريين^(١) .

ورث رجال جمعية الاتحاد والترقي ميراثاً ثقيلاً من الأعباء والمفاسد ، وكان عليهم أن يرتفعوا بأنفسهم إلى مستوى الأحداث ، وإلى ما تعهدوا بحمله من مسؤوليات ، ولكن كان أمامهم ظروف أخرى معقدة ، غير التركية التى تخلفت عن حكم عبد الحميد الطويل تمثلت هذه الظروف أساساً في الأحوال السياسية التى تولوا الحكم فيها ، فقد كانت الحركات الاستقلالية في الولايات البلقانية

(١) جورج أنطونيوس ، يقظة العرب ، ص ١٠٧-١٠٨ .

على أشدها من ناحية ، وكانت الدول الأوروبية قد نفذ صبرها من ناحية ثانية على هذه الإمبراطورية العجوز ، وتعمل جاهدة على الاقتطاع من أملاكها . وهكذا التقت أطماع الدول الأوروبية بالرغبات الجادة في الاستقلال في وقت واحد . فقد استولت النمسا على ولايتي « البوسنة والهرسك » في أكتوبر ١٩٠٨ ، وفي الوقت ذاته تم انفصال « بلغاريا » . وبعد ذلك وقع العدوان الإيطالي في خريف سنة ١٩١١ على « طرابلس الغرب » ، وبعدها مباشرة قامت الحرب البلقانية سنة ١٩١٢ .

وهكذا فقدت تركيا جميع ممتلكاتها الأوروبية - ما عدا تراقيا الشرقية - إلى جانب طرابلس وكريت وجزر الدوديكان . وكانت هذه السلسلة من الحروب الكثيرة تكلف الدولة نفقات عسكرية باهظة تنوء بها خزانتها المجهدة^(١) .

ولكننا لسنا بصدد الدفاع عن جمعية الاتحاد والترقي وأسلوبها في الحكم ، أو عن تلك الأفكار التي كانت تملأ رؤوس رجالها والتي كانت واضحة في أعمالهم ، ولكننا نرغب فقط في توضيح الفكرتين اللتين تبناهما رجال الجمعية ، واعتمدوا عليهما ، فظهرت آثارهما في الحكم ، وكاننا تدلان على اهتزاز نظرياتهم في الحكم ، وعدم إدراكهم تمامًا لمطالب العصر الذي ظهروا فيه .

الأولى : هي موقفهم من فكرة القومية بوجه عام ، وموقفهم من قوميات إمبراطوريتهم المختلفة ، وعدم اعترافهم بالمساواة بين جميع رعاياهم تحت فكرة « القومية العثمانية » وعملهم على تمييز قومية معينة على باقي القوميات . فقد عملوا على تمييز العنصر التركي على باقي العناصر المختلفة في الإمبراطورية من عرب وأرمن وكرد وغيرهم ، وعملوا جاهدين على تنفيذ هذه السياسة ، فسعوا « لتتريك » جميع العثمانيين واستعملوا في ذلك كل الطرق المختلفة ، من ضغط وإرهاب إلى صبغ جميع الإدارات والمصالح والمدارس في الإمبراطورية

(١) جورج أنطونيوس : يقظة العرب ، ص ١١٣ .

بالصبغة التركية ، وجعلوا اللغة التركية هي اللغة الأولى في جميع البقاع داخل الإمبراطورية ، وأشعل ذلك نار الصراع بين القومية التركية الصاعدة ، التي كانت تحاول أن تثبت وجودها كقومية خاصة لها كيانها المتميز - وذلك نتيجة احتكاكها بالدول والأفكار القومية في أوروبا - وبين القوميات الأخرى في الإمبراطورية ، وخاصة العربية التي كانت تتلمس طريقها إلى الوجود ، والتي ساعدها بل ودفعها إلى تطوير نفسها ، ذلك الاحتكاك والصراع بينها وبين القومية التركية . وقد أدى هذا الصراع في النهاية إلى انهيار الإمبراطورية العثمانية ، عندما دخلت الحرب العالمية الأولى ، التي خرجت منها دولة محدودة المساحة ، تضم عنصراً واحداً فقط هو « العنصر التركي » .

الثانية : هي ميلهم إلى سياسة المركزية العنيفة ، وهذا نفسه يعبر أيضاً عن عدم إدراكهم التام لمتطلبات عصرهم . وكانت الإمبراطورية - كما يعتقد - تحتاج في هذا الوقت إلى سياسة أقرب إلى السلا مركزية والاستقلال الذاتي للولايات والقوميات المختلفة . ولا نلقى هذا الكلام على عواهنه ، إذ كانت الإمبراطورية مترامية الأطراف تنقصها وسائل الاتصال الحديثة من ناحية ، وتضم قوميات مختلفة عديدة ، تحتاج كل منها إلى الشعور بكيانها الخاص من ناحية أخرى ، وذلك في وقت سادت فيه الأفكار القومية .

فقد لجأ رجال الحكم حينئذ إلى سياسة مستوردة من الخارج ، سياسة خاصة بمجتمع وبيئة وظروف أخرى ، لا سياسة تنبثق من واقع المجتمع العثماني . فقد تأثر الاتحاديون بأفكار الثورة الفرنسية عامة ، واستعاروا منها الكثير لتطبيقها داخل الإمبراطورية ، وتمسكوا منها بالذات بفكرة « المركزية » بالرغم من الفرق الشاسع بين فرنسا كما كانت سنة ١٧٨٩ ، والمملكة العثمانية سنة ١٩٠٨ ، فتمركز الإدارة في باريس ، كان استمراراً لتطور تاريخي طويل ، جعل باريس مركزاً ثقافياً واقتصادياً ، و أدى إلى توحيد فرنسا سياسياً وإدارياً ، لكن الوضع كان على نقبض ذلك تماماً في المملكة العثمانية ، فإن القوى التي ولدتها اليقظة القومية ، كانت تعمل باتجاه معاكس ، متنافر مع المركز المتمثل

في القسطنطينية ، لأن المنابع التي تغذى تلك القوى ما زالت قائمة على فوارق اللغة والعادات والأفكار^(١) .

كان لوصول الاتحاديين إلى الحكم وظهور أفكارهم الجديدة أعمق الأثر في تاريخ العرب الذين كانوا أكثر شعوب الإمبراطورية ابتهاجاً بالانقلاب الدستوري سنة ١٩٠٨ ، فقاموا بالمظاهرات الكبيرة سواء في القسطنطينية أو في العواصم العربية تعبيراً عن فرحهم وتأييداً لرجال العهد الجديد .

وترجم العرب فرحتهم إلى عمل إيجابي تمثل في تأسيس أول جمعية عربية هي جمعية « الإخاء العربي العثماني » وتم افتتاحها رسمياً في ١ سبتمبر ١٩٠٨ في اجتماع كبير عقده الجالية العربية بالقسطنطينية ، وحضره أعضاء جمعية الاتحاد والترقي . وكان أهم أهدافها الرئيسية حماية الدستور ، وتوحيد جميع الأجnas في ولائها للسلطان ، وتحسين حالة الأجزاء العربية على أساس من المساواة بين العرب وغيرهم ، والعمل على نشر التعليم باللغة العربية داخل الحدود العربية ، والمحافظة على العادات العربية . وكانت عضويتها مفتوحة أمام العرب من جميع الأديان ، كما تقرر إنشاء فروع لها في جميع المقاطعات العربية^(٢) . ولكن هذا الإخاء العربي العثماني لم يستمر طويلاً فسرعان ما خلع الاتحاديون قناعهم الذي عاش فترة يغطي أفكارهم العنصرية . وكان الدافع الأول لإظهار حقيقة نواياهم هو انقلاب أبريل سنة ١٩٠٩ الرجعي الذي قام به عبد الحميد ، وكان الدافع الثاني هو توالي الأحداث الجسيمة التي أدت إلى خروج الولايات البلقانية خاصة الواحدة تلو الأخرى من الإمبراطورية العثمانية .

وكانوا من وجهة نظرهم يعتقدون أن المركزية وسيادة قومية واحدة ، أو طبع الإمبراطورية بقومية واحدة ، هو السبيل السليم لنقداد الإمبراطورية وإعادة مجدها السالف . ولهذا كان من أول أعمالهم بعد رجوعهم للحكم ، بعد انقلاب عبد الحميد الرجعي ، في أبريل سنة ١٩٠٩ ، إلغاء الجمعيات التي

(١) جورج أنطونيوس : يقظة العرب ، ص ٥١١ .

(٢) نفس المرجع : ص ١٠٩ .

أسستها العناصر غير التركية ، ومن بينها جمعية الإخاء العربى العثمانى ، وذلك قبل أن تنقضى ثمانية أشهر على افتتاحها .

وهنا ازداد شك العرب وارتياهم فى نوايا الاتحاديين نحوهم ، وفكروا جدًّا فى العمل السرى - كأسلوب لحاية قوميتهم العربية التى تريد القسطنطينية القضاء عليها ومحوها تمامًا - إلى جانب الجمعيات المختلفة العلنية التى سمحت الظروف لها بالإعلان عن نفسها وعن عملها ، وخاصة فى خارج نطاق النفوذ العثمانى ، كما كان الأمر بمصر التى كانت تحت الاحتلال الإنجليزى فى ذلك الوقت .

ولا شك أن عرب الجزيرة شاركوا باقى إخوانهم - العثمانيين عامة والعرب خاصة - الفرح والابتهاج بثورات ٢٠ يولية سنة ١٩٠٨ ، ١٣ - ٢٦ أبريل ١٩٠٩^(١) ، وبقنوا الخير الكثير على يد رجال جمعية الاتحاد والترقى . إلا أن هذا الشعور ، وما ترتب عليه من مواقف عملية ، اختلف اختلافًا بينًا فى الجزيرة العربية عنه فى باقى العالم العربى .

ويرجع سبب الاختلاف إلى أوضاعها الخاصة : فالجزيرة فى ذلك الوقت كانت متخلفة حضاريًا وثقافيًا عن باقى الجماعات العربية التى فى خارجها ، وذلك نظراً للظروف الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية فيها . وهذا ينطبق على الجزيرة بوجه عام - فهى تتميز بأنها وحدة سكانية وحضارية واجتماعية واحدة ، بالرغم من وجود بعض اختلافات بين أجزائها داخل هذه الوحدة . وقد أدى هذا الوضع ، الجغرافى الاقتصادى ، إلى تحديد أوضاع اجتماعية خاصة بالجزيرة . فنحن نعرف أن الوحدة الاجتماعية ، فى الجزيرة كلها ، هى القبيلة بكل ما لها من صفات فكرية ونفسية وأوضاع اقتصادية واجتماعية ، تؤدى كلها إلى سلوك ومواقف تختلف تمامًا عما فى العراق والشام ومصر مثلاً . كما أدى هذا الوضع الاجتماعى بالتالى إلى تشكيلات سياسية خاصة أيضًا ، فقد كانت الوحدة

السياسية في الجزيرة ، هي الإمارة أو المشيخة المحددة المساحة ، التي تعتمد على النفوذ الأسرى ، الإقطاعى المظهر .

هذا هو العامل الأول في سير أحداث الجزيرة العربية ، ولكن هناك عاملا آخر خارجيا نشأ نتيجة بحث بريطانيا عن محطات ومراكز لها ، في طريقها إلى الهند ، لتأمين مستعمراتها هناك ، ثم لتأمين هذا الطريق نفسه .

فقد أسرعت إنجلترا بالسيطرة على الممر العربى ، وخاصة هوامشه الساحلية - عدن والسواحل الجنوبية والشرقية - وذلك بسبب الأهمية الكامنة في استراتيجية الجزيرة العربية . فهي كقوة بحرية ، إنما تسعى أساسا إلى الاستعمار الساحل . وعندما شقت قناة السويس ازدادت هذه الأهمية ، وأصبح الممر هو « الشريان الإمبراطورى » إلى المستعمرات الآسيوية^(١) . وقد أدى هذا الدافع الاستعمارى إلى تأكيد التفتيت السياسى الموجود فعلا في الجزيرة العربية ، أو بمعنى آخر كان الاستعمار هو العامل الثانى إلى جانب الأوضاع الخاصة بالجزيرة ، التى أشرنا إليها . ونتيجة للعوامل السابقة يمكننا أن نفهم بسهولة سبب الاختلاف بين أفكار ومواقف أهل الجزيرة ، وبين باقى أجزاء العالم العربى العثمانى .

وظهر هذا الاختلاف أساسا في نوع الأفكار « القومية » عند كل منهما وأساليب العمل الإيجابى تنفيذا لهذه المطالب القومية . ومن التجاوز حقيقة أن نقول إن أفكار أهالى الجزيرة تنصف بأنها « قومية » في هذه الفترة ، فلم ينادوا بصورة جديدة للحكم ، أو بمطالب معينة مثل اللامركزية بالصورة التى عرضها حزب اللا مراكزية العثمانى ، الذى اتخذ القاهرة مقرا له ، أو تحويل الإمبراطورية إلى إمبراطورية ثنائية ، كما نادى بها الجمعية القبطانية .

(١) الدكتور جمال حمدان : دراسة في العالم العربى ، مكتبة النهضة ، القاهرة ، ١٩٥٨ ص ٢٧ . ويمكن الرجوع إلى هذا الكتاب لزيادة فهم هذه النقطة الهامة ، وهو دراسة متعمقة لجغرافية العالم العربى وأثرها على تاريخ وأوضاع المنطقة .

ولكن أوضاعهم الخاصة جعلتهم يفكرون في أكثر من أمر ، تبلورت كلها حول مطلب واحد تمسكوا به تجاه الاتحاديين ، وهو أن يتركوا وشأنهم ، يدبرون أمرهم بأنفسهم دون تدخل حكومي - مهما كان نوع هذه الحكومة وجنسياتها - هذا مع رضائهم واعترافهم بالسيادة العثمانية . وكان ذلك تلبية لعقائدهم الدينية المتحكمة ، ونظرتهم المقدسة إلى الخلافة التي أحيا شأنها عبد الحميد ، كما سبق أن عرضنا . وكانت لهم وسائلهم الخاصة التي تختلف عن عرب الشمال أيضًا .

فقد رأينا أسلوب القوميين العرب في الشام ، والعراق ، ومصر ، يتمثل أساسًا في تكوين الجمعيات ، والأحزاب السياسية ، وعقد المؤتمرات ، أو الالتجاء إلى التشكيلات السرية ، والاعتماد على المنشورات في نشر دعوتهم ، إذا لم يتمكنوا من الاعتماد على الصحف والمجلات .

ولكن في الجزيرة عبر العرب عن عدم رضائهم عن أوضاع الاتحاديين وموقفهم من العرب بالثورات المتصلة ضد الحاميات العثمانية الموجودة في أراضيهم ، أي كانت الأساليب السلمية في التعبير عن المطالب القومية مجهولة عندهم ، بل كانوا يلجأون إلى طريقته الخاصة التي ألفوها في منازعتهم الشخصية ، وهي القتال ، والكر والفر ، والالتجاء إلى الجبال والفلوات ، أو الهجوم المباغت وهكذا ... والحقيقة أن حياتهم البسيطة الأولية ، هي التي أوحى لهم نوع تفكيرهم وأسلوب عملهم .

الأوضاع في الجزيرة العربية وعلاقتها باليمن :

وهنا يمكن استعراض الوضع في الجزيرة العربية بصفة خاصة ، حتى تتضح حقيقة الوضع في اليمن بصورة جلية ، ويبرز في نفس الوقت مدى تأثير أحداثه بباقي أحداث الجزيرة وأوضاعها .

نالت الجزيرة اهتمام العثمانيين الخاص في خلال القرن التاسع عشر ، فعملوا على تقوية قبضتهم هناك ثانية . ويرجع تاريخ تعيين الولاة فيها إلى سنة

١٨٤١ حيث عين وال على الحجاز ، بقصد إخضاع البلاد المقدسة إلى نظام مباشر للحكم ، يستند إلى إدارة مزدوجة ، يستمد فيها الولاى سلطته من تأييد الأشراف ، وهم أصحاب السلطة التقليدية فى مكة . كما بعث السلطان - كما رأينا - هملتين عسكريتين بقصد إخضاع اليمن ، الأولى فى سنة ١٨٤٩ ، والثانية سنة ١٨٧٢ . وحاولت السلطنة جادة وضع تقسيم إدارى لليمن ، فوضعوا له حدوداً سياسية معينة لأول مرة .

أما فى شرق الجزيرة العربية ، فقد استطاع مدحت باشا استخلاص الأحساء سنة ١٨٧١ وكان يود التقدم أبعد من ذلك إلى نجد .

أما فى الجنوب ، فكانت بريطانيا قد أقامت حمايتها عليه بالفعل ، من «بريم» إلى «الكلأ» على الساحل ، كما فرضت نفوذها على جزر البحرين ، والساحل المتهاون ، السلطنة العمانية ، واحتفظ قلب الجزيرة العربية باستقلاله وإن لم يخل من آثار المنافسات الخطيرة بين القوتين الكبيرتين - تركيا وإنجلترا - فى الجزيرة العربية .

كما استطاعت الإمارة الوهابية أن تستعيد بعض قوتها منذ منتصف ذلك القرن ، وأن تجذب انتباه حكومة الهند الإنجليزية وفرنسا - فضلاً عن السلطان العثمانى - ولكن هزيمة فرنسا سنة ١٨٧٠ قضت بفشل مجهوداتها فى الجزيرة العربية . وإلى جانب ذلك فقد بدأت الإمارات الفتية التى ظهرت فى جبل شمر - فى شمال الجزيرة - تجذب إليها الأنظار ، وقد تقرب حكامها آل الرشيد إلى السلطات العثمانية فى العراق ، مما أكد منافستها للرياض التى أصابها الضعف ، عندما استولى الأتراك على الأحساء ، بل إن محمد الرشيد استطاع أن يدخل الرياض نفسها بعد سنة ١٨٩١ ، فأصبحت عاصمته «حائل» عاصمة لكل وسط الجزيرة ، ولكن ابنه الذى خلفه سنة ١٨٩٦ ، لم يكن كفواً لإدارة هذا الملك العريض ، مما أدى به إلى استقدام الأتراك إلى وسط الجزيرة ، فزحفت قوات عثمانية من العراق والمدينة ، واحتلت مدينة القصيم لفترة وجيزة ، وذلك

عندما بدأ عبد الرحمن وابنه عبد العزيز آل سعود يزحفان نحو الرياض ، وقد أحسا بدنو فرصتهم . وأجبر الاضطراب في اليمن قائد القوات العثمانية ومعظم قواته في القصيم على الانسحاب والتوجه إلى اليمن ، فكان مصير باقى قواته الضعيفة الهزيمة أمام عبد العزيز آل سعود الذى دخل الرياض ، وبدأ نجمه في الصعود بين حكام الجزيرة العربية منذ ذلك الحين .

وقبل نهاية القرن التاسع عشر ، أخذت سياسة السلطان عبد الحميد الآسيوية تؤثر في الجزيرة العربية . فإن الخليفة الذى كان قد صمم على أن يكون له طريق خاص إلى المدن المقدسة ، وإلى اليمن ، قد زاد حامياته في الجزيرة ، وزاد هباته إلى البدو على طول طريق الحج .

وجاء الاتحاديون إلى الحكم بعد ذلك عند القضاء على عبد الحميد ، وبدأت علاقة الاتحاديين بالجزيرة بعملين لها أهميتها :

أولاً : افتتاح سكة حديد الحجاز رسمياً في شهر سبتمبر سنة ١٩٠٨ ، وكان الخط قد بلغ المدينة .

ثانياً : تعيين الشريف حسين بن علي أميراً على مكة^(١) .

وترجع أهمية هذين العاملين إلى النتائج العملية التى ترتبت عليهما .

فوصول خط سكة حديد الحجاز إلى المدينة ، معناه تأكيد سيادة ونفوذ الباب العالى في الحجاز ، لأنه ضمن له وسيلة فعالة لنقل الجنود والمعدات فى أسرع وقت وأسلم طريق . وهذا ما كان فعلاً ، فقد أصبح الحجاز مركزاً تنطلق منه الوسائل التنفيذية لإخضاع المتمردين فى جهات الجزيرة المختلفة .

أما تعيين الشريف حسين ، فكان له أهميته وخطورته كذلك . فقد رأينا كيف أن الاتحاديين هم الذين عينوه ، بالرغم من السلطان عبد الحميد ، وكانوا

(١) جورج أنطونيوس : يقظة العرب ص ١٠٩ .

يطمعون كثيراً في أن يكون أداة طيعة في أيديهم . وقد ساعدتهم الشريف حسين فعلاً كما أملوا فيه ، فساعدتهم حريئاً ضد الإدريسي ، وساعدتهم بنصائحهم واتصالاته بالإمام يحيى سعيًا وراء الصلح بينه وبين السلطان .

إلا أنه سرعان ما دب الخلاف بين الاتحاديين وبين الشريف حسين ، وهذا راجع إلى شخصية الحسين الخاصة التي تتصف بالطموح والعناد ، إذ عمل منذ وصوله مكة على جذب القبائل حوله وحول الأشراف ، بعد أن كانوا قد أهملوا فترة حكم الأشراف الذين سبقوه . لهذا خشي الاتحاديون هذه الشخصية التي تريد أن تثبت وجودها في بقعة داخل إمبراطوريتهم ، فرفضوا وساطته بعد ذلك بينهم وبين الإدريسي والإمام يحيى ^(١) .

أما في المناطق الساحلية في الجزيرة . فقد وجد العثمانيون لهم منافساً خطيراً في هذه الجهات ألا وهي بريطانيا . وكانت احتياجات إمبراطورية الهند تحمل بريطانيا على البحث عن حلفاء ومراكز لتموين السفن - سواء التجارية أو الحربية - بالفحم على سواحل جزيرة العرب .

وقد دفعتها محاولة بونابرت باستيلائه على مصر في عام ١٧٩٨ ، إلى احتلال جزيرة بريم الواقعة في مدخل البحر الأحمر الجنوبي . وفي الوقت نفسه تقريباً عقدت اتفاقاً مع إمارة مسقط الواقعة عند مدخل الخليج العربي لأسباب تتعلق بمقتضيات التجارة في الهند .

وقد أثر حرص بريطانيا على إنشاء مراكز لها على طول سواحل الجزيرة العربية ، تأثيراً كبيراً في تاريخ اليمن الحديث ، ولهذا يجب معرفة حقيقة النفوذ البريطاني ومراكزه في الجزيرة ، حتى يسهل فهم أثر ذلك على تاريخ الإمام يحيى .

كانت فرنسا ترمى من وراء احتلال مصر جعلها محطة أو خطوة أولى في سبيل مهاجمة بريطانيا في أعلى درة في تاجها - أى في إمبراطورية الهند - لذلك سارعت بريطانيا سنة ١٧٩٩ ، باحتلال جزيرة بريم (ميون) عند مدخل البحر الأحمر الجنوبي ، وبالاتصال بشيوخ الجنوب العربى ، وخاصة منطقة عدن لتقيم معهم علاقات دبلوماسية ، وكان ذلك للمرة الأولى في تاريخ المنطقة .

وواصلت بريطانيا مساعيها لتوطيد هذه العلاقات ، فعقدت شركة الهند الشرقية معاهدة تجارية مع سلطان لحج صاحب النفوذ في عدن في ٦ سبتمبر سنة ١٨٠٢ .

وزادت أهمية عدن أكثر فأكثر ، إذ فكرت تلك الشركة نفسها سنة ١٩٢٧ أن تسير سفنها في رحلات منتظمة إلى مصر ، وهنا رغبت جادة في امتلاك نقطة على هذا الطريق تجمعها محطاً لها . وكانت الدبلوماسية البريطانية في هذه الآونة تعلب دوراً خطيراً في الإمبراطورية العثمانية ، وتتبع سياسة ذكية مزدوجة ، وخاصة أن بريطانيا كانت ترى أن هذه الإمبراطورية الضعيفة لا تستطيع البقاء طويلاً ، وأن الدول الأوروبية تطمح في احتلال أجزاء منها .

فهى ترغب جادة في الحصول على أجزاء من هذه الإمبراطورية ، وفي نفس الوقت تقف بالمرصاد أمام مطاعم الدول الأوروبية الأخرى ، في الإمبراطورية نفسها ، ولا تسمح لهذه الدول باحتلال أجزاء من أملاك الباب العالى - إلا تنفيذاً لخططها هى ، ومقابل سكوت هذه الدول عن أعمال بريطانيا استطاعت أن تحصل على موافقة الباب العالى على احتلال ميناء عدن ، وكانت وجهة نظر السلطان هو دفع بريطانيا وإغرائها في مساندته ضد والى مصر محمد على باشا ، الذى استطاع أن يكون إمبراطورية عربية خارجة على السلطان^(١) .

وفعلاً أحس « بالمرستون » وزير خارجية بريطانيا حينئذ ، بمدى خطورة

(١) أمين الريحاني : ملوك العرب ، الجزء الأول ، ص ٣٨٨ .

وجود قوات مصرية في الجهات المجاورة لمنطقة عدن هذه قرب مدخل البحر الأحمر الجنوبي ، وكانت القوات المصرية تحتل تهامة اليمن ، منذ مطاردتها للوهابيين من الجزيرة العربية عمومًا .

حاولت بريطانيا شراء ميناء عدن - ولكن سلطان لحج كان يرفض ذلك باستمرار ، عندئذ فكرت بريطانيا في اللجوء إلى الطرق العنيفة للحصول على هذا الميناء الذي يزداد أهمية لها باستمرار . تقدمت بريطانيا للهجوم على المدينة بإحدى الحيل العديدة التي لا تحمد جهداً في إيجادها ، وسرعان ما افتعلت مبرراً تعتمد عليه ، وضربت عدن واحتلتها في ١٦ يناير ١٨٣٩ ، ثم عقدوا عدة اتفاقيات مع السلطان في ٢ و ٤ فبراير ، ثم في ١٨ يونيو ١٩٣٩ وتقضى جميعها بالاعتراف بملكية إنجلترا لعدن ، في مقابل منحة سنوية تبلغ حوالى ٥٦٠٠ ريالاً تدفعها بريطانيا للسلطان .

إلا أن الأمر لم يستتب تمامًا بهذه الاتفاقيات ، فقد حاول العرب أكثر من مرة استرداد عدن ، والشيخ عثمان - ذلك الإقليم المتاخم لعدن ، الذى أصبح فيما بعد جزءاً من مستعمرة عدن ، بعد أن اشترتها حكومة الهند من سلطان لحج باسم الحكومة البريطانية في ٧ فبراير سنة ١٨٨٢^(١) - ولكنهم فشلوا دائماً .

لم يقتصر نشاط إنجلترا على جنوب غرب الجزيرة العربية ، بل أسرع إلى الركن المقابل ، إلى جنوب شرق الجزيرة ، فحصلت على بعض الامتيازات في مسقط عند مدخل الخليج العربى ، وذلك بمقتضى المعاهدة التى عقدت في ٣١ مايو ١٨٣٩ ، ولكن مسقط فى الحقيقة لم تصبح خاضعة أو تابعة لبريطانيا

J C. Hurewitz ; diplomacy in the Near and Middle East, S. Van Naostrand, (١) New York. 1956, Vol, 1. p, 126.

ويروى أحمد فضل بن على المبدل فى كتابه « هدية الزمن فى أخبار ملوك لحج وعدن » تفاصيل كثيرة عن محاولات إنجلترا لاحتلال عدن يجب الاطلاع عليها (ص ١٤٣-١٤٥) وأهمية هذه التفصيلات تتضح فى أنها تمثل وجهة نظر عربية بعيدة عن الادعاءات الإنجليزية ، مع ملاحظة أنه أحد أفراد أسرة العبادلة التى منها سلاطين لحج .

كما كان الحال في عدن مثلاً ، بل كان لها كيانها المستقل المتميز^(١) .

وكانت علاقات بريطانيا قد بدأت قبل ذلك سواء مع البحرين أو الكويت . وكانت البحرين تمثل مصيداً للؤلؤ عظيم الأهمية . وقد بدأت هذه العلاقات بين بريطانيا وبين البحرين سنة ١٨٢٠ ، عندما ارتبط شيوخ البحرين بالمعاهدات العامة - الخاصة بمنع القرصنة ومحاربة تجارة الرقيق . وأكد هذا الارتباط بمعاهدات ١٨٥٦ ، ١٨٦١ ، ١٨٦٨ .

أما اتفاقية ٣٢ ديسمبر سنة ١٨٨٠ بين بريطانيا وشيخ البحرين ، فكانت تقضى بإخضاع سياسة الشيخ الخارجية لبريطانيا ، أو بمعنى آخر - تقضى بالانقطاع من مظاهر سيادته ووضعه تحت الحماية . فقد تعهد الشيخ بأن يتمتع عن الدخول في مفاوضات أو عقد معاهدات من أى نوع ، مع أية دولة أو حكومة - غير الحكومة البريطانية - بدون موافقة بريطانيا ، وأن يرفض الشيخ السماح لأية حكومة غير الحكومة البريطانية ، أن تعين لها وكلاء دبلوماسيين أو قنصلين ، أو دعوة مندوبين أجانب للإقامة في أراضيه ، إذا لم توافق الحكومة البريطانية^(٢) . بل عقدت كذلك اتفاقية أخرى بينهما في ١٣ مارس سنة ١٨٩٢ ، أكدت الشروط السابقة ، بل أوضحت أكثر فأكثر مدى الخضوع الذى جاء في اتفاقية سنة ١٨٨٠ .

وقد جاء في الاتفاقية الأخيرة ، أن على شيخ البحرين ألا يدخل في أية علاقات مع أية حكومة غير الحكومة البريطانية إلا بموافقة بريطانيا . كما عليه ألا يوافق بأية حال من الأحوال ، على التنازل أو بيع أو رهن أو احتلال أى جزء من أراضيه إلا للحكومة البريطانية^(٣) .

(١) Hurewitz ; Diplomacy in the Near and the Middle East, Vol. 1, p. 127.

(٢) Wilson ; The persian Gulf, George Allen and Unwin, London 1954, p. 247.

(٣) Hurewitz ; Ibid , p. 299.

أما علاقات بريطانيا بالكويت ، فقد بدأت مبكرة نسبياً وذلك في سنة ١٧٧٥ ، عندما كان ميناء الكويت هو الميناء الوحيد الصالح للاستعمال في هذه المنطقة الصحراوية ، فاستعملته بريطانيا كمحطة بريد برية من الهند إلى البحر المتوسط وزاد بعد ذلك نفوذ بريطانيا في الكويت ، وتؤكد بشكل واضح عندما حاول الباب العالي سنة ١٨٩٧ إعادة سيادته الاسمية على هذه المنطقة .

فأسرع الشيخ مبارك الصباح ، الذى تولى الإمارة سنة ١٨٩٦ ، يطلب حماية بريطانيا ضد هذه المحاولة العثمانية^(١) .

وكان هذا انتصاراً دبلوماسياً لبريطانيا على الباب العالي ، بل وحدث بعد ذلك أيضاً ما أكد هذه السيادة ، وذلك في الاتفاقية السرية التى عقدت بين شيخ الكويت وبريطانيا . وقد تم ذلك عندما حاولت إحدى الشخصيات الروسية المعروفة ، وهو الكونت كابنست KAPNIST عرض مشروع جديد يقضى بمد خط سكة حديد من شاطئ سوريا على البحر المتوسط إلى الكويت .

هنا أسرع البارون كيرزون - الذى أصبح حاكماً للهند بعد عرض هذا المشروع بسبعة عشر يوماً فقط - إلى الحصول من الشيخ على هذه الاتفاقية السرية ، التى تقضى بعدم تنازل شيخ الكويت عن شيء من أراضيه ، كما أكدت سيادة بريطانيا على سياسة الكويت الخارجية . وقد أصبح هذا الاتفاق السرى علنياً بعد سنة ١٩٠٣ ، عندما أثرت مشكلة خط سكة حديد بغداد بين الباب العالي وألمانيا وإنجلترا .

أما اتفاقية ٢٣ يناير سنة ١٨٩٩ (١٠ رمضان سنة ١٣١٦ هـ) فهى تقضى بأن يوافق الشيخ مبارك ابن الشيخ الصباح شيخ الكويت ، على ألا يسمح لأية دولة بإقامة ممثلين لها في الكويت دون موافقة حكومة بريطانيا ، كذلك تعهد الشيخ ألا يتنازل أو يبيع أو يرهن أو يسمح باحتلال أى جزء

من أراضية بدون موافقة سابقة من حكومة بريطانيا^(١).

بعد هذا العرض العام ، يمكن رسم خريطة ميامية للأوضاع القائمة في الجزيرة العربية في تلك الفترة الهامة ، التي سارت أحداثها متوازية مع أحداث اليمن كما سيتضح فيما بعد .

وأهم ما يحدد خطوط هذه الخريطة ، هو وجود زعماء محليين ، استطاعوا أن يستمدوا كياناتهم وسلطتهم من ظروف اجتماعية وتاريخية خاصة بمناطقهم .

فكان هناك الشريف حسين في مكة ، وعبد العزيز آل سعود في الرياض ، والإدريسي في صيبا في عسير ، والإمام يحيى فوق الجبال الشمالية في اليمن ، وآل الرشيد في حائل في الشمال ، والصباح في الكويت . وإلى جانب هؤلاء كانت هناك مشيخات وإمارات صغيرة على الساحل الشرقي والجنوبي للجزيرة العربية .

ولا شك أن العثمانيين والإنجليز كانا يمثلان القوتين الفعالتين في أحداث الجزيرة حينئذ . فكانت إنجلترا تحرص على تأكيد نفوذها على السواحل ، طبقاً لمخططها السياسي الاستعماري العام .

وكان نفوذ العثمانيين يختلف قوة وضعفاً من مكان إلى آخر في هذه البقاع ، تبعاً لصلتهم بهذا الأمير أو ذاك ، وتبعاً لقوة الحماية الموجودة في المنطقة .

وقد عرفنا موقفهم من الشريف حسين ، ومدى نفوذهم عليه ، علماً بأنه كانت لهم حماية دائمة قوية في المدينة . أما في حائل فكان أمراؤهم آل الرشيد يعترفون بسيادة العثمانيين عليهم ، وكثيراً ما كانوا يستجدون بهم ضد عدوهم عبد العزيز آل سعود .

أما عبد العزيز فكان في خصام مع الترك ، لأنهم يساعدون آل الرشيد ضده في القصيم ، لذلك قويت علاقته مع الكويت التي كانت تخضع غير

مباشرة لحماية الإنجليز ، فكان الشيخ مبارك الصباح يعتمد على مساندة بريطانيا له ، وخاصة منذ سنة ١٩٠٣ ، وعلى المساندة التي وفرتها له وجود المقيم الإنجليزي منذ ذلك التاريخ . فتعاون الصباح مع ابن سعود على مهاجمة عشائر المتنفق في العراق ، وكان الأتراك كثيراً ما يستعملونهم . كما هاجم كلا الأميرين - الصباح وابن السعود - جبل شمر أيضاً ، خاصة أن الأمير سعود ابن الرشيد الذي تولى الإمارة سنة ١٩٠٨ ، كان طفلاً صغيراً وتولى الوصاية عليه أبناء عمومته . وكان للعثمانيين السيادة العسكرية في الأحساء إلا أن هذه السيادة لم تدم طويلاً . ففي ربيع سنة ١٩١٣ انقض عبد العزيز آل سعود على الأحساء وأخذ « الهفوف » ثم بعد فترة قصيرة استولى على « القاطف » وأخرج الترك - سواء العسكريين أو المدنيين - من هذه المنطقة ، بعد أن مكثوا بها أكثر من أربعين عاماً . وهنا بدأ ابن سعود محاولاته في الاتصال بالانجليز والاستعانة بهم ، وكان لأمير الكويت دور في التقريب بين الطرفين^(١) .

أما في جنوب غرب الجزيرة ، فلم يكن وضع العثمانيين أحسن حالاً ، إذ كان الإدريسي والإمام يحيى يتمتعان بوضع خاص في عسير واليمن وبنائوا ثل الحكومة السيادة والنفوذ ، مما يتعارض مع مبدأ الحكومة ، إذ كانت ترسل القوات والمعدات لإخماد هذه الثورات التي لم تنته في اليمن إلا في سنة ١٩١١ ، عند عقد صلح « دعان » وهو خاص بالإمام يحيى فقط .

أما الإدريسي فواصل ثورته ضد الأتراك حتى بعد قيام الحرب العالمية الأولى .

أما نفوذ العثمانيين على الساحل الجنوبي والشرقي للجزيرة ، فكان معدوماً تقريباً ، إذ كان الانجليز هم أصحاب النفوذ الفعلي المباشر في هذه الجهات ، كما سبق أن بينا .

القسم الثاني
اليمن تحت الحكم العثماني
(١٩٠٤ - ١٩١٨)

الباب الأول

الإمام يحيى منذ توليه الإمامة

حتى عقد صلح « عدان »

(١٩٠٤ - ١٩١١)

الفصل الأول

بيعة الإمام يحيى بالإمامة

مولده ونشأته :

ولد يحيى حميد الدين بمدينة صنعاء في شهر ربيع الأول سنة ١٢٨٦ هـ .
(يونية سنة ١٨٦٩)^(١) . وتاريخ ميلاده مختلف عليه بعض الشيء ، فيذهب محمد حسن في كتابه « قلب اليمن » إلى القول إنه ولد سنة ١٢٨٥ هـ^(٢) ، ويذهب آخرون إلى أنه ولد في سنة ١٨٧٦ م^(٣) . ولكن هذه التواريخ المتضاربة لا تعنى الشيء الكثير فنحن نميل إلى الأخذ برواية الواسعي ، التي يؤيدها كل من الجرائف ونزبه العظم .

وقد صاحبت طفولته وصباه ، أحداث قاسية ، وقد سبق أن أوضحنا في الفصل السابق طرفاً من هذه الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي صاحبت نشأة الإمام يحيى الأولى ، فترددت أصداؤها في نفسه ، وساهمت في تحديد نوع تفكيره واتجاهاته .

تربى الإمام يحيى تربية خاصة عربية إسلامية صرفة ، ويقول أمين سعيد عند ترجمة حياة الإمام يحيى « اعتدنا ونحن ندون تراجم العظماء من رجال العصر الحاضر ، أن نذكر أسماء المدارس التي تخرجوا منها ، والشهادات أو

(١) عبد الواسع بن يحيى الواسعي البتاني : تاريخ اليمن المسمى فرجة المسموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن ، المطبعة السلفية ، القاهرة ١٣٤٦ هـ . ص ١٩٤ .

(٢) محمد حسن : قلب اليمن ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٤٧ ص ٩٦ .

(٣) Revue du Monde Musulman . Tome., 111, p. 52.

(٣)

الرتب العلمية التي يحملونها ، وأسماء المدارس أو الجامعات التي منحتها . أما في سيرة الإمام فالأمر غير ذلك ، فنحن نورد أسماء العلماء الذين درس عليهم ونال إجازاتهم بالتدريس - وهي الطريقة التي كانت متبعة في العصور الإسلامية القديمة ولا يزال بعض علماء الدين الإسلامي يسير عليها ^(١) .

ولذلك نرى أن دراسة الإمام يحى كلها إسلامية محضة لا علمانية ، ونرى الكتاب التقليديين الذين كتبوا عنه ، يذكرون العلماء الذين أخذ عنهم ، فيقولون مثلاً إنه أخذ الحديث عن القاضي العلامة المتحدث ... والتفسير عن المفسر الكبير ... ودراسته تنحصر في فروع العلم الإسلامي البحت ، مثل القرآن والتفسير والحديث وعلم الكلام وأصول المذهب الزيدى وغيرها .

وقد اهتم والده المنصور بتثقيته تنشئة دينية حربية ، تنفق والدور السياسي الذي كان يعده للقيام به ، وتتلازم مع كون المنصور نفسه أحد كبار السادة الزيديين ، كما اتضح في الفصل الأول .

عاش الإمام يحى سنواته الأولى مع والده في صنعاء ، وكان يشاهد عن كثب مجريات الأمور ، وكان يشارك أباه في الأحداث مشاركة فعلية إيجابية ، وخاصة بعد أن هاجر من صنعاء معه سنة ١٣٠٨ هـ (١٨٩٠ م) إلى جبل «الأهنوم» عندما بويع المنصور بالإمامة .

وما لا شك فيه أن الإمام المنصور ليس هو الذي بدأ طوراً جديداً من أطوار حياته بعد مبايعته وهجرته فحسب ، بل إن ابنه سيف الإسلام يحى كذلك قد بدأ فترة جديدة في حياته ، خاصة وأن عمره حيثئذ كان قد بلغ نحو واحد وعشرين عاماً ، أى شاباً يافعا يستطيع أن يدرك كل ما حوله من أحداث ، بل يستطيع أن يشارك فيها مشاركة فكرية ومادية . فنراه قد شارك أباه في الثورات المتعددة التي قام بها ، كما كان يقوم بالاتصال بالقبائل المختلفة ،

(١) أمين سعيد : ملوك المسلمين المعاصرين ودولهم ، مطبعة الحلبي ، القاهرة ١٩٣٣ ، ص

ويكتل جهودها ويحشد رجالها لمهاجمة صنعاء ، أو للدفاع عن مراكز الزيدية المحضة في الشمال ضد زحف الأتراك ، وكذلك لمهاجمة مراكز العثمانيين الحربية المنتشرة هنا وهناك .

ويقول الجرافى عند كلامه عن أحداث سنة ١٣٢١ هـ . (١٩٠٣ م) :

« قام سيف الإسلام يحيى ببعض المجهودات الضخمة في الاتصال بالقبائل وتنظيمها وتجهيز الجيوش منهم للزحف على البلاد التي تحت يد الأتراك ، وقد تلقاه الأهل بالطاعة والترحيب »^(١) .

وأخيراً يمكن القول إن شخصية الإمام المنصور ، وسياسته ، وأحداث فترة حكمه - إلى جانب العلماء ، والسادة الزيديين الملتفين حوله ، كانت كلها عوامل عظيمة الأثر في حياة الإمام يحيى وآرائه وسياسته فيما بعد . وهذا ما يؤدي بنا إلى القول إن عهد الإمام يحيى ، كان صورة تقليدية وامتداداً لعهد السابقين من الأئمة ، لتشابه النشأة والظروف والأوضاع .

مبايعته بالإمامة :

« اشتد المرض بالإمام المنصور في سنة ١٣٢٢ هـ (١٩٠٤ م) وفي شهر ربيع الأول من هذه السنة توفي إلى رحمة الله بـ « قفلة عنر » من بلاد حاشد ، فكتب ولده سيف الإسلام يحيى إلى العلماء يستدعيهم فحضروا ونعى إليهم والده الإمام ، وطلب إليهم أن يختاروا من يقوم بالأمر بعده ، فاتفقت كلمتهم جميعاً على أن لا يقوم مقام الإمام أحد مثل ولده ، وباعوه بالإمامة وتلقب بالمتوكل »^(٢) .

هذه هي الصورة التقليدية التي يجب أن يذكرها مؤرخو اليمن عن تولى

(١) عبد الله عبد الكريم الجرافى : المختطف من تاريخ اليمن ، ص ٢١٥ .

(و يلاحظ أن الجرافى يكتب تاريخه على طريقة الحوليات) .

(٢) نفس المرجع : ص ٢١٧ .

الإمام يحيى الإمامة ، ولكن هناك كثيرا من العوامل تؤدي إلى اهتزاز هذه الصورة أمامنا . فطبيعة المذهب الزيدى لا تحتم أن يرث الأبناء الإمامة ، والمجتمع اليمنى مقسم إلى قبائل لا يمكن جمع كلمتها بسهولة ، إلى جانب وجود الحكم العثماني في اليمن ، ووجود إنجلترا في المحميات وهما أصحاب مصالح خاصة في هذه المنطقة.

كل هذه عوامل تجعلنا لا نستطيع أن نقبل الصورة التي رسمها لنا الجرافى عن تولية سيف الإسلام يحيى الإمامة عند وفاة والده بكليتها ، وأن البيعة تمت بهذه السهولة ، أو أنه لم يكن هناك من يعارضها بعد إعلانها .

وهذا ما يدعوننا أيضًا إلى رفض ما قاله سلفاتور ابوننى الكاتب الإيطالى عند حديثه عن التولية إذ يقول « ارتقى يحيى عرش اليمن بدون جلبة ولا ضوضاء ، ويموافقة إجماعية . وكان أول عمل قام به ، هو أنه شهر الحرب على الأتراك ، وهاجمهم بعساكره ... »^(١) .

كما يعطينا الراسعى صورة أخرى عن المبايعة أكثر عمقا وتفصيلا عن الصورة السابقة - ولكنها تحمل نفس المعنى فيقول « ولما كانت وفاة والده الإمام المنصور بالله رضوان الله عليه في شهر ربيع الأول سنة ١٣٢٢ هـ ، أجمع من كان بمحروس « قفله عذر » من علماء صنعاء وبلادها ، و « ذمار » و « صعدة » و « حوث » على مبايعتهم له ، فامتنع عن قبول المبايعة له منهم ، وبذل بيعته لمن يروونه أهلا للقيام بها . فما زال أولئك الأعلام في مراجعة له وإلزامه الحجة بوجوب قيامه بأمر المسلمين والإسلام حتى أسعدهم (بقبولها) وكانت دعوته المباركة في ٢٠ ربيع الأول سنة ١٣٢٢ هـ ، وتلقب المتوكل على الله رب العالمين ، وضرب على سكوته « عصمتى بالله المتوكل على الله » ثم وصلت إليه بيعة جميع علماء هجرة « حوث » ، ومدينة « شهارة » وسائر المدن

(١) سلفاتور ابوننى : مملكة الإمام (ترجمة طه فوزى) ص ٥٥ .

و البلدان وكانت لدعوته الصولة في جميع البلاد ، ووفدت إليه الرؤساء والمشايخ والأجناد من الأغوار والأنجاد^(١) .

وإن كانت هذه الصورة « الواسعية » تعبر عن المعنى الذى لا نقله على علاته ، إلا أنها في نفس الوقت ، تحمل في طياتها المعنى الذى نقصده والذى سبق أن نوهنا به . فإن امتناع الإمام يحى عن قبول الإمامة « فامتنع عن قبول المبايعة له منهم » كان في المنزلة الأولى يرجع إلى رغبته في أن تكون البيعة على شكل أوسع ، ومن جميع السادة والعلماء والمشايخ في شتى جهات اليمن ، إحساناً وإدراكاً منه بأهمية جماعية البيعة في هذا الوقت الحرج بالذات حتى لا يظهر من يناوئه فيما بعد - أو حتى في نفس الوقت - في جهة أخرى من اليمن . ويؤكد هذا أنه يعرف جيداً طبيعة المذهب الزيدى ، ويدرك بالتفصيل التاريخ الإمامى الطويل في اليمن الملىء بالتنافس والنزاع بين الأئمة .

وما ذهبنا إليه في أمر توليته تؤيده كثير من الأحداث الواقعية ، فبعد مبايعته ، لاقى الكثير من الصعاب والمضايقات التى أثارها أمامه بعض المنافسين الذين ظهروا فيما بعد .

واحتاجت هذه الصعاب وقتاً طويلاً من حكمه لمعالجتها - إن لم نقل إنها كانت من المشكلات التى حددت طبيعة أعماله طوال فترة حكمه - فإحساسه بالخوف من المنافسين سيفسر لنا كثيراً من الأحداث التاريخية التى ستواجهنا على مدار البحث . وقد احتاج وجود منافسين له منذ اللحظة الأولى لتولية الإمامة ، إلى القيام بحروب مستمرة سواء على الهضبة ، أو في الساحل .

فترى حتى بعد تولي الإمام يحى الإمامة - نظراً لضعف قوته ولضعف السيطرة العشائرية على أجزاء اليمن المختلفة - أن كل شيخ قبيلة أو رئيس قرية يحسب نفسه الزعيم الوحيد في البلاد ، وأن من السوابج على الأهالى طاعته وتأدية الضرائب والزكاة له .

(١) الواسعى : تاريخ اليمن ، ص ١٩٥ ، ١٩٦ .

كما « قام بعض السادة يطالبون بالإمامة ، غير معترفين بإمامة يحيى ، ومنهم أحد أبناء عمومته ، ويدعى أحمد بن قاسم حميد الدين الضحىانى »^(١) . كما كان هناك أسرة أخرى تنافس أسرة الإمام يحيى على الإمامة هي أسرة شرف الدين التى كانت تعتمد على إثارتها لبعض القبائل الشافعية^(٢) .

واستمر ظهور هذه المنافسات حتى بعد أن استطاع الإمام يحيى إخضاع الضحىانى ، وحتى بعد الحرب العالمية الأولى . يقول الرىحمانى « فعند إعلان الهدنة » سنة ١٩١٨ « وانسحاب الأتراك من اليمن ، تحرك بعض المدعين إلى صنعاء ، فى نفس الوقت الذى تحرك فيه إليها الإمام يحيى ، بل ولجأ بعضهم إلى أعداء الإمام ، وملوك وأمراء البلاد المجاورة ، فكانوا يكاتبون سرًا الملك حسين ابن على ، والإدريسى ، وحتى الإنجليز ، يطلبون العون منهم ، للتغلب على الإمام يحيى »^(٣) .

ويستطرد الرىحمانى قائلا « إن الحزب المناوئ للإمام يحيى حاول إرسال وفد إلى الحجاز ، سافر رجاله عن طريق مأرب سنة ١٩١٩ ، وقصدهم السفر إلى الحجاز شاكين مستجدين ، ولكن الإنجليز لم يأذنوا لهم بالمرور ، فرجعوا إلى بلادهم ، وقد سمعت من مصادر شتى ما يدهش ويضحك من أخبار هذه الفئة وأغريها أن الإمام يحيى رشا بعض الموظفين الكبار من الانجليز فى عدن ، ليوقفوا أعضاء الوفد ، فحققوا له تلك الرغبة »^(٤) . وهذه القصة بالرغم من شكنا فى بعض تفاصيلها فإن لها دلالتها الهامة ، وهى توضح بجلاء ما ذهبنا إليه من أن مبايعة الإمام يحيى لم تكن إجماعية وأنه ظهر

(١) نزيه مؤيد العظم : رحلة فى بلاد العربية السميلة ، ص ١٥٩ .

(٢) General Edouard Bremond ; Yemen et Saoudia , p. 71 .

(٣) ، (٤) أمين الرىحمانى : ملوك العرب ، ج ١ ، ص ١٤٨ .

له بعض المنافسين على الإمامة بعد توليه لها ، ذلك الأمر الذى كان يحدث باستمرار بين الأئمة الزيديين قبل ذلك .

ومن الطريف إمعان النظر فيما قاله الرىحاني كذلك بصدد تولية الإمام يحيى إذ قال « وبعد وفاة المنصور ظفر ابنه يحيى المتوكل على الله بالإمامة »^(١) فنحن لا نعتقد أنه أورد لفظ « ظفر » إعتباطاً ، بل نرى أنه كان يقصد أن تولي الإمام يحيى الإمامة كان محفوفا بالصعاب ، فاستعمل هذا اللفظ بدلاً من « نال » أو « تولي » .

وقد شهد شاهد من أهلها - كما يقول المثل العربى - إذا قال أحد تجار صعدة عند وصوله إلى عدن في أمور تجارية - عندما سئل عن أحوال اليمن السياسية ... وقد قام إمام ثان (المعروف أن الأول هو الضحىاني) في جهة صعدة فلم يتبعه إلا رجال قليلون ، فأرسل إليه الإمام حميد الدين « يقصد يحيى » قوة سحقته ، فقدم الخضوع والطاعة ، وكذلك الإمام الثالث المسمى القاسمى ، فإنه قد قهر وخضع لحميد الدين .. »^(٢) .

ويمكن أن نخلص من هذا كله إلى وجود صعوبات عدة قابلها الإمام يحيى عند مبايعته وبعد ذلك ، وهذا ما دعانا إلى مناقشة روايات المبايع المختلفة .

وأخيراً يمكن أن نخرج بالنتيجة الآتية : عند وفاة الإمام المنصور سنة ١٣٢٢هـ (١٩٠٤م) كان الإمام يحيى يبلغ من العمر حيتنئذ حولى خمسة وثلاثين عاماً ، وأن الفترة التى عاشها في كنف أبيه المنصور كانت فرصة كبيرة للقيام ببعض الأعمال التى أكسبته الشهرة بين الزيديين ، وأن الفترة نفسها مكنته من أن يرى عن كثب طبيعة العلاقات ، وحقيقة الأوضاع السائدة حيتنئذ . لهذا

(١) أمين الرىحاني : ملوك العرب ، ج ١ ص ١٤٧ .

(٢) الأهرام : العدد ٩٧١٨ الصادر في ٣ مارس ١٩١٠ (٢٠ صفر سنة ١٣٢٨هـ) ص ١ .

كله استطاع أن يحصل على مبايعة من كانوا حوله في « قفلة عذر » حيث توفي والده^(١) .

إلا أن بيعته في « قفلة عذر » كانت غير نهائية ، أو بإجماع اليمنيين ، أو حتى كل الزيديين فقط ، بل كانت مبايعة هناك هي نقطة انطلاق فقط لبناء مستقبله السياسي في اليمن .

(١) روى لنا السيد محمد أحمد النعمان أحد زعماء الاتحاد اليمني - بعد مناقشة الرسالة - أنه سمع من المعمرين باليمن أن الإمام يحيى أغلق على المجتمعين - لانتخاب إمام جديد بعد وفاة المنصور - باب غرفة الاجتماع ، وترك « ناصر مبخوت الأحمر » حارساً عليها فلما سمعهم الحارس يتداولون الرأي في انتخاب الإمام يحيى أو انتخاب غيره ، هاجم الاجتماع وهددهم بالقتل وقال « مابش (ليس هناك) إمام غير سيدي يحيى » . ومن المعروف أن آل الأحمر كانوا من أكبر الثائرين على حكم أسرة حميد الدين فيما بعد .

الفصل الثانى

علاقة الإمام يحيى بالعثمانيين بعد توليه الحكم

ثورته ضد الترك وحصار صنعاء سنة ١٩٠٥ :

لا نتوقع أى تغيير لطبيعة العلاقات بين الأئمة والعثمانيين - التى رأيناها قبل ذلك - بعد تولي الإمام يحيى الإمامة ، بل ظلت العلاقات كما هى نتيجة استمرار الظروف والأوضاع ، وبقاتها على حالها ولذلك فعندما تولى الإمامة انتهج نفس المنهج الذى شاع قبله ، ووقف موقفًا عدائيًا من العثمانيين لجبرهم على الاعتراف بوضعه الخاص . ولهذا يمكن أن نفهم ما قاله أمين سعيد عن أعماله عقب إعلان مبايعته : « أسرع بإشهار الجهاد ضد الأتراك ودعا قومه إلى مواصلة الحرب للتكامل بالترك الذين سعوا فى الأرض بالفساد وتركوا الشرائع وظلموا العباد » ، كما جاء فى منشور أذاعه يومئذ^(١) . وقد ذكرت ويفل Wavell فى مقدمة كتابها الذى يتناول أساسًا ثورة ١٩١١م تأييدًا لما ذهبنا إليه من أن كلا من فترة حكم المنصور وفترة حكم الإمام يحيى الأولى بالذات كانتا متشابهتين تمامًا بل تماثلت أحداثهما ودوافعهما فتقول : « حتى العشرين سنة الأخيرة (السابقة لسنة ١٩١١) بينما كان العرب والترك يتنازعون حول تقرير المصير ، كان تاريخ اليمن تاريخ السيف والنار فهو تسجيل للمعارك والحصار ، أماكن تؤخذ عنوة ، وحاميات تخضع نتيجة الجوع ، ومذابح وحشية وانتقامًا قاسيًا^(٢) .

تمكن الإمام يحيى بعد توليه الإمامة من حصار صنعاء ، ويقال إنه كان

(١) أمين سعيد : اليمن ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، ١٩٥٩ ، ٢٧ .

Wavell ; A Modern pilgrim in Mecca, p. v.

(٢)

معه حوالي عشرين ألف يمني ، وإن الكثير منهم كان أغلبهم من القبائل الشافعية^(١) . ورغم أن هذه الرواية تحتاج إلى مناقشة بعض نقاطها - وهذا سيتضح فيما بعد - إلا أننا الآن نقول إن الحرب اشتدت بين الطرفين ، وبدأت المدن اليمنية تتساقط الواحدة تلو الأخرى في يد الإمام وأتباعه ، فسقطت مدينة « عمران » و « حجة » و « ثلا » وغيرها ، وانتقل الإمام من « قفلة عذر » إلى « حوث » إلى « حمر » إلى « عمران » ثم إلى « كوكبان » وهنا وصلت الأتراك إمدادات كثيرة جمعت من مختلف المراكز لفك الحصار عن صنعاء ، لكنهم لم يستطيعوا ذلك . ووصلت بعد ذلك قوة هائلة من الجنود العثمانيين بقيادة رضا باشا إلى الحديدة ، وانجذبت إلى صنعاء في استعداد كامل ، وانضم إليها البعض من رجال قبائل « يام » قتلقاتهم أصحاب الإمام في « الحيمة » و « بلاد البستان » ونهبوا ما كان معهم من مؤنة وسلاح ، واستسلمت قبائل « يام »^(٢) ، وقدمت الطاعة لأتباع الإمام الذين ساقوهم إلى « كوكبان » فأمرهم بإلقاء السلاح إبقاء على أرواحهم . ووصلت القوات التركية إلى صنعاء في حالة يرثى لها ، وكان من جراء ذلك أن زادت الشدة على من في صنعاء^(٣) . وقد أعطانا الواسعي وصفًا دقيقًا صريحًا للحالة القاسية التي وصلت إليها حالة اليمن ، وخاصة في صنعاء ، في تلك الفترة فقال :

« .. تجمعت القبائل على صنعاء وتكاثرت ، وضائق على أهلها بما رحبت واشتد الحصار ، وخرج الناس الصغار والكبار والنساء والمخدرات ، وقاسوا عظيم الأهوال ، وباعوا جميع الأموال والأمتعة والفراش وكان الثمن في غاية الرخص لعدم (وجود)^(٤) المشتري حتى إن بعضهم يؤجر الحامل إلى السوق

Bremonl ; Yemen et Saoudia, p. 72.

(١)

(٢) سيأتي ذكر قبائل « يام » هذه مرات أخرى وخاصة في أثناء تناول الأزمة اليمنية السعودية.

(٣) الجبرافى : المختطف من تاريخ اليمن ، ص ٢١٩ .

(٤) لا توجد في الأصل .

ويعجز عن أجرته ثم لا يجد مشترى، ثم يأخذ الحامل نصف ما حمل، والجوع عم اليمن بسبب الفتن، وبالمحاصرات ترك الزراع الزراعة وخلت من اليمن قرى كثيرة مات أهلها من الجوع. وفي «خولان» كانوا يأكلون التبن بعد طحنه ومات في قرية «القبابل» خارج صنعاء ١٦ مائة^(١) غير الذين ماتوا في سائر القرى حول صنعاء. ووجد في «سهام» على قارعة الطريق موتى ٥١ نفساً. وفي داخل صنعاء أمر المفتي^(٢) البوليس وطائفة من الجنود أن يهاجموا بيوت التجار، والأعيان من أهل صنعاء ومن كان منظوراً إليه باليسار، ويأخذ ما لديهم من الحبوب لأجل عساكر الدولة وأخذ كل شيء يؤكل^(٣). نعم لقد اشتد الحصار على صنعاء، وساءت الأحوال عمومًا إلى درجة كبيرة، وهنا خرج بعض كبار الأتراك وبعض كبار الأهالي لمقابلة الإمام في «كوكبان» لتسليم المدينة له، فأرسل إليهم لإتمام التسليم سيف الإسلام أحمد بن قاسم الدين ثم انتقل هو إلى قرية القابل^(٤). وقد اشترط الإمام لإتمام الصلح خروج الأتراك من صنعاء إلى «حراز» على أن يتركوا له ما للحكومة من مال وسلاح، وعلى أن يقوم الإمام بنقل أمتعتهم وتأمين طريقهم. وقد استطاع الإمام أن يدخل المدينة رسميًا في ٢١ أبريل سنة ١٩٠٥^(٥). وعندئذ أعلنت أكثر البلاد الطاعة للإمام ولم يبق بأيدي الأتراك سوى مدينتي «تمز» و«إب» وبلاد «حراز» و«التهائم» و«قفلة شمر» طبق شروط الهدنة.

حروب فيضي باشا لغرض الحصار :

وقد دامت الحال على ذلك عدة أشهر انتظاراً لرأى الباب العالي في

(١) هكذا وردت في الأصل .

(٢) كان معروفًا بقبوله نحو الترك ومعاداته للإمام .

(٣) الواسعي : تاريخ اليمن ، ص ١٩٧ - ١٩٨ .

(٤) وهي قرية قريبة من صنعاء في الشمال الغربي منها .

Bremond ; Yemen et Saoudia, p, 72 .

(٥)

المفاوضات لعقد صلح يوافق الطرفين ، ولكن الباب العالي كان قد عين في أثناء ذلك أحمد فيضى باشا والياً على اليمن للمرة الثالثة ، وهو معروف بشدته وقسوته ومهارته الحربية ، وخبرته بالبلاد ، وكان حيتثذ في شمال نجد ، فأسرع عبر الجزيرة - بالرغم من أنه كان يبلغ ٧٥ سنة - ممتطياً جواده إلى جده ومنها إلى الحديدة فوصلها في ٧ يونية سنة ١٩٠٥ ، وكان الوضع قد جمد مؤقتاً بين الإمام وبين العثمانيين في مراكزهم التي حددت سلفاً . نزل فيضى باشا بالحديدة حيث لحقته الإمدادات الكبيرة ، وخرج منها إلى « مناهخ » حيث انضمت إليه باقى القوات العثمانية ، وخاصة التي كانت في « حراز » ثم اتجه إلى صنعاء ، وأخضع القبائل التي قابلته أثناء زحفه حتى وصل إلى جبل « عصر » المقابل لمدينة صنعاء ، فانسحب الإمام ومن معه من صنعاء خوفاً على أهلها إلى بلاد حاشد ، فدخلها فيضى باشا في أول سبتمبر من نفس العام^(١) . هكذا وصل الوضع بعد أن وصل فيضى باشا إلى صنعاء ، وانسحاب الإمام منها إلى بلاد حاشد في الشمال . ولكننا في نفس الوقت يجب أن نضيف إلى جانب حجة الخوف على أهل صنعاء كمبرر ظاهرى للانسحاب ، إحساس الإمام بحجم أهمية القوة التي تصاحب أحمد فيضى باشا ، وأنه يمكنه أن يحاصره مع قواته داخل صنعاء ، وأن يقضى عليهم جميعاً نهائياً ، ولذلك أسرع بالانسحاب والاتجاه إلى الجبال الشمالية للتحصن بها .

لم يهدأ الحال عند استرجاع صنعاء ، بل كان أمام فيضى باشا مرحلة طويلة ليتمكن من السيطرة على الأمور في اليمن ، فما زالت بقية الهضبة الشمالية في يد الإمام ، وما زالت القبائل تعلن تمرداتها هناك ، لذلك خرج فيضى باشا من صنعاء يريد إخضاع بقية الهضبة . وهنا اتبعت القبائل التابعة للإمام حركات عسكرية « فائية » فكانوا ينسحبون باستمرار ، فيتبعهم فيضى باشا بغية القضاء عليهم ، ولكن كان ذلك يبعده عن مراكزه الرئيسية في

صنعاء وفي الساحل ، وكانت القبائل تريد أن تقطع صلته بصنعاء وتغنى الجيوش العثمانية بين الصخور الصماء التي لا يعرف مسالكها أحد غيرهم.

وفعلا نجحت الحطة ، واضطربت نظم الفرق العثمانية ، ونتيجة المرض والإجهاد وقلة الإمدادات تلاشت معنوية الجنود تدريجياً فكان النصر (الحقيقي) حليف العرب . وعند عودة فيضى باشا إلى صنعاء قابله الإمام بقوة أخرى ، فخرج فيضى باشا على « عمران » ووصل إليها بعد خسائر فادحة وبعد أن فقد أكثر من نصف جيشه ، ولكنه قام بمجهودات مضاعفة حتى استطاع أن يرجع إلى صنعاء ، حيث كانت القبائل قد التفت حولها ثانية وحاصرت الحامية التي تركها فيها^(١).

ولكن فيضى باشا على كل حال ، وعلى الرغم مما لاقاه في حروبه ، قد استطاع أن يستولى على المدن الهامة التي تحت سيطرة الإمام ومنها « شبام » و« كوكبان » و« عمران » و« حجة » وغيرها ، ولكنه فشل في زحفه على بلاد « شهارة »^(٢).

المفاوضة مع الإمام :

كانت هذه العمليات الحربية الكبيرة المستمرة ، تكلف الدولة كثيراً من المال والرجال ، فضلاً عن أن قضية اليمن كانت تشغلها عن المشكلات الأخرى الكبيرة الخاصة بباقي الإمبراطورية العثمانية الواسعة . لذلك لجأت الدولة إلى طريق المفاوضة ، وهي في هذا تكرر أعمالها السابقة من حرب وثورات إلى هدنة ومفاوضة ، كما ذكرنا من قبل - وستكرر ذلك مرات أخرى مما يدل دلالة واضحة على عجزها في معالجة شئون اليمن . وعلى هذا أرسلت الحكومة وفداً لعقد الصلح مع الإمام ، فقدم الأخير شروطاً معينة فحسب أن نثبتها

(١) الجرائد : المتخطف من تاريخ اليمن ، ص ٢٢٠ .

Jacob ; Kings of Arabia , p 111.

(٢)

كاملة ، حتى تكون أمام أعيننا جميعاً ، لنعلق عليها ونستخرج منها ما نشاء.

وقد ذكر لهذه الشروط مقدمة ، كما ذيلها بمؤخرة فيقول :

« وافقت مستمداً بعون الله على شرط الصلح ما بينى وبين مأمور سلطان الإسلام ، الذى أذعر الله أن يؤيد ملكة لإطفاء نار الحرب الموقدة ، وأن تستبدل الفوضى والعداوة بالصدقة ، لتسلم البلاد من القلاقل وتحقق الدماء ، وتزول المحن من هذه البقعة ، ويستتب الأمن ويربط المؤمنون برباط الإنهاء التى لا انفصام لها ، ويرتفع الظلم من بينهم :

١- أن تطبق الأحكام وفقاً للشريعة الإسلامية الغراء .

٢- أن يعود إلى الإمام حق عزل القضاة وحكام الشرع وتعيينهم .

٣- أن تكون معاقبة الخائنين والمرتشين منوطة بالإمام .

٤- أن تخصص رواتب كافية للحكام والموظفين كى لا تدفعهم قلة ذات اليد إلى الارتكابات (أى ارتكاب المعاصى) .

٥- أن تحال الأوقاف إلى عهدة الإمام لإحياء المعارف فى البلاد .

٦- إقامة الحدود الشرعية على مرتكبي الجرائم من المسلمين والإسرائيليين كما أمر الله تعالى بها وأجراها رسوله والتى أبطلها المأمورون الترك كأنها لم تكن شيئاً مذكوراً .

٧- يؤخذ العشر من المزروعات التى تسقى بياه السياء ، وأما التى تسقى بمياه الآبار فيؤخذ منها نصف العشر بعد أن يقدر ذلك أرباب الخبرة ، وإذا حصل خلاف يرجع إلى الأصول التى وضعها عبد الله بن رواحة فى « الخرص » ويؤخذ عن البقر والغنم والإبل النصاب الشرعى ، وأما الأراضى التى تغل مرتين أو ثلاثة فيؤخذ عنها نصف العشر أو ربعه ودفع ما سوى ذلك من التكاليف .

٨- جباية الأموال المار ذكرها تكون بواسطة مشايخ البلاد تحت نظارة مأمورى الدولة ، وإذا تجاسر أحد على أخذ زيادة عن التكاليف المار

ذكرها فعزله أو تحديد الجزء له راجع إلى الإمام - ولا يكون للإمام علاقة بقبض الأموال الأميرية .

٩ - تعفى عشائر حاشد وخولان والحداد وأرحب من التكاليف .

١٠ - يسلم كل من الفريقين المتعاقدين الخائفين الذين يلتجئون إليه .

١١ - إعلان العفو العام في البلاد كي لا يسأل أحد عن ماضيه .

١٢ - أن لا يولى أحد من أهل الكتاب على المسلمين .

١٣ - أن تشمل أحكام هذه المواد المار ذكرها صنعاء وتعز وملحقاتها .

١٤ - أن لا تتدخل الحكومة في شئون « أنس » ولا تعارض الإمام في تعيين المأمورين لهذا القضاء لفقر سكانه وقلة حاصلاتهم ، ولما يخشى من وقوع محظور في مخالفة مأموري الحكومة لهم .

١٥ - أن تكون المحافظة على هذه البلاد من تعديلات الدول الأجنبية راجعة للدولة العلية .

وقد ختم الإمام هذه الشروط بالمؤخرة التالية « إن تنفيذ هذه الشروط في البلاد اليمنية يكون سبباً لسلامة الأفراد البشرية وترقى البلاد وإحيائها ، فيظهر الأمر بأبهى مظاهره ويحصل منه خير كثير . ولا يخفى أن البعض يستفيدون من كثرة سوق العساكر إلى البلاد اليمنية ، إذ لا يخلو ذلك من الفائدة المادية لهم ، ولعلمهم لا يرضون بهذه الشروط لأن باتباعها يستتب الأمن وينقطع ورود العساكر إلى هذا القطر ، فيخسرون بذلك ما كانوا يؤملون . لذلك أطلب صدور فرمان سلطاني يتضمن قبول الشروط المار ذكرها ، كي يطمئن البانيون وترتاح قلوبهم ، ولا يعترضني المأمورون في إجراء الأحكام التي تخولنيها الشروط وإحالة إدارة البلاد الشرقية التي تشابه بلاد (أنس) إلى عهدتي » . مؤرخ في ١٣ صفر ١٣٢٤ (١) (أبريل ١٩٠٦) .

ونحب قبل أن نعلق على الشروط المقدمة من الإمام لإقرار السلام في اليمن أن نذكر تعليقاً لرحالة عربي زار اليمن على هذه الشروط نفسها بعد أن أثبتنا في كتابه توضيحاً لأهميتها قبل أن نتناولها نحن بالتعليق ، يقول :

« وقد أثبت شروط الصلح ههنا لسبيين : الأول : ليعلم القارئ الكريم أن جلالة الإمام يحى لم يكن متعنتاً في طلباته ولا أراد المحال ، وأنه وضع هذه البنود لتكون ميثاقاً قومياً لليمن . والثاني : لأن حكومة الإمام المتوكلية الحالية (يقصد الإمام يحى) طبعا قد اتخذت هذه الشروط دستوراً لحكمها ، وهى اليوم تسير في جميع أعمالها بموجب هذا الدستور ولا تخل به في شيء »^(١) .

ومهما يكن موقفنا من هذا الرأى المبالغ فيه والذي سنناقشه فيما بعد ذلك ، فإننا نحب أن نوضح هنا بعض النقاط :

١- هذه الشروط توضح بجلاء موقف الإمام من قضية الاعتراف بالسيادة العثمانية على اليمن ، فهو يعلن رأيه بصراحة وخاصة في المقدمة . وهذا يجعلنا نؤكد ما ذهبنا إليه في الفصل الأول من موقف الأئمة من السيادة العثمانية ، ونرفض الرأى القائل بأن الإمام يحى لا يقبل هذه السيادة .

٢- توضح هذه الشروط مطالب الإمام من وراء هذه الحروب القاسية المستمرة .

٣- أن هذه الشروط معظمها تنظيمية إدارية توضح وجهة نظر الإمام في طريقة استتباب الأمن في اليمن ، وفي حل قضيته المزمنة التقليدية .

(١) نزيه مؤيد العظم : رحلة في بلاد العربية السعيدة ، ١٥٨-١٥٩ .

٤- الصبغة الدينية واضحة جداً في الشروط سواء في الشكل أو في الجوهر وهذا يدل على عقلية الإمام وطريقة تفكيره .

٥- هاجم الإمام السياسة العثمانية الإدارية في اليمن ، وأن شخصية «المأمورين» أنفسهم هي أسباب إثارة هذه الحروب . ورغب في إدخال بعض التعديلات على النظام الإداري ، حتى يرتفع سبب الشكوى المستمرة والحروب الدائمة . ومن اقتراحاته في هذا الخصوص : رفع المرتبات ، العزل ، فرض الجزاءات ، المراقبة ، وغيرها .

٦- رغم أنه طلب لنفسه بعض الحقوق في الشئون الداخلية - إلا أنه سلم تماماً بحق السلطنة في إدارة الشئون الخارجية للولاية ، وحققها في الدفاع عنها .

٧- اعتبرت الدولة مطالب الامام انتقاصاً لسيادتها ، وسيكون هذا سبباً لرفض هذه الشروط وعودة الحرب مرة أخرى . وفعلًا لم يقدم الإمام هذه الشروط لإرشاد الدولة إلى ما فيه صلاح اليمن وسلامتها فحسب ، بل لقد جعل لنفسه بعض الحقوق والمطالب ، مما يدعونا إلى القول إنه لم ينس نفسه ومصالحه أثناء الحروب الطويلة .

٨- يجب أن نلاحظ أن هذه الشروط ستكون دوماً هي المحور التي تدور حوله مفاوضات المستقبل وشروط الصلح ، وهذا هو سبب أهميتها .

٩- يمكن أخذ هذه الشروط حجة على الإمام نفسه لمناقشته الحساب على ضربها ، وملاحظة موقفه منها على مر الأيام طوال فترة حياته .

تجدد الثورة وحضور وفد مكة إلى اليمن :

فشلت المفاوضات ورفضت هذه الشروط ، ونحن نميل إلى القول أن سبب ذلك هو أن السلطنة كانت تعتبر هذه الشروط انتقاصاً لسيادتها

- كما سبق أن أشرنا - وخاصة أن السلطان عبد الحميد الثاني كان هو الذى يتولى السلطنة حيثئذ ، وهو الذى عرف بمحاولاته الصريحة العميقة لتكريز السلطة فى يده ، والقضاء على مناوئيه ، وعلى أية شخصية تريد أن تحدد سكانها أو تقيم نفسها داخل ملكه العريض . وإن كان من بين الأسباب أيضًا « أن الموظفين الذين أنيط بهم عقد الصلح لم يخلصوا نيتهم وخذعوا حكومتهم لشيء فى نفوسهم ، فوقعت الحرب ثانية وحصلت معارك تشيب من هولها الأطفال فى « خولان » و « البيضاء » و « سنحان » و « رجام » و « ذمار » و « حجة » و « آنس » وغيرها^(١) .

عادت الحكومة تحاول مرة أخرى الاتصال الشخصى بالإمام ، وتطرق باب المفاوضات ويمكن تفسير هذه المحاولات بأمرين :

أولاً : أن السلطان يحتاج فى واقع الأمر استتباب الحال فى اليمن ، وحل قضيته نهائياً .

ثانياً : أن السلطان لا يفهم حقيقة الأمر فى اليمن ، ولذلك يرسل الوفود إلى هناك للمفاوضات ، وتقريب وجهات النظر ، والوقوف على الأسباب الحقيقية لهذه الثورات .

ولهذا أرسل السلطان فى منتصف عام ١٣٢٥هـ (سنة ١٩٠٧ م) وفداً من كبار علماء مكة ، وذهب إلى صنعاء « وكتبوا مكتوباً معناه النصيحة وترك القتال والحث على الصلح »^(٢) . فرد عليهم الإمام فى خطاب طويل يعرض فيه وجهة نظره فى قضية اليمن ويشرح مطالبه وأغراضه ، ويقدم بعض الاقتراحات لإنائها (انظر ملحق ١) .

(١) نزيه مؤيد العظم : رحلة فى بلاد العربية السعيدة ، ص ١٥٨ .

(٢) الواسمى : تاريخ اليمن ، ص ٢١١ .

كتب الإمام لخطابه مقدمة طويلة بدأها بالبسملة والسلام على رسول الله والثناء عليه ، ثم أخذ يشرح أهمية الدين الإسلامى فى تنظيم الحياة البشرية ، ودور الرسول الكريم فى تبليغ الرسالة وهدى الناس ، ثم يعرض كيف كان الدين سبباً فى رفعة شأن المسلمين وقوتهم ولكنهم تحاذلوا فضعفت شوكتهم وتفرقت كلمتهم - حتى ظهرت الدولة العثمانية إلى الوجود « ومكن الله الدولة العثمانية من الحماية للدين وحفظ حوزته من الكفرة المعتدين » . ثم يعرج الإمام بعد ذلك إلى التنويه عن دور أسلافه فى تاريخ اليمن الذين حكموا اليمن « من المائة الثالثة إلى التاريخ » (يقصد تاريخ كتابة خطابه) وأن هذا ليبرهن على أحقيته فى حكم اليمن - حيث إنه من سلالة الرسول - فضلاً عن فخره بدور آبائه وأجداده ، بل ذكر أن أهل اليمن هم الذين يتمسكون بهذه السلالة وذلك لرغبة أهل اليمن فى أن يحكمهم ساداتهم وأولاد نبيهم رضى الله عنهم .. بعد ذلك يعرض العلاقات العثمانية اليمنية وخاصة منذ الفتح العثمانى الثانى لليمن ، ثم يتوسع فى شرح دور أبيه المنصور وكيف أنه ثار ضد مفاسد الولاة وظلمهم ، ثم يتكلم عن دوره هو وأنه استمرار لدور أبيه ، لأن ظلم المأمورين مازال يتضاعف من عام إلى عام ، « وتنوعهم فى المعاصى وإرتكاب الشهوات ظاهراً بلا حياء ولا احتشام » بل ويشير إلى اتفاقه مع فيضى باشا السابق ولكن الأخير ينقض هذا العهد ويزداد قسوة فى عمارته للإمام وأتباعه ، حتى اضطرب هو أن يصد عن نفسه « وكان ما كان » وهو بهذا يوضح أنه مظلوم ، وأنه هو المعتدى عليه ، وأن الولاة يثيرون عليه غضب السلطان « ويستجدون منه (من السلطان) الأجناد المترادفة والأموال المتكاثرة ، ويشيرون باستئصال أهل البيت النبوى والدين المصطفى ، وينسبوننا عندهم إلى الخوارج والرافضة ، وربما يخرجوننا عن دائرة الملة المحمدية . لا والله ما لنا مذهب غير ما كان عليه خير القرون ، والسلف الصالحون ، وإننا لنبرأ إلى الله من الخوارج والرافض وأهل البدع المحدثه ، والمأمورين يعرفون ذلك منا ، لكنه حداهم على ذلك ما جملوا عليه من حب جمع المال من غير الوجه الحلال ، ولا يتسم لهم ذلك إلا باستمرار القتال والتنقل من حال إلى حال » بل هو يصف للوفد فى خطابه خلق الولاة

الشخصية ويحثهم على التطلع إلى هذه الأشياء كلها ومراقبتها فيقول : « وهم على اللذات والشهوات عاكفون ، وعلى التفنن في الفجور يتنافس منهم المتنافسون ، فتكرهم المساجد والجوامع ، ويحدهم شهر الصوم الذي هو لكل خير جامع ، وتعرفهم الكتوس والأفداح ، وتصافيهم ربات القدود الملاح ، وكل هذا بين واضح سترونه عياناً إن لم يضرب عنكم الحجاب وتوصد الأبواب » وهو بهذه العبارة الأخيرة « إن لم يضرب عنكم الحجاب وتوصد الأبواب » يثير ملاحظة جدية بالاهتمام وهي أن الولاة كانوا يتعمدون دائماً إخفاء الحقائق في اليمن عن الوفود والرسائل التي تأتي إليه لاستطلاع الأحوال للوقوف على الحقيقة ، ويؤكد هذه الظاهرة ويعرضها بالتفصيل فيقول « وكلما خرج أحد منهم (من الرسائل) تلقاه المأمورون بالإحسان وأدخلوا عليه من يتكلم بمبراهيم وحالوا بينه وبين ما هو مأمور بإمضائه وسيكون ذلك أو نوع منه معكم أو قد كان حتى أرسلنا كتباً عديدة إلى الباب العالي من طرق شتى لم يعود (يعد) لنا جواب رأساً لاحتفال المأمورين بردها عن ذلك الباب » . ويختم كتابه أخيراً بتمنياته أن يتجمع وفد مكة في مهمته « إنما نمد إلى الله أكف الابتهاال أن يجعل على أيديكم جبر كسر اليمن الميمون ، وأن يقذف في قلب سلطان الإسلام الرأفة والرحمة » . وقد كتب الإمام هذا الكتاب في ١٨ شعبان ١٤٢٥ هـ (١) (أكتوبر ١٩٠٧) .

هذا هو رد الإمام على وفد مكة ، وهو دون شك يحمل في طياته الصورة التي حاولنا رسمها للإمام ، والتي عرقنا بعض خطوطها العامة من الشروط السابقة الذكر ، المقدمة منه لإتمام الصلح بينه وبين فيضى باشا . فهذا الخطاب يكمل في الحقيقة تلك الصورة ، ويبرز الموقف الذي أراد أن يلتزمه تجاه الدولة العثمانية على اليمن ، ورضيته في أن يعترف العثمانيون بوضع خاص له . لكن هذا الخطاب لم يقدم أو يؤخر كثيراً في حل القضية اليمنية . لكن هذا الخطاب لم يقدم أو يؤخر كثيراً في حل القضية اليمنية . واستمرت الأوضاع مجمدة على ما هي عليه ، فكل يحتفظ بما تحت يديه ، إلى جانب المناوشات التي

(١) الراسمى : تاريخ اليمن ، ص ٢١١-٢١٨ .

تحدث هنا وهناك . وسبب ذلك أن العثمانيين لم يسيطروا على الموقف تمامًا في اليمن ، كذلك كان الأمر بالنسبة للإمام . بل وقامت السلطنة بعد ذلك بعمل إيجابي ، كحل جزئي لقضية اليمن . ففي سنة ١٣٣٦هـ - (١٩٠٨ م) عزلت أحمد فيضي باشا وإلى اليمن لموقفه المعروف من اليمنيين ، وعينت بدلا منه حسن تحسين باشا وإلى على اليمن « وقد صلحت في أيامه أحوال اليمن ، وسكنت الفتن ، ولم يتعرض الإمام وشيعته وأعدائه بأذيتهم وحصل بينه وبين الإمام صلح^(١) ، وأن لا يعتدى أحد على الآخر كل في جهته^(٢) .

الرسول اليمنيون إلى السلطان العثماني :

وكان هذا العمل - وهو عزل فيضي باشا وتعيين تحسين باشا بدلا منه - عملا حكيما ، إذ كان الأمر في اليمن يحتاج إلى تهدئة عامة ، فكان لا بد من هذا التغيير . ونجح تحسين باشا في القيام بالدور المطلوب منه فاعترف بالوضع الخاص للإمام داخل الولاية - رغم أن هذا كان يعني ضمنا وجود « دولة داخل الدولة » و « انقاصا للسيادة العثمانية » . ولكن كان لا بد من هذا العمل حتى تتمكن الدولة من الوصول نهائيا إلى إقرار الأمن في اليمن . وقد أرسل السلطان في السنة نفسها يطلب وفدا من كبار رجال صنعاء ، من سادة وعلماء وأعيان « ليتكلموا فيما يصلح اليمن ففرح الناس بذلك » . وصل الوفد إلى استانبول ومكثوا بها مدة طويلة حتى استطاعوا مقابلة السلطان عبد الحميد ولم تدم المقاتلة إلا حوالي عشر دقائق . ويرجع ذلك أساسا إلى فشل الوفد في عرض القضية التي أتوا من أجلها ، إذ كان الوفد يختلف أساسا فيما بينه وبين نفسه حول أكثر من نقطة . فمثلا لم يكونوا متفقين على كيفية حل أزمة اليمن ، فالبعض يذهب إلى أنه لا بد من استعمال القوة لإنهائها ، ويرى البعض الآخر أنه لا يمكن أن تهدأ الحال في اليمن إلا بالطرق السلمية والرجوع

(١) يقصد « مهادة » إذن الصلح النهائي لم يحدث إلا بعد ذلك .

(٢) الواسعي : تاريخ اليمن ، ص ٢١٩ ، العقيل : من تاريخ الخلاف السلياني ، القسم الثاني من الجزء الأول ، ص ٥٢٧ .

إلى الشرع . ولم ينقسم الوفد على نفسه حول كيفية حل أزمة اليمن فقط - بل اختلف أفراد هذا الوفد حول الغرض من حضورهم إلى استانبول أيضًا .

فكان القليل يدرك حقيقة الغرض ، وهو عرض قضية اليمن عرضًا سلبيا يخدم به المصلحة العامة ، ولكن أكثرهم كان يرى أن المثول أمام السلطان فرصة لا تعوز لثيل مطالب خاصة ، كالحصول على مراكز معينة في الدولة أو الشكوى من أمور تمسهم هم أنفسهم . وهكذا فشل وفد صنعاء ، وعاد مباشرة بعد هذه المقابلة إلى اليمن أو بالأحرى أرجعهم السلطان مباشرة بعد أن قابلوه .

ولكن السلطان عاد فكلف الوالي أن يرسل وفداً آخر من أهل اليمن من رجال الإمام خاصة لا من أهل صنعاء كما كان الأمر في المرة السابقة ، ولكن الوفد الأخير رجع أيضًا بخفى حنين بعد أن مكث مدة طويلة في الأستانة وفشلت محادثاتهم الطويلة لعدة عوامل سنعود إلى شرحها ، كان من ضمنها ما أبداه بعض رجال الدولة هناك من أن « إقامة الحدود في اليمن خاصة يخل بالقانون الأساسي (أى الدستور) في جميع الولايات العثمانية »^(١) .

لم تستمر هذه الحالة المأدبة - إلى حد ما - طويلا ، فقد عزل الوالي حسن تحسين باشا ، وقد حزن أهل اليمن عمومًا لعزله ، وتوجه وفد إلى الأستانة على رأسه السيد محمد على الأهدل للمطالبة بإرجاع تحسين باشا إلى منصبه في اليمن^(٢) . ويجب أن يتضح أمر هام خاص بهذه الفترة المأدبة نسبيًا وهو أنها لم تكن وقتًا على اليمن ، بل كانت عامة شملت أغلب الإمبراطورية العثمانية وخاصة العالم العربى . ويرجع السبب في ذلك إلى قيام ثورة سنة ١٩٠٨ - التى تكلمنا عنها في الفصل الأول - وإلى إعلانها الدستور ورغبتها في تطبيق مبادئ جديدة ، وإلى محاولتها الالتقاء بعناصر الإمبراطورية لحل المشكلات الملحة . وسرعان ما انتهت هذه الفترة عندما اتضح ميل الاتحاديين

(١) الواسعى : تاريخ اليمن ، ص ٢٢٠ .

(٢) الأهرام : العدد ٩٧٢٣ الصادر في ٩/٣/١٩١٠ (٢٦ صفر ١٣٢٨) ص ٢ .

إلى تطبيق « المركزية » وإلى « تترك » عناصر دولتهم ، وهنا تجددت المنازعات بين العرب والترك بشكل أعنف وأعمق ، خاصة وأن الخلاف بين العرب والسلطان قبل انقلاب ١٩٠٨ كان حول مفاصل الحكومة وولاياتها أو ماشابه ذلك ، ولكن الخلاف بينها بعد هذا الانقلاب كان حول مبدأ هام هو « تقرير المصير » فالعرب يحاولون التمسك بذاتهم المتميزة ، وقوميتهم الخاصة ، والأتراك يعملون على محاربة هذه النزعة ، وعلى إذابة العناصر العثمانية المختلفة في بوتقة الجنسية التركية .

تولى كامل بك متصرف « تعز » أمر الولاية بعد حسن تحسين باشا ، ولكنه لم يستمر في الولاية أكثر من ستة أشهر ، وتولى في نفس السنة في جهادى الأول سنة ١٣٢٨ هـ (يونية سنة ١٩١٠) أحد رجالات الاتحاديين وهو محمد على باشا الذى كان مخلصاً لمبادئه ، والذى حضر إلى اليمن تنفيذاً لسياسة خاصة ، وهى القضاء على كل مناوأة وكل تمرد في اليمن سواء من الإمام يحيى ، أو من السيد الإدريسي في عسير . واتبع سياسة العنف والطرق العسكرية ، وهنا تجددت الثورات والحروب في اليمن ثم عزل محمد على باشا ، وتولى بعده أحمد عزت باشا الذى تمكن من عقد صلح « دعان » عام ١٩١١ .

الفصل الثالث

أحداث اليمن بعد ثورة سنة ١٩٠٨

ظهور محمد الإدريسي في عسير :

قبل أن نتكلم عن أحداث اليمن عند الانقلاب الدستوري سنة ١٩٠٨ ، يجب أن نتناول الوضع في عسير ، وذلك لعدة أمور ، منها أنها التجارة المباشرة لليمن بل كانت تعتبر جزءاً منه - على الأقل - حسب التقسيم الإداري الذي وضعه له العثمانيون في هذه الفترة - وخاصة بعد ظهور الأدارسة فيها ، ولما لعبوه من دور هام ضد العثمانيين ، سواء في فترة تفاهمهم مع الإمام يحيى أو في فترة حروبهم معه .

يرجع تاريخ ظهور الأدارسة في عسير إلى وقت وصول السيد أحمد الإدريسي إلى صبيبا . وهو أحد رؤساء الطرق الدينية ، وكان قبل ذلك مقبياً بمكة منذ سنة ١٧٩٩ واعظاً ومرشداً إلى طريقته الأحمدية . وقد أقام في « صبيبا » إلى أن توفي سنة ١٨٣٧ م ، واستطاع أثناء إقامته فيها نشر تلك الطريقة الخاصة به . وقد خلف السيد أحمد لأولاده ثروة مادية ومعنوية هائلة ، إذ عاشت أسرته من بعده تتمتع بنفوذ وسلطان عريض يعتمد أساساً على قبره الذي اعتبر مزاراً من بعده ، فظلت أسرته يحفظها هذا الإجلال الديني العميق مما أكسبها مكانة خاصة^(١) . وقد عبر هوجارث عن دور السيد أحمد الإدريسي في رفع شأن أسرته في عسير فقال : « .. واستقر أخيراً في صبيبا تحت حكم أشرف أبي عريش ، واعتبر ولياً من الأولياء المحليين عند وفاته سنة ١٨٣٧ ، وترك ابنه وحفيده يحصلون على الثروة والنفوذ من وراء أهمية قبره الكبيرة »^(٢) :

(١) حافظ وهب : جزيرة العرب في القرن العشرين ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٣٥ ، ص ٤٢ .

أما السيد محمد بن علي بن أحمد الإدريسي - وهو الذي استطاع أن يستغل هذا النفوذ الروحي لأمرته ويطالب لنفسه بنفوذ زمني سياسي ، أو بمعنى آخر هو الذي سيجعل للأدارة خطورة سياسية يخشاها العثمانيون ، ويجعلهم يرسلون القوات الكبيرة لمحاربه والقضاء عليه - فقد ولد في صيبا سنة ١٨٧٦ وتلقى تعليمه ما بين الأزهر « بالقاهرة » و « الكفرة » ، مقر السنوسيين في برقة ، كما ذهب إلى السودان ثم عاد إلى « صيبا » في أوائل القرن العشرين . وقد أصبح رجلا ناضجا واسع الأفق واسع الاطلاع بعد هذه الجولات الراسعة وبعد زيارة المراكز الإسلامية الهامة . وترجع بداية ظهوره - كشخصية قوية لها خطورتها - في أفق عسير ، إلى سنة ١٩٠٧^(١).

عندما عاد السيد محمد علي الإدريسي إلى صيبا كان مصمما على استغلال ثقافته الواسعة وقدرته الإدارية على ترقية أتباعه ورفع شأنهم والعمل على سعادتهم لهذا بدأ يجذب إليه أنظار القوى التي يعينها أمره ، وهى أولا قبائل المنطقة ، وقد أخذت تهتم بأمره عند بداية ظهوره كثيرا بل اعتبروه أحد رجال الدين العديدين أو المتصوفين الذين سرعان ما تنطفئ نجومهم . أما الشريف حسين أمير مكة فقد تجاهله واعتبره « حديث نعمة » سيتهى أمره سريعا ، وخاصة أن الشريف كان له بعض النفوذ الأسمى - على الأقل - على قبائل المنطقة . أما الإمام يحيى في اليمن نفسه ، وكان الإمام يحيى ينظر إلى عسير على أنها جزء من اليمن ، كما أن الإدريسي كان قد استطاع نشر دعوته خارج المخلاف السليمانى ، فامتد شمالا وجنوبا ، حتى إن بعض القبائل المنتشرة حول صعدة اعتنقت تعاليم الإدريسي . ولذلك رأى الإمام يحيى أنه من المفيد

أن يرحب بالتحالف مع الادريسي وذلك لحماية مؤخرته عندما يضطر - الإمام - إلى مهاجمة الأتراك في صنعاء ، وتجبره العمليات العسكرية بينه وبين الأتراك إلى الزحف جنوباً من معاقله في شمال الهضبة اليمنية . ولهذا سيتقارب الاثنان ويتحد عملها المشترك ضد العثمانيين وإن كان لفترة محدودة^(١) .

الأوضاع الداخلية العامة :

أما عن الوضع العام هناك فقد استعرضنا قبل ذلك كثيراً من مظاهر الحالة في اليمن ، وعرفنا كثيراً من أسباب الاضطراب ، وأرجعنا بعضها إلى عوامل خاصة باليمن مثل جغرافيته وأحواله الاجتماعية ، وعوامل خاصة بطبيعة الحكم العثماني مثل ضعف القوات هناك وفساد الولاة والموظفين ، ومثل عدم تمكن الأتراك من القبض على زمام الأمور في كل اليمن ، مما كان يعطى الفرصة للإمام يحيى أو السيد الإدريسي للاتصال بالقبائل وجذبها نحوهما وإثارتها ضد العثمانيين وقلنا إن هذه العوامل كلها جعلت اليمن بما فيها عسير في حالة ثورة وفوضى مستمرة . وقد استمرت هذه الحالة المضطربة بعد ثورة ١٩٠٨ ، وبعد أن أفصح الاتحاديون عن حقيقة سياستهم وقد عبر أحد أشرف اليمن في مقالة له في الأهرام عن هذه الحالة فقال : « اليمن الآن ليس دار توطن بل هو دار حرب و قتال بين هيأتين تديران أمورها ، وأهاليها ضياع بين الهيأتين لا يعرفون إلى أية حكومة يرتكبون ، حكومة الإمام أو الدولة العلية ، كلا الحكومتين تقبض العوايد الشرعية والعرفية فتراهم فقراء خاضعين .. وفي كل قضاء وناحية مدير أو حاكم ، ومن لدن الإمام أيضاً عامل وحاكم ، وللدولة محصلون للمال يطوفون القرى للتحصيل ، وللإمام قباضون في كل قرية »^(٢) ثم أخذ يعدد

(١) . Hogarth; Arabia , P. 121 .

(٢) الأهرام : العدد . ٩٤٧ الصادر في الخميس ١٣ / ٥ / ١٩٠٩ (٢٣ ربيع الثاني ١٣٢٧) ص ١ .

سوء حالة الولاة الحكوميين وأنه يجب تغييرهم وأن نور الدستور لم يصل بعد إلى اليمن ، وإن كان في نفس المقالة كثير من الدفاع عن الترك وأهم طييون يجيئون الخير للأهالي .

وعبر الإدريسي نفسه أيضا عن هذه الحالة وأسبابها ، وذلك في خطاب خاص أرسله لأحد أصدقائه في مصر وهو مؤرخ ٩ رجب سنة ١٣٣٧ هـ (يولية ١٩٠٩) وكانت المعارك مستمرة حيثثذ بينه وبين القوات العثمانية وفي هذا الخطاب ينفى عن نفسه الإشاعات التي تطلق حوله وخاصة ما يقال عنه إنه يدعى « المهديّة » بل يؤكد أنه حريص على « ائتلاف العرب والدولة » ثم يستعرض تاريخ وجوده في عسير فيقول « إن القوضى كانت ضاربة أطنابها في هذه البلاد عند وصوله إليها ، وأن الإنسان كان لا يأمن على حياته ، بل وصل الحال إلى درجة أن الإنسان لا يولع (يضىء) سراج بيته بالليل مخافة من عدو يراقبه فيصهره على النور فيضربه بالرصاص » . ويواصل الإدريسي حديثه عن علاقات القبائل بعضها ببعض وعن استمرار الحروب بينها فيقول : « إن القبائل تطاولت على الحكومة نفسها وعلى القوات العثمانية » . بعد ذلك يشير إلى المجهود الذى بذله في إصلاح أحوال القبائل وإقرار العلاقات بينها على أسس شرعية سليمة . وأن نجاح أغراضه ، حتى فكر في الخروج للحج على ألا يعود إلى عسير بل يذهب بعدها إلى مصر هرباً من المضاعب الجمّة التى يجدها بين هؤلاء البدو ، وتجنباً لهذه العلاقات القبلية الفاسدة . إلا أنه رغم ذلك كان يحس ببداية تعلق الناس به والتفافهم حوله « والناس يسعون إلى بابى أفواجاً أفواجاً ، لطلقين الذكر ، والتزام الطاعة الواجبة ، والتوبة مما هم عليه والامتنال لما يقرهم من الله » وأخيراً يرجع الإدريسي سبب الاضطراب القائم في عسير إلى وجود أشخاص :

« .. لا يرتاحون إلا إذا كانت فيه فتنة بين الدولة والعرب لأجل - مع تجهيزات الدولة - يتكسبون مالا بخدمة العساكر ، والأمر الثانى أن بعضاً

من يريدون مخاضة رعية الدولة حتى يستولوا على البلاد بسياستهم التي تخفى عليكم (يقصد صديقه في مصر) ومع حالتنا هذه انتظمت البلاد وفات الغرض . ثم إن هؤلاء الوشاة لم يقف بهم الحال حتى يتهموني بدعوة « المهديّة » للاستخفاف بنا وإغضاب الدولة ^(١) وتمنى في نهاية خطابه أن تعرف الدولة المفسد من المصلح وتحقق الصديق من العدو ^(٢) .

لكن نحب أن نقول ملاحظة هامة عن سير الأحداث في اليمن وعسير في تلك الفترة . وهي أننا لا نستطيع في الحقيقة تتبع مجريات الأمور في سلسلة تاريخية واضحة ومعرفة الحقيقة بين هذه الأحداث المضطربة الفلقة وذلك لسبب هام ، وهو أن الحكومة العثمانية كانت لا تسمح بتسرب أخبار الجنوب إلى الخارج ، كما لا تسمح بوجود مراسلين يوافون صحفهم بأخبار الحرب فلم يظهر من هذه الأحداث الدائمة في الصحف إلا إشارات قليلة ، كما كانت الحكومة تعتمد إلى التصريحات الرسمية لتطمس بها الحقائق . ولم يصاحب الجيوش العثمانية الوافدة إلى اليمن مراسلون حرييون ، وكان الترك يعملون هذا كله ويرضون به تمام الرضى ، فكم كانوا يتمنون أن يبقى العالم جاهلا بهذه الأحداث وأن يتركوا بمفردهم يتصرفون في اليمن كما يريدون ^(٣) . ويؤكد ذلك « الأهرام » نفسها بأنه لا يمكن الاعتماد على الأخبار الواردة من هذه الجهات لاضطرابها وتناقضها مع بعضها ^(٤) ، إلا أن هناك بعض الحقائق التي تؤكد شدة الاضطراب والفوضى في اليمن وعسير في هذه الفترة ، فقد أرسلت حكومة إيطاليا مذكرة

(١) الأهرام : العدد ٩٥٥٦ ، السبت ٢١ / ٨ / ١٩٠٩ (٥ شعبان ١٣٢٧) ، ص ١ .

(٢) يلاحظ في كتابه الصبغة الإسلامية البحتة غير المقدمة والمؤخرة ذات الأسلوب الدينى التقليدى نجده دائماً يطلق على نفسه « الفقير إلى الله » و « الحقيير » وغيرها .

(٣) Wavell ; A Modern Pilgrim in Mecca , p. ٧ (The preface) .

(٤) الأهرام : العدد . ٧٩١ ، الثلاثاء ٢٢ / ٢ / ١٩١٠ (١١ صفر ١٣٢٨) ، ص ١ .

إلى الباب العالى تطلب منه اتخاذ الوسائل اللازمة لحماية رعاياها في الحديدة
وسائر الأنحاء الأخرى^(١).

موقف الرأى العام التركى بعد سنة ١٩٠٨ من قضية اليمن :

عرفنا قبل ذلك العوامل التى تدفع الإمام يحيى إلى الثورة . ونحب الآن أن
نستعرض موقف الأتراك - حكومة وشعباً - من قضية اليمن - بعد أن عرفنا
موقفهم العام من قضية العرب عموماً - وذلك قبل أن نتبع الأحداث العنيفة
هناك التى أدت إلى صلح دعان سنة ١٩١١ بين الإمام يحيى والحكومة العثمانية.
كان للأتراك - حتى غير الرسميين - مواقف عدائية صريحة ضد قضية
اليمن ، أو بالأحرى ضد قضية العرب بوجه عام ، إذ كان الاتجاه الصاعد حينئذ
عند الأتراك هو التريك والمركزية كما قلنا ، لذا نادوا بهذه الآراء العدائية
وصرحوا بها اعتقاداً منهم أنها وسائل فعالة لحل قضية اليمن . بل من الغريب
أن يصل حد تفكير هؤلاء الأتراك إلى درجة اعتبار الولايات العربية بها فيها
اليمن ، مستعمرات يمكن أن تقارن بالمستعمرات الإنجليزية والفرنسية .
فيقول أحد هؤلاء الغلاة في مقالة نشرتها جريدة « مسنجاك » التركية وترجمتها
الأهرام إلى العربية ، إن « الانجليز والفرنسيين والهولنديين يحتلون بلاداً
إسلامية واسعة ، وأن عساكرهم في هذه الولايات من أهالى البلاد
أنفسهم وأنهم يحكمون هذه المناطق بكل راحة ويربحون منها ويدخلون
إليها أسباب المدنية » ثم يتساءل عما فعله العثمانيون في ولاياتهم فيجب
على نفسه قائلاً « إن باليمن أربعة ملايين مسلم ومع ذلك فقد خسرت
الدولة عليهم مئات الألوف من الرجال والملايين من النقود دون أن تستفيد

(١) الأهرام : العدد ٩٥٦٦ ، الخميس ١٩٠٩/٩/٢ (١٧ شعبان ١٣٢٧) ص ١ .

منهم شيئاً» وهو يشير بعد ذلك إلى الثورات العديدة والخسائر الفادحة « فإذا علم ذلك فنحن نسأل لماذا أعمالنا تقيح وأعمال الأوروبيين تنجح ؟ ولماذا يقوم الأهالي وهم مسلمون ويشهرون في وجه عساكرنا السلاح ؟ ولماذا لا يفعل ذلك المسلمون في الأراضي والبقاع التي يتولاها الأجانب ؟ » ثم يذهب في إجاباته إلى أن حكومته لا تستعمل الوسائل التي يستعملها الأجانب « فيعتبر البانيون وغيرهم أن الرحمة بهم ضعف ، أما الأجانب فيتخذون في أحكامهم طرقاً عملية حكيمة ، فيدرسون حالة البلاد وطبيعتها ، وعادات أهلها وأخلاقهم وتعطى عساكرهم الرسالة إليها كل التعاليم اللازمة حتى لا يكون وجودهم في البلاد وصمة عليها وعلى أهلها » وأخيراً يمتطى هذا الكاتب حديثه فينتهي بالنصيحة في آخر مقاله ، فيطالب الدولة بأن ترسل فرقاً عسكرية إلى العواصم العربية مثل بغداد والبصرة واليمن لإخماد العناصر المتمردة « فيحتلوا نقطاً حربية ويعلنوا الإدارة العرفية ، ويسموا في ضبط أحوال القبائل والعشائر حتى تخضع خضوعاً تاماً » . وكانت هذه النزعة العنصرية التي أوضحها كاتب هذا المقال هي النزعة السائدة عند معظم الترك ، إذ كان اتجاهاً قومياً أكثر منه وحدة إسلامية ، بل إن الأتراك المتطفنين عارضوا فكرة « الجامعة الإسلامية » لأنهم شعروا أن هذه النزعة تباعد بينهم وبين العناصر غير الإسلامية وخاصة في البلقان .

حقيقة كان هذا الاتجاه الحديث ناتجاً من الاحتكاك السياسي والفكري بأوروبا ، ولكنه في نفس الوقت كان يخالف الأصول التاريخية التي قامت عليها الإمبراطورية العثمانية ، ويناقض الأسباب الحقيقية لاستمرار بقاء هذه الإمبراطورية بأطرافها المترامية كما هي على مر القرون ، ويحطم الأسس الواقعية للعلاقات العربية التركية طوال هذه الفترة . فمن يتحقق من طبيعة الفتح العثماني للبلاد العربية ، يرى بوضوح أنه لم يكن فتحاً بالمعنى السياسي

المعروف ، يتبعه انتصار وسيادة لغة ، وثقافة ، وتقاليده ، ونظم ، وإدارة الدولة المنتصرة على الشعب المغلوب ، بل كان الفتح العثماني انتصاراً حريئاً لقوة عسكرية إسلامية على قوة عسكرية إسلامية أخرى ، أو بالأحرى انتصار السلطان العثماني على السلطان المملوكي سلطان مصر والشام وصاحب السيادة والتفوذ في الجزيرة العربية .

أما الشعب العربي صاحب التقاليد والثقافة والأوضاع الخاصة فلم يتأثر بهذا الانتصار أو بتلك الهزيمة ، بل أكد العثمانيون بقاء هذه الأوضاع المتوارثة فلم يغيروا شيئاً من مظاهر المجتمع العربي ، وتركوه كما هو ، ولم يشعر العرب إلا بتغير الإدارة والأجهزة المملوكية بأخرى عثمانية ، ثم صارت الحياة العربية كما هي ، وعاد العرب إلى حياتهم السالفة يمتدونها مرة ومرات تحت اللواء العثماني بعد أن اختفى اللواء المملوكي . ولكن عند الانقلاب الدستوري سنة ١٩٠٨ كان التطور السياسي والفكري داخل الإمبراطورية ، الذي سار هادئاً متريداً ، قد وضحت معالمه وبرزت آثاره . وقد أكد الأستاذ ساطع الحصري ما ذهبنا إليه بقوله : « إن استيلاء السلطنة العثمانية على هذه البلاد العربية لم يكلفها حروباً كثيرة لأنه لم يستلزم محاربة سكان البلاد وإنما استلزم محاربة الدول المسيطرة عليها فقط »^(١) . وكانت نعمة الإخضاع بالقوة متغلبة على تفكير الترك بشكل ظاهر وقوي . ففي مقالة أخرى كتبها أحد الضباط الذين خدموا طويلاً في اليمن ، نشرتها جريدة « زمان » التركية - ونقلتها بعد ترجمتها جريدة الأهرام - عن اليمن وأحواله ، وطريقة معالجة أزمته ، جاء فيها « أن الزعيم السيد يحيى قد عسرف أن يستفيد من الأغلاط العديدة التي ارتكبتها الحكومة السابقة . وهكذا توصل إلى جرأة كبيرة حتى إنه ليس من الحكمة أن تتفق الحاضرة معه على الشروط التي كانت قد وضعت منذ مدة . على أنه يكفي

(١) ساطع الحصري : محاضرات في نشوء الفكرة القومية ، ص ١٥٨ .

فرتين من الجنود النظامية تحت قيادة ضابط نشيط لإخماد هذه الثورة . ولكن يجب العمل بحكمة وسرعة ، لأن الحماية موزعة في تلك البلاد من باب المنذب حتى تخوم الحجاز ، وعليه فليس بالإمكان الاستفادة منها في أول الأمر . ولذلك ينبغي أن تكون الفرقتان المشار إليهما ، بمثابة قوة نقالة (متنقلة) لإعادة الأمن ، وبعد ذلك تحشد الجنود في نقطة مركزية يمكنها تأييد الشروط التي توافق الدولة . وأهمها أن يسلم الإمام يحيى كل السلاح والذخيرة ، وأن يحل اللجنة التي يرأسها ، وهي أشبه بالعصابات المقدونية ، وأن يسلم المقلقين الذين يشنون روح الثورة في البلاد . هذا ما يجب أن تناله الحكومة بالقوة ، ثم يجري عاجلا ما تحتاج إليه البلاد من الإصلاحات الإدارية ، وإلا فإما دام الامام يحيى زعيم عصابات تامة العدد فإن تلك البلاد تبقى مهددة للأمن والنظام العام ^(١) . وواضح من هذه المقالة الروح العسكرية التي تعبر عن صاحبها خير تعبير . كما أنها خير شاهد على وجهة نظر الأتراك في قضية اليمن ، ومنها يتضح رأى الأتراك غير الرسميين ، فهي رغم أنها لا تدل مباشرة على موقف الحكومة ، إلا أنها تعبر بجلالة عن الاتجاه العام السائد في الأوساط التركية ، وتشرح موقف الرأى العام من هذه القضية ، أما الغريب في هذه المقالة فهي تلك النظرة المسيطرة على كاتبها ، فهو مثلا يرجع أسباب الثورات المستمرة في اليمن إلى « أغلاط » الحكومة السابقة دون أن يفهم مثلا أن حكومته الحالية - الاتحادية - إنما ترتكب نفس الأخطاء السابقة التي تنبثق أساسا من عدم فهمها صحة الموقف في اليمن ^(٢) . وفي نقطة ثانية يصف الإمام يحيى والقبائل الملتصقة حوله ، ويقصد أساسا الزيديين ، بأنهم « كالعصابات المقدونية » ، دون أن يفهم كذلك الفارق الشاسع بين الاثنين ، إلا أنه في الواقع يعبر عن وجهة نظره فيها ،

(١) الأهرام : العدد ٩٥٧٥ ، الصادر في ١٣ / ٩ / ١٩٠٩ (٢٨ شعبان ٢٧) ص ١ .

Rev, du Mus, ; Vol , XXV, p, 279.

(٢)

وأنه لا يتضح أمامه منها إلا الجسائب الشورى فيها . ثم أخيراً ينصح بالحل الأمثل عنده ، وهو الإخضاع أولاً ثم إجراء بعض الإصلاحات الإدارية ، دون أن ينصح مثلاً بالاتصال بالشعب اليمنى مباشرة ليتعرف على الأسباب الحقيقية للثورة .

موقف الدولة الرسمي بعد سنة ١٩٠٨ :

وتبنى هذه الآراء والأفكار التي ظهرت في تلك الفترة - بشكل مباشر وغير مباشر - عن نية الحكومة تجاه قضية اليمن ، فهي أصدااء للاتجاهات السائدة في الأوساط الحكومية . فكانت ثورات اليمن المستمرة المتعددة تجبر رجال الحكومة على البحث عن حلول لهذه الأزمة المزمنة ، فتعددت محاولات الحكومة في إيجاد هذه الحلول . وقد وضعت لجنة مجلس المبعوثان لائحة تحلّول الإمام يحيى إدارة شئون بعض الأقطاب الداخلية مدة عشرة سنوات تحت رقابة حاكم يعينه الباب العالي ، وقوات عسكرية عثمانية تعسكر في تلك الأقطاب فيكون شأن الإمام يحيى كشأن أمير مكة من بعض الوجوه ، لكن لم ينته مجلس المبعوثان من درس هذا المشروع إلى شيء^(١) . ويرجع هذا إلى عدم استقرار الحكومة على رأى معين ، وعدم رضاها واطمئنانها إلى هذا المشروع الذى يعطى الإمام وضعتاً خاصاً ، أو مركزاً معيناً في بقعة ما داخل إمبراطوريتها ، ويرجع هذا أيضاً إلى قيام ثورة العناصر الرجعية في أبريل سنة ١٩٠٩ ضد الاتحاديين .

فلما قمعت هذه الثورة انتخب مجلس المبعوثان لجنة مكونة من نوابه برئاسة مصطفى عاصم أفندى مبعوث الأستانة ، واجتمعت هذه اللجنة مراراً .

(١) الأهرام : العدد ٩٥٠٨ ، السبت ٢٦ / ٦ / ١٩٠٩ (٨ جمادى الثانى ١٣٢٨) ص ١ .

وفي ٧ أغسطس ١٩٠٩ أقرت مشروعاً من ست مواد^(١).

المادة الأولى: تقسم ولاية اليمن إلى ولايتين : ساحلية وجبلية ، فتتناول الولاية الساحلية قسم تهامة وهو السهل والساحل ، وتتناول الولاية الجبلية أقضية عمران وحجة والطويلة وحجور وذمار ويريم وأنس.

المادة الثانية: تفوض الولاية الجبلية إلى الإمام يحيى حميد الدين ، والساحلية إلى أحد ذوى الكفاءة والاقتدار .

المادة الثالثة: يفوض متولوا زمام الإدارة في الولاية تفويضاً تاماً بانتخاب القضاة والعمال والمأمورين وفقاً للأحكام الشرعية ، وانتخاب رجال الدرك (الجندرمة) من الأهليين (ويشترط أن تعرض أسماء القضاة والعمال والمأمورين على مركز السلطنة) .

المادة الرابعة: تفوض الولايتان بالإتفاق من الأموال التى تجميعها ، فإن بقى رصيد يرسل إلى مركز السلطنة ، ويسدل قسم منه فى سبيل الترقيات المحلية .

المادة الخامسة: يكون قضاء « مناخة » مركزاً للجيش مع إبقاء قوة كافية فى صنعاء تحت إمرة أحد القواد المقنندين للمناظرة على الأمن العام ، ولكن لا يترك جند فى القصبة التى يتخذها الإمام مركزاً له - بل وتوضع قوة من الجند فى تهامة لتأييد الأمن العام .

المادة السادسة: يتطلب من الذوات (الأشخاص) الذين يعينون فى الولايتين أن يقدموا لمركز السلطنة فى نهاية كل سنة ميزانية تبين فيها الإيرادات والتفقات فصلاً فصلاً .

(١) المؤيد: الممد ٥٨٤٣ فى ١٥/٨/١٩٠٩ .

وقد رفع هذا المشروع إلى مجلس الوزراء فأقره وأمر بعرضه على مجلس المبعوثان الذى عرضه بدوره على لجنة خاصة أدخلت عليه بعض التعديلات وبعد ذلك طبع هذا المشروع ووزع على أعضاء المجلس (المبعوثان) كما نشرت نصوصه فى الجرائد . إلا أن طلعت بك وزير الخارجية الاتحادى ، سحبته من مجلس المبعوثان بعد توليه الوزارة مباشرة ، ووعد بأن يحل قضية اليمن فى أقرب وقت^(١) . وهكذا لاقى هذا المشروع مصير المشروعات السابقة وهو عدم التنفيذ وقد عدلت الحكومة عن التنفيذ هذه المرة - كما صرح بذلك طلعت بك فى المجلس - بسبب اشتداد حركة الإديسى فى عسير فأجلته مؤقتاً حتى تهدأ الأحوال^(٢) .

ومن الغريب أن كان تعليق الأهرام بعد نشر هذه الشروط وعدم تنفيذها ، هو إرجاعها سبب هذه الاضطرابات إلى « الطبيعة القبلية لأهل هذه الجهات ، وما طبع عليه العرب والقبائل من حب للقتال ، وأخذ الثأر والحروب المستمرة » فقط ، دون أن تشير البتة إلى المفاصل الحكومية ، وذلك التفكير العنصرى الذى يحدد موقف الاتحاديين من البلاد العربية . وهى وإن كانت تشير فى مقالة تالية إلى أن سبب الثورات هو الضرائب وسوء الإدارة التركىة إلا أنها تعود مسرعة فتدافع عن حكومة الاتحاد والترقى وتحث العرب على الهدوء ، بل أكثر من ذلك تهدد العرب فى صورة نصيحة فتقول إن « حكومة اليوم عامدة إلى استئصال جرثومة كل الثورات » ثم تعدد الاستعدادات « التحسّطات » التى صرح طلعت بك وزير الداخلية الاتحادى أنه اتخذها ، وتعدد القوات والفرق التى سترسلها الحكومة لإخماد ثورات اليمن . ثم تقول « ولو فكر العرب فى هذه الأمور حتى التفكير لتزدادوا كثيراً قبل مجاهرتهم

(١) المجلد العدد ٦٠٣٧ ، فى ١٣ / ٤ / ١٩١٠ .

(٢) الأهرام : العدد ٩٥٦٠ فى ٢٦ / ٨ / ١٩٠٩ (١٠ شعبان ١٣٢٧) ص ١ .

بشق عصا الطاعة ، والهجوم على جنود عازمة على مقاتلتهم لا على الانضام إليهم كما كان يحدث سابقاً ^(١) . والتفسير الوحيد لموقف الأهرام هذا ، وغيرها من الجرائد ، ما أشرنا إليه سابقاً من عدم وجود مراسلين للمصحف المختلفة في اليمن ، وإلى تصميم الحكومة الاتحادية على طمس الحقيقة ، وإصدار البلاغات الرسمية بما تريد .

لم تقف محاولات الحكومة عند حد عرض المشروعات والتنظيمات لتهذبة الحالة في اليمن ، بل كانت مستعدة تماماً لمعالجة الأمر بالحزم والقوة . وهناك عديد من الدلائل التي تشير صراحة إلى هذا الموقف ، غير التصريحات الكثيرة بالاستعدادات الضخمة ، وبالقوات التي ترسلها الحكومة فعلاً إلى اليمن صرحت الحكومة مثلاً أنها قد أدرجت في ميزانية عام ١٩١٠ مبلغاً كبيراً لشراء ٢٤ زورقاً عسكرياً « لخفر سواحل اليمن » ^(٢) . وكما وعدت بإرسال ٤٨ زورقاً حربيّاً آخر ، إلى تلك الجهات ، لمنع تهريب السلاح ^(٣) وكانت الحكومة تخاف تهريب السلاح أشد الخوف ، وكانت تشك دائماً في أن إنجلترا وإيطاليا تساعدان على تهريب الأسلحة إلى تلك الجهات ، وإلى قبائلها الأشداء المتمردين . بل ولجأت الحكومة إلى وسيلة أخرى لمواصلة الحرب هناك ، فكانت ترفع رتب الضباط إغراء لهم على السفر إلى اليمن ، وتعهد إلى ترقيتهم ، قبل ترحيلهم إلى هناك ^(٤) حتى تضمن حسن قيامهم بواجبهم وحتى لا تعلم رجالاً ينفلون رغباتها وطلباتها .

(١) الأهرام : العدد ٩٥٦٩ في ١٩٠٩/٩/٦ (٢١ شعبان سنة ١٩٢٧) ص ١ .

(٢) الأهرام : العدد ١٦٥٠ في ١٩٠٩/١٢/١٠ (٢٧ ذو القعدة ١٣٢٧) ص ١ .

(٣) الأهرام : العدد ٩٦٥٣ الاثنين ١٩٠٩/١٢/١٣ (٣٠ ذو القعدة ١٩٢٨) ص ١ .

(٤) الأهرام : العدد ٩٧٢٢ ، الثلاثاء ٨ مارس سنة ١٩١٠ (٢٥ صفر ١٢٢٨) ص ١ .

قضية اليمن في مجلس المبعوثان :

لم تكن الصحف التركية أو النواثر الرسمية وحدها هي التي تثار فيها قضية اليمن ، بل كان مجلس « المبعوثان » نفسه هو المجال الثالث ، الذي فرضت قضية اليمن نفسها عليه ، فكانت مشار مناقشات عديدة جادة داخل المجلسين بين النواب العرب وبين أعضاء الوزارة الاتحادية خاصة طلعت بك وزير الداخلية . وكان الأخير مجبراً على الإجابة أحياناً خضوعاً للنظم البرلمانية ، وكان أحياناً أخرى يجبر النائب العرسي الذي يوجه إليه السؤال على السكوت وعدم المناقشة . فقد حدث أن قام السيد محمد عبد الله مبعوث اليمن في مجلس المبعوثان فقال : « إن مطالب متخيه حقة عادلة ، فهم لا يطلبون شيئاً لا يسع الحكومة أن تمنحهم إياها : فهم يريدون أن تفتح لهم مدارس ، وأن تكون الأحكام بموجب الشريعة الغراء ، وأن تنشأ مجالس صلح تراعى عادات البلاد وتقاليدها . يريدون أن تحبى الضرائب عندهم حسب الطريقة الجارية في سائر ولايات السلطنة وأن تضمن الحكومة للمشايخ والأعيان المكلفين بذلك رواتب كافية ... وأن تعهد بمناصب الولاى والقائمقام والمدير إلى أعيان اليمن في النواحي التي ليس لهم فيها أملاك وأن تنشأ جندرية^(١) محلية وتفتح الطرق وسبل المواصلات الجارية التي تحبى ظلماً واستبداداً ، ثم أعرب عن وجوب تعيين راتب مقرر من الحكومة للسادة من سلالة النبي لأن فقرهم الحالى يضطرهم إلى طلب المساعدة من القبائل . وقد قوبل حديثه بالتصفيق الحاد عندما قال إن اليمنيين لا يريدون الانفصال عن الدولة بل هم يفتخرون بأن يعيشوا في سلام مع إخوانهم العثمانيين تحت راية واحدة » .

عندئذ قام طلعت بك فشرح خطة الحكومة في بلاد العرب ، وأوضح موقف الحكومة منها وذكر أن المجلس كان مهتماً بدروس مشروع إصلاحى

(١) الجندرية هي قوات الشرطة الخاصة بالمحافظة على الأمن .

خاص باليمن عندما انفجر بركان الثورة هناك فهوجت الجنود العثمانية وسلبت القوافل وحدث غير ذلك من الحوادث المؤسفة نتيجة تخريصات « الشيخ يحيى والمهدى الإدريسي » - كما قال - اضطره إلى سحب المشروع من المجلس حتى يتمكن من الدفاع عن أجزاء السلطنة ، ووجه حملة عسكرية إلى اليمن . كما قال إن المجلس وافق على هذه « التحركات » وأن الجنود العثمانية استطاعت إخضاع القبائل الثائرة « وأن الحالة هادئة في اليمن الآن » .

وأنتهى حديثه قائلًا بأن مقترحات السيد محمد عبد الله محل اعتبار الحكومة ، ولكن الحكومة في حاجة إلى فترة من الزمن لا يمكن تقديرها تمامًا ، وأنها ستعمل على إدخال كثير من الإصلاحات في اليمن . وكادت المناقشة تنتهى عند هذا ، وصفق له أغلب من في المجلس حتى المعارضين له ، إلا أن السيد عبد الحميد الزهراوى - نائب عربى ومن رجالات حزب اللامركزية - قد تابع الحملة ضد طلعت بك ، وأعرب عن أسفه لإرسال حملة عسكرية إلى اليمن ، وأتم ناطر الداخلية (طلعت بك) بجهل الأمور ومحاولة إخفاء الحقيقة ، وهنا ثار طلعت بك ونهض صارخًا ، وقال إنه لو سلم بجهله بحقيقة الأمور ودقائقها في اليمن ، إلا أنه لا يسمح باتهامه بالكذب مطلقًا - ويقصد اتهامه بأنه يعتمد إخفاء الحقائق وتشويهها - وقال مدافعًا عن نفسه « ... أما الكذب فأنا لا أعرفه البتة ، بل أعيده إلى من حاول إلصاقه بى ... » . فصق الجميع لكلام الناظر وأجبروا الزهراوى على أن يكف عن حملته^(١) وكان الاتحاديون عمومًا يلجأون إلى التهريب الخطأى في المجلس ، وتعتمد إحراج المعارضين في كثير من الأحيان . وكان تشكيل البرلمان العثماني يساعد على كسب هذه المواقف ، والفوز بتأييد مشروعاتهم وقوانينهم في هذه المجالس النيابية والتي عمدوا على ضمان أغلبيتها إلى جانبهم . فرغم أن الترك لم يكونوا أكبر عنصر في الإمبراطورية العثمانية عددًا ،

(١) الأهرام : العدد ٩٧١٠ ، الثلاثاء ٢٢/٢/ ١٩١٠ (١٧ صفر ١٣٢٨) ص ١ .

وكان العرب متفوقين عليهم في هذه الناحية إذ يشكلون أكبر عنصر داخل الإمبراطورية، إلا أن الترك بما كان لهم من سيادة وسلطان ضمنوا أن تكون أغلبية مجلس المبعوثان (النواب) منهم . فالمجلس الذى التأم في ديسمبر سنة ١٩٠٨، وهو أول مجلس نيابى بعد الانقلاب ، ضم ٢٤٥ عضواً منتخباً ، كان منهم ١٥٠ من الأتراك و ٦٠ من العرب أى إن كفة الترك كانت راجحة بنسبة ٥ إلى ٢ ، أما باقى الأعضاء فكانوا من الأقليات التى يمكن ضم أصواتها إلى جانب الترك . أما فى مجلس الأعيان (الشيوخ) الذى يضم أربعين عضواً يعينهم السلطان فكان عدد العرب ثلاثة فقط^(١) .

كرر طلعت بك تصريحاته السابقة فى جلسة تالية جواباً على سؤال يتعلق بمطالب اليمنيين فقال « إنى توليت نظارة الداخلية والحكومة مشغولة فى ذلك العهد بمشروع ينظم شئون اليمن وإدارتها ولكن علمت بعد أيام أن قبيلتين يانيتين هاجمتا قافلة وسلبتها ٦ آلاف ليرة وقتلتا ١٦ عسكرياً ، وأن الشوار احتلوا عشرة مواقع هناك وأضرموا نار الثورة فى تهامة وعسير وأن إدريشا يتهدد الحديدة ، فرجوتكم على أثر ذلك كله أن نؤجل كل إصلاح فى تلك البلاد إلى ما بعد توطيد الأمن فى ربوعها ، وبلاداً مثلها تعاقبت فيها الثورات لا يمكن إخمادها فى أشهر » ثم أشار إلى أنه أرسل إحدى عشرة أروطة إلى هناك وأنها استطاعت تهدئة الحالة نسبياً ، وأنه لا يمكن الإصلاح إلا بعد نشر الأمن « ولكن لا يمكن تحديد الزمن الذى يكفى للبدء فى الإصلاحات » . وقد حدث أن حاز طلعت بك ثقة المجلس بخصوص هذه القضية وأقرت أغلبية المجلس الحكومة فى خطتها^(٢) .

لم يكن الحال دائماً هو تغلب الأتراك فى المجالات البرلمانية أو حتى العامة،

(١) جورج أنطونيوس : بقطة العرب ، ص ١١١ .

(٢) الأهرام : العدد ٩٧٢٥ ، الاثنين ٢٨ / ٢ / ١٩١٠ (١٧ صفر ١٣٢٨) ص ١ .

بل كان يظهر أحياناً ومضات لامعة من المقاومة من ناحية العرب ، أو بعض المظاهر التي تدل على استمرار هذه المقاومة ، وعلى وجود من يدافع عن هذه القضية . فمثلاً نجد أن طاهر رجب ، أحد نواب اليمن في مجلس « المبعوثان » والوحيد الذي يعرف التركية قدم استقالته من المجلس ، وأوضح أسباب استقالته فيها وهي :

١- أن الحكومة لا تعمل شيئاً لليمن .

٢- أنه يئس من زملائه النواب اليمنيين لأنهم يجهلون التركية ، فهم لا يستطيعون الأعراب عن أمانيتهم وآرائهم (كانت اللغة التركية هي لغة الحديث في المجلس) .

٣- أن أعماله في اليمن معطلة فهو لا يستطيع البقاء في الأستانة وإعمال تلك الأعمال .

وقد قبل المجلس استقالته بعد بحثها ، وبني موافقته على السبب الثالث فقط^(١) .

بل وهناك صور أخرى تعبر عن الصراع المستمر بين العرب والترك حول قضية اليمن ، بصفتها جزء من القضية العربية العامة . فقد قامت المظاهرات الصاخبة احتجاجاً على كاتب إحدى المقالات التي هاجمت اليمن وأهلها ، وعلى صاحب الجريدة ، وذلك لأن الترك كانوا كثيراً ما يندفعون في التعبير عن عنصريتهم الخاصة وفي تحاملهم على العرب . فقد جاء في هذه المقالة التي أثارت الجالية العربية في العاصمة العثمانية : « ... إن أهل اليمن يعبدون المال وأنهم في سبيل المال يضحون بكل شيء حتى أعراض النساء .. »^(٢) .

تجدد الثورة في اليمن :

كان وصول محمد علي باشا إلى اليمن لتولى أموره في ١٢ جمادى الأولى ١٣٢٨

(١) الأهرام : العدد ٩٦٧٣ الاثنين ١٠/١٠/١٩١٠ (٨ ذو الحجة سنة ١٩٢٧) ص ١ .

(٢) ساطع الحصري : محاضرات في نشوء الفكرة القومية ص ١٧٩ .

(مايو ١٩١٠)^(١) ، بداية تمهد الاضطرابات بصورة عنيفة قاسية ، وقد أشرنا إلى أن الولى الجديد كان أحد أعضاء جمعية الاتحاد والترقى ، أو بالأحرى كان يمثل أفكارهم وسياساتهم التى أرادوا تنفيذها فى كل بقاع الإمبراطورية ، فكانت توليته أمر اليمن استجابة طبيعية للأفكار التى تستحوذ على عقول رجال الحكم فى الأستانة ، وللأحداث الجارية فى باقى الإمبراطورية . ولذلك كان من الطبيعى أن نرى اختلافاً واضحاً بين سياسة تحسين باشا ومحمد على باشا ، وبميزات بارزة لسياسة الأخير .

وكان محمد على باشا يؤمن بسياسة خاصة وعقيدة معينة لا يجيد عنها وهى استعمال العنف والشدة فى قمع كل اضطراب يحدث فى اليمن ، والقضاء على شخصية كل من الإمام يحيى والسيد الإدريسى ولو معنوياً والعمل على استتباب الأمن والسلام بأى ثمن ، ثم أخيراً إجراء بعض الإصلاحات إذا سمحت له الظروف بذلك دون أن تكون هذه الإصلاحات نتيجة رغبة أو مطالبة الإمام أو غيره بل ما يراه هو لازماً فقط . على هذا الأساس نرى أن ملامح سياسته وخصائصها بدأت تتضح بالتدرج . فنراه يميل إلى العنف منذ وصوله ، وبالغ فى الشك والارتياب والسجن لمجرد الشبهة ، وذلك ليشيع الخوف ويضمن الامتثال ، دون أن يدرك حقيقة طبيعة اليمن أو يعرف حقيقة وضع الإمام فى اليمن . وقد وصف الواسعى هذا الولى وسياسته عند وصوله فقال : « وكان فكره أنه لا يصلح اليمن إلا الشدة والقسوة فما زال يحبس هذا ويضرب هذا من دون سبب مع تسليمهم لحقوق الدولة وخضوعهم للأوامر والنواهي ، ورجع إلى ما كان عليه الولى فىضى باشا فى حبس من كان بينه وبين الإمام علاقة ولو ادعاء بلا صحة . وفرح بعض المأمورين بهذا للسعى لمن بينهم وبينه أدنى خصومة ألقوا إلى الولى هذه الفكرة أن هذا الشخص يجب الإمام يحيى فمئذ ذلك يؤتى بذلك الشخص بضرب ثم يحبس وكانت هذه الدعوى مصلدة دون بينه بل قبولاً كذباً . فلما كثر الظلم والفساد ، وحصل لأهل اليمن الجور والاضطهاد ، قام الإمام يحيى وبث

(١) الواسعى : تاريخ اليمن ، ص ٢٢٦ .

القبائل في جميع مراكز اليمن فقام (فقامت) القبائل محاصرين لجميع مراكز اليمن : صنعاء وغيرها ^(١) .

وقبل أن نتبع أحداث هذه الفترة العنيفة يمكن أن نقول إن هذه الأحداث سارت سيراً منطقياً مع نفسها : وإل جديد بأفكار جديدة ، وسياسة خاصة أدت إلى تمجيد الاضطرابات واشتدادها بعد هدوئها النسبي .

لكن ما هو سبب التحول الظاهر في سياسة الدولة نحو اليمن ؟

والإجابة بسيطة تتمثل فيما أشرنا إليه من استتباب الأمر للاتحاديين في العاصمة العثمانية ، وسيطرة أفكارهم الخاصة عليهم سيطرة كاملة ظهرت في سلوكهم السياسي وأعمالهم الحربية . ونضيف إلى هذا كله العامل الدولي الذي لعب دوراً هاماً ، فالهزائم السياسية والحربية التي أصابت الإمبراطورية في هذه الفترة في ولاياتها الأوروبية ، ثم قيام العلاقات الألمانية العثمانية السلمية ، وتغلغل ألمانيا في السياسة والإدارة العثمانية ، كل هذا أوحى بل أوضح لرجال الاستئانة أن قوتهم ومر بقاء إمبراطوريتهم هو في الولايات العربية لا الأوروبية ، ولذلك أكلوا العزم على توطيد سيطرتهم هناك وعملوا على القضاء على كل مناوأة . وقد نقلت الأهرام عن جريدة الديلى ميل مقالا للسير وليم مكسويل عن بلاد العرب جاء فيها « والسبب في هذه الثورة الأخيرة (في اليمن) بسيط فإن الجنرال فوردرجول ^(٢) لم يكن أول الذين أبانوا السبب وأشاروا على الترك بأن قوتهم الحقيقة هي في آسيا الصغرى وبلاد العرب أكثر مما هي في أوروبا » ^(٣) .

بدأ الاحتكاك الحاد بين العناصر المحلية في اليمن وعسير وبين السوالى

(١) الواسعى : تاريخ اليمن ، ص ٢٢٦-٢٢٧ .

(٢) كان يتولى تدريب الجيش العثماني الحديث حيث . .

(٣) المؤيد : العدد ٦٢٨٣ في ٦/٢/١٩١١ (الاثنين ٧ صفر ١٣٢٩ هـ) ص ٤ .

الجديد ، فتراشق الطرفان بالتهمة أولاً ، ثم تحول هذا إلى عراك عنيف ثانياً . فكان الوالى يتهم الإمام والإدريسى بالخروج على الدولة ، وبالتمرّد على الدين نفسه . وكان الأخيران يتهمان الدولة بعدم وفائها بالعهد الكثيرة التى أخذتها على نفسها ، ويشكوان ظلم الوالى وفساد الموظفين . وقد جاء فى خطاب من صنعاء إلى أحد التجار اليمنيين فى مصر ونشرته المؤيد « أن الوالى أشاع أنه أرسل الكتب إلى الإمام يأمره فيها بجمع السلاح من قومه وإرساله إلى صنعاء وإلا اعتبره خارجاً على الدولة العلية وجرّد عليه حملة تسحقه سحقاً^(١) » . كما جاء فى مقالة طويلة كتبتها الطان الفرنسية (بتاريخ ٢٤ / ١ / ١٩١١) ونقلت عنها المؤيد « أن السلطان أبلغ الصحف تأكّيده فى بدء الإصلاحات وذكر أن الإمام يحبى والسيد الإدريسي قد مالا إلى العصيان بالرغم من دلائل الرغبة للإصلاح من جانب الحكومة^(٢) » .

أما من ناحية الإمام أو الإدريسي فكان لهما أيضاً معاذيرهما أو بمعنى آخر حججهما فى القيام بهذه الأعمال الثورية . وكانا يظهران ذلك فى تصريحاتهما ، أو كتابات من يمثلهما إلى الجهات المختلفة وخاصة الأصدقاء فى مصر ، وقد نشرت بعضها على صفحات الجرائد المصرية ، ويمكن الآن أن نشير إلى بعض هذه الأقوال والكتابات لبيان سبب عودتهم إلى الأعمال العنيفة بعد فترة الهدوء النسبى الذى أشرنا إليه .

ففى رسالة للإمام يحبى إلى أحد علماء الأسمانة - وقد كال له العالم التهم وسب مذهبه - قال فيها : « .. أما مسلكتنا فهو السعى لإعلان كلمة الله والعمل بها فى كتاب الله وسنة رسوله ونصرة الضعيف وإغاثة اللهيّف والأخذ على يد الظالم . وقد علم هذا إخوان الدين وجماعة الموحدين ، كما علموا بالتبّيع كذب

(١) المؤيد : العدد ٦٢٦٩ السبت ٢١ / ١ / ١٩١١ (٢٠ محرم ١٣٢٩) ص ٤ .

(٢) المؤيد : العدد ٦٢٨٣ الاثنين ٦ / ٢ / ١٩١١ (٧ صفر ١٣٢٩) ص ٤ .

ما ينسب إلينا من الرفض والخروج والبغى والعدوان ، وأنه اعتدى علينا وبغى علينا فخربت حق ديارنا ، وقتلت ظلمًا وعدوانًا رجالنا ، وانتهبت بأيدي الجور أموالنا ، واغتصبت حقوقنا . وقد وقف كثير من علماء الأمصار على كتب مذهبنا في الأصول والفروع فتيقنوا افتراء الطاعنين في مذهبنا وأمرهم إلى الله هو أعلم بمن ضل عن سبيله .. » ويستطرد الإمام فيشير إلى معاملة الدولة القاسية لأهل اليمن فهي « لا ترسل لهم إلا آلات الحرب والجنود التي تحمل راية الموت والدمار » ثم يدافع عن نفسه فيقول « .. على أنه لا ذنب لنا إلا ما نبينه من وجوب اتباع الشريعة ، وندعو إليه من السلوك في مناهجها الوسيعة ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .. » ويختم كتابه بمحاولاته السلمية لعقد الصلح وأنه أرسل وفده إلى الأستانة لتقريب وجهات النظر وعرض قضيته أمام السلطان ولكن دون جدوى وفي النهاية يقول إن المسلمين إخوة وإن عليهم الاتحاد^(١).

كما أوضح الإدريسي في رسالة له إلى أحد أصدقائه في مصر - وهي رسالة طويلة - يستعرض فيها قضيته مع الدولة وتطور أحداثها ، ويشرح فيها السبب العميق في عودته إلى الثورة ألا وهو نكث الدولة لعهودها وهي نتيجة اضطراب مواقفهم من القضية العربية بوجه عام . ثم يدافع عن التهمة التقليدية التي تلصقها الدولة به وهي الخروج عليها والخوف على هذه البقاع من النفوذ الأجنبي . وقد بدأها بالإشارة إلى فترة الصلح أو التوفيق بينه وبين الدولة عندما كان سعيد باشا متصرفًا على عسير واستطاع أثناءها - وبناء على المسدود والسلام في هذه الجهات - أن يحیی الضرائب ويمد أسلاك التلغراف بين المراكز المختلفة وينشئ المحطات التلغرافية ، ويتعاون مع الإدريسي في تهدئة القبائل . ثم أشار إلى أنه ساعد الدولة أيضًا في تنفيذ أوامرها بما لديه من نفوذ وقدرة فاققة أثبتتها على مر الأيام وظهرت واضحة

(١) المولى: العدد ٦٢٨٩ الاثنين ١٣ / ٢ / ١٩١١ (١٤ صفر ١٣٢٩) ص ١ .

للبيان في إخضاع القبائل له وكسر شوكتها والإصلاح فيها بينها ، وقال إن سعيد باشا كان يمينه دائماً على لسان الباب العالي بالإصلاح والاعتراف للإدريسى ببعض مظاهر الوضع الخاص في عسير ، ولكن سعيد باشا عزل وعين مكانه سليمان باشا « الذى غير طريقة المصالحة واتبع طريقة العنف وعدم ملاحظة عادات البلاد ولغتها » وأنكر على الأهالى ما كان وعدهم به سعيد باشا ، وكان هذا نتيجة أن « مأجورو السوء سعوا بالمقاصد السيئة » فتحولت سياسة الدولة ، فاتخذت مكاتب التلغراف « قسلاقات عساكر » بدلا من كونها مكاتب للموظفين ، وخطورة ذلك - التى يدركها الإدريسى - هى أن هذه المكاتب تقع بين الأهالى وداخل جماعاتهم ، فكانت فرق الجنود تخرج إلى القرى وتحرقها وتؤذى أهاليها بالضرب والسجن ، لذلك يقوم الأهالى - البدو والمسلحون والذين ألفوا الحرب والتمرد حفظاً على حريتهم الشخصية - لصد هذا العدوان وتحديث الاحتكاكات العسكرية ، ثم تتضخم هذه الصورة « وتتشدد القوات من ناحية الدولة ورجال القبائل من ناحية أخرى لتصبح معركة » . ويشتكى الإدريسى في رسالته كذلك من فداحة الضرائب وعدم ملاءمتها لحالة البلاد ثم يدفع عن نفسه وعن أهالى عسير من أنهم لا يمكن وقوعهم بسهولة فى أيدي الأجانب . فيقول : « إن البدو الذين لم يألفوا الترك لما يرونه من ضعف الدين فى بعضهم كيف يمكن أن يألفوا الفرنج وهم على غير دينهم »^(١) .

يتضح مما سبق موقف الأتراك ورغبتهم الملحة فى الإخضاع التام فقط - طبقاً لسياسة الاتحاديين عامة - دون محاولة الوصول إلى اتفاق يرضى الطرفين . وقد اتبعت الحكومة تنفيذاً لهذه السياسة كل الوسائل المتتوية من حرب ومهاجمة ثم سلام ومراوغة ، ولكنها لم تقبل مطالب اليمنيين .

(١) المولىد : العدد ٦٣٢٤ الاثنين ٢٧/٣/١٩١١ (٢٦ ربيع الأول ١٣٢٩) ص ٢ .

ويؤكد هذا ما نقلته المؤيد عن جريدة «جون ترك» حيث تنصح حكومتها - العثمانية - فتقول : « .. إن الحكومة إذا دامت على إصرارها ، وعدم إجابتها لمطلب الإمام فإنها لا شك تكون قد أضاعت كل نفوذها .. وعلى كل فعواقب الأحوال وخيمة لأن أكثر موظفي الحكومة هناك غير أكفاء فهم لا يزالون يسيئون استعمال وظائفهم .. »^(١) .

وتتكرر وجهة النظر هذه دائماً فقد صرح أحد المبعوثين في الأستانة لمحرر جريدة أجنبية أيضاً أن أكبر أسباب الثورة هو صدور وعود كثيرة من الحكومة لليمنيين وعدم تحقيقها لأى من هذه الوعود^(٢) .

أما من ناحية أهل اليمن أنفسهم فقد كتبوا كثيراً عن قضيتهم مما يوضح رأى العام اليمنى أو ما يمكن أن نسميه كذلك . ويجب أن نلاحظ أن بعض هؤلاء الكتاب أو المتحدثين قد يكونون رجال الإمام أو من الطبقة التى تطمع فى الحكم فى ظل الهدوء والسلام وتحت الاستقلال الداخلى الذى يطمعون فيه جميعاً ولكن هذا لا يمنع من أن كتاباتهم وأحاديثهم تصور إلى حد ما موقف الرأى العام اليمنى من قضيتهم . وبالإضافة إلى ذلك سوف نوضح موقف بعض القبائل الخاص - الذى يتصف بالامستقلالية ، إما باختلاف مذهبى أو للمحافظة على مصالح خاصة - من الطرفين المتنازعين . ففى مقالة لعبد المحسن الحسينى الرصاصى اليمنى بمصر نشرها « بالمؤيد » رداً على مقالة نشرتها جريدة « العلم » التى رفضت نشر مقالته لديها - وهى دفاع عن الإمام يحيى ضد ما اتهمته به « العلم » من الخروج والعصبية الجاهلية - يقول فى نهايتها « نحن كتبنا غير مرة فى مسألة اليمن واقترحنا على دولتنا العلية حفظها الله من كيد الأعداء بعنايته الربانية أنها لو جعلت

(١) المؤيد : العدد ٦٢٥٩ ، فى ١٩١١ / ١ / ٨ (٧ محرم ١٣٢٩ هـ) ص ١ .

(٢) المؤيد : العدد ٦٢٩٠ فى ١٩١١ / ٢ / ١٤ (١٥ صفر ١٣٢٩ هـ) ص ١ .

ولاية اليمن تحت أحكام الإمام كما سبق - والقوة العثمانية تكون منفذة لأحكام الإمام الشرعية ، ويكون مركزها الجديد ، وبهذه الطريقة تضارع ولاية اليمن ولاية الحجاز في السلطة والقوة ، وبهذا تنحسم الإشكالات وتحافظ على هذين العضوين المهابين في الاسلام ، الترك والعرب وتشتغل باسترجاع ملحقاتها بقوة الرجال من الترك فتعز وترقى ، وذلك لا يكون إلا بجمع كلمة الأمة ولم شعنها وأن لا تشغل مركزها وكتائبها الحريصين عليها بمسألة اليانين المساكين المسترحمين خليفتهم ورجال الدستور العادلين .. «^(١) بل وكتبت « المؤيد » نفسها ، مقالة في عددها السابق مباشرة للعدد الذى نشرت فيه المقالة سالفه الذكر ، مقالة لها تعقد مقارنة بين سياسة السلطنة وسياسة إنجلترا في الجزيرة العربية ، وموقف السلطنة المضطرب المتناقض في هذه الجهات . وهذه المقالة بمناسبة مهاجمة الإنجليز لسواحل عمان وأن أهلى عمان قد أرسلوا « للمؤيد » خطابات كثيرة يشكون من إهمال الدولة لهم إزاء هذا العدوان الإنجليزى . فتعلق الجريدة بأن الدولة العلية لا ترسل إلا السيف والنار للعرب بدلا من أن ترسل لهم المعونة والسند المادى والمعنوى فتقول فيها « أما القائمون بإدارة الدولة العلية في هذه الأيام فإنيهم - ساعهم الله - لا يسمعون عن العرب إلا كلمة السوء فتراهم إذا أرسل لهم إمام اليمن مثلاً وفداً ليتفاهم معهم ويناقشهم في الحل المعقول الذى يمكن أن ينفع المسألة اليبانية يضعون أصابعهم في آذانهم ويتملقونه بالكلام الفارغ إلى أن يعييه الانتظار فيقف راجعاً من حيث أتى . وإذا كثر الضغط وساءت الإدارة في أرض الجزيرة ، وتهدد والى اليمن إمامها لجمع السلاح من قبائله التى لم تطأ الدولة أرضهم في زمن من الأزمان ، عندئذ تصل كلمة السوء عن العرب إلى أذان الدولة على أجنحة البرق فتجيش الجيوش من العثمانيين لإبادة إخوانهم في الوطن والدين كما فعلت في هذه الأيام ، إذ جهزت عشرين طابوراً ، وستبعها بثلاثين أخرى تنفق عليها - من المال الذى رهن مستقبل الدولة عند استقراضه ... فانظر إليهم ساعهم الله ... وكيف لا يحسنون استعمال

(١) المؤيد : العدد ، ٦٢٧٤ في ٢٦ / ١ / ١٩١١ (٢٥ محرم ١٣٢٩) ص ١ .

رابطة الوطن ورابطة الدين التي بين جزيرة العرب ، وبين الأمتانة ، وكيف يعملون على إماتة ذلك الحب الذي تأصل في قلوب الأمة العربية نحوهم ويقطعون أوصاله من حيث لا يشعرون . هذا في الوقت الذي تستميلهم البوارج الإنجليزية (يقصد هنا أهل عمان) باللين والحيلة والهدايا لقبول راية ترفع أو يريد يؤسس فلا يقبلون فتسلط نارها الحامية على ثغورهم من غير حق^(١). وكانت هذه الرسائل التي تدافع عن قضية اليمن تتولى على الصحف المصرية لنشرها لتوضيح أسبابها وتطور أحداثها للرأى العام . وهناك رسالة من عبد الله ابن يحيى البدرى ببلاد حاشد مؤرخة ٢٨ ذى الحجة ١٣٢٨ هـ (يناير سنة ١٩١٠) موجهة إلى علماء المسلمين - وهي مرسلة إلى عبد المحسن بمصر السابق ذكره - يشرح لهم نقاط هذه القضية ويستحث المهم للدفاع عنها ويدعو العلماء إلى « الوساطة بين السلطان وبين هذين الرجلين »^(٢).

وأولى الأجانب بدلوهم في تناول القضية العربية عامة والقضية اليمنية خاصة لأنهم كانوا مهتمين اهتماماً كبيراً بمصير الإمبراطورية العثمانية وبدقائق أحداث أجزائها المختلفة . وكان ذلك تحفزاً لالتهم أجزاء من هذه الإمبراطورية من ناحية ، وتحفزاً من كل منهم أمام الأتحر للمحافظة على التوازن الدولي من ناحية أخرى . وكانت إنجلترا من أكبر الدول اهتماماً بالجزيرة العربية ، ففضلاً عما كان لها فعلاً حتى هذه الفترة التي نتكلم عنها ، كانت تحاول نشر نفوذها ، وسيادتها على أجزاء أخرى . وقد نقلت المؤيد عن عدد « الطان » الفرنسية الصادر في (٢٤ / ١ / ١٩١١) رأى أحد الأساتذة بجامعة فيينا وهو من المهتمين بالمسائل العربية « أن الإمام يحيى صاحب النفوذ العظيم في البلاد الجنوبية تحت أمره على الأقل ٥٠٠٠٠ رجلاً وأن السيد الإدريسي جمع في أول يناير (١٩١١)

(١) المؤيد : العدد ٦٢٧٣ ، الأربعاء ١٩١١ / ١ / ٢٥ (٢٤ محرم ١٣٢٩) ص ١ .

(٢) يقصد الإمام والإدريسي .

٤٠٠٠ من الفرسان ، وأن جميع هؤلاء الرجال مسلحون بالبنادق الحديثة بالرغم من المجهودات التي تتخذها الحكومة في السهر على منع تهريب الأسلحة . وقد هنت عزيمة الدولة نظراً لشدة بأس العرب وصعوبة بلادهم ، وأن الجنود التركية نفر من الحرب فرقاً فرقاً ، وأن تلك الفرق الفارة يتراوح عدد أفرادها بين العشرين والخمسين تاركين سلاحهم وذخائرهم الحربية للثاقين^(١) . ونقلت المؤيد أيضاً ما كتبه السير وليم مكسويل عن بلاد العرب في « الدليل ميلى » حيث قال عن اليمن « ... وبسبب خصوبة أرضها تختلف أخلاق أهلها عن أهالى باقى بلاد العرب فإنهم سكنوا الدور ... وهم يحقدون على سادتهم الأتراك الذين لم يأتوا إلى اليمن للعمل لما فيه فائدتهم ونفعهم ، ولكن لاستنزاف ما فى أيديهم . واليمنى ككل عربى يخفى فى نفسه احتقاره للتركي . وينظر إليه كالمهجمى حيث جرد بلاده من مدنياتها ، وإذا جلست إلى جانب الياننى يذكر لك عن بلاد العرب أنها كانت مركزاً للعلوم والمعارف كما هى اليوم للدين ... وقد جرى أكثر من جيلين وهما فى تنازع وما سمعت أوروبا بأعمالها إلا همساً ، ولم تحول نظرها التفاتاً حتى فى هذا الوقت الذى أرسلت فيه الحكومة العثمانية ثلاثين طابوراً وتتساوم فيه مع ألمانيا على أجرة نقله^(٢) .

وفى المقالتين السابقتين وهما على سبيل المثال لا الحصر بعض التعريف ببعض الحقائق ، وبالرغم من بعض نقائصهما مثل المبالغة فى حقيقة العدد الذى ورد فى المقالة الأولى عن جنود الإمام أو الإدريسى ، أو المبالغة والتعميم فى شعور العرب نحو الترك فى المقالة الثانية إلا أنهما فى الحقيقة كافيان إلى حد ما لكشف بعض جوانب أحداث هذه الفترة وتوضيح وجهة نظر الأجانب فى هذه المشكلة .

(١) المؤيد : العدد ، الاثنين ٦ / ٢ / ١٩١١ (٧ صفر ١٣٢٩) ص ٤ .

(٢) نفس العدد والصقحة .

أحداث الثورة وحصار صنعاء سنة ١٩١١ :

بعد هذا العرض العام السابق ، يجدر بنا الآن أن نخصص الحديث عن الفترة التي أعقبت الهدوء النسبي ، والتي بدأت بتولي محمد علي باشا حكم ولاية اليمن ، والتي انتهت بعقد صلح « دعان » سنة ١٩١١ . فالاهتمام بهذه الفترة وتبعية أحداثها أمر ضروري لبيان المقدمات التاريخية التي أدت إلى عقد الصلح الذي أدى بدوره إلى ملامح جديدة في علاقات العثمانيين بالإمام . وقد سبق أن ذكرنا أن تولى محمد علي باشا أمر اليمن في ١٢ جمادى الأولى سنة ١٣٢٨ (مايو سنة ١٩١٠) كان سبباً في تهديد الحرب بصورة عنيفة قاسية . فنجد مثلاً أن المؤيد تنقل عن وكالة رويتر أن « الإمام يحيى أشهر الحرب على الأتراك ، وقطع أسلاك التلغراف بين صنعاء والحديدة ، ويتنظر أن تنور اليمن ثورة عمومية » وأن « السيد الإدريسي قد هاجم الأتراك في عاصمة عسير (أبها) وأصبح المتصرف والجنود فيها كمسجونين من أول ديسمبر الماضي سنة (١٩١٠) والعصابات (كذا) الشائرة تتحرك في كل جهة من جهات اليمن ، وأن متصرف عسير الجديد لا يزال مقبياً في الحديدة لأنه عاجز عن متابعة سفره إلى مقر متصرفه عسير . كما ذكرت المؤيد أن « طنين » التركية المعنة في تركيبها كتبت تعليقاً على هذه الأخبار المتواردة جاء فيها « أن السلطنة ستوصل لهم (دشاً) بارداً كالذي أرسلته إلى الألبان في مقدونيا »^(١) . وقد أيدت تقارير قناصل الدول الأجنبية في الحديدة « أن الإمام يحيى قد زحف برجاله نحو صنعاء ، وهو الآن (يناير سنة ١٩١١) أوشتك أن يصل إلى صنعاء . وقد وقع بينه وبين العساكر عدة مصادمات ولم يعرف حتى الآن مقدار القتلى والمجروحين منها »^(٢) .

ولم تقف الدولة مكتوفة الأيدي إزاء هذه الأعمال الثورية بل طلب الرأى

(١) المؤيد : المجلد ٦٢٦٩ السبت ١/٢١/١٩١١ (٢٠ محرم ١٣٢٩) ص ٤ .

(٢) المؤيد : المجلد ٦٢٧٣ الثلاثاء ١/٢٤/١٩١١ (٢٣ محرم ١٣٢٩) ص ٢ .

سرعة إمداده بالجنود والمعدات . وبذلت الدولة جهدها في نجدة واليها في اليمن ، فأرسلت إليه الإمدادات المتتالية . ونقلت المؤيد عن « الطان » الفرنسية الصادرة في ١٤ / ١ / ١٩١١ أى في نفس الشهر الذى اشتد توهج الحالة فيه باليمن ما يفيد « أن حكومة الباب العالى قررت أخيراً أن ترسل إلى بلاد اليمن ٣١ أربة ، ٨ بطاريات مدفعية ، مصممة على استعمال الشدة في قمع الثورة التى تأججت نيرانها في هذه الأيام » بل وعلقت الجريدة على خطورة هذا المشروع الحربى الذى تنوى الحكومة اتخاذه فقالت : « وهذا مشروع خطير يحتاج إلى المال الوفير ، بل هو من الصعوبة بمكان ، ولا تقوم به تركيا الحديثة إلا بمشقات جسيمة وضحايا وافرة ^(١) . وتتوالى وصول هذه الإمدادات إلى اليمن ، بل ويعتبر حضور عزت باشا إلى هذا الميدان حلقة كبيرة في سلسلة محاولات الحكومة العثمانية لإخماد الثورة هناك وهذا ما سنتناوله فيما بعد بالتفصيل . لم تكن هذه الصورة هى كل جوانب موقف الباب العالى من هذه القضية ، بل كانت هناك صورة أخرى ، ولكنها سلمية في طبيعتها . فقد قال مراسل المؤيد في الأمتانة في ٣ / ٢ / ١٩١١ « أنه ما زالت تتوالى الجلسات في الباب العالى للذاكرة بشأن المسألة اليمنية كل يوم ، كما أنه قد عينت لجنة مخصوصة مؤلفة من قدماء المأمورين الملكيين ، والأمراء العسكريين للبحث في شأن المسألة ، وقد بلغنى من مصدر يوثق به أن الحكومة قررت نهائياً قبول مطالب الإمام جميعها ، وأن ما يرسل من الجيش إلى اليمن إنما هو للمحافظة على القسم الساحلى وإظهار هيبة الحكومة في اليمن تجاه الأجانب ليس إلا ، وهذا ما كنت نوهت به في الرسائل الماضية بقولى إن المقصود من « سوق » الجيش ^(٢) هو عمل استعراض لا حرب ، والمستقبل كشف الحقائق ^(٣) حقيقة

(١) المؤيد : العدد ٦٢٨٣ الاثنين ١٩١١ / ٢ / ٦ (صفر ١٣٢٩) ص ٤ .

(٢) مصدرها (يسوق) : ويقصد هنا : إرسال الجيش .

(٣) المؤيد : العدد ٦٢٨٤ الثلاثاء ١٩١١ / ٢ / ٧ (٨ صفر ١٣٢٩) ص ٤ .

يحتاج هذا الحديث إلى تعليق طويل وبيان ماهية اللجنة المخصصة وعملها إلى غيره ، وكذلك مناقشة هذا الرأي الأخير ، وهو أن أعمال الحكومة العنيفة يقصد منها : « إظهار هبة الحكومة ليس إلا » فهو على جانب كبير من الأهمية . ولكن ما نقصده هنا هو إظهار موقف الحكومة من المسألة اليمنية بشكليه الحربى والسلمى ، وإن كنا مستحدث عن هذه اللجنة ، وعن صحة رأى المراسل فيما بعد بالتفصيل .

زحفت القبائل إلى المدن محاصرها ، وتخربها ، وتنهب منها ما تصل إليه يديها . وقد كتب شاهد عيان إنجليزي - شهد حصار صنعاء - مقالة في التيمس ونشرتها المقطم فقال : « قد أتيت لى أن أكون فى صنعاء لما كان الإمام محاصراً لها ، وظل الحصار من يناير إلى أواخر أبريل من العام الماضى (١٩١١) وكان عدد المحاصرين يتراوح بين عشرة آلاف وخمسين ألف مقاتل (حقيقة لا يمكن حصرهم تماماً) ولو هجم الثوار على المدينة بغتة لتيسر لهم فتحها عنوة لأن حاميتها - كانت مؤلفة من خمسة آلاف من المشاة وبعض الفرسان ونحو ٣٠ مدفعاً - لم يكن فى استطاعتها الدفاع عن السور الذى يبلغ محيطه اثنى عشر كيلو متراً » بل ويؤكد الكاتب تلك الظاهرة الغريبة المتكررة ، وهى هروب الجنود العثمانية ، وانضمامهم إلى الثوار فيقول « وحدث أنه لما عصفت ريح الثورة خرج بعض الجنود المحليين من العرب من المدينة ، وانضموا إلى الثوار ، فشدد ولاة الأمور على من تخلف من هؤلاء الجنود فى المدينة واعتقلوهم هم وسائر الذين اشتبهوا فيهم من الأهالى إلى أن انتهى الحصار ، ولم يشددوا إلا فى هذا الأمر ، وتجاوزوا عن معنى الذين سعوا فى نفس الشككات . ويؤول تسامحهم هذا بخوفهم من قيام الحرب عليهم إذا سقطت صنعاء وانتقامهم منهم ، وحرصهم على حياة الجنود الكثيرين الذين

أسرهم العرب^(١) . ولكن الواسعى يعطينا صورة أعمق وتفصيل أكثر لحالة الحصار الذى عاناه أهل صنعاء سنة ١٩١١ ، وأعمال الوالى سواء داخلها لحفظ الأمن فيها ، والقضاء على المؤامرات التى يمكن أن يجرها أهل صنعاء ، أو بمعنى آخر القضاء على ما يمكن أن يقوموا به من مد المساعدة للقبائل المحاصرة ، وكذلك أعماله خارجها من حيث تقوية حاميتها ، أو بث الألغام حولها ، فيقول : « وما زال الوالى فى صنعاء يخيف الناس ويمنعهم من الخروج وشدد عليهم ، وأغلق أبواب المدينة ، وأمر البوليس يدورون فى الأزقة وإذا وجدوا شخصين يتكلمان أو مشيين معاً ضربا وحسباً ، وإذا وجد البوليس فى الليل مكاناً مرتفعاً مضيئاً لمصباح فى أحد البيوت هجموا على صاحب البيت وضربوه وحبسوه ، ويزعم الوالى أنهم فى الليل يشيرون للمحاصرين بالهجوم على المدينة وما زال الناس فى الخوف والوجل من الوالى . هذا كله سوى ما الناس فيه من المحاصرة والضيق ، وانقطاع الطعام عنهم وسائر المحتاجات ، وامتلاء السجون محاييس ظلماً ... » بل أشار فى كلامه إلى ظاهرة طبيعية تحدث دائماً لأناس فى حالة حصار ، وخاصة إذا لم يكن لهم فى الحرب ناقة ولا جمل ، فهم ليسوا من أفراد حماية المدينة كما أنهم ليسوا فى تشكيلات سرية مثلاً تعمل لصالح قضية معينة ، تتمثل فى مساعدة المحاصرين أساساً أو تخريب منشآت داخلية أو غيره مما يصاحب فترات الحصار دائماً ، قال : « إن الناس اتجهت إلى المساجد باعتبارها ملاذاً يلجأون إليه طوال النهار ، من ناحية لتعطل مظاهر الحياة اليومية العادية من بيع وشراء أو القيام بوظائف رسمية أو غير رسمية ، ومن ناحية ثانية هرباً من رجال الشرطة الذين يشكون ويرتابون فى كل شئ ، وخوفاً مما يتبع ذلك دائماً من ضرب وسجن » . ويكمل الواسعى وصفه لمجهودات الوالى خارج الأسوار فيقول

(١) المنار : المجلد ١٥ ، الجزء ٢ ، الصادر فى أول صفر ١٣٣٠ هـ (١٨ فبراير ١٩١٣) ص ١٠٦ - ١٠٧ .

« ... وأمر الوالى بخراب البيوت التى حول صنعاء « شعوب » و « الصافية »^(١) وضرب المساجد ، وقلع الأشجار . ووضع حول صنعاء دفائن من البارود تسمى ديناميت وأهلكت من أهل صنعاء نفوساً كثيرة لم يكونوا يعلمون بها إذا وضع أحد رجله عليها صعقت به وصيرته قطعاً . إننا فعل هذا الوالى خشية من العرب إذا هجموا صنعاء . وفى آخر مدة الحصار قرب العرب إلى حول صنعاء ، وعرفوا الدفائن وكانوا يحفرون التراب حفراً لطيفاً ويستخرجون تلك الدفائن ويأخذونها ، فقدم الوالى وحزن على ذلك »^(٢) . وكان الوالى يحاول بين الحين والآخر الخروج لملاقاة هؤلاء المحاصرين ويحدث التشابك وجهاً لوجه بعد أن تطلق آلاف الرصاصات ويقرب كل منها إلى الآخر .

ويلغت الوحشية أقصاها فى هذا الحصار « فكان بعض الجنود يحضرون معهم عند عودتهم رؤوس بعض القتلى العرب إلى المدينة »^(٣) ، ولم تنفرد صنعاء بهذه الحياة الرهيبة ، إذ كان كثير من مدن اليمن محاصرة ، فمنها مثلاً مدينة « يريم » وكانا يحاصرها ذو محمد وذو حسين^(٤) ، وكان رئيسهم يحذرهم دائماً من النهب والقتل والهجوم على المدينة ، بل يأمرهم بحصار المدينة فقط ، وأن من خرج من المحاصرين سواء من العرب أو من الترك فهو آمن « فلم يسمعوا بل هجموا على هذه المدينة وحصل منهم الأفعال الشنيعة من النهب والقتل »^(٥) .

حملة عزت باشا :

وكان هذا الوضع المتهيب فى اليمن يؤدى بالدولة إلى القيام بالاستعدادات الضخمة لإخماد هذه الثورة بأى ثمن ، فكانت تجمع الفرق العسكرية من

(١) تعتبران من ضواحي صنعاء .

(٢) الواسعى : تاريخ اليمن ، ص ٢٢٨-٢٢٩ .

(٣) Wavell ; A Modern Pilgrim in Mecca, p. 277.

(٤) وهما فرعان من قبيلة بكيل ، وكانا من أتباع الإمام .

(٥) الواسعى : تاريخ اليمن ، ص ٢٣٠ .

ولاياتها المختلفة في الأستانة ثم ترسلها إلى اليمن تبعًا . وكان هذا العمل في حد ذاته يدل على قصر نظر الدولة ، حيث إن طاقاتها الحربية المتمثلة في قواتها الموزعة على هذه الولايات كانت محدودة للغاية ، إذ كانت الدولة في ضعف عام، فكان معنى سحب قوة ما من إحدى الولايات يضعف نفوذها في هذه الجهة . وكان هذا من غير مقابل إذ إن مسألة اليمن كانت لا تحتاج كل هذا المجهود الحربي الضخم بل كانت تحتاج في الدرجة الأولى إلى الالتقاء مع الواقع اليمني ، والتفاهم مع الإمام مباشرة . فالواقع أن أهالي اليمن ليسوا جميعًا من الزيديين ، كما أن هؤلاء ليسوا جميعًا أتباعًا للإمام ومخاريون خلفه وحتى القبائل الشافعية التي تتور ضد العثمانيين إنما تتور ضد أوضاع فاسدة من السهل على الأتراك تلافئها وكسب هؤلاء إلى جانبهم . وهذا كله سيتضح بجلاله عند الحديث عن الصلح (سنة ١٩١١) ومعركة دوافعه ونتائجه ، وكذلك بعد الإشارة إلى الحرب الطرابلسية ، وسبب هزيمة الباب العالي أمام إيطاليا .

ولكن صممت الدولة على إرسال حملة ضخمة لإنهاء هذا الاستعصاء المزمع ، وقد أشرنا إلى ضخامة هذا المشروع وما ستكلفه الدولة في سبيل ذلك وما ستسببه به خزانها من عبء كبير . ولكن قائد هذه الحملة المشير عبد الله باشا توفي وهو في طريقه من الحجاز إلى اليمن نتيجة « ما كان يعتره من التزلزلات الصلدية » فعين الباب العالي عزت باشا رئيس أركان حرب الجيش بدلا منه قائدا لهذه الحملة . وشخصية عزت باشا شخصية جديدة بالتعريف لما قام به صاحبها من دور هام : « هو من أعلى بيوت المجد والشرف في ألبانيا ، وقد تربى تربية عسكرية عالية في ألمانيا حتى إن الإمبراطور غليوم كان يفتخر بأن المدارس الألمانية أنجبت مثله من العثمانيين . وكان السلطان عبد الحميد قد نقاه إلى سوريا أثناء حكمه لمدة طويلة ، إذ كان يحمي الشخصيات القوية المستقلة ، ولما زار غليوم سوريا قال في حديث له إلى والي بيروت إذ ذاك : « إذا كان الجيش العثماني يستغنى عن عزت باشا فإن الجيش

الألماني في حاجة إليه . فاضطر السلطان عبد الحميد أن يرقى رتبته بعد ذلك ، وأن يرسله إلى اليمن فريقاً على الفرقة الرابعة عشر المقيمة في الحديدة . وقد سار سيرة حسنة في بلاد اليمن ، وأحبه أهلها حباً شديداً ، ولكنه لم يلبث أن أعيد إلى منفاه في مسوريا قبل إعلان الدستور بزمان قليل . ولما أعلن الدستور عين على الفور رئيساً عاماً لأركان حرب الجيش العثماني بإجماع رجال الدولة ، على أنه ليس هناك أكفأ منه لهذه الوظيفة العالية^(١) . وقال عنه الريحاني عند حديثه عن الصلح « فسعى عزت بيا كان له من حنكة وفصاحة وكرم أخلاق إلى مصالحة الإمام . وقد كان عزت كريماً وجواداً ... واستمال الإمام بفصاحته وحلوه^(٢) كما قال عنه الواسعي عند حديثه عن الصلح أيضاً أنه هو الذي توصل إلى عقده مع الإمام » وتوفق هذا اللواء (يقصد الصلح) الرجل الشهم الغيور عزت باشا...^(٣) .

زحف عزت باشا من الحديدة إلى الداخل قاصداً صنعاء لفك حصارها ، وقد حدثت عدة معارك بينه وبين القبائل المختلفة على طول الطريق ، فلم يكن الطريق معبداً سهلاً في الحقيقة . ويعدد الواسعي بعض المعارك التي وقعت قبل وصول عزت باشا إلى صنعاء فيقول : « ثم خرج عزت باشا من الحديدة والحرب في طريقه لم يزل منها حرب مشهور في « مفحق » ثم حرب عظيم في « بيت السلامي » و « قملان » .. ثم في « شعبان » مقابل محطة « متنة » التي يسميها الأتراك « سنان باشا » - قامت حرب عظيمة اختلط العرب والترك ووقع الضرب بالسيوف والمسدس ، وفي ذلك يقول عزت باشا لو كان للدولة ألف رجل من هذه الرجال لأخذنا أوروبا بأسرها : لم يزل الحرب في الطريق إلى « رأس عصر » مقابل مدينة صنعاء ... »^(٤) . وفي

(١) المؤيد : العدد ٦٢٩٨ الخميس ٢٣/٢/١٩١١ (٢٤ صفر ١٣٢٩ هـ) ص ٢ .

(٢) أمين الزيماني : ملوك العرب ، جزء أول ، ص ١٤٦ .

(٣) الواسعي : تاريخ اليمن ، ص ٢٣٠ .

(٤) نفس المرجع : ص ٢٣١ .

الحقيقة لقد صاحبت هذه المعارك ظاهرة عجيبة ، وهي تقليدية عند أهل اليمن ، ألا وهي انسحابهم أمام الجيوش التركية - إذا أحسوا بقوة عدوهم - إلى جبالهم ومعاقلمهم على الهضبة وخاصة في الشمال . لذلك يرى البعض أن عزت باشا في زحفه إلى الداخل « لم يلق المقاومة التي كان يتوقعها ، فرغم أنه حارب كثيراً في طريقه إلا أن الثوار لم يدافعوا عن معقل من معاقلمهم العديدة بين الحديدية وصنعاء مدافعه تستحق الذكر » . وقد علق صاحب هذا الرأي على كلامه محاولاً تفسيره وتحليله فيقول « وقد دلت النتائج على أن تقاعدهم عن مقاومة الجيش كانت من حكمة من الإمام وليس جبناً منه ومن رجاله إذ لما بلغ الجيش صنعاء رأى أنه لا يستطيع أن يخطو إلى ما وراءها » . ولكن رغم أن هذا الرأي يحمل بعض الصحة إلا أن الحالة لم تكن بسيطة أو سارت هكذا بشيء من الرتبة والتنظيم ، فيتقدم عزت باشا من الحديدية ليجد ثواراً ينسحبون أمامه بعد القيام بمناوشة ينظمون بها انسحابهم مثلاً . ولكن الحالة كانت ملتزمة ، والحرب دائرة على أشدها ، وخاصة إذا عرفنا أن جزءاً كبيراً من جيش الثوار الذي يحاصر صنعاء قد انسحب من حول صنعاء في حوالى منتصف شهر فبراير سنة ١٩١١ لملاقاة قوات عزت باشا التي كانت تتقدم من الحديدية ، كما ظلت قوة كافية من الثوار تحاصر صنعاء وتبقى حاميتها تحت رحمتها . كما حدث في النصف الثاني من شهر فبراير هذا أن هاجم رجال الإمام « النازلين في جوار صنعاء قافلة مؤلفة من ثمانين جملاً تحمل أرزاقاً ومؤونة إلى الجنود من حامية مدينة حجة . وقد قتل البانيون خمسين نفراً من الجنود الذين حاولوا الدفاع عن القافلة وانهمز الباقون ، وفي تلغراف رسمى من متصرف الحديدية إلى الباب العالي بتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩١١ أن الأميرالاي رضا بك قاد الستة طوابير

(١) المنار : المجلد ١٥ ، جزء ٢ ، ص ١٠٧ (الصادر في أول صفر ١٣٣٠هـ - ١٩١٢/٢/١٨) .

Wavell ; A Modern Pilgrim in Aecca, p. 269 .

(٢)

الموجودة في « عبال » إلى « مناخه » وأن كثيراً من الثوار التحقوا بجيوش الإمام النازلين إلى أطراف مناخه^(١). وهكذا سار هذا الزحف من الحديدية إلى صنعاء وسط معارك وحروب ومناوشات عديدة حتى قرب نهاية مارس ، فطرد الثوار من مناخه بعد تكبيدهم خسائر فادحة ، ووصلت مقدمة جيش عزت باشا إلى « سوق الخميس » وكان معنى هذا قرب فك الحصار القائم حول صنعاء . وقد أظهر الولى المحاصر ، محمد علي باشا نشاطاً مفاجئاً داخل المدينة وعند الأسوار تسهلاً لتقدم جيش النجدة وقد اشتدت وطأة الحرب في هذه المرحلة الأخيرة ، وفي صباح ٥ أبريل سنة ١٩١١ ، ترك العرب كل مراكزهم وانسحبوا نحو الشمال ، وفي المساء من نفس اليوم دخل عزت باشا نفسه المدينة ، ومعه قواته . وفي اليوم التالي أقيم استعراض كبير للحامية ، وللقوة الجديدة في المدينة ، في ميدان أمام مبنى الحكومة ، وألقى عزت باشا خطاباً في هذا الجمع الكبير بما فيهم أهل المدينة . واستقبلت المدينة القائد المنتصر بالفرح فأقيمت الزينات وأقواس النصر ، كما خرج كل أهالي صنعاء وهم يلبسون أحسن ملابسهم ليحيوا القائد الجديد رغم نزول المطر فامتلات الشوارع بالناس فرحاً ، بانتهاء الحصار^(٢).

لم يكن الوصول إلى صنعاء ، وفك حصارها هو نهاية المطاف بالنسبة للعثمانيين ، أو حلاً لقضية اليمن ، بل كان هذا العمل في حد ذاته خطوة لا بد أن يتبعها خطوات لإنهاء هذا الوضع والوصول إلى استقرار نهائي . حقيقة أن الأمر قد أصبح الآن أكثر تحديداً من ذي قبل ، إذ استطاع عزت باشا أن يؤكد نفوذ الدولة في الساحل وخاصة في الحديدية ، ثم على السمن والمراكز الواقعة في الطريق من الحديدية إلى صنعاء ، ولكن هذا كما قلنا لم يعن مطلقاً أن اليمن خضعت تماماً للقائد المنتصر ، بل كان الإمام ما زال له النفوذ

(١) المولىد : العدد ٦٣٠٤ الخميس ١٩١١/٣/٢ (أول ربيع الأول ١٣٣٩) ، ص ٥٤ .

Wavell ; A Modern Pilgrim in Mecca, p. 278.

(٢)

الأكبر والأوسع على الهضبة ، فمعظم مراكز ومدن الهضبة وخاصة في الشمال مازالت في يد رجال الإمام أو القبائل الموالية له .

وكان الإدريسي يشكل خطراً كبيراً أيضاً في عسير ، فهو يجمع حوله كثيراً من القبائل هناك ، ورجاله مسلحون شجعان يؤمنون به ويخلصون لشخصيته القوية . بل استطاع أن يحاصر مدينة «أبها» عاصمة العثمانيين في عسير سنة ١٩١٠ ، ولم يفك حصارها إلا حملة قوية تعاون في إرسائها الشريف حسين أمير مكة والعثمانيين في اليمن . واتفق الطرفان على أن تكون مدينة «الليث» هي نقطة التقائها وانطلاقها ، ولكن هذه الحملة لم تفعل أكثر من فك حصار «أبها» وانسحب الإدريسي إلى المرتفعات ومراكزه الأخرى ، وهو مصمم على أن يبدأ من جديد ويستخلص عسير من الأتراك أو يجبرهم على الاعتراف بوضعه في عسير أو باستقلال ذاتي «يمكنه من إسعاد أهلها ، ورفع الظلم عنهم»^(١) . وقد شجع الإدريسي على القيام بهذا العمل التقارب الذي حدث بينه وبين الإمام يحيى ، وعندما رأى الأخير قد أعلن ثورته العامة وبدأ زحفه إلى صنعاء^(٢) .

لم يكن الأمر سهلاً أمام عزت باشا ، عندما وصل إلى صنعاء ، إذ كان عليه أن يواجه أكثر من عدو ، وهم جيلاً أقوياء ، ولهم أهمية كبيرة ، وعليه أن يحسب حسابهم .

كان هؤلاء الأعداء جميعاً تجمعهم غاية واحدة ، وشعور واحد ، وهو كره حكم العثمانيين . إذ لا يمكن فهم التقارب بين الإدريسي والإمام إلا على هذا الأساس ، فهناك اختلافات مذهبية بينهما ولكن عداءهما للعثمانيين جعل كلاً منهما ينظر للآخر نظرة مادية بحتة ، نفعية في أساسها ، فكلٌ يستطيع

(١) حافظ وهبه : جزيرة العرب في القرن العشرين ، ص ٤٢ .

أن يعتمد على الآخر - من ناحية الشكل على الأقل - في مضايقة العدو المشترك ومهاجمة قواته ، هذا فضلاً عن موقف القبائل الشافعية في الجهات المختلفة من عزت باشا ، سواء في الساحل مثل « الزرانيق » و « القحرا »^(١) - وهى قبائل مستقلة عن الإمام ولكنها معادية للأتراك في نفس الوقت - أو في عسير أو على الهضبة . ويلاحظ أن الإدريسي كان خير من يفهم الروح القبلية ، فهو يعرف أنه لا يمكنه ربط القبائل اليمنية بوجه عام ، وقبائل عسير بوجه خاص ، بفكرة مجردة لمدة طويلة . فطبيعتهم الجبلية القبلية تفرض عليهم نقص قدرتهم على التحمس لفكرة جامدة وباستمرار ، رغم أنهم يستطيعون الحرب - في أى وقت - لفرض ما يتعلقون به ، لذلك كله لم يجعل الإدريسي لحركته طابعاً دينياً فحسب - بل طبعها بالواقعية أيضاً ، إذ كان مبدؤه هو « عسير للعسرين » . كما أنه أحسن استغلال وتوجيه البدوية الأولية مثل تعلقهم بالثأر ، والحرية الذاتية ، والغنائم ، والرغبة في القتال^(٢) . وبناء على هذا الفهم العميق قامت خطورة الإدريسي ، وكان الأتراك يخشونه ويحاولون كسر شوكتهم . أما على الهضبة فلم يكن الأمر يختلف كثيراً ، إذ كانت القبائل هناك تنقسم إلى قسمين : إما قبائل زيدية متعصبة للإمام ويتظنون إشارته - وكان يدفعهم لهذا عوامل أخرى كثيرة غير الوحدة المذهبية وأهمها الفقر الاقتصادي الذى يعانون منه كثيراً - أو قبائل غير زيدية وهذه لها دوافعها الخاصة أيضاً ، فسوء الإدارة العثمانية والضرائب العالية تصيبهم في صميم حياتهم ، وتدفعهم دفعا إلى اللجوء عن حياتهم وأرواحهم .

وإلى جانب هذا كله فقد نجح الإمام في إغراء أولئك وهؤلاء بالغنائم الوفيرة التى يمكن الحصول عليها إذا شاركوه في مهاجمة العثمانيين . وأكد

(١) هى نفس القبيلة التى أشرنا إليها من قبل ويكتب اسمها في المراجع العربية في عدة صور : القحرا ، القحراء ، القحري .

(٢)

« برى » هذا المعنى بقوله « فقد استطاع الإمام مثلاً أن يكسب إلى جانبه سكان شرق اليمن السنين بواسطة الوعد بالغنائم ضد الأتراك السنين »^(١).

حقيقة أن أهالي وسط الهضبة وجنوبها مثلاً ليسوا متعصبين ، رغم أن تفكيرهم الدينى كان قويا بل أقوى مما فى سفوح الجبال أو فى تهامة ، ولكنهم فى نفس الوقت ليس لديهم الوقت الكافى للتعصب للمشكلات المجردة فالأرض لا بد من حرثها ، كما أن تغير فصول السنة وسقوط الأمطار وغيرها - أو بمعنى آخر أن النواحي العملية التى تتطلبها معيشتهم اليومية - لا تحتمل مطلقاً الإهمال أو الإهمال بل تتطلب دائماً رعاية وبقظة . لذلك كانت الحركات الثورية التى تقوم فى صنعاء لا تتمكن من الانتشار فى الريف بسهولة لأن رجال التلال لن يعبروا هذه الحركات اهتماماً إلا إذا كانت تمسهم شخصياً^(٢) . ومعنى هذا أنه كان على عزت باشا أن يسرع ليتلاقى مع الواقع فى منتصف الطريق . فكان عليه أن يفهم مثلاً أن قليلاً من إصلاح الإدارة وتخفيف الضرائب وعدم التدخل فى حياة القبائل يساعده مباشرة على كسب نصف المعركة . كما يمكنه هذا من أن يجعل كثيراً من القبائل تنفض من حول الإمام - الذى يمثل لهم روح المقاومة ضد ظلم الأتراك ومفاسدهم - وكان الإمام لا يستطيع أن يحتفظ بهذه القبائل طويلاً فى الميدان دون غنائم يغيرهم بها باستمرار . ولكن كان أمام عزت باشا مشكلة خطيرة ، وهى الصورة أو الأوضاع التى كان عليها اليمن حيثئذ بعد دخوله صنعاء . فكان عليه أولاً أن يسيطر على هذه الأوضاع ، أو يعمل على تهدئتها بطريقة أو بأخرى ، ثم يدخل فى تفاصيل بعد ذلك لضمان استقرار الأمور فى اليمن نهائياً .

كل هذه العناصر المختلفة - الإدارى والإمام والقبائل - كانت أمام عزت باشا وهو فى صنعاء . وكان يرى أن على العثمانيين أن يسلكوا أحد

bury ; Arabia Infelix, p. 33.

(١)

Ibid ; p. 34 .

(٢)

طريقين : إما أن يواصلوا الحرب بأى ثمن لإخضاع هذه الثورة بالقوة - مع ما يحتاج ذلك من استعدادات ضخمة ومجهود كبير - وإما أن يكونوا أكثر واقعية فيفكروا فى الاتفاق مع الإمام - رأس المقاومة - وينظروا فى إجابة مطالب الشعب اليمنى بوجه عام .

وقد حدد الموقف - إلى درجة أكبر - فشل محمد على باشا وإلى اليمن فى حملته التى قادها ضد الإمام بعد دخول عزت باشا صنعاء وفك حصارها ، إذ خرج محمد على باشا بقوة كبيرة لمطاردة الثوار فى الشمال الغربى ولكنه عاد إلى صنعاء دون أن يحقق نتائج هامة^(١) .

الباب الثانى

الحكم العثمانى منذ عقد الصلح مع الإمام
حتى نهاية الحرب العالمية الأولى

(١٩١١ - ١٩١٨)

الفصل الأول

مقدمات الصلح

دور عزت باشا ورجاله في إتمام الصلح :

اختار عزت باشا - الذي كان مزوداً بسلطات واسعة لحل مسألة اليمن بما يراه - طريق الصلح . وقد كان عزت باشا في اختياره هذا منطقياً مع نفسه ، متمشياً مع الواقع ، مستجيباً للحظة التاريخية التي يعيشها هو ودولته وأهالي اليمن . فتطور أحداث اليمن منذ تولية الإمام يحيى الإمامة - على الأقل إن لم يكن منذ الفتح العثماني الثاني - بما تحمل من تناقضات واضطرابات دائمة ، كانت تؤدي إلى ضرورة التهادن والالتقاء مع الواقع اليمني ، وإلى ضرورة تخلي العثمانيين عن أساليبهم وأفكارهم البعيدة عن هذا الواقع .

وقد سبق أن أشرنا إلى أهمية شخصية عزت باشا ، وعرفنا لمحة من تاريخه الماضي قبل ذلك . والحقيقة أنه لم يكن قائداً محنكاً فحسب - بل كان إدارياً من الدرجة الأولى أيضاً « وقد استغل فصاحته وبلاغته في التقرب للإمام »^(١) . وبالإضافة إلى ما كان له من سلطات واسعة منحها له الباب العالي ، فقد بذل مجهوداً كبيراً في إتمام عقد الصلح ، وسافر إلى استانبول ليعرض مشروع الصلح على الباب العالي ويجوز رضاه عليه^(٢) . هذا غير الشجاعة الأدبية التي أبدأها عند مقابلة الإمام لعقد الصلح ، فقد ذهب إلى الإمام في « دعان » هو وحاشية صغيرة وتوغل وسط آلاف الجنود الإمامية الذين يزأرون باسم

Jacob ; Kings of Arabia, p, 121 .

(١)

Bury ; Arabia Infelix, p, 16.

(٢)

الإمام ، حتى أنهى مهمته وسط هذه المظاهرة العسكرية المتعمدة . ففي وصف
الواسعى لهذه المقابلة تصوير دقيق لشخصية هذا الرجل الذى لم يرسل من هو
دونه ليقابل عدو الأمس واليوم . فيقول : « وقد جمع الإمام بعض قواده ورجاله
إلى هذا المحل (دعان) مع عشرات الألوف من العساكر ، وخرج عزت باشا ،
ومعه جملة من أركان الدولة من العرب والترك منهم القاضى العلامة عبد الله بن
حسين العمرى . ولما وصل عزت باشا ومن معه إلى عمران ، أطلقت المدافع من
القلعة فرحاً لا يستقبله هذا السعى العظيم الذى فيه حياة أمتين ، عربية وتركية .
وكان الإمام قد وصل إلى دعان قبل وصول عزت باشا . وقد أرسل الإمام
لاستقبال عزت باشا جملة من رؤساء القبائل والمشايخ ، ولما كان بينهم وبين
دعان ساعة ونصف ، استقبلهم ألوف من العساكر وهم يطلقون بنادقهم فى
الفضاء ، وهى علامة التحية وهم ينشدون الأناشيد الحربية الحماسية وفيها المدح
للإمام وللدولة والوطن ، وتسمى بعرف اليمن الزامل .. »^(١) .

ولنا أن نتساءل الآن : هل كان عزت باشا - بها كان له من سلطات واسعة
ورغبة فى عقد الصلح ومجهودات بذلها فى هذا الشأن - هو الشخص الوحيد
الذى قام بهذا المجهود ، أم كان وراءه صف آخر من الرجال الممتازين عملوا
معه وساندوه فى إتمام مهمته الكبيرة ؟

الحقيقة أن عزت باشا لم يكن وحده أبداً فى مهمته الحربية السلمية فى اليمن
بل كان لعناية الحكومة بالحملة الحربية التى أرسلتها لليمن لإنهاء مسألتها ، أن
جعلت لعزت باشا هيئة أركان حرب من الرجال الممتازين . وكانوا رجالا
عسكريين فى الأصل ، ولكنهم أظهروا همما عالية فى المجال السياسى والإدارى
وكان من أعضائها عزيز على المصرى وسليم الجزائرى ، وكانا من خيرة ضباط

(١) الواسعى : تاريخ اليمن ، ص ٢٣٤ .

العرب في الجيش العثماني . كما كان على رأس هذه الهيئة رجل لمع فيها بعد هو عصمت باشا ، الذي أصبح رئيساً للجمهورية التركية بعد ذلك . وقد ساهم عزيز المصري وسليم الجزائري إلى حد كبير في المساعي التي بذلت للتوفيق وأدت إلى صلح دعان^(١) ، ويمكن أن يبرز الدور الذي قام به عزيز المصري من حديث أحد الضباط الأتراك إلى جريدة « المفيد » البيروتية والذي نقلته المنار ، فقد جاء في حديثه أنه قال « التحق عزيز بك المصري بحملة اليمن ، وفي النية أن يوفق بين عزت باشا والإمام يحيى حقناً للدماء . وهذه العاطفة التي وجدها عزيز بك في قلب عزت باشا سهلت عليه سبيل الاتفاق مع الإمام . وعزيز بك هو بطل هذا الاتفاق ، وأؤكد لكم أن هذا البطل هو من أصدق الرجال الذين خدموا الدولة والأمة معاً ، فإن خوفه على دولته من الانقراض لاشتغالها عن الأمور الخارجية بتجريد الحملات على أبنائها ، وجهه بقاء العرب ذكراً للدولة تستمرخهم عند الحاجة ، حملاه على عقد الاتفاق . وقد تمكن بطلاقة لسانه من إقناع الإمام بأن القتال إذا استمر بينه وبين الدولة فإن الأجانب الذين يترصون بنا الدوائر سوف يستولون على هذه البلاد ، وعلى هذه الفكرة بنى أساس الاتفاق بين عزت باشا والإمام يحيى^(٢) . وهذا الحديث يعبر أساساً عن الروح التي سادت هيئة أركان حرب عزت باشا والرجال المقربين إليه . وهذا ما قصدناه من ذكرها هنا أكثر مما قصدناه من بيان دور فرد معين أو الحديث عن شخصية بذاتها . وهناك كذلك شخصية أخرى لها أهميتها وستبرز في الفترة التي تعقب عقد الصلح مباشرة ، وتستمر معنا - لا حتى نهاية حكم الأنسراك في اليمن وأواخر الحرب العالمية الأولى فحسب - بل

(١) أمين سعيد : اليمن ، ص ٣١ .

(٢) المنار : المجلد ٥ ، الجزء ٢ ، الصادر في أول صفر ١٣٣٠ هـ (٨ فبراير ١٩١٢) ص ٥٣-٥٤ .

ستستمر خلال حكم الإمام يحيى نفسه بعد استقلاله نهائياً . هذه الشخصية هي شخصية محمود نديم بك ، وكان سورياً ويحيد اللغة العربية ، وكان يد عزت باشا اليمنى في المفاوضات مع الإمام . وقد تركه عزت باشا خلفاً مدنياً له في اليمن عندما عاد إلى استنبول ليعرض الصلح على الباب العالي ويحصل على الموافقة عليه .

موقف العثمانيين عامة من مفاوضات الصلح :

هذا هو الدور الذى قام به العثمانيون الذين داخل اليمن لإتمام عقد الصلح ، ولكن هناك مجهودات أخرى بذلت خارجها ، وفي الأستانة بالذات ، يجب الإشارة إليها . وقد سبق أن تكلمنا عن الآراء التى تظهر هنا وهناك التى تعبر عن كيفية حل المسألة اليمنية ، وأن البعض كان يشير على الحكومة باتباع القوة كطريقة مثل في هذا الشأن . وكانت الحكومة تأخذ في كثير من الأحيان بهذا الرأي وترسل الحملات العسكرية ، ونجندات الحملات . وكان البعض الآخر ينادى بالاتفاق مع الإمام وإجابة مطالبه بقدر المستطاع ، وكانت الحكومة تأخذ أحياناً أيضاً بعض هذه الآراء . واستعرضنا كل ذلك ولكننا نحس هنا أن نيين أمرين هامين وهما : موقف الأحزاب العثمانية في مجلس المبعوثان بالنسبة لمسألة اليمن ، وموقف الحكومة السلمى بعد أن أرسلت حملتها الكبيرة هذه إلى هناك ، وهو موقف تمثل في تأليفها لجنة لبحث مسألة اليمن ضمت كثيراً من العناصر المهمة المدركة لقضية اليمن .

برز في مجلس المبعوثان في هذه الآونة ثلاثة اتجاهات أو ثلاثة أحزاب :

الحزب الأول : هو حزب الاتحاد والترقى ، وكان في يده أكثرية المجلس وبالتالي النفوذ والسلطان ، فكان لا بد من موافقته حتى يتم انتخاب أعضاء الوزارة ورجال الدولة . وكان موقفه من مسألة اليمن معروفاً واضحاً ، فهو

المستول مباشرة عن جميع الأعمال الحربية التي تمت في اليمن ، ومستول عن موقف الحكومة المعاند - لا من هذه المسألة فحسب - بل من القضية العربية بوجه عام .

الحزب الثاني : وهو الحزب الحر الائتلافي ، وأكثر أعضائه من العرب والألبان إلى جانب أعضائه الأتراك ، ولكن قلة النظام في هذا الحزب ، حالت دون ازدياد عدد رجاله وبلوغه المكانة التي يقتضيها برنامجه وتستحقها خطته ، وأهمية القضايا التي يعتنقها ، مثل الحرية للعناصر المختلفة في الإمبراطورية ، والمساواة بينها ، واللامركزية الإدارية وغيرها . وهذا الحزب لم يصرح ببيان مفصل عن رأيه في مسألة اليمن ، وشكل إدارتها في المستقبل ، إلا بقدر ما يفهم من مجمل البرنامج العام السياسي الذي نشر عند تأسيس الحزب . وكان موقفه يظهر أساساً في الوقوف ضد الحكومة في المجلس وسؤالها عن الحالة في اليمن ومناقشتها فيما يمكن أن تعمله أو فيما يجب عمله ، وغيره من المواقف البرلمانية .

الحزب الثالث : وهو حزب الأهالي ، وأكثر رجاله من الأتراك الاتحاديين الذين انفصلوا عن حزب الأكرية في عام ١٩١٠ ، وكان يعضدهم بعض الأتراك الذين ظلوا على الحياد ، وهو أميل إلى المعارضة . وكان حزباً منظمًا فعالاً . ونحن نرجع ذلك إلى تشكيكه من رجال تمرسوا عملياً على الأساليب البرلمانية والمواقف السامية ، مما جعلهم أكثر فعالية من الحزب الثاني .

وكان هؤلاء مواقف عملية بالنسبة لقضية اليمن إذ كانوا يتقدمون بمشروعات إيجابية مدروسة لحل القضية . وقد نشر لطفى بك فكري أحد رجال هذا الحزب البارزين ، ومبعوث لواء « درسم » في جريدة « إقدام » التركية ، بياناً عن المسألة اليمنية ، ونقلته عنها جريدة المؤيد المصرية ، تضمن لائحة بقانون أراد عرضها على مجلس المبعوثان لتكون أساساً يبنى عليه شكل الإدارة في اليمن وكان رأيه أن الدولة تتبع وسائل التخدير والحلول الوقتية في حل هذه المسألة .

ولكنه نصح بأن « يترك تنظيم المنظمات القانونية للولاية اليمن نفسها » ويقول « إن هذا أجدى لأنه يلزم الواقع ويتجاوب معه باستمرار عن كتب ».

وأخذ يشرح بعد ذلك الطرق والنظم التي يراها فقال : « والطريقة الإدارية التي أستحسنها في هذا القانون تدور حول تعيين وال على اليمن من الأستانة تكون له سلطة واسعة ، وهو يناظر على مجلس عمومي يعقد في مركز الولاية مؤلفاً من سادات القبائل ومشايخها وفقهائها ، ومن مندوبي البلاد البليانية ، ويمهد إلى هذا المجلس العمومي بسن تلك القوانين الخاصة بالولاية وأوجه جباية الأموال اللازمة للحكومة ، وعلى مركز السلطنة أن يسد عجز ميزانيتها إذا كان ثمة عجز ، أو يأخذ زيادة وإرداتها إذا توافرت الزيادة . واشترطت لأجل الاطمئنان على عثمانية الولاية أن تصدر إرادة سنوية سلطانية مصدقة على كل قانون يختص باليمن » وأرى أن هذا القانون إذا أحسن تطبيقه والعمل به لا يلبث بضع سنين حتى يأتي بالثمرات المطلوبة » ثم سرد التنظيمات المختلفة الخاصة بإدارة الولاية والمجلس العمومي والشئون المالية والمعارف والأمن والعدل^(١) .

هذه هي المواقف المختلفة لأحزاب مجلس المبعوثان والآراء التي لدى كل

(١) المؤيد : العدد ٦٣٠٨ الثلاثاء ١٩١١/٣/٧ (ربيع الأول ١٣٢٩) ص ١ ، ٢ .

من الجدير بالذكر معرفة أعضاء مجلس المبعوثان هذا ومعرفة جنسياتهم حتى يمكن فهم موقف كل من هذه الأحزاب بجللاء وإدراك سبب تغلب الأفكار التركية على باقي الأفكار . نقلت جريدة المؤيد (العدد ٦٤١١ الأحد ٩ يوليو ١٩١١) (١٣ رجب ١٣٢٩) عن جريدة الحضارة بيان بتقسيم المبعوثين (النواب) في المجلس حسب جنسياتهم وهو كالتالي : ١٥٥ أترك (منهم ١١٣ عن ولايات الأناضول ، ٢٧ عن ولايات الروماني ، ١٥ عن الولايات العربية) ٥٠ عرب ، ٢٥ روم ، ٢٠ أرناؤوط ، ١٠ أرمن ، ٧ أكراد ، ٥ بلغار ، ٤ يهود ، ٣ من رجال الحرب . ثم قالت الجريدة : ولا يتظر أن تتغير كثيراً هذه النسبة إلا إذا دخل أهل جزيرة العرب أفواجا في دفاتر الدولة فحيثئذ يرجح أن يزيد نواب العرب زيادة تذكر .

منها ، وهى متباينة عن بعضها البعض ، ولكن أهميتها أنها توضح موقف المجلس بكل صورة بالنسبة لمسألة اليمن . ولكن كان هناك موقف حكومى لا بد من الإشارة إليه ، وهو الذى تبلور فى تشكيل « لجنة إصلاح اليمن » حتى يتضح الموقف العثماني بأكمله . قرر مجلس النظار العثماني تأليف لجنة لدراسة مسألة اليمن ، وتقديم الاقتراحات أو التوصيات والمشروعات لحل هذه القضية ، وقد عهد برئاسة هذه اللجنة إلى توفيق بك رئيس دائرة المالية فى شورى الدولة ، وكان قبل ذلك واليًا على اليمن عندما سقطت صنعاء فى يد الإمام (١٩٠٤ - ١٩٠٥) أما أعضاء اللجنة « فهم سباحة الشيخ محمود أسعد أفندى ناظر الدفتر الخاقاني ، وفريد باشا رئيس دائرة المشاة ، وإسماعيل حقي رئيس دائرة اللوازم العسكرية ، وغالب بك مدير الأمن العام ، وعبد المجيد بك عماسب صندوق التقاعد العسكرى » . وكان لهذه اللجنة حق استدعاء مبعوثي اليمن إليها عند الحاجة لأخذ معلوماتهم عن اليمن والحالة فيها وكان أول اجتماع لهذه اللجنة يوم الأحد ١٩ / ٣ / ١٩١١ ، وكان عليها أن تقدم ما تصل إليه إلى وزارة الداخلية^(١) . وقد انضم إليها بعد ذلك الأعضاء الآخرين مثل الفريق يوسف باشا وكان قائدًا فى اليمن قبل ذلك ، وفى تصريح للشيخ محمود أسعد أفندى ، أحد أعضاء اللجنة ، إلى محرر جريدة استانبول الفرنسية - نقلته عنها جريدة المؤيد - « أن الإدارة التى تضع الآن خطة للجرى عليها فى اليمن ليست من قبيل الاستقلال الإدارى ، وإن كانت ذات سلطة واستقلال أوسع من سائر الولايات واستقلالها » ثم قال : « إن اللجنة ستطلع على جميع المستندات والتقارير المقدمة سابقًا ، مثل تقرير حسين حلمى باشا الصدر الأعظم السابق وبعض الآراء المفيدة مثل رأى فيضى

(١) المؤيد : العدد ٦٣٢٤ الاثنين ٢٧ / ٣ / ١٩١١ (٢٦ ربيع الأول ١٣٢٩ هـ) ص ٤ .

باشا الذى مكث طويلا فى اليمن . وأن اللجنة ستبدأ المداولة فى هذا الشأن فى ٢٧/٣/١٩١١^(١) . ونحب أن نشير إلى ملاحظة هامة وهى أن أمر تشكيل هذه اللجنة وتاريخ أول جلسة لها يدلان على حقيقة هامة ، وهى أنها تشكلت وبدأت عملها فى نفس الوقت تقريباً - أو حوالى ذلك الوقت - الذى ذهب فيه عزت باشا بحملته الكبيرة إلى اليمن ، وفى أثناء اشتداد الحرب هناك بينه وبين الإمام .

وصل عزت باشا إلى الحديدة فى شهر فبراير ثم زحف إلى صنعاء حتى وصل إليها واستطاع فك حصارها فى أوائل شهر أبريل (١٩١١) بينما كان أول اجتماع لهذه اللجنة مارس ١٩١١ . وهذا معنى مباشرة أن العثمانيين أرادوا أن يستعملوا أسلوبيين فى حل أزمة اليمن ، الأسلوب الحربى والآخر السلمى ، وأن هذين الأسلوبين سارا متوازيين تقريباً ، لا من حيث الزمن فحسب بل من حيث الأهمية أيضاً .

فنحن نرى أن عزت باشا لم يكن يتمكن من الحصول على موافقة الباب العالى على الصلح إلا إذا كان فى العاصمة تفكير أو استعداد لعقد هذا الصلح ، أو بمعنى آخر يمكن القول إن عقد الصلح - من ناحية العثمانيين - كان عبارة عن التقاء بين رغبات الحملة العسكرية الموجودة فى اليمن وبين المجهودات السلمية التى كانت تبذل فى العاصمة ، وكان هذا التفكير عند كل من الجهتين ينبثق دون شك من واقع الحالة فى اليمن وثوراته التقليدية التى طبعت تاريخه الحديث تحت الحكم العثمانى . وهذا يؤدى بنا بالتالى إلى قبول الرأى القائل - الذى سبق أن ذكرناه فى الفصل السابق - إن إرسال الجيوش العثمانية إلى اليمن كان بغرض الإرهاب والتخويف فقط ، وإظهار هيبة الدولة ، حتى تتمكن من عقد صلح مشرف لها ، وحتى لا يكون لموقفها هذا فى اليمن أثر فى باقى ولاياتها العربية .

(١) المؤيد : العدد ٦٣٣٠ الاثنين ٣/٤/١٩١١ (٤ ربيع الثانى ١٣٢٩هـ) ص ٤ .

موقف الإمام يحيى

ويمكن أن نستعرض كذلك موقف الطرف الثانى من الصلح ، وهو الإمام يحيى ، ونعرف سبب موافقته على عقد هذا الصلح ، حتى يكمل فهم جميع الظروف والعوامل التى انبثقت منها الصلح وشروطه المحددة بالذات .

ظهر خلال البحث موقف الإمام يحيى من الدولة العثمانية ، موقفه بجانيبه الحربى والسلمى .

وفى كل هذه المجهودات ، سواء الحربية أو السلمية ، استطعنا أن نبرز خطأ واحداً يربط كل هذه المجهودات ويجعلها تسير فى اتجاه واحد ، وهو يتمثل فى التمسك بمطالب معينة . ومطالبة العامة التى وضحت من أبحاثه وكتابه التى جعلت القبائل اليمنية تلتف حوله ، كانت تتبلور أساساً حول « مطالبته برفع ظلم موظفى الترك فى اليمن ، وتخفيض الضرائب التى يبالغون فى فرضها ويشدون فى تحصيلها حتى فى منى القحط ونضوب موارد الأرض ، وإقامة الشريعة ، وتغيير الموظفين الفاسدين »^(١) ، أما مطالبه الخاصة فكانت تتمثل فى إجبار العثمانيين على الاعتراف بشخصه ووضعه الخاص فى اليمن . وكان مع هذا كله يعلن ولاءه للسلطان العثمانى ، وتعلق اليانين بالخلافة ، واعترافهم بها فى حالة حصولهم على امتيازاتهم الخاصة بولايتهم^(٢) . وتجلت هذه المطالب فى النصين اللذين أوردناهما قبل ذلك وهما : الشروط التى تقدم بها لعقد الصلح بينه وبين فيضى باشا (١٩٠٦) ، وثانياً : كتابه الطويل إلى وفد مكة ، أو بالأحرى مذكرته لهذا الوفد ، وقد ضمنها كل مطالبه وآرائه .

ومانريد أن نصل إليه هو أن الإمام كان يرغب فى الصلح حتى وهو

Rec. du m. musulm, vol IV, n. 1 (Janv, 1908) p, 96.

(١)

Corresp. d'Orient, 4eme , 15.2.1911, p. 155.

(٢)

محارب ، أى لم يكن يعنى الحرب لذاتها لكسب انتصارات أمام الأتراك ، بل كان محارب ليدافع عن نفسه وعن مطالبه - أو بالأحرى - لكى يجبر الأتراك على الاعتراف به وبمطالبه . ويعنى هذا بالتالى أن الإمام كان يوافق على الصلح، بل ويتمناه ، لأن حالة الحرب - بصفتها حالة غير طبيعية فى أى زمان ومكان - كانت تتعارض أساساً حتى مع مطالبه الشخصية ، ولا نقول هذا الكلام على علاته ، بل يمكن التدليل عليه . فقد قلنا قبل ذلك إن مبدأ اختيار الإمام من بين أبناء فاطمة بنت الرسول ، دون تحديد ابن الإمام الراحل بالذات مثلاً ، أتاح الفرصة للمنافسة بين أفراد هذا البيت . وعددنا بعض الذين قاموا لمنافسة الإمام بحى فى فترات مختلفة ، بدأت مع بداية توليه الإمامة ، واستمرت حتى بعد عقد صلح دعان مع الأتراك والمنافسين - بل كان يريد أن يعقد الصلح مع الأتراك لتأكيد شخصيته التاريخية من ناحية ، وللتفريغ لمحاربة المنافسين من ناحية أخرى . وكان هناك سبب آخر للصلح والسلم ، وهو إحساسه العميق بقوة الترك ، حقيقة تمكن الإمام من دخول صنعاء سنة ١٩٠٥ ، ثم نجح بعد ذلك فى حصارها لعدة أشهر سنة ١٩١١ ، ولكنه كان فى كلا الحالتين ، محارب حاميات مجاهدة مهلهلة ، وكان سرعان ما ينسحب إلى معاقله الجبلية فى الشمال عندما يرسل الباب العالى النجيدات القوية . وكان هذا الانسحاب رغم منطقته مع الخطط الحربية ، يحمل فى طياته معنى الخوف ، والإحساس بقوة الترك العسكرية . لذلك كان دائماً يعلن أنه يرغب فى الصلح ، ويعيب على الدولة أنها ترسل له القوات الحربية لمحاربتة ، مع أنه يعترف بسيادتها .

وبالإضافة إلى هذين العاملين ، كان هناك عامل ثالث يجعل الصلح شيئاً ضرورياً بالنسبة له ألا وهو الوضع القبلى للمجتمع اليمنى ، فهذا الوضع سلاح ذو حدين وهذا يحتاج إلى بعض التفصيل . نعرف أن التشكيل العام للمجتمع هناك هو التشكيل القبلى وأن بعض هذه القبائل زيدية والباقى شافعية

كما نعرف أنه لم تكن كل القبائل الزيدية موالية للإمام بدليل وجود منافسين له من السادة أبناء فاطمة أنفسهم . هذا من ناحية التقسيم المذهبي ، ولكن هناك ناحية أخرى ، وهي أن الإمام في ثوراته عموماً كان يجد التأييد المادى والمعنوى من القبائل بصفة عامة تقريباً ، لأنه كان يمثل لهم روح المقاومة ، وكان الرمز الذى يعبر عن استيائهم وسخطهم على الحكم العثماني ومفاسده هناك . وكان من ناحية أخرى ، يستطيع أحياناً أن يجذب إلى جانبه القبائل السنية ضد الأتراك السنيين للسبب السابق ، بالإضافة إلى إغرائهم بإعطائهم الغنائم الكثيرة التى يحصلون عليها من الترك . ولكن إغراء الغنائم هذا لم يكن مستديماً أو فعالاً دائماً ، فهو ذو أثر وقى فقط . فالغنائم معناها المباشر الحرب ، والحرب معناها الخسران بالنسبة للإمام ، حتى وهو يتنصر ويغتم ويلحق الأضرار والخسائر بالترك ، إذ كان ذلك يكلفه الكثير من الجهد والوقت اللذين يمكن أن يستغلها في تثبيت أقدامه ، ونفوذها بين القبائل عن الطريق السلمى ، ودون تدخل ، حتى يؤكد مستقبله هناك .

ويؤيد جيكونب ما ذهبنا إليه من ناحية وضع القبائل الشائكة بالنسبة للإمام - بل قال إنه وضع شائك حتى للترك وللإنجليز - فيقول إن من أسباب موافقة الإمام على الصلح مثلاً القبائل الزيدية نفسها ، وأهمها قبائل حاشد وبكيل ، وذو محمد وذو حسين . وهذه القبائل بالذات ، هى ذخر الإمام التى استغلها في كل حروبه ، وهى عامل انتصاره ، ولكن هذه القبائل القوية نفسها - وهى الشئ الوحيد المزعج للترك والمقلق لراحتهم في اليمن - هى في نفس الوقت مشكلة بالنسبة للإمام نفسه - فقوتها هذه تحتاج إلى شخصية قوية جداً حتى تتمكن من السيطرة عليها ، تملك كثيراً من الأسباب إلى جانب قوتها الذاتية ، لذلك كله فرج الإمام بالصلح ، لأن الترك كانوا - بناء على شروط الصلح - يدفعون مباشرة الرواتب الشهرية المتفق عليها لهذه القبائل ، والتى كان الإمام مستولاً عن تدبيرها قبل هذا^(١) .

العوامل المساعدة في عقد الصلح :

هذا هو موقف كل من الدولة والإمام ، واتضح أمامنا الآن أن الطرفين كانا يميلان إلى الصلح ونشر السلام في ربوع اليمن . ولكن كانت هناك عوامل أخرى خارجية ليست خاصة بأى منهما ، ولكنها أثرت في موقف كل منهما تأثيراً فعالاً مما حملهما على الموافقة على عقد الصلح أو الإسراع في عقده .

العامل الأول ، هو تدخل بعض المعنيين بالأمر كوسطاء لتقريب وجهات النظر ، مثل الشريف حسين أمير مكة ، و « السير » أحمد سلطان الحج ، فقد قام الاثنان بمجهود يذكر في هذا السبيل . بدأ الشريف بالكتابة إلى « السير » أحمد ، وذلك في مارس ١٩١١ ، وأخبره أن عزت باشا قد وصل ومعه قوات ضخمة مصممة على إعادة النظام في اليمن . كما أخبره أن الحكومة طلبت منه أن يلعب دوراً معيناً ضد تمرد الإدريسي في عسير ، ثم طلب من السلطان أحمد أن يكتب للإمام يحى بالآ يتحدى في عداوة الترك ، لأن هذا سيعود بالضرر عليه مما قد يحطمه نهائياً في وقت قريب ، كما أخبره أن الحكومة طلبت منه أن يلعب دوراً معيناً ضد تمرد الإدريسي في عسير ، ثم طلب من السلطان أحمد أن يكتب للإمام يحى بالآ يتحدى في عداوة الترك ، لأن هذا سيعود بالضرر عليه مما قد يحطمه نهائياً في وقت قريب ، كما أخبره أن الحكومة ستهتم بأمر الإصلاح في اليمن . وكتب الشريف مباشرة إلى الإمام ، وتحدث له عن ضخامة قوات عزت باشا . وأخذ يذكره برسائله السامية ، ويحاول أن يقتعه بأهمية وحدة المسلمين وخطورة انقسام المسلمين على أنفسهم في ذلك الوقت الحرج ، وأنه من واجب كل مسلم أن يعضد خليفة الإسلام « ولو بعقال بعير » وأنه من الجرم أن تبعثر قوى الخليفة في ميادين جانبية ، وأن هذا ضد العاملين من أجل الدين ، وأن إراقة الدماء تغضب الجند الأعظم ، وهو النبي ﷺ . ثم أضاف أخيراً أنه هو نفسه على وشك التوجه إلى عسير لإنقاذ ثورة الإدريسي . وقد أسرع السلطان السير أحمد ، بالرد على رسالة الشريف حسين ، ووعد بأنه سيكتب للإمام ، وأنه فرح لسماعه بدخول جيش الباب العالي صنعاء منتصراً ، وأنه يرى أنه لا بد من

بقاء القائد التركي العام هناك حتى لا يتجدد القتال . ولكنه في نفس الوقت ، عبر عن خوفه من تقدم الترك إلى الشمال ناحية أقاليم الإمام ، لأن ذلك سوف يثير القبايل الزيدية ، ويحدث تصادما عنيفا بينها ، فينتشر الحرب والاضطراب في اليمن . كما حرص السلطان في خطابه على أن يشير إلى خصائص الزيد ، وأن المتاعب التي يثيرها الزيديون لن تنتهي إلا إذا زالت هذه الأسرة . كما قال إنه يعتقد أن الشريف حسين هو خير وسيط بين الترك والإمام^(١) . من هذا يتضح أنه كانت هناك محاولات من جانب الشريف حسين على الأقل لإقناع الإمام بالصلح ، وكذلك كانت له محاولات مع الأتراك ، للتقريب بينهما . وما لا شك فيه أنه كان لهذه المحاولات أثرها عند الإمام ، إذ كان كلام الشريف مثلا يحمل التهديد والتخويف ، إلى جانب اللين والحيلة كتذكيره بضرورة الوحدة الإسلامية .

والعامل الثاني ، هو الحرب الطرابلسية ، فقد بدأت إيطاليا ضرب «طرابلس الغرب» بالقنابل من البحر ، وبدأت تنزل جنودها إلى الشاطئ بالفعل ، في أواخر سبتمبر ١٩١١ ، أو بالتحديد في صباح أول أكتوبر ١٩١١ . وأهمية حرب طرابلس هذه برزت في أمرين : الأمر الأول : هو تعجيل الباب العالي بالموافقة على الاتفاق المقدم من الإمام . ففي منتصف شهر سبتمبر ١٩١١ - وقد وضع تحرش الإيطاليين بطرابلس الغرب ، كما ثبتت نية إيطاليا في الاستيلاء عليها ، وأن الدول الكبرى تسكت على ذلك - أسرع الباب العالي فوافق على الاتفاق بعد إدخال بعض الشروط الطفيفة « أعاد الباب العالي لعزت باشا قائد الحملة الثانية مطالب الاتفاق التي عرضها الإمام بحبي ، بعد أن عدل الباب العالي فيها بعض التعديل »^(٢) . أما الأمر الثاني :

Jacob ; kmg of Araba, pp. 118 -119 .

(١)

(٢) الموليد : العدد ٦٤٦٨ الخميس ١٤ / ٩ / ١٩١١ (٢١ رمضان ١٣٢٩ هـ) ص ٢ .

فهو زيادة السخط العام على سياسة الحكومة في اليمن ، وعلى كثرة إرسالها الجيوش إلى هناك . فانهزام الجيوش العثمانية في طرابلس ، ووقوع الأخيرة في أيدي الإيطاليين ، جعلت النواب العرب يستيقنون خطأ هذه السياسة العثمانية ، إذ إن الحكومة كانت قد سحبيت كثيراً من قواتها في طرابلس لتحارب بها في اليمن ، مما أضعف حامية طرابلس وسهل الأمر أمام إيطاليا^(١) . إزاء ذلك يمكننا أن نقول إن حرب طرابلس الغرب أواخر ١٩١١ ، كانت من العوامل التي ساعدت على إسرار الباب العالي بالموافقة النهائية على الاتفاق الذي عقد بين الإمام يحيى وعزت باشا .

كيف توصل عزت باشا إلى عقد الصلح ؟

هناك عدة أمور اتبعها هذا القائد أوصلته إلى ما كان يصبو إليه من نجاح ، منها وأهمها نجاحه في مهمته من الناحية العسكرية البحتة ، فهو كقائد عسكري ، وضع نصب عينه إحراز الانتصارات العسكرية أولاً ، ثم الاتصال بهؤلاء الثوار للاتفاق معهم ، وكان يرغب في أن يثبت أن هناك قوة عثمانية قوية لا يستهان بها أنت اليمن ، وأرادت استرجاع بعض المدن التي استولى عليها الإمام ، وأنها - رغم قوتها واستعداداتها الضخمة - مستعدة للتفاهم للوصول إلى صلح نهائي .

أما الوسيلة الثانية فهي طريق المفاوضات والاتصالات الشخصية ، التي بذلها هو وأركان حربه . فقد أوضحنا أن رجال عزت باشا ، كانوا من المهارة بحيث استطاعوا إزالة كل العقبات بين الطرفين . أما الوسيلة الثالثة فكانت الهدايا والرشاوى ، وقد قال جيڪوب إن كثرة ما أنفق في هذا السبيل ، دعا رؤساء في الآستانة إلى اتهامه بالإمراة والتبذير . ويعود

(١) ساطع الحصري : محاضرات في نشوء الفكرة القومية ، ص ١٨٦ .

جيكوب ، في مكان ثان بمناسبة الاتفاقية أيضًا ، ويؤكد أن الهدايا المتبادلة كانت من أهم أسباب الوصول إلى الصلح ، بل ويعبر عن ذلك باستعماله المثل العربى القائل : « تهادوا تحابوا »^(١) ، وأن عزت باشا نفذ مثل هذا المثل . وقد أورد الريحاني كذلك عبارة قصيرة - سبق الإشارة إليها - معبراً عن ذلك ، ولكنها تحمل في طياتها الكثير ، فقال : « وقد كان عزت كريماً جواداً فاستغوى العرب بالمال » ونحن لا نستنكر هذا العمل من عزت باشا ولا نستغربه ، إذ إن عرب اليمن جماعات فقيرة ، أنهكتها الحروب المستمرة ، والضرائب ، وما قامت الحرب إلا دفاعاً عن حياتها . لهذا نراها ترضخ إذا وعداها قائد متصر قوى بتخفيف الضرائب مثلاً ، وإعطائهم بعض المال لإصلاح حالهم وترتيب أمورهم . وكذلك أمر الإمام ومشايخ الزيدية ، فهم في حاجة فعلاً إلى المال ، كما هم في حاجة إلى السلام ، وذلك لإعادة النظام والحياة إلى بلادهم بعد هذه الحروب الطويلة .

أما من ناحية عزت باشا نفسه فكان منطقياً مع نفسه ، فلماذا لا يستعمل المال ، كما استعمل السلاح ، ما دامت الغاية واحدة ، وهى تهدئة الحال والوصول إلى الصلح .

(١) يعتبر جيكوب من أهم الشخصيات الانجليزية في حكومة عدن الذين عرفوا حقيقة الأوضاع في الجنوب العربى ، والذين عاشوا وشاهدوا ودرسوا هذه البقاع ، وذلك في الربع الأول من هذا القرن . وقد انعكس هذا كله في كتابه Kings of Arabia فهو على الأراء المأهولة في قضية الجنوب . وحشد جيكوب كتابه أيضاً بالكثير من الأمثلة والأمثال العربية المنتشرة في جنوب الجزيرة . وأكثر من ذلك كان يدعو الإنجليز المهتمين بشئون هذه المنطقة حتى تنبثق سياسيتهم من واقع حياة أهلها . ومن المعروف - ومن الغريب - أن جيكوب كان يحمل القرآن معه ، ويستشهد بكثير من الآيات القرآنية في حديثه مع أهالي هذه الجهات .

الفصل الثاني

صلح دعان ونتائجه

عقد الصلح والتعليقات المعاصرة له :

أدت الظروف والعوامل التي بينها إلى عقد الصلح . وذهب عزت باشا إلى قرية (دعان)^(١) لمقابلة الإمام لتوقيع الاتفاق ، وذلك بعد رجوع موافقة الإمام إلى عزت باشا في صنعاء (ملحق - ٢) .

ونحب قبل أن نتناول هذا النص بالتحليل والتعليق أن نستعرض بعض التعليقات المختلفة حتى يكون تعليقنا شاملا مستوفيًا ، وحتى تبرز الحقيقة بجللاء أكثر .

أشار أمين الريحاني إلى صلح سنة ١٩١١ وشروطه بصورة سريعة ، ولكنه أوضح خلال إشارته هذه بعض الأمور الدقيقة ، فقال : « ... فقدت معاهدات سنة ١٩١١ مدة عشر سنين ، وكان من شروطها أن يعترف الإمام بالسيادة التركية ، وتقبل الدولة أن لا يكون في البلاد غير المحاكم الشرعية التي يعين الإمام قضاتها . وقد تمهدت الدولة أن تدفع للإمام ولرجال السادة ومشايخ (حاشد) و (بكيل) مشاهرات مالية مقدارها ألفان وخمسمائة ليرة ذهبًا . وبما أن الزيدود بموجب مذهبهم لا يستوجب عليهم إلا دفع الزكاة لغير الإمام إمامهم كان موقفو الترك يجمعونها باسمه ويقدمونها له بعد خصم اثنين ونصف بالمائة بدل الجباية »^(٢) . فهو هنا يبرز النقط العريضة في الصلح ، مثل مدته ،

(١) دعان قرية صغيرة في الشمال الغربي من « عمران » وهي تقع على قمة جبل .

(٢) أمين الريحاني : ملوك العرب ، الجزء الأول ، ص ١٤٦ .

والاعتراف بالسيادة العثمانية ، مقابل الاعتراف بوضع الإمام الخاص ، المتمثل بوجه خاص في إشرافه على تنفيذ المسائل الشرعية . تلى ذلك ، إشارته الهامة إلى الاتفاق المالى ، وهو دفع المرتبات إلى الإمام ورجاله . وقد أعجبتنا ملاحظته الدقيقة عن كيفية معاملة الزيود من حيث جمع الزكاة . فقد لفتت نظره هذه المعاملة الخاصة كما لفتت أنظارنا ، وسنعرض لها بعد عرض باقى التعليقات . أما تعليق هانز هلفريتز الألمانى ، فكان أكثر اقتضاباً ، فلم يشر إلا إلى مدة سريان الصلح ، وأنه كان لمدة عشر سنوات بصفة مبدئية ، وأنه كان نتيجة طبيعية للأحداث « إذ تم عقده عندما هدد الإسلام نفسه ، عند هجوم إيطاليا على طرابلس »^(١) . وكان هناك تعليق آخر لرجل إيطالى عاش في اليمن ، واهتم بشئونهم ، هو سلفاتور أبونتى . وقد ركز عرضه للصلح من ناحيته الإدارية فقال : « ... وأخيراً اضطر الباب العالى إلى الصلح مع الإمام ، وأمضى معه اتفاقاً فى سنة ١٩١٢ ، تركت للإدارة التركية بمقتضاه مدينة صنعاء ومعظم الأراضى الساحلية ، أما المناطق الأخرى أو الأقاليم الزيدية ، فإنها تركت تحت إدارة الإمام وسلطته الدينية والإدارية ، وعندئذ استبدل القانون التركى الذى كان معمولاً به فى البلاد بالشريعة الإسلامية ، ووكّل بإدارة القضاء موظفون كان يعينهم الإمام ... » . ولكننا نعارض هذا الحديث فى بعض نقاطه ، أولها ، تاريخ الاتفاق نفسه ، إذ الإجماع متفق على أنه تم سنة ١٩١١ لا ١٩١٢ كما قال هو . وثانيها ، أنه حدد مناطق نفوذ كل منها تحديداً لا توافق عليه . فتحسن لا نعرف مثلاً لماذا قال (ومعظم الأراضى الساحلية) مع أن الإمام لم يكن له أى نفوذ على الساحل ، ولا يطمع أن يكون له ذلك ، فهذه المناطق غير زيدية ، فكيف يطمع فى

Hans Helfritz; The Yemen, A Secret Journey , p. 124.

(١)

(٢) سلفاتور أبونتى : مملكة الإمام يحيى (ترجمة طه فوزى) ص ٥٦ .

مناطق ليس له أنصار فيها مع بقاء الإدارة العثمانية قائمة . ومن ناحية أخرى أننا إذا سلمنا بسلطة الإمام الدينية في المناطق الزيدية ، وهذا واضح تماماً في نص الاتفاق - فإننا لا نسلم بقوله « إن المناطق الزيدية تركت تحت إدارة الإمام وسلطته الدينية والإدارية » فقد رأينا مثلاً أن موظفي الترك سيجمعون الزكاة من القبائل الزيدية مقابل ٢٥ ٪ مما يجمعونه ، وهذا ينفي تماماً وجود أية سلطات إدارية له في المناطق الزيدية ، ولكنها إذا وجدت فهي ضمنية فقط ، وغير معترف بها سواء من ناحية الأتراك ، أو في النص نفسه .

وهناك كذلك تعليق يخالف التعليقات السابقة ، نقلته « المقطم » عن « التيمس » الإنجليزية ونشرته المنار عن المقطم جاء فيه : « عقدت الحكومة العثمانية صلحاً غير مجيد مع الإمام يحيى بعدما رشت زعماء الثورة بالأموال الطائلة ، ووعدتهم بالإصلاح ، فقال الإمام بذلك أكثر مما كان يطمع فيه ، ورثت في مراكزه حاكماً على القبائل الزيدية ، ولم تتغير الحال فيما سوى ذلك عما كانت عليه قبل بدء القتال . فالأتراك يملكون صنعاء وقد استرجعوا معظم المراكز التي كانوا يحتلونها في الماضي . والإمام يملك « شهارة » وسائر المعازل التي كانت له . وقد أطلق الإمام أخيراً سراح خمسمائة أسير من الجنود ، ولكنه لم يعد المدافع التي غنمها في هذه الثورة ، أو في ثوراته السابقة . واضطرت الحكومة أن ترسل خمسين ألف عسكري بقيادة عزت باشا ، وهو من أكبر قوادها ، للحصول على هذه النتائج »^(١) . ويكمل هذا التعليق ، تعليق جريدة اللواء ، إذ قالت : « ... فيستدل من هذا الاتفاق ، أن الحكومة اعتبرت الإمام حاكماً مستقلاً لا تتعرض للبلاد الواقعة تحت سلطته ، وأنها تكفلت له بإصلاح حال الزيود المقيمين في بلادها . وقد كتب

(١) المنار : المجلد ١٥ ، جزء ٢ ، العدد الصادر في أول صفر ١٣٣٠ هـ (١٨-٢-١٩١٢) ص ١٠٦ .

جلال نوري بك مقالة في « الجون ترك » انتقد فيها هذا الاتفاق ، وقال إنه لا قوة بعد الآن تمنع الإمام من عقد اتفاق مع أية حكومة شاءها بعد هذا الاتفاق الذي عقدته الحكومة العثمانية معه ^(١) . وهناك في هذين النصين بعض الآراء المبالغ فيها ، فلا ندرى مثلاً ، لماذا اعتبرت « التيمس » أن هذا الصلح (غير مجيد) بالنسبة للدولة العثمانية ، وبتت باقى التعليق على هذا الأساس المتحامل . فبدل أن تعبر مثلاً عن الأموال التى منحت للإمام وكبار رجاله - كما عبر جيڪوب (وهو إنجليزى أيضاً) - بأنها هدايا أو أن الهدف منها إصلاح الأمور بعد الأحداث الحربية الدامية ، اعتبرتها هذه الجريدة رشوة .

كما نستغرب لماذا اعتبرته صلحاً غير مجيد للدولة مع أننا نعتبره استجابة واقعية لأمر قائمة ، وأنه قد تم بعد انتصار الدولة الحربية على يد عزت باشا نفسه صاحب الصلح . ونقصد بذلك أن الدولة وافقت عليه وهى فى حالة انتصار ، وقد كنا نوافق على رأى الجريدة لو تم قبل إرسال حملة عزت باشا ، أو تم والإمام يحاصر صنعاء ويضغط عليها . فضلاً عن أن مواد الاتفاق نفسه ، لا تحمل إلا تنظيماً للحالة هناك لضمان الهدوء والاستقرار . وأن بعض المواد تؤكد بوضوح الخضوع للسيادة العثمانية ، كما أن البعض الآخر يقضى بضرورة الرجوع إلى الأمانة ، للحصول مثلاً على الموافقة على تعيين حكام المناطق الزيدية بعد أن يختارهم الإمام . وهذا الإجراء رغم أنه إجراء ظاهرى فقط ، إلا أنه يؤكد « عثمانية » ولاية اليمن ، وبقاها تحت السيادة العثمانية . كما جاء فى نهاية التعليق أن الحكومة « اضطرت أن ترسل خمسين ألف رجل بقيادة عزت باشا ، وهو من أكبر قوادها للحصول على هذه النتائج » فالجريدة بذلك تعبر عن الخيبة التى

(٢) اللواء : العدد ٣٧٧٩ الصادر فى ٧-١-١٩١٢ (١٧ محرم ١٣٣٠ هـ) .

لاقتها الدولة العثمانية بأنها تكلفت كثيراً ولم تحصد إلا القليل . ونحن لا نعرف مثلاً ، ماذا كانت تنتظره الجريدة أكثر من ذلك ، ألم ترسل الدولة هذه الحملة لتهدة الحالة في اليمن من ناحية ، وضمان عثمانياتها ، وعدم خروجها على الدولة من ناحية ثانية ، وهذا هو ما توصل إليه عزت باشا فعلاً عن طريق الصلح . وكان هذا يعنى توفير المال والرجال للدولة ، مع الحصول على نفس النتائج أما تعليق اللواء فإننا لا نوافق عليه تماماً ، إذ كيف تقول « إن هذا الاتفاق يستدل منه أن الحكومة اعتبرت الإمام حاكماً مستقلاً لا تتعرض للبلاد الواقعة تحت سلطته » . بل بالغت جريدة « جون ترك » في تصوير هذه الناحية في قولها : « إنه لا قوة بعد الآن تمنع الإمام من عقد اتفاق مع أية حكومة شاءها ... » وذلك اعتقاداً منها أن الإمام أصبح مستقلاً فعلاً بعد هذا الاتفاق ، والغريب أن اللواء كتبت تعليقها هذا بعد كتابة نص هذا الاتفاق مباشرة وحتى في نفس الصفحة ، ويظهر منه أنه ليس هناك مطلقاً نصاً صريحاً أو غير صريح ، يعبر عما ذهبت إليه ، حقيقى أنه أصبح شخصاً متميزاً في جزء من الإمبراطورية العثمانية ، ولكن هذا راجع فقط إلى وضعه المذهبي المتميز المستمد من كونه إماماً لطائفة دينية ، ولم يصل هذا التمييز إلى درجة الاستقلال ، بل إن بعض المواد ، رغم أنها تمنحه بعض الحقوق ، إلا أنها تؤكد استمرار خضوعه للسيادة العثمانية . هذا وإننا نسأل « جون ترك » عن السلطة التي منحت الإمام حق « عقد اتفاق مع أية حكومة شاءها » .

وهناك تعليقان آخران صادران من داخل اليمن نفسه ، ولذلك فنحن نعتبرهما أكثر واقعية وفهماً لحقيقة الوضع في اليمن . فقد أرسل ضابط عثماني شهد بنفسه الحرب والصلح هناك ، رسالة طويلة إلى جريدة « الحقيقة » البيروتية - ونقلتها المنار - جاء فيها : « أن قرية دعان الواقعة على مسافة خمس ساعات من الشمال الشرقي من قضاء عمران سيكون لها شأن في التاريخ حيث عقد فيها الاتفاق ، وتم توقيع شروط الصلح بين الإمام يحيى حميد الدين

وقائد الحملة عزت باشا فانحسم بذلك الخلاف ... وقد نظر عزت باشا إلى المصلحة العامة قبل كل شيء ، ولولا ذلك لما تسنى له الحصول على وفاق ووثام بين طائفتين من المسلمين تقتتلان ، فهياً للجيش العثماني عضداً قوياً يبلغ عدده ثلاثة ملايين لأن الإمام يحكم على هذا العدد ، ويمكنه أن يكون محارباً مع الجيش العثماني جنباً لجنب إذا مست الحاجة . ولا يستبعد القارئ هذا ، فالمثال حسي ظاهر ، وهو أنه لما بلغ الإمام إعلان إيطاليا الحرب على الدولة ، أرسل نبأ برقيّاً إلى مقام الخلافة العظمى يقول إنه مستعد لتقديم مائة ألف مقاتل كامل العدد والعُدَد .. (١).

وهذا الحديث يدل - وخاصة في أوله - على الفرح ، أو أن عقد الصلح كان عملاً جليلاً .

ولكن لنا ملاحظة على المبالغة بعض الشيء في قوة الإمام المادية . حقيقة أن هذا الصلح ضمن انحياز الإمام إلى جانب الدولة ضد القوى الأجنبية فضلاً عما سيوفره هذا الصلح للدولة من جهد ومال . وحقيقة أن الإمام دائماً يؤكد حسن نواياه تجاه السلطنة وخاصة بعد عقد الصلح . وحقيقة أن انحياز الإمام هذا إلى جنب الدولة ، يعني انحياز قوة مادية كبيرة إلى جانبها ، ولكن هذا كله لا يعني مطلقاً انحياز شعب اليمن بأجمعه إلى جانب الأتراك فليس للإمام نفوذ إلا على بعض الزيديين ويمكنه أن يجند منهم من يشاء ، ولكننا نشك في مدى طاعة باقى شعب اليمن للإمام . وإن كنا نرجع سبب ما ذهب إليه هذا الضابط في حديثه ، إلى أنه رأى - عن كثب - الثورة تشمل أغلب جهات اليمن ورأى الإمام يقف فوق تيارها ويعبر عنها ، فظن

(١) المنار : مجلد ١٥ ، ج ٢ ، في العدد الصادر في أول صفر ١٣٣٠ هـ (١٨/٢/١٩١٧) ص ١٣٨ ، ١٤٢ .

(٢) ستفصح طبيعة هذا الانحياز فيما بعد .

أن عناصر هذه الثورة جميعها تخضع للإمام - تماماً ودائماً - أو أنها رهن إشارته . ولكن الحقيقة كما أشرنا ، هي أن الظروف والأحداث التي كانت تعيشها هذه العناصر في هذه الفترة ، هي التي دفعتها إلى الثورة والانقياد إلى الإمام .

وهذا لا يعنى أن الإمام ، كان يتمكن من تحريك هذه الكتل البشرية في اليمن كلما أراد : وسيزداد هذا الأمر إيضاحاً عندما نتكلم عن نتائج الاتفاق ، ونعلق على مسألة استعداد الإمام لإرسال قوة لمحاربة إيطاليا في طرابلس إلى جانب جيوش السلطان .

يتضح من هذا العرض لبعض الآراء والتعليقات عن الصلح ، أن البعض وصفه بأنه صلح « غير مجيد » والبعض الآخر ، وصفه بأنه « صلح مجيد » وطائفة ثالثة ترى أنه لم يغير أية أوضاع ، وطائفة رابعة ، ترى أنه أدى إلى نتائج هامة . هذا إلى جانب الاختلاف في تفسير دوافع عقده ، فالبعض يرى أن الدولة اضطرت إليه ، والبعض الآخر يرى أنه نتيجة التهديدات الأجنبية للإسلام . وهذه الآراء رغم اختلافها وتباينها ، إلا أنها جميعاً هامة في توضيح وجهات النظر في الاتفاق ، كما يدعنا هذا إلى الحديث وإبداء الرأي في مواده وفي أهميته .

أهمية الصلح :

يعتبر هذا الصلح استجابة منطقية للواقع العثماني واليمني في آن واحد ، وهو اعتراف بواقع له جذور تاريخية عميقة . فمن المعروف مثلاً أن المذهب الزيدى ظهر في اليمن قبل ظهور العثمانيين بوقت طويل ، وأنه حظى بتأييد شعبي لم يحظ به العثمانيون طوال حكمهم ، لذلك فإن تلاقي القوتين صاحبتا النفوذ المادى والمعنوى ، في صلح يعترف لكل منهما بوضعه وحقوقه لا يعنى أن هناك اضطراباً أو تنازلاً ، بل هو وصول إلى الحل الذى يضمن لليمن

حياة هادئة آمنة . ويؤكد هذا الكلام ، أن الاتفاق ، يجعل بين طياته جوهر وخلاصة كل العروض والمطالب والحلول التي ظهرت قبله في فترات الهدوء النسبي وقيام المفاوضات بين الطرفين ، أو في المشروعات التي كانت تنظرها الدولة لحل قضية اليمن ، ولكنها لم تكن تنتهي فيها إلى رأى نهائى . وهذا التشابه بين هذا الاتفاق وبين ما سبقه من عروض وحلول ، يعنى مباشرة أنه لم يفرض من الخارج ، أو أنه نتيجة مؤثرات خارجية ، بل هو منبثق من أحداث اليمن الخاصة ، وواقع ظروفه وأوضاعه ، إلى جانب الأحداث العامة الخاصة بالإمبراطورية العثمانية .

وهناك بعض النقاط بالنسبة لهذا الاتفاق نحب أن نبرزها ، فهي تؤكد ما ذهبنا إليه . فهناك بعض المواد العامة تمثل الرغبة في إصلاح الأمور في اليمن . فمما لا شك فيه ، أن طريقة جمع الضرائب فضلا عن ارتفاع قيمتها ، كانت من أكبر عوامل ثورات اليمن ، لذلك نصت بعض المواد على أن تخضع قيمة الضرائب المفروضة للأسس الشرعية ، وأنه إذا أساء موظفو الحكومة جمعها ، فإنهم يحاكمون ، وعلى الحكومة معاقبتهم . كما اشترط الاتفاق أن تتنازل الحكومة عن حقوقها في مناطق معينة من اليمن ، فلا تجمع منها الضرائب نظراً لفقرها وحالتها المضطربة ، وذلك مدة عشر سنوات . وهذه كلها خطوات هامة في تهدئة الحالة هناك ، وإقرار السلام بطرق عملية سليمة وأكد هذا الاتجاه بصفة فعالة ، أن نصت بعض المواد كذلك على إصدار العفو العام عن الجرائم السياسية والضرائب المتأخرة التي سبقت عقد الاتفاق كما اشترط الاتفاق أنه على الإمام أن يخلّى سبيل الرهائن الموجودين لديه . ثم أخيراً عمل الاتفاق على توضيح الصورة النهائية للعلاقات بين أعداء الأمس ، فأباح لكل من مأمورى الحكومة وأتباع الإمام ، أن يتجولوا في أنحاء اليمن بشرط ألا يخلوا بالسكينة والأمن .

وإلى جانب هذه المواد ذات الطابع العام ، توجد مواد أخرى بعضها

خاص بالحقوق التي اكتسبها الإمام بناء على هذا الاتفاق ، وبعضها الآخر خاص بمظاهر تبعية اليمن والإمام للسيادة العثمانية . ولكننا نحب توضيح ملاحظة جديرة بالذكر قبل الإشارة إلى هذه المواد ، ألا وهي أن هذا الاتفاق اهتم حقيقة بتنظيم المناطق الزيدية ، أو التي يقطنها الزيدون ، وحدد الواسعي هذه المناطق في بدء حديثه عن الاتفاق ، ولكن هذا لا يعنى أن الاتفاق أهمل باقى اليمنيين ، فهناك بعض المواد الخاصة بغير الزيديين . ولكنه اهتم بالزيديين بالذات لأنهم هم الذين لهم أوضاع خاصة ، ومطالب خاصة ، وبالتالي جاءت هذه المواد تنظم هذا الوضع الخاص . أما باقى جهات اليمن ، التي تقطنها فئات غير زيدية ، فهي لا تطلب من العثمانيين إلا قليلا من الإصلاح وتخفيف الضرائب مثلا ، وهذا ما نصت عليه بعض المواد صراحة . ولكن لا يدل هذا بالتالى - كما ذهب إليه البعض - على أن مواد هذا الاتفاق تعنى مباشرة أن اليمن قسمت إلى قسمين : قسم يخضع للعثمانيين ، وآخر يتبع الإمام . فهذا التقسيم لم يحدث سواء من الناحية الإدارية أو غيرها ، بل هذه المواد تعنى فقط أن هناك فئة من الرعايا لهم أوضاع وظروف خاصة بهم ، ويريدون أن ينظمسوا حياتهم طبقا للمذهب معين ، وفي نفس الوقت يعترفون بالسيادة العثمانية ، فجاءت هذه المواد لتحديد ماهية العلاقة بين هذه الفئة الخاصة ، وبين أصحاب السيادة العليا ، أو بالأحرى كانت هذه المواد تحدد مظاهر السيادة العثمانية بالنسبة لفئة اعترف لها العثمانيون بالوضع الخاص وهذا يشبه إلى حد كبير وضع الأشراف في مكة ، فهم يتمتعون بقدر من الاستقلال الذاتي ، أو ما نحب أن نسميه بالوضع الخاص ، ولكنهم في نفس الوقت يخضعون للسيادة العثمانية ، فكانت توجد قوة عثمانية كبيرة في المدينة ، فضلا عما يقوم به شريف مكة من خدمات جليلة ، لتأكيد السلطة والتفوذ العثماني في هذه الجهات .

وأكسب هذا الاتفاق الإمام بعض الحقوق ، فأعطاه مثلا حق انتخاب

حكام المذهب الزيدى ، وانتخاب رئيس المحكمة الاستئنافية بصنعاء وأعضائها ، كما أصبح للإمام حق الإشراف والمراقبة على الأسلوب الإدارى للدولة وموظفيهم ، فعليه أن يعرض مظاهر إساءات الموظفين وكيفية استغلال نفوذهم - إذا قاموا بذلك - أمام الولاة . كما أعطيت له المسائل التى تحتاج إلى فهم ودراسة النواحي الشرعية ، مثل الأوقاف وتنفيذ الوصايا . إلى جانب هذا اعترفت المادة (١٥) بالهدايا التى يمنحها الزيدون لإمامهم ، أو ما يمكن أن نطلق عليه لفظ « الاشتراكات » . وأدركت الحكومة أنه لا يمكنها منع هذا الإجراء حيث إن المذهب نفسه يقضى بدفع هذه الأموال للإمام ، فأقرت الحكومة هذا الوضع ولكن بعد تنظيمه حتى لا يكون ذلك عملاً سرّياً ، فتخفى عليهم حقيقة مركز الإمام ونفوذه بل وثروته . والمذهب لا يفرض دفع هذه الأموال لشخص الإمام ، ولكن لأنه رئيس حكومتهم ، وأن الفرض من دفع الأموال - من وجهة نظرهم - هو المشاركة فى بناء كيان دولتهم الخاصة .

لكن هذه الحقوق والمكاسب لم تمنح اعتباراً أو دون تنظيم ، بل قيدت جميعها بموافقة الحكومة وتصديقها ، سواء من ممثلها فى اليمن ، أو من الأستانة ذاتها . فإذا نظرنا إلى إحدى هذه المواد التى تمنح الإمام هذه الحقوق ، نجدها لا تنتهى إلا وقد قيدت هذا الحق بموافقة الحكومة ويتضح هذا بالنظر فى المادة (٣) مثلاً . لهذا فنحن لا نميل كثيراً إلى اعتبارها حقوقاً أو مكاسب ، أو كما عبر البعض بأنها تنازلات ، بل نرى أنها تنظيميات فقط ، تتطلبها الأوضاع الخاصة بهذه الجماعات الزيدية . ويؤكد ما نذهب إليه بشكل صريح المادة (٧) التى تنص على أن « تشكل محاكم مختلطة من حكام الشافعية والزيدية للنظر فى دعاوى المذاهب المختلفة » . فقبول العثمانيين أن يدخل الزيديون للنظر فى الدعاوى ، ليس تنازلاً أو رضوخاً من العثمانيين ، بل هو استجابة للواقع هناك ، فما دامت هناك طائفة زيدية كبيرة ولها مذهب معين تحتكم إليه فى كل شئونها فما

ضير الحكومة في الرجوع إلى قضية هذا المذهب لإنهاء الخلافات المحلية . وهذا أمر طبيعي ، أما غير الطبيعي فكان ما يحدث قبل الاتفاق ، وهو عدم الاعتراف بهذه الأوضاع الخاصة ، واتباع طريق الحرب مما كان يثير الاضطرابات والثورات دائماً .

وهكذا احتفظت الدولة لنفسها بالتصديق على انتخاب الإمام للحكام والقضاة الزيديين ، وكذلك التصديق على أحكام القصاص ، وتعيين حكام الشافعية والحنفية ، وغيرها من الأمور التي تؤكد استمرار السيادة العثمانية على ولاية اليمن في الوقت نفسه .

النتائج العامة للصلح :

بقى الآن أن نوضح النتائج العملية العامة لهذا الصلح ، فمما لا شك فيه أنه قد أدى إلى تغيير صورة العلاقات بين الإمام والعثمانيين ، وأنه أحال الحالة الحربية إلى حالة سلمية يسودها الهدوء والتفاهم . وهذا يتضح بالمقارنة بين أحداث الفترة التي سبقت في اليمن بالأحداث التي أعقبته ، فهاتان الفترتان تحملان لونين مختلفين من حيث العلاقة ، ومن حيث سير الأحداث . وهذا كله يحتاج إلى تفصيل حتى يتضح ما ذهبنا إليه .

يقول أمير الآلاي إحسان بك ، وكان رئيساً لأركان حرب الفيلق اليمنى ، في حديث له مع صحيفة « المفيد » البيروتية - ونقلته المنار - أثناء وجوده ببيروت عائداً من اليمن ، عندما سأله مندوب هذه الصحيفة عن فوائد هذا الاتفاق : « إن الإمام وزع منشوراً على جميع القبائل الموالية له يحذرهم من الخروج على الدولة والتعدي على الجنود النظامية ، والانصراف عن مناوأة الدولة إلى الاهتمام بزراعة الأرض . فكان من ذلك أن الجندي النظامي أصبح يروح ويغدو بسلاحه الكامل في أنحاء اليمن دون أن يعارضه معارض » كما قال تأكيداً للصورة السلمية هذه : « أما الرسوم الأميرية فتجى بواسطة رجال الإمام الذين يصحبون رجال « الجندرمة » (الشرطة) ، ولم نسمع بعد عقد الاتفاق بشيء مما كان يقع بين الجبابة وبين العربان ، الأمر الذي

كان يقضى إلى امتشاق الحسام وسفك الدماء بين الفريقين . ثم يستطرد هذا القائد في وصف حالة اليمن وما يحتاجه من مشروعات عمرانية ، وفوائد العناية بأرضه ، واستثمار خيراته فيقول : « أكثر بلاد الدولة أمناً اليوم هو القطر البياني ، غير أن اليمن هي اليوم في حالة البداوة ، وأن في خصيب أرضه وطيب تربته ، ما يساعد الدولة على نقله من حال إلى حال . والدولة تمد اليوم خطأ حديدياً من « الحديدية إلى « جميلة » وما مدته إلى الآن يقدر بثلاثة كيلو مترات ، إلا أنها ساعية بتسوية الأرض وسط الطريق ، ولكن مد السكة الحديد لا يجدى الأهالي نفعا ، إذا لم تكن البلاد غنية ، وإذا أتيح لهذه البلاد أن تغنى ، فأرضها ستكون كثر هذه الثروة »^(١). وهذا يدل دلالة واضحة على أن اتفاق سنة ١٩١١ قد أدى إلى حالة من السلام ولو إلى فترة محدودة فقط .

وهناك عمل آخر إيجابي من ناحية الترك لتأكيد السلام ، فقد قامت الدولة بعزل الوالي الذي تمت في عهده كل الحروب والمذابح السابقة ، وهو محمد حل باشا ، وعينت بدلا منه محمود نديم بك الذي سبق ذكره ، والذي لعب دوراً كبيراً في إتمام عقد الاتفاق « وفي سلخ جمادى الأول سنة ١٣٣٠ هـ (مايو سنة ١٩١٢) عزل الوالي محمد على باشا وعين وكيله له رجب أفندي الذي كان مكتوبجي ، وفي شهر ذى القعدة تعين محمود نديم بك والياً في اليمن »^(٢) .

ويؤكد سيادة السلام ، عقب عقد الاتفاق ، ما لاحظناه على تغير حديث الواسمي - في حولياته - فهو لا يذكر - عند الكلام عن سنوات ما قبل الاتفاق - إلا المعارك التي دارت في اليمن ، أما بعد عقد الاتفاق ، فلا يذكر إلا الأمور العادية التي تحدث دائماً في أي زمان أو مكان ، فيقول :

(١) المنار : المجلد ١٥ ، الجزء الثاني ، ص ١٥٥ (من حديث إحسان بك إلى صحيفة المفيد البيروتية) .

(٢) الواسمي : تاريخ اليمن ، ص ٢٤٣ .

ثم دخلت سنة ١٣٣١هـ (ديسمبر سنة ١٩١٢) وأحوال اليمن صالحة ما خلا ما بين القبائل من الحدود ونزع الشيطان بينهم ، وكانت الأمطار هذه الأيام قليلة، والأسعار عالية^(١).

وفي مكان آخر يقول « ثم دخلت سنة ١٣٣٢هـ (نوفمبر سنة ١٩١٣) والجذب والقحط عم اليمن (نتيجة قلة المطر) وحصل مرض في الأطفال والأكثر من الجدرى ، ومات كثير من الأطفال ، وفي هذه السنة قلت الأمطار ، وغلت الأسعار ، وأغاث الله الناس بخروج الدقيق والطعام من الهند والحيش والسودان . وقبض على سارق وقد هجم على بيت فأقر بها سرق فقطعت يده حداً بعد الحكم عليه . ورفع إلى الحاكم رجل شرب مخمراً ، وأقر بها شرب إقراراً شرعياً ، وبعد الثبوت أقيم عليه الحد ، وأقيم على زان الحد الشرعى بعد ثبوته عليه بالإقرار ، واستيفاء الشروط^(٢) وهكذا يستمر الواسعى في حويلاته لا يذكر إلا هذه الأمور الداخلية العادية ، وهو الذى كان لا يذكر إلا الحرب ، وجهاد الإمام ضد الأتراك . وظلم الأخيرين وتعسفهم ، وكثيراً ما كان يحمل عليهم بشدة دفاعاً عن قضية بلاده » .

أما الرأى الذى يقلل من أهمية هذا الاتفاق فهو رأى الأستاذ توفيق برو ، إذ إنه علق على هذا الاتفاق بقوله : « إنه لم يعد كسباً يذكر للإمام ، بل يعد إلى حد ما انتصاراً لفكرة الدولة ، ولا ينطبق قط على أصول اللا مركزية في الحكم ، حتى ولا على أصول توسيع المأذونية (الصلاحية) الكاملة إلا من ناحية حكم الشريعة بالنسبة للزبود .. » كما قال : « إن هذا الاتفاق لم يكن ليحل مشكلات اليمن حلاً حاسماً بل ما لبثت أن ثارت المشكلات من جديد بسبب ازدواج السلطة ، وأن هذا الاتفاق لم يذكر شيئاً عن المشروعات الحيوية العمرانية

(١) الواسعى : تاريخ اليمن ، ص ٢٥٠ .

(٢) نفس المرجع : ص ٢٥٦ - ٢٥٧ .

النافعة والصحية والتعليمية إلى غيره^(١). وقد أوضحنا رأينا في أغلب نقاط هذا الرأي فيما سبق، عند ذكر الدوافع الأساسية التي دفعت كل من الترك والإمام لقبول الصلح، ولكن ما نحب تأكيده وتوضيحه هنا، وهو الذى دفعنا إلى رفع قيمة هذا الاتفاق، هو أنه خلق حالة سلمية في اليمن لمدة عشر سنوات بين قوتين تتحكما في مجرى الأحداث هناك، ولا نقول إنها قوتان متساويتان، بل نقول إن لكل منهما أهميتها ودورها الفعال. وهذه الحالة السلمية، المعترف بها من الجانبين، تكفى أن تكون الكسب الوحيد من وراء عقد هذا الاتفاق، إذ إننا نعتقد أن السلام كفيل بتفجير الطاقات العمرانية في اليمن، ويدفع إلى الإصلاح والتعمير، دون أن يكون ذلك نتيجة نصوص مكتوبة أو اتفاقات معقودة. ولا أصرح في ذلك من حديث الأميرالاي إحسان بك سابق الذكر إذ جاء فيه أيضاً عند ذكر الخط الحديدي التي تعمل الدولة على مده «.. إن الخط الحديدي يسهل نقل الجنود، إلا أن الدولة إذا جرت على سياسة عزت باشا، أصبح هذا الخط اقتصادياً أكثر منه عسكرياً، فإن الجانبين متى قعدوا عن قتال الدولة، وتعاهدوا معها، انصرفوا إلى الزراعة والصناعة. وأن ذكاء هؤلاء القوم يساعد كثيراً على انتشار المدنية في تلك الربوع، وأن من مصلحة الدولة أن يساس هؤلاء سياسة الحلم، لا سياسة العنف والشدة. ففى بعض أنحاء اليمن، تنبت الأرض أربع مرات في السنة، وبعضها تنبت مرتين، فإذا عنيت الدولة بزراعة البلاد اليمنية، كان لها مورد جديد يزيد في مالتها. وإنه ليؤسفنى أن أصرح لكم بأن الحكومة أرسلت كثيراً من الأدوات الزراعية، ولكنهم لم ترسل معلمين زراعيين حتى الآن، وهذا الإهمال كان السبب في تعطيل هذه الأدوات». وهكذا يعبر رجل تركى عسكرى مسئول عن أهمية السلام، إذ كيف ينصرف اليمنيون إلى الزراعة والصناعة، وإلى استعمال الآلات، وبالتالي

(١) توفيق برو: العرب والترك في العهد العثماني، ٢٣٦-٢٣٧.

(٢) المنار: المجلد ١٥، الجزء الثاني، ص ١٥٥ - ١٥٦.

الاهتمام بالصحة والتعليم ، إلا بعد أن يستتب الأمن فعلاً وتهدأ الحرب ،
ويطمئن كلٌّ على نفسه .

والحديث عن السلام هذا يؤدي بنا إلى ضرورة تتبع نشاط الإمام وأغراضه
بعد عقد الصلح ، وقد سبق أن قلنا إن الإمام كان يطمع في الصلح لأمر عدة
منها : تثبيت نفوذه في اليمن ، ليتمكن من القضاء على المنافسين المحليين من
ناحية ، وليخلف الأتراك في اليمن من ناحية ثانية . وكان الإمام يتنبأ بانخيارهم ،
فبدأ حملة سياسية في اليمن ليوسع نفوذه ، فذهب رسله ومبعوثوه إلى كل جهة
ليمهدوا له الطريق ، وإن كان وجود الإدريسي في عسير كان يعوق نشاطه^(١) .
فيقول جيڪوب تأييداً لهذا الرأي : « كان هدف الإمام هو أن يرث نفوذ الترك في
اليمن ، وكان ذلك نصب عينيه دائماً ، وكان يؤمن بأنه سيصل إليه في يوم من
الأيام »^(٢) .

ويعبر سلفاتور أبوتنى عن هذا المعنى نفسه بقوله « ..أما الإمام يحيى فإنه
بعد أن ضمن إعانة سنوية لشخصه ولكبار موظفيه (يقصد أتباعه) من خزانة
الدولة العثمانية ، اتخذ لنفسه مقراً في « خر » حيث أخذ يباشر سلطته ، وينشر
نفوذه ويسيطر في الأراضى التى خصصت له بمقتضى الاتفاق وفى العاصمة
نفسها ، بينما كانت عيونه وجواسيسه يتوغلون فى محميات عدن وفى حضرموت ،
ومن ذلك الوقت أصبح الإمام يحيى هو الملك الحقيقى فى البلاد ، كان هذا هو
غرض الإمام بالتحديد ، والذى حدد نشاطه عقب الصلح حتى خروج
الترك نهائياً من اليمن ، بل ونستطيع أن نقول إن الإمام يحيى استطاع فى هذه
الفترة أن يحدد الخطوط العريضة لسياسته التى ترمى

Jacob; Kings of Arabia, p. 133

(١)

Ibid , p. 137.

(٢)

(٣) سلفاتور أبوتنى : مملكة الإمام يحيى (ترجمة طه فوزى) ص ٥٦ .

إلى تأكيد وجوده ومستقبله في اليمن وهذه الخطوط كانت تتلخص في :
المحافظة على ماله ورجاله ، فلا يحارب الأتراك ، ويرضى من الغنيمة
باعترا فهم بوضعه الخاص .
العمل على توطيد نفوذه بالتقرب إلى القبائل بطريقة مباشرة أو غير
مباشرة.

محاولة القضاء على منافسيه المحليين ، إما بطريقة مباشرة ، وذلك
بالتصادم معهم وجهاً لوجه ، كما حدث بينه وبين « الضحيانى » أو غير مباشرة
كما كانت الحال فعلاً مع « الإدريسى » - حتى عقد الصلح - إذ كان الأتراك
يقومون بحرب الإدريسى دون هوادة بغية القضاء عليه نهائياً ، وكان الإمام يرقب
ذلك بفرح دون شك .

وأخيراً العمل على ألا يصطدم بجيرانه الآخرين مثل الإنجليز في الجنوب
أو بالشريف حسين أو ابن السعود في الشمال .

وكان النضال بين الأتراك وبين الإدريسى يسترضى انتباه الإمام الزائد ، إذ
كان همه أن يسبق خروج الأتراك من اليمن إبادة منافسه الإدريسى . وكان
تفكيره بالنسبة للنزاع الداف بين الأتراك والإدريسى كما عبر عنه هو كالتى :

« إذا كان الترك أقوىاء بدرجة كافية لإبادة الإدريسى فلا اختصاص لى فى
هذه الملحمة ، أما إذا لم يستطيعوا وتعثروا فى ذلك فعلى أن أساندهم ^(١) . ومن
ناحية ثانية لم يكن عند الإمام رغبة التصادم حينئذ مع بريطانيا فى الجنوب بل
اكتفى بزعامته الدينية تحت السيادة العثمانية ، وكان كثير من الشوافع حتى من
الذين كانوا يتقاضون المرتبات الشهرية من الإنجليز (فى المحميات) كثيراً ما
كانوا يتقربون إلى الإمام ، يسألونه أن يفصل فى منازعاتهم الشخصية ، وخاصة
وقد زادت الحرب الإيطالية - التركية الشعور الدينى ، فكان رأى هؤلاء

الشوافع أن العرب للعرب لأن هذه الحرب قد هددت وجود الإسلام نفسه^(١) .
ولكن هذا الاتفاق نفسه كان له رد فعل مخالف ، بالنسبة للإمام ، عما عرفناه سلفاً : حقيقة أنه أتاح الفرصة له لنشر نفوذه وثيبته ، ولكنه في نفس الوقت هز الصورة الضخمة التي للإمام ، لا بين أتباعه الزيد فقط ، بل أيضاً بين أهالي اليمن جميعاً . فمما لا شك فيه ، أنه أصبح أقل قوة وهو في جانب الحكومة منه وهو في وضع معارض لها . إذ إن الذي كان يعنى العرب جميعاً ، هو كونه الحاكم الشرعى المضطهد لليمن ، وأحد أحفاد « على » المباشرين ، لا أنه مولى الحكومة العثمانية كما أصبح فعلاً^(٢) . فهو فضلاً عن أنه رضى برفع لواء السلام بينه وبين الترك ، فإنه كان يتقاضى راتباً شهرياً لا بأس به ببلغ « ألف ومائة ليرة عثمانية مشاهرة وكان لمشايخ العربان رواتب مقننة أيضاً »^(٣) .

وهذا الوضع الجديد يحتاج - لكى يتضح بشكل كبير - أن نعود تاريخياً إلى ما قبل هذه الفترة التي نتكلم عنها . نحن نعلم أن الإمام سليل أسرة تتربع على قمة الجماعة الزيدية في اليمن ، وعرفنا أيضاً أن الإمام يحبى ، وحوله أتباعه الزيديون ، كانوا أكبر قوة في اليمن - إلى جانب القوى الأخرى المتمثلة في القبائل المختلفة ، والتي كانت تعمل بشكل فردى على مؤقت - حملت لواء الثورة ضد العثمانيين ، وأدى هذا بالتالى إلى أن تنقاد له باقى القبائل اليمنية غير الزيدية ، متمثلة فيه روح الثورة والتمرد ضد التعفن الإدارى العثمانى . وقام أبوه المنصور من قبله بنفس الدور ، وهذا ما جعل القبائل مستعدة دائماً لتوجيه

Jacob; Kings of Arabia. p. 136 .

(١)

Bury ; Arabia Infeli p. 158 .

(٢)

(٣) المنار : المجلد ١٥ ، الجزء الثانى ، ص ١٥٥ .

الضربات للحكومة العثمانية تحت قيادته^(١) ، وعرفنا أن هذا أدى بطبيعة الحال إلى زيادة نفوذ الإمام يحيى ، وتقوية مركزه في اليمن ، ولكنه بعد الصلح ، وقد اعترف به الأتراك كإمام - وهذه تعتبر ضربة سياسية له - ووضعوا بين يديه القيادة العليا للأمور الشرعية ، أصبح في مركز صعب . فهو في الدرجة الأولى لم يعد « أميراً منقياً »^(٢) أو أميراً إسلامياً مضطهداً ، حيث يستطيع أن يستأنف الحروب من أجل « المذاهب الإسلامية » فهو الآن في جانب السلطة الحكومية التي لم يرحب بها كثيراً في اليمن . كما أن العسيريين لن ينسوا أنه استعمل الطواوير العثمانية ضدهم ، عندما كان يسعى لإخضاعهم . ومن ناحية ثانية فإن قبائل اليمن الشرقية ، التي كانت تحارب إلى جانبه وجانب أبيه ، قد تغيرت وجهة نظرهم فيه ، وبدأوا ينظرون إليه نظرة واقعية - وخاصة أن الغنائم التي كانت من العوامل الهامة التي تجتذبهم إلى الحرب - قد استنفدت ، وضاعت خلال فترة الهدوء السلمي التي تمضى دون غنائم جديدة تروى عطشهم ، ولم يعد يذكرون الآن إلا موتاهم الذين لقوا حتفهم في أحوال « مناخية » العبوس القاسية^(٣) .

أما سكان اليمن الأوسط فإنهم كانوا يجنون في الشريعة الإسلامية وتطبيقها - التي نص عليها الاتفاق - بغيتهم الكبرى ، لذلك تخلوا عن الإمام وانتبهوا إلى شئونهم الخاصة بعد الصلح سنة ١٩١١ . وعلى كل حال فقد قلت أهميته ، وضعفت قوته ، وتخلت عنه القبائل الشافعية - التي ساندته في ثوراته وأدت إلى نجاحه سنة ١٩٠٥ ، هذا إلى جانب خروج بعض الزيدود عليه كما سيتضح فيما بعد^(٤) .

Bury ; Arabia Infeli, p. 37.

(١)

(٢) يقصد بها أنه رغم كونه الأمير الشرعى ، إلا أنه طرد وسلب حقه بواسطة عناصر أجنبية مغتصبة .

Bury ; Ibid, p. 37-38 .

(٣)

Bremond ; Yemen et Saoudia, p. 76.

(٤)

من هذا كله يتضح أن الإمام ، رغم الفرصة السلمية التي أتاحتها له صلح دعان سنة ١٩١١ ، إلا أن الصلح نفسه وضعه في مركز صعب ، إذ أصبح عليه أن يلعب دوراً مزدوجاً ذا وجهين . فهو كقائد روحي ، وسليل الإمام « على » يشعر بالالتزام بأن عليه أن يقف حازماً ضد الأتراك في كثير من أمور المسلمين ، كما عليه أن يظهر بمظهر الزاهد أو الناسك أمام عبود القبائل المتعصبة الملتفة حوله ، والتي تعتبر رصيده قوته وكيانه في اليمن ، ومع ذلك - وفي نفس الوقت - عليه أن يتعاون مع الفرق التركية وهو في مقره في « خر » لما كان يتقاضاه منهم شهرياً ، وتطبيقاً لشروط الصلح .

وكان وجود هذه القوات العثمانية يصطدم أحياناً بالتفكير الإسلامي القبلي القديم القائم هناك ، وذلك عند ظهور أى تغيير جديد - وذلك رغم التعليمات المشددة من السلطة المركزية في صنعاء بعدم التصادم - وكان مجرد ارتداداتهم الزى الأوروبى يعتبر عملاً فاسداً فاجراً أمام هذه القبائل^(١) .

فهو أمام القبائل والأتباع يجب أن يتقمص شخصية الزعيم الروحي الذى يدافع عن الشريعة دائماً أمام خروج الأتراك عليها . وأمام الأتراك الذين يدفعون المرتبات الشهرية ، عليه أن يظهر بمظهر الإمام المتصالح المسالم ، الذى يضمن لهم هدوء القبائل واستتباب الأمن والسلام ، وتنفيذ شروط الصلح . وهذا الوضع المتناقض أمام هاتين القوتين هو الذى هز شخصية الإمام أمام الشعب اليمنى ، وجعلهم يفكرون في شخصية جديدة يلتفتون حولها ، تكون أكثر إيجابية أمام الأتراك ، وأكثر إخلاصاً لرعاية مصالحهم . وكانت هذه الشخصية التى تطلعت إليها الأنظار ، هى شخصية الإدريسى في عسير ، الذى واصل الحرب ضد الأتراك .

Bury; Arabia Infelix, p. 38.

(١)

الفصل الثالث

علاقة الإمام بالإدريسى بعد عقد الصلح

تطور نفوذ الإدريسى في عسير :

قابلت اليمن خبر الصلح بالفرح والابتهاج ، لأنه يعلن بداية عهد سلمى جديد ، ينصرف الناس فيه إلى أمورهم وإلى حياتهم اليومية . وظهر هذا الفرح عندما قرئ الأمر السلطاني في صنعاء في سبتمبر ١٩١٣ ، معلناً تحالف الإمام مع الدولة « فساد الأهالي في الشوارع مهللين يطلقون النيران ابتهاجاً بهذا الأمر »^(١) .

ولكن طبيعة الصلح ، وحقيقة الأغراض التي دفعت إلى عقده ، أدت إلى نتيجة هامة ، وهي أن نفوذ الإدريسى قد انتشر بمقدار ما انخفض نفوذ الإمام يحى بانسلاخ كثير من قبائل الإمام عنه وانضمامها إلى الإدريسى^(٢) . والأكثر من ذلك أن بعض قضاة الإمام بدأوا - منذ أوائل سنة ١٩١٣ - يخاضعون الإدريسى في أمر مبايعته ، الذي أصبحت سلطته عامة في بلاد عسير ، وقسم كبير من منطقة شمال اليمن على أثر مناقشات حدثت بينه وبين رجال الإمام يحى ، تغلبت فيها رجاله على رجال الإمام ، وأخذوا من بلاد اليمن التابعة للإمام ثلاثة حصون بعدما هدمتها المدافع كما زاد من نفوذ السيد الإدريسى ، أن قبيلة حاشد ، التي يعتمد عليها الإمام يحى اعتماداً كبيراً ، بايعته ، وأرسل شيخها « منصور بخيت » حملة رهائن من أبناء زعماء القبيلة إلى « جازان »^(٣) عاصمة الإدريسى ، تأكيداً لهذه المبايعة كما هي العادة عند قبائل اليمن^(٤) .

Bury ; Arabia Infelix, p. 38 .

(١)

(٢) الأهرام : ١٠٦٦٦ في ٣ / ٤ / ١٩١٣ .

(٣) ميناء على ساحل عسير وتكتب أحياناً « جازان » وأحياناً « جيزان » .

(٤) المؤيد ، العدد ٦٩٦٦ في ٢١ / ٤ / ١٩١٣ .

ولكن كيف زاد نفوذ الإدريسي بهذه السدرة؟ وكيف تغيرت طبيعة العلاقة بينه وبين الإمام يحيى ؟

والإجابة تحتاج تتبع أحداث عسير منذ عقد صلح دعان . من المعروف أن الاتفاق العثماني - الإمامي ، هذا عقد في أوائل مايو ١٩١١ ، فقام الإدريسي في ١٣ من هذا الشهر بقطع خطوط التلغراف ، وحاصر قائده السيد مصطفى عاصمة عسير ومركز العثمانيين بها - وهي « أبها » - حصاراً عنيفاً كما استطاع أسر عدد من الأتراك ، وغنم كثيراً من الأسلحة ، ونقل ذلك إلى عاصمتهم « صيبا »^(١) . وهذا التسايع الزماني المتقارب - عقد الصلح في اليمن وتجدد الاضطراب في عسير - لم يأت عفواً ، بل هو من الأمور ذات المغزى العميق ، التي تدل على وجود تراكبات عديدة سابقة أدت إلى وقوعه في هذه الفترة بالذات ، وكان أحدهما كان نتيجة مباشرة للآخر . فإذا رجعنا القهقري بعض الشيء - إلى بدء ظهور الإدريسي في عسير (حول سنة ١٩٠٧) - نجد أن الإمام قد بدأ يهتم بأمره ، ويتحالف معه على أساس أن الإدريسي يمكن أن يحمي ظهر الإمام عندما يزحف نحو الجنوب ، مهاجماً المراكز العثمانية ، أو زاحقاً نحو صنعاء وتوطدت العلاقة بينهما على أساس أن الهدف عند كل منهما واحد ، وهو محاربة الدولة العثمانية . ولكن الإمام كان بعيد النظر ذا آمال واسعة ، يطمح في حكم اليمن كله بمعناه الواسع ، ولهذا كان يرى أن أمامه أمرين : أولهما : العثمانيون وكان يرى أن نهايتهم قد قربت ، فلماذا لا يعمل في التو على أن يرثهم ، ويعمل على تثبيت مركزه في اليمن ، ولهذا أسرع بعقد الصلح . وثانيهما : الإدريسي ، وكان الإمام يهتم بمراقبته وتطور نفوذه ، وكان يرى أن نجمه في صعود ، وأن نفوذه يتشرب بدرجة قوية بين القبائل العسيرة ، لذلك خاف من هذا المنافس الصاعد وأحس بخطورته ، وفكر جدياً في

(١) Jacob ; Kings of Arabia , p. 121, Bremond ; Yemen et Saoudia , p. 77.

وكان الإدريسي يتخذ « صيبا » عاصمة له أيضاً .

التخلص منه والقضاء عليه . وكان الأتراك يقومون بهذه المهمة دون أن يشعروا أنهم يخدمون بذلك قضية الإمام . لهذا كله انحاز الإمام إلى جانب الأتراك وتحمل عن حليفه السابق . وبناء على هذا ، قلنا إن تجدد الحرب في عسير لم يكن مصادفة فلا شك أن الإدريسي قد فهم أيضًا ما ذهبنا إليه ، لذلك بادر بقطع الأسلاك التلغرافية ومحاصرة « أبا » . وهناك من يذهب أبعد من ذلك - وأهمية هذا الرأي أنه سابق زمنيًا للصالح ومقدماته - فيذكر أنه ليس ببعيد أن يكون الإدريسي ، الذي كان على اتفاق مع الإمام يحيى ، قد شعر بأن الدولة ستعطى الإمام يحيى من الحقوق ما لا ترضيه له هو ، فأظهر الجفاء وتحرش بجندها^(١) .

وقد أكد أحد الأتراك الرسميين لجيكوب ، عندما تقابلا في يناير ١٩١٣ - وكان هذا التركي قائممقامًا لمدينة « إب » في وقت من الأوقات - المفهوم الذي عرضناه عند الإمام ، وغرضه من عقد الاتفاق ، فقال « إن الإمام كان يتصرف لدى كبير تبعًا لخطة في ذهنه ، وكان يعمل هذا طالما كان خصمه الإدريسي موجوداً دون أن يقهر ، ولكن بعد أن ينهار الإدريسي فإن الأمور ينبغي أن تتغير ما دام كل من الترك والإمام لا يثق كل منهما في الآخر فكلاهما - على أية حال - كانا متفقين (يشير إلى صلح سنة ١٩١١) تحت ضغط ضرورة القضاء على البيت الإدريسي »^(٢) والحقيقة أن جميع أفراد البيت الإدريسي قد اشتهروا بالتقوى والصلاح ، وكانوا موضع إجلال البمينين واحترامهم ، وكان يرجع إليهم في كثير من الشؤون المهمة ، وهذا هو أهم سبيل مهد للسيد محمد الإدريسي - صاحب هذه الأحداث كلها - الظهور بمظهر السيادة والإمارة في عسير . وقد لجأ السيد محمد إلى

Rev, du Bonde Muslim, V. lx, Sept, 1909, p.173.

(١)

Jacob ; Kings of Arabia, p. 50 .

(٢)

الدين لجذب القبائل إليه « فكان يخاطب الناس بالآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، ويحثهم على اتباع قواعد الدين ، والرجوع إلى الإسلام في أصوله وبساطته ، كما أمر بالمعروف ونهى عن المنكر ، ومنع الغزو ، وأزال الشقاق والاختلافات القديمة بين القبائل والعشائر ، وطبق العدالة والمساواة بين الجميع ولم يستعملهم ، كما اتهمه البعض باستعمال الفسفور ، والكهرياء ، وغير ذلك من الاختراعات العصرية الجديدة ، التي لم ترها عربان اليمن بعد بقصد إقناعهم بولايته أو نبوته ، وكانوا يحبونه لدرجة العبادة والتقديس وينفذون أوامره بكل طاعة وارتياح ، والسعيد منهم هو الذى يتشرف بمقابلته ويتبارك بتقبل يده وركبته^(١) . وهم محقون في ذلك كل الحق ، فكم قاست هذه القبائل العسيرة من اضطراب الأمن وطول المنازعات التى تقع بينهم . وقد عبر هو نفسه في خطاب سابق له إلى أحد أصدقائه في مصر عن حالة الفوضى التى وجدها في عسير - وقد أوردنا هذا الخطاب قبل ذلك - وأنه ما أن قدم عسير حتى تغيرت الحال ، وأنه قام بمجهودات قوية في سبيل تدعيم الأمن ، وخاصة بعد أن جمع حوله كثيراً من الأنصار .

كما قال إنه أعدم حوالى المائتين قصاصاً ، وقطع أيد كثيرة إقامة لحد السرعة ، وأحل الأمن مكان الفوضى والاضطراب . بل اتجه اتجاها أكثر عمقا ، فعمل على تنظيم حياة هؤلاء البدو من الناحية الإدارية والقضائية والاقتصادية . وأنه وسع نفوذه ، فوضع على رأس كل قبيلة من قبائل عسير قاضيا وأميرا من قبله ، فالأول ينظر في الشئون القانونية ، والثانى ينظر في الشئون الإدارية والحربية ، ويجمع الزكاة الشرعية للسيد . وكانت الصلات بين المركز والبقاع الأخرى قائمة بكل دقة . كما نظم الموانئ التى كان يحتلها ، فجعل في كل ميناء جركا له « عمال » وموظفون من قبله لاستيفاء الرسوم

(١) المنار : المجلد ١٥ ، الجزء السادس ، ص ٤٦٥ - ٤٦٦ (المصادر في ٣٠ جمادى الآخر ١٢٣١هـ) يونية ١٩١٣ .

الجمركية من الواردات والصادرات ، وكانت الرسوم التى يتقاضاها أقل من الرسوم التى تجبها الدولة . وقد نشطت التجارة بين هذ الموانئ (ميدى ، وشفيق ، وحبل ، وبركة ، والغور) وبين عدن ومصوع فكانت السفن الشراعية^(١) تحمل الضائع علفيا بين هذه الثغور المتقاربة . وكان عند السيد وكيل ، يسمى « يحيى زكريا » وهو بمثابة « رئيس الحجاب » أو « الصدر الأعظم » وآخر أمين لبيت المال واسمه « محمد يحيى » وهو بمثابة وزير للمالية . كما كان له كثير من القواد ، وكانوا يحملون شارات خاصة كل بحسب رتبته^(٢) . وقد أزعج هذا كله كل من الأتراك والإمام ، بقدر ما أسعد أمالى عسير الذين تمسكوا بالإدريسى ، وحاربوا وراءه بكل ما لديهم من قوة .

علاقة الإدريسى بالعثمانيين :

وقد قامى الإدريسى من العثمانيين كثيراً ، فكم حاولوا الاتفاق معه ، ولكنهم سرعان ما كانوا ينقضون وعودهم ويعلمنا الحرب عليه ، لأنهم كانوا يؤمنون فى أعماقهم - تطبيقاً لرغبتهم فى تدعيم « مركزية الحكم » فى إمبراطوريتهم - بأنه لا بد من القضاء على هذه القوى المحلية التى تحاول رفع رأسها ، وتطالب بالكيان الخاص داخل الامبراطورية .

وكانت الدولة - تحت ضغط ظروف قاهرة - تقبل أن تتفاوض مع الإدريسى والإمام ، ولكن كانت هذه المقابلات إلى حين فقط ، ثم تعود الدولة إلى الحرب وليس أمام عينيهما إلا « المركزية والتترك » . وفى خطاب طويل من الإدريسى إلى الإمام ، وكان الأخير يدعوه فيه إلى الصلح مع الدولة والتراضى معها « خدمة للإسلام » ويحثه على البعد عن الإيطاليين « أعداء

(١) تسمى هناك سنايك .

(٢) المنار : المجلد ١٥ ، الجزء السادس ، ص ٤٦٨ - ٤٦٩ .

الدين « - وكتاب الإدريسي مؤرخ في ١٥ ربيع الأول سنة ١٣٣٠ هـ (مارس سنة ١٩١٢) أى بعد أن عقد الإمام الصلح مع الدولة - أخذ الإدريسي يعدد للإمام كيف أنه يرغب في الصلح مع الدولة ولكنها لا تصلى وعدها معه ، فيقول : « أما مادة الصلح بيننا وبين الحكومة ، فمن أول يوم وما ندعو إليه هو الوفاق ، وكلما أرادوا عقد ذلك نقضوه . وكفى بما كان في المدة الأخيرة ، فإن المذاكرة حصلت بيننا وبينهم في هذا الموضوع ثلاث مرات ، بل أربع مرات ، بعد وصول رسلهم إلينا ، فإذا أجبنا بما فيه الوفاق ، أعرضوا عنها وكيداً واحتقاراً لنا . فأولى المرات بواسطة محمد توفيق في مجيئه الأخير . فأجبناهم ذاكرين مواد بسيطة ، لأن في ذلك الوقت لم يكن قد وقع بيننا وبينهم سفك دماء . وتلك المواد هي أن نكون في جهاتنا آمريين بالمعروف ناهين عن المنكر ، ضابطين للبلاد من الفساد ، مع بقاء مراكزهم ، وإلهم تساق الحاصلات ، وعليهم القيام بما يلزم من معاش القضاة والمتدربين في مصالح البريات ، وأن لا يحدثوا زيادة من القوة في البلاد وأن يفك أمير مكة صالح بن حسن وصاحبه من الحجاج . وهذه المواد مما يضحك منها ، لأنها لبساطتها لا تكاد أن تكون مطالب ، ولكن أدانا إلى ذلك حب الراحة للبلاد والعباد . فما كان الجواب إلا بنقيض ذلك ، فساقوا تلك القوة التي يقدمها محمد راغب بك ، ومحمد على باشا في « جازان » وملأوه بالآلاف ، وازدادوا عدواناً على طلب الحجاج لجسهم ، كما وقع في الحبس بعض رجال « ألمع » في حج هذا العام ، وأشعروا أن العسيري تابع لإمارة حسين بن عوف (أمير مكة) وأرسلوا

(١) هو الشيخ محمد توفيق الأرناؤطي الأصل . من علماء الترك ، جاور في الأزهر . وعرف السيد محمد الإدريسي فيه . وقد أرسله إليه الاتحاديون أكثر من مرة للتضام معه ، وكان من رأيه أن الإدريسي مخلص للدولة ، ولكن الاتحاديين كانوا لا يسمعون لرأيه دائماً أو يأخذون به .

إلينا بطريق مصر في حين وصول القوة العامة برفق عزت (باشا) أنى إن أردت السلامة ، أفتح لهم الطريق إلى الإمام التسى تمر على طرف البلاد التى بيدينا ففوضنا الأمور إلى الله ، واستعنا به في مدافعتهم ، وبحمد الله قد كان ما كان » .

« ثانى المرات بواسطتكم (يقصد الإمام) عندما وصل إليكم عزيز (يقصد عزيز المصرى) ووافقنا لكم ، فكان منهم الجواب بالتعليق على ما هو في حكم المستحيل ، وهو إجابتنا لحضور الأستانة . وقد تحقق لكم من هذا نهاية الإعراض مع أنكم قد بذلتم الجهد ، كما أخبر عزيز عند وصوله مصر لبعض أصدقائنا بذلك ، وبما كررتموه من المراجعة فيما هنالك . ومنع عزت ، وأخذ في تجهيز نحو تسعة وثلاثين طابوراً ، إلى أن حال بيننا وبينهم الله ، بما تداركنا من رحمته ، فكشف عنا الغمة ، ونجانا كما هو سسته مع عبادة المؤمنين ، وعكس عليهم القضية .

« ثالثها : كان بواسطة السيد « الشراعى » مع بعض إخواننا فأجبنا فكان الجواب منهم بالسكوت .

« رابعها : مع سليمان (باشا) متصرف عسير »^(١) .

هكذا استعرض الإدريسى في خطابه للإمام ، محاولات العشائين معه لعقد الصلح ، وأنه كان يرغب في ذلك ، إلا أنهم كانوا دائماً يراوغون ويرفضون أو يسكتون . ولكننا نحب أن نوضح هنا حقيقة أشار إليها الإدريسى في خطابه ، وقد تمعدها طبعاً ليذكر الإمام بها ، وهى أن الدولة حاولت المرور

(١) المنار : المجلد ١٦ ، جزء ٤ ، ص ٣٠٠ - ٣٠٣ (من كتاب الإدريسى إلى الإمام ، وقد حاولنا أثناء تناول النص أن نضع بعض الكلمات من عندنا بين أقواس زيادة في الإيضاح .

بجيوشها عبر عسير لمهاجمة الإمام من هذه الجهة ، ولكن الإدريسي تصدى لهم « وكان ما كان » كما جاء في خطابه .

وهنا وبعد أن انتضح موقف كل فئة من الفئات المتنازعة في اليمن ، نحب أن نؤكد مرة أخرى ، أن العثمانيين رفضوا أن يعقدوا صلحاً مع الإدريسي ، كما فعلوا مع الإمام . وكان للعثمانيين رأى خاص لا بد من توضيحه هنا حتى يمكن متابعة الأحداث العثمانية العسيرة ، التي أدت بالإدريسي إلى الانحياز إلى جانب الإيطاليين ثم الإنجليز .

ومما لا شك فيه ، أن نقطة الانطلاق التي حددت لكل منهما طريقه واتجاهه هي صلح « دعان » فقد أثر هذا الصلح تأثيراً أعمق بكثير مما يتصوره البعض وجعل كلا من الزعيمين يتجه اتجاهاً مخالفاً لاتجاه الآخر تمام الاختلاف.

وقد شرح الأميرالاي إحسان بك في حديثه - سابق الذكر - مع مندوب جريدة « المفيد » البيروتية - والذي نقلته المنار - سياسة عزت باشا مع الإدريسي بعد عقد الصلح مع الإمام ، فقال : « إن في عزم عزت باشا أن يجرّد عليه (على الإدريسي) قوة من الجيش اليمني (أى الذى فى اليمن) ومنبداً عما قريب الحركات العسكرية فى عسير . ومن رأى عزت باشا أن الإدريسي قد ادعى « المهديّة » حديثاً فإذا عقد القائد معه (مع الإدريسي) نفسه ثابت والإمامة وراثية فى عائلته . فإنه يخشى من ظهور مئات أمثال الإدريسي أما الإمام يحيى ... »^(١) . هذا هو رأى الدولة الرسمى فى قضية الإدريسي ، فهم يعتبرونه من ناحية « حديث المهديّة » ويقصدون بذلك من الناحية العملية ، أنه من الممكن القضاء عليه لأن أتباعه قليلين ، يمكن أن يقضوا عليهم دون أن

(١) المنار : المجلد ١٥ ، جزء ٢ ص ١٥٨ (من حديث الأميرالاي إحسان بك بجريدة المفيد البيروتية) .

يصطدموا بتراث تاريخي ، ذي جذور عميقة للإدريسى أو لانتصاره أو لدعوته ، فهم يرون أنه من الأصوب القضاء عليه حتى لا يدعى غيره بالتالي بأن له حقوقاً في بقعة ما في الإمبراطورية ، ويطالب الدولة بالاعتراف بوضعه الخاص ورغم أن هذا الرأي منطقي في حد ذاته ، إلا أنه تجرّدى في جوهره ، لا يمت إلى الواقع بصلة . فما الذي يضير الدولة ، إذا اعترفت بولاء محليين ، وهم أدرى بحكم بلادهم ، كما أنهم في نفس الوقت ، يعترفون بسيادة الدولة عليهم . ولماذا لا تستعملهم الدولة كموظفين عندها ، فهم خير من الولاة الذين يرسلونهم من الأستانة . فهم أكثر خبرة وأقرب إلى قلوب الأهالي من الولاة الغرباء .

ولكن هذا التفكير ، وهو الاستعانة بأمرء محليين مثل الإدريسى وغيره ، يصطدم مباشرة بفكرة الدولة العامة عن نظام الحكم الجديد في الإمبراطورية الذي يعتمد على المركزية والتترك ، لذلك كانوا يحسون دائماً بضرورة محاربة مثل هذه الأفكار والاتجاهات .

وعلى كل حال ، لقد استمدت الدولة فعلاً لمحاربة الإدريسى . فكان هناك خطوة في سنة ١٩١٢ لتطويق الإدريسى من الجنوب ومن الشمال ، وذلك بين قوة من الحجاز تحت قيادة فيصل بن شريف « مكة » وقوتين عثمانيتين تخرج إحداهما من صنعاء ، والثانية من « اللحية » . ولكن هذه العمليات الحربية المشتركة قد فشلت ، ويرجع هذا بالدرجة الأولى ، إلى نقص الإقدام الذي أظهرته الفرقة الشريفة . ومنذئذ رابت قوات عثمانية على طول شاطئ عسير - من لحية إلى زهران - تأمناً للحديدة ، ومنعاً لأي اتصال محتمل بين عسير وقبيلة الزرعات في تهامة اليمن ، وهى « قبيلة دائمة الثورة مما يزيد متاعب الأنسراك هناك »^(١) . وكان الأنسراك قد أغروا الأمير فيصل بن الشريف حسين ، أنهم سيولونونه إمارة عسير إذا تمكن من القضاء على

الإدريسى « وفعلًا حاول فيصل استنفار القبائل ضد الإدريسى ومحاربتة ، ولكنه فشل وعاد في أوائل سنة ١٩١٣ بخفى حنين^(١) » .

اتصال الإدريسى بالإيطاليين :

والأحداث السابقة الذكر جاءت متأخرة عن اتصال الإدريسى بالإيطاليين وقد تعمدنا تأخير بحث نشأة هذه العلاقة - بينه وبين إيطاليا - وأسبابها وتطورها لأهميتها، وحتى تأخذ حقها من البحث ولأن العلاقة العشائية العسيرية نفسها هي التي أدت إلى التقارب بين الإدريسى وبين إيطاليا.

ذكرنا أن السيد مصطفى عم الإدريسى ، قد حاصر « أبها » بعد عقد الصلح (سنة ١٩١١) وشدد عليها الحصار ثم احتلها بعد ذلك بقليل .

وكانت فيها حامية مؤلفة من ثلاثة آلاف جندي وثلاث بطاريات ، وعدة مدافع كبيرة ، كما هزم شريف « مكة » الذي أسرع لإعانة « أبها » وإنقاذ حاميتها^(٢) . كما هاجم العسيريون مقدمة الجيش التركي ، وكانت تعسكر على بعد ثلاثة أميال من « جيزان » . وكانت مقدمة الجيش هذه مؤلفة من أربعة مدافع ، فقتلوا منها الكثير ، وكان القتال تقريباً وجهاً لوجه . وقد هرب باقى الجيش التركى فى حالة غير نظامية إلى « جيزان » فتبعهم العرب . وقد استولى الشوار على ٤ مدافع ومدفعى « مكسيم » وألفى بندقية ، وعلى كئسير من الذخائر والمهمات . بل مما زاد الأمر سوءاً ، أن ظهرت الكوليرا فى هذه المنطقة ، وأصيب بها حوالى الثمانين وتوفى فعلاً أربعة وثلاثون ، كما انتشر الوباء أيضاً فى طوابير الجيش فى مدينة قنفذة^(٣) . ولكن الإمدادات بدأت تتوالى على عسير من الخارج . وفى ٢٠ يوليو ١٩١١ ،

(١) المؤيد : ٦٩٦٦ فى ٢١ / ٤ / ١٩١٣ ، ص ٦ .

(٢) المؤيد : ٦٣٨٠ فى السبت ٣ / ٦ / ١٩١١ (٦ جمادى الثانى ١٣٢٩ هـ) ص ٦ .

Bremond ; Yemen et Saoudia , p. 77.

(٣) المؤيد : ٦٣٩٨ فى ٢٤ / ٦ / ١٩١١ ، ص ٦ .

استطاع الأتراك بمعاونة القبائل الموالية زحزحة ستة آلاف بدوى من شيعة الإدريسي كانوا حول « اللحية » ولكن الشوار كانوا لا يزالون يحتلون آبار « جيزان » مما كان يجبر الجنود على أن تجلب مياه الشرب إليها من عدن^(١). وبعد لأى استطاعت الدولة استرجاع مدينة « أبها » فتبع ذلك فرار الإدريسي إلى المرتفعات الجبلية في عسير^(٢). ويلخص الجرافى أحداث هذه الفترة التى دفعت بالإدريسي إلى التقارب مع إيطاليا فيقول : « وأرسل (الإدريسي) عمه السيد مصطفى سنة ١٣٢٨ هـ لمحاصرة « أبها » فاستنجدت الدولة العثمانية بشريف « مكة » الحسين بن على ، فخرج من مكة فى شهر ربيع الثانى ١٣٢٩ هـ وفك الحصار عن « أبها » واعتصم الإدريسي بجبال « فيفا » وفى ١٣٢٩ هـ. أعلنت إيطاليا الحرب على الدولة العثمانية ، وأخذت فى احتلال طرابلس الغرب ، ثم حولت نظرها إلى البحر الأحمر ، وحاصرت ولاية اليمن ، وأطلقت مدافعها على أغلب موانئ اليمن ، ووقف الأسطول الإيطالى « بجازان » ولما بلغ الإدريسي ذلك ، نزل من « جبال فيفا » إلى « صيبا » وتخابر مع إيطاليا ، وأبدى استعدادة لمساعدتها ، فأُنزلت إليه كمية من المدافع والبنادق ، واستأنف هو الحرب مع الدولة العثمانية من جديد^(٣).

ولكن لنا أن نتساءل الآن : لماذا اختارت إيطاليا اليمن وعسير مسرحاً لأعمالها الحربية ؟ ولماذا اختارت هذا الموقف بالذات ؟ ثم أخيراً لماذا تقرب كل من إيطاليا والإدريسي إلى بعضهما البعض ؟ .

ونقطة البدء للإجابة على هذه الأسئلة هى « حرب إيطاليا ضد طرابلس الغرب واحتلالها » فقد بدأت إيطاليا تأخذ أهبتها لاحتلال طرابلس الغرب

(١) المؤيد : ٦٤٣٢ فى ٢٧/٧/١٩١١ ، ص ٦ .

(٢) المؤيد : ٥٤٤٠ فى ١٢/٨/١٩١١ ، ص ٦ .

(٣) الجرافى : المقتطف من تاريخ اليمن ، ص ٢٢٤ .

وضمها إلى ممتلكاتها كجزء من الخطة الاستعمارية الأوروبية التي وضحت بعد مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ ، والتي ترمى إلى تقسيم أملاك « الرجل المريض » فيها بينها . وقد وضع هذا في سكوت الدول الأوروبية على أعمال إيطاليا الحربية هذه ضد الدولة العثمانية ، ولم تثر هذه الدول الاحتجاجات التقليدية ضد إيطاليا ، كالمحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية ، أو المحافظة على توازن القوى الدولي وغيرها . وقد أوضحت جريدة اللواء المصرية هذا السكوت غير الحيادي من جانب الإنجليز على أعمال إيطاليا الحربية بقسوها إنه « أثناء الحرب الطرابلسية ، وكانت إنجلترا تحتل مصر ، أعلنت إنجلترا أن مصر تبقى على الحياد » وكان هذا بدون شك ، بقصد منع اختراق الترك للأراضي المصرية للوصول إلى طرابلس ، وذلك لتأمين جانب الطليان من ناحية مصر في الحقيقة « ولكن الإنجليز في نفس الوقت كانوا يسمحون للطليان بشراء الجبال من عدن على يد وكيل لهم فيها . وهذا الوكيل يحتاج الجبال من العرب ، دون أن يعلم العرب إلى أين ترسل تلك الجبال ، وكانت الحكومة المحلية في عدن تنفض النظر عن شراء الطليان الجبال ، وتأذن لهم بشحنها . فهل يعد هذا خرقاً للحياد أم لا ؟ وهل يصح أن يضيق الخناق على العثمانيين في مصر لحفظ الحياد ثم تسكت الحكومة الإنجليزية عن اختراق الطليان للحياد في عدن »^(١) . وإن كانت هذه الأحداث خارجة عن نطاق بحثنا ، إلا أننا يجب أن نقول إن إيطاليا ، وقد خافت من سريان نار الحرب ضدها إلى باقي العالم العربي تلبية لدعوة الخلافة العثمانية وإشغالا منها للقوى العثمانية المنهكة في باقي أجزاء إمبراطوريتها أسرع إلى فتح جبهة حربية أخرى في اليمن وعسير لإشغال الدولة العثمانية وإضعاف مقاومتها بتشيت مجهوداتها الحربية . ويعبر الواسعي عن هذا بقوله « وفي هذه السنة ١٣٣٠ هـ (١٩١٢ م) حاصرت إيطاليا سواحل اليمن

(١) اللواء : ٣٨٢٢ في ٥-٣-١٩١٢ (١٦ ربيع الأول ١٣٢٠ هـ) ص ٤ .

من جهة البحر الأحمر ، وحصل لتجار الحديدة ضيق شديد ، ورويت الحديدة من البحر ، وقصدت إيطاليا بذلك إشغال الدولة عن طرابلس لئلا تحصل غارة ، لأنه لما حصل حرب طرابلس ، ورد تلغراف لعزت باشا إلى صنعاء بذلك^(١) . ولكن في الحقيقة لم يجد الإيطاليون ما يتطلب منهم عملاً كثيراً في البحر الأحمر ، فقد حاصروا الموانئ ، ما عدا تلك التي في قبضة الإدريسي ، كما أنهم ضربوا مدينة الشيخ سعيد ، المقابلة لبريم ، بقليل من القنابل وإن لم يحدث هذا خسائر كبيرة^(٢) . كما أن في خطاب الإدريسي للإمام سالف الذكر ، أنهم أغرقوا بعض سفن خضر السواحل العثمانية .

ولكننا نحب أن نقول هنا ، إن هجوم إيطاليا على السواحل العربية لم يكن لإجزاء من خطة عامة ترمى إلى تقليص أظافر الدولة العثمانية ، وذلك لتسهيل عملية احتلال طرابلس الغرب ، فقد أطلقت إيطاليا النيران على ميناء بيروت ، وذلك بحجة وجود سفينتين حربييتين صغيرتين في الميناء ، وأغرقتها فحلاً ، ولكن الدول الأوروبية كلها احتجت على هذا العمل لأهمية ميناء بيروت التجارية^(٣) .

أما لماذا تقررت إيطاليا من الإدريسي في هذه الآونة ، واستطاعت استغلاله دون الإمام فهذا ما يجب توضيحه . عرفنا أن الإدريسي بعد أن نشر الأمن في عسير نظم موانئها وشجع تجارتها ، وانتظمت هذه التجارة مع «مصوغ» و « عدن » . فكانت موانئه ، لعدة سنوات ، على علاقات وطيدة مع « عصب » و « مصوغ » - الميناءان الإيطاليان على الشاطئ الأفريقي المواجه لعسير - فليس غريباً حينذاك أن كانت إيطاليا تتطلع في لهفة إلى الوثوب

(١) الواسعي : تاريخ اليمن ، ص ٢٤٦ .

Jacob ; Kings of Arabia , p. 126.

(٢)

(٣) اللواء : ١٨٣٢ في ١٩١٢/٣/٥ (١٦ ربيع الأول ١٣٣٠ هـ) ص ٤ .

إلى الشواطئ الآسيوية العربية المواجهة لأريتريا ، مستعمرتها الأفريقية .

وقد ذكر جيكونب عن كاتب ألماني في سنة ١٩١٣ ، معبراً عن هذه الرغبات الإيطالية فقال : « منذ قرن مضى استطاع الإنجليز أن يجعلوا أنفسهم أسياداً في عدن .. والآن ترمى إيطاليا نظراتها المتطلعة إلى شاطئ العربية الأخضر^(١) . فكان رغبة إيطاليا في الوصول إلى هذا الشاطئ كانت رغبة قديمة ، ولها جذورها وأسبابها ، وبناء عليه ، قامت باستغلال هذه الفرصة للتقرب من الإدريسى للاستفادة من موانئه ، ومن منتجات بلاده . ولكن إيطاليا اختارت هذه اللحظة بالذات - لهذا التقرب - لسبب حربي أكثر منه تجاري . حقيقة أنها خافت على التجارة من الفيض ، إذا ضاعت هذه الموانئ من أيدي الإدريسى واحتلتها تركيا ، ولكن إيطاليا خافت في المقام الأول من أن تستعمل تركيا هذه الموانئ - إذا احتلتها - ضدها ، وتثير لها المتاعب في مستعمرتها «أريتريا» فبادرت هي بالاتصال بالإدريسى .

أسباب الاتصال :

وهنا يجب أن نعريف أيضاً : لماذا قبل الإدريسى الاتصال بإيطاليا ، رغم اتجاهه الديني ، وطبقاً لرأيه الخاص ؟

وفي رأينا أن الدولة العثمانية هي السبب في هذا التقارب بين إيطاليا والإدريسى ، ولا نؤكد هذا الشيء إلا لأن « الدولة تركته خارج الحلقة الإسلامية »^(٢) . فقد عقدت الدولة صلحاً مع الإمام ، ولم تقبل أن تفعل نفس الشيء مع الإدريسى ، بل كان رأياً هو القضاء عليه نهائياً ، وما كانت المفاوضات أو التقارب الذي كان يحدث بينهما إلا كسباً للوقت ، أو تمهيداً

Jacob ; Kings of Arabia, p. 127 .

(١)

Ibid ; p. 152

(٢)

للثورات العنيفة التي كان يعلنها ضد الدولة . لذلك وجد الرجل نفسه وحيداً في الميدان . فالإمام - صديقه القديم - أصبح عدواً له بعد عقده الصلح (سنة ١٩١١) . والشريف حسين من الشمال يعاود الكرة بعد الأخرى في الهجوم عليه ، هذا فضلاً عن موقف الدولة منه . لذلك كان الإدريسي لا يرى حرجاً في الاستعانة « بالشيطان » لإنقاذ نفسه من هذا الموقف الصعب ، وضد هذا الحصار المضروب حوله من جميع الجهات . وهذا ما حدث فعلاً ، وقد عبر جيڪوب عن هذا بقوله « إن الإدريسي كان يتحين الفرصة للحصول على مساعدة إيطالية^(١) » .

ولندع الرجل يدافع عن نفسه ، وذلك بها جاء في كتابه - السابق الذكر - للإمام يحيى الذي يدعوه إلى الاتفاق مع الدولة ومناخدة الأجانب ، وهو في حديثه هذا يذكر أنه حاول الاتصال بالدولة ، والاتفاق معها ، ولكنها كانت تصده دائماً ، أو تحاول المكر به . فيقول بعد ذكر المرات الأربع التي اتصلت به الدولة للمفاوضة ، وفشل هذه المحاولات « .. ثم في هذه المدة مع ما رأينا من فتك الطليان بهم ، أخذنا العطف فأمسكنا كل حركة ، وكتبنا لمن في مفرزه « ميدي^(٢) » إن دهمكم شيء فلکم مناعون ، فكان منهم أن محمد علي (باشا) مر بطريق « القنفذة » .. وأخذ يحرق ما وجد في طريقه من بيوت السادات العلماء ، لأن هذا الرجل أكبر عداوته لأهل الدين ، لأن ما ناله من شرف في الأمتانة (كان) بسبب شغفه لعالم في « أطنة » أيام تنازع وقع بين المسلمين والنصارى هناك ، ولما قدم « جازان » بالعساكر لم يختار لهم (خسته خانة) إلا جامع تلك البلدة ، ولا يهيمه أن تلوث بالنجاسة ، وتعطلت إقامة الجماعة فيه ، وكأنه يظن أن هذه الأسباب في ارتزاقه النياشين والرتب من

Jacob ; Kings of Arabia, d. 127.

(١)

(٢) « مفرزة » تعنى حامية صغيرة ، و« ميدي » ميناء يقع على حدود اليمن الشمالية حالياً .

باب « من رزق من شيء فليزره » وهذا هو السبب في تجهيز ما وجهناه من الجند إلى الشام^(١) ، لأجل مدافعة هذا الطغيان ، والمحافظة على مراكز أهل الدين والإيمان .

« وقد حصلت المذاكرة بيننا وبين هؤلاء الإخوان في هذه الأحوال ، إلى أن ساق بنا الكلام إلى مفرزة « ميدى » وأخبرناهم أن الطليان قد ضرب (كذا) قلاع الدولة ومراكزها من باب المندب إلى جدة ، وهذا (كذا) تلك الحصون بمدافعه المسطرة ولم يبق إلا هذه القلعة ، مع أن شيخ البلد التي فيها قد سبقت له جناية من الطليان بواسطة شهادة سنوك (سفينة شراعية) طال الخلاف بين الترك والطليان فيه ، وتوقف الأمر على شهادة هذا الشيخ وتهددته الدولة بالشهادة لها فشهد . فإذا قصد الطليان هذه المفرزة ، لا يقتصر عليها بل يتعداها إلى تلك البلد لما جناه شيخها عليهم ، وسابقاً قد ضربوا هذه البلدة كما عرفته ، ومن المشاهد أن هذه العساكر ، كجملة من في كل موضع ، إذا ضرب الطليان المواقع هربوا من مواقعهم تلك إلى محلات العامة ، ولم يدافعوا ولا يضرب مدفع واحد . وقد ضربت هذه القلعة من نحو شهر ، وخرجوا منها كما ذكرنا ، وهذا مما أوقع الناس في العجب ، فإن الدولة كما عجزت عن إصلاح الداخلية كما يرجى منها ، عجزت عن حفظ الخارجية والقيام بالمدافعة على الرعايا من قصدهم بسوء ، فعجزت الدولة الآن عن هذا وهذا فما بقي لهم إلا أن يسعوا الناس بحسن الخلق لو كانوا يعقلون . ثم إنه قد اشتد الخطب من الطليان بمحاصرتهم للحديدة إلى حالة يخشى معها أن تحتل الحديدة ، فتكلمنا مع العسكر الذين في القلعة بأن في بقائهم بها ضرر

(١) يقصد بها هنا الحدود الشمالية ، والشام تعنى الشمال .

(٢) يقصد بـ « رسل الإمام الذين حملوا الرسالة إليه » ، وإنه قد تحدث إليهم في كل هذه الشئون .

على الإسلام والمسلمين لأن الحديدية إذا احتلت يتبعها ملحقاتها ، من ذلك هذه القلعة ومن المعلوم حسب أصولهم أنه إذا احتلت الحديدية وجاء المحتلون ببوابيرهم لاستلام هذه النقطة تبعاً للمركز ، ومعهم الإذن بالتسليم من كبار الترك ، فإن من هذه النقطة لا يلتفت إلى الإسلام ولا إلى المسلمين ، ولا يهتمون بأمر الوطن بل حالاً يعملون الترتيب اللازم في التسليم إلى المحتلين ، ولو بطريق الحرب مع أهل الوطن بأن يضربوا من القلاع ، وتضرب البوابير من الساحل حتى يتصلوا بالمحتلين ، ويدفعوا لهم موقع الحرب ويسلموا أهل الوطن إلى الأمر ، كما فعلوا في بنى غازى إحدى متصرفيات طرابلس فإن أهلها عشية احتلال الطليان لما رأوا ببوابير الطليان بالساحل أسرعوا إلى مركز الحكومة ليستعدوا للقتال ويدعوا أهاليهم وأموالهم في مكان أمين فمنعهم الأتراك ، وألزموهم الطمانينة فرجعوا إلى بيوتهم فلما جن الليل لم يشعروا إلا والمتصرفية بأجمعها صارت عساكر طليانية قماموا للدفاع ، ولم يمكن الخروج من المنازل إلا للرجال دون النساء والذرية ، وهم الآن تحت قبضة الطليان ، واشتهر أن هذه المعاملة من العساكر بأسباب ما أخذه كبارهم من الطليان خفية وبأسباب ذلك استقال الصدر (يقصد رئيس الوزراء) فتبين أن بقاءهم حيث ذل في المواقع الحربية ، لا للدفاع وحماية الثغور ، كما هو اللازم لمن يتولى إمارة المسلمين ، بل للأغراض الفانية ، وبيع البلاد للمصلحة الشخصية فمن ينزع الإسلام فلينبه من الترك .. فلما خاطبناهم في النزول معنا ليقوا مع العساكر العربية جنباً بجنب حتى إذا احتلست « الحديدية » ويكون موقع المفزة « الميديه » بأيدي المسلمين ، يؤدون فيه ما أوجب الله عليهم ، وإن امتنعوا فلا إلزام ، وإن أرادوا اللحاق بكبرائهم فلهم ذلك ، فأبوا هذا وهذا ﴿ ولا يجيئ المكر السيئ إلا بأهله ﴾ . والعجب من هؤلاء الناس يذكرون أننا السبب في تركهم للدفاع ، كما روى عنهم السادة الواصلون ، فليست شعري من أى وجه . وأى قرب بيننا وبينهم في المسافة أن يقولوا نخشى أن نصلى بنارهم ، إذ في الأقل بيننا وبين « الحديدية » ثمانية أيام ،

ولو سلم هذا فما يكون جوابهم في احتلال الطليان لطرابلس . وما المانع من المدافعة هناك ، مع أن أهل تلك الجهة من المخلصين للحكومة بل هم قاثون بالقتال للمحتلين من (حتى) الآن . ومن العجاف أن الحكومة قبل أن يحتل المحتلون ، رفعت الأسلحة والوالى والعسكر إلا شيئاً قليلاً ، وبعد ذلك لم تمد المجاهدين ولا بدرهم أو نفر^(١) .

بعد عرض هذا الخطاب الهام ، نقول إن الإدريسي تعرض فيه لأمرين : محاولته التقرب من الترك ، وإسداء النصيح لهم من ناحية ، ومهاجمته الشديدة لسياساتهم ، ولعجزهم أمام القوى الأجنبية ، بل ما اعتبره خيانتهم القضية الإسلامية مقابل « أغراض فانية » كما قال ، من ناحية ثانية - تلك القضية التى يدعون أنه خافها لأنه اتصل بالإيطاليين .

وقد أعجبنا فعلاً للباقة وذكائه وسعة اطلاعه السياسى . فمن المعروف أن الصدر الأعظم (رئيس وزراء تركيا) كان قد استقال بسبب الحرب الطرابلسية ، وأنه اتهم بأنه متواطئ مع الإيطاليين . هذا فضلاً عن أن الأتراك كانوا قد سحبوا كثيراً من حامية طرابلس ، وأرسلوها لليمن ، لمحاربة الإمام والإدريسي .

كيفية الاتصال ونتائجه :

بقى أن نعرف كيف اتصل الإدريسي بإيطاليا ، وذلك بعد أن درسنا أسباب هذا الاتصال ودوافعه . ويشرح الواسعى هذه الكيفية ، ونذكر هنا نص ما قاله لأن لنا بعض التعليقات على قوله إلى جانب أهميته : « وعند إقامته (يقصد الإدريسي) بمصر كان له صلة بمحمد على علوى بك ، مترجم إيطاليا في دار المفوضية الإيطالية بالقاهرة ، وهذه الصلة والصدقة

(١) النثار : المجلد ١٦ ، جزء ٤ ، ص ٣٠٣ - ٣٠٦ (من رسالة الإدريسي إلى الإمام) .

كانت هي السبب في ظهور نجمه في عالم السياسة . وفي هذا التاريخ سنة ١٣٢٣ هـ (كذا) كانت الدولة العثمانية مشتبكة بحرب مع إيطاليا لأجل طرابلس الغرب ، ولما كانت حكومة إيطاليا أرادت إشغال الدولة عنها ، رغبت في إشعال نار جديدة في جهة من الجهات التابعة للدولة ، فسمى رئيس وزرائها في إضرام نار في تهامة ، وقام محمد علي علوى بك بمذاكرة السيد محمد الإدريسي فقبل تنفيذ هذا المشروع ، خصوصاً وأن تهامة تخضع لهذه العائلة (الإدريسية) لما لجده السيد أحمد من الاعتقاد المشهور لديهم ، ومع كون أهل تلك البلاد نافرة غاضبة على المأمورين من الدولة العثمانية من الظلم والجور والفسق وإرتكاب المنكرات وترك الواجبات ، فمن هنا عرف السيد محمد سnoch هذه الفرصة ، فوافق القيام بمناظرة الدولة في تهامة ، بعد أن كفلت له الحكومة الإيطالية كل ما يحتاجه من مال وذخيرة وسلاح ومؤازرة ومناصرة في البر والبحر . وكانت عمده من « مصوع » بواسطة بعض مسلميها كالشيخ سالم مدير الجمرك ، والشيخ طاهر الشنيتي الخبير باليمن ، والصدیق الحميم للأدارة ونشبت (كذا) القتال فأخذ « ميدي » و « جيزان » وكانت الحكومة الإيطالية تساعده من البحر برمي القنابل والرصاص ، وهو محاصر العساكر العثمانية من البر ، حتى استولى على تهامة ، والأكثر من سواحلها ، وجرت حروب كثيرة ^(١) .

يبين الواسعي كيف تم الاتصال بين الإدريسي وإيطاليا ، ويذكر أن ذلك كان عن طريق محمد علي علوى بك ، ونحن وإن كنا لا نرفض هذه الرواية والدور الذي لعبه محمد علي علوى لأنه ليس لدينا ما يمكننا من رفضها من وثائق ومراجع ، إلا أنه يمكن مناقشتها والتقليل من صحتها ، ونستطيع أن نقول إن الاتصال كان يمكن أن يتم أيضاً عن طريق أحد التجار الكثيرين (من المسلمين) أصحاب المصالح في « مصوع » و « عسير » والذين يتصلون

(١) الواسعي : تاريخ اليمن ، ص ٣٤١ .

- لظروف تجارتهم - بالطرفين فهذا الطريق أسهل ، لأن الإدريسي لم يقابل محمد على علوى إلا في القاهرة أثناء وجوده بها منذ سنوات ، قبل قيام هذه الحرب ، كما أن السيد الإدريسي لم يغادر عسير ثانية بعد رجوعه من رحلته الطويلة التعليمية ، والتي تعرف فيها إلى محمد على علوى . ثم إنه عند قيام الحرب الطرابلسية ، ومحاصرة إيطاليا لسواحل عسير واليمن كان الإدريسي ملتجئاً إلى جبال عسير الجنوبية ، بعد أن استرجع العثمانيون ، بمعاونة الشريف حسين ، مدينة « أبها » . ولهذا كله نرجح أن الاتصال تم سراً عن طريق أحد التجار أو الأتباع المخلصين أصحاب الخبرة المتصلين بكلا الطرفين ، وإن كان هذا أيضاً لا يعنى أننا نرفض تماماً رواية الواسعى كما قلنا . ونلاحظ أن الواسعى يتكلم عن الإدريسي - في هذه الفترة - بروح التحيز ، ويظهر هذا بوضوح في باقي النص مما يدعونا إلى التحفظ حيث إن الواسعى يحاول إظهار الإدريسي بمظهر الخارج المتمرد على الجماعة الإسلامية^(٢).

بعد هذا العرض للعلاقة بين إيطاليا والإدريسي ، نستطيع أن نستخلص نتائجها ونهايتها . فواضح من طبيعة هذه العلاقة أنها مؤقتة ، تمت بين الطرفين لوحدة الغاية فقط ، وهى العداء للدولة العثمانية في وقت معين . ولكن سرعان ما تمكنت إيطاليا من احتلال طرابلس الغرب ، وأجبرت العثمانيين على الاعتراف باحتلالها هذا في صلح مهين ، لم يقبله الوطنيون هناك وواصلوا الحرب ضد إيطاليا تحت زعامة السنوسيين . وأدى هذا الصلح إلى انتفاء الغرض من ارتباطهم بالإدريسي ، فتخلوا عنه ، وتركوه وحيداً مما دعاه إلى التلاقى مع قوة أجنبية أخرى ، هى إنجلترا ، قوة بدأت أغراضها تتحد مع

(١) في النص السابق خطأ - لعله مطبعى - في تاريخ قيام الحرب الطرابلسية إذ يذكر أنها قامت سنة ١٣٢٣ والمعلوم أنها كانت في أواخر سنة ١٣٢٩ هـ .

أغراضه ، واتفقت معه بالنسبة لموقفها الواحد من الترك . وحدث ذلك التقارب لأن انتهاء النزاع الإيطالي العثماني لم يكن يعنى نهاية النزاع العثماني الإدريسي ، وكان معنى هذا أن بدأ الإدريسي حلقة جديدة من تاريخه كانت انجلترا هي المساعد الخارجي له فيها . وقد عبر الواسعى عن هذه النهاية فقال كانت إيطاليا قد شدت أزره (الإدريسي) وعضدته إيان « حرب الدولة العثمانية مع طرابلس الغرب^(١) » ، فلما انتهت الحرب قلبت إيطاليا للإدريسي ظهر المجن ، فانتهت تلك الصداقة بانتهاء الحرب المذكورة . فلما رأى حرج موقفه ، وليس له مساعد ولا معاضد ، والبلاد تخرج من يده النجا إلى الإنقليز (كذا) وصادقها وبقي حتى آخر حياته وانكلمتري عمده بالذخيرة والمال ، للفرس السياسى الذى لا يخفى . ويؤكد جيكونب نفس هذه النتيجة ، فيقول إنه ناقش أمر الإدريسي سنة ١٩١٨ مع حاكم أريتريا ، فقال له إنهم استعانوا بالإدريسي لإشغال الترك في هذه الجهات ، وإنه عندما عقد الصلح لم يعسد لهم فائدة كبيرة مع هذا المغامر الذى قام بعمل مفيد في وقت معين^(٢) . ولكن جيكونب نفسه يقول في مكان آخر قبل ذلك : إن الإدريسي لم يساعد الإيطاليين مساعدة فعالة حيث كان مشغولا بمحاربة العثمانيين في « أبها » عاصمة عسير ، وكان يحاصر حاميتها . وأن القوات المكينة والتركية أنت لرفع هذا الحصار ، وأنها عند وصولها إلى « حالى » (بالقرب من أبها) وجدوا كمية كبيرة من الأسلحة مما حصل عليها من إنجلترا وإيطاليا ، أو من « الحكومات التى يجهها انهيار الحكومة التركية » كما

(١) المقصود هو « الدولة العثمانية مع إيطاليا في طرابلس الغرب » .

(٢) الواسعى : تاريخ اليمن ، ص ٢٤٣ .

قال المكيون حيثثذ^(١) ولكننا نخالف جيكونب في تقييمه لمساعدة الإدريسي للإيطاليين ، فلا ندرى لماذا قال إن مساعده كانت غير فعالة ، وما الذى كان يطلب منه عمله . فنحن نعتقد أن محاربته للأتراك ، وإشغالهم داخل عسير كانت أكبر مساعدة ، أو هى الغرض الأواحد المطلوب منه ، والذى يستطيع أن يقوم به هو .

اختلاف موقف الإمام :

أما الإمام فقد اتخذ موقفًا مخالفًا - كما قلنا - عما اتخذه الإدريسي ، من مسألة الوقوف إلى جانب الدولة العثمانية أو ضدها . وقد قلنا كذلك إن صلح «دعان» كان نقطة الإنطلاق التى اختلف عندها كل من الزعيمين بالنسبة لهذه المسألة . وقد اتخذ الإمام موقفًا إسلاميًا في مظهره ، وانحاز إلى جانب الدولة العثمانية . وكانت الحرب الإيطالية العثمانية هى المحك الأول الذى أوضح هذا الموقف عند الإمام . وقد عبر هو عن هذا الموقف في كتابه إلى السلطان أحمد - سلطان حج - عن الصلح ، فقال : « إن الصلح هو ثمرة مجهود أجدادنا العظام » ثم أضاف « إننا وخلفاءنا سنحافظ على عظمة السلطان ، وسنقدم كل تعاون لازم .. وشملت الاتفاقية بصرف النظر عن الاختلافات النظرية ، إننا نعمل على وحدة الإسلام ، وإننا نقاوم عدوان الأجانب ، كما في حالة اعتداءات إيطاليا على طرابلس »^(٢) . وقد اتخذ الإمام موقفًا إيجابيًا ، أو بالأحرى هناك رواية تدل على أنه استعد لاتخاذ موقف إيجابى ، وهى التى سبق أن أشرنا إليها إشارة عابرة قبل ذلك . فيقول الراضعى بعد أن يذكر قيام الحرب الطرابلسية واصفًا موقف الإمام ، بأن الإمام كتب إلى

Jacob ; Kings of Arabia, p. 124.

(١)

(٢) الراضعى : تاريخ اليمن ، ص ٢٤٦ .

الباب العالى يقول : « إنى مستعد بإرسال مائة ألف كاملة العدة والعدد »^(١) . وقد رد البعض هذه القصة ، ففي رسالة الضابط العثماني السالفة الذكر ، إلى جريدة « الحقيقة » البيروتية التى يصف فيها الصلح جاء فيها : « إنه لما بلغ الإمام إعلان إيطاليا الحرب على الدولة ، أرسل نبأ برقيًا إلى مقام الخلافة العظمى ، يقول إنه مستعد لتقديم مائة ألف مقاتل ، كامل العدة والعدد »^(٢) .

وهذه الرواية على كثرة ترديدتها وشيوعها ، إلا أن لنا بعض الاعتراضات عليها . نستطيع أن نقول إن الإمام قد يكون حسن النية فعلا تجاه الدولة العثمانية وأنه تبنى أن يساعدها في محتتها ، إلا أنه كان هناك بعض الظروف التى تعترض تنفيذ أمينته . فمن ناحية كانت سلطة الإمامة الفعلية لا تمتد إلا على بعض القبائل الزيدية ، وحتى هذه القبائل كان يشك في تحمسها للحرب خارج اليمن ، وهذا مما يجعلنا نشك في قيمة العدد الوارد في هذه الرواية . ومن ناحية أخرى . كانت السفن الإيطالية الحربية ، تحاصر الشواطئ اليمنية ، كما أنها حطمت بعض السفن العثمانية التى تخفى هذه السواحل . ومن ناحية ثالثة ، كانت الدولة العثمانية لا تملك السفن الكافية لنقل مثل هذا العدد من الجنود ، إذ إننا نذكر أنها كانت تستأجر بعض السفن الأجنبية لنقل جنودها إلى اليمن . وقد عبر عما ذهبنإ إليه كاتب إنكليزى - كان في اليمن أثناء حصار صنعاء ، وشهد الأحداث التى تلتها - في مقالة له في التيمس بعد رجوعه إلى إنجلترا ونقلتها المنار - فقال : « ولا يستطيع الواقف على حقيقة أحوال اليمن ، أن يقابل الأنباء التى وردت من الأستانة عن استعداد الإمام لتقديم مائة ألف مقاتل ليحاربوا الإيطاليين في طرابلس الغرب إلا بالابتسام ، وذلك

(١) الواسعى : تاريخ اليمن ، ص ٢٤٦ .

(٢) المنار : المجلد ١٥ ، جزء ، ص ١٤٢ .

(٣) نفس المرجع : ص ١٠٦ .

لأن سلطة الإمام اسمية أكثر مما هي فعلية ولأن الحكومة العثمانية تعجز عن نقل هؤلاء المتطوعين إلى ساحة الحرب . ولكن هذا لا يؤثر في بيان موقف الإمام على كل حال ، وأنه متعاطف مع العثمانية في هذه القضية ، وإن كنا نؤمن مع جيکوب ، الذى يقول عن تعاطف الإمام مع الدولة أنه كان سلبيا ، وأنه ظل كما لمتفريج ، بينما كان يحاول تدعيم أغراضه في اليمن^(١) ، وهذا التعاطف إلى جانب الدولة يظهر في موقف آخر ، فقد حاولت إيطاليا الاتصال بالإمام عن طريق سلطان لحج ، ولكن هذا لم يجد نفعا ، إذ صدهم الإمام ، وانضج هذا في رده على سلطان لحج ، وكان يرى أن في تقدم الإيطاليين محاولة من جانب القوى الأوروبية لضرب الإسلام في الجزيرة العربية ، ثم قال « إنهم (الإيطاليون) يتخيلون أن كل ما هو أبيض أمامهم قطعة من الدهن »^(٢) وهو يشير بذلك إلى أنه شخصية قوية لا يمكن استهواؤها كما فعل الإيطاليون بالإدريسى .

ونحن لا نستغرب هذا الموقف عن الإمام ، فهو فضلا عن تعاوده مع الدولة العثمانية في صلح « دعان » سنة ١٩١١ ، فإن كل مصالحه الخاصة ، وكل إمكانيات تحقيقها ، تتمثل في بقاءه إلى جانب الدولة العثمانية ، فهي تدفع له مرتبا شهريا عاليا ، يساعده على مواجهة أعبائه المتزايدة ، وتحقيق أغراضه في اليمن ، كما أنها تقوم بمحاربة الإدريسى في عسير . هذا بالإضافة إلى أن إيطاليا دولة أجنبية ، غير إسلامية ، فالتحالف معها إضعاف لمركزه بصفته زعيما دينيا إسلاميا . ومن المعروف أن إيطاليا كانت أقوى وأكثر تنظيما وحيوية من الدولة العثمانية ، لذلك كان يخشى أن يؤدي التحالف معها ، ومناصرتها على الدولة العثمانية ، إلى سيطرتها عليه بالتالى ، مما لا يدع له مجالا

Jacob ; Kings of Arabia , p. 141-142.

(١)

Ibid ; p. 128 .

(٢)

لتحقيق أغراضه التوسعية الاستقلالية في اليمن ، والتي يمكن أن يحققها في ظل الدولة العثمانية المتهارة الآيلة إلى السقوط .

موقف الإدريسي من الإمام والعثمانيين بعد الصلح :

بعد أن عرضنا الكثير من الملاحظات والظروف التي أحاطت العلاقات العثمانية الإمامية الإدريسية بعد عقد الصلح ، يمكننا أن نتبع الخط الذي سارت فيه هذه العلاقات .

عرفنا أن الإدريسي أسرع بإعلان الثورة على الدولة ، في نفس الشهر الذي عقد فيه الإمام الصلح معها ، وأنه نجح في احتلال « أبها » عاصمة العثمانيين في عسير ، وإن كانوا قد استردوها بعد ذلك بمعونة الشريف حسين . وتعددت الحرب بينهما واشتدت ، إلا أن الإدريسي - وقد أخرجه العثمانيون من « أبها » - لجأ إلى جبال عسير الجنوبية ، واتخذها حصناً له ، وكان ذلك في شعبان ١٣٢٩هـ (أغسطس ١٩١١) . وظل الحال هكذا مجمداً حتى قامت الحرب الإيطالية العثمانية في طرابلس الغرب ، في ٢٩ سبتمبر ١٩١١ (٦ شوال ١٣٢٩هـ) فبدأت إيطاليا أعماها الحربية على سواحل اليمن وعسير ، وعندئذ أرسل سليمان باشا متصرف عسير خطاباً طويلاً إلى الإدريسي مؤرخ في ٢١ شوال ١٣٢٩هـ (١٤ أكتوبر ١٩١١) يدعوه فيه إلى « التصالح مع الدولة العثمانية ضد أعداء الدين » . وقد جاء فيه بعد البسملة ، وبعض الألقاب والتحيات ، وبعض الآيات الدينية التي تحثه على الاتفاق مع الدولة :

« ولا نزيدكم علماً بهذه العجالة فأنتم لستم كغيركم بل أنتم بدرجة العلم فهلم أيها الأخ في الدين ، نسعى بما فيه صلاح المسلمين ، وقد بلغنا ما حل بإخواننا المسلمين في الجهات ، فواجب علينا معشر الإسلام ، الذب عن الوطن ، الذب عن العرض ، عن النفس ، عن الدين .

« ويعفو الله عما سلف ، فبادر لنُدفع هذه البلية ، ونكون يداً واحدة على حفظ حقوق المسلمين . إن الأمة الإسلامية في أقطار الدنيا ناظرة إلينا ، وعندها الظن الجميل بتعاوننا وتناصرنا ، وما أنا بانتظر منك الجواب الشافي الذي يكون فيه حفظ شرف الإسلام ، فإن أجبت فأرسل لنا بسرعة هيئة تعتمدون عليها لنتخابر معها بما يصلح ، وإن شئت بين لنا معالمكم لدفع أعداء الدين ، فيجتمع الرأي المصيب بما فيه الصلاح إن شاء الله . وإني عازم بحول الله على مدافعة أعداء الدين ، والجهاد أمام المسلمين مع ما لدى من قوة تزيد عن عشرين ألفاً . ونحن بهذا العزم ، ولو فنى منا الصغير والكبير ، وعلى الله توكلنا وإليه المصير ، فأسرعوا إلينا بالجواب وفقنا وإياكم للصواب ، والسلام »^(١) ويلاحظ على هذا الخطاب الصيغة الدينية الواضحة ، فقد اعتمد سلميان باشا على هذا الميل عند الإدريسي وخاطبه به ، مع تذكيره دائماً بأن الإسلام في خطر ، وأنه لا بد من الاتحاد أو التعاون لخدمة هذه القضية الواحدة . عندئذ رد الإدريسي ، دون أن يتوانى ، بكتاب طويل أيضاً مؤرخ في آخر شوال عام ١٣٢٩ هـ - أى في نفس الشهر - ويبدأه كذلك بالبداية الإسلامية التقليدية ، وتكلم كثيراً عن حزنه وأسفه لما بين المسلمين من تنازع وشقاق ، كما ذكر في كتابه أيضاً الكثير من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الدالة على ضرورة التآخي والتحابب بين المسلمين بأنفسهم ، إذ ورد كتابكم الكريم ، مسفراً عما تحذو إليه الرغائب من الدعوة للاتحاد فانشرح البال وأسرعت إلى داعيك .. وما ذكرت من الهيبة ، فقد أرسلنا إليكم أخانا محمد بن يحيى ، ومعه جماعة يتوجهون إلى « رجال ألمع » ولا تطمئن نفسه بالدخول إلى

(١) المنار : المجلد ١٦ ، الجزء ٥ ، ص ٣٨٨-٣٨٩ ، (من كتاب متصرف عسير إلى الإدريسي) .

« أيها » فيتفق بجانبكم بأطراف « الملع الشام » وتحصل المذاكرة .. وإن شرفتم بالقدوم فأهلاً وسهلاً وغيرنا وغيركم لا يكاد بهذه المقاصد أن يقوم ، ولعلنا أن نكون السبب في كشف هذه المشاكل من جميع الوجود في أقرب وقت عاجل ، فترتاح الدولة لا في هذه الديار بل في جميع الأقطار والأمصار ، والأمور وإن تشعبت فإن مرجعها إلى الله ويبيده الحركة والسكون^(١) .. » . وهكذا اتصل الطرفان واتحدت رغبتهم على أساس « خدمة الدين والاتحاد ضد أعداء الإسلام » وهذا يعني بالتالي أن الحرب الطرابلسية كانت - عند قيامها على الأقل - دافعاً لتلاقي الطرفين ، وتقابلها للمفاوضة والصلح لمواجهة هذا الخطر الإيطالي.

ويؤكد هذه الرغبة ويثبتها ، وخاصة عند الإدريسي ، أو قل عند الطرفين أن الإدريسي أرسل فعلاً إلى قائد حامية « ميدى » كتاباً يعرض فيه التعاون ، مؤرخ في ٢٣ شوال عام ١٣٢٩ هـ^(٢) ، فرد عليه القائد يخبره أنه أرسل صورة من كتابه إلى الأستانة ، وأنه سيخبره بردها عند وروده .

كما ختم هذا القائد كتابه بقوله « ورينا يؤلف بين القلوب ويصلح ذات البين ويعيد الإسلام »^(٣) .

لكن يبدو أن تلك الرغبات الأكيدة في الصلح ، التي حملتها وعبرت عنها تلك الخطابات المتبادلة ، لم تجد نفعاً ، ولم يصل الطرفان إلى الصلح المطلوب . وهذا ما يشير إليه الإدريسي نفسه في كتابه سالف الذكر إلى الإمام ، وهو مؤرخ في ١٦ ربيع الأول ١٣٣٠ هـ (مارس ١٩١٢) . قال وهو يشير إلى مفاوضات الدولة معه بخصوص التضام وعقد الصلح :

(١) المنار : المجلد ١٦ ، الجزء ٥ ، ص ٣٨٩-٣٩١ .
(٢) أي في حوالى الوقت الذى تبادل فيه الخطابات مع سليمان باشا .
(٣) المنار : المجلد ١٦ ، الجزء ٥ ، ص ٩١ .

« ورابعها مع سليمان متصرف عسير لما أتانا جوابه بعد أن قامت عليهم
فتنة الطليان ، يدعوننا فيه إلى الوفاق ، وأن نكون إخواناً ونهجر الشقاق ، فأجبتنا
عليه بالترحيب والتسهيل فأرسلنا بعض خالص أصحابنا ، فكان يساجل إلى أن
تمكن من أرزاق ومعاش^(١) ، لأن في ذلك الوقت كان عادماً . فلما رأى أنه
استغنى تكبر ، وأجاب بالغلظة وإعداد الطواير للمخالفين ، فرجع صاحبنا
بذلك^(٢) فكان العثانيون كانوا يقصدون من وراء الاتصال بالإدريسى كسب
الوقت ، وتجميع موقفه ، خوفاً من قيامه بأية حركات عدائية وذلك حتى يصل إلى
متصرف « عسير » الإمدادات اللازمة . ويكمل الإدريسى في خطابه هذا تتابع
الأحداث أيضاً فجاء فيه : « فلما جاء جواب سليمان لذلك الأخ (يقصد
مندوبه) بالتهديد وإعداد الطواير للتربة ، تعجبنا من ذلك ، وما زلنا نتوقف
عن عمل أية حركة رجاء أن يهتدوا إلى الصواب فيما كان إلا مرور محمد على
(باشا) في شهر ذي الحجة (١٣٢٩ هـ) يحرق بيوت السادات والعلماء وأفاضل
الناس ، كما قد ذكرنا لكم أول الكتاب ، فليت شعري ما نصنع بعد هذا . وهل
فيه إنصاف أعظم من هذا الإنصاف حتى من كان لنا بالأمس علواً للدوداً
أصبحنا نتقرب إليه بالمودة ، لا لشيء بل كان حياً للصالح مزيئاً ، وهل من
العقل بعد ذلك لنا أن نرمى بأنفسنا إليه ولو على المهالك ؟ وهل هذا من
الدين ؟ كلا وأصدق القائلين يقول : ﴿ ولا تمهتوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلون إن كنتم
مؤمنين ﴾^(٣) .

وتتابع الأحداث هكذا ، هو الذي أدى إلى لجوء الإدريسى إلى جانب
إيطاليا ليدافع عن نفسه . وقد يكون الإدريسى تخرج كثيراً أمام نفسه ، وهو يتفق
مع الإيطاليين ، ولكنه كان مدفوعاً بصورة أقوى من هذا الحرج ، فالدفاع عن
النفس أولاً وأخيراً ، هو الذي دفعه إلى جانب إيطاليا .

(١) يشير بذلك إلى وصول الإمدادات لسليمان باشا .

(٢) المنار : المجلد ١٦ ، الجزء ٤ ، ص ٣٠٣ .

(٣) نفس المرجع : ص ٣٠٧

وقد أخذ الإدريسي من إيطاليا - بناء على هذا التحالف - أسلحة صغيرة (بنادق) وذخيرة ذهب^(١)، بما يعنى استعدادا لمحاربة العثمانيين. بل أدى مجرى الأحداث العسكرية - بين إيطاليا وقوات الدولة - في عسير، إلى زيادة قوته، وحصوله على المزيد من الأسلحة والذخائر. فعندما أعلنت إيطاليا الحرب على الدولة العثمانية، أسرعت حامية «جيزان» بالحرب إلى الحديدة، وتركت وراءها السلاح والمؤونة والذخائر والخيام وغيرها، وذلك «لضيق الوقت وقلة وسائل النقل»^(٢). وهنا أسرع الإدريسي بدخول المدينة، والاستيلاء على هذه الغنائم كلها، مما زاد قوته، وجعله يهاجم الحاميات العثمانية في تهامة وعسير.

وكان الإدريسي يجد المبررات الكافية لموقفه هذا من الدولة، وكان يهاجمها بالحجج والبراهين، كما كان يهاجمها بالقوات الحربية. ففى كتابه للإمام سالف الذكر، أخذ يذكر تهاون الدولة العثمانية في أيامها الأخيرة، وأنها هى المسئولة عن ضياع ممتلكاتهم، وطمع الأجانب فيها، ثم قال: «قد عرفناكم بمنشأ هذه الأحوال، لتعرفوا من هم السبب في محاق البلاد الإسلامية والاضمحلال، فهم الأحق بالملامة والتقريع والتوبيخ وسلب الكرامة. ويا ليت شعري ما المراد منا في الرابطة التي أشرتم إليها، فإن كان لقصد التسكين المجرد إلى أن توافق معهم الأمور ثم يشبوا كأن لم يكن بيننا وبينهم صداقة كما كان بالعام الماضي، إذ قدمنا لهم عشرة آلاف عود للسلك (يقصد أعمدة التلفراف) وأمانا لهم الطرق، وتعهدنا لهم بالإصلاح حتى صاروا دولة حقيقية، يروحون ويغدون بكل شرف، فما كان منهم إلا تدمير الحيلة في الهجوم للقبض علينا فنجانا الله، وآل الأمر إلى ما هم فيه من الإهانة والخيرة،

Jacob : Kings of Arabia, p. 125.

(١)

(٢) الخار: المجلد ١٦، الجزء ٦، ص ٤٦٧.

ولا حول ولا قوة إلا بالله»^(١) . وهو هنا يبرز أن العثمانيين لا يصدقون وعودهم أبداً ، ويشير إلى فترة السلام بينه وبين الدولة ، عندما كان سعيد باشا متصرفاً لعسير ، وتهادن مع الإدريسي ، ووعدته بتحقيق مطالبه على لسان الباب العالي ، فساعدته الإدريسي على استتباب الأمن وتهذبة الحال في عسير .

وعلى كل حال لقد عظم شأن الإدريسي ، وقوى مركزه في عسير ، وأصبح لديه الكثير من الأسلحة والذخائر والمدافع .. ويجدر أن نحدد قوة الإدريسي في هذه الفترة ، فهذا يمكننا من فهم المواقف والأحداث التي جاءت بعد ذلك . عبر أحد اليمنيين عن زيادة قوة الإدريسي بقوله : « ولقد تمكن السيد الإدريسي ، منذ نشبت الحرب بين الحكومة العثمانية وإيطاليا إلى الآن (المقاتلة مؤرخة في ١٩١٣/٥/٧) من جلب أكثر من مائة ألف بندقية وخمسين مدفعاً ، لأن الطليان كانوا أغرقوا وأسروا بواخر خفر السواحل العثمانية كلها ، فخلا للسيد الجو ، وانتهاز الفرصة الثمينة ، واستعد استعداداً عظيماً . ولديه الآن أكثر من عشرين مدفعاً من المدافع الكبيرة (مرماها يتراوح بين ١٢-١٤ ك . م .) وهي موضوعة في الحصون التي أنشأها في السواحل والشفور التي بيده . وقد تعلمت الجنود العربية استعمال المدافع واستخدامها في الحروب . ولا يزال عند السيد عشرات من أسرى العثمانيين ، أو الذين التجأوا إليه ، ومعظمهم من المدفعية»^(٢)

بقى الإدريسي على موقفه العدائي من الإمام والعمانيين ، وأخذ ينظم

(١) المتار : المجلد ١٦ ، الجزء ٤ ، ص ٣٠٩-٣١٠ .

(٢) المتار : المجلد ١٦ ، الجزء ٦ ، ص ٤٦٧-٤٦٨ ..

شئون عسير ، ويهتم بالموانئ التي تحت يده ، فنظمها إدارياً ، وحصنها بالمدافع كما نشط تجارتها ، وبقيت هذه الحالة العدائية على أشدها ، إلى أن حاولت الدولة الاتصال بالإدريسى مرة أخرى عندما أرسل قائمقام « اللحية » إبراهيم بك خليل بتاريخ ١٠ مارس ١٩١٣ ، كتاباً للإدريسى يطلب فيه أن يأذن له بمقابلته . وعندما أذن له ، أخبره القائمقام بأن الولى محمود نديم بك (تولى ولاية اليمن في جمادى الأولى سنة ١٣٣٠ هـ - مايو ١٩١٢) قد تلقى من الباب العال أوامره التي تقضى بالاتصال به للتفاوض في الصلح ، و « حسم المشاكل وفض الاختلافات التي بينه وبين الدولة » . وقبل الإدريسى فتح باب المفاوضات ، فأسرع القائمقام إلى اللحية ، وأبرق إلى اللحية في ٢٧ مارس ١٩١٣ ، وعندئذ أرسل كتاباً إلى السيد الإدريسى ، يطلبان فيه حضوره لثغر « ميدى » ليقرب منها ، فأرسل الإدريسى من قبله هيئة من رجاله لمخاطبتها ، وعلى رأسها أمينه « محمد يحيى » وأرسل معه خطاباً يطلب فيه من نديم بك ، أن يبلغوا كل ما يريدون لهذا الأمين ، وهو يوصله إليه « حتى أعلم ما تريدون » (١) .

وقد لخص الواسعى هذا اللقاء في قوله « وفي هذا الشهر (ربيع الأول ١٣٣١ - مارس ١٩١٣) عزم المذكورون إلى السيد محمد الإدريسى لنصحته وإجراء الصلح بينه وبين الإمام ، ويكون رئيساً على تلك الجهات ، بباية كافية شهرية ويكون تحت طاعة الإمام يحيى ، وكان الإمام قد أرسل مع هذا الوفد رسولاً من « السود » - شمال صنعاء - التي كان يقيم بها حيثئذ - فلما وصلوا إلى « جيزان » اعتذر الإدريسى عن مقابلتهم ثم لما لم يجد بداً من مقابلتهم قابلهم ، ولم يساعد بالصلح » (٢) .

(١) المنار : المجلد ١٦ ، الجزء ٦ ، ص ٤٦٩ .

(٢) الواسعى : تاريخ اليمن ، ٢٥١ .

والواسعى هنا يوضح بعض الأمور الهامة التى لا بد من الإشارة إليها .
أولها : أنه ذكر المبادئ التى على أساسها يقبل العثمانيون الصلح مع الإدريسي ،
وهى الاعتراف بوضع الإدريسي الخاص في عسير ، مقابل مرتب شهري يتقاضاه
من الدولة ، على أن يقدم الطاعة للإمام محمى ، وأن يتخل عن محالفة الأجانب .
ثانيها : أن المفاوضة لم تؤد إلى شيء ، ولم يتم الاتفاق المطلوب . ثالثها : أن
الإدريسي لم يقابل الوفد إلا بعد تردد ، ونعتقد أن هذا ناتج عن خوفه الشخصى
من غدر العثمانيين به .

ولنا أن نتساءل ، لماذا فشلت المفاوضات مع أن هذه العروض التى
عرضتها الدولة ليست بمحفنة للإدريسي ، فهى متشابهة لما حصل عليه الإمام
محمى نفسه ؟ الحقيقة أن سبب الفشل ، يرجع إلى تغير الأحوال والظروف التى
تمت فيها هذه المفاوضات ، ورفضه الخضر للإمام محمى . فالإدريسي حيث
أصبح في وضع مخالف لما كان عليه قبل ذلك بعامين أو ثلاثة على الأكثر ، وكان
من الممكن أن يقبل هذه الشروط أو أقل منها في الماضي ، ولكنه الآن أصبح في
مركز قوى ، وصاحب نفوذ ثابت متين في هذه البقاع « لأن نفوذه خلال هذه
المدة انتشر بين القبائل انتشاراً هائلاً ، وأحواله انتظمت ، ورجاله تسلحت ،
وقبائله استعدت » (١) .

لذلك كان من المتوقع أن تتغير مطالبه ، ويساعده على ذلك أن هذه
الفترة بالذات ، كانت قاسية حرجة بالنسبة للإمبراطورية ، لقيام الحرب
البلقانية ١٩١٢ - ١٩١٣ . ولهذا كله ، لا نستغرب ما يقوله أحد اليمينين
- في مقالة له كتبها في « مصوع » ونشرت في « المنار » المصرية - بأنه علم
من رجل كبير من رجال الإدريسي ، أن الإدريسي في مفاوضاته

(١) المنار : المجلد ١٩ ، الجزء ٦ ، ص ٤٧٠ .

« الجارية » سيتمسك بالمطالب الآتية :

- ١- الاستقلال الإدارى التام تحت سيادة الدولة .
 - ٢- أن لا تتدخل الدولة فى شئون موظفى البلاد التى فى قبضة يده ، والتى سيبين حدودها فى المعاهدة .
 - ٣- أن تكون الراية الهلال والنجم مع كلمة التوحيد من جهة ، ومحمد رسول الله من الجهة الأخرى .
 - ٤- أن تكون الجنود محلية ، وعددها كاف لحاية البلاد فى زمن السلم والحرب .
 - ٥- أن تكون الجيارك فى الثغور راجعة إلى الإمارة الإدريسية ، والمعاهدات التجارية مع الدول من حقها أيضاً .
 - ٦- أن تكون الأحكام طبق الشريعة الغراء ، واللغة الرسمية هى اللغة العربية فقط ، بحيث لا تعرف لغة مساوها فى التعليم والقضاء والإدارة ، وفى المخابرات الرسمية مع الأستانة .
 - ٧- كل ما ينشأ من المنافع العمومية كالسكك الحديدية والتلغراف فى جهات عسير ، يجب أن تكون لمنفعة الإمارة ، وخاصة بها وخاضعة لها .
 - ٨- أن يصدر بهذا الاتفاق فرمان سلطانى ، قبل أن يجتمع مجلس المبعوثين العثمانى ، يؤتى به من الأستانة على يد مندوب عال ، وعلى سفينة حربية ، ويقرأ باحتفال عام فى المكان الذى يختاره الأمير الإدريسى .
- كما كان هناك أيضاً مسائل أخرى خصوصية وفرعية^(١) .

وقد علقت النار نفسها على هذه الشروط تعليقاً واقعياً معقولاً ، فقالت :
« لم يبق للدولة مع هذه المطالب إلا اسم السيادة ، فلا يعقل أن تقبلها ، فإن
كانت تعجز عنه (عن الإدريسي) الآن ، فإنها تفضل السكوت على إعطائه
فرماناً تقيد نفسها به . والمعقول أن يكون للدولة مع الاستقلال الإداري بعض
الحقوق العامة ، كاشتراط موافقتها على العهود التجارية مع الدول وأخذ شيء
عما يزيد على نفقات البلاد من دخلها ^(١) . لهذا فنحن نرى أنه من الطبيعي أن
تفشل هذه المفاوضات ، وتستمر حالة العداء قائمة لتمسك كل من الطرفين
بمطالبه . وهذه المطالب قاسية بالنسبة للدولة العثمانية كدولة ، فالإدريسي
يشرط رفض أية سيادة فعلية للعثمانيين على عسير ، وإن كان يعترف ببقاء
السيادة الاسمية . ويتأكد هذا من مطالبته بخضوع موظفي الإمارة له لا للدولة
العثمانية ، وكذلك خضوع ما ينشأ من المنافع العامة كالسكك الحديدية
والتلغراف والتليفون . بل كان المطلب الأكثر قسوة على الدولة ، هو ما يريده من
استقلال تام في علاقاته الخارجية ، ومعاهداته التجارية ، فهذا أمر لا تقبله
الدولة مطلقاً . وظاهر هذا أيضاً في اشتراط محلية الجنود ، سواء زمن الحرب أو
السلم . ولكننا نبدى إعجاباً به ، لأنه اشترط أن تكون اللغة العربية هي اللغة
الرسمية ، وإن كان هذا الشرط مما ترفضه الدولة أيضاً ، سواء من الإدريسي أو
من القوميين العرب ، في باقى البلاد العربية .

كانت هذه المقابلة بين الإدريسي من ناحية ، وبين محمود نديم بك ورجاله
ومندوب الإمام من ناحية ثانية ، آخر محاولة التقاء بين هذه الأطراف المتنازعة .
وبقيت الحال على ما هي عليه من حرب ومناوشات « واشتعلت نار الحرب بين
أصحاب الإمام والأدارسة في بلاد « حجور » و « خولان الشام »

(١) النار : المجلد ١٦ ، الجزء ١ ، ص ٤٨٠ .

و« رازح » وغيرها^(١)، وهذا يعنى بالتالى أن فشل المفاوضات ، قد أدى إلى العداء الصريح ، والحرب المباشرة ، بين الإدريسي والإمام ، حلفاء الأمس . فقد انقلبت الآن صداقتهما القديمة على أساس المنفعة الذاتية والغرض الواحد ، إلى عداء مستحكم علنى استمر حتى بعد انهيار الدولة العثمانية نفسها .

(١) الجرافى : المقتطف من تاريخ اليمن ، ص ٢٢٤ .

الفصل الرابع

جنوب غرب الجزيرة العربية

أثناء الحرب العالمية الأولى

موقف تركيا وإنجلترا من الجزيرة العربية عند قيام الحرب :

كانت الفترة التي تلت عقد الصلح ، بين الأتراك والإمام (١٩١١) فترة عصبية بالنسبة للدولة العثمانية . فقد تلى ذلك الحرب الطرابلسية ، ثم سرعان ما قامت الحرب البلقانية التي أخرجت الولايات البلقانية من ممتلكات الدولة . وقبل أن تجف الدماء التي أويقت في هذه الحرب ، كانت الدولة مجبرة على القيام ببعض الاستعدادات لقيام الحرب العالمية الأولى .

وارتابت إنجلترا من هذه الاستعدادات التي يجريها العثمانيون ، وخاصة أنها كانت تحس بخطورة التغلغل الألماني في شئون الدولة العثمانية على مصالحها في الإمبراطورية المريضة ، وعلى مواصلاتها إلى الهند . وقد توج هذا التغلغل الألماني في شئون تركيا عقد معاهدة دفاعية سرية بينهما في ٢ أغسطس ١٩١٤ .

وكانت المصالح العثمانية الإنجليزية متضاربة بوضوح في الجزيرة العربية ، إذ تنامت هذه المصالح بشكل يثير الاحتكاك والتنازع دائماً ، لذلك كان من الواضح منذ البداية أن تركيا إذا دخلت الحرب فستكون حتماً إلى جانب ألمانيا ضد الحلفاء ، وأن الجزيرة العربية ستكون ميداناً هاماً لأحداث الحرب العثمانية الإنجليزية . وهذا ما حدث إذ بالفعل أعلنت تركيا الحرب على إنجلترا وفرنسا في ١١ نوفمبر ١٩١٤ (٢٢ ذو الحجة ١٣٣٢ هـ)^(١) ، وأعلنت انضمامها إلى ألمانيا ، فأصبح العداء صريحاً بينها وبين الحلفاء ، وأسرع كل منها في اتخاذ الخطوات الحربية والدبلوماسية لكسب معركة العالم العربي .

وإزادات أهمية العالم العربى - كميدان للتزاع العثماني الإنجليزي - بعد أن دخلت تركيا الحرب . وأصبح موقف العرب أمراً ذا أهمية مباشرة للحلفاء ، وبصورة خاصة لبريطانيا ، لأن تركيا كانت فى مركز تستطيع معه أن تهدد المصالح البريطانية فى نقطتين هامتين ، وذلك بفضل استيلائها على الشام والعراق . أما النقطتان فهما : قناة السويس ، ورأس الخليج الفارسى ، حيث تقع آبار النفط الهامة التابعة للشركة الإنجليزية الفارسية . ولا يجوز إنكار الخطر الذى يهدد بريطانيا فى الجزيرة العربية نفسها ، فإن الأتراك كانوا يستطيعون استعمال ساحل البحر الأحمر الطويل لاتخاذ مراكز عديدة خفية فيه لبت الألغام ، أو لإرسال الرسل إلى مصر والسودان وداخل أفريقيا لتوزيع السلاح وإثارة الشعور . وكان فى اليمن حامية - مؤلفة من فرقتين - تستطيع تهديد عدن . أما فى الحقل السياسى « فإن الخليفة السلطان إذا أعلن الجهاد ، ونال تأييد شريف مكة له ، تمكن من تحويل الحجاز إلى مركز لبت الدعاية المهيجة ، لا لتثير البلاد العربية فحسب ، بل لتحرك كذلك الأقوام الكثيرة الإسلامية وغير العربية التى تعيش تحت حكم الحلفاء ، أو على أطراف المناطق التابعة لهم »^(١) . ولهذا الأهمية الكبيرة ، كانت الجزيرة العربية مسرحاً للنزاع الدبلوماسى ، كما كانت ميداناً للحرب ، إذ قامت كل من تركيا وإنجلترا تسعيان لاستمالة أمراء الجزيرة العربية إلى جانبه واستمات الطرفان فى كسب هؤلاء الأمراء سواء لأهميتهم العامة ، مثل الشريف حسين ، أو لأهميتهم المحلية كالإدريسى وابن السعود . وما زاد الصراع قوة وعنفاً ، أن كلا من الطرفين المتنازعين كان له نفوذه داخل الجزيرة ، فتركيا لها نفوذها المعنوى فضلاً عن حامياتها الموزعة هنا وهناك ، كما كان لإنجلترا مناطق نفوذها ومستعمراتها أيضاً وخاصة فى السواحل .

كان النفوذ العثمانى يمتد - فى الجزيرة العربية - على مساحات أوسع

(١) جورج انطونيوس : يقظة العرب ، ص ١٤٨-١٤٩ .

من النفوذ البريطاني ، إذ كانت بريطانيا ، تختار النقط الاستراتيجية وبمهما الاستيلاء عليها دون أن تهتم كثيراً بضيق الرقعة المحتلة أو اتساعها . وهذا الفارق المساحي الذى يعتمد على أساس تاريخي ، مع ما كان يصاحبه من نفوذ معنوى للخليفة العثماني في الجزيرة ، يجعلنا نقول إن الجزيرة كانت تخضع للنفوذ العثماني أساساً ، وأن النفوذ البريطاني كان لا يمثل إلا منافساً زاحفًا يحتل نقاطاً معينة لحماية خطوط مواصلات الإمبراطورية .

أما النفوذ المادى للعثمانيين فكان ضعيفاً بوجه عام ، ولا يتضح إلا حيث توجد القوات العثمانية . وكانت الحماية التركية الموجودة في الجزيرة مؤلفة من أربع فرق موزعة بين الحجاز وعسير واليمن . كانت سلطة الحسين على القبائل في الحجاز ، كافية لتشكيل قوة كبيرة من بينها تشارك في الهجوم على مصر إذا شاء الحسين . وكان باستطاعته أن يجند من البدو ما لا يقل عن الأربعين ألفاً ببنادقهم ، بينما كان يستحيل على الترك أن يتوصلوا إلى إثارة البدو بدون مساعدته . وكانت الحماية التركية في الحجاز وعسير مؤلفة من فرقتين ، ولكن تمرد القبائل هناك كان قد وصل حدًا لم يتجرأ معه الجند التوغل في داخل البلاد ، بل ظلوا محصنين في قلاعهم ومراكزهم البعيدة . لهذا ، ولكي يتوصل الترك إلى تجنيد العشائر ، كان لا بد لهم أولاً من الحصول على مؤازرة الحسين ، فإن أيدهم وساعدتهم استطاعوا توجيه حامياتهم المحصورة كيفما شاءوا ، بالإضافة إلى تشكيل قوة كبيرة من رجال العشائر يمدون بها القوى التى تتألف منها الحملة المتوجهة إلى قناة السويس . أما الإدريسي فلم يكن له قيمة عسكرية إلا ضمن حدوده المحلية ، فقد كان باستطاعته أن يعطل خطوط المواصلات التركية بين الحجاز واليمن ، وأن يهدد مؤخرة الترك إذا هاجموا عدن . على أن فائدته الكبرى للحلفاء

كانت في الساحل ، حيث يتمكن من الحيلولة دون استعمال الترك لشواطئ
عسير الطويلة كقاعدة بحرية معادية .

أما موقف الإمام يحيى بالنسبة للطرفين المتنازعين فكان من أخطر المسائل
التي أثارت اهتمام أولى الأمر في عدن . وذلك لأن الصلات الظاهرية للحامية
التركية في اليمن - المؤلفة من فرقتين - بالسكان ، كانت ودية على عكس
زملائهم في الحجاز . وكان هجروم الأتراك على عدن أمراً محتمل الوقوع ، فإذا
وقف الإمام موقفاً مؤيداً منه ، أو اشترك فيه أتباعه قوى الأمل في نجاحه .

أما في الجبهات المتاخمة للخليج الفارسي ، فإن موقف ابن الرشيد في شمر ،
وابن السعود في نجد ، كان يتوقف بالدرجة الأولى على النزاع القائم بينهما ،
وكان من المسلم به أن ابن الرشيد سيقف في صف الترك حالما تعلن الحرب .
إزاء ذلك ، وعندما انضمت تركيا إلى ألمانيا في الحرب ، أسرع إنجلترا تفاوض
أمرأ العرب لدخول الحرب إلى جانبها ، أو لتضمن على الأقل حيادهم . وكانت
المساويزات مستمرة في سنة ١٩١٥ مع الإدريسي ، والشريف حسين ، وعبد
العزيز آل سعود . وكان الغرض من ذلك محاربة الترك في الجزيرة نفسها ،
وصدهم عن تأليف كتلة عربية يقفون بها في وجه بريطانيا هناك ، فيقطعون
عليها الطريق إلى الهند .

كان السيد محمد الإدريسي أول من لبى الدعوة ، فحالف الإنجليز في
أبريل ١٩١٥ ، ثم ابن السعود ، فعقد معهم معاهدة بعد ستة أشهر تقريباً أي في
ديسمبر ١٩١٥ ، ثم الشريف حسين في يناير ١٩١٦^(١) . وقد اختلفت

(١) أمين الريحاني : تاريخ نجد الحديث وملحقاته ، ص ٢٢٩ .

هذه الاتفاقيات عن بعضها البعض وإن اتحدت المعاهدة مع الإدريسي وابن السعود في الغرض ، إذ لم يكن في وسع الاثنين القيام بدور كبير ، عسكري أو روحى ، ضد الأتراك . وكانت قيمة الاتفاقيتين مبنية بالدرجة الأولى على نتائجهما السلبية ، إذ قضيا نهائياً على أى أمل فى التحالف بين هذين الأميرين والدولة العثمانية . أما التحالف مع الشريف حسين فكان له أهميته الكبرى بالنسبة لإنجلترا ، لما للحسين من مركز كبير ومكانة دينية .

كذلك قام الترك بدورهم - بالمجهودات الضرورية - لجذب الأمراء إليهم ، فأرسلوا الرسل إلى داخل الجزيرة ، يحملون الهدايا والعبارات المعسولة ، إلى أمراء العرب . وقد أثمرت المفاوضات مع ابن الرشيد فوراً ، لأنه كان تواقاً إلى التحالف مع الترك ، وإن لم يؤد ذلك إلى نتيجة سوى تأييدهم له ضد ابن السعود ، الذى كان يخشى بأسه . وقد فضل الإمام يحىى البقاء على الحياد ، فى هذا التنازع الدائر بين القوتين الكبيرتين . أما الإدريسي فكان عدو الترك اللدود ، كما عرفنا من قبل . وكذلك كان الحال مع الشيخ مبارك بن الصباح أمير الكويت ، الذى كان مرتبطاً بمعاهدة مع بريطانيا سنة ١٨٩٩ ، وعقد معها معاهدة ثانية عندما قامت الحرب تقضى بقيام التحالف الفعلى بين الطرفين ، وذلك فى ٣ نوفمبر ١٩١٤ . ولم يفز الرسل الذين زاروا ابن سعود بأى وعد قاطع منه ، وكانت حجته فى ذلك ، ادعاءه الخوف من هجوم بريطانيا على سواحله فى الخليج الفارسى . وكان فى ذلك الحين يتفاوض - فى واقع الأمر - مع حكومة الهند ، وقد أدت هذه المفاوضات إلى عقد المعاهدة بينهما فى ديسمبر سنة ١٩١٥ . وكان الترك يأملون فى انضمام الحسين إلى جانبهم لما لمركزه من الأهمية فى الجزيرة

العربية إلا أن هذه العلاقات كانت تتحدد دائماً برغبته الشخصية في الاستقلال، وباتصالاته السرية بينه وبين الإنجليز في القاهرة، مما أدى إلى ثورته عليهم في يناير سنة ١٩١٦. وعلى هذا فإذا نظرنا إلى كبار أمراء الجزيرة العربية الخمسة وجدنا أن ابن الرشيد والإمام يحيى^(١)، انحازا إلى جانب تركيا، بينما وقف الشريف حسين وابن السعود والإدريسى، ينتظرون أن تحقق بريطانيا وعودها المغربية حتى يقوموا بإعلان الثورة^(٢).

هذه هي الصورة الخاصة بالجزيرة العربية، عند قيام الحرب العالمية، ويجدر بنا هنا تخصيص البحث عن الحالة في جنوب غرب الجزيرة، حيث تقع اليمن، وعسير، وعدن ومحمياتها، أو بالأحرى يجب الاقتصار على تتبع العلاقات - عند قيام الحرب وأثناءها - بين العثمانيين، والإمام، والإدريسى والإنجليز، تلك العلاقات التي شكلت سير الأحداث في هذه الفترة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، وبالتالي معرفة ما ستمخض عنه هذه الأحداث من نتائج عقبلية شكلت أحداث هذه المنطقة فيما بعد.

القوى المختلفة في جنوب غرب الجزيرة وعلاقة بعضها ببعض :

كان إعلان تركيا الحرب وانضمامها إلى دول الوسط، دافعاً جديداً لهذه الأطراف القائمة في هذه المنطقة - الترك، الإنجليز، الإمام، الإدريسى - إلى أن يتخذ كل منهم موقفاً معيناً حيال باقي هذه القوى، سواء كان موقفاً سلبياً أو إيجابياً. فمن ناحية كان الأتراك قد بدأوا يستعدون لهذه الحرب منذ فبراير سنة ١٩١٤، فاشترؤا أسلحة وذخيرة من جيسوتى، ونقل وكيلهم في عدن هذه الذخائر على إحدى السفن المحلية في عدن إلى الحديدة، هذا بالإضافة إلى أن اليمن كانت مكتظة بالأسلحة والجنود، لكثرة الحروب التي قاموا

(١) لم يكن موقف الإمام هو الانحياز التام كما فعل ابن الرشيد بل سيتضح فيما بعد موقفه الخاص.

(٢) جورج أنطونيوس : يقطه العرب، ص ١٦٣.

بها هنا وهناك^(١). وكانت قوة الجيش التركى فى اليمن ، كما قدرت فى أبريل سنة ١٩١٤ حوالى ٥٠٠٠ رجل ، وذلك بعد أن نقلت قوات كبيرة منها إلى الميادين الأخرى فى أوروبا وآسيا الصغرى ، بعد عقد صلح « دعان » سنة ١٩١١ مع الإمام. وكان توزيع القوة الموجودة فى اليمن يتغير حسب الأحوال السياسية والأحداث المحلية ، وكان جزء كبير منها موجودا فى صنعاء ، ومع الإمام . وتأتى الحديدة فى المرتبة الثانية من ناحية الأهمية كمركز حربى ، وكانت تخرج منها فرق للمحافظة على اللحية ، وعن مراكز خط اللحية - زهران على طول الحدود العسيرة . وهناك طابور فى « مناخة » موزع بين القلاع والمراكز ، ومنها تخرج السرايا إلى كل منطقة « حراز » و « حجلة » . وقد وضعت باقى الفرق فى المدن الرئيسية ، فى تهامة وفى وسط الهضبة ، وكان هناك مركز تركى قوى فى « الشينج سعيد » كما كان هناك خط دفاع من « المخا » عبر « تعز » و « ماوية » إلى « قعطبة » وكانت هذه المراكز مرتبطة بعضها البعض بواسطة طرق سهلة^(٢) . لكن هذه القوة زادت عند قيام الحرب ، فيقول جيكونب على لسان أحد الضباط الأتراك : إنه كان باليمن ٣٥ طابورا تركيا ، أى حوالى ١٤٠٠٠ رجلا ، وكان أغلبهم من السوريين^(٣) . بل زاد الاستعداد ، ووفد كثير من الضباط الأتراك إلى الحديدة ، ومعهم المعدات الحربية . كما قام بعض الضباط من أركان الحرب ، مع بعض مشايخ اليمن ، بالطواف بالحدود الجنوبية لليمن ، وعلم أن الأتراك أرسلوا رسلهم إلى « لحج » للاستطلاع ومعرفة الأخبار ، كما أرسلت المدافع من « صنعاء » إلى « تعز » فى الجنوب . وقام الترك إلى جانب هذه الاستعدادات الحربية ، بمحاولة سلمية لجذب سلطان لحج إليهم ، إذ طلب محمود نديم بك والى اليمن من الإمام يحيى ، أن يسعى فى استمالة سلطان لحج إلى جانب الأتراك ، وأن يكفل لهم وفاء الأتراك بالوعود

Jacob ; Kings of Arabia, pp. 158-159 .

(١)

Bury ; Arabia Infelix, pp. 178-179.

(٢)

Jacob ; ibid , p. 168.

(٣)

والتعهدات التي سبقتموها للسلطان على بن أحمد . وكان السلطان على ، قد كتب إلى الإمام قبل ذلك يخبره أن الدولة العثمانية خاطرت بكيانها بسبب دخولها هذه الحرب (٩١) وأن معظم أهل الإسلام يكرهون ذلك ، لأن مصالح المسلمين والإسلام مرتبطة بمصالح بريطانيا ، أو على الأقل فليس للمسلمين في هذه الحرب ناقة ولا جمل . وقد قام الإمام بمراسلة السلطان على بيا طلبه منه محمود نديم بك ، وأرسل هذا الكتاب مع مندوبه السيد محمد على الشريف ، الذي كلفه أن « يكتشف الأحوال في هذه الجهة »^(١) . وقد قامت الحكومة التركية في اليمن بالضبط ثانية على سلطان لحج - لمحاربة الإنجليز - بالوعد والوعيد . فأرسلوا له وفداً في جمادى الآخر سنة ١٣٣٢ هـ (١٩١٤ م) كان من بين رجاله محمد ناصر باشا قائم مقام « القماعة » وكان باقي الوفد من لواء « تمز » . وكانت قد تمت قبل ذلك مقابلة بين مندوب سلطان لحج ، وهو السيد على بن محمد الجفري ، ومندوب محمد ناصر باشا بهذا الخصوص أيضاً . فيقول السيد الجفري : وبعد أن تخابرت مع الحاج على الكمراني (مندوب محمد ناصر) اتفقنا جميعاً على أن نزول الأتراك لمحاربة عدن سيكون ضرراً عائداً على أهل بر اليمن ، بسبب الحصر البحري ، الذي تضربه بريطانيا العظمى على سواحل اليمن . والأولى أن يسعى مشايخ اليمن في تسكين حركات الأتراك ، ويقنع السلطان حكومة عدن أن لا تحصر سواحل اليمن ، وتعتبر ولاية اليمن أرضاً عربية محايدة ، وختمنا المقابلة باستصواب هذا التدبير »^(٢) .

ويوضح هذا الاتجاه العربي الشكل أمرين : (أولاً) أن إنجلترا تتوقع هجوم تركيا على عدن ، وأنها تخشى هذا الهجوم ... و (ثانياً) أن إنجلترا

(١) أحمد فضل بن على حسن العبدل : هدية الزمن في أخبار ملوك لحج وعدن ، ص ٢٠٧-٢٠٨ .

(٢) نفس المرجع : ص ٢٠٩ .

استطاعت أن تحرك بعض العناصر العربية الموالية لها في المنطقة - مثل الحج - لخدمة مصالحها بطريق غير مباشر .

أما العلاقة بين العثمانيين والإمام فكانت سلمية في الغاية ، فلم يستغل الإمام الفرصة للتخلص من حكمهم ، كما أنه في نفس الوقت لم يناصر الإنجليز العداء ، بل تميز موقفه مع الطرفين بالمصالحة واللجوء إلى الهدوء ، دون أن يقوم بعمل إيجابي واضح لمساعدة أية قوة منها ، وإنما كان يتصرف بحذر ودقة لتحقيق مصالحه الخاصة . وهذا الموقف يحتاج أن نتناوله بمزيد من التفصيل .

يعبر سلفاتور أبونتى عن موقف الإمام بحسبى من تركيا وإنجلترا بقوله « وفى أثناء الحرب العظمى الأولى ، رفض الإمام بحسبى بشم ولباء (٩١) كل محاولة اقترحها عليه الإنجليز ، ورغم أنه حارب الأتراك لضمان استقلال بلاده ، إلا أنه آثر أن تقطع رقبة ورقاب أولاده على أن يحالف الكفار (١) » . ولكن هذا الرأى - المنحاز - نفسه يحتاج إلى تفسير ، فقد عبر سلفاتور عن موقف الإمام فقط دون أن يوضح سببه أو يشرح دوافعه المادية أو حتى الروحية . والحقيقة ، أنه عند قيام الحرب ، قام الإمام بالتخاذ خطوات عملية بالنسبة للعثمانيين ، توضح حقيقة موقفه منهم . فقد كان صلح دعان سنة ١٩١١ ، يقضى بأن يدفعوا مرتباً شهرياً له ولبعض كبار رجال قبائله واستمروا يدفعون حتى قيام الحرب العالمية الأولى ، وعندئذ لم يتمكنوا من القيام بما تعهدوا به ، وهذا معناه أنهم أخلوا بأحد شروط الهدنة المعقودة بينهما ، ورغم ذلك لم يحاول الانقلاب عليهم .. كما أنه في نفس الوقت - وهذا ما ميز موقفه منهم - لم يساعدهم ضد الإدرسى في تهامة ، ولا ضد الإنجليز فى عدن ، بل كانت المفاوضات جارية بينه وبين الإنجليز فى عدن

(١) سلفاتور أبونتى : ملكة الإمام بحسبى (ترجمة طه فوزى) ص ٥٧ .

عن طريق غير رسمى ، وذلك لأن رسوله ذهب إلى الحج لا إلى عدن^(١) . وقد حاول العثمانيون في اليمن تعويض الإمام عن عدم دفعهم المرتبات الشهرية وإرضائه حتى ينحاز إليهم ، فاقترحوا عليه أن يخلوا له صنعاء وضواحيها ، وأن ينقلوا مركزهم إلى تعز في الجنوب ، ولكن الإمام رفض هذا الاقتراح وسبب ذلك أنه كان يرى أن انتقاله من « شهارة » - مركزه المذهبي الحصين بين قبائله وأتباعه - إلى صنعاء ، سيبعده عن هذه القبائل ، مما قد يؤدي إلى إضعاف مركزه ، أو يؤدي إلى خروجها من قبضة يده . وهذا الخروج كان يخشاه كثيراً وخاصة لأن العثمانيين كانوا يدفعون « المشاهرات » إلى هذه القبائل مباشرة - لا عن طريق الإمام - « مما كان يبعدهم عن سيدهم الأصلي »^(٢) . كما نرى أن الإمام كان ينجله الانتقال إلى صنعاء بهذه الكيفية لأن في ذلك خطأ لمركزه وكرامته أمام أتباعه ، ويعنى أنه حصل على صنعاء كمنحة من العثمانيين مما لا يليق بمركزه وتاريخه . هذا فضلاً عن أن انتقاله إلى صنعاء يعنى مباشرة أنه سيكون تحت قبضة العثمانيين ، في الوقت الذى يكون فيه بعيداً عن مراكزه الزيدية الحصينة في الشمال . ولكن رفضه الانتقال إلى صنعاء كذلك لم يكن دليلاً على غضبه ، أو تخافه من العثمانيين ، إذ ظل على مسالته معهم .

أما سبب موقف الإمام المتهاون هذا مع الأتراك ، فيمكن إرجاعه إلى عدة أسباب هامة ، تبدأ كلها تقريباً من الصلح المفقود بينها سنة ١٩١١ .

فقد تمسك به الإمام ، وتذرع به لدى الإنجليز عندما ضغطوا عليه للانضمام إليهم عن طريق سلطان الحج ، ولكننا نرى أن الصلح لم يكن هو كل شيء عند الإمام ، أو أنه كان عاقباً كبيراً إذا أراد أن يقوم بعمل ما ضد العثمانيين . فالإمام حقيقة كان يرى أن الأتراك ليسوا هم أعداءه ، بل عدوه اللدود هو

(١) أمين الريحاني : ملوك العرب ، ص ١٤٦ .

الإدريسى ، ذلك المنافس الخطير الذى يزاحم الإمام فى جزء من ممتلكاته - طبقاً للوجهة نظره - لذلك كان يرى أن الإدريسى هو الأولى بالمخاصمة والعداء . ومن ناحية ثانية كان يمه معرفة موقف الإنجليز وما سيتمخض عنه الصراع بينهم وبين العثمانيين ، ويهيم أن يراقب سير هذه الأحداث ، وهو بعيد عنها ينظر إليها باعتباره متفرجاً فقط ، دون أن يشارك فى أحداثها مشاركة فعالة تؤدى به إلى ضرورة تحمل نتائجها ، سواء كانت هذه النتيجة لمصلحته أو ضده . لهذا كله ، رأى أن من مصلحته الانتظار المشوب بالحذر والاستعداد فهذه هى فرصته لحل مشكلاته ومشكلات مستقبله ، تلك التى تتمثل فى وجود الإدريسى والعثمانيين داخل أراضيه الخاصة ووجود الإنجليز على حدوده .

وهذا المفهوم - وهو الحرص على تحقيق مصالحه الخاصة - كما أنه حدد علاقته مع الدولة العثمانية فهو الذى حدد علاقته مع الإنجليز أيضاً - كما سبق أن أشرنا - فى هذه الفترة الحرجة ، وحدد سير المفاوضات بين الطرفين . وكان يهيم الإمام أن يقوم باتصالات سريعة مع الحج والإنجليز لمعرفة موقفها ورأيها فى الحرب عن كتب فقد قام الإنجليز بضرب الشيخ سعيد من البحر فى نوفمبر سنة ١٩١٤ ، وذلك رداً على ما أقامه العثمانيون هناك من تحصينات وتجميع للجنود . وكانوا يرون فى هذه الاستعدادات تهديداً مباشراً لمركزهم المهام الحيوى فى « برسم » وكان غرضهم حربياً أكثر منه سياسياً . وقد أزعج هذا الإمام ، ولكنهم أسرعوا بالاعتذار له ، وأكدوا له أن هذا العمل ضرورة عسكرية فقط ، دون أن يكون لهم من وراءه أية أغراض توسعية . وقد أجاب الإمام عليهم بأنه متأكد من عدم رغبتهم فى التدخل فى شئون العرب ، ولكنه يأسف لما حدث فى الشيخ سعيد ، كما قال إن هذا قد أثار شعور العرب فى كل مكان^(١) . وذهب مندوب الإمام بعد ذلك إلى الحج فى يناير ١٩١٥ ليتعرف على الحقيقة

هناك ، فقابل السلطان على ، وحضر هارولد جيكونب هذه المقابلة . وقد عبر المندوب عن اعتذار الإمام لعدم إكماله الخروج على تعهده مع الترك ، الذين عقد معهم هدنة لمدة عشر سنوات في سنة ١٩١١^(١) . ونحن نرى أن هذه المفاوضات كانت استطلاعية لا تستهدف الوصول إلى شروط أو نصوص معينة ، إذ كان يهم الإمام أساساً معرفة ما سيقوم به الإنجليز من أعمال حربية ضد العثمانيين في اليمن ، لأن هذا سيؤثر بالضرورة على مركزه ونفوذه هناك . فهو من ناحية يعرف تصميم الأتراك على ضم لحج إليهم ، ويعرف بالتالي أن هذا ما لا يقبله السلطان على أو الانجليز ، وأنه سيؤدى إلى وقوع الحرب بينها في هذه المنطقة . وكان يخشى كثيراً أن يؤدى هذا إلى دخول الإنجليز أراضي يمنية يعتبرها ملكاً له ، فالحدود مشتركة ، والخطر قريب متوقع في كل لحظة . وكان ينظر في نفس الوقت إلى الفرق العثمانية الجاثمة فوق أراضيها بعين الخوف والريبة ، فالحرب بينه وبين العثمانيين لن تؤدى إلا إلى انكماشه وانكماش نفوذه أكثر فأكثر ، ولن يكون ذلك إلا لمصلحته عدوه ومنافسة الإدريسي . ويتضح موقف الإمام الحرج إذا قارنا بينه وبين موقف ابن السعود في الحرب . فالإمام كان يخاف أن يصبح حاكماً تحت رعاية إنجلترا كما هو الحال في المحميات مثلاً ، بعكس ابن السعود الذى كان ذكياً بدرجة كافية مكتته من استغلال إمكانيات بريطانيا ، وخاصة المساعدات المالية ، لبناء مملكته العربية دون أن يكون - في نفس الوقت مشار شك أنصاره الروهابيين في أن يكون حليفاً « لغير المؤمنين » . ولكن موقف اليمن هو الذى أدى في الحقيقة إلى اختلاف موقف الزعيمين العربيين فمحمية عدن تقع على حدود الإمام مباشرة ، كما أنها كذلك تشمل أقاليم يعتقد الإمام أنها ملك أجداده ، لذلك كان على الإمام أن يكون يقطاً للحرج موقفه ، وحتى لا يلقى باقى اليمن مصير المحميات^(٢) .

Jacob ; Kings of Arabia p. 159 .

(١)

Hans Helfritz ; The Yemen, p. 124.

(٢)

وهكذا نستطيع معرفة حقيقة الموقف في الميدان الحربى الصغير في الجنوب العربى . فتركيا أعلنت الحرب وانضمت إلى دول الوسط ، وبذلك أصبحت عدوة لبريطانيا . وكان لتركيا نفوذها وقواتها في اليمن ، كما كان لإنجلترا نفوذها وقواتها أيضًا في عدن والمحميات . هكذا تحدد قطبا المعركة هناك ، وانقسمت باقى القوى الموجودة بين هذين القطبين . فالإمام يحى وقف موقفًا له طبيعته الخاصة الذى سبق أن أوضحناه ، وإن كان الكثير من المؤرخين وخاصة الأوروبيين يذكرون أنه انحاز إلى جانب تركيا في الحرب^(١) ولكننا نؤيد رأى العبدى في هذا الصدد فيقول : « .. أما سياسة الحضرة الإمامية آنشد فكانت الثأنى والتظاهر بالحياد المشرب بالعطف والميل إلى حكومة محمود بك نديم وإلى اليمن ، دون أن يتعرض لعداء بريطانيا العظمى وحلفائها ، وانتظار الفرص المناسبة للاستفادة من هذه الحرب بمقتضى تغير الأحوال ومساعدة الظروف^(٢) » . أما الإدريسى فكانت عداؤه التقليدية للترك معروفة ، ولا ينتظر منه إلا الوقوف إلى جانب إنجلترا وهو ما حدث بالفعل . وكان موقف سلطان لحج معروف كذلك ، فهو حليف بريطانيا منذ أمد بعيد ، وهى تمنحه مشاهرة كبيرة ، وتعترف به سلطانًا في لحج ، كذلك كان أجداده من قبله ، ولهذا كان انحيازه إلى صف انجلترا أمرًا متوقعًا بديهيًا . وقد رأينا أنه كتب للإمام يستميله إلى جانب إنجلترا « لاهنًا العثمانيين الذين زجوا بأنفسهم في هذه الحرب ضد بريطانيا الصديقة » . (٩١) .

هجوم الأتراك على المحميات :

كان على العثمانيين أن يقوموا بعمل ما ، فقوتهم في اليمن في أوائل الحرب تعتبر شبه محصورة وأصبحت محصورة تمامًا فيما بعد ، وخاصة عندما أعلن

Lenczowski ; The Middle East in the World Affairs, p. 455.

(١)

(٢) العبدى : هدية الزمن ، ص ٢٠٨ .

الشريف حسين ثورته عليهم ، وبعد أن تحالف ابن السعود مع إنجلترا في ديسمبر سنة ١٩١٥ . ففى أوائل الحرب - بعد أن أعلنت تركيا الحرب ضد إنجلترا - قامت الأخيرة بمحاصرة السواحل اليمنية ، وقطعت المواصلات بين باقى الإمبراطورية العثمانية ، فلم يكن أمام القوة العثمانية فى اليمن إلا الطريق الصحراوى الطويل عبر الحجاز أو نجد ، الذى سد فى وجهها أيضًا بعد ذلك . وهكذا وجدت نفسها محاصرة فى نطاق ضيق لا يحتملهم كثيراً ، فموارد اليمن محدودة أنهكتها الشورات والحروب الطويلة ، كما أن إقامتهم طويلا فى اليمن ، واعتمادهم اعتماداً كلياً على موارده ، يثير بالضرورة الأهالى الذين لم ينسوا تماماً منازعاتهم السابقة مع الأتراك . فالعثمانيون إذن من الناحية النفسية والاقتصادية ، لا بد لهم أن يبحثوا عن مخرج وعن متسع يتنفسون فيه الصعداء ، لأنهم توقعوا حدوث ضائقة تطيح بهم إذا استمرت الحرب طويلا ، وخاصة أن أعداءهم يحيطون بهم من كل جانب . لذلك قرروا مهاجمة المحميات بل وعدن نفسها ، وكانوا يرمون من وراء ذلك حلاً لضائقتهم الاقتصادية المتوقعة . ويؤكد هذا ما قاموا به من استيلاء على المحاصيل والأغنام - كما عبر العبدلى عند دخولهم لحج^(١) . أما السبب الثانى فهو عسكرى محض بناء على خطة الدولة العثمانية عامة ومن ورائها ألمانيا ، وهى طرد الإنجليز من عدن واحتلالها ، واحتلال جزيرة بريم ، وهما مفتاح البحر الأحمر الجنوى ، وبذلك يعطلون مواصلات بريطانيا . وكانت مهاجمة عدن جزءا من خطة مهاجمة الإنجليز فى مصر والاستيلاء على قناة السويس حتى يحرموا بريطانيا من أهم طريق حيوى فى مواصلاتها الإمبراطورية^(٢) . والواقع أنهم لم يستطيعوا إكمال المهمة المنوطة بهم ،

(١) العبدلى : هدية الزمن ، ص ٢١١ .

فلم يصلوا إلى عدن ، مما دعا أمين الريحاني أن يكتب فيها بعد قائلا : « فعمل على سعيد باشا الجركسي قائد القوات العثمانية في اليمن على مهاجمة عدن ولم يكن قصده غير إشغال الإنجليز هناك »^(١) .

وعلى كل حال سواء أكان غرض سعيد باشا - من تحركه ومهاجمته لحج - الوصول إلى عدن نفسها وطرده الإنجليز منها ، أو « مشاغلهم » فقط هناك ، فقد كان هذا الغرض العسكري ، هو الذي حدد الجهة التي يزحف إليها . لذلك اتجه سعيد باشا إلى الحج دون عسير مثلاً ، وإن كانت كل منهما تعتبر أرض حرب ، وكان من الممكن أن يهاجم عسير ، ليحرم الإنجليز من التحالف مع الإدريسي أولاً ، وليمنعهم من استعمالهم لموانيه في محاصرتهم ثانياً ، ولكنه فضل الميدان الثاني في الجنوب حتى يهاجم عدوته هجوماً مباشراً .

بعث على سعيد باشا إلى السلطان على سلطان الحج ، يستأذنه بالمرور عبر بلاده ، ويعدده بالمحافظة عليه وعلى ملكه ، فأبى السلطان لأنه كان حليفاً لبريطانيا وخاضعاً لحمايتها .

وكانت بريطانيا وراء موقف الحج ، فهي بدون شك ترى حج خط دفاع أول لعدن ، وأن على الحج أن تعرقل تقدم الترك . وكان نتيجة هذا أن بدأ العثمانيون زحفهم إلى الحج فوصلوا إلى « الضالع » في ١٢ ربيع الأول سنة ١٣٢٣ هـ (فبراير ١٩١٥) . وقد كتب الأمير نصر إلى السلطان على يصف له الحملة العثمانية قائلا : « إن الحركة قوية وجيوشاً تركية وإمامية وبنائية لا لها قدر (كذا) » جهزت عساكرها من طريق اليمن ، وواصلين إلى « قطيفة » و« ماوية » و« الراهدة » وطريقهم « الدريجة » و« الراهدة »^(٢) .

(١) الريحاني : ملوك العرب ، ص ٤٠١ .

(٢) المبدل : هدية الزمن ، ص ٣١٣ .

وقد بدأ الجيش بقيادة على سعيد من « ماوية » وقد ضم إلى جيوشه بعض العرب « من قبائل القماجرة » و « تعز » و « جبل صبر » و « العدين » و « جبلة » و « إب » و « الحجرية » و « الحواشب »^(١). ولكننا نشك في قول الأمير نصر بأن جنود الإمام اشتركت في الحملة العثمانية على الحج ، حيث كان الإمام يعارض بشدة مهاجمة الحج ، وأن سعيد باشا قام بهذا العمل دون إرادته بناء على الضرورة العسكرية^(٢). وإن كنا نرجح في نفس الوقت أن بعض أتباع الإمام ، أو بعض الذين حاربوا العثمانيين تحت لوائه ، اشتركوا في الهجوم على الحج ولكن بصفتهم الشخصية لا بصفتهم ممثلين للإمام حيث إن ذلك كان يخالف خطته المرسومة ، التي ترمي إلى الامتناع عن الاشتراك في الحرب . ومن ناحية ثانية ، كان هناك أمران هامين بالنسبة لهذه الحملة يمكن الإشارة إليهما . فقد صاحبها - من ناحية - حملة دعائية ضخمة ، حيث أعلن الأتراك أنهم قد استولوا على قناة السويس ، و « جميع الإقليم المصري وأقفلوا باب المنذب » وذلك ليوهمو العرب أن عدن هي المحصورة^(٣). ومن ناحية ثانية ، فإن العثمانيين استطاعوا أن يركزوا إلى الإمام في ضبط جانب من بلاد اليمن ، واحتمال جملة من المهام بصفته مفوضاً من طرف الخليفة وهي خدمة ثمينة مكنتهم من أن يفرغوا لمحاربة أعدائهم ، كما تمكنوا من أن يقتربوا منه ما احتاجوا إليه من الغلال والنقد .

بدأ سعيد باشا - وكانت قواته تبلغ ألفى جندي بالإضافة إلى أربعة آلاف يمني - زحفه داخل الحج ، ولكن لم تحدث معارك ما حتى ٥ يولية سنة ١٩١٥م (٢١ شعبان ١٣٣٣ هـ) حيث وقعت معركة « الدكيم » فكان

(١) الجرائد : المقتطف من تاريخ اليمن ، ص ٢٢٤ .

(٢) Jacob ; Kings of Arabia, p. 164 .

(٣) العنبل : هدية الزمن ، ص ٢١٢ .

(٤) نفس المرجع : ص ٢١١ .

الانتصار حليف سعيد باشا^(١). ويرجع ذلك إلى ضخامة استعداد سعيد باشا من ناحية العدد والعدة، في الوقت الذي لم يجمع فيه سلطان لحج إلا حوالى ٢٠٠٠ عربى، وكانت تكاليف الاحتفاظ بهم إلى جانبه ضخمة لا تتحملها ميزانيته الصغيرة^(٢). ويمكن إرجاع الهزيمة أيضًا إلى قلة عتاد جند لحج، وعدم نظامهم وتأخر النجدة الإنجليزية التى لم تحضر إلا بعد وقوع الهزيمة باللحجين فعلا. وقد ساعدت بعض العوامل غير المتوقعة في تأخر وصول الحملة الإنجليزية، ووقوع الهزيمة. فقد اشتد القيظ وتعذر الحصول على الماء، كما هربت جنود إنجلترا من الهجانة، إذ يقول الريحانى: إنه سمع في عدن أن الجنود الهندية قد عصت ضباطها لأنهم كرهوا أن يحاربوا إخوانهم المسلمين^(٣). وسواء صح هذا الخبر أم لا فقد تأخرت النجدة وتم انتصار الترك. وقد زحف الترك بعد ذلك إلى «الحوطة» واستولوا عليها. وهنا خرج السلطان على قبل الفجر من المدينة، فمر بكمين من الجنود الإنجليز «فطنوه من الأعداء وأطلقوا عليه وعلى من معه الرصاص، فأصابوه بسبع رصاصات وقتل فرسه، وأعيد مجروحًا إلى القصر، محمولًا على الأكتاف. وكان الأتراك يرمونهم بالبنادق من أطراف المدينة فأصابوا بعض الذين يحملونه بجروح خفيفة، ووصل السلطان وهو على تلك الحال إلى قرب «الرباط» حيث حملته سيارة إلى عدن^(٤). وهنا دخل الأتراك لحج، وفر إلى عدن عدد كبير من أفراد الأسرة المالكة وكثيرون من الأهلى. وقد نودى بالسلطان عبد الكريم خلفًا للسلطان

(١) العبدل: هدية الزمن، ص ٢١٦، Bremond ; Yemen et Saoudia, p. 80 .

(٢) Jacob ; Kings of Arabia , p. 165.

(٣) الريحانى: ملوك العرب، ص ٤٠١.

(٤) العبدل: نفس المرجع، ص ٢١٧.

على الذى توفي متأثراً بجراحه بعد وصوله إلى عدن . كان من أول أعمال السلطان عبد الكريم أنه وجه احتجاجاً شديداً إلى حكومة إنجلترا ، لأنها لم تقم بواجب المعاهدة التى بينها وبين أجداده ، فقبلت حكومة لندن الاحتجاج وعزلت حاكم عدن ، وقائد الحامية فيها^(١) . وفى ميدان آخر كان الإنجليز تحت ضغط القوات العثمانية الزاحفة قد اضطروا إلى إخلاء « الشيخ عثمان » وهى تعتبر ضاحية لعدن نفسها - فاحتلها الترك والعرب فى الحال ، ولكن الإنجليز تمكنوا ثانية من احتلالها فى ٢١ يوليو سنة ١٩١٥ ، بعد أن وصلت إليهم نجدة عسكرية من مصر لإتقاذ عدن ، وللمحافظة على مركزها الهام . ومن المعروف أن حكومة عدن أرسلت - فى هذا الوقت الحرج - تستنجد بفرنسا فى جيوتى ، فأمدتها بحوالى ٨٠٠ جندي من مدغشقر ، كما أرسل الجنرال مكسويل - القائد العام فى القاهرة - فرقة هندية للمساعدة أيضاً^(٢) . وبعد استرجاع إنجلترا « الشيخ عثمان » يمكن أن نقول إن العمليات الحربية أمام المدينة (عدن) لم تتعد المناوشات بين الجانبين والانسحاب ثانية إلى المراكز الإضافية . ورغم قلة أهمية هذه العمليات فى حد ذاتها إلا أنها اضطرت الجانبين أن يبقى كل منهما قوات لا بأس بها أمام القوة الأخرى ، مما عطل العثمانيين مثلاً عن الاستفادة بهذه القوات فى ميدان آخر كعسير^(٣) . وقد استمرت هذه الحالة حتى إعلان الهدنة العامة سنة ١٩١٨ لا أمام الشيخ عثمان فحسب ، بل فى كل الجنوب العربى^(٤) .

وهنا يمكن القول أن الوضع كان قد تحدد إلى درجة كبيرة ، فقد دخل الأتراك لحج واحتلوها ، ووقف الإنجليز من هذه الحرب العثمانية اللحجية موقفاً سلبياً باستثناء الحملة الهزيلة التى وصلت متأخرة لمساعدة سلطان لحج

(١) الريحانى : ملوك العرب ، ص ٤٠٢ .

(٢)

Jacob; Kings of Arabia, p. 169 .

(٣، ٤)

Bremond; Yemen et Saoudia p. 80 .

أمام القوات العثمانية الضخمة الزاحفة . ولم يحرص الإنجليز إلا على الدفاع عن عدن و « الشيخ عثمان » لأهميتها الحربية وتركوا لحج للعثمانيين . ولو استثنينا معركة « الدكيم » في (٥ يوليو ١٩١٥) التي أدت إلى الاستيلاء على مدينة « الحوطة » - عاصمة لحج ، لوجدنا أن المعارك التي دارت حول عدن إنما هي معارك محلية وغزوات صغيرة ، إذ لم يحاول الأتراك مهاجمة « عدن » أو « الشيخ عثمان » إلا عند بدء زحفهم ثم سكنوا بعد ذلك عندما ردوا عنها - وكذلك لم ير الإنجليز في إخراج الأتراك من لحج بالقوة فائدة بالنسبة للحرب العظمى ، وهذا ما عبر الجنرال « وليم ولتن » قائد الجيش البريطاني في عدن في منشوره في مايو سنة ١٩١٦ لتسكين المحميات ، وتفسير سبب تقاعدهم عن مساعدتهم ، فقال « ليس لضعفنا امتنعنا عن حرب الأتراك الذين في لحج ، ولكن مملكة الدولة الإنجليزية واسعة جداً . ويلزمنا معاملة الميادين التي فيها العدو واحداً بعد آخر بالتعاقب بحسب الخطط التي وضعناها .. وعلى كل حال لن تكون الموقعة الفاصلة في أرض العرب بل هي في فرنسا^(١) . بل إن الموقف من العثمانيين هو الذي دفع العبدلى - وهو أحد أمراء بيت سلاطين لحج - إلى القول إن الترك كانوا يقصدون من حريمهم احتلال لحج فقط لا مهاجمة عدن فقال : « جاء هؤلاء الأتراك من أعلى جبال اليمن متيقنين بمعجزهم عن أن يمسوا عدن الحصينة بسوء ، فلا يقصدون غير أذيتنا في بلادنا^(٢) ، ولكننا نعتبر أن هذا القول يعبر فقط عن رأى مواطن لحجى أحزنه وقوع الحرب في بلاده .

موقف السلاطين والمشايخ من القوى المحاربة :

ويحتاج بيان حالة الجمود الحربى هذه بين الترك والإنجليز طول مدة الحرب العالمية إلى توضيح أمرين هامين :

(١) العبدلى : هدية الزمن ص ٢٢٩ .

(٢) نفس المرجع : ص ٢٣٨ .

أولاً : موقف المحميات والمشايخ ورؤساء القبائل في هذه المنطقة من كل من القوتين .

ثانياً : سير العلاقة بين الطرفين المتحاربين في هذا الميدان ، بعد استقرار العثمانيين في لحج طوال مدة الحرب حتى إعلان الهدنة العامة .

عندما أعلنت تركيا الحرب وانضمت إلى دول الوسط ، وقف سلاطين المحميات - وهم مرتبطون مع الإنجليز بمعاهدات تحالف - إلى جانب إنجلترا ، وتمنوا انتصارها وخاصة لأنها تدفع لهم المرتبات الشهرية . وقد حاول الإنجليز من جانبهم كذلك تأكيد انحياز هؤلاء المشايخ والرؤساء إلى جانبهم ، فكانوا يتصلون بهم ويذكرون لهم أن دخول تركيا الحرب ضدهم عمل خاطئ ، وأن بريطانيا ليس لها أغراض ضد العرب ، وقد أشرنا إلى منشورهم الذي أصدروه ليؤكدوا احترامهم للحرمين الشريفين وجدة ، وقد ساعدتهم كثيراً « السير » على سلطان لحج بما له وبما لبيته من هبة واحترام داخل المحميات وخارجها ، بل كان لصداقته مع الإمام دخل كبير في موقف الإمام غير المعادي لبريطانيا . وساعد الإنجليز على نشر دعايتهم في المحميات موقف أهالي عدن منهم ، فقد اتصف بالهدوء والسكينة ، بل الانحياز والدعاية لهم . فقد هاجم السيد عبد الله عيدروس قاضي عدن وشيخها الأكبر تركيا ، وهاجم الخطأ الجسيم الذي ارتكبته - وهو دخول الحرب ضد بريطانيا - « ضد الصديق الحميم للمسلمين ، الصديق الذي طالما أعان الباب العالي » كما يصف إنجلترا في عدن بأنها أحسن وأعدل حكومة عملت من أجل الإسلام وأنهم أصدقاؤها منذ احتلالها لعدن سنة ١٨٣٩ (١) .

أما بعد دخول تركيا لحج فقد تغير موقف بعض هؤلاء السلاطين من إنجلترا ، نتيجة موقفها المتنجس ، وعدم مساعدتها لهم ضد العثمانيين ، ونتيجة

ضغط الأتراك عليهم المتمثل في قوتهم الحربية الجاثمة فوق أراضيهم . حقاً كان موقف الإنجليز بعد دخول تركيا لحج حرجاً للغاية ، فهم بتحالفهم مع هؤلاء المشايخ والسلاطين ، كانوا ملزمين بتقديم المساعدة لهم ، ولكنهم وقفوا منهم موقفًا نسيباً هزيباً ، فلم يكن في عدن من القوات ما يكفى لتقديم هذه المساعدات . وقد وضع عجز إنجلترا في أنها لم تستطع البقاء في « الشيخ عثمان » والعودة إليها ثانية ، إلا بعد أن وصلتهم النجدة من الخارج . وسبب عجزهم هذا أنهم - كما عبر قائدهم - لم يكونوا يهتمون كثيراً بميدان الجنوب العربى إذ كانوا لا يرون له أثراً في سير العمليات الحربية في الحرب العامة ، بل كانوا يرونه من الميادين الجانية الصغيرة ، التى يعالج أمرها بسرعة وبسهولة بعد ضمان رجحان كفتهم في أوروبا ، ولذلك فضلوا السكون والانتظار على الدخول في معارك خاسرة لا يرجى منها فائدة كبيرة ، وخاصة أنهم كانوا يسيطرون على البحار . وكانوا واثقين من حصانة عدن الذاتية من ناحية ، ومن أن القوات العثمانية الموجودة في الحج كانت محاصرة من ناحية ثانية ، وإنما بالتالى لا تملك القيام بعمل ذى قيمة . لهذا لم يخافوا خطر هذه القوات بل نعتقد أنهم كانوا ينظرون إليها وكأنها قوة لا بد من الإجهاز عليها ، ولكن لا بأس من تأجيل هذا الإجهاز حتى يتفرغوا لها . وقد يبدو أن هذا الموقف كان على جانب من المعقولة - من وجهة نظرهم - ولكنه لا يروق للأمرء والمشايخ في هذه المنطقة . فقد كان انتصار الترك في هذا الميدان الضيق واحتلالهم لبلادهم ، يؤلمهم معنوياً ومادياً ويؤذيهم في حياتهم ، فهم لم ينظروا إلا إلى هذه البقعة الصغيرة من ميدان الحرب العالمية وكأنها هى الوجود كله . ومحققون في ذلك ، فهى مسرح حياتهم ، ومصدر وجودهم وعالمهم الصغير والكبير في نفس الوقت ، ولذلك فهم لا يؤمنون إلا بأن بريطانيا تقف موقفًا متخاذلاً بالنسبة لقضيتهم مع الترك . لهذا كله ، فقد « اضطر بعض أمراء المحميات مثل الأمير نصر ، والأمير على ابن مانع الحوشى إلى منافقة الأتراك والتحالف معهم ، وذلك عندما

خذلتهم بريطانيا ، وبقي الباقي على ولائه ، وخاصة أمير الحج^(١) . وكان كل من هؤلاء الأمراء واقعياً مع نفسه ، ومع ظروفه ، فمن وقع منهم تحت وطأة الترك ، كان لا بد له من إعلان ولائه لهم ، أما من استطاع الفرار أو كان بعيداً عنهم ، فكان من الطبيعي أن يظل على ولائه لإنجلترا التي تمنحه المال كما تمنحهم جميعاً الأمل في رجوعهم إلى حياتهم العادية . فأين يذهب سلطان الحج مثلاً - ما دام لم يقبل الخضوع للعثمانيين ما لم يذهب إلى عدن ؟ وبالتالي لماذا لا يرحب به الإنجليز ، وهو سليل البيت العبدلي صاحب الهبة والمركز المحترم داخل المحميات وخارجها ؟ وكذلك كان الحال بالنسبة للذين وقفوا إلى جانب الترك .

ويمكن هنا أن نذكر بعض الأمثلة على موقف أمراء ومشايخ المحميات من كل من إنجلترا وتركيا . فالسلطان الفضلي مثلاً اضطر للإذعان للترك ، وحضر إلى الحج بعد أن رفض الإنجليز مده بالسلاح ، وكذلك فعلت عشيرة يافع . أما أمير الضالع فقد اتخذ موقفاً أكثر جرأة بالنسبة لإنجلترا ، فعندما لم يمنح أية مساعدة من إنجلترا ، أصدر منشوراً في ديسمبر سنة ١٩١٥ ، يعلن فيه أن الحكومة الإسلامية هي حكومته ، وأن السلطان هو خليفته - يشير إلى السلطان العثماني - وأنه سيطيع من (كانت) طاعته من طاعة الله ورسوله . وقد برز موقف السلطان على مانع الحوشبي والأمير نصر في إعلان عدائهما للإنجليز ، عندما تخلّسوا عنها واضطرها الترك للإذعان لهم . وقد نصب سعيد باشا على مانع سلطاناً للحج ، ولكن الأخير لم يقيم بدوره ما ، بل سرعان ما رجع إلى عاصمة الحواشب وهي « المسير » . أما الأمير نصر فقد أعلن أن مبداه هو مجاراة التيار ، فتمثل بالمثل القائل « أينما دارت الزجاجة درنا » . إذ كان يرى أن وطأة أقدام الأتراك أقسى من طائرات إنجلترا^(٢) . أما السلطان العوذلي فقد سره المنشور الذي أصدره الإنجليز

(١) العبدلي : هدية الزمن ، ص ٢١٣ .

بخصوص احترام الإمام ويؤكد أن الإنجليز أحسن أصدقاء العرب . وقد صرح قاضى « بيحان » أن العرب جميعا مدينون لإنجلترا ، وأنه يجب أن يمدوها بالعون ، وكان يعلن مثل تلك الأقوال فى المساجد والأسواق العامة . ولكن الإدريسى فى عسير - وقد ضايقة انتصار الترك - وصف موقف إنجلترا بأنه ليس ضعفاً بل تراخيّا منها . وقد نصح شيخ يافعى « الإنجليز بضرورة القيام بعمل أى شئ فهذا سيجبر الترك على الخروج من الحج ، بل إن المبعوث المكى الذى زار عدن فى نوفمبر سنة ١٩١٦ ، قد عبر عن ضيقة لسكون الإنجليز وهدوئهم فى هذه الآونة ضد اعتداء العثمانيين على الحج ، والتمس منهم راجياً أن يقوموا بعمل فعال فهذا يؤدى إلى جذب العرب الذين هم خارج المنطقة إليهم ، كما يؤدى إلى مواجهة الدعاية التركية الألمانية ^(١) . وكان هذا المبعوث المكى يخدم بذلك قضية أميره الشريف حسين ، الذى كان قد أعلن الثورة على الترك ، وكان يضره طبعاً هزيمة الإنجليز فى داخل البلاد العربية أو سكوتهم بهذا الشكل ، فذلك على الأقل يضعف ثقة أنصاره فى حليفته بريطانيا ، ويفقده الأمل فى كسب أنصار جدد ، خاصة وأن حملات الدعاية التركية الألمانية قد استغلت هذا الموقف لصالحها .

أما حالة هذه المنطقة ، والعلاقة بين هاتين القوتين فى تلك الفترة فكانت أمراً ملفتاً للنظر .

فقد دفع تجرد الأوضاع جميع هذه الهيئات والفتات إلى الالتفات والبحث عن مطالب الحياة الضرورية ، والعمل على الحصول على مستلزماتها . فبدأت الحالة تعود إلى مجراها الطبيعى ، وبدأ الناس يعودون إلى الزراعة والتجارة ، واستئناف الحياة العادية « لأن الأهالى والعساكر شرعوا يزرعون ويشغلون فازدهرت بالانحضرار والثمار ، تلك البقعة الحصبة ، التى تستقى من فرعى وادى

«دين»^(١). بل الأكثر من ذلك أن القائد التركي سمح للقوافل بالمرور حرة إلى عدن ، لأنه يحصل بذلك على ضرائب انتقال ، وكان الإنجليز يسمحون بذلك أيضًا ، وذلك بناء على ما قاله جيكونب : « لمصالح أصدقائنا الذين يعتمدون على عدن في الحصول على احتياجاتهم حتى لا تحدث كارثة »^(٢) . وكان غرض الطرفين من ذلك لا يخلو من هدف عسكري ، وهو الحصول على معلومات عسكرية مفيدة من حيث تحركات كل منها وقوته وعدد جنوده أو آلائه الحربية ، وكان رجال القوافل يقومون بذلك خير قيام . وعلى كل حال فقد عاد سير القوافل مرة ثانية قبل أن تنتهى الحرب رسميًا ، واستفاد الطرفان من ذلك اقتصاديًا وعسكريًا .

وكذلك - كما قال الريحاني - تم الصلح بين الحلفاء ودول الوسط ، أو بالأحرى بين عمليهم في عدن وفي الحجاز قبل أن تنتهى الحرب بستتين^(٣) .

الأوضاع في عسير بعد قيام الحرب :

لم يكن الميدان الجنوبي هو الميدان الوحيد الذى كان موضع صدام بين العثمانيين والإنجليز في اليمن ، بل كانت عسير وسواحل اليمن هي الميدان الثانى . ويمكن أن نفهم لماذا كانت سواحل اليمن ميدانًا حربيًا بين الطرفين المتحاربين ، فإنجلترا دولة بحرية وكانت عظمتها تقوم على أساس سيطرتها على البحار ، ولهذا نراها تحاصر الساحل اليمنى وتضرب بعض مدنه من البحر ، ولكن الذى يجب شرحه ، هو كيف تطورت الأحداث في عسير ؟ ولماذا أدى هذا التطور إلى انحياز عسير إلى جانب إنجلترا ضد الدولة العثمانية ؟ وكيف سارت أحداث هذه البقعة في هذه الفترة إلى نهاية الحرب ؟ وما هي النتائج التي ترتبت على ذلك ؟

(١) الريحاني : ملوك العرب ، ص ٤٠٣ .

(٢)

Jacob ; Kings of Arabia , p. 169,

(٣) الريحاني : نفس المرجع والصفحة .

عرفنا كيف أن عزت باشا نجح في التفريق بين الإمام والإدريسى ، كما رأينا كيف أن صلح دعان سنة ١٩١١ كان بداية الخصام بينهما ، وكان هذا دافعا لأن يتحالف الإدريسى مع إيطاليا أثناء اشتعال الحرب الطرابلسية . وبعد أن انتهت هذه الحرب تم التقارب بينه وبين إنجلترا ، ورأينا كيف أن الإمام كان يسره محاربة العثمانيين للإدريسى ، وكان يأمل أن يتمكنوا من القضاء عليه قبل خروجهم من اليمن حتى يخلو له الجو حيثئذ تماما . وقد أدى موقف العثمانيين من الإدريسى إلى منابذتهم له وإعلانهم الحرب ضده ، واستمر هذا الموقف حتى إعلان الحرب العالمية الأولى . فكان الإدريسى أول من لى نداء الإنجليز ، فعقد معهم معاهدة في ٣٠ إبريل ١٩١٥ ، وكان أول أمراء الجزيرة الذين أعلن انضمامه إليهم . وعلى كل حال لقد كانت علاقة الإدريسى بالإمام في أغسطس سنة ١٩١٤ ، أى عند إعلان الحرب العالمية الأولى ، متوترة جدًا لتعارض مطالب كل منهما . وكان الإدريسى يرى أن تكون له حقوق السيادة في منطقته الخاصة ، وكان الإمام يرفض ذلك^(١) . وقد أبرزت الحرب العالمية الخلاف بين كل من الأميرين العربيين ، ودفعت كل منهما إلى اتخاذ موقفه الخاص . فانضم الإدريسى إلى الإنجليز علانية ، بينما ظل الإمام على ولائه للعثمانيين ، وفي نفس الوقت عمل ألا يعلن عداؤه للإنجليز ، وألا يكسب عداؤ الإنجليز له . ويذكر أن الإمام أرسل في أواخر سنة ١٩١٥ رسالة إلى الكولونيل جيكونب - معاون الأول في عدن - يلتزم فيها بمواقف معينة تجاه إنجلترا ، ويؤكد في نفس الوقت إخلاصه لتركيا^(٢) . ويرجع الاختلاف بين موقف الإمام والإدريسى - من الناحية العملية - إلى أسباب جوهرية . فمن ناحية ، كان وضع الإمام الديني يمنعه أمام أنصاره من أن ينضم للقوى غير الإسلامية ضد العثمانيين المسلمين وكذلك تحالفه مع العثمانيين في سنة ١٩١١ ، كان يفيد ولو نظريًا في

Jacob ; Kings of Arabia, p. 160 .

(١)

Bremond ; Yemen et Saoudia, p. 81.

(٢)

الوقوف ضدهم ، يعكس الإدريسي الذي لم يكن ملتزمًا باتخاذ موقف إسلامي معين ، وقد سبق له أن تحالف مع الإيطاليين كما لم يكن متحالفًا مع العثمانيين بل كان معاديًا لهم . ومن ناحية ثانية ، أن نفوذ الإدريسي يتركز أساسًا على الشاطئ فسهل بذلك اتصاله بالقوى المختلفة ، وخاصة التي تسيطر على البحر ، مثل إيطاليا وإنجلترا . أما الإمام فكان نفوذه يتركز على الهضبة في الداخل ، على مسافة تبلغ ١٥٠ ميلا من البحر ، فهو محاط بسياس ضخم من الفرق العثمانية ، وكذلك يقع تحت تأثير الدعاية التركية الألمانية^(١) . ولكن هذا السبب أو ذاك ، كانت أسبابًا ثانوية فقط ، فكان موقفهما - أثناء الحرب - ينبثق أساسًا من رغبتهما في تحقيق أغراضهما اللاتية ، ويدل على إدراكهما الواعي بكيفية الاستفادة من ظروف الحرب الدائرة .

اتجه الإدريسي إلى ناحية الإنجليز ، يرحب بالمفاوضة مع حكام عدن ويسرع بالتحالف معهم ، فعقد معهم معاهدة في ٣٠ أبريل ١٩١٥ .

ورحب الإنجليز من ناحيتهم به لضمانه إلى جانبهم ضد العثمانيين ، كما عدوا تحالفهم مع الإدريسي عملاً وقائيًا ضد أية محاولة معادية يبدئها الإمام ضدهم^(٢) .

وكانت المعاهدة المعقودة بينهما تعكس بوضوح مطالب كل منهما من الآخر ، وموقفهما من العثمانيين ومن الإمام يحيى ، وموقف كل منهما حيال الآخر . ويزيد لنا هذه الأمور اتضحًا عرض بعض مواد المعاهدة :

المادة الثانية : المقصود من هذه المعاهدة هو إعلان الحرب على الأتراك ، وتوطيد عرى الصداقة بين حكومة بريطانيا والسيد الإدريسي المذكور آنفًا ، وأعضاء قبيلته .

Jacob ; Kings of Arabia , p,

(١)

J.C, Hurewitz ; Diplomacy in the Near and Middle East, Vol , 11, p, 12,

(٢)

المادة الثالثة : يتعهد الإدريسي بقتال الترك ، وأنه سيجتهد لطردهم من مساويعهم في اليمن ، وأن يتعقبهم ، وله أن يوسع أراضيه على حساب الأتراك .

المادة الرابعة : عمل السيد الأساسى يتجه ضد الترك فقط ، ويمتنع عن كل حركة عدائية ضد الإمام يحى ما دام هذا لا يضع يده بيد الترك .

المادة الخامسة : تتعهد الحكومة البريطانية بالمحافظة على أراضى السيد الإدريسي من كل اعتداء يقع من قبل أى عدو كان على السواحل ، ويضمان استقلاله فى أراضيه الخاصة ، وياستعمال كل الوسائط السياسية عند ختام الحرب فى سبيل تأليف مطالب السيد الإدريسي مع الإمام يحى أو أى خصم آخر .

المادة السادسة : كدليل على تقدير الحكومة البريطانية للأعمال التى سيقوم بها السيد الإدريسي فهى ستعونه بالمال والمؤونة ، وتستمر فى معاونته طول الحرب ، وستكون هذه المعاونة متناسبة مع ما يقوم به السيد الإدريسي من أعمال .

المادة السابعة : تسمح الحكومة البريطانية للإدريسي أثناء الحصار البحرى المضروب على سواحل تركيا فى البحر الأحمر أن يتاجر مع عدن وسواحلها ، وهى تقبض استمرار هذه الحالة مادامت العلاقة حسنة وموجودة بين الطرفين .

المادة الثامنة : تكون هذه المعاهدة نافذة المفعول على أثر موافقة الحكومة الهندية (الإنجليزية) عليها :

وقد أرخت هذه المعاهدة فى يوم الجمعة ٣٠ أبريل سنة ١٩١٥ (١٤ جمادى الثانى ١٣٣٣ هـ) ووقعها السيد مصطفى بن السيد عبد العلى عن

الإدريسى ، والميجر جنرال « شو » عن بريطانيا - وهو المعتمد البريطاني في عدن - كما وقعها « هاردنج » حاكم الهند العام^(١) . وتضمن هذه المعاهدة بعض الحقائق والمواقف التاريخية التي يمكن أن نشير إليها . فهي بوجه عام تبرز غرض إنجلترا من تحالفها مع الإدريسى ، وهو غرض محدود يحدد الدور الذي سيلعبه الإدريسى في الحرب . وهو دور محلي بحت ، يتمثل في دفع الإدريسى لمحاربة الترك ، وإشغالهم في هذه المنطقة ، ومنعهم من استخدام موانيه ضدها . وناحية أخرى يمكن الإشارة إليها أيضًا ، هي أن إنجلترا لم تمنح الإدريسى - في هذه المعاهدة - سلطة مطلقة ، أو إمكانيات عريضة يمكن استغلالها لصالحه ، ولكنها حددت له ميدان حربه ، كما جاء بالمادة الثالثة « وله أن يوسع أراضيه على حساب الأتراك » . ثم جاء التحديد التام في المادة الرابعة « ويمتنع عن كل حركة عداوية ضد الإمام يحيى ما دام هذا لا يضع يده بيد الأتراك » فكأنها بذلك حرمت عليه محاربة الإمام يحيى .

والواقع أن الإمام عدو للإدريسى ، كما هو حال الدولة العثمانية إن لم يكن أكثر خطورة ، ولكن إنجلترا تحرمه من استعمال ما سيحصل عليه بمقتضى هذه المعاهدة ضد الإمام ، حيث إن هذا يخالف سياستها العامة التي حددتها في المادة السادسة . والناحية الثالثة في المعاهدة هي أن إنجلترا تعهدت - مقابل مجهودات الإدريسى وخدماته - أن تمدّه بالمال والمؤونة طوال مدة الحرب ، كما تعهدت بالمحافظة على أراضيه وعلى استقلاله من أى اعتداء كان . وبالإضافة إلى ذلك ، تعهدت له بفتح موانيه دائماً مع عدن ، وهي خدمة جليلة انتزع أثرها أثناء الحرب ، إذ كانت موانيه هي الموانئ الوحيدة المفتوحة في وقت كان الحصار البريطاني البحرى لسواحل اليمن يخنق الجميع ، والناحية الرابعة أن بريطانيا في هذه المعاهدة ترمم سياستها بالنسبة للأمراء

(١) حافظ وهبة : جزيرة العرب في القرن العشرين ، ص ٣٠٨-٣٠٩ .

العرب بدون استثناء ، تريد أن ترى كل هؤلاء الأمراء في « حالة سلمية وأخوية ، كل منهم في منطقته ، وكل موال للحكومة البريطانية » كما جاء في المادة السادسة .

قدمت بريطانيا للإدريسي - بناء على هذه المعاهدة - مساعدات مادية حددها « جيكونب » بقوله إن إنجلترا مدته بالأسلحة الصغيرة والذخائر ، كما أعطته أربعة مدافع حصار وثلاثين مدفع هاون ، ولكنه ظل يفضل استعمال المدافع التي منحتها له إيطاليا سنة ١٩١١^(١) ، ولعل هذا يرجع إلى تمرن رجاله عليها . بناء على هذا كله ، أسرع الإدريسي وهاجم « اللحية » في مايو سنة ١٩١٥ بجيش غير منظم ، ولكنه لم يستطع التغلغل إلى مراكزها الدفاعية الأصلية^(٢) . وهنا قامت بريطانيا في يونيو سنة ١٩١٥ بضرب هذه المدينة من البحر . وكانت تقصد بذلك - إلى جانب ضرب القوة العثمانية - ترضية الإدريسي ، الذي لم يحف مداد معاهدتها معه بعد ، وإن لم تكن تقصد في نفس الوقت ، توسيع هذه العمليات الحربية على ساحل اليمن لنفس الأسباب التي جعلتها تستكين في الميدان الجنوبي . ولكن ضرب « اللحية » في يونيو لحقه مباشرة - في أوائل يولية - زحف على سعيد باشا إلى الحج واحتلالها كما ذكرنا قبل ذلك .

ويبدو أن الترك أحسوا بقوة إنجلترا بحرياً ، وأنها ستكسب لا محالة معركة الساحل ، فالبهر طوع أمرهم ، والإدريسي حليفهم ، فاتهمجوا باستعداد كبير إلى الحج يقصدون به غزو عدن من ناحية البر . وكانت نظرة القائد العثماني صابئة فعلا ، فقد بعد هو عن مناطق قوة الإنجليز - الساحل وعسير وهى مناطق بحرية - وضربهم في نقطة ضعفهم - وهى المناطق البرية - حيث ينقصهم الجيسوش والاستعدادات . وقد أثار ضرب إنجلترا ميناء

Jacob ; Kings of Arabia, p. 176

(١)

Lequarh ; Arabia, p 177

(٢)

« اللحية » غضب الإدريسي نفسه - وهذا أمر جدير بالملاحظة - إذ كتب إليهم يعبر عن أسفه وألم شعبه لضرب هذه المدينة العربية بالقنابل^(١). ومن الجائز أن يكون الإدريسي حسن النية وأساءه هذا فعلا ، فهو يكره العثمانيين فقط ، ولكن ضرب المدينة قد تناول الجميع بما فيهم الأهالي العرب .

أما ما تلا ذلك من أعمال حربية في هذه المنطقة فليست ذات قيمة تذكر ، فما هي إلا تحركات ضيقة للمحافظة على المراكز . وكان للعثمانيين عدد ضخم من الجنود في هذه الجهة على نحو ما أشرنا عند ذكر توزيع الجيش العثماني في اليمن . ولكن رغم ذلك لم يقم العثمانيون أو الإدريسي ، على السواء ومن الناحية العملية ، بنشاط حربي يذكر . وعادت بريطانيا فعقدت مع الإدريسي معاهدة أخرى في ٢٢ يناير سنة ١٩١٧ ، اعترفت فيها بأن السيد الإدريسي قد استولى على جزر « فرسان » من الأتراك ، وأنها أصبحت جزء من ممتلكاته « كما أكدت استقلاله في جميع هذه الممتلكات » لأنها كانت تعتبره حليفاً لا أميراً محمياً^(٢) .

ويمكن تفسير قلة النشاط الحربي في هذه المنطقة - أو بالأحرى بين الإدريسي والعثمانيين - بخوف كل منهما من الآخر . فالعثمانيون كانوا يقدرون تحالف الإدريسي مع الإنجليز حق قدره ، ويعرفون نتائج اعتدائهم على الإدريسي كما كانوا يدركون قوة الأسطول الإنجليزي ، لذلك لم يفكروا إلا في الدفاع فقط ، وكانوا يحرصون بذلك تمام الرضى أما من ناحية الإدريسي فيمكن القول أيضاً إنه كان يخاف العثمانيين ويخشاهم ، حقا لقد كان مركزه قويا بتحالفه مع الإنجليز ، وكان يمكنه مضايقة الأتراك على الساحل ما دام الأسطول يساعده من البحر ، ولكن الإدريسي بعد حركاته الأولى ارتاب في موقف إنجلترا منه ، وخاف من انتقام الأتراك بعد ذلك . فهو يعرف أن

Jacob ; Kings of Arabia, p. 164,

(١)

Hurewitz ; Diplomacy in the Near and Middle East, Vol. II, p. 12.

(٢)

بريطانيا كانت دائماً حليفة السلطان العثماني ، كما أكدت له الأحداث أن ألمانيا ستعزم في هذه الحرب ، ولكنه كان لا يعرف موقف بريطانيا من تركيا في حالة انتصار الأولى الذي كان مؤكداً . هل سترجع إلى صداقتها الأولى مع تركيا ؟ وهل ستركها في اليمن كما كان الحال قبل ذلك ؟ وقد أقلقه هذا بشدة فهو يخاف أن ينتهي تحالفه مع إنجلترا بنهاية الحرب ، في نفس الوقت الذي تبقى فيه تركيا في اليمن فتنتقم منه انتقاماً شديداً ، وخاصة إذا تمادى في جرأته عليها الآن . وقد أثار ارتياحه هذا ، سكوت الإنجليز على هجوم الأتراك على الحج ، ورأيانه يعبر عن هذا بأنه « تراخيًا وكسلاً من إنجلترا لا ضعفاً » أي إنها تقصد التراخي أو الكسل ، وهذا ما يخيفه . لهذا كله ، نرى أن وجهة نظره بدأت تتحدد بشكل واضح ، فكان يرى أن على إنجلترا أن تعمل على طرد العثمانيين أولاً من اليمن ، وعندئذ يخلص هو لإنجلترا تمام الإخلاص . وقد اتضح خوفه وتردده في موقف له دلالة ، وهو أنه بعد أن استولى على جزر « فرسان » من يد الأتراك خاف أن يرفع عليها علمه هو ، فيزيد بذلك ثائرة الترك عليه ، كما خاف أن يرفع العلم البريطاني عليها لأن هذا سيجر عليه اللعنة والسخط ، كما أنه سيتهم بأنه باع هذه الجزر^(١) وعلى كل حال لقد ظل التحالف الإدريسي الإنجليزي قائماً حتى نهاية الحرب وخروج الترك من اليمن ، بل إلى ما بعد ذلك ، كما سنرى فيما بعد.

استفاد السيد الإدريسي من تحالفه مع إنجلترا استفادة ضخمة من الناحية الاقتصادية ، لأن موانئه ظلت مفتوحة في وقت حوصرت فيه باقي الموانئ اليمنية كلها . وقد أفاده هذا كثيراً ، إذ أصبح المحتكر الوحيد في المنطقة وتحكم في التجارة والأسعار ، كما خلصه ذلك من الاختناق والضيق الذي أحس به باقي سكان اليمن ، حتى سكان السواحل منهم .

ويبرز شدة الفاقة والحاجة التي سببها الحصار البحري للأهالي ، وما ترتب على ذلك من نتائج ، من أن بعض مشايخ القبائل التي تعيش على ساحل البحر الأحمر عرضوا خدماتهم على إنجلترا . بل ذهب شيخ « خوخة »^(١) إلى عدن يشكو عدم اهتمام بريطانيا به وبقيبلته ، وعرض استعداده لتقديم الخدمات لها . ولم يقتصر الأمر على القبائل أو المدن الصغيرة ، بل وصل الأمر إلى أن قبيلة الزرانيق - وهي أكبر وأقوى قبيلة على الساحل اليمني وكثيراً ما كانت تثير الفلاقل والاضطرابات للعثمانيين - تقربت كذلك للإنجليز ، وعرضت عليها موانئها لاستغلالها ، وكان الحصار قد أضناها ، وأوقف تجارتهم ، ورفع الأسعار أضعاف المرات ، مما جعلهم غير قادرين على الشراء أو حتى على بيع ما لديهم . ولكن انجلترا في كل الحالات ، كانت ترفض بلباقة كل هذه العروض لكثرة مشاغلها ، وعدم رغبتها في توسيع التزاماتها في هذا الوقت الصعب . وقد أدى هذا الانشغال ، بالإضافة إلى شدة ضغط الحصار ، إلى التجاء الزرانيق إلى فرنسا في جيبوتي على الساحل الأفريقي المواجه لها ، ولكن هذه رفضت خدماتهم كذلك ، وأحالتهم إلى عدن^(٢) .

وقد أصيب العثمانيون والإمام كذلك بوطأة الحصار ، وكانوا يحاولون الحصول على احتياجاتهم من مصادر مختلفة ، وكانت الأرض نفسها من المصادر الهامة مما دفع العثمانيين إلى احتلال لحج ، ثم اتخاذ موقف مسالم فيها بعد ذلك .

وقد عبر الواسعي عن هذه الحالة بقوله : « ودخلت سنة ١٣٣٣ هـ (نوفمبر ١٩١٤) واشتدت الحرب العظمى وامتنعت البوابير البرية والبحرية وأصاب الناس ضرر شديد بسبب ذلك ، ومكثت الحرب خمس سنين إلى

(١) وهي من الموانئ الهامة على الساحل من ناحية التصدير والاستيراد وما تقدمه من خدمات للسفن .

نهاية سنة سبعة وثلاثين . واليمن في الزراعة والثمار هذه المدة قد تحسنت حالها ، ولم ينقطع عنه إلا الغاز والسكر وسائر الأشياء من الزراعة والمأكولات واليمن استغنى بنفسه مع وجود وفرة الفواكه والثمار والعسل الكثير ^(١) .

والواسعى هنا لا يعبر عن الضيق المادى الذى أحسه اليمن فحسب ، بل يعبر أيضاً عن لجوء الأهالى هناك إلى العناية بالأرض ، مما زاد من منتجاتها حتى يستطيعوا الاكتفاء ذاتياً ^(٢) .

انسحاب الأتراك العثمانيين من المنطقة :

استمر الوضع هكذا حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ، حتى أعلنت الهدنة (١٩١٨) وفرض الحلفاء شروطهم ، التى تقضى بتسليم الجنود العثمانيين باليمن والمدينة المنورة وحسبر ، مع معداتهم وأسلحتهم . وعندئذ كان على العثمانيين في اليمن أن يسلموا أنفسهم وأسلحتهم للإنجليز ، وكان ذلك أمراً حتمياً تفرضه ظروف الحرب العالمية العامة . وهنا ذهب على سعيد باشا قائد القوات العثمانية في الحج إلى عدن وسلم نفسه ، وكان معه حوالى ألف جندى فاستقبل فيها استقبالا طيباً ، و « دخل المدينة لا كالمهزوم بل كالفاتح المنتصرو » ^(٣) . وقد شهد له « جيكونب » وهو يعتبر عدواً له بذلك فقال :

« وقد دخل على سعيد باشا عدن دخول المنتصر ، فقد قابلته الجماهير هاتفة له ، وذلك لأنه حارب يديدين نظيفتين . وكان جندياً ممتازاً ، وكذلك إدارياً من الدرجة الأولى ، وقد أكسبته شخصيته عند زحفه إلى الجنوب كثيراً من الأصدقاء » ^(٤) . وذهبت الجنود العثمانية في الحج إلى عدن ، وتجمعت

(١) الواسعى : تاريخ اليمن ، ص ٢٥٨ .

(٢) هذا الحديث يعبر كذلك - غير مباشرة - عن إمكانيات اليمن الواسعة وعن ثرائه الطبيعي مما يؤدى إلى رفاهية شعبه ورفع مستواه .

(٣) الريحانى : ملوك العرب ، ص ٤٠٣ .

Bremond ; Yemen et Saoudia, p. 86 .

Jacob ; Kings of Arabia, p. 182 .

(٤)

الجنود العثمانية في اليمن ، والتي كانت على ساحل البحر الأحمر في « اللحية » و« الحديدة » . وهنا حملهم الإنجليز إلى عدن كأسرى فمكثوا بها أياماً ثم نقلوا إلى جزيرة مالطة ثم إلى الأناضول ، وكان تسليم الأتراك هذا بناء على أوامر الأمانة^(١) .

ولكن هذه الصورة العامة ، لخروج العثمانيين من اليمن عمومياً ، كانت تحمل في طياتها تيارات كثيرة من الأحداث ، وتخفى وراءها اختلافات كثيرة وهذه الأحداث لم تكن مفاجئة أو غير متوقعة ، فإن تطور الأحداث اليمنية في السنوات الأخيرة كانت كلها تتجمع بصورة سريعة ومرتبطة للوصول إلى هذه النتيجة الحتمية الهامة ، ألا وهي خروج الأتراك من هذا الجزء العربي وما نتج عن ذلك من نتائج .

وكانت هناك أكثر من قوة لا تعمل على إخراجهم فحسب بل كانت تحرص على أن يكون خروجهم غنيمة لها ، أو كان البعض يحرص على الأقل على ألا يترتب أية أضرار على خروجهم . وكان الإنجليز من النوع الأخير الذين يهتمون أشد الاهتمام بخروج العثمانيين من اليمن ، وكانوا حريصين على ترويق الأحداث التي تتمخض عن ذلك ، إذ كان الأمر يهمهم مباشرة فاليمن يقع على حدود محمياتهم ، ولذلك فهم يهتمون باستقرار الحال هناك كما يهمهم أن يطمئنوا على اتجاه الحاكم في هذه البقعة المجاورة . وكان اهتمامهم هذا يتركز في أمرين :

أولاً : أنهم كانوا يتوقعون أن يخلف الإمام العثمانيين ، وهو حاكم عربي ومن الإقليم نفسه ، وله شيعته القوية ، وتاريخه المعروف ، وبيته الذي يمتد إلى عدة قرون . هم يعرفون أن الإمام هو الحاكم التالي ، كما يعرفون أن له أطباعه وآماله الخاصة ، وأنه يعتبر أن كل مناسطف الجنوب هي أملاكه

(١) الجرائد : المتخلف من تاريخ اليمن ، ص ٢٢٥ .

وأملأك أجداده ، ولذلك كانوا يترقبون بحذر ما ستمخض عنه الأحداث . وكان الإمام ينظر إليهم بحذر وترث ، على نحو ما أوضحنا ، وزاد هذا الحذر وهذا التريث بعد أن عقد الإدريسي معهم معاهدته المعروفة ، وكان هذا أشد ما يخشاه ، فالإدريسي منافسه الكبير في اليمن ، وكان همه أن يقضى عليه بأى حال من الأحوال ، ولا سيما قبل أن يخرج العثمانيون من اليمن . ولكن وقوف إنجلترا إلى جانبه بهذا الشكل التعاهدى ، إلى جانب ما كانت تمده به من المال والسلاح ، كان يعنى مباشرة تعقيد الأمر بالنسبة له ، وإطالة وجود الإدريسي في هذه المنطقة كمنافس قوى ، له كيانه ونفوذه الخاص . وقد أدى هذا كله إلى توتر العلاقات بين الإمام والإنجليز ، وإن لم يفصح كل منهما لآخر عن شيء ، كما لم يظهر أى منهما أى سلوك عدائى ضد الآخر يعبر عن هذا التوتر القائم فعلا .

ثانياً : كانت إنجلترا تهتم كثيراً بمسألة الحدود بينها وبين اليمن ، وقد حددت الحدود بين محميات الجنوب وبين اليمن ، أو بمعنى آخر بين منطقة نفوذ إنجلترا ومنطقة نفوذ تركيا في الجنوب العربى في سنة ١٩٠٢ - ١٩٠٤ وقد أدى هذا الاهتمام إلى التفكير في ضرورة رجوعهم إلى هذا الخط ، كأول عمل يقومون به بعد خروج الأتراك العثمانيين^(١) .

كان الإدريسي هو القوة الثانية التى كانت تهتم بخروج العثمانيين . وكان يرمى إلى أن يستفيد من هذا الخروج ، فيعمل على تحقيق أغراضه . وفي واقع الأمر لقد تلاقت مصالحه مع مصالح إنجلترا ، فكلاهما كان يضاهيه وجود الأتراك في اليمن ، وكذلك كان كلاهما يخاف أن يرث الإمام الأتراك ، ويخشى قوة الإمام ونفوذه ، وخاصة بعد أن يصبح مستقلاً في بلاده . وقد أدى هذا

الالتقاء ، إلى أن قام الإنجليز بضرب الحديدة بالقنابل من البحر ، واحتلالها ، ثم تسليمها للإدريسى بعد ذلك . وكان الإدريسى يقصد باحتلال تهامة اليمن بها فيها الحديدة ، حرمان الإمام من الاتصال بالبحر ، وبذلك يضعف قوته ويكسر شوكلته .

أما القوة الثالثة ، فهى قوة « الإمام يحيى » الذى كان يعتبر نفسه الوارث الطيىسى لليمن بعد خروج الأتراك منه . وكان قد بدأ تنفيذ خطته - للوصول إلى أغراضه - بمهارة وحذر منذ صلح دعان سنة ١٩١١ - بل منذ توليه الإمامة عام ١٩٠٤ - ولقد قلنا إن موافقته على هذا الصلح ، كانت جزءاً من خطته ليرث الترك .

وعلى الجملة يمكن القول إن التاريخ الذى ورثه الإمام ، وتاريخ الإمام نفسه ، يعللنا نقول إن توليه الأمر فى اليمن كان أمراً متوقفاً فى هذه الفترة .

موقف الإمام عند الانسحاب :

وقف الإمام موقفاً عمايداً أثناء الحرب العالمية - بينا من قبل حقيقة هذا الحياى - وقد تمسك الإنجليز بهذا الموقف بعد انتهاء الحرب ، فبنوا سياستهم على هذا الأساس بالنسبة له . أما العثمانيون فكان لهم موقف آخر ، فمن ناحية ، اعتمدوا على الإمام فى بعض النواحي ، وقد سبق أن بيناها ، كما ضمنوا من ناحية ثانية - وهذا هو الأهم - عدم قيامه بأى عمل عدائى ضدهم ، مما شجعهم على الزحف إلى الحج ، وقد أرضاهم هذا الموقف من الإمام تمام الرضى . ولكن هذا الرضى كان من ناحية السوالى فى الغالب ، أما القائد العسكري لحملة الحج ، وهو على سعيد باشا ، فكان له رأيه المخالف سواء فى الإمام أو فى موقفه . وكان سبب هذا - كما نعتقد - هو أن سعيد باشا بصفته رجلاً عسكرياً ، كان لا يشغله إلا الانتصار وإمكاناتيه ، فكان يود أن ينضم إليه الإمام فى مهاجمة الحج ، أو يوافق على مهاجمتها على الأقل ، ويدفع

بعض أنصاره لمصاحبة سعيد باشا . ولكن الإمام كان قد عارض مهاجمة لحج بشدة ، ووقف موقفاً سليماً من الحرب ، عما أغاظ سعيد باشا لأنه كان يدرك أن وقوف الإمام إلى جانبه يعنى الانتصار . هذا التفكير العسكري أدى بسعيد باشا إلى عدم الموافقة على القيام بأعمال إيجابية لمصلحة الإمام عند انتهاء الحرب . بل أعلن أنه سيسلم البلاد التى تحت يده إلى الإنجليز ، إذا لم يسارع من يعمه أمر الجنوب فى الذهاب إليه ليتسلمها منه . وقد اتهم سعيد باشا فى أنه خان وطنه ، وسلم البلاد للأعداء نتيجة ارتشائه وسعيه وراء المال ، ولكنه رد هذه التهم إلى أصحابها ورماهم بالجبن والتقصاع ، وذلك فى الخطابين اللذين وجههما إلى القوات العثمانية فى صنعاء ردّاً على هذه التهم^(١) . (انظر ملحق ٣-٤) .

ويوضح على سعيد باشا فى هذين الخطابين لا تقاعس الإمام عن الاشتراك فى محاربة الإنجليز لإخراجهم من عدن فحسب - وهم فى تلك الفترة العصية - بل أكد فيها تقاعس الإمام عن الإسراع إليه عند نهاية الحرب العالمية الأولى ، ليتسلم منه الأراضى التى تحت سيطرته قبل أن يسلمها مضطراً إلى إنجلترا .

أما الإدارة العثمانية التى فى صنعاء فقامت بأعمال تخدم قضية الإمام . فقد رأى السوالى محمود نديم ، والقومندان أحمد توفيق ، أن يدخل الإمام

(١) العبدلى : هدية الزمن ، ص ٢٥٤ .

ذكر العبدلى فى كتابه (ص ٢٥١-٢٥٥) ترجمة لكتابى سعيد باشا اللذين أرسلهما فى نوفمبر سنة ١٩١٨ إلى أحمد توفيق باشا القائد العام فى صنعاء وإلى حسين باشا المتقاعد الذى كان فى صنعاء أيضاً ، يدافع فيها عن نفسه ويوضح الخدمات التى قام بها لليمن وأهله .

وقد ذكر العبدلى بين ملاحق كتابه الأصل التركى لهذين الخطابين وهما وثيقتان هامتان يوضحان حقيقة القوى المختلفة - وموقف الإمام بالذات - حيال الأحداث الجارية فى هذه المنطقة . وهما كذلك يلقيان أضواء هامة على سير العلاقات الإمامية الإنجليزية التى ستناولها فيما بعد .

صنعاء ، وأن يستلم قصر « غمدان » وما فيه من المعدات . كما أمر القومندان بتسليم الأسلحة والمدافع وكل عتلكاتهم الحربية للإمام مقابل - كما قالوا - حيثئذ - ما كان له من ديون عليهم^(١) .

وحاول محمود نديم بك - أكثر من ذلك وقرب خروج العثمانيين - أن يبرز شخصية الإمام ، وأن يمنحه مظاهر السيادة والسلطات . ويتضح هذا من كتابه إلى والي عدن المؤرخ ١٦ تشرين ثان سنة ١٩١٨ فقد جاء فيه : « اطلعت على شروط الهدنة المطوية بكتابكم ، وقد أمرتنا حكومتنا قبل الحرب أن تجري جميع الحركات في اليمن بالمشاورة مع حضرة الإمام ، وبناء عليه فقد تواجدهنا مع حضرته للمذاكرة بخصوص الهدنة ، وكانت نتيجة المذاكرة كما يأتي :

١- لم يصل إلينا ولا إلى حضرة الإمام أمر من حكومتنا في حركة العساكر العثمانية بهذه الصورة مع ترك السلاح بموجب المادة ١٦ من شروط الهدنة ، ومع اعتمادنا على صحة تبليغكم العالي فإنكم تسلمون معنا بأنه لا يمكن تحركنا من دون أن يبلغنا أمر .

٢- من حيث إن أمر البلاد في يد حضرة الإمام فالأمر الوارد إلينا المنقول صورته أعلاه والتلغراف المرسل منه إلى جنابكم العالي المؤرخ ١٠ صفر ١٣٣٧ هـ يضمن عدم إمكان خروج فرد واحد من العثمانيين من هنا ذكر أم أنني فضلا عن العسكر .

٣- في المادة ١٦ من شروط الهدنة وفي المادة (٥) المصرح بها وفي عموم شروط الهدنة لا يوجد إيضاح ولا حتى إشارة أن تترك الحكومة الملكية أمور الإدارة .

(١) الجرافى : المختطف من تاريخ اليمن ، ص ٢٢٥ .

٤- بالنظر إلى أن حقوق إلغاء الهدنة اليوم هذا في يد حضرة الإمام لا أرى وسيلة لتنفيذ ذلك سوى وصول مأمور مخصوص من دار السعادة وجلب أمر تلغرافي واضح بالشفرة التي بينه وبين الصدرة .

٥- إذا وجب خروج الحكومة الملكية من هنا سواء كان في أثناء الهدنة أو في خلال عقد الصلح يتوقف نقل المأمورين وعائلاتهم على تسوية مطلوبات حضرة الإمام ، وينحصر على استحصال رضا القطعي وعلى تأمين داخلية البلاد . وهذا لا يتأتى إلا بالقوة العسكرية والقوة المعاونة التي يضاف عليهم من طرف حضرة الإمام برضاه واختياره ومع أنى مقتنع بهذه النظرية أرجو استحصال رضا حضرة الإمام وإبقاء العساكر الموجودة هنا لتأمين داخلية البلاد بموجب المادة (٥) من شروط الهدنة .

٦- حيث إن المادة (١٢) من شروط الهدنة تسمح بالمخاطبة الرسمية ، أطلب حق المخاطبة مع حكومتى للقيام بواجبى بحكم منصبي المودع في عهدتى^(١).

وهكذا يظهر بوضوح محاولات محمود نديم بك لإبراز أهمية الإمام ، وتمهيد له بكل إخلاص ليخلفهم في حكم اليمن ، وإخلاصه هذا هو الذى دفعنا إلى أن نذكر نص الخطاب لنرى جميعاً اللهجة التي كان يعبر بها . ففى هذا الخطاب، يظهر بجلاء كيف يحاول أن يثبت للإنجليز ، شخصية الإمام التاريخية، وأنه أصبح الوارث الطبيعى لهم والحاكم الشرعى لليمن بعد خروجهم. ويصل أحياناً في خطابة ، إلى أن يوحى إليهم أو يدفعهم إلى أن يتصلوا أو يتفاهموا مع الإمام حاكم البلاد - من وجهة نظره الخاصة - الفعل والشرعى .

(١) العبدى : هدية الزمن ، ص ٢٥٦ - ٢٥٧ .

وهذا الموقف يختلف تمامًا مع موقف سعيد باشا الذي رفض أن يتحسس للإمام ، كما امتنع عن أن يساهم أية مساهمة في رفع شأنه - عند انسحاب الأتراك - أو توريثه تركتهم. وهذا الاختلاف في موقفهما هو الذي أدى إلى اختلاف مجرى حياة كل منهما ، فبينما سافر على سعيد باشا إلى الأناضول كجندى انتهى من مهمته في بقعة من بقاع الإمبراطورية ، نجد أن محمود نديم بك فعل العكس ، إذ أثر البقاء في اليمن هو وبعض الموظفين الآخرين من العثمانيين - بلغ عددهم حوالى تسعمائة - تحت ظل حكومة الإمام « المتوكل على الله » . فأقاموا هناك ، وقد أعطاهم الإمام « الرواتب والمعاشات اللازمة » وقد عين بعضًا منهم في المناصب الحكومية ^(١) . ولملت فعلا بعض الأسماء التركية عن بقيت في اليمن ، مثل نديم بك وراغب بك حيث استعان الإمام بخبرتهم في إدارة مملكته الناشئة .

وعلى كل حال لقد كان للإنجليز موقف آخر يغاير موقف محمود نديم من الإمام . فقد اعتبروا الإمام محايداً ، وبالتالي لا يمكن الاتصال به لأنه لم يكن طرفاً في الحرب ، وأن أحكام الحرب مرجعها للقوة فقط ، وأن على الترك أن يخضعوا فقط دون شروط ، فهم لا يملكون غير ذلك ما داموا قد انهزموا في الحرب . وهذا ما حمله كتاب وإلى عدن رداً على كتاب نديم بك فقد جاء فيه : « أخذت تلغرافكم المؤرخ ١٦ تشرين ثان سنة ١٩١٨ ، فليكن معلوماً لدى أصلتكم أن قوة النفوذ العسكرى في زمان الحرب مرجحة على كل القوى ، وكذلك عموم شرائط « المتاركة » (شروط الهدنة) النسي من طرف العسكرية ليست على تركيا وحدها فقط ، فألمانيا أيضاً قد قبلت تلك « المتاركة » جبراً ، ولذلك لم نرفع الكيفية لأصالتكم ، فلا نرى لزوم أن نذكر أمراً آخر بخصوص الإدارة الملكية ليتوقف أمرها وتابعيتها

(١) الجرافى : المقتطف من تاريخ اليمن ، ص ٢٢٥ .

للعسكرية ، وبما أن حكومة إنجلترا وحلفاءها لا ترى لزوماً لإجراء مقابلة أخرى مع الإمام لكونها لا تعدّه متفقاً مع تركيا بل تعدّه محايداً إلى الآن . فقبول تركيا لشروط الهدنة جبر ، وبما أن بين حكومة إنجلترا والإمام وداد قديم ، كنت قد أخبرته بشروط الهدنة من طرف الحكومة ، وبيّنت له أن الحكومة تنتظر منه بذل المعاونة الكلية بخصوص جلاء الإدارة الملكية وقوة الأتراك العسكرية . وأخبرته أيضاً أن الحكومة الإنجليزية قررت أنها ستحل المسائل المالية والأرضية في المستقبل . أما الأمر الذي أخذته من نظارتنا الحربية في لوندرة فيتضمن إرسال عموم المخابرات التلغرافية التي نأخذها منكم من اليمن بواسطتها لأجل نقلها إلى استنبول ومع هذا أعرض احتراماتي الخاصة^(١) .

وقد كان اختلاف وجهات نظر الإنجليز مع الوالى نديم بك بالنسبة لقضية الإمام ، هو سبب ما ثار من مشكلات بعد ذلك بين الإمام والإنجليز على الحدود والممتلكات ، ودافعاً على احتلالهم الجديدة ، ثم تسليمها إلى الإدريسى دون الإمام ، وبالرغم مما أشاروا إليه في الخطاب السابق من علاقات ودية معه . وسنوضح فيما بعد حقيقة هذه العلاقات ، ونفسر ما قد يبدو من تناقضات هنا .

وإذا حاولنا ترتيب أحداث هذه اللحظة التاريخية الهامة ، نجد أن الإمام دخل صنعاء بناء على دعوة محمود نديم بك في صفر سنة ١٣٣٧ هـ^(٢) . (نوفمبر سنة ١٩١٨) وفي الشهر التالى مباشرة أى في ربيع الأول سنة

(١) العبدلى : هدية الزمن ، ص ٢٥٩ - ٢٦٠ .

(٢) الجرفانى : المقتطف من تاريخ اليمن ، ص ٢٢٦ .

١٣٣٧ هـ قام على سعيد باشا بتسليم نفسه وعساكره لوالى عدن^(١) ، وفى نفس الوقت تقريباً كانت الحديدة هدفاً لقنابل الإنجليز من البحر - لأنها حاولت المقاومة ، ونتيجة لتردد نديم بك فى التسليم - ثم احتلتها الجنود الإنجليزية بعد ضربها مباشرة^(٢) ، وهكذا تمت أكثر من حادثة تاريخية فى خلال مدة وجيزة . وهى حوادث كان لها أثرها فيما بعد ، فدخل الإمام صنعاء ، كان يعنى أنه صمم على أن يلعب الدور الذى رسمه لنفسه منذ أمد بعيد . وضرب الإنجليز للحديدة ، كانوا يرمون من ورائه وضع أقدامهم فى اليمن ، لمواجهة الإمام بالأمر الواقع حتى يستطيعوا أن يساوموه على الحديدة . وكانوا يعرفون مدى أهميتها له ، وقد انتهزوا هذه الفرصة لوضع يدهم عليها حتى لا يهتموا بالاعتداء بعد ذلك . وادعوا أن الفرق الإنجليزية دخلت الحديدة للمحافظة على السلام والنظام ، وأن المدينة سوف تعود للإمام ثانية ، وذلك كما جاء فى رد ولى عدن على الإمام ، الذى احتج على ضرب المدينة وأرسل لهم معبراً عن ذلك^(٣) .

وقد وصف الواسعى حادثة ضرب الحديدة بالقنابل واحتلالها بقوله :

« وفى هذه السنة (١٣٣٧ هـ - ١٩١٨ م) هجم الإنجليز على الحديدة بإحدى عشرة (سفينة) على حين غفلة بعد طلوع الفجر من غير إعلان ولا استعداد ، وضربوها بالمدافع وخربوها ، وذهبت أموال كثيرة ، وفر

(١) المبدل : هدية الزمن ، ص ٢٦٠ .

(٢) Ameen Rihani ; Arabian Peak and Desert , p, 228.

(٣) Ibid ; p, 229,

أهلها إلى التهائم في حالة يوسف لما ، ولم يأخذوا معهم شيئاً ، وكل أحد نجا بنفسه ، والمدافع تطلق قنابلها ، ثم احتل الإنجليز الحديدية ، وتراجع الناس ، وصار أكثر الناس يسكنون الخرائب وفي البيوت القش ، وبعضهم صلح منزله بما يقدر عليه « (١) » .

وهكذا انتهى الحكم العثماني في اليمن ليبدأ اليمن عهده كدولة مستقلة .

(١) الواسعي : تاريخ اليمن ، ص ٢٦٢ .

القسم الثالث
اليمن بعد الاستقلال
١٩٤٨ - ١٩١٩

الباب الأول

تدعيم الاستقلال

١٩٣٤ - ١٩١٩

الفصل الأول

نتائج الحرب العالمية الأولى في الجزيرة العربية

أحوال الجزيرة بعد جلاء الترك :

قبل الترك شروط هدنة مندروس في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩١٨ ، وقبلوا الجلاء عن مراكزهم في الجزيرة العربية بناء على هذه الشروط ، وقد تم انسحاب قواتهم من اليمن وعسير في أوائل عام ١٩١٩^(١) .

وأدى خروج الأتراك عن الجزيرة العربية إلى الكشف عن وجود أكثر من سيد وزعيم عربى ، عمل كل منهم على تدعيم مركزه وسيادته ولم يكن ظهور هذه الزعامات المحلية في الجزيرة العربية - بعد الحرب العالمية الأولى - وليد المصادفة ، بل كان نتيجة وجود كيانات صغيرة متفرقة ، كانت تحاول أن تتنافس الصعداء تحت الحكم التركى ، وكانت تعمل حيثئذ على تأكيد وتدعيم شخصياتها المستقلة ، وقد اتضح في القسم الثانى أغلب هذه المحاولات الفردية ضد الحكم التركى صاحب السيادة ، واتضح اختلاف وسيلة كل منهم عن الآخر من أجل تحقيق غاياته الخاصة ، وإن اختلفت كذلك وسائلهم بين سلام وحرب ، أو بين مجاهرة بالعداء ومراوغة في العلاقات . وهكذا فكان انتهاء العهد التركى لم يكشف عن وجود هذه الكيانات المستقلة التى ظهرت معالمها أثناء وجوده فحسب ، بل إنه أتاح الفرصة أيضًا لهذه الزعامات أن تعمل بحرية ، دون تأثر بالنفوذ التركى بل تدفعها فقط مصالحها الخاصة ، ورغبتها في البقاء والنمو .

ومن أجل هذه المعركة الحيوية التقليدية ، اضطبقت علاقة هؤلاء الزعماء
الجلد - بعضهم ببعض - بصبغة التنافس والعداء . لهذا كله يمكن القول إن
هذه السيادات الصغيرة دخلت الآن - بعد خروج الترك مباشرة - مرحلة
تاريخية جديدة ، اتسمت بمظاهر جديدة تلاثم عصر استقلالها .

بعد زوال الحكم التركي من الجزيرة العربية ، برز في الجزيرة يومئذ خمس
إمارات ، أو حكومات تتنازع السيادة والفوز ، هي إمارات نجد وشمر في الشمال ،
ودولة الحجاز في الوسط ، وعسير واليمن في الجنوب . وإلى جانب تلك
السيادات كانت توجد إمارتان صغيرتان ، الأولى في الجوف شرقي الشام يسيطر
عليها آل الشعلان ، وكانت في الأصل خاضعة لآل الرشيد في « حائل » ، فلما
ضعف شأنهم جاھرت بالانفصال عنهم ، والثانية إمارة آل عايض في أبها
(وشرق نجد وغربي إمارة صبيا) وقد استقل هؤلاء في أبها ، وتسلموها من الترك
حين جلائهم سنة ١٩١٩^(١) .

وكانت مملكة الحجاز هي أبرز هذه الحكومات وأهمها ، وذلك لما لعبته من
دور هام إلى جانب الحلفاء أثناء الحرب العالمية الأولى ، كما يرجع ذلك أيضًا إلى
أهمية الأشراف في مكة في العالم الإسلامي في ذلك الوقت ، لما يحتلونه من مكانة
قدسية في قلوب المسلمين باعتبارهم حماة للمدينتين المقدستين . وقد عبر ابن
السعود عن هذا المركز المعنوي الممتاز للملك حسين في خطبة له في جمع من
علماء مكة بعد دخولها ، ويعد هزيمة الحسين .

(١) المقتطف : الجزء ٥ ، المجلد ٨٤ ، ص ٦٠١-٦٠٢ - من مقالة لأمين سعيد (الجزء
الصادر في أول مايو ١٩٣٥) .

وسواء كانت هذه الكلمات السعودية لغاية سياسية ، وهي تهدئة بال
الحجازيين ، أو لكسبهم إلى جانب الفتح الجديد ، فإنها تدل على ما كان يتمتع
به الحسين من شهرة ومكانة سامية . ولكن هذه الكلمات الودية لا تنفي وجود
العداء المستحكم - لا بين هذين الحاكمين فحسب - بل بين أمراء الجزيرة
العربية كلها . وقد فشل الحسين - وكان المأمول أن يلعب الدور الأهم - في
تدبر الأمر بحكمة ، ورفض الاعتراف بوجود الكيانات العربية الأخرى المستقلة ،
كما رفض أن يتعامل معها إلا كتوابع له .

فقد أوهمت الأحداث التاريخية السابقة لإعلانه ملكاً على الحجاز ، ومنها
وعود إنجلترا أثناء الحرب ، أنه ملك على العرب ، بل خليفة للمسلمين . كما
سيعلن ذلك فيما بعد بقليل .

وقد توقعت إنجلترا بعد الاعتراف به ملكاً على الحجاز ، اعتراف جميع
الأمراء بتفوقه الاسمي هذا ، ولكنها لم تكن تعرف كيف سيقبل هؤلاء « النظراء »
هذه السيادة الاسمية ، وإن كانت مجرد اسمية . فلم يستطع الحسين أن يبارس
أية سيادة - كما كان يظن - على ابن السعود ، أو الإمام يحيى ، أو الإدريسي ،
سواء مباشرة أو غير مباشرة . بل إن الذين كانوا يؤمنون بسيادته ولو كانت سيادة
اسمية ، كانوا لا يعرفون معنى الزعامة عند العرب ، فكل ما كان محتمل وجوده ،
هو وجود شكل دويلات متساوية متعادلة ، فلا توجد ولاية متغلبة ، وينطبق
على الشريف حسين وصف جيڪوب أنه الأول بين نظرائه في الجزيرة العربية
« Primus Inter Pares » كما مضى يقول :

« حقيقة أن بعض الشوافع في محمياتنا أرسلوا الكتب لتهنئة الحسين بعد
قراءتهم لإعلانه للحرب ضد تركيا ، ودعوه في هذه الخطابات « مولانا - سيدنا -
أمير المؤمنين - حامي حمى الحرمين » ولكن هذه الألقاب لم تكن تعنى
شيئاً »^(١).

واضح إذن التناقض بين في أوضاع الجزيرة العربية ، نتيجة وجود حكام يسعون أساساً وراء مصالحهم الخاصة فقط ، ونتيجة عدم استفادة الحسين من مركزه الاعتباري الهام بالنسبة لباقي الأمراء . ومن هنا نشأ الصراع بين الحسين وبين باقى الأمراء ، وبين الأمراء جميعاً فيما بينهم دون استثناء ، فقد كان لكل منهم وجهة نظره الخاصة بالنسبة لجيرانه الأمراء . فإن جانب العداء العنيف بين الإدريسي والإمام ، الذى اتضح من قبل ، فإن الشريف حسين كان يتفر من وجود الإمارة الإدريسية على حدوده الجنوبية ، ويعد صاحبها مغتصباً ، ويرى أن عسير جزء لا يتجزأ من الحجاز فيجب أن تعاد إليه . وكان هذا يتعارض طبعا مع رغبة الإمام يحيى فى ضم عسير لليمن ، ومعنى ذلك أن الإدريسي كان بين عدوين قوين فى الشمال وفى الجنوب ، يترصدان الفرص للانقضاض عليه ، وإلى جانب هذا كان هناك عداء مستحكم فى الشمال بين ابن السعود وآل الرشيد فى شمر^(١) .

وكان الحسين يتحدث عن الإدريسي بطريقة متعالية متكبرة ، فقال عنه ذات مرة « إن الإدريسي رجل لم يعترف به أحد ليكون شيئاً على الإطلاق ، وقد ادعى نفسه شيخاً واستقر فى مكان لا يحكمه أحد » . كما أنه إلى جانب إشادته بالدور القيادى الذى لعبه اليمن فى التاريخ الإسلامى ، وإعراجه عن حبه للإمام ، إلا أن هذا كان مشروطاً بالآلا يمتدحكم الإمام إلا على الزيديين فقط . ومن ناحية أخرى كان الحسين لا يتوانى عن أن يصب جام غضبه على ابن السعود ، كما كان يغار من نجاح أى أمير عربى . وقد عبر ابننا الحسين - فيصل وعبد الله - عن وجهة نظر أبيهما ، وكان فيصل من ناحية يرغب فى أن يوحد أهل الجزيرة تحت راية أبيه « وبذلك يموت المتهرطقين (يقصد الوهابيين) ختقاً فى صحرائهم الداخلية الجرداء » ، وكان يرى أنهم إذا فشلوا فى هذه الخطوة ،

(١) المقتطف: الجزء ٥ ، المجلد ٨٤ ، ص ٦٠١ .

فإن كل انتصاراتهم ضد الترك ستذهب هباء . وكان عبد الله من ناحية ثانية ، رغم أنه يكره امتداد الإدريسي نحو الحديدة ، يشك أيضًا في أغراض الإمام يحيى ، فكان ينظر شزراً ناحية اليمن ، ويعتقد أنه ما دامت انجلترا لم تعقد مع الإمام أية معاهدة ، فإن عليها ألا تظهر أى اعتراض أمام أبيه في الهجوم على الإمام إذا أظهر هذا أى تمرد . وكان الإمام بدووه لا يعتبر الشريف حسين بطلا تاريخياً ، فقد سبقه في الثورة ضد الأتراك ، كما كان يرى أن لقب أمير المؤمنين خاص به وحده دون منازع^(١) .

وقد زاد من تناقض الأوضاع في الجزيرة العربية وجود النفوذ البريطاني فيها بصورتين مختلفتين : الأولى عن طريق عقد المعاهدات ، فكان بين الإنجليز وبين ثلاثة من أمراء الجزيرة معاهدات تنظم علاقاتهم بهم وكان الإدريسي متحالفاً معهم ، منذ أبريل سنة ١٩١٥ ، كما عقدوا مع ابن السعود معاهدة «العقير» في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩١٥ ، وقد اعترفت فيها إنجلترا بأن « نجداً » و « الأحساء » و « القطيف » و « جبيلا » وتوابعها هي بلاد ابن السعود ، كما اعترفت به حاكماً عليها ، وتعهد هو بأن لا يسلم ولا يرهن ولا يوجر الأقطار المذكورة ولا قسماً منها ، ولا يتنازل عنها بطريقة ما ، ولا يمنح امتيازاً لدولة أجنبية أو لرعايا دولة أجنبية دون موافقة الحكومة البريطانية ، وأن يتبع مشورتها دائماً بلا استثناء على شرط ألا يكون ذلك مجحفاً بمصالحه ، كما تعهدت له بريطانيا بالمساعدة . أما الإمارة الثالثة فهي إمارة الأشرف في مكة ، التي انضمت إلى الحلفاء نتيجة المحادثات المعروفة بمحادثات الحسين -

مكهاون » وقد اعترفوا بالحسين وباستقلاله التام بدون قيد ، وعاملوه معاملة النند للنند^(١) .

أما الصورة الثانية للنفوذ البريطاني في الجزيرة ، فكان النفوذ المادى المباشر في جنوب الجزيرة وإمارات الخليج الفارسى .

ونحن لا نشير إلى خطورة النفوذ البريطانى - بصورتيه - في زيادة التناقضات في الجزيرة لتدخلهم المباشر العلنى في شئوننا فحسب ، بل إلى تأثير هذه العلاقات غير المباشر أيضاً . فقد كانت تمنح المعونة المالية والسلاح لكل من تعاهد معها ، وكان هذا بالتالى يقوى مساعد هذا الأمير أو ذاك ، مما يؤدى إلى تعصبه في مطالبة بحقه ، وإلى استعماله القوة ، إذا لزم الأمر ، في تحقيق مصالحه الخاصة ، أو في محافظته على هذه المصالح ضد أطباع الآخرين . ومعنى هذا وجود عامل خارجى إلى جانب العامل الداخلى ، عملاً معاً على تنعيب التناقضات في الجزيرة العربية ، تلك التناقضات التى حددت مجرى أحداث الفترة القصيرة التالية التى ازدحمت بالأحداث والتناجج . وقد تبلور الصراع المحلى الداخلى ، بين أمراء الجزيرة إلى أن أصبح محصوراً في ميدانين : في شمالها بين الملك حسين وابن السعود ، وفي جنوبها بين الإمام يحيى والأدارسة .

الحرب في شمال الجزيرة العربية ونتائجها :

اتخذ الصراع سواء في الشمال أو في الجنوب الصورة الحربية .

وكان النزاع قد وصل في أوائل سنة ١٩١٤ إلى قمته من حيث توتر العلاقة بين الملك حسين وسلطان نجد ابن السعود . وكان الانفجار متوقعاً بين لحظة وأخرى ، إذا لم يحدث أية تسويات بينهما . وكان على بريطانيا أن تقوم بعمل

(١) المقتطف : ج ٥ ، المجلد ٨٤ ، ص ٦٠١-٦٠٢ .

هذه التسويات إذ كان الطرفان من حلفائها ، كما أنها تمنح كلا منهما المال والتأييد ، ولكنها كانت مشغولة حينذاك في تسويات الصلح في أوروبا عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى . وكانت نقطة الاحتكاك الأولى بين الطرفين ، التي حولت الحرب من باردة إلى ساخنة ، هي واحة « الخرمة »^(١) . وكان ابن السعود يستولى على الواحة فعلا بعد أن تنازع حاكمها الهاشمي مع الحسين وانضم إلى الوهابيين . وقد حاول الشريف أن يستولى عليها بالقوة ثلاث مرات أثناء سنة ١٩١٨ ، ولكنه فشل في كل هذه المرات . وأعاد الكرة سنة ١٩١٩ ، واستطاع أن يحصل على تأييد بريطانيا هذه المرة ، واعتقد أنها تستطيع أن تصد ابن السعود عن تقديم أية مساعدة « للخرمة » إذا هاجمها هو . وقد علم ابن السعود البريطاني للملك حسين من الحاكم المدني في بغداد ، وحذر من أن يخالف رغبة صاحب الجلالة ملك بريطانيا وإلا سيفقد الإعانة البريطانية الشهرية وهي حوالى ٥٠٠٠ جنيه . وكون الملك حسين قوة ذات شأن من ٤٠٠٠ رجل تحت قيادة ابنه عبد الله . وجهزها بالمدافع والبنادق الآلية . وتجمعت القوة في نهاية أبريل سنة ١٩١٩ عند « الطائف » وتقدمت إلى « الخرمة » عن طريق « تربة » وهنا أسرع ابن سعود - مخالفاً رغبة بريطانيا - ليقف إلى جانب « الخرمة » وبقي خارجها على الحدود التجديدية . وكان الأمير عبد الله قد أرسل تحذيراً إلى حاكم « الخرمة » فرد عليه هذا بما طمأنه وجعل جنده يطمثون ويركثون إلى الراحة ، ونام معسكره في هدوء ، إلا أن الوهابيين قد باغتهم بالليل ، فتفرق شمل الجيش الحجازي ، وفر من استطاع إلى ذلك سبيلا ، وهرب عبد الله نفسه عندما أحس بالخطر مع أركان

(١) وهي تقع على الحدود الحجازية التجديدية على طريق الرياض - مكة .

حربه إلى الطائف ومنها إلى مكة^(١) . وقد أدى هذا إلى الاستيلاء على « تربة » أيضًا حيث كانت مسرح هذه المأساة ، وبذلك أصبح الطريق إلى مكة مفتوحًا أمام الوهابيين^(٢) . ولكن ابن السعود لم يشأ التقدم بل احتفظ بالمدينتين (خربة - تربة) فقط ، وتجمدت الأوضاع على هذا الشكل إلى حين . وكان هناك أكثر من دافع ، أهمها أنه لا يريد إغضاب بريطانيا أكثر من ذلك ، كما أنه لا يريد إثارة العواطف الإسلامية ضده بمهاجمة المدينتين المقدستين . وكان الشريف حسين في تدهور مستمر ، فإنه بثورته عام ١٩١٦ ضد الأتراك قد فقد الإعانة المالية التي كانوا يقدمونها له ، كما سحبت بريطانيا إعانتها في فبراير سنة ١٩٢٠ . وحل به ضيق آخر عام ١٩٢٣ عندما منعت الحكومة المصرية محمل هذا العام من السفر إلى مكة . أما علاقته ببريطانيا فقد ساءت للغاية ، وذلك لأنه رفض إبرام معاهدة فرساي لما جاء في نص المادة ٢٢ منها ، الذي كان ينص على الانتداب في البلاد العربية . وهكذا فعندما تجددت الحرب سنة ١٩٢٤ بين الملك حسين وابن السعود ، كان الملك حسين يقف وحده دون معونة خارجية^(٣) ، فضلًا عن أنه كان واقفًا تحت ضغط الضائقة المالية . وكان من بين أسباب تجدد الحرب المباشرة - بين الحسين وابن السعود - فشل مؤتمر الكويت ، الذي استمر من ١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٣ إلى ٢٦ يناير سنة ١٩٢٤ ، والذي دعت إليه إنجلترا لتسوية منازعات الطرفين . وقد فشل المؤتمر نتيجة إصرار الحسين على ألا يرسل مبعوثين عنه للمؤتمر إلا إذا رد ابن سعود « الحائل » و « الخرمه » إلى الحجاز ، ولأن كل

Philby ; Arabia, pp. 268-270 .

(١)

Ibid ; p. 271 .

(٢)

M. V. Seton-williams ; Britain and The Arab States, p, 185 .

(٣)

منها كان يلقي مسؤولية الاضطراب على الآخر^(١). وأعقب هذا ، حدث آخر عجّل بمصير الحسين ، فقد أعلن نفسه خليفة للمسلمين ، وذلك في شرق الأردن في ٧ مارس سنة ١٩٢٤ ، واعترف به شرق الأردن ، وفلسطين ، وسوريا ، والعراق ، ولكن باقى البلاد العربية احتجت على ذلك^(٢) .

أما من ناحية ابن السعود فلم يجد نفسه في موقف يحسد عليه ، وخاصة بعد فشل مؤتمر الكويت ، فقد كان - أمام ضغط أنصاره الوهابيين - مطالباً بأن يقوم بعمل إيجابي حاسم ، وقد ساعد على ذلك ، أن بريطانيا ألغت معونتها له في أبريل سنة ١٩٢٤ ، فوجد نفسه حيثئذ في موقف الحر الذي عليه أن يعمل دون أن يحس بضغط بريطانيا . ولكن إلغاء المعونة أدى إلى نتيجة أخرى ، لعب فيها العامل الاقتصادي الدور الأول . كان ابن السعود يعلم أن موارد « نجد » لا تفي بحاجاته الضرورية في سبيل إقامة إمارة أو سلطنة مستقلة ، تكفي بنفسها اكتفاء ذاتياً ، لذلك كان عليه أن يبحث عن مصادر أخرى يحصل منها على المال اللازم لدولته الفتية . وهكذا وجد ابن السعود نفسه مدفوعاً للحرب - تحت ضغط اقتصادي إلى جانب ضغط أنصاره الذين يرغبون في اتباع سياسة أكثر نشاطاً وإيجابية^(٣) . لذلك نفى صيف ١٩٢٤ ، هاجمت قواته بعنف حدود شرق الأردن والعراق ، كما ظهر جزء من قواته أمام الطائف في سبتمبر ١٩٢٤ ، وعندئذ انسحب الأمير علي بن الحسين إلى مكة أمام ضغط الوهابيين عليه ، فدخلها أنصار عبد العزيز بعد وقوع أعمال النهب والسلب والقتل فيها^(٤) .

Bremond ; Yemen et Saoudia, p. 92.

Seton-Williams ; ibid, p. 186,

philby ; Arabia, pp. 303-304 .

ibid ; p. 267.

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

وقبل أن تنتبع خطوات ابن السعود في فتح الحجاز ، يجب أن نذكر أن ما لقيه أنصاره من نصر في « تربة » (ليلة ١٧ مايو ١٩١٩) وما غنموه من مال وسلاح قد شجعه على أن يهاجم آل الرشيد ، الذين يشكلون خطراً دائماً بالنسبة له ، وأن يستولى على عاصمتهم في ٢ نوفمبر ١٩٢١ . وتبع هذا هجومه على إمارة آل الشعلان في الجوف فاستولى عليها وضمها إلى أملاكه في سنة ١٩٢٢^(١) . كما أن هجوم الشريف على « خرمة » سنة ١٨ و ١٩١٩ ، ثم ما حدث في « تربة » للجيش الحجازي ، قد أدى إلى خلق حالة اضطراب بين القبائل الموجودة على الحدود الحجازية اليمنية العسيرة ، كما أدى إلى انتشار الدعوة الوهابية بسرعة في بقاع جديدة ، وكان آل عايش - حكام أبها - في خصام مع الأدارس ، منذ أرسل الحسين الحملة التأديبية إليهم في سنة ١٩١٢ م ، لذلك مال هؤلاء إلى جانب السعوديين - كما تردد الروايات السعودية - وطالبوا بوجود حامية سعودية بينهم على الرغم من أنه لم يكن للسعوديين نفوذ في عسير منذ أكثر من قرن ، وكان نتيجة هذا المطلب الأخير قيام حملة فيصل بن عبد العزيز آل سعود ، التي وصلت إلى شاطئ الحجاز ، واحتلت ميناء « القنفذة » واستطاعت إقامة حكم سعودي دائم في الجهات الجبلية الداخلية^(٢) .

أما من ناحية الحرب التجديدية الحجازية ، فقد كان دخول القوات السعودية الطائف بداية نهاية هذه الحرب ، إذ وجد الملك حسين نفسه في مركز حرج ، خاصة وأن احتلال ابن السعود لحائل ، قد قطع الصلة بين الحجاز والعراق وشرق الأردن ، لذلك تنازل الحسين مضطراً عن عرشه في ٥ أكتوبر سنة ١٩٢٥ وخرج من « جدة » في يخته الخاص ومعه أسرته إلى العقبة ، وأعلن ابنه الأكبر « علي » نفسه ملكاً على الحجاز في جدة . وقد كان هذا الأخير يرى أن الموقف جد خطير ، مما دعاه إلى طلب مساعدة الدول الأوروبية ،

(١) المتقطف ، الجزء ٤ ، المجلد ٨٤ ، ص ٦٠٣ .

Philby ; Arabia, p. 304-305 .

(٢)

ولكنها أصمت أذنيها عن مطالبه ، وتركت حكومة الحجاز تدافع عن نفسها . وقد ذهب « على » بعد ذلك إلى مكة لدراسة الموقف ، ولكنه رأى أن ينسحب منها في حوالى منتصف أكتوبر نظراً لقدسيته ، ليركز دفاعه في جدة والشواطئ ، وفى المدينة أيضاً ، حيث توجد حامية حجازية قوية . وهكذا دخلت القوات السعودية مكة دون مقاومة للمرة الثانية فى التاريخ^(١) . بدأ زحف الوهابيين إلى جدة ، وبدأ حصارها فى ٦ يناير سنة ١٩٢٥ ، واستمر الحصار لعدة أشهر استطاع الوهابيون أثناءها احتلال المدن والجهات التى حولها . فسلمت « ينبع » فى أول ديسمبر ، والمدينة فى ٥ ديسمبر ١٩٢٥ ، وفى ١٨ ديسمبر تنازل « على » وانسحب إلى العراق للانضمام إلى أخيه فيصل^(٢) .

ومن الجدير بالذكر ، أن الإمام يحيى أرسل برقيتين بواسطة قنصل إيطاليا فى جدة ، إلى الملك على وإلى السلطان عبد العزيز آل سعود - أثناء الحرب بينهما - يطلب منهما إيقاف القتال ، واحترام الأراضى المقدسة ، وقبوله حكماً بينهما ، وأجاب الملك على بالإيجاب ، بينما أرسل ابن السعود يفيد أنه دعا المسلمين لمؤتمر يبحث أمر الحجاز ، وطلب من الإمام أن يرسل مندوبيه للمؤتمر^(٣) .

وهكذا انتهت الحروب فى شمال الجزيرة العربية إلى نتائجها الطبيعية ، فتوحدت هذه المشيخات والإمارات المتفرقة تحت حاكم واحد . وكان لا بد من توحيد هذه الأجزاء المتناثرة لإقامة دولة لها كيان ذاتى ، يمكنها أن تعتمد على نفسها دون حاجة إلى معونات خارجية ودون الالتجاء إلى الحروب الداخلية المحلية . وهكذا استطاع ابن السعود أن يفسم إلى نجد كل من الحجاز

(١) Philby ; Arabia, pp. 307-308

(٢) Seton-Williams ; Britain and The Arab States, p. 186.

(٣) أمين الريحانى : ملوك العرب ، ج ١ ص ١٩٢ .

وشمر والجوف وأجزاء من عسير فضلاً عن ممتلكاته الشرقية ، فأصبح بذلك سبداً لأغلب جهات الجزيرة .

القوى في الجنوب وطبيعة العلاقة بينهم :

أما الميدان الثاني ، فهو جنوب الجزيرة ، وكان مسرح هذه الأحداث ، عسير واليمن والمحميات . وهو ميدان ينطبق عليه نفس ما ذهبنا إليه عند التحدث عن أحداث الشمال . فقد خلف الترك أوضاعاً مضطربة غير مستقرة ، كما كان يوجد أيضاً أكثر من زعيم في هذه المنطقة ، وكان كل منهم يحاول تثبيت أقدامه ، وتعيين حدوده ، وتدعيم مركزه . وكان العامل الخارجى موجوداً أيضاً - ولكن بصورة أقوى - متمثلاً في وجود بريطانيا . وكان وجودها في هذا الميدان ذا صورتين ، فهي متحالفة مع أحد زعماء المنطقة وهو الإدريسي ، إذ تنظم علاقاتها بمعاهدة سنة ١٩١٥ ، كما أن لها وجوداً مادياً ملموساً في عدن ومحمياتها . وقد شكل هذا العامل الخارجى إلى جانب العامل الداخلى أحداث الفترة التى تلت انتهاء الحرب العالمية ، تشكيلاً جعل تاريخها يتجه اتجاهاً خاصاً ويؤدى إلى نتائج معينة - كما حدث في شمال الجزيرة - وقد صبغ هذا كله الأعمال الحربية أيضاً . وكان الوضع في الجنوب أكثر تعقيداً وأشد عنفاً منه في الشمال ، فعند إعلان الهدنة بين الترك والخلفاء في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٨ ، كان في الجنوب ثلاث قوى متصارعة وكان لكل منها ظروفها وأوضاعها الخاصة .

أولاً : من الشمال إلى الجنوب - الإدريسي ، وكان في نزاع عنيف على حول تقرير المصير مع الإمام يحيى . وكانت قد زادت قوته إلى حد كبير نتيجة تحالفه مع إيطاليا سنة ١٩١٢ ، وحروبه المستمرة مع الحاميات العثمانية في عسير واليمن ، ثم تحالفه مع إنجلترا أثناء الحرب العالمية الأولى .

ثانياً : الإمام ، وكان يعمل منذ توليه الإمامة سنة ١٩٠٤ ، على تدعيم مركزه كأحد الأئمة الزيديين الذين يعتقدون أن لهم الحق المطلق في اليمن

وفي كل الجنوب العربى أيضًا . وكان اتفاقه مع العثمانيين سنة ١٩١١ جزءاً من هذه الخطة ، فقد أعطاه هذا الاتفاق فرصة سليمة هادئة لتدعيم مركزه وتقوية قبضته ، واستمر الإمام يحافظ على حالة السلام هذه أثناء الحرب العالمية الأولى . وظل هذا الموقف السلبى للإمام طوال فترة الحرب العالمية حتى شارفت على نهايتها ، فسلم له الأتراك صنعاء ، وسلموا له الذخائر والمعدات التى معهم قبل رحيلهم ، أو بالأحرى سلموا له كل ما تحت أيديهم إذ كانوا - وخاصة الوالى محمود نديم - يؤمنون بأن الإمام هو الوارث الطبيعى لهم .

ثالثاً : إنجلترا فى عدن ومحمياتها ، وكانت منذ احتلالها عدن سنة ١٨٣٩ ، وإنشاء مستعمرة لها فيها ، تعتبر نفسها صاحبة حق فى هذه المنطقة ، وفى المحميات التى ربطتها بمعاهدات حماية .. وقد عملت على تنظيم حدود المحميات الشمالية مع اليمن خلال عدة بروتوكولات توجت سنة ١٩١٤ باتفاقهم مع العثمانيين أصحاب السلطة فى اليمن حيثئذ . أما عند قيام الحرب العالمية فقد انتهى العمل بهذه الاتفاقيات ، وهاجم الأتراك المحميات ، ولم يخرجوا منها إلا عند إعلان الهدنة فى أكتوبر سنة ١٩١٨ .

هذه هى أوضاع القوى الثلاث فى المنطقة ، وقد أدت طبيعة العلاقات بينهم إلى تشكيل الأحداث التالية .

فعند إعلان الهدنة بين الأتراك والحلفاء ، تولت بريطانيا باسم الحلفاء إخراج الأتراك من الجهات التى كانوا يحتلونها . وكان خروجهم بهم بريطانيا مباشرة لحرصهم على الاطمئنان على مستقبل مستعمرة عدن ، ولرغبتهم فى تأمين حدود المحميات .

وقد أسرع إنجلترا إلى احتلال « اللحية » و « الحديدية » لإجبار العثمانيين - عندما اتضح تباطؤهم - على الخروج^(١) .

(١) أمين الريحانى : تاريخ نجد الحديث وملحقاته ، ص ٤١٨ .

كان الإمام يحيى وقتئذ - بعد أن وصل صنعاء وتسلم زمام الحكم في اليمن أو بالأحرى تسلم ما كان في حوزة الترك - تحدوه آمال عراض ، ويعتقد أن الأموال التي عمل لها قد حان تحقيقها ، أو قد تحققت فعلا . ولما كانت الحديدة - التي تعتبر جزءاً من ممتلكات العثمانيين التي يجب أن يسلموها للإمام - قد احتلها الإنجليز في ذلك الوقت ، فقد كتب الإمام إلى المعتمد البريطاني في عدن محتج على احتلال « الحديدة » فجاء الرد قائلًا : « إننا دخلنا الحديدة لنحفظ فيها الأمن والنظام وسنعيدها إليكم »^(١) . وهذا الوعد هو حجة الإمام السياسية في مسألة استرجاع الحديدة ، وخاصة عندما تعقدت مسألتها بعد أن سلموها للإدريسي . ونحن نرى أن في الرد البريطاني بعض المراوغة ، فلم يكن غرضهم المحافظة على الأمن والنظام كما يدعون ، ولا إخراج الأتراك فحسب ، بل نرى أن احتلالهم للحديدة كان نتيجة خطة سياسية بعيدة المدى . فهم في حقيقة الأمر لم يكونوا يريدون التوسع في اليمن ولا يطمعون في توسيع ممتلكاتهم في الجنوب العربي أكثر من المحميات ولكنهم كانوا في نفس الوقت لا يأمنون كثيراً للإمام ، ويرمون إلى اعتبار « الحديدة » ورقة في أيديهم يسامسون بها الإمام أو الحاكم الجديد لهذا الإقليم المجاور ، فهم يحرصون على سلامة وأمن حدود المحميات ، وبالتالي على الأمن والنظام في اليمن نفسه ، لذلك كان شخص الحاكم وسير علاقاته معهم ، هو أول شيء يريدون الأطمئنان عليه بعد خروج الأتراك . ومعنى هذا أنهم كانوا يؤمنون بأن الحديدة وسيلة لا غاية . وقد عبر جيڪوب أكثر من مرة عن ارتياح إنجلترا لوجود تركيا في اليمن ، وقلقها من المستقبل إذا خرجت تركيا من هذه المنطقة .

فهى قد تعاقبت فتهم على حدود معينة لا يضمّنون أن يقبلها حاكم آخر بخلفهم ، كما أن سيادة تركيا ، سيادة واحدة في المنطقة يمكن الاتصال

(١) أمين الريحاني : ملوك العرب ، ج ١ ، ص ١٩٢-١٩٣ .

بها مباشرة للتضامم معها ، ولكن خروجها من اليمن يتيح الفرصة لظهور أكثر من سيد ، وأكثر من زعيم ، مما يثير المتاعب للإنجلترا ، ويجعل من الصعب عليها الحصول على اتفاق جديد بشأن حدود محمياتها .

بعثة جيڪوب إلى اليمن :

وهذا التفكير لدى حكومة عدن هو الذي دفعها لإرسال بعثة سياسية برئاسة جيڪوب لمقابلة الإمام . ويعبر جيڪوب نفسه عن غرض بعثته بقوله: «وكان غرضنا هو بحث مستقبل البلاد بعد هزيمة الترك ولم يكن هناك ما يدعو إلى عقد معاهدة مع الإمام بل نريد معرفة آرائه»^(١).

وهذا ما ذهب إليه نزيه العظم أيضاً فيقول عن بعثة جيڪوب : « كانت غايته من الزيارة الأولى أن يتعرف إلى الإمام ويدرس أحواله ويحاول أن يتفق معه على حدود بعض المحميات»^(٢).

وإلى جانب هذه الأقوال الصريحة فإن اختيار جيڪوب لطريق « الحديدية » عند سفره إلى صنعاء دون طريق « ماوية » لأكبر دليل على أن هذه البعثة كانت ترمي إلى الدراسة والتعرف أكثر منها للوصول إلى اتفاقات أو حلول .

والغرض من هذه البعثة يتضح بصورة أكبر عند تتبع أحداث البعثة ، كما يظهر من إصرار جيڪوب على اختيار طريق الحديدية دون غيره « فوقع اختيار الكولونيل جيڪوب على أن يكون السفر من طريق الحديدية رغماً من نصيح أصدقائه بأن يسير من طريق ماوية»^(٣) . واختيار طريق الحديدية دون الآخر - رغم ما يحيطه من صعاب ومخاطر - كان نتيجة وجهة نظر

Jacob ; Kings of Arabia, 202.

(١)

(٢) نزيه العظم : رحلة في بلاد العربية السعيدة ، ١٠٧ . (يقول عن جيڪوب إنه قام بزيارتين لليمن ، ولكن الحقيقة أن الزيارة الثانية قام بها جلبرت كلايتون وليس جيڪوب).

(٣) أحمد فضل بن علي محسن العبدل : هدية الزمن في أخبار ملوك لحج وعدن ، ص ٢٦٨ .

معينة ، فطريق الحديدية - صنعاء يتيح الفرصة للبعثة بالمرور بأكثر من جهة وبأكثر من طائفة أو جماعة .

فالمعروف ، أن الشوافع يسكنون تهامة ، وهى عناصر لا تتبع الإمام مذهبياً ، فضلاً عن أنه لم يكن قد مد نفوذه على هذه الجهات بعد . ومعنى ذلك أن جيکوب كان يريد الاتصال بالقبائل والجماعات التى لم تكن تخضع لسيادة الإمام المادية أو المعنوية ، مما يفيد فى معرفة إمكانية إنجالترا فى الاستفادة من الأوضاع المتخلفة عن خروج الحكم التركى ، وفى تحديد مدى استفادتها من وجود اختلافات مذهبية بين أهالى هذه البقاع المجاورة . أما طريق « ماوية »^(١) ، فلن يتيح للبعثة هذه الفرصة ، فهو يمر بقبائل وجهات ، إما تخضع للإمام فعلاً - ولو من الناحية المذهبية والمعنوية فقط - وكما أنها لا تعارض فى ممارسة هذا الخضوع لسيادة الإمام ، فهى أميل إلى الارتباط بالأرض والاهتمام بشئون حياتهم الخاصة .

وصلت البعثة الحديدية فى ١٨ أغسطس سنة ١٩١٩ ، تريد التقدم إلى صنعاء ، وهى على بعد ١٥٠ ميلاً شمال شرقى الحديدية إلى الداخل^(٢) . وكان يحدد الأمر أمام البعثة بعض نقاط معينة ، فالإدريسى يقبض بقوة على عسير ، ويتحفز للاستيلاء على أرض أوسع فى تهامة اليمن . والإمام قد تسلم فعلاً ما كان بأيدي الترك من أملاك ، وبسط نفوذه على بعض جهات الهضبة ، أو بالأحرى على بعض الجهات التى تقطنها جماعات زيدية تتبعه فى المذهب ، وتقبل سيادته الزمنية ، ويريد بسط نفوذه على باقى بقاع اليمن دون النظر إلى أنها شافعية أو زيدية .

وقد دفعه الوضع الجديد فى اليمن - بعد خروج الترك - إلى تقوية قبضته على ما بين أيديه من أرض ونفوذ ، وسعى إلى تقوية إمكانياته الجديدة بالتالى

(١) على الحدود الجنوبية لليمن على الهضبة .

Jacob ; Kings of Arabia , p.202.

(٢)

« فشجع بعض القوات التركية والموظفين المدنيين على البقاء في اليمن ومن بينهم الوالى التركى السابق محمود بك وذلك للاستعانة بخدماتهم »^(١).

أما الوضع في تهامة فكان متروكاً لسكانها من القبائل الشافعية القوية التى كانت تتمتع بالاستقلال والحرية ، ولا تقبل عليها أية سلطات مهما كانت نوعها أو مصدرها ، وكان أهم هذه القبائل الزرانيق والقحرى . وكان الإنجليز إلى جانب ذلك كله يحتلون « الحديدية » و « اللحية » . وقد حاول الإمام أن ينشر نفوذه بطريق سلمى فى الجهات الشافعية ، وكان يهجم أولاً وقبل كل شيء ، تأمين طريق تجارته إلى البحر ، فدارت بينه وبين القبائل الواقعة بين « الحجيلة » والبحر - وبوجه خاص قبيلة القحرى ، وهى أقواها - مفاوضات لتأمين مرور الزيديين عبر الإقليم إلى البحر وقد نجح الإمام فى أن يعين له حاكماً أو مندوباً فى « باجل »^(٢) من بين شيوخ قبيلة القحرى ، إذا كان من عادة الإمام فى أوائل حكمه أن يعين له حاكماً شافعيين فى المناطق الشافعية لئلا يبرح شعور هذه المجموعات الدينية^(٣).

ويعترف جيكونب بأمر هام يتعلق بهذه المفاوضات ، ومحاولات الإمام لتثبيت أقدامه فى هذه المنطقة فيقول : « لقد كانت رحلتى السابقة لأوانها سبباً فى إقلاق الإمام ، فقد قطعت رحلتى المفاوضات التى كانت دائرة بين الإمام والجماعات الشافعية »^(٤).

وصلت البعثة الحديدية فى هذه الظروف ، وواصلت سيرها إلى صنعاء ، فوصلت مدينة « باجل » فى ٣٠ أغسطس سنة ١٩١٩ ، وهنا قبضت عليها

(١) Survey of International Affairs , 1925; Vol. I, p. 321.

(٢) وكانت مركزاً للترك على بعد ٣٥ ميل إلى الداخل من الحديدية .

(٣) Jacob ; Kings of Arabia, p. 202 .

(٤) Ibid ; p. 203.

قبيلة القحري ، واعتقلتها في هذه المدينة . ويثير هذا الحادث في حد ذاته كثيراً من التساؤل :

كيف أسرت هذه البعثة ، وما سبب الأسر ؟ وما موقف الإمام من الأسر ؟ وما هي مجهوداته في سبيل إنقاذ البعثة لمواصلة سيرها إلى صنعاء ؟ ما موقف عدن من هذه الحادثة ؟ وما هي حالة البعثة أثناء الأسر ؟ وما هو عملها في هذه المدة ؟ وما هي نتيجة هذا الأسر ؟

والحقيقة أن الإجابة على هذه المسائل كلها تعتبر - في حد ذاتها توضيحاً لموقف كل من إنجلترا والإمام والإدريسى والقبائل الشافعية في تهامة من مشكلة « المصير » بعد خروج الترك من اليمن .

كان الإمام يرحب بقدوم البعثة إلى صنعاء للتفاهم معها ، وخاصة في مسألة الحديدية ، فوعده البعثة أن يمدّها بالحرس الخاص بها أثناء رحلتها . واعتمدت البعثة على هذا الوعد ، فلم يكن معها من الحرس إلا خمسة وعشرون جندياً تحت قيادة أحد الضباط كانوا مكلفين فقط بحراسة ممتلكات البعثة الخاصة ، بل استطاع الإمام تأميناً لسلامة البعثة أيضاً أن يحصل على تعهد كتابي من رجال قبيلة القحري - وذلك قبل وصول البعثة إلى الحديدية - يتضمن ضرورة وصول البعثة بسلام إلى « الحجيلة » حيث يبدأ النفوذ الزيدى^(١) . ولكن « القحري » نقضت العهد ، وقامت بأسر البعثة . وقد عبر أحد شيوخ هذه القبيلة في قوله الموجه إلى جيكونب عن كيفية أسر البعثة وسببه فقال : « سلم هذه الأسلحة .. أنت سجنتنا ، فقد ساقك الله إلى المصيدة .. قل لي أياً المندوب .. هل أنت ذاهب لتسليمنا .. ؟ من البدهيي أنه يقصد في كلامه أن جيكونب متوجه إلى صنعاء لتسلم البلاد للإمام . وجيكونب من ناحيته ، يكرر أكثر من مرة - أثناء حديثه عن بعثته - أن دوافع

أسره تتمثل في خوف قبيلة القحري من أن يسلم البلاد للإمام ، وهم الذين يتعلقون بحريتهم ويضحون من أجلها بكل شيء . وقد ذكر هو على لسان أحدهم - ليدلل على مدى علاقة هذه القبائل بالإمام ومدى حرصها على حريتها - فيقول إن أحد مشايخ هذه القبيلة قال موجهًا حديثه له وهو يصرخ بشدة : « بالله .. من هو الإمام ... نحن القحري رجال القبائل ، لقد منحنا الله الحرية .. نحن وافرو العدد ، وحبونا أكثر من الكفاية وبيوتنا آمنة ، ونحصل على « قاتنا » بانتظام من جبل « ريمة » . نحن لا نريد أكثر من ذلك »^(١) . ويؤيد العبدلي رأى جيكونب فيقول : « إن من شروط « القحري » لفك أسر البعثة أن لا يكون للإمام بحجي سيطرة عليهم ولا على بلادهم »^(٢) . والغريب أيضًا أن يذكر جيكونب أن قبيلة « القحري » رفضت أن تأخذ رشوة مقابل أن تفك أسر البعثة ، فيذكر أنهم قالوا : « لا نريد شيئًا من هذا المال الحرام الدنس » ثم يعقب على ذلك مباشرة بقوله : « كنت لا ألو القحري لأنهم أسرونا ، فقد كانوا يعتقدون أنني ذاهب لأسلم البلاد للإمام »^(٣) . ولم توضح المصادر العربية ، مثل الواسعي أو الجرافي أو نزيه العظم ، الدافع الذي جعل القحري تقوم بهذا العمل ، غير أنهم - وإن لم يعبروا عن ذلك صراحة - يعتبرون هذا العمل نتيجة الطبيعة القبلية البحتة وهي طبيعة السطو والتمرد وعدم إطاعة الأوامر ، وإن كان نزيه العظم يروي قصة طويلة لا تعبر عن الحقيقة كثيراً ، بل ليؤكد رأيه سابق الذكر . فقد قابل اثنين من شيوخ القحري بعد هذا الحادث بكثير عند زيارته الجديدة - وكان في زيارة لسدير شرطتها - فلما سألها عن سبب القبض على بعثة جيكونب وهو ضيف الإمام ، فأجابها بقولها : « اتصل بنا أن هذا الرجل جاسوس إنجليزي أتى لبلادنا ليتأمر علينا وعليها ، فخيفة من شره ، وحرصًا على

Jacob ; Kings of Arabia, p. 214 .

(١)

ibid ; p. 206.

(٢)

(٣) العبدلي ، هدية الزمن في أخباره ملوك الحج وعذب . ص ٦٢٩ .

البلاد والعباد ، أبقيناه عندنا رهينة ريثما تفاهمنا مع جلالة الإمام عن حقيقة أمره ، ولما جاءنا رسول الإمام ينبتنا بأنه ضيف أتى للمشاورة والمخابرة مع جلالتنا ، أطلقنا سراحه في الحال^(١) . ولكن هذا الجواب يعتبر تبريراً لموقفهم فقط ، وكان يمكن تصديقه ، إذا كانت البعثة قد واصلت سيرها إلى صنعاء ولم تعد إلى الحديدة كما سيتضح فيما بعد . ويؤكد الواسعي عودة البعثة ، فيقول : «... ثم بعد مدة نحو أربعة أشهر ، ووسائط ، أطلقوا سراحهم نحو الحديدة راجعين ، وسلموا ما معهم من الأمتعة ، وأصبحتهم قبيلة القحري بألفين من رجالها يشيرونهم إلى الحديدة^(٢) . ولكن رغم قول الواسعي ، فإن القصة سالفة الذكر تثير بعض الشك ، فقد يكون الشيخان صادقين في كلامهما أن القحري أطلقت سراح هؤلاء الأسرى ، ولكن أعضاء البعثة هم الذين فضلوا العودة إلى الحديدة دون أن يواصلوا سيرهم إلى صنعاء . وقد أثّرنا نحن هذا الشك لما سيظهر من نتائج بعد ذلك .

قام الإمام بمجهود كبير لتخليص البعثة من الأسر ، وكان يعقد آمالاً واسعة على مقابلة الإنجليز وجهًا لوجه للتفاهم معهم ، ففى ذلك تحقيق لأماله وآمال أسرته . فكتب عدة خطابات احتجاج ، وكان يرسل برقيات يومية لشيخ القحري يهددهم بالإبادة إذا لم تصل البعثة إلى غرضها الذي تنشده . وكان يعيب عملهم « بأنهم انتهكوا الحرمات ، وأنهم بذلك وصموا الإسلام بالعار » كما أرسل الإمام أخيراً الولي محمود نديسم بك حوالى شهرين في «باجل» ليبدل كل جهده في تخليص البعثة من الأسر ، وقد أعطى «أبو هادى» ٤٠٠ جنيه تركى - وهو أحد مشايخ القحري ، ومندوب الإمام في باجل - ولكن أبا هادى لم يكن الوحيد الذى يملك الفصل في

(١) نزوة العظم . رحلة في بلاد العربية السعيدة ، ص ٢٣ .

(٢) الواسعي ، تاريخ اليمن ، ص ٢٦٣ .

Jacob ; Kings of Arabia, 210.

(٣)

مصير البعثة . وقد ضايق الإمام طول إقامة نديم بك في باجل ، واعتقد أنه يلعب دوراً مزدوجاً ، وكانت القحري لا تثق فيه أيضاً بصفته مندوباً للإمام^(١) . ويؤكد العبدل مسألة الشك في إخلاص نديم بك للإمام فيقول : « أخبرني من أثق به أن أولى الحل والعقد في صنعاء » يؤكدون عدم إخلاص السوالى محمود نديم للحضرة الإمامية هذه المرة ، ويتهمونهم بالاتفاق سرّاً مع قبائل « القحري » لمنع الوفد من الوصول إلى صنعاء^(٢) . ولكن العبدل نفسه يذكر قبل ذلك أن القحري أمرت نديم بك مع البعثة^(٣) .

وقد قامت عدن بمجهود كبير كذلك لتخليص بعثتها من الأسر ، وأرسلت أحد موظفيها السياسيين إلى الحديدة ، وأنفق هذا مالا كثيراً في محاولاته لكسب الشيوخ المجاورين إلى جانب إنجلترا . وكانت خطته ترمى إلى عزل القحري عن جيرانها . ولكنه باء بالفشل . وقد ذهب بعض هؤلاء الشيوخ الموالين لإنجلترا إلى « باجل » لمقابلة شيوخها ، فقابلتهم القحري على شكل مؤتمر ، ولكن كان ردها عليهم عنيفاً ، وعادوا خائبين . ومن أقوال الشيخ يحيى على ، وزميله محمد زيد (من زعماء القحري) هؤلاء الشيوخ : « نحن لا يهمننا كم من النقود قد أعطتكم الحكومة البريطانية ... »^(٤) . وأرسلت عدن كذلك طائرة في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩١٩ ، لتتعرف على مركز البعثة وأحوالها فقط ، دون أن تلقى أية قتابل^(٥) ، وأخيراً تم فك أسر البعثة في ١٢ ديسمبر سنة ١٩١٩ ، بعد ، صلاة الجمعة^(٦) .

(١) Jacob ; Kings of Arabia , ; p. 212 .

(٢) و (٣) العبدل ، هدية الزمن في أخبار ملوك لحج وعدن ، ص ٢٦٣ .

(٤) Ibid p. 214 .

(٥) Ibid ; p8 223 .

(٦) Ibid ; p. 234 .

نتائج البعثة وآثارها :

ويمكن أن نجمل باقى الحديث عن هذه البعثة ، وعن حالتها أثناء الأمر، ثم نتائج رحلتها ، فى الإجابة على الأسئلة التالية : ما مدى استفادة كل من إنجلترا والإمام من هذه الأحداث ؟ بل وما مدى استفادة الإديسى منها كذلك ؟ ثم ما هو رد فعل هذه النتائج عند كل من الأطراف المعنية ؟

فبالنسبة لإنجلترا ، نرى أنها لم تحسر شيئاً لعدم إتمام هذه الرحلة ، بل إنها حققت كل أغراضها من إرسال هذه البعثة إلى اليمن . ونحن لا نلقى الكلام على عواهنه ، إذ يمكننا الرجوع إلى نص حديث جيكونب عن غرضه من الرحلة لتكلم على ضوئه . يقول عن سبب تفضيله طريق الحديدة عن الآخر : « وقد فضلت طريق الحديدة لأقيس نفوذ الإمام ، وقد كان من السهل الحضور عن طريق عدن (يقصد الطريق البرى الداخلى) إذ إن الشيوخ - على طول هذا الطريق - معروفين شخصياً ، كما كان الطريق نفسه معروفاً ، أما معرفتى بطريق « باجل » (الذى سار فيه) فكانت أقل »^(١) ، وهكذا يؤكد جيكونب ما ذهبنا إليه ، وهو أنه استطاع تحقيق ما يريده من الرحلة ، فهو من ناحية كان متروكاً فى المدينة - هو وأفراد بعثته - يتمتعون بالتجول داخلها كما يشاءون ، وكانت تصلهم بعض المجلات المصورة من الساحل ، كما أن بريدهم كان منتظماً بينهم وبين الساحل .

ومن ناحية ثانية ، كان جيكونب يقوم بنشاط سرى خاص لمعرفة ما يدور حوله ، ومعرفة أسرار الحوادث والتيارات المختلفة ، إذ يذكر أنه كان يغرى عامل التلغراف فى باجل - وكان من أصل تركى - ببعض النقود أو السجائر أو زجاجات البRANDY ، لكى يعطيه نصوص الرسائل التى تصل إليه من صنعاء أو التى يصدرها هو إليها . كما يقول إنه كان يتجسس على الاجتماعات اليومية

التي كان يعقدها شيوخ قبيلة القحورى فى المنزل المجاور للمنزل الذى خصص له^(١). هذا الاطلاع الواعى على الأحداث وعلى الآراء ، كان هو كل ما يبغيه جيكونب من بعثته ، وقد حققه بطريقة أو بأخرى ، وعاد وهو يستطيع أن يعطى تقريراً كاملاً - أو قريباً من ذلك - عن الحالة فى اليمن أو فى تمامة بالذات حيث تتصارع القوى المختلفة .

حقيقة كانت تتضاعف فائدة إنجلترا ، إذا استطاعت البعثة الوصول إلى صنعاء لتقابل الإمام وتعرف آراءه . ولكن ما دامت الأحداث قد حالت دون ذلك فلم يكن هناك ضرر من رجوع البعثة إلى عدن . وبناء على ذلك يمكن القول : إن وجهة النظر السابقة ، هى التفسير الأهم لعدم محاولة بريطانيا إنقاذ البعثة بالقوة . ومن الجدير بالذكر ، أن نقول إنه إلى جانب أن جيكونب نفسه كان العامل فى تهدئة عدن من ناحية البعثة ، فقد كان - كذلك - عاملاً فى تهدئة الإمام ، فقد كتب إليه يطلب منه الامتناع عن استعمال القوة فى إنقاذه ، لأن ذلك - حسب تفسيره - سيؤدى إلى سفك الدماء ، وأن قدوم الإمام إلى «باجل» سيجعل الإدريسى يتهمز الفرصة للهجوم أيضاً على هذه الجهة والاستيلاء عليها ، وقد شكره الإمام «على هذه النصيحة الأخوية»^(٢) . وكانت - هذه النصيحة - فى الحقيقة لا تخدم إلا أغراض جيكونب نفسه ، الذى لا يريد أن يثير المتاعب فى الوقت الذى تأكد فيه على سلامته ، وأنه يتمكن فعلاً من فك أسرهِ فى أى وقت إذا وافق على العودة إلى الحديدة لا أن يذهب إلى صنعاء . فهو - للأسباب التى ذكرناها - لم يكن يتعجل الحوادث ، ولا يرغب فى العودة بسرعة أو إنهاء مهمته حالاً^(٣) .

Jacob ; Kings of Arabia, p. 210 .

(١)

Ibid ; p. 210 .

(٢)

Ibid ; p. 204 .

(٣)

أما رد الفعل بالنسبة لإنجلترا فهي لم تشعر به حيثذ ، إذ لم يكن هناك شيء يذكر ، وإن كنا نعتبر أن قلقها وحيرتها بين القوى المختلفة في اليمن حتى تسليمها الحديدية لحليفها الإدريسي ، كان مظهرًا من مظاهر رد الفعل لأحداث بعثة جيڪوب .

أما الإدريسي فقد كان أكثر حفظًا من الإمام . فهو من ناحية ، حليف لإنجلترا التي تحتل « اللحية » و « الحديدية » كما أنه سنى المذهب كأهل تهامة ، وقريب الاتصال بهم ، ولهذا كله كان الإدريسي يسعى جاهداً للاتصال والتقرب من قبائل تهامة ، فهي العناصر القوية الفعالة في تاريخ هذه المنطقة^(١). وقد عبر جيڪوب عن محاولات الإدريسي هذه - عند حديثه عن عمله أثناء وجوده في الأسر - فقال إنه كان يقاوم زحف الإدريسي الخفي في تهامة ، الذي كان يحاول أن يستولى على أكبر قدر ممكن من البلاد ، بعد خروج الترك من اليمن . وليس بمستغرب أن تتم اتصالات بين الإدريسي ، وبين تلك القبائل الشافعية ، فهم لا يخضعون لسياسة واحدة أو زعيم واحد كما يفعل الزيود ، بل تتنازعهم الطبيعة القبلية ، ويعيشون بطريقة ذاتية ، ويرعون مصالحهم وحريتهم فقط ، ولا يخضعون إلا لرؤسائهم وتقاليدهم . وكانت القحري ، التي أثرت في مجرى العلاقات الإمامية العدنانية هي إحدى تلك القبائل . وهناك أيضًا قبيلة الزرائيق التي تسكن بين « الحديدية » و « زيد » - وأهم مدنها « بيت الفقيه » -

(١) نعتقد أن هذا هو الذي دفع توفيق مفرج ، إلى أن يذكر في مقالته « بريطانيا العظمى والمرب في « المتقطف » أن أتباع الإدريسي هم الذين اعترضوا سير بعثة جيڪوب وأرجعوها إلى الحديدية » .

المتقطف : المجلد ٥٩ ، الجزء ٣ ، ص ٢٧٠ (عدد أول سبتمبر ١٩٢١ ، ٢٨ ذى الحجة سنة ١٣٣٩ هـ) .

والتي لم تستطع الدولة العثمانية إخضاعها طوال مدة حكمها لليمن لشدة بأسها « وكانت الدولة تضطر كثيراً إلى التساهل معها حتى لا تعترض طريق القوافل والمسافرين ، وتقدم لكبار شيوخها المال والمدايا باسم الأخوة والصداقة »^(١) . ويقول عنها الريحاني : « والزرائق أشد القبائل التهامية بأساً ، هم لا يطيعون الإمام ، ولا يطيعون السيد الإدريسي ، ولا يأبهون بالإنجليز ، فهم مستقلون عن كل حكم ، وكل نظام ، وكل سيادة ، غير ما لشييوخهم منها . وكانوا أيام الترك يأخذون المشاهرات من الدولة ويقطعون مع ذلك أسلاك التلغراف ، ويقومون بالتخريب .. وهم دائماً يمثلون في رواية تهامة السياسية دورين وثلاثة أدوار في وقت واحد ، ثم يميلون في النهاية إلى من يزيد في المال أو في السلاح »^(٢) .

ومن هذا يتضح أن تهامة كانت تتجاذبها أكثر من جهة ، فالإدريسي بل والإمام يعملان على الاتصال بقبائلها ، والتقرب منها ، والإنجليز يرقبون سير الأحداث فيها ، ولكنهم كانوا يرفضون - إلى ذلك الوقت - العمل إلى جانب دون الآخر ، ويعملون على تأجيل الانفجار ، أو قيام الحرب ، إلى أطول مدة ممكنة . أما أهل تهامة نفسها فهم قبائل قوية متفرقة ، تحاول الاستفادة بأكبر قدر ممكن من المنازعات التي تدور حولها ، وهكذا كان الجو الذي يعمل فيه الإدريسي ، والذي كان عليه أن يتتهز كل الفرص صغيرها وكبيرها حتى يتمكن من الوقوف أمام عدوه الخطير ، وهو الإمام يحيى . وجدير بالذكر أنه أشيع عند اعتقال بعتة جيڪوب أن للإدريسي دخلاً في هذا الاعتقال ، لأنه كان يضايقه حدوث أى تقارب بين الإمام وإنجلترا^(٣) .

(١) نزيه العظم : رحلة في بلاد العربية السعيدة ، ص ٦٦ .

(٢) أمين الريحاني : ملوك العرب ، ج ١ ، ص ٣٦٣ .

(٣) أمين سعيد ، اليمن ، ص ٦٢ .

أما بالنسبة للإمام ، فقد كان لنتائج هذه البعثة ورد فعلها أثر كبير عنده ، فلم يقف مكتوف الأيدي إزاء هذا الفشل - من وجهة نظره - بل فسره تفسيراً خاصاً يعبر عن وجهة نظره . وكان الإمام حريصاً على أن يتم التقابل بينه وبين حكومة عدن ، فمطالبه كثيرة ورغباته ملحة ، والإنجليز في عدن يمثلون له الطرف الآخر في تحقيق هذه المطالب والرغبات .

وقد تبلورت عنده نتائج رجوع بعثة جيكونب في أمر هام خطير ، ألا وهو الشك في نوايا إنجلترا نحوه ، وخاصة لأنه كان يرى أن بعثة جيكونب هذه كانت أول محاولة إنجليزية للتفاهم معه بصفته الحاكم الجديد لليمن ، فكان الأولى بها أن تصر على أن يتم هذا التقابل ، بأى ثمن ، وبسرعة لإقرار الأوضاع بينها . وقد أثارت عودة البعثة شك الإمام ورجاله في صنعاء ، إذ دهشوا لما حدث لها واستغربوا موقف إنجلترا السلبى فقالوا : « أتغلب قبيلة عربية حكومة بريطانيا العظمى ؟ الأرجح أنها انقلبت علينا ، فإنها تستطيع أن تيسد القمحرى »^(١).

سادت العلاقات بين الإمام والإنجليز نتيجة لذلك ، وانهارت تلك الصلات الطيبة التى استمرت بين الطرفين طوال مدة الحرب ، والتى أدت إلى أن الإمام لم يلب دعوة سعيد باشا التى طالب فيها كل من في صنعاء عند نهاية الحرب العالمية الأولى - عن عهده أمر الجنوب - إلى الذهاب إلى الحج ليتسلم منه الجهات التى كانت تحت سلطته قبل أن يسلم نفسه للإنجليز في عدن^(٢) . وكان الإمام - من ناحية أخرى - يعتقد أنه سيحصل

(١) أمين الريحاني ، ملوك العرب ، ج ١ ص ١٩٧ .

(٢) نعتقد أن من بين أسباب تقاعد الإمام عن تلبية نداء سعيد باشا خوفه الشديد الدائم من الإدريسي ، فهو يدرك قوة الإدريسي وسر نشاطه في تهامة اليمن . لذلك تقاعد عن المحميات من أجل تهامة التى لم يتقرر مصيرها بعد ، وكان عهده للغاية ضمها إليه . ولكن من الجدير بالذكر أن نقول إن موقف إنجلترا في المحميات عقب الحرب - وهو موقف مضاد لمطالب الإمام - أهدد الإمام تهامة والمحميات معاً .

على أغراضه في الجنوب بطرق سهلة ، ولكن تولى الأحداث بعد انتهاء الحرب أنت بما لا يشتهي الإمام - أو عما لا يتوقعه - فقد بدأ موقف إنجلترا نحوه يتضح على حقيقته . إذ بدأت ترسم سياستها بما يتفق ومصالحها في الجنوب - وبمنظرة واقعية بحته - دون مراعاة لتمنيات الإمام أو آماله في هذه الجهات . وكانت عودة بعثة جيكونب دون وصولها إلى صنعاء أولى مظاهر السياسة الإنجليزية تجاه الإمام بعد الحرب ، لهذا - وقد تأكد من إهمالها له ولأغراضه في الجنوب - بل وتأكد من ضرورة تصادم أغراضه مع أغراض الإنجليز هناك - بدأ التطلع إلى المحميات ، وهاجم « الضالع » ، فرد عليه الإنجليز بالجلاء عن الحديدة في ٣١ يناير سنة ١٩٢١ ، وبتسليمها إلى الإدريسي رغم إدراكهم أنها منفذ اليمن الطبيعي على البحر الأحمر^(١) .

اختلفت المصادر في تحديد تاريخ هجوم الإمام على المحميات ، وهل كان بعد فشل بعثة جيكونب مباشرة ، أم إنه كان بعد أن سلم الإنجليز « الحديدة » للإدريسي ، والمصادر التي بين أيدينا - سواء العربية أو الأفرنجية - تختلف حول هذا الشأن اختلافاً يبيّن ، فبعضها يذكر أن تسليم الحديدة حدث أولاً ، والبعض الآخر يذكر أن هجوم الإمام سبق تسليم الحديدة للإدريسي ، بل ويذكر طرف ثالث أن هذا وذاك حدثا في وقت واحد . ولكن يلاحظ أن الجميع يتفقون على أن حركات الإمام الحربية في « الضالع » كانت نتيجة طبيعية لموقف الإنجليز منه ، سواء لفشل بعثة جيكونب أو لتسليمهم الحديدة للإدريسي ، ويدل هذا الإجماع دلالة واضحة على أن الإنجليز لم يكونوا مخلصين أو حتى مطمئنين للإمام ، يقول الجراfi : « ولقد جاء من جراء دخول الأدارسة في مدينة الحديدة ، بمساعدة الإنجليز ، أن فتح الإمام المتوكل على الله بلاد « الضالع » و« بلاد الشعيب » و« بترس » و« بلاد الأجمود » وغيرها من

النواحي المجاورة لعدن»^(١). أما الواسعى فيقول: «ثم بعد رجوع هذه البعثة وعقد الإنجليز الإمام يحسب أن يسلموا له الحديدية، ثم انقلب الإنجليز عن وعدهم، وسلمت الحديدية إلى صديقها الإدريسي، فغضب من خلفها الوعد، ثم بادروهم الإمام بمثل معاملتهم، وأصدر أمره إلى جيش الجنوب بالزحف نحو عدن، وزحفت الجنود وأخذت أربع جهات من تلك النواحي وهى: «الضالع» و«الشعيب» و«الأجمود» و«القطيب»^(٢).

ويظهر من النصين السابقين أن تسليم الحديدية للإدريسي هو الذى دفع الإمام إلى الهجوم على المحميات، ولكن جيكونب يذكر غير ذلك فيقول مهاجماً الإمام - ولكنه في نفس الوقت كان يدافع عنه - إن هجوم الإمام على المحميات كان على أثر فشل البعثة في «باجل» فيقول: «يجب أن نقول إن الإمام كان معتدياً عندما عبرت جيوشه حدودنا القديمة ودخلت «الضالع». وقد فعل ذلك عندما أحس بوجود تغير في سياستنا نحوه، عندما كانت بعثى في «باجل». وأنا لا أدافع عن عمله في «الضالع» ولكن من السهل أن نعرف الدوافع التى اضطرت به إلى ذلك»^(٣). وهذا قول معتدل هادئ، فيه اعتراف بأن عمل الإمام كان رد فعل لعمل سابق من جانب إنجلترا، وليس اعتداء مع سبق الإصرار. ورأى جيكونب رأى رجل إنجليزى مخلص لوطنه ولوظيفته - كان يشغل في ذلك الوقت وظيفة معاون الأول لحكومة عدن - فلا بد إذن أن تقبل منه - بالرغم من عدم موافقتنا عليه - قوله إن هجوم الإمام على المحميات كان اعتداء على ممتلكات الإنجليز. ويؤيد الريحانى رأى جيكونب من ناحية أن هجوم الإمام كان نتيجة فشل بعثة جيكونب، وشك الإمام في نيات الإنجليز نحوه، إذ يقول (الريحانى) متابعا الحديث عن دهشة الإمام من سلبية إنجلترا

(١) الجرائد: المقتطف من تاريخ اليمن، ص ٢٢٧.

(٢) الواسعى: تاريخ اليمن، ص ٢٢٧.

Jacob ; Kings of Arabia, p, 251.

(٣)

نحو فشل هذه البعثة : « وكانت النتيجة أن الإمام - وقد رجح انقلاب الإنجليز - بادروهم إلى المعاملة بالمثل ، بل سبقهم إلى ذلك فلجأ بعد أن نفذ دواعي السياسة إلى السيف إذا أصدر أمره إلى جيش الجنوب بالزحف على النواحي التسع المحمية ، وكان الإمام في هذه السياسة أو الخطة الحربية يقتدى بالإنجليز ، فقد ضربهم في ناحية هي قرية منه ليخرجهم من بلاد لا يصل سيفه إليها ، ضربهم في نواحي المحمية ليخرجهم من « الحديد » أو ليضطروهم أن يسلموها إليه^(١) . وهذا الرأي - وهو ما نميل إليه - يتمشى مع الأحداث ، فقد عادت البعثة دون أن تتصل به ، وأثار هذا شك الإمام ، وهو في نفس الوقت حريص على أن يستولى على الحديد ، ولكن الوصول إلى الحديد - عن طريق الحرب لإخراج الإنجليز بالقوة - يقابله عقبات كبيرة صعبة . فهو لم يمد نفوذه بعد على قبائل تهامة ، بل وهناك الإدريسي يسعى نشيطاً في سبيل السيطرة على تهامة ، بما فيها الحديد ، ليضعف من شأن الإمام وقوته ، لذلك فالوصول إلى الحديد بالقوة أمر يكاد يصبح مستحيلاً في هذه الظروف ، فهذا يتطلب خطة معينة وظروف أخرى لم تكن قد واثت الإمام بعد . لذلك نراه يفضل مهاجمة الإنجليز في إقليم يهملها ليتخذها ركيزة يساوم بها الإنجليز للخروج من « الحديد » التي تهمل كذلك ، هذا فضلاً عن أنه يعتبر هذا الإقليم - الذي هاجمه - ملكاً له ولأجداده . ولكن هذه الخطة قد باءت بالفشل ، لأن الإنجليز من جانبهم قاموا بعمل مضاد عكس ما كان يريده الإمام ، إذ سمحوا للإدريسي بدخول الحديد وتركوها له . ولكن كان هناك رد فعل في عدن نتيجة هجوم الإمام هذا على المحميات فقد قامت لننلن بتغيير معتمدها في عدن ، وبتغيير الخطة تجاه الإمام^(٢) .

وتدلنا طريقة تسليم الحديد للإدريسي على أن الإنجليز كانوا يتنون ذلك ، وأنه كان بناء على سياسة معينة . فقد قام الإنجليز قبل تسليم الحديد

(١) أمين الريحاني : ملوك العرب ، ج ١ ص ١٩٧ .

(٢) نفس المرجع : ص ١٩٨ ، الواسعي : تاريخ اليمن ، ص ٢٦٣ .

باستفتاء الأهالي رسميًا لاختيار حاكمهم فطلبوا الترك^(١)، فلما أجيبوا بأن هذا مستحيل، قالوا « نبغى إذا الحكومة المصرية، نبغى الانضمام إلى مصر »^(٢)، ثم جاء أحد أعيان المعتمد في عدن يمثل آخر فصل في رواية الاستفتاء، ودعا إليه تجار المدينة وأعيانها، فسألهم ثانية فأجابوا كما أجابوا سابقًا، فأفهمهم أن رجوع الترك إلى « الحديد » أمر مستحيل وكذلك حكم المصريين، وفي تلك الأثناء - أى قبل انتهاء الفصل الأخير - دخل المدينة نائب السيد الإدريسي على رأس طابور من العساكر الإدريسية، فختمت الرواية في الشهر الأول من سنة ١٩٢١ بالاحتلال الإدريسي. وقد استطاع الإدريسي أن يقبض على خمسة من التجار الذين تزعموا الاستفتاء، ونفاهم إلى « جيزان » وأسره سبعة أشهر فيها، وبعد ذلك دفع بعضهم مالا فداء لنفسه، والبعض قدم ابنه رهينة. وكان أهل الحديد في حيرة من أمرهم « وكانوا يخشون إبداء رأيهم أو رغبتهم فهم لا ييغون الإنجليز كمحتلين، وإذا قاموا يطالبون الإمام قبل أن يقرر الإنجليز أن يعيدوا الحديد إليه، فيضربهم الإدريسي ويستنفر عليهم « القحراء » وقد يغري بهم « الزرائق » وإذا قاموا يثبتون حكم الإدريسي فيها ويعلنون رغبتهم رسميًا، فقد يحرك الإمام عليهم إما زيوده وإما من يستطيع استنفاذهم واستغواءهم كذلك من الزرائق^(٣). وعلى كل، لقد سلم البريطانيون الحديد للإدريسي على كره من أهلها « الذين كانوا لا يرغبون في حكم إمام صنماء ولا إمام صبياء^(٤). ونحن نعزو ذلك إلى أن أهمل الحديد تجار بطيئتهم، لذلك يفضلون العمل في هدوء بعيداً عن ضوضاء السياسة وخطر المناقشة بين الزعيمين المتنازعين عليها. والحقيقة أن « الحديد » لم تستفد شيئاً من هذه المنازعات،

(١) كانوا يؤمنون لهم الحياة، وهذا ما يريدونه من الحاكم، إذ إن الحديد مدينة تجارية لا سياسية.

(٢) أمين الرحمانى : ملوك العرب، ج ١، ص ٢٦١.

(٣) نفس المرجع : ص ٢٦٢-٢٦٣.

(٤) العبدلى : هدية الزمن في ملوك الحنج وعدن، ص ٢١٩.

فقد كانت في موقف لا تحسد عليه ، فأهلها من ناحية كانوا يعملون إلى الإمام ، ولكنهم لا يرون في حكم الإدريسي ما يعيد إلى البلد شيئاً من تجارتها وبهااتها . كما أن الإدريسي - بعد دخولها - لم يقدم على عمل إداري أو اقتصادي لتحسين حالها ، وكانت حجته في ذلك ، أنه لا يضمن أنها ستكون دائماً في حوزته ، كما كان الإنجليز لا يهتمهم إلا حفظ الأمن والنظام بها .

وكان هناك بعض التجار الذين يرغبون الإمام ولا يرضون بالإدريسي ، أو بالإنجليز ، لأنهم لم ينالوا من أحدهما أية تعويضات عن خسائرهم الناتجة من ضرب الإنجليز لها ، في نهاية الحرب العالمية الأولى . وكان الإنجليز يملصون من دفع التعويضات بقولهم ، إن ذلك هو واجب صاحب الحديدية يعنون الإدريسي - ولكن صاحب الحديدية كان يحتاج - هو نفسه - للمال ، فمن أين يدفع التعويضات عن الإنجليز ، وهو لا يجمع من أهلها ما يكفي لإدارة شؤونها^(١) .

وقد فشل الإدريسي في إدارة المدينة ، أو جذب أهلها إليه ، فقد استبد موظفوه بالسكان ، كما أن المكوس التي فرضت على التجارة كانت باهظة ، لذلك هاجر كثير من التجار إلى عدن ، كما تم القبض على بعض التجار الكبار البارزين وأسروا في « ميدى » . ونتيجة لعدم الاستقرار الذي لا يتناسب مع مدينة تجارية كهذه ، فإن بعض تجار عدن الذين يعتبرون الحديدية ميداناً لنشاطهم كانوا يفضلون الإمام الزيدى - رغم اتفاقهم مع الإدريسي من ناحية المذهب الديني - لأنه « حاكم عادل ازدهرت تجارة اليمن الداخلية تحت سيادته كما أن طرق تجارته آمنة سالمة »^(٢) . وذلك بسبب حرص الإمام على نشر الأمن والنظام في البلاد التي تحت سيطرته .

(١) الرحمانى : ملوك العرب ، ج ١ ، ص ٢٦٠ .

Jacon ; Kings of Arabia, p. 249

(٢)

لقد تعقد الوضع حيثئذ في الجنوب العربي أشد التعقيد ، فإنجلترا لا ترضى مطلقاً للإمام أن يمد نفوذه ناحية المحميات ، ولا تقبل أن يبقى في المحميات التي احتلها فعلاً « والتي كان دافعه الأساسي للاستيلاء عليها أن يتخذها رهينة مقابل ميناءى اللحية والحديدة »^(١) . وأصبح الإدريسي الآن يمتلك « اللحية » و « الحديدة » وباقي موانئ تهامة الهامة « كما أنه يمارس بعض النفوذ على قبائل تهامة القوية ، وبذلك عزل الإمام فوق هضبته . وكان الإمام لا يقبل بقاء الإدريسي في تهامة أو نفورها ، هذا فضلاً عن رغبته في عسير نفسها ، وفي المحميات . وقد سبب هذا التعقيد ، وصعب الوصول إلى حلول ترضى هذه الأطراف المتنازعة ، تسليم إنجلترا الحديدة للإدريسي . وكانت عدن تقف موقفاً جامداً من الإمام ، فإنها كانت تعتبر الإمام عدواً لها ، لأنه لم يساعدها أثناء الحرب ، وتعتبر الإدريسي صديقاً لها ، لما قام به من مساعدات نحوها أثناء الحرب ، وهذا ما كان يعيبه جيكونب نفسه على حكومة عدن^(٢) . وكان جيكونب يرى رأياً آخر بالنسبة لأحقية الإمام في الحديدة - ميناء صنعاء - كما يرى أن عدن ناقضت نفسها بهذا العمل لأنها تدخلت في توزيع الأراضي والحدود بين الحاكمين المتنافسين رغم أنها وعدت بعدم التدخل ، فيقول : « إن الحديدة لم تكن ملكنا حتى نعطيها لأحد ، كما لم يغمها الإدريسي من الترك أثناء الحرب ، وكان أول واجب علينا بعد عقد الهدنة مع تركيا أن نبعد الإدريسي عن منطقة أصبحت بالاكسباب للإمام وحده ، إذ إن الحديدة هي الميناء الطبيعي لصنعاء »^(٣) .

Survey of International Affairs, 1928, p. 311 .

(١)

Jacob ; Kings of Arabia . p.248.

(٢)

Ibid, p. 241.

(٣)

الفصل الثانى

العلاقة بين الإمام والأدارة وإنجلترا حتى ١٩٢٧

العلاقة بين قوى الجنوب بعد تسليم الحديدة للإدرسى :

كان الوضع المعقد فى الجنوب لا يحتمل البقاء كما هو طويلا ، فنلاحظ أن هذا الوضع قد تبلور آنذاك إلى جبهتين : الأولى تضم الإدرسى وحكومة عدن ، ويمثل الإمام الجبهة الثانية ، وكان لكل منهما مطالب معينة لا توافق عليها الجبهة الأخرى ، بما يعنى بالتالى ضرورة قيام الصراع بينهما . وقد اتخذ هذا الصراع صورتين : صورة حرية وصورة سلمية ، وتمثلت الأخيرة - بعض الشيء - فى علاقات الإمام بـ عدن .

ذكرنا أن الدوائر السياسية فى لندن ، قد اهتزت لهجوم الإمام على المحميات وقامت بتغيير معتمدها فى عدن ، وبتغيير السياسة تجاه الإمام ، وقد نتج عن هذا التغيير استئناف المفاوضات بين الإمام والإنجليز ، وتبادلا الهدايا ، وعين الإمام معتمداً له فى عدن ، وهو القاضى « عبد الله العرشى »^(١) وقد أقام مبعوث الإمام فى عدن بصفة دائمة فى عامى ٢٢ و ١٩٢٣^(٢) ، ولكن هذه المفاوضات لم تأت بنتيجة ما ، فالإمام تزعجه قوة الإدرسى وسيطرته ، ويريد استرداد الحديدة أولاً وقبل كل شيء ، والإنجليز أصبحوا لا يملكون الحديدة ، ولا يعرفون كيف يستعيدونها ، ويطالبون الإمام فى

(١) الواسعى : تاريخ اليمن ، ص ٢٦٣ ، الرجماني : ملوك العرب ، ج ١ ، ص ١٩٨ .

(٢) Survey of International Affairs , 1925, p . 321 .

نفس الوقت بالخروج من المحميات . وفي نهاية العامين ، كتب الإمام إلى مندوبه في عدن قائلا « إذا استطعت أن تعيد فتح طرق التجارة ، وأن تتخلص من الإدريسي فخيراً وحسناً ، وإذا لم تستطع فعد إلى صنعاء »^(١) .

والصورة الحربية بين هاتين الجبهتين تمثلت أساساً بين الإمام والإدريسي ، فكلاهما منافس للآخر ، وكلاهما يعتبر تهامة - والحديدة بالذات - مسألة حيوية بالغة الأهمية بالنسبة له . فكانت تهامة - بالنسبة للإدريسي - خط دفاع أول وهام بالنسبة لإمارته في عسير ، وبالنسبة للإمام جزء لا بد منه مكمل لدولته ، إذا أراد أن يدعم كيانه ويرسي قواعد هذه الدولة الناشئة .

ويجب ملاحظة أن جبهة الإمام تعتبر ذات شق واحد يمثلها هو بنفسه . أما الجبهة الثانية فهي ذات شقين : الإدريسي من ناحية والإنجليز من ناحية ثانية . حقيقة أن اتحادهما في جبهة واحدة ضد الإمام كان وليداً لظروف تاريخية تمتد لعدة سنوات ، إلا أن أحداث كل منهما في الفترة القصيرة التالية سارت في اتجاه - لا يخالف الآخر - بل يتفصل عنه ، فعلاقة الإمام بالإدريسي سارت منفصلة تماماً عن علاقة الإمام بالإنجليز في عدن ومحمياتها ، بل وتميزت كل منهما بطبيعة وظروف خاصة بها ، فبينما صبغت الأولى بالصبغة الحربية المحضبة بين الإمامين المتنافسين ، نجد أن العلاقات بين الإمام وعدن قد اختلفت بين السلام والحرب ، بين المفاوضات للوصول إلى تسويات ودية ، وبين التوتر الذي يؤدي إلى الاعتداء الحربي العنيف .

قام أمين الريحاني عند زيارة هذه البقاع - صنعاء ، جيزان ، عدن ، على التوالي - بعدة محاولات لتقريب وجهات النظر بين تلك الأطراف المتنازعة ، وأرسل من عدن عدة خطابات إلى الإمام ، يخبره بما توصل إليه من نتائج ،

وكان يرى أن يقتصر الإمام مطالبه على استرجاع الحديدية فقط ، دون الإصرار على طرد الإدريسي من عسير كلية ، وكذلك طلب الرحمانى من الإمام الموافقة على عقد مؤتمر في الحديدية ، أو في عدن ، يجمع الأطراف الثلاث ، ولكن الإمام رفض كل هذه الأقوال والمقترحات ، بحجة أن الإدريسي دخيل ، وليس له أية حقوق في اليمن - بمعناه الواسع - ولا يحق له بالتالى أن يتفاوض بشأن شىء ما^(١).

قيام الحرب بين الإمام والأدرسية :

لكن رغم هذه المحاولات الجدية من جانب الرحمانى لم تخف حدة الموقف ، واستمرت العلاقات بين الزعيمين قاسية حتى توفى السيد محمد الإدريسي في ٢٠ مارس ١٩٢٣ ، وحل محله ابنه على . وكان الأمير على صغير السن لا يقدر على تسيير دفة الأمور كما كان يفعل أبوه ، وبخاصة أن الإمارة الإدريسية كانت قد بلغت ذروتها منذ احتلال الحديدية أوائل سنة ١٩٢١^(٢).

وكانت وفاة محمد الإدريسي بداية نهاية الأسرة الإدريسية كعامل قوى في سير أحداث هذه المنطقة من الجزيرة العربية ففي الوقت الذى كان الإمام يواصل فيه مجهوداته الحربية ضد القبائل والجهات تدعيا لسيادته وسلطته ، كان الانهيار قد بدأ يدب في كيان الإمارة الإدريسية . وكان من أكبر أسباب هذه الظاهرة الجديدة هو صغر سن الحاكم الجديد فهو من ناحية قد عجز عن الإدارة فسيطر عليه البعض بسهولة ، وأدى هذا إلى أنه « أقصى رؤساء الحكومة التى أسسها والده »^(٣) . فبدأ هؤلاء يعملون بالتالى على تحطيمه ، واتصلوا بالجهات المعادية له تنفيذاً لرغباتهم ، ومن ناحية ثانية أدى صغر سنه وضعف

Ameen Rihani ; Peak and Desert, 239-241 .

(١)

Sruvey of International Affairs, 1925, V ol. I, p. 322 .

(٢)

(٣) الجرافى : المتكطف من تاريخ اليمن ، ص ٢٢٢ .

شخصيته أيضًا إلى المنازعات الشخصية داخل الأسرة الإدريسية ، ففي ربيع سنة ١٩٢٤ استقل السيد مصطفى بالحديدة - وهو ابن عم الأمير الجديد - وأبعد الأمير على مؤقتًا عن الإمارة ، ولكن الأخير تمكن في أكتوبر سنة ١٩٢٤ من استعادة « صيبا » عاصمة الإمارة و « الحديدة » . وقد استمرت هذه القلاقل كما هي ، فقد قام السيد حسن - عم الأمير على - في أوائل سنة ١٩٢٦ بإقصاء ابن أخيه عن الإمارة . وكانت الهزائم تتوالى حيثئذ عليها ، فخرجت الحديدة من أيديها ، مما أدى بالأمير على إلى الحرب نهائيًا في مارس من هذه السنة إلى عدن^(١) وقد أعطت هذه الانقسامات الداخلية^(٢) الفرصة لأعداء الإمارة للاستغارة على ممتلكاتها من جميع الجهات . فاحتل الحجازيون عدة جهات من عسير الداخلية كما نقلت الأهرام عن التيمس أن الوهابيين احتلوا « الحقوة » التي تبعد ثلاثين ميلا إلى الشمال الشرقي من « صيبا » وأطلقوا سراح الرهائن الذين كان قد اعتقالهم الإدريسي ضمناً للسكينة ، كما احتلوا أيضًا « البيشة » الواقعة على بعد ٢٥ ميلا شمال صيبا^(٣) . وفي نفس الوقت اشتد نشاط أعمال الإمام يحيى الحربية في تهامة ، فيقال إن أحد كبار قواد الأمير على وهو الشريف الحزمي قد انضم للإمام يحيى ، وأخذ يقاتل الأمير على الإدريسي قرب باجل ، كما أثار عليه أحد كبار شيوخ « الملع » والشيخ « هادي هيج » رئيس العشائر النازلة على طريق المواصلات بين « أبو عريش » والحديدة « وبالإضافة إلى ذلك رفضت عشائر « صيبا » أيضًا تعضيد الأمير على ، وهذا في الوقت الذي كان الإمام يحيى يواصل انتصاراته شمالا وجنوبا ضد قبائله المتمردة عليه ، والتي لم تقبل الخضوع للنظم الجديدة^(٤) وأصل الإمام زحفه في تهامة مصمما على القضاء على الإمارة الإدريسية واسترداد أملاكه منها^(٥) ، فأرسل

(٢١) Survey of International Affairs, 1925, Vol. I, p. 322.

(٣) الأهرام : العدد ١٤٥٨٠ في ٢٨ / ١ / ١٩٢٥ ، ص ١ .

(٤) الأهرام ، ١٤٦١٦ في ١٨ / ٣ / ١٩٢٥ (١٦ شعبان ١٣٤٣ هـ) ، ص ٢ .

(٥) في كتاب Philby ; Arabian Highlands.

ويسجل فيه زيارته لعسير ونجران بعد انضمامها نهائيا سنة ١٩٣٤ إلى العربية السعودية وصف لثروة عسيرة الزراعية ووفرة منتجاتها الغذائية ، ولعل هنا هو السبب الأول - إلى جانب الأسباب الأخرى - التي جعلت الإمام يتمسك بها عن المحميات ودفعته إلى مهاجمتها أولا قبل مهاجمة المحميات .

قسماً من جيشه إلى « باجل » وزحف قسماً آخر من جبل « بربع » واحتل « الحصرة » . وكانت نتيجة هذا التوتر واضطراب الأحوال أن تلقى تجار عدن تلغرافات كثيرة من عملائهم في الحديدة عن طريق جزيرة « قمران » يحذرونهم فيها من إرسال بضائع إلى الحديدة^(١) .

أدت انتصارات الإمام المستمرة في تهامة إلى عزل الحديدة وحاميتها مما اضطر القائد الإدريسي إلى إخلاء الحديدة هو وحاكمها المدني ، وترك المدينة مؤقتاً في عهدة رئيس عشيرة « عبس » ريثما يصل ممثل الإمام يحیی من « باجل » . وقبل خروج القائد من المدينة أرسل سبعين ألف ريال فضة من دخل الحكومة إلى « جيزان » بحرراً .. وكما روى مصدر موثوق به أن رئيس عشيرة « الوعيدات » المحالف للإمام قد احتل « سوق سبل » التي تبعد عشرين ميلاً عن « ميدى » إلى الداخل^(٢) . وقد أغرت هذه الانتصارات الإمام على مواصلة الزحف والاستعداد ، فقام بتجنيد عدد كبير من الرجال في منطقة باجل والحديدة ليزحف بهم نحو عسير التي انسحب إليها الإدريسي بعد ضياع الحديدة . ومن الجدير بالذكر أن نقول إن شيوخ قبيلة الزرانيق العتية قد دخلوا الحديدة ، وعقدوا الصلح مع حاكمها الجديد من قبل الإمام يحیی^(٣) . وقد أجمل الواسعي الحديث عن هذه الانتصارات فقال : « ثم وصل السيد عبد الله بن أحمد الوزير واستلم باجل ثم الحديدة من دون حرب ، واستلم الموانئ التي على ساحل البحر الأحمر : « ابن عباس » و « الصليف » و « اللحية » و « ميدى » ثم مدن : « الضحى » و « الزهراء » و « المغيرة » و « الزيدية » و « المراوعة » وغيرها ، وعين الإمام لهذه عمالاً وحكاماً ومعلمين »^(٤) .

(١) الأهرام ، العدد ١٤٦٢٨ في ٢٥ / ٣ / ١٩٢٥ ، ص ٣ .

(٢) الأهرام . العدد ١٤٦٤٦ في ٥ / ٤ / ١٩٢٥ (٢١ رمضان سنة ١٣٤٣ هـ) ص ٣ .

(٣) الأهرام ، العدد ١٤٦٨٠ في ٢٧ / ٥ / ١٩٢٥ (ذو القعدة سنة ١٣٤٣ هـ) ص ٣ .

(٤) الواسعي : تاريخ اليمن ، ص ٢٧٤ .

اتجاه الأدارسة إلى ابن السعود :

وهكذا استطاع الإمام يحيى أن يخرج الأدارسة من الأراضي اليمنية التي كانت تحت يد الترك قبل خروجهم ، وأن يحصرهم في عسير فقط ولكن هذا الانتصار لم يكن يكفيه ، فهو لا يرى للأدارسة حقاً في عسير نفسها لذلك صمم على مواصلة زحفه على طول ساحل تهامة إلى ميناء « القنفذة » الحجازي ، الذي رأى أن يرسل إلى ابن السعود بخصوصه ، يقترح عليه أن يتنازل عنه ، ومن ناحية ثانية ، ففي مارس ١٩٢٦ ، بعد أن طرد الأمير حسن الإدريسي الأمير على من صيبا مباشرة ، اتجه الإمام إلى « صيبا » و « جيزان » . وفي خريف سنة ١٩٢٦ كانت هاتان المدينتان الهامتان المركزيتان في إمارة الأدارسة محاصرتين بالقوات الزيدية ، وهنا أسرع السيد حسن واتصل بابن السعود في فبراير ١٩٢٦ يعرض عليه اعترافه بالحماية السعودية إذا تقدم ابن السعود لإنقاذه من الهجوم المنتظر . ولكن ابن السعود عارض هذا الاقتراح ، وأصر أن يبقى محايداً وسحب حامياته ، التي ساعدت الأمير حسن في الوصول إلى عرش عسير - من صيبا وجيزان إلى أبها - مركزه في عسير وذلك عندما كانت القوات الزيدية تتقدم إلى هاتين المدينتين^(١) . وكانت سياسة ابن السعود ترمي في هذه الأيام إلى عدم إثارة حروب توسعية أخرى ، إذ إنه لم ينته من حروبه مع الأشراف في الحجاز ، وكذلك يريد توطيد حكمه في هذه البقاع ، ومحاوّل إقناع العالم الإسلامي بأنه حريص على سلامة الحرمين الشريفين (مكة والمدينة) وهذا سبب دعوته إلى عقد مؤتمر إسلامي في مكة للنظر في شئون هاتين المدينتين المقدستين .

فشل حسن الإدريسي في إغراء ابن السعود ليعلن الحماية على عسير كي ينقذها من الخطر الزيدى ، وعندئذ أسرع إلى الزيديين للتفاوض معهم ، عل أساس أن تحتفظ الإمارة الإدريسية بسياساتها الداخلية ، إلى جانب اعترافها

بالسيادة الزيدية عليها . ولكن هذه المفاوضات فشلت كذلك ، وبدلاً منها عقدت اتفاقية في أكتوبر سنة ١٩٢٦ ، بين ابن السعود وحسن الإدريسي^(١) . وهذه الاتفاقية - التي تعلن الحماية السعودية على عسير - والذي قبل فيها الأمير حسن الحماية السعودية ليتجنب بها الحماية الزيدية - تعتبر بداية وجه جديد - لا في تاريخ عسير فحسب - بل في تاريخ العلاقات السعودية اليمنية أيضاً ، إذ أصبحت الدولتان وجهاً لوجه ، وبدأت مصالحهما ومطالبهما تتناس عن كتب . ومن ناحية ثانية يمكن اعتبار أن مشكلة عسير بالنسبة للإمام يحيى لم تنته لصالحه رغم نجاحه السابق في استرجاع تهامة اليمن حتى (ميدى) وذلك لدخول عنصر جديد قوى في الميدان قبل أن يسدل الستار على الفصل الأخير منها . وهذا يذكرنا بنص التلغراف الأخير الذي أرسله الريحاني إلى الإمام وهو يغادر عدن ، الذي حذره فيه من الإصرار على طرد الأسرة الإدريسية نهائياً من عسير ، ومن الجزيرة العربية لأن نتيجة ذلك ستكون ضده^(٢) . وهذا هو ما حدث الآن ، فقد عرض عليه الأمير حسن أن يحتفظ بسيادته الداخلية تحت الحماية الزيدية فرفض الإمام ، فكانت النتيجة أن تم إعلان الحماية السعودية على عسير .

بداية العلاقة المباشرة بين الإمام وإنجلترا :

لم تكن هناك علاقات رسمية بين الإمام يحيى والإنجليز في عدن ، وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى ، وكانت العلاقة بين اليمن وعدن ، تتم بين العثمانيين أصحاب السلطة في اليمن ، والإنجليز أصحاب السلطة في عدن وعمياتها . ولكن بعد خروج الترك من اليمن بدأت العلاقات المباشرة بين صاحب السلطة الجديد ، وهو الإمام يحيى وبين الإنجليز .

وقد فشلت أول محاولة إنجليزية التي تمثلت في بعثة جيكوب ، وكانت هذه البداية السيئة وما ثار حولها من شكوك ومشاكل بداية أحداث هامة شكلت تاريخ العلاقات اليمنية الإنجليزية حتى وقتنا الحاضر .

Survey of International Affairs, 1928, p. 319 .

(١)

Ameen Rihani ; Arabian Peak and Desert , pp. 240-241.

(٢)

ولا جدال في أن هذه البداية السيئة ليست وليدة المصادفة ، بل لها جذورها التاريخية ، وتدل دون شك على اختلاف وجهات النظر بين الطرفين ، وأن هذا الاختلاف كان له أعماقه أيضًا .

ينظر اليمنيون إلى حدود اليمن نظرة خاصة واسعة ، فهم يعتبرون كل ما هو « يمين » الكعبة يدخل في حدود « اليمن » وترسبت هذه النظرة الإسلامية التقليدية عندهم طوال التاريخ الإسلامي ، وتبلورت هذه الفكرة عبر الزمان ، تغلبها الطبيعة الواحدة التي تجمع أجزاء المنطقة ، ويتناقلها الحكام في « صعدة » وفي « صنعاء » وفي غيرهما حتى وصلت إلى الإمام يحيى وكانت هذه النظرة تتحقق أحياناً من الناحية العملية - وتخرج من النطاق النظري - فيستطيع بعض الأئمة الزيديين ، أو غيرهم من الحكام السنيين الأقوياء - الذين تمكنوا من إقامة دول مختلفة متعاقبة - بسط سيادتهم على عسير ، واليمن ، ومنطقة المحميات ، وكانت هذه الحدود التاريخية في مخيلة الشعب اليمني دائماً وما زالت . فلما حقق استقلاله بعد خروج العثمانيين نهائياً من اليمن ، رأى أن هذا بداية استرجاع الأملاك المسلوبة . وقد عبر الإمام عن أمانى الشعب هذه في حديث له مع الريحاني في مقابلة خاصة ، تكلم فيها كثيراً ، وتناولا هذه المسألة وغيرها ، فيقول الريحاني إنه سأل الإمام قائلاً : « أنتم تعلمون يا مولاي كم عدد سكان اليمن ؟ فقال بالتقريب لا بالتحقيق خمسة ملايين » فقلت : « وكم منهم تحكمون ؟ فأجاب وهو يتتسم ويضم أنامله إلى كفه : اليسير ، حفنة منهم فقط » ويستطرد الريحاني قائلاً : « أما حدود اليمن ، فالإمام لا يعرف منها غير الحدود القديمة التي كانت تشمل عمان وحضرموت . فإذا اعتبرنا هذا التحديد ، وفهمنا إشارة الحضرة الشريفة ظهرت لنا مطامحه السياسية بأجلى مظاهرها^(١) .

وكان هذا المفهوم لحدود اليمن يؤثر في سلوك الإمام الشخصي ، فقد ذكرنا قبل ذلك أنه كان مشهوراً بالبخل والتقتير ، ولكنه كان من ناحيته

(١) أمين الريحاني : ملوك العرب ، ج ١ ، ١٣٣ .

يعتبر أن هذه الظاهرة لا تعيبه كثيراً أو قليلاً ، فهذه الأموال التي يكتنزها إنما يحتفظ بها لليوم الكبير - كما كان يقول - وكان يفسر دائماً هذا اليوم أنه يوم إرجاع حدود اليمن إلى طبيعتها المعروفة . وقد قدر جيكونب هذا التاريخ الطويل للإمام وأسرتة ، فعبّر عن الأهمية التاريخية التي يحملها الإمام فوق كتفيه والتي كانت بالتالي أكبر دافع له في سياسته طوال حياته بقوله : « والحقيقة أن شخصية الإمام ليست هي التي أدافع عنها - بالرغم من عدم ظهور حاكم من بيته له قدرته الإدارية منذ سنوات طوال - ولكنني أدافع عن مركزه ونسبه الطويل ، أو بمعنى آخر « إن الرداء هو الذي أحياه »^(١) .

هكذا وكان رأى اليمنيين في حدود بلادهم هو العامل الأول والأهم في موقف الإمام بالنسبة لعلاقاته مع إنجلترا في عدن ومحمياتها . أما العامل الثاني فكان شكه في نواياهم نحوه إثر فشل بعثة جيكونب . أما العامل الثالث فهو دخول عوامل خارجية في الميدان سنشير إليها في حينها أثرت دون شك في سير العلاقات بينه وبين إنجلترا .

علاقة إنجلترا بمنطقة الجنوب :

أما تاريخ إنجلترا في جنوب الجزيرة العربية ، فله أساس آخر ، فهو يبدأ بشكل خاص باحتلال الإنجليز ميناء عدن عام ١٨٣٩ ، وما تبع ذلك من المعاهدات والاتفاقيات بين السلطات البريطانية في عدن وحكام الإمارات خلال القرنين ١٩ ، ٢٠ ، وكانت حوالى التسعين حتى ذلك الوقت . وكان الغرض من هذه الاتفاقيات والمعاهدات ، إيجاد مساحة برية خلف مستعمرة عدن متحررة من تدخل أية دولة أجنبية ومرتبطة بعلاقات ودية مع إنجلترا .

وكان هذا الغرض هو دافع الكابتن هينس - الذي احتل عدن سنة ١٨٣٩ ،

وأصبح أول وكيل سياسى لها - في عقد معاهدة مع سلطان الحج بعد دخوله ميناء عدن ، ثم اتفاه مع رؤساء قبائل « الصبيحة » و « الفضل » و « يافع السفلى » و « الحوشى » . وتعتبر هذه الصكوك النواة التى نمت حولها بالتدريج محمية عدن ، بالرغم من أن معاهدات الحماية الرسمية لم تعقد إلا بعد ذلك بكثير ، وكان أولها مع سلطان « سقطرة » فى سنة ١٨٨٦ م . وكانت بريطانيا تعنى من إقامة هذه العلاقات مع القبائل العربية التى تقطن حول عدن ، سلامة عدن نفسها ، وسلامة الطريق البحرى إلى الهند والشرق . والمعاهدات التى عقدها بريطانيا مع هذه المحميات تتحد معظمها فى جوهر واحد ، وهى معاهدات بسيطة ذات مواد محدودة ، تنحصر فى أن حماية بريطانيا ستمتد على حاكم الولاية مقابل أن يتعهد هذا بالآ يقيم أية علاقات مع أية دولة أجنبية ، وهى فى نفس الوقت تلقى على الحكومة البريطانية مسئولية الدفاع عن هذه المناطق المحمية ضد الاعتداء الخارجى وحمايتهم ضد العدوان أو التدخل ، وظلت هذه الحماية قائمة حتى بدأت الحرب العالمية الأولى ، ففقدت فعاليتها إذ لم تكن هناك فرق عسكرية لصد الهجوم التركى على المحميات حيث كانت إنجلترا مشغولة عن هذا الميدان المحل بها هو أهم فى مجال العمليات الحربية العالمية . وقد أتاح خروج العثمانيين - كما رأينا - الفرصة للإمام يحيى لأن يجدد مطالبه فى هذه المنطقة فوجد الإنجليز وأهالى المحميات أنفسهم أمام حاكم جديد أكثر عنقا وأصعب مراسا مما كان عليه الترك ^(١) .

أما وضع هذ المحميات تحت الحكم البريطانى فيصفه الواسعى - وهو يعبر عن وجهة نظريمنية عربية بحتة - فيقول : « أما المراد بالنواحى التسع ، فهى الإمارات والمشايخات الكائنة فى سفلى اليمن ، وهى التى دخلت شيئا فشيئا تحت حماية الحكومة البريطانية على يد والى (عدن) أو بواسطه

إليه^(١) التي تشرف على الإمارات والمشيخات الأتى ذكرها : لحجج ، أبين ،
الحواشب ، الصبيحة ، القطيب ، الضالع ، يافع العليا والسفلى ، العوالق ،
حضر موت . على أن موقف هذه الإمارات يختلف عن بعضها البعض من حيث
وطىء الحماية ونفوذ الحكومة البريطانية وسيطرتها : ولرؤساء الإمارات
والمشيخات رواتب شهرية مقررة يتناولونها من خزانة عدن ، على أنها في حد
ذاتها حقيرة لا أهمية لها بالنسبة لسيطرة الإنجليز ولبسط الحماية وما يتفرع عنها
من الخنوع والخضوع ، وليس للإنجليز في هذه الإمارات من احتلال مسلح أو
سيطرة عسكرية ، ولكن لها نفوذ أدبي وسياسى لا يحتاج إلى الالتجاء للقوة
والاحتلال . ولا يغرب عنك أن رؤساء هذه الإمارات صادقون ومخلصون لحكومة
عدن ، ولحجج ، والحواشب ، والمكلا ، وأبين ، والضالع معدودات من الإمارات ،
ويخاطب رؤساءها بفخر الأمراء ويسمى بعض الرؤساء بلقب السلطان والباقي
من الإمارات رؤساء ومشايخ لهم احترام خاص من حكومة عدن . وكانت هذه
المحميات التسع سابقاً في الدولة العثمانية ، وأئمة اليمن تعتبرها نواحى من
حيث التقسيمات الإدارية^(٢) .

والحقيقة أنه يمكن التعبير عن سياسة إنجلترا في المحميات - منذ
احتلالها عدن سنة ١٨٣٩ - بأنها غير ثابتة أو محددة ، بل كان للولاة المختلفين
من الإنجليز طرقهم المختلفة في معاملة حكام العرب هناك . ولكن هذه
السياسات المختلفة كانت تنحصر في صفة واحدة ، وهى اتباع سياسة
« أقل ما يمكن من التدخل »^(٣) . فكانت سياستهم مرنة بكل ما في هذه
الكلمة من معنى ، وكان لهذه المرونة مظاهر شتى ، مثل المعاهدات
الولائية والمشاهرات المالية ومدافع الترحيب والتوديع لمن يجرى إلى عدن

(١) هكذا ورد في النص ، ونظن أنه يشير إلى مندوبى السولى في المحميات أو إلى
المعاهدات التى تربط هذه الأقاليم بالسولى .

(٢) الواسعى : تاريخ اليمن ، ص ٣٣٦-٣٣٧ .

Jacob ; Kings of Arabia, p. 252.

(٣)

من السلاطين ، أو يسافر منها ، ثم الألقاب والنياشين ، والتحزب لبيت طامع
بالمالك على بيت ممالك ، أو عكس ذلك . وأهم من ذلك كله حرصهم على
استغلال كل أمير ، أو سلطان ، أو شيخ قبيلة كل على حدة . وكانت مصالح
إنجلترا توافق تمامًا رغبات هؤلاء ، فكل أمير ، أو شيخ يريد الاستقلال ، وهذا
يعطى لها الفرصة في تنفيذ أغراضها وأطماعها بين أمراء منقسمين ، لا بين جسم
له كيان واحد . ورغم تعدد معاهداتهم مع الحكام العرب ، إلا أنهم كانوا
حريصين على مطلب معين تكرر في جميع المعاهدات ، وهو « لا يحق للأمير ، أو
السلطان ، أو الشيخ أن يفاوض ، أو يرأسل دولة أخرى ، أو يعاهدها أو يقبل
مساعدات مالية منها بدون معرفة بريطانيا العظمى وإجازتها . كما لا يحق لهذا
التمتعدهم معهم أو ذاك ، أن يبيع أو يؤجر ، أو يهب ، أو يرهن شيئاً من أرضه ، أو
ملكه لغير الحكومة البريطانية »^(١) . ومقابل هذا القيد الخائف كانوا لا ييخلون
على هؤلاء السادة العرب بأية أموال أو مظاهر تبجيل ، أو غيره .

ولكن هل هذا التعبير الذى ذهبنا إليه - وهو « القيد الخائف » تعبير
صحيح ؟ وما مدى صحته ؟ والإجابة - إذا دققنا النظر - أنه غير صحيح تمامًا
إلا من وجهة نظرنا نحن ، إذ كان السلاطين في هذه المنطقة لا يحسبون بهذا
الضغط ، كما نشعر به نحن . نعرف أن هذه الجهات تقطنها عشائر قبلية تتصف
بالحرص الشديد على الاستقلال الذاتى ، و « المحلية » الشديدة في التفكير ،
والخضوع المطلق لرئيس القبيلة ، أو شيخها فقط ، ثم فقر الأهالى وقناعتهم
بالقليل . وقد أدركت إنجلترا هذه الطبيعة ، وعاملت سكان الصحاري بمقتضاها
وعلى أساسها ، فتركهم يعيشون في حرية ذاتية ، ومنحتهم المال والتبجيل
وتركتهم يصرفون حياتهم كما يريدون ، ولم تطالبهم إلا بعدم الارتباط بغيرها ،

(١) الريجاني : ملوك العرب ، ج ١ ، ص ٤١٧ .

وهذا لا يضيرهم في كثير أو قليل ما دامت إنجلترا تحقق لهم ما يريدون من الحياة وأكثر من ذلك أن إنجلترا حرصت على هذه الأوضاع وعلى بقائها ، وذلك حتى تتمكن من تحقيق أغراضها من خلال هذا التفريط .

ويتضح الموقف في المحميات من حديث اثنين من الرحالة العرب - اللذين زارا هذه الجهات - مع سلطان الحواشب . والأول هو أمين الريحاني والثاني هو نزيه مؤيد العظم ، وقد زارا تلك السلطنة - بالترتيب السابق - في العشرينيات والثلاثينيات من قرننا الحالي . ففى حديث السلطان على بن مانع الحوشى مع أمين الريحاني أثناء العشاء عند الأول ، قال السلطان يوضح للريحاني أحواله : « أنا بين أربعة يا أمين ، والأربعة يقصرون حياتى ، هذا ابنى وهذه لحيى البيضاء ، هو ابنى الوحيد يا أمين ولكنى أذبحه والله ولا أسلمه رهينة لأحد . أما الأربعة فالواحد منهم فوق (أى الإمام يحيى) يشهر علينا الحرب لأننا هادئون ساكتون لا نعتدى على أحد ، والآخر تحت (قبيلة الصبيحة وهى إحدى المحميات أيضاً) يغزوننا لأنه يظن أننا أغنياء وأن خزانة الإنجليز تحت أمرنا ، والثالث هناك (قبيلة الضالع المحمية أيضاً ، وهى إلى الشرق من الحواشب) ، والرابع (سلطان لحج) عدونا اليوم صديقنا غداً لا نعرف والله متى ينقلب ولم ينقلب ؟ وعلينا أن نحاربهم كلهم ، ولنا والله نحاربهم يا أمين حتى نغنيهم أو يفتنوا . لا والله لا نأخذ من القوافل إلا مجيدياً واحداً على كل جبل ، والإمام يأخذ مجيدين ، وصاحب لحج يأخذ ثلاثة . فسأله الريحاني ، وكم تأخذ مشاهرة من الإنجليز؟ فنظر السلطان على إليه ، ويده على لحيته وثلاثة أصابع من الأخرى مرفوعة وقال : ثلاثمائة رويية ، وهى والله غير كاملة يدفعونها كل ستة أشهر .. ونحن علينا أن نؤمن للقوافل الطرق ، وأن نطمع أهلنا ورجالنا .. الإنجليز ضرورة يا أمين . فقال له

الريحاني ثانية : ولو دفع لك الإمام مشاهرة مثل الإنجليز أنتركهم وتواليه ؟ فأجاب على الفور : لا والله أنا متعاهد والإنجليز فلا أخلف ، وسأبقى صديقيهم دائماً . الإنجليز يا أمين يعقلون ، عندهم حكمة كما عندهم مال . نعلم أنهم غير مسلمين ، والمسلمون إخوان ، ولكن القلب يعرف الأخ يا أمين ، والسياسة لا تعرف غير الضرورة ^(١) .

وهنا عدة ملاحظات يمكن الإشارة إليها ، فهذا الحديث عاصر زحف الإمام نحو المحميات - كما عرفنا قبل ذلك - وهذا يفسر تحامل السلطان على الإمام ، فهو يعتبره معتد على هذه الأقاليم . ومن ناحية ثانية ، هذا الحديث صورة حية للعلاقات بين هذه القبائل بعضها ببعض فهي في نزاع قبلي وحروب محلية ، ولكن كان هذا لا يهم إنجلترا كثيراً ولا يشكل خطراً على مصالحها ، بل يفيدها من ناحية أنه يعطيها الفرصة للتدخل وفرض نفوذها . ومن ناحية ثالثة ، يتضح هنا حرص السلطان على ولائه للإنجليز . وقد عبر في حديثه أن هذا الحرص كان مجرد تقليد تاريخي ، وذلك لارتباط آباءه بالإنجليز ، وأنه لا بد أن يتبع نفس الخطة . ولكن الواقع أن الظروف التي عاش فيها آباؤه ، لا تخالف كثيراً الظروف التي يعيشها هو في ذلك الوقت ، وهذا هو سبب تمسكه بنفس عناصر هذه الظروف . وهو يعبر صراحة عن ذلك بقوله : إن الإنجليز ضرورة ^(٢) ونعتقد أنه لو تغيرت الظروف لتغير الموقف أو لتدخل تمسكه بهذا الولاء . ومن ناحية رابعة ، يشير السلطان إلى النقطة الهامة التي تنفر هذه القبائل من الإمام ، وهي حرصه على أخذ الرهائن من أقرب الناس إلى الحاكم كرهينة لضمان موقفه منه وعدم تمرد عليه . هذه الظاهرة قاسية في الحقيقة بالنسبة لأناس يحرصون على حريتهم واستقلالهم من ناحية ، ويرون التعظيم والتبجيل من الطرف الآخر ،

(١) أمين الريحاني : ملوك العرب ، ج ١ ، ص ٩٧ .

أى من الإنجليز ، دون أن تمس كرامتهم بإعطاء رهينة أو غيره من ناحية ثانية .
وإلى جانب هذا كله ، كان الإنجليز يمنحونهم المال ، فهذه الجهات فقيرة الموارد
وتعتمد على جباية الأموال من القوافل عندما تمر بأراضيهم فقط ، وهى لا تفى
بحاجاتهم ، لذلك نراهم يحتاجون فعلا إلى التقود الإنجليزية .

أما الحديث الثانى ، فكان بين نزريه العظم وبين ابن السلطان السابق وهو
السلطان محسن بن على بن مانع ، الذى تولى السلطنة بعد وفاة أبيه ، وسترى فى
أحاديثه دلالات عميقة لحقيقة موقف هؤلاء من الإمام ومن الإنجليز .

ويروى نزريه العظم الحديث التالى الذى دار بينهما على شكل سؤال
وجواب :

س- كيف أنتم والإنجليز ؟

ج- الإنجليز أصحاب أبيتنا من قبلنا ، ونحن وإياهم أصحاب ، وهم
يدفعون لنا معاشاً كل شهر ، وإذا ذهبنا إلى عدن يطلقون المدافع حين وصولنا ،
وذلك للترحيب بنا .

س- كيف حالكم مع الإمام ؟

ج- حالنا حسنة لا أخذ ولا عطاء ، نحن فى أرضنا وعمال الإمام فى أرضه
فإذا تجاوزوا على حدودنا ، نحاربهم والله ، نحاربهم حتى نفنى جميعاً .

س- هل يجوز لكم وأنتم مسلمون أن تحاربوا إخوانكم المسلمين ؟ ألا
تخافون الله ومن يوم الله ؟

ج- والله نخاف من الله ومن يومه ، ولكن عيال الإمام قوم ، ونحن لا نريد أن نعاملهم بشئ .

س- ألا تفضلون عيال العرب المسلمين على الأجانب الإنجليز ؟

ج- نحن لا نفضل واحداً على واحد ، وقد عقد آبائنا مع الإنجليز اتفاقات ، وما دام الإنجليز محافظين على هذه الاتفاقات فنحن معهم .

س- وإذا إتفق الإمام معكم ، ألا ترغبون أن تتفقوا معه ، وهو أفضل من الإنجليز ؟

ج- والله نتفق معه ونحارب الإنجليز أيضاً ، لأننا لسنا قبيلة أحد ، وليس علينا سلطان ، فمن يملأ كفنا قروشاً فهو سلطاننا الحقيقي .

وأهم ما يلفت النظر في هذا الحديث ، هو اختفاء النعمة المعادية للإمام تقريباً ، وهذا يرجع أساساً إلى تغير الظروف التاريخية التي عاصرت هذا الحديث . فقد أخرج الإنجليز الإمام من المحميات وسويت المشكلات تقريباً بينها ، وخاصة بعد عقد المعاهدة سنة ١٩٣٤ ، لذلك تكلم السلطان محسن عن الإمام كشئء بعيد عنه ، وناقش الوضع معه دون أن تكون بينها علاقات أو احتكاك فعلي . أما ما دون ذلك فالحديث يحمل نفس معاني الحديث السابق ، وكلاهما يؤكد وجهة نظرنا السالفة الذكر ، ويوضح حقيقة سياسة إنجلترا في هذه المنطقة على مر الأيام ، ويوضح حقيقة الوضع في المحميات ، وموقف أهلها من السلطات المختلفة .

ظهور مشكلة الحدود الجنوبية لليمن :

وضع إذن الأساس التاريخي لكل من الإمام في اليمن ، والإنجليز في المحميات ، ووضح كذلك أن للإمامة جذوراً تمتد لعدة قرون في تاريخ اليمن ، غير التي للإنجليز الذين يرجع وجودهم في الجنوب إلى سنة ١٨٣٩ ،

أى منذ احتلال عدن فقط . كما عرفنا وضع كل منها في منطقته ، بل الأكثر من ذلك نظرة كل منها للآخر . وهكذا نرى أن البداية السيئة للعلاقات اليمنية - الإنجليزية بعد خروج الترك ، كانت بداية طبيعية رغم الثوب الذى ظهرت فيه ، وبغض النظر عن كونه طيباً أو سيئاً .

وكان الإمام يريد أن يتقابل مع إنجلترا وجهاً لوجه للتفاهم على هذه الأوضاع المعلقة ، ولكن إنجلترا لم تكن تطمئن إليه كثيراً ، وتفضل عليه الإدريسى . كما أنها لم تكن تتعجل التفاهم مع الإمام أو الاتفاق معه ، على أساس أنها كانت تعتقد أن حقوقها في عدن والمحميات شىء مقرر لا يمكن مناقضته أو مسه .

وقد اتخذت مشكلة الحدود مظهرها العملى قبل ظهور الإمام ، وكان النزاع من أجلها يتم بين الأتراك والإنجليز ، وهو النزاع الذى بدأ يتضح عندما بدأت مصالحهما في الاحتكاك . فقد احتلت إنجلترا عدن سنة ١٨٣٩ ، وعاد الأتراك إلى احتلال تهامة اليمن سنة ١٨٤٩ ثم وصلوا صنعاء سنة ١٨٧٢ ، وجعلوا من اليمن ولاية عثمانية . ومنذ سنة ١٨٧٣ حتى بداية سنة ١٩٠٢ ، كانت الحدود تنزهد بين النفوذ البريطانى والنفوذ التركى في اليمن . ولكن بين يناير ١٩٠٢ ومايو ١٩٠٤ ، حددت الحدود بواسطة لجنة مختلطة إنجلو - تركية ، وفي إتفاقية ١٩١٣ الإنجليزية - التركية أوسيت الحدود بينهما . وهكذا ، فإنه عند بداية حرب ١٩١٤-١٩١٨ ، كان داخل شبه الجزيرة العربية مقسماً من الناحية النظرية بين قوتين غير عربيتين ، هما بريطانيا والإمبراطورية العثمانية . ولكن هذا التقسيم النظرى - الذى وضع على الخريطة - تجاهل الحقيقة الواقعة ، وهى أن الجزء الأعظم في كل من مجال النفوذ ، كان في يد الحكام العرب والقبائل العربية . فمثلاً كان نفوذ السلطات البريطانية لا يمتد أبعد من ١٠ ميل من مدينة عدن

نفسها ، فكان حوالى ٤٢٠٠ ميل مربع خارج ٨٠ ميل مربع (وهى مساحة المستعمرة) مقسمة بين عدد من الزعامات القبلية المحلية ، وهذا بالرغم من وجود معاهدات حماية مع بريطانيا . وكذلك الوضع بالنسبة للعثمانيين ، فلم يكن لهم نفوذ فعلى فى كل ممتلكاتهم ، ولكن لهم مجال نفوذ فقط تعترف به الحكومة البريطانية^(١) . وعلى كل حال فإن اتفاقية الحدود الأنجلو - تركية (أبرمت فى مارس ١٩١٤) قد عملت على تسوية مشكلات الحدود بين الدولتين وبالرغم من أنه كان للعثمانيين مطالب نظرية على كل الجزيرة العربية ، إلا أنهم كانوا يعترفون من الناحية العملية بوجود الحماية البريطانية على تسع قبائل متاخمة لعدن ، أصبحت تعرف فى المعاملات الدبلوماسية بالمحميات التسع . وقد عاش هذا الاسم طويلا رغم أن عدد القبائل التى أصبح لها علاقات تعاهدية مع الحكومة البريطانية قد زادت بمرور الوقت كثيراً عن التسع الأصليين^(٢) . وهكذا ارتضى الطرفان حدوداً معينة تنظمها معاهدة معترف بها ، ولكن بعد الحرب العالمية الأولى ، وبعد خروج الترك ، كتب الإمام إلى « عدن » يخبرها أنه لا يعترف باحتلال الترك لليمن ، وبالتالي لا يعترف بالمعاهدات التى عقدها . وذكر أن أسلافه كانت تحكم كل هذه الأقاليم قبل مجيء الترك والإنجليز^(٣) . وكان الإمام يرى أن احتلال بريطانيا وتركيا لهذه الأقاليم فى القرن ١٩ كان اغتصاباً ، وأن الحدود تم تخطيطها بين اثنين مغتصبين لا يملكون الصلاحية القانونية ، وأنه باحتلاله أجزاء من محمية عدن إنما يسترجع أملاكاً سلبت منه . ولكن إنجليزاً كانت لها وجهة نظر مغالفة وتقدم حججاً مقابل حجج الإمام ، فكانوا يرون أن أملاك الأئمة الزيديين - قبل القرن ١٧ -

Survey of International Affairs, 1928, p. 309-310.

(١)

Sir Bernard Reilly ; Aden and Yemen , p. 16.

(٢)

Jacob ; Kings of Arabia, p. 242.

(٣)

كانت محصورة في « صعدة » في الطرف الشمالي لمرتفعات اليمن . وثانيًا : أن سلطة الأئمة على كل أجزاء اليمن - أثناء القرنين ١٧ و ١٨ - عندما كان الميدان كله خاليًا أمامهم - لم تكن فعالة مطلقًا . وثالثًا : أن السلطة التي أسسها الأئمة كانت قد انهارت قبل ظهور بريطانيا لأول مرة في هذه المنطقة عام ١٨٣٩ ، وقبل ظهور الأتراك للمرة الثانية في سنة ١٨٤٩ ، الذي كان بناء على دعوة السكان أنفسهم . وأخيرًا كان الإنجليز يحتجون دائمًا بأن المذهب الزيدي ليس منتشرًا في كل جهات اليمن ، وأن الزيديين فقط هم الذين يقبلون حكم الأئمة الزيديين^(١) . وقد أكمل السير برنالد رايل أحد حكام عدن (١٩٣١ - ١٩٤٠) وجهة نظره إنجلترا هذه ، فهو يعتبر أن الإمام بصفته وريثًا للإمبراطورية العثمانية في اليمن عليه أن يلتزم بالاتفاق التركي - الإنجليزي بخصوص المحميات ، وذلك طبقًا للقانون الدولي . ويعتبر الإمام معتد عندما هاجم « الضالع » في سنة ١٩٢٠ « والبيضاء » في سنة ١٩٢٣ « والموذلى السفلى » في سنة ١٩٢٦^(٢) .

وبما لا شك فيه أن وجود تركيا في اليمن ، ثم اتفاقها على حدود معينة بينها وبين إنجلترا ، أعطى الأخيرة سنداً لأن تتمسك بهذه الحدود بالذات . وكانت إنجلترا حريصة كل الحرص على إيجاد منطقة خلفية لعدن ، خالية من كل نفوذ أجنبي ، وذلك حماية لعدن نفسها . وكانت تعتبر النفوذ العربي الذي يمتد من اليمن نفوذاً أجنبياً ، وخاصة بعد التجربة المريرة التي مرت بها أثناء الحرب العالمية الأولى ، عندما هاجم الترك المحميات وطرقوا باب عدن نفسها . وبناء على ما أوضحناه من مفهومات وأوضاع ، أصبح من اليسير

Survey of International Affairs, 1928, p. 311.

(١)

Sir Bernard Reilly ; Aden the Yemen , p. 17.

(٢)

فهم سبب سير الأحداث في الجنوب في الطريق الذي اختطته لنفسها . وقد سبق أن أوضحنا أنه كان للإمام عند بدء عهد استقلاله جبهتان : إحداهما في تهامة مع الإدريسي ، والثانية في المحميات مع الإنجليز ، ورأينا أن كلا الجبهتين كانتا مرتبطتين ومنفصلتين في آن واحد ، هذا فضلا عن الجبهة الداخلية .

لعل أول توجيه عمل لنظر الإمام ناحية المحميات - غير ما كان للإمام من مطالب نظرية ، هما الخطابان - سبق الإشارة إليهما - اللذان أرسلهما اللواء على سعيد باشا قائد القوات التركية للإمام ، ولكن الإمام كان قد رأى حينئذ أنه لا يستطيع أن يلبي نداء سعيد باشا ، فيرسل قواته لاستلام الحج وغيرها قبل أن يسلمها سعيد باشا للإنجليز ، إذ لم تكن ظروفه مواتية بعد . فأوضحه في اليمن نفسه لم تكن قد استقرت ، هذا إلى جانب أنه كان غير راغب في إثارة الإنجليز ضده في أول عهد استقلاله بل كان يطمح أن تسير الأمور في سلام ، ويأمل أن يساعده الإنجليز في تحقيق آماله . وكانت أحواله الداخلية من الأسباب المعوقة له في أن يفكر في امتداد خارجي يؤدي به إلى اصطدام مباشر مع الإنجليز ، هذا فضلا عن وجود الإدريسي في عسير . وكان نجاحه في تهامة اليمن بعد دخوله الحديدة في أبريل سنة ١٩٢٥ نصرا كبيرا له . فعبّر تهامة سيصل الإمام إلى العالم الخارجي حيث تزدهر تجارتها ، وحيث يحصل على السلاح لتحقيق باقي أغراضه . وكانت إيطاليا في أريتريا على الشاطئ الثاني للبحر الأحمر ، تنظر بشغف إلى أن تمت نفوذها إلى الشاطئ العربي الآسيوي المقابل ، وهكذا كان وصول الإمام إلى الشاطئ العربي الآسيوي المقابل ، وهكذا كان وصول الإمام إلى الشاطئ بداية عهد جديد في تاريخ حياته وحياة أمته .

ولكن جبهة عسير كانت تمثل جانباً واحداً ، وكان الجانب الثاني هو جبهة المحميات ، حيث يوجد الإنجليز . وقد فضل هؤلاء طريق المسالة (إجراء المفاوضات) على طريق الحرب ، نظراً لكثرة مشكلاتهم التي تخلف

عن الحرب العالمية الأولى ، والتي جذبت انتباههم بعيداً عن قضية اليمن . وكانوا يعتمدون على وجود الإدريسي في المنطقة ، ويرون أنه قادر على الوقوف ضد الإمام ، كما كانوا يعتمدون على وجود الخلافات المذهبية عند القبائل التهامية الشافعية ، التي كان الإنجليز يحاولون بث روح التمرد والانفصال بينهم وبين الإمام . ورحب الإمام بالمفاوضة ، فأرسل كما قلنا عبد الله العرشي ، مندوباً له في عدن ، لإجراء المفاوضات ، ولكنه فشل في الوصول إلى حل ، وعاد إلى صنعاء سنة ١٩٢٣ بأمر الإمام . ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى حديث الريحاني عن مندوب الإمام في عدن - عبد الله العرشي - فقد سمع عنه : « أنه كان يتقاضى مرتبه الشهري من الإمام ، وقيل إنه يقبض من الإنجليز ، وقيل إنه يقبض من الاثنين معاً ، وهذا يدل على عدم وضوح موقفه ، أو عدم نجاحه في المفاوضات التي يقوم بها ، كما يدل على كثرة المؤامرات والدسائس والجواسيس في عدن »^(١) . وكان الإنجليز على عادتهم يتبعون طرق المhapلة والتسويق مع الإمام ، ويحاولون إضعاف نفوذه بواسطة بعض رعاياه غير الراضين بحكمه^(٢) .

فشل طريق المسالمة والمفاوضات ، وبدا أن العلاقة بين الإمام والإنجليز بدأت تأخذ وجهاً آخر بعد أن أخضع الإمام الحديدية لحكمه ، وبعد أن بدأ في الاتصال بإيطاليا في أريتريا . وهذا ما حدث بالفعل ، فقد نقلت الأهرام عن التيمس خبراً هاماً له دلالة ، يعبر بوضوح عن آثار نجاح الإمام في وصوله إلى البحر جاء فيه : « يؤخذ من الأنباء الواردة من الحديدية أن رسل

(١) أمين الريحاني : ملوك العرب ج ١ ، ص ٨٨ .

(٢) نفس المرجع : ص ٢٠١ - ٢٠٢ .

الإمام يحيى عادوا من مهمة خاصة من مصوع (كانت تحت النفوذ الايطالى) وأحضروا معهم جهازاً للتلغراف اللا سلكى ، وبعض أطباء إيطاليين ، وقنصلا إيطاليا^(١) . ولا شك أن المهمة الخاصة المشار إليها هنا كانت الحصول على السلاح ، ولكن الأهم من ذلك هو أن الاتصال اليمنى الإيطالى - وهو ما نقصد الإشارة إليه - كان بداية لعلاقات طويلة هامة أثرت في تاريخ اليمن ، وكان هذا يعنى بالتالى ظهور منافس قوى دخل الميدان أمام إنجلترا . وهذا الخبر يعنى فى ذاته ، أن الإمام كان على استعداد للتعاون مع دولة جديدة ، أو الاستعانة بقوة جديدة ، ضد قوة أخرى عدوة ، أو هى تعاديه حتى الآن . وقد شعرت إنجلترا بالخطر فعلا ، وبدأ بعض العارفين بأمر الجنوب العربى من الإنجليز ، يقدمون النصائح لحكومتهم لاتباع السياسة الصحيحة فى هذا المجال ، فى ضوء الظروف الجديدة . وقد نشرت جريدة التيمس مقالا للكونولونسل جيكونب نفسه - وهو من أشد الإنجليز إحسانا ونهما لمشكلات الجنوب العربى - نقلته الأهرام كذلك ، جاء فيه : « إن أغراض الإمام يحيى سلمية ، وهو يتوق منذ عقد الهدنة إلى الاتفاق مع الحكومة البريطانية ، ولكن العقبة الكؤود كانت تسليم الجديدة ، التى هى مفتاح اليمن ، إلى منافسه السيد الإدريسى ، وقد أعرب الإمام يحيى منذ أعوام عديدة عن تفضيله الحكومة البريطانية على جميع حكومات الدولة الأخرى ، وهو يعمل لترقية التجارة فى بلاده ، وبلاد اليمن أغنى ولاية فى الجزيرة العربية وقد استولى الإمام يحيى فى الأيام الأخيرة على الجديدة . نعم أنه من المحتمل أن يكون زمن المعاهدات قد مضى ، ولكن الحاجة تدعو - كما أبلغنى الإمام يحيى نفسه بصريح العبارة - إلى الاعتراف

(١) الأهرام : ١٤٦٨٠ فى ٢٨ مايو ١٩٢٥ م (ذى القعدة ١٣٤٣ هـ) ص ٣ .

باستقلاله ، وإظهار حسن نيتنا نحو أمانيه ، ولا يمكن أن يصدق أحد أننا نلتكأ عن ذلك بعد الآن لا سيما أن هناك مصالح نرعاها وهي عرضة للخطر، فإذا اتفقنا مع الإمام يحى فإنه لا يعامل إلا البريطانيين فقط ، وفي ذلك فائدة متبادلة تعود على الفريقين»^(١).

وجيكوب هنا يعبر عن روح إنجليزى مخلص لإنجليزيتيه ، فهو يبحث حكومته على الإسراع فى التفاهم مع الإمام ، ويؤكد أن الإمام لا يمانع فى ذلك بل إنه حريص على إتمامه ، ثم يحذر حكومته ولو بطريق غير مباشر من خطورة ترك الإمام ، أو إهمال مطالبه ، حتى لا يتم الاتفاق بينه وبين أية قوة أخرى وخاصة إيطاليا .

بعثة كلايتون إلى الإمام ونتائجها:

وعلى كل حال لقد اتخذت إنجلترا موقفًا إيجابيًا رسميًا إزاء الوضع الجديد فى اليمن . فقد ذهب سير جلبرت كلايتون إلى صنعاء فى ربيع سنة ١٩٢٦ ، بعد أن نجحت مفاوضات مع ابن السعود من أجل مشكلات حدوده الشمالية مع العراق وشرق الأردن . ونجاحه مع ابن السعود هو الذى شجع المسئولين الإنجليز على إرساله للتفاوض مع الإمام يحى من أجل حل مشكلات الحدود أيضًا^(٢) . وكانت بعثة كلايتون فى صنعاء محط اهتمام حكومة إنجلترا ، ويتضح هذا من حديث اللورد كليدون ردًا على سؤال اللورد لامنجتون فى مجلس اللوردات بخصوص الوضع فى جنوب الجزيرة العربية ، وقد أخذ اللورد كليدون يشرح تطور الوضع فى الجنوب ، ووصول الإمام للحكم بعد خروج الأتراك ، ثم

(١) الأهرام : العدد ١٤٧٢٨ فى ١٤ / ٧ / ١٩٢٥ (٣٠ محرم ١٣٣٤ هـ) ص ٢ .

H, St, J, B, Philby. Arapia, p.

(٢)

احتلاله لبعض أجزاء من محمية عدن ، وأن إنجلترا ترفض الاعتراف بذلك حتى قال : « وتودر المفاوضات منذ مدة طويلة بين الإمام يحيى والسير جلبرت كلايتون الذى قابله الإمام بمظاهر الحفاوة ، وكرر له رغبته فى توطيد دعائم الصداقة بينه وبين بريطانيا ، وأعرب عن رجائه فى أن تسفر المفاوضات عن تسوية مرضية فى النهاية . وتهتم الحكومة البريطانية اهتماماً عظيماً بتقرير السير جلبرت كلايتون لأنها تتوق إلى عقد اتفاق مرضى فى أقرب وقت ^(١) . إلا أن المفاوضات فشلت ، وعادت بعثة كلايتون دون أن تصل إلى حلول مرضية لمشكلة الحدود فقد تشدد الإمام فى مفاوضاته ، وكان يصر على أن يحفظ بمطالبه فى المحميات ، إذ كان يرى أنها جزء من اليمن طبقاً لمفهوم اليمنيين التقليدى عن الحدود ، ولأنه هو وأجداده من قبله لم يعترفوا بالمعاهدات التى عقدها الإنجليز مع أمراء وشيوخ المحميات ، فضلاً عن عدم اعترافه باتفاقيات العثمانيين مع إنجلترا بشأن حدود اليمن الجنوبية . وقد قال جورج أنطونيوس - صاحب كتاب يقظة العرب - وكان أحد أفراد بعثة كلايتون للإمام : « لقد لاحظنا فى الإمام عدم الرغبة فى التفاهم ، وبعدها أقمنا ستة وعشرين يوماً لديه ، نفاوضه ونسعى لإقناعه بفائدة الاتفاق والتعاون ، غادرنا صنعاء لأننا شعرنا بأنه لا فائدة تخرج من إطالة الإقامة ^(٢) » وقد كان هناك أكثر من دافع للإمام للوقوف هذا الموقف ، فهو فى نشوة الانتصار على الإدارة ، وأقنعه هذا بقدرته على أن يحصل على حقوقه بالقوة ، وزاد يقينه بهذا أن إنجلترا لم تكن صاحبة فضل عليه حتى الآن ، وأنه قد توصل إلى ما وصل إليه من كيان مستقل ووجود مادى ظاهر ، يفضل جهوده الخاصة المستقلة عن مساعدة إنجلترا . وهناك دافع آخر للإمام ، فقد كان بعض مستشاريه يشجعونه على أن يتجه إلى إيطاليا فى أريتريا ، فوضعها أكثر أماناً بالنسبة للإمام ، كما أن تاريخها مازال نظيفاً معه . وكان وضع إيطاليا ، إلى جانبه على الشاطئ الآخر من البحر الأحمر ،

(١) أمين سعيد ، اليمن ، ص ٦٤ .

يشجعه على أن يجرب المساومة مع إنجلترا ، ويشجعه على التمسك بمطالبه^(١) والحقيقة أن وضع إيطاليا بالنسبة للإمام كان أفضل من وضع إنجلترا بالنسبة له ، فلم تكن العلاقات اليمينية الإيطالية تعاني وجود مشكلة حدود ، كما كانت العلاقات مع إنجلترا تقع تحت ضغط معاهدات حماية مع المناطق المحمية^(٢) . هذا فضلا عن أن إنجلترا كانت تفكر دائما - أو كان يسمها تماما - أن تحتفظ بالمنطقة الخلفية لعدن تحت نفوذها أو على ولاء لها على الأقل . ولكن إيطاليا كانت تتظاهر - في ذلك الوقت على الأقل - بأن علاقاتها غاية في البراءة مع الإمام ، وأنها فقط تريد مساعدته ، ومدة بما يحتاج إليه من سلاح وآلات .

وكان لفشل بعثة كلايتون آثار عملية ظهرت عند كل من الطرفين المتفاوضين . فبدأت إنجلترا تفكر في اتخاذ موقف أكثر تشدداً مع الإمام ، ستضخ معاملة بعد ذلك بقليل ، وخاصة بعد أن تقربت إيطاليا من الإمام بصورة أقوى ، وعقدت معه معاهدة صداقة وتجارة في سبتمبر سنة ١٩٢٦ . كما ظهرت في بريطانيا دعوات صريحة للإصلاح وتعديل سياسة بريطانيا في الجزيرة العربية ، فقد نقلت الأهرام عن التيمس مقالة لورد لامنتون التي يعبر فيها عن استيائه من احتلال الإمام للمحميات ، وخزى بريطانيا أمام القبائل المحمية ، ثم قال : « ... إن العلة الأساسية لوجودنا في هذا الموقف المبهين ، هو أن تلك البلاد تابعة لوزارة المستعمرات ، ولكن حكومة الهند هي التي تعين الوالي البريطاني فيها وهو خاضع للحكومة بومباي ، فيجب أن تكون البلاد والوالي فيها تابعين لإدارة خاصة تنشأ للإشراف على شئون الشرق الأدنى ، أو لوزارة الخارجية ، ولا بد من أمرين لبلوغ النجاح في معالجة شئون الشرق الأدنى : الأول ، أن تترك وزارة المستعمرات بلدانا كان يجب أن لا يكون لها شأن فيها . والثاني . أن ينظم سلك خاص من الموظفين للخدمة

Philby ; Arabia, p. 333.

(١)

Survey of International Affairs, 1928 , p. 313 .

(٢)

في أية ناحية من جزيرة العرب ، ويشترط فيهم أن يحسنوا اللغة العربية وليس في هذا القول ما يشين موظفي وزارات المستعمرات ، بل هو موجه إلى سوء النظام . إن شبه جزيرة العرب قطعة عظيمة يسكنها عنصر واحد يتكلم لغة واحدة ويدين بدين واحد ، ولكن شئونه تعالجها ثلاث سلطات مختلفة ^(١) . كما ظهرت أيضا وجهات نظرية إنجليزية تقلل من شأن الفشل ، وفيها دعوة خفية إلى التساهل مع الإمام ، ولكنها في الحقيقة تعبر عن الرغبة في التمسك فقط بالمصالح الجهورية لإنجلترا في شبه الجزيرة مع التخفف من الأعباء الأخرى الداخلية بقدر المستطاع . فهي تعتبر « أن اليمن من الوجهة السياسية لا يخترى على أقل خطر يهدد الإمبراطورية ، وما دامت بريطانيا تحتل عدن وجزيرة بريم فلا يمكن أن يهدد الإمام طريق المواصلات في الإمبراطورية » . ثم تدعو إلى التخلص عن حقوق إنجلترا في المحميات للإمام ما دام الأمر كذلك بالنسبة للمواصلات الإمبراطورية ، فهذا يخفف من أعباء الإمبراطورية التي يقلقها الخوف من التدخل الأجنبي ، كما أن هذا يمكن إنجلترا من الحصول على نفوذ سياسي وتجاري أكثر . « وكان أكبر دوافع هذا الرأي هو أن حكومات ومشايخ القبائل المحمية لا تعير المقيم البريطاني في عدن إلا اهتماما ضئيلا وأنها تصرف أموالها وفقا لتقاليد القديمة » ^(٢) . وكان جيكونب يرى مثل هذا الرأي ، ونادى به قبل فشل بعثة كلايتون هذه (نشر كتابه سنة ١٩٢٣) . وكان يرى أن إنجلترا تدفع آلاف الروبيات الهندية سنوياً لرؤساء المحميات على شكل مشاهرات أو هدايا ، ولكنها لا تحصل على مقابل مناسب لهذه المصروفات . فهم يأخذون هداياهم بكلتا يديهم ولكنهم لا يشكرونها على ذلك ، فهم لا يريدونها في بلادهم ، كما أنهم يذهبون إلى عدن في حرية تامة ولكن لا يجذبهم إلى هناك إلا المنح والهبات . وقد كتب جيكونب كثيراً عن عداء أتباع المذاهب والمعتقدات

(١) الأهرام : العدد ١٥٠٧٠ في ١٩٢٦/٨/٢٠ (١٢ صفر ١٣٤٥ هـ) ص ٣ .

(٢) الأهرام : (عن التيمس) العدد ١٥٠٦٤ في ١٩٢٦/٨/١٣ (٥ صفر ١٣٤٥ هـ) ص ٣ .

لبعضهم البعض ، ولكنه كان يرى أنهم « سوف يتجمعون حول حاكم عربى قوى يستطيع أن يعيد ويدعم المملكة اليمنية السابقة ، حيث كانت الحكومة العادلة المنصفة تمتد - ذات مرة - على كل الزيديين والشافعيين معاً » . أما من الناحية العملية فيقول : « إن مصالح إنجلترا فى هذا الإقليم يمكن أن تركز فى تدعيم مركزنا فى عدن ، وترك الداخل يتطور فى خط عربى ، وأن إنجلترا يمكنها أن تنجح فى بسط نفوذها وفى بسط نفوذها لإنجاح لتجاريتها فى المنطقة ، فهى لم تستطع استغلال كل طاقاتها التجارية بعد فيها » . وأخيراً قال : « إن سياستنا يجب أن تكون : الربح دون الاستيلاء ، العمل بدون إثبات وجودنا ، التطور بدون السيطرة ، فوقت تدخلنا قد مضى وسياسة فرق تسد لا قيمة لها بالنسبة لنا . كما أن الاحتفاظ بالعرب الذين يأخذون المشاهرات فى وجه حاكم عربى ناهض ، معناه أننا ندفع الإسلام ضد الإسلام .. فعلى فقط هى الأرضى البريطانية ، وهى معزولة فى ركن واحد ، لذلك فإن تجزئة الداخل لا يمننا كثيراً »^(١) .

أما أثر بعثة كلايتون بالنسبة للإمام ، فكان ذا آثار عكسية عنيفة : « فقد أرسل الإمام إلى حاكم أريتريا الإيطالى ليعث بمندوبيه ليقتطفوا ثمرة فشل بريطانيا »^(٢) . وقد لبثت هذه الدعوة بحرارة دون شك فقد « وصلت الحديدية (أوائل سبتمبر ١٩٢٦) بعثة إيطالية برئاسة حاكم أسمره (غاسباريتى) وسافرت إلى صنعاء لمقابلة الإمام يحيى . وكان من جملة الهدايا التى تحملها للإمام سيارة وطيارة »^(٣) . ويبدو أن البعثة الإيطالية هذه قد قوبلت بحفاوة بالغة إذ يقول الواسعى عن زيارتها لصنعاء « وفى هذه السنة (١٢٤٥ هـ - ١٩٢٦ م) وصل إلى صنعاء سعادة الوالى الفخيم حاكم المستعمرات فى

(١) Jacob : Kinqs of Arabia, p. 245.

(٢) Phtlby : Arabia, p. 334.

(٣) الأهرام : (عن التيمس) العدد ١٥٠٨٥ فى ١٩٢٦/٩/٧ (٣٠ صفر ١٣٤٥ هـ) ص ٣.

أريتريا غسباريني لمقابلة الإمام ، وقد حصل له الاستقبال الباهر من يوم خروجه من « الحديدة » إلى « صنعاء » . وكان في كل محطة يستقبل قبائل تلك الجهات ، وفي صنعاء خرج لاستقباله أكابر « صنعاء » وسائر الطبقات وئلة من العسكر والموسيقى في ساحة المنزل الذي أعد لنزوله فيه للضيافة في « بئر العزب »^(١) . وكان معه جملة من أكابر رجاله ، منهم وكيله القومنداتوري تلامونتي^(٢) . ويبدو أن هذا الاهتمام الزائد بالبعثة الإيطالية كان يعبر عن موقف اليمن حينئذ لا من إيطاليا فحسب بل من إنجلترا أيضاً ، إذ كان الإمام يرى أن تقريره لإيطاليا هو الأمل الكبير لتحقيق مطالبه في الجنوب العربي فهي قوة يستمد منها السلاح ويساوم بها إنجلترا حتى تقبل مطالبه .

(١) أرقى وأفخم أحياء صنعاء ، ويوجد فيه قصر الإمام .

(٢) الواسعي : تاريخ اليمن ، ص ٢٧٥ .

الفصل الثالث

العلاقة بين الإمام وإيطاليا

عقد المعاهدة اليمنية الإيطالية :

نجحت بعثة غاسبارينى فى عقد معاهدة مع الإمام يحيى ، وهى تعتبر قمة علاقات حرص الإيطاليون على إقامتها مع الإمام (انظر ملحق ٥) .

وقد نشرت جريدة الإريان هذه المعاهدة - وهى جريدة رسمية تصدر فى صنعاء - كان الإمام ينشر فيها الأخبار الرسمية ، وكانت كذلك الجريدة الوحيدة فى كل اليمن . وقد نقل الواسمى عنها نص هذه المعاهدة (العدد الأول منها - الصفحة الثانية) هذا فضلاً عن أنها نشرت فى الجرائد المصرية والسورية والأوروبية حيث كانت مشار حديث وتعليق العالم حيثئذ ، لأنها كانت أول معاهدة تعقدها اليمن فى تاريخها الحديث .

وهذه المعاهدة فى الحقيقة وبالرغم من أهميتها فإنها محدودة فى نصوصها، محددة فى أغراضها ، وهى تنصب فى أغلبها على الاهتمام بتنظيم الناحية التجارية بين البلدين وهذا ما يهيمها فى المرتبة الأولى ، ولكنها لا تغفل الجانب السياسى فى نفس الوقت ، وقد تركز فى المادة الأولى الاعتراف باستقلال اليمن وملكها الإمام يحيى . ويتضح حرص الإمام على الاستفادة اقتصادياً من هذه المعاهدة إلى أقصى الحدود بها جاء فى نص المادة الثالثة ، فهذا النص يعنى مباشرة اهتمام الإمام بأشياء معينة يركز عليها ، ويحددها فى نص المعاهدة وهذا لا يدل على أهمية هذه الأشياء بالنسبة له فحسب بل على أنها من أكبر أغراض هذه المعاهدة أيضاً ، كما تنص المادة الرابعة على حرية الطرفين التجارية دون أن تقيد هذه المعاهدة .

ويلاحظ أنه قد حدد العمل بالمعاهدة لمدة عشر سنوات ، كما اعتمد النص العربي للرجوع إليه إذا نشب خلاف بين الطرفين المتعاقدين من ناحية تفسير إحدى المواد . وهاتان النقطتان جديرتان بالإشارة إليهما ؛ إذ سنلاحظ في كل معاهدات الإمام التالية بينه وبين الدول الأوروبية ، أنه يحرص على اعتماد النص العربي للرجوع إليه ، كما أنه يحرص على تحديد مدة معينة للعمل بتلك المعاهدات . وهما يعبران في الحقيقة عن اهتمام الإمام بأن يكون دائماً في الجانب الأسلم ، وهذا بالتالي يدل على تخوفه من الدخول في علاقات خارجية لا يأمن نتائجها تماماً ، وهو ما سيوضح طوال مدة حكمه .

تطور العلاقات اليمنية الإيطالية حتى عقد المعاهدة :

وملاحظة أخرى هي أن هذه المعاهدة لم تكن وليدة الظروف القريية القائمة بل كان لها أساسها في تاريخ اليمن ، وكانت - كما يدل نصها المحدد - تعبر بصراحة وبالتحديد عن أغراض الطرفين منها . فالإمام يحتاج الاعتراف به وباستقلال اليمن تحت حكمه ، ويحتاج إلى من يبيعه الأسلحة والآلات الفنية التي تعينه في بدء الإصلاحات الداخلية في اليمن مما عبرت عنه المعاهدة . وكانت إيطاليا لا يضرها أن تعترف به واستقلاله بل إنها تعتبر ذلك نصراً لها ، وأن هذا سيمنعها فوزاً سياسياً بصفتها الدولة الأولى التي سيشاركها الإمام هذا العمل ، وقد شكر الإمام اعترافها به بالفعل ، وأسعده هذا كثيراً . ويلاحظ أنها أول وثيقة دولية تطلق عليه لقب ملك ، وكان همه هذا بالرغم من أنه ظل يحتفظ بلقب إمام ويعتز به حرصه دائماً على أن يكون له الزعامة الدينية . كما كانت إيطاليا تريد فتح أسواق تجارية أمام بضائعها وهذا ما سهلتها لها المعاهدة . وهي بهذا الفوز السياسي والكسب الاقتصادي ، تحقق غاية أخرى هي بداية التوسع في مجالات جديدة مثل الشاطئ العربي المواجه لمستعمراتها الأفريقية . وبالأحرى - ومن وجهة نظرها - فإن عقد المعاهدة مع الإمام يعتبر الخطوة الأولى الهامة في تاريخ توسعها في جنوب غرب الجزيرة العربية حيث تعمل من أجل ذلك منذ أمد بعيد . وقد علقت جريدة

الدليل لتلجراف تعليقاً هاماً نقلته الأهرام عند عقد هذه المعاهدة جاء فيه :
« إن السنير جاسباريني تمكن من عقد معاهدة اقتصادية مهمة مع الإمام
يحمى حصلت بها إيطاليا على مزايا اقتصادية مهمة . وعقد هذه المعاهدة يتوج
المساعي العديدة التي جعلت إيطاليا تبذلها بصبر وتؤدة منذ ثلاث سنوات
للحصول على موطن قدم في اليمن ، فهذا العمل جزء من سياسة التوسع
الإيطالي في البحر الأحمر وفي غيره »^(١) . ورغم عمق هذا التعليق ودلالته إلا أننا
نحب أن نوضح أن محاولات إيطاليا لوضع القدم الثاني على الشاطئ الثاني
للبحر الأحمر - ألا وهو الشاطئ الآسيوي - للتحكم في المدخل الجنوبي
للبحر الأحمر ، كانت منذ مدة أطول من « ثلاث سنوات » - المشار إليها
في التعليق - إذ كانت تحاول منذ أوائل هذا القرن ولعدة مرات ، القفز من
الشاطئ الأفريقي للوصول إلى الآخر الآسيوي . وكان أول نجاح لهذه
المحاولات عندما عقدت معاهدتها مع الإدريسي ضد الأتراك سنة ١٩١١ ،
وكانت قبل ذلك على علاقات تجارية بموانئ تهامة في عسير واليمن بل وحتى
في محمية عدن ، كما كان لها مركزاً تجارياً في صنعاء يقيم فيه أحد التجار
الإيطاليين بصفة مستمرة تقريباً . وقد حاول الإيطاليون التقرب للإمام عن
طريق سلطان لحج لإثارته ضد الأتراك أثناء الحرب الطرابلسية ولكنهم فشلوا
في تحريكه . وقد رفض الإمام لأنه كان يعتقد أن تقدم إيطاليا في الجزيرة
العربية كما قال : « ما هو إلا محاولة غريبة لتحطيم الإسلام في الجزيرة »
بل كان للإيطاليين محاولة أجراً من ذلك وفي بقعة أخرى من هذه الجهات ،
فقد اعتقدوا أن شاطئ حضرموت ميدان خال خصب لنشاطهم ، ولكن
إنجلترا صدتهم عنها حيث إن حضرموت كانت إحدى محمياتها . وقد أقام

(١) الأهرام : (عن الدليل لتلغراف) العدد ١٥١٠٦ في ٣٠/٩/١٩٢٦ (٢٣ ربيع الأول
١٣٤٥هـ) ص ٣ .

الإيطاليون مستشفى في « الحديد » كانت تقدم المساعدات الطبية لليمنيين ، ولكن قيام الحرب العالمية الأولى أدى إلى إنهاء نشاطها . وكانت مستعمراتهم في شرق أفريقيا من ناحية أخرى ، مجالاً لهجرة العرب من اليمن وباقي جهات جنوب غرب الجزيرة العربية وذلك لفقر أهالي هذه البقاع . وحوالي سنة ١٩٠٦ ، قاموا بتجنيد الآلاف من عرب اليمن لاستخدامهم في حروبهم . وكانت إيطاليا تسمح لهؤلاء المجندين بالاشتغال بالتجارة في غير أوقات قيامهم بالخدمة ، كما كانت تستخدمهم في الأحراش وفي تعبيد الطرق ، وكانت تدفع لهم المرتبات العالية ، وكان لهؤلاء حق ترك الخدمة بعد عامين^(١) .

ومهما كان الأمر ، فقد كانت هذه المعاهدة حقيقة نتيجة تطور طبيعي للعلاقات اليمنية الإيطالية ، كما كانت تمثل حاجة كل منها إلى الآخر . هذا فضلاً عن أنها كانت - في حد ذاتها - بداية لعلاقات من نوع جديد في مظهرها وأغراضها . وقد عبر نزيه العظم تعبيراً صريحاً عن الدوافع المباشرة العاجلة لعقد هذه المعاهدة فقال : « وقد علمت بصورة خاصة أن جلالة الإمام ما كان ليعقد معاهدة مع إيطاليا لولا حرصه الشديد على جلب سلاح وعتاد من إيطاليا ، ولم توافق إيطاليا بآدئ الأمر على أن تجلب له ما يطلبه من السلاح إلا إذا عقد معها معاهدة ولذلك اضطر جلالة إلى عقد المعاهدة . وعلاوة على ذلك منح الحكومة الإيطالية امتيازاً باحتكار بيع الكاز في اليمن لمدة خمس سنوات ، ولكن لما مضت الخمس سنوات أبى جلالة أن يمد مدة هذه الاتفاقية ، وأصبحت ملغاة ، وعادت تجارة الكاز فصارت حرة ، وارتفع عنها الحصر ، وأراد الكثيرون من إنجليز وألمان وروس أن يحصلوا على اتفاقية جديدة بسبب حصر الكاز فرفض جلالة الإمام جميع

طالباتهم لأنه شعر بضرر الاحتكار وضرر الأجانب»^(١). ويتضح من النص السابق حاجة الإمام إلى السلاح فاستغلت إيطاليا هذه الحاجة لتصل إلى موقف إيجابي أكثر تحديداً. لذلك نرى أنها لم تشترط عقد معاهدة فحسب، بل استطاعت الحصول على موافقة الإمام على احتكار تجارة الكيوسين في اليمن. فكانت هذه المعاهدة - في حد ذاتها - فتحاً جديداً لنوع من العلاقات بين البلدين، إذ إنها بصورة عامة - فتحت اليمن - أمام النشاط الإيطالي وأنها - كما يبدو للنظر العادي في تاريخ اليمن - قد أعطت للإمام وضعاً جديداً وفرصاً أحسن للقيام بسياسة داخلية وخارجية أكثر فعالية. وقد كان هذا هو المنتظر عند عقد المعاهدة، ولكننا سنناقش هذا كله عند تتبع العلاقات اليمنية الإيطالية فيما بعد.

أثر المعاهدة على علاقة الإمام بالأدارسة :

وقد كان لعقد هذه المعاهدة آثار مباشرة واضحة في سياسة الإمام وأعماله سواء الداخلية أو الخارجية. ففي المجال الخارجي نرى أن علاقة الإمام الجديدة مع إيطاليا قد أثرت في سياسته مع جيرانه سواء في الشمال أو في الجنوب.

نذكر أن السيد حسن الإدريسي عندما رأى القوات الزيدية تزحف متصصرة على الإمارة الإدريسية تلتهم أسلاكها جزءاً بعد جزء، عرض على الزيديين أن يعترفوا له باستقلاله الداخلي على أن يعترف بسيادتهم عليه، ولكنهم رفضوا ذلك مما اضطر هذا السيد أن يلجأ لابن السعود مرة ثانية يعرض عليه نفس هذا العرض، فقبله ابن السعود بعد أن رفضه في نفس السنة (١٩٢٦) وعقدت بينهما معاهدة الحماية في أكتوبر ١٩٢٦ ويبدو أن هناك صلة بين رفض الإمام للعرض الإدريسي وبين عقده معاهدة مع

(١) نزيه مؤيد العظم : رحلة في بلاد العربية السعيدة، ج ١، ص ٢٢٣.

إيطاليا، إذ كانت «مفاوضات الصلح مستمرة بين الإمام يحيى والأمير الإدريسي»^(١)، في نفس الوقت الذي تمت فيه زيارة غاسباريني للإمام يحيى في صنعاء، تلك الزيارة التي أدت إلى عقد المعاهدة. وهذا الترابط الزمني بين الحادتين هو الذي يجعلنا نرجح وجود أثر مباشر لعقد المعاهدة على علاقة الإمام بالأدارة. حقيقة كان الإمام يكره الإدارة كرهاً عميقاً، ويود أن يخرجهم كلية من الجزيرة العربية، ويقول عنهم إنهم أذعياء في جزء من أملاكه. وكان هذا يخالف ما يذهب إليه سابقاً - قبل الحرب العالمية الأولى - من أنه لا يريد منهم إلا الاعتراف بخضوعهم لسيادته، وهذا ما رفضه السيد محمد الإدريسي، ثم عاد فقبله السيد حسن الإدريسي الآن ورفضه الإمام. وحقيقة أن الإمام الآن (سبتمبر ١٩٢٦) كان نشوئاً بانتصاراته على هؤلاء الإدارة، وإخراجهم من تهامة اليمن حتى ميناء «ميدى» ومحاصرتهم للمدينتين المركزيتين لهذه الإمارة، وهما «صبا» و «جيزان». وحقيقة أن كرهه لهم وانتصاره عليهم، يؤديان طبيعياً إلى أن يرفض أن يكون لهم أى وجود في الجزيرة العربية مهما كان نوعه. ولكن يبدو أن علاقته مع إيطاليا وزيارة غاسباريني له كان لها أكبر الأثر في رفضه هذا، إذ كان يرى أن بداية العلاقة مع إيطاليا بصورة تعاهدية فعالة ستؤدي حتماً إلى زيادة قوته، وأن هذه المعاهدة ستمكنه من الحصول على ما يريد من السلاح، وأن هذا بالتالي يجعله في مركز أقوى يساعده على أن يرفض مطلب الإدارة ويطمح في تحقيق انتصارات أكبر. ولكن هذه الآمال اهتزت كلية وانقلبت على عقبيها، وذلك عند إعلان معاهدة الحماية السعودية على ما تبقى من الإمارة الإدريسية في أكتوبر سنة ١٩٢٦، أى عقب عقد المعاهدة الإيطالية

(١) الأهرام: (عن التيمس) العدد ١٥٠٨٥، في ٧/٩/١٩٢٦ (٣ صفر ١٣٤٥ هـ) ص ٣. (وجاء في نفس العدد والصفحة خبر زيارة غاسباريني للإمام يحيى في صنعاء).

اليمنية مباشرة . وضياح آمال الإمام هنا يتضح في أمرين هامين :

أولاً : كان دخول الأدارة تحت حماية ابن السعود يعنى بالتالى أن الإمام لن يستطيع أن يمد نظره مرة أخرى إلى هذه البقاع التى كانت قاب قوسين أو أدنى من يديه ، إذ لم يكن الإمام يأمل حتى فى القيام بمناوشة ابن السعود وخاصة بعد أن أصبح هذا الأخير ، الحاكم الأقوى والأهم فى كل أرجائها .

ثانياً : الخسارة الاقتصادية التى تمثلت فى فقد - إلى الأبد - حقول البترول فى جزر « فرسان » التى أجراها الإدريسي قبيل ذلك لشركة البترول الآسيوية إذ أصبحت الآن تحت الحماية السعودية^(١) ، هذا فضلاً عن ضياع ثروة عسير الزراعة التى سبق الإشارة إليها . وكان ابن السعود قد أرسل بعد عقد معاهدة الحماية مباشرة صوراً منها إلى الإمام يحبى ليخبره بها ، بل تبع ذلك أنه أرسل فى صيف سنة ١٩٢٧ مندوباً عنه إلى « صيبا » لمراقبة تنفيذها^(٢) .

أثر المعاهدة على علاقة الإمام بإنجلترا :

أما بالنسبة لجيران الإمام فى الجنوب - أى إنجلترا - فقد كان لعقد المعاهدة الإيطالية اليمنية معان ونتائج كثيرة كذلك . فمما لا شك فيه أن الإمام كان يرمى من وراء عقد معاهدة مع إيطاليا ، تدعيم موقفه أمام إنجلترا التى تقف منه موقفاً معانداً بالنسبة لمطالبه فى المحميات . فإلى جانب أن هذه المعاهدة ستمده بالسلاح ، إلا أنها كانت عوناً أدبياً له فى معركته الدبلوماسية مع إنجلترا ، أو بالأحرى اعتقد الإمام أن تعاهده مع إيطاليا سيساعده على التمسك بمطالبه فى المحميات ، وأن من حقه الآن التشدد مع إنجلترا للوصول إلى أغراضه . وقد يعبر « فيلى » عن هذا المعنى ولكن فى صيغة تعبر عن وجهة نظر إنجليزية إذ قال : « ومن المحتمل أن يكون

(١) H, St, Philby : Arabia, PP . 335 _ 336,

(٢) Survey of International Affairs, 1928, P. 320,

الإمام قد قبل هذه المعاهدة ليثير شعور إنجلترا نحوه^(١)، فالإمام في الحقيقة لا يود أن يثير مشاعر إنجلترا نحوه بالمفهوم الذي ذهب إليه فيليبي، ولكنه رأى أنه في هذا تدعيماً وتقوية لمركزه أمام إنجلترا .

كان فشل مفاوضات كلايتون وعقد معاهدة مع إيطاليا بعد ذلك بقليل ، حدثين سياسيين في غير صالح إنجلترا ولو من الناحية التجارية على الأقل فضلاً عن الناحية السياسية ، وخاصة وأن إنجلترا كانت تنظر إلى كل شبه جزيرة العرب وكأنها « مجال نفوذ خاص » وتدعى عليها ما يشبه « مبدأ مونرو بريطاني »^(٢). وقد حرصت بريطانيا على إبراز هذا المبدأ ، في المحادثات السرية بين الحلفاء - أثناء الحرب العالمية الأولى - لتقسيم الإمبراطورية العثمانية بينهم ، إذ كانت سياستها حينئذ هي ضمان موافقة حلفائها على هذا المبدأ^(٣) . ولكن رغم ذلك فإنه من الناحية العملية ، نرى أنه عندما عقدت إيطاليا معاهدتها مع الإمام ، فإنها لم تفعل ما يجعل بريطانيا تعترض عليه سواء من الناحية القانونية أو من الناحية الأدبية ، وهذا ما اعترفت به إنجلترا صراحة في محادثات يناير سنة ١٩٢٧ ، التي اعتبرت أنها استطلاعية بحثه ، وأنها تتعلق إلى حد كبير بالمسائل الاقتصادية ، فيما يخص المصالح البريطانية الإيطالية في البحر الأحمر وبوجه خاص في السواحل العربية^(٤) . وفي ٥ يوليو سنة ١٩٢٨ ، أعلن نائب وزير الدولة لشئون المستعمرات البرلاني في مجلس اللوردات ، أن المعاهدة الإيطالية اليمنية لم تؤثر على مفاوضات الحكومة البريطانية مع الإمام ، وأن هناك اختلافاً كبيراً ، في وجهات النظر بين إيطاليا وبريطانيا ، من ناحية

H, St. J. B. Philby : Arabia, P. 33 4. (١)

Lenczowski : The Middle East in the World Affairs , 466, (٢)

Survey of International Affairs, 1928, p, 313, (٣)

Ibid : p, 314, (٤)

مثل الجانب البريطاني في هذه المحادثات سير جلبرت كلايتون ومثل الجانب الإيطالي المنسوب السامي الإيطالي في أريتريا « غاسبارينى » :

المصالح ذات الأهمية في هذا الجزء من العالم ، وأنه ليس هناك حاجة إلى الخوف من المصالح البريطانية القانونية ستعاكسها السياسة أو الأعمال الإيطالية^(١) . ولكن يبدو أن محادثات يناير وتصريح يوليو سنة ١٩٢٧ ، يدلان صراحة على قلق إنجلترا ، وخوفها الناتج من عقد المعاهدة اليمنية لا العكس . فمجرد حرص إنجلترا على التفاهم مع إيطاليا على مصالحها في السواحل العربية ، دليل قوى على أن هذه المعاهدة قد أثارت قلق إنجلترا وانتباهها لهذا الخطر الوافد عبر البحر الأحمر ، لذلك سارعت لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتأمين هذا الخطر .

نتائج المعاهدة بالنسبة لإيطاليا واليمن :

ولكن ما مدى استفادة إيطاليا من عقد هذه المعاهدة مع الإمام ؟ وما مدى استفادة اليمن داخلياً من هذه المعاهدة كذلك ؟ والإجابة على هذين السؤالين ، تحتاج إلى تتبع آثارها على مر التاريخ ، وهذا سيتضح طوال عهد الإمام يحيى . ولكن يمكن الاكتفاء الآن بالإشارة إلى آثار المعاهدة من هاتين الناحيتين .

يبدو أن استفادة إيطاليا من وراء هذه المعاهدة ، كانت لا تتناسب مع أهمية المعاهدة التاريخية باعتبارها أول معاهدة للإمام مع دولة أجنبية ، ومع ما كانت إيطاليا تنتظره من ورائها . فقد كانت إيطاليا تعتقد أن اليمن ستكون مستعمرتها الهامة في شبه الجزيرة - كما كانت أريتريا على الشاطئ الأفريقي - ولكنها لم تلق نجاحاً يذكر في هذا المجال ، ويرجع هذا إلى عدم ثقة الإمام وخوفه من وجود أى نفوذ أجنبى في بلاده^(٢) . فلم يفتح الإمام في الحقيقة اليمن أمام النفوذ الإيطالى ليتغلغل بالصورة التى أرادتها إيطاليا ، ولم يتح لها الفرصة للقيام بتوسع استعمارى أو استغلالى في بلاده .

Survey of International Affairs, 1928, p. 314.

(١)

Hans Helfritz : The Yemen, p. 125.

(٢)

وكانت نية إيطاليا الاستعمارية والاستغلالية واضحة ، وتوقع العالم ظهور نتائج بعيدة المدى ، ولكن كان لموقف الإمام من الدول الأجنبية الذى اتصف بالعزلة عمومًا أكبر الأثر فى إحباطها . وقد وضحت هذه التيارات التى صاحبت عقد المعاهدة فى إشارة قصيرة جاءت فى مقالة طويلة للسيد على رضا العلوى اليمنى نشرتها له الأهرام ؛ إذ يقول : « وأما المعاهدة الإيطالية فهى معاهدة تجارية شريفة ، لا مساس فيها لاستقلال البلاد ، كما يشيرون فى بعض الجرائد . فإن المعاهدة التى عقدت هى فى مصلحة اليمن إذ تساهلت إيطاليا كثيرًا بالقياس على غيرها ، وهى معاهدة تعامل اليمن معاملة الدولة المستقلة كل الاستقلال »^(١) . وقد ظل الشعور بأن هذه المعاهدة قد فتحت المجال للتنفوذ الإيطالى قائمًا حتى وقت متأخر ، ففى مقالة « للمنار » عن الحرب اليمنية السعودية - عام ١٩٣٤ - إشارة إلى أثر هذه المعاهدة فقالت : ومعلوم عنه (الإمام) الحذر الشديد فى فتح أصغر المنافذ للتنفوذ الأجنبى فهو لم يتورط إلا فى الاتفاق المعلوم مع دولة إيطاليا ، ولكن هذا الاتفاق علمه ما لم يكن يعلم »^(٢) . وهذا الحديث لا يشير إلى رأى صاحبه ، ووجهة نظره من ناحية المعاهدة فحسب ، بل يشير بوضوح إلى وجود نفوذ إيطالى فى اليمن أيضًا .

وهذه الحقيقة لا يمكن إنكارها ، فمما لا شك فيه ، أن إيطاليا أصبحت بعد عقد المعاهدة أقرب الدول إلى قلب الإمام ، وأصبح لها النصيب الأكبر من تجارتها ، واستفادت هى من هذه الناحية التجارية ، كما استفادت من الناحية السيامية كذلك ، وخاصة فى ميدان التنافس الاستعمارى بينها وبين إنجلترا فى جنوب البحر الأحمر .

(١) الأهرام : العدد ١٥٥٤٦ فى ٤ فبراير سنة ١٩٢٨ (١٢ شعبان ١٣٤٦ هـ) .

(٢) المنار : المجلد ٣٣ ، الجزء ٥ ، ص ٣٨٥ (الصادر فى أول جمادى الأولى سنة

١٣٥٢ هـ - سبتمبر ١٩٣٣) .

ويعبر السيد على رضا في مقاله سالف الذكر عن النشاط التجارى الذى دب بين الطرفين المتعاهدين فيقول : « علائق الطليان التجارية بحكومة اليمن على أحسن ما يرام ؛ والأدوات الفنية التى وردت من إيطاليا ، مثل المعامل وآلات الطحين والتلغراف والتليفونات اللا سلكية ، توزعت فى جميع أنحاء المملكة ، غير أن الطيارات التى وردت سابقاً من نوع طرز طيارات التعليم للمدرسة . والمأمول أن يأتى فى وقت قريب عدد وافر من أحسن وأعظم طراز من طيارات إيطاليا المشهورة ، مع رجال اليمن الطيارين الذين كانوا قد توجهوا لتعليم فن الطيران « برومة » وهم من خيرة شبان اليمن وأبناء أكبر علمائها ^(١) . ولكن يبدو أنه حتى الناحية التجارية من المعاهدة لم تكن مفيدة تماماً بالنسبة لليمن ، فلم يكسب كل ما كان يرجوه من المعاهدة اقتصادياً ، وهذا يرجع إلى غرض إيطاليا الاستعماري من وراء المعاهدة ، وإن كان هذا لا ينفي أيضاً أنه حصل على ما يريد من السلاح ووصلته بعض الآلات ، وكذلك الفنيين والأطباء .

وهناك رأيان مختلفان فى عدم استفادة اليمن من الناحية التجارية . أما الأول فيرى أن عدم الاستفادة ناتج من عدم استعداد اليمن لاستخدام الآلات أو الأخذ بأسباب الحضارة . والرأى الآخر يرجع عدم الاستفادة إلى عدم صدق نية إيطاليا فى المعاونة ، وعدم إخلاصها تجاه حليفها . ويرجع عدم الإخلاص إلى أنه كان تحالفاً غير متكافئ من ناحية القوة ، وإلى خوف إيطاليا من نتائج المعاونة المخلصة وتعارضها مع أغراضها الاستعمارية . ويلاحظ أن كلا الرأيين ذكرا بعد ١٩٣٠ ، وأنها لأجنيبين

(١) نزيه مؤيد العظم : رحلة فى البلاد العربية السعيدة ، ج ١ ، ص ٢٢٣ .

(٢) الأهرام : (من مقالة السيد على رضا) العدد ١٥٥٤٦ فى ٤ فبراير سنة ١٩٢٨ ، ص ١ .

عن اليمن ، وأن رأيها يعبرا عن مشاهدتها لأثار هذه المعاهدة . وصاحب الرأي الأول هو هانز هلفرترز ، وهو رحالة ألماني زار اليمن لمشاهدة آثاره فيقول : «..أرسلت إيطاليا الأطباء ، والفنيين ، والميكانيكيين ، ورجال الطيران .. ولكن الأطباء لم يجدوا مجالاً لهم في اليمن فاختفوا الواحد وراء الآخر ، وكان نفس الشيء بالنسبة للفنيين لأن البلاد لم تكن معدة بعد للأعمال الميكانيكية . كما أن أغلب الآلات لم تصل للعاصمة ، فإنه من الممكن رؤية صناديق كبيرة نصف مفتوحة ، ومعها أجزاء ميكانيكية وعليها علامات إيطالية ما زالت ملقاة على طول الطريق من صنعاء إلى الحديدة ، حيث كانت القوافل تتخلص من هذه الأحمال الثقيلة غير العادية على طول الطريق . وقد استولى البدو على هذه الصناديق المهجورة ، وبقيت فقط الأجزاء الحديدية التي لا يمكن الاستفادة منها . وعلى كل حال لقد استقبل الإمام هذه المخترعات الحديثة التي وصلت صنعاء بشغف ، فقد كان من بينها الأسلحة التي يريد لها . وقد أرسل الإمام بعض الشباب اليمني إلى مصر ، لدراسة الطيران . كما أسس مدرسة في صنعاء لتدريس بعض أمور الطيران ، ولكن لسوء الحظ كان الله ضد هذا التجديد (يعبر هنا عن وجهة نظره في موقف الإمام الديني ، فيرى أن الإمام اعتقد أن التجديد ضد رغبة الله) فقد سقطت إحدى الطيارات ذات يوم قرب صنعاء ، وكان بها أحد أفراد الأسرة المالكة ، فمنع جلاله الإمام الطيران من اليمن ^(١) .

ثم يواصل « هانز » كلامه في تحليل آثار المعاهدة ، وأنه راجع إلى عدم إمكان نقل دولة شرقية متخلفة حضارياً مثل اليمن طفرة واحدة ، لتعيش في مستوى أو بمفهوم دولة أوروبية مثل إيطاليا ، أي أنه يرجع عدم استفادة اليمن بمعاهدتها مع إيطاليا إلى وجود فوارق حضارية بين الدولتين

المتحالفتين ، ثم يعقب على ذلك بأن الإمام كان يقيم دعائم حكمه على أساس ديني ، ويخاف دائماً الاصطدام بين الدين والتجديد ، حرصاً على القاعدة التي يقوم عليها حكمه من أن تهتز أو تختل .

أما الرأي الآخر في عدم استفادة اليمن اقتصادياً من عقد المعاهدة فكان لتزيه العظم فيقول : « لم تف إيطاليا بما جاء في نص المعاهدة التي عقدتها مع جلالة الإمام ، وهذا دائماً شأن تعاقد الضعيف مع القوي . ومثالاً على ذلك أن جلالة الإمام يحیی طلب منها بنية سليمة صافية شراء بعض الطائرات الحديثة ، والمدافع الضخمة والرشاشات والبنادق إلى غير ذلك من العتاد الحربي . فما كان من الخليفة الغيورة على مصالح حليفها ، إلا أن جلبت له طائرات قديمة وغير قابلة للاستعمال ، ولما طار بها أحد الطيارين في صنعاء ، بصحبة واحد من السادة رجال الإمام سقطت الطائرة فوراً ، وقتل السيد والسائق ، وكان لهذه الحادثة أسوأ وقع في نفوس اليمنيين ، وجعلهم يتخوفون من الطيران والطائرات ، فلا يقدمون على المجازفة بجلب الطائرات ، ومنع جلالة الإمام بعثة الطلبة اليمنية التي ذهبت إلى إيطاليا لدرس فن الطيران ، والتي عادت إلى اليمن أثناء العطلة المدرسية ، من العودة إلى إيطاليا ثانية . ويغلب على ظني أن الطليان تعمدوا بيع طائرات قديمة إلى اليمن أولاً حتى لا تستفيد حكومة اليمن منها شيئاً ، وثانياً حتى لا تجازف هذه الحكومة الفتية في المستقبل بشراء الطائرات ، إذ من البديهي أن إيطاليا الطامعة في هذا الجزء من البلاد العربية لا ترغب أن توجد فيه حكومة قوية لديها معدات حربية صالحة للنزال والقتال .. »^(١) ، ويواصل نزيه العظم إعطاء الأمثلة فيقول : « إن البنادق كانت غير صالحة للاستعمال ، وأنها من طرز قديمة غنمتها إيطاليا من النمسا في الحرب العالمية الأولى ، وكان يجب إعدامها ،

(١) نزيه مؤيد العظم : رحلة في بلاد العربية السعيدة جـ ١ ، ص ٢١٤ - ٢١٥ .

وحتى إذا كانت البنادق جديدة ، فإنها من النوع الرديء » . ويعطى مثلاً آخر على استغلال إيطاليا ، فقد « باعت معملًا ميكانيكيًا قديمًا للإمام جلبيته له من مصوغ ، وكلفته الكثير جدًا على تركيبه وتصليحه وترميمه ولكن دون فائدة ، وذهبت أموال الإمام جزافًا » .

كما يشير في حديثه إلى البعثة الفنية الإيطالية لليمن ، وأنها غير فنية أيضًا فضلًا عن أنها كانت تسمى معاملة الأهالي ، فيقول عنها : « وقد شاهدت بعضهم (الفنيين) وضعوا مضخة ميكانيكية على غيل (مجرى الماء الصغير يسمونه في اليمن « غيل ») بالقرب من صنعاء ، ليرفعوا ماء هذا الغيل من منبعه إلى مجراه الذي يعلوا عن النبع أيام القيظ لقلّة الماء ، ولشدة جھلهم رفعوا الماء إلى علو خمسة أمتار ، ثم حדרوه إلى مجرى الماء أربعة أمتار ، وكان بوسمهم أن يرفعوه مرة واحدة ، ويصبوه في مجرى الماء ، وبذلك يوفرون عملاً ووقوداً . وقد لفت نظر واحد من البيايين القاسمين على سير هذا الأمر ، فأجابني أن الحق بيدك ، وقد لفت نظر المهندس الطلياني غير واحد منا إلى هذه العملية الخاسرة فكان نصيبنا التوبيخ »^(١) .

ورغم أن كلا الرجلين - صاحبا الرأيين السابقين - يعبر عن وجهة نظره الخاصة أولاً وأخيراً ، إلا أننا نرى أن كلا الرأيين يحمل كثيراً من الصحة . ويتضح ذلك من موقف الطرفين المتحالفين من المعاهدة ، فأيطاليا تنظر لليمن وكأنه « بحال نفوذ » و « موطن قدم على الشاطئ العربي » و « ميداناً لمنافسة إنجلترا في جنوب البحر الأحمر » و « سوقاً تجاريًا » و « توسع جديد » وهذه الأغراض كلها لا تحمل أقل إشارة إلى أن إيطاليا ترغب في

(١) نزيه مؤيد المظم : رحلة في بلاد العربية السعيدة جـ ١ ، ص ٢١٦ .

خدمة الإمام ، ورفع مستوى اليمن ، بل هي إن فعلت ذلك فلن يكون أكثر من وسيلة إلى غايتها .

أما نظرة الإمام فكانت تختلف ، فهو يرى في إيطاليا : « حليفًا قويًا » و « سننًا أمام عدو عنيد » و « مصدرًا للحصول على الأسلحة » و « ورقة يلوح بها أمام إنجلترا » وأخيرًا « معينًا لتنفيذ الإصلاحات الداخلية » . وكان اليمن يحتاج إلى كثير للنهوض وللسير في ركب العالم المتحضر ، ولكنه كان في نفس الوقت يحمل فوق كتفيه ثرائًا خاصًا ، وآثارًا تاريخية تزيد من أعبائه ، وكانت تقاليده وتاريخه وتراثه - التي تمسك بها الإمام يحيى - من أكبر العقبات في سبيل التقدم السريع ، أو تقبل مظاهر الحضارة بالسرعة التي تمكنه من اللحاق بالركب المتحضر حتى في بقية بلاد الشرق الأوسط .

ونحن لا ننفي ما للمظاهر الداخلية والظروف الخاصة باليمن ، من أثر في عدم الاستفادة من المعاهدة ، بل نقدر ما لها من آثار على تحديد مدى الاستفادة ، ولكننا لا ننكر في نفس الوقت نوايا إيطاليا وأغراضها من التحالف ، وأنها السبب الأول في تحديد مدى الاستفادة أيضًا . ويذهب نزيه العظم نفسه هذا المذهب ، فهو يعيب على المستشفى التي أسستها إيطاليا في صنعاء ، وأنها كانت في حالة بدائية ومهملة ، ويهاجم الأطباء الإيطاليين كثيرًا ، ويحملهم مسئولية فساد هذه المستشفى ، وغيرها في باقي اليمن ، ولكنه في نفس الوقت لا ينكر أن اليمنيين كانوا لا يؤمنون كثيرًا بالطب والتطبيب ، وخاصة الحديث . إلا أنه يعود للدفاع عن هؤلاء بقوله : « إن هذه الظاهرة متشرة ، عند كل العرب في الجزيرة لا عند اليمنيين فقط » . كما يرجع نفور اليمنيين من الطب إلى : « أن الأطباء الإيطاليين وليسوا من جنسهم أو دينهم »^(١) . ويمكن أن نخلص من هذا كله بنتيجة هامة ،

(١) نزيه مؤيد العظم : رحلة في بلاد العربية السعيدة ج ١ ، ص ١٣٠ - ١٣١ .

ومى أن الإمام - وليس شعب اليمن - هو الذى استفاد بعقد المعاهدة مع إيطاليا .

وكيفما كان الأمر فقد كانت هذه المعاهدة بداية عهد جديد فى تاريخ العلاقات اليمنية الإيطالية ، وقد قام « سيف الإسلام محمد ابن أمير المؤمنين الإمام يحيى للسياحة إلى إيطاليا ، لمشاهدة تلك الأصقاع والاطلاع على تنظيمها ، وكان بصحبته جملة من السادة والعلماء والأفاضل . وبعد شهر رجعوا ، وكان صحتهم سعادة الوالى غسبارينى حاكم الأريتريا ، وقد حصل لهم الاحتفالات والاستقبالات مما يطول شرحه »^(١) . وكانت هذه الزيارة تنويعاً للعلاقات الجديدة ، وتدعيماً إيجابياً لها فى دورها الجديد . وقد استمرت هذه الزيارة من ٢٤ يونية - إلى ١٣ يوليو سنة ١٩٢٧ ، وقد أعطيت البعثة فرصة كبيرة لمشاهدة بعض نواحي الحياة الإيطالية ، وزيارة المنشآت الصناعية فى مختلف نواحي إيطاليا كما استقبلها كل من ملك إيطاليا ، وكذلك موسيلينى^(٢) . وكان لهذه الزيارة نتيجة اقتصادية هامة ، فقد أبرم الطرفان اتفاقية تجارية إضافية ، خاصة بشراء اليمن للأسلحة من إيطاليا^(٣) .

حوادث سنة ١٩٢٨ على الحدود الجنوبية :

بينما كانت علاقات الإمام بإيطاليا قد بدأت تسير فى إطار ودى ، كانت علاقاته مع باقى المجالات يسودها التوتر بل والفشل . ففى الجنوب كانت علاقاته مع بريطانيا - لاحتلاله جزءاً من المحميات - قلقة مضطربة ، وخاصة بعد أن فشلت بعثة كلايتون ، وما تلا ذلك من تقرب نحو إيطاليا ، فى علاقة تعاهدية إيجابية . وكانت إنجلترا تتخذ موقفاً معيناً ، هو رفض مطالب الإمام فى المحميات وتردد أنه بالرغم من حرصها على الوصول إلى

(١) الواسعى : تاريخ اليمن ، ص ٢٧٦ .

(٢) Survey of International Affairs, 1928 pp. 314 - 315.

(٣) Lenczowski : The Middle East in the World Affairs, p. 457.

تسوية ودية للأمور المختلف عليها ، إلا أنها لا تستطيع أن تعترف للإمام بأى حقوق فى محمية عدن ، مهما كانت هذه الحقوق ، وكانت تحلده دائماً بأن استمرار احتلاله لأجزاء من المحمية ستجعله مسئولاً عن مقابلتها لموقفه هذا بالقوة^(١) .

وكانت بريطانيا تستند فى موقفها هذا إلى رغبة القبائل المحمية - كما كانت تردد دائماً - إذ كانت تذهب إلى أن قبائل محمية عدن ورؤساءها المحليين يرفضون مطالب الإمام فى أقاليمهم ، وبالتالي فإن بريطانيا ترفض هذه المطالب لأن قبولها إياها نقضاً لمحالفتها مع هؤلاء^(٢) . ويمبر العبدلى - وهو أحد أفراد أسرة العبادلة سلاطين لحج - عن وجهة النظر الإنجليزية هذه بمثال عملى فيقول : « وكان قد نفذ صبر الردفانيين (من آل القطيب) من سوء معاملة أمير جيش « قعطبة » السيد يحيى (من أتباع الإمام) فكتب الشيخ حسن على^(٣) إلى والى عدن بذلك ، وأن آل قطيب ما زالوا يتمسكون بالحماية ، مخلصين للدولة ، ثم جاء الشيخ حسن على وزعماء آل قطيب إلى عدن فأكرمهم والى عدن وأمرهم بأن يعودوا إلى بلادهم ، وأن لا يحدثوا أى اعتداء على الحماية الإمامية التى فى بلاد البكرى . بل يسلغوا الحكومة عن أى اعتداء جديد حالا . وفى شهر ربيع الثانى ، من تلك السنة (١٣٤٦ هـ - ١٩٢٧ م) ألقت الطائرات البريطانية على مدن اليمن منشوراً أنذرت فيه الزيود بأنه عند حدوث أى تعدد جديد من العساكر الزيدية سيقابل بإلقاء القنابل^(٤) .

(١) Survey of International Affairs, 1928 p. 315.

(٢) Raily : Aden and the Yemen, p. 18.

(٣) تولى الشياخة بعد وفاة جدة فى ٢٧ ربيع الأول سنة ١٣٤٦ هـ - حوالى سبتمبر سنة ١٩٢٧ .

(٤) أحمد فضل بن على محسن العبدلى : هدية الزمن فى أخبار ملوك لحج وعدن ، ص ٢٧٣ .

وقد حدث في ٨ فبراير سنة ١٩٢٨ ، ما حول التوتر القائم بين الإمام وبريطانيا إلى حرب فعلية ، فقد هاجم فريق من جيش الإمام « بلاد آل قطيب واختطفوا الشيخ مقبل عبد الله عم شيخ آل قطيب ، والشيخ آل علي فاندزرت الطيارات أمير جيش قعطبة ، أن يرفع النساء والأطفال في ظرف ٢٤ ساعة ، وابتدأ إلقاء القنابل بعد انتهاء تلك المدة فعلا ، واستمرت ثلاثة أيام »^(١) .

وقد أجهل شرح تطور العلاقات بين البلدين في الفترة الأخيرة ، نصريح المستر إمري وزير المستعمرات في مجلس العموم البريطانى في ١٢ من مارس سنة ١٩٢٨ ، فقال : « إن إمام صنعاء احتل أجزاء من بلاد عدن الواقعة تحت الحماية ، وقد جرت مساويزات منذ بضعة سنوات لتسوية هذه المسألة . ففى سنة ١٩٢٦ ، أرسلت الحكومة البريطانية بعثة إلى صنعاء لهذا الغرض ، ولكن الإمام رفض الانسحاب ، فأبلغ أن الحكومة البريطانية مع رغبتها في الوصول إلى تسوية ودية للمسائل المختلف بينها وبينه ، لا تستطيع أن تعترف بأن له أى حق في بلاد عدن المحمية ، وحذرته بأنه إذا ظل يحتل أجزاء منها فإنه يتعرض للمقابلة بالقوة . وعلى الرغم من هذا التحذير توسعت قوات من الزيديين في تقدمها إلى الأمام في شهر سبتمبر سنة ١٩٢٧ ، ولم تنسحب إلا عندما أندرجتا الطيارات بضربها ، وعند ذلك ألقت الطيارات أيضاً تنبيهات على أهالى مدن مختلفة في اليمن بأنه إذا هوجمت البلاد المحمية ، فإن الطيارات تضرب تلك المدن . وفي ٨ فبراير اختطف الزيديون شيخ علوى وأحد أقارب شيخ « قطيبى » وكلاهما يحق لها بموجب معاهدة أن يتمتعا بحماية الحكومة البريطانية ، وبعد ٤٨ ساعة أرسل تحذير بأن الطيارات ستضرب « قعطبة »

(١) المبدل : هدية الزمن في أخبار ملوك لحج وعدن ، ص ٣٨٣ .

المعروفة بأنها المركز الرئيسى للقوات الزيدية المستولة عن الاعتداء»^(١). وكانت بريطانيا حريصة دائماً على تأكيد المعنى الأخير وهو أنها ما كانت لتضرب «قطعة» بالقنابل لولا أنها مركز رئيسى لتجمع القوات الزيدية، وأن هذا التجمع هو المستول المباشر عن انتهاك حرمتها^(٢). وكيفما كان الأمر فقد حدث الضرب بالقنابل فعلاً. وقد عبر عن ذلك السير صمويل هور وزير الطيران البريطانى فى رده على سؤال فى مجلس العموم البريطانى وجه إليه فى ١٤ مارس سنة ١٩٢٨، فقال: «إن الطائرات ألقت القنابل على معسكر الزيديين فى قطعة خمسة أيام متفرقة، وعلى مركزهم فى الضالع يوماً واحداً، وأن الأعمال الحربية ما زالت مستمرة»^(٣). وسواء كان الإنذار بالضرب لمدة ٢٤ ساعة أو ٤٨ ساعة، أو استمر مدة ثلاثة أيام أو خمسة أيام أو أكثر، فقد تحولت الحرب الباردة بين اليمن وإنجلترا إلى حرب ساخنة. وبديهي أن تتصور أن القوات الجوية البريطانية لم تكن فى معركة جوية أو ما يشبه ذلك، فهى لم تعان شيئاً فى هذه العمليات؛ إذ لم تكن اليمن تمتلك سلاحاً قريباً مماثلاً، أو حتى مدافع مضادة للطائرات، فكان الجو خالياً تماماً أمام الطائرات البريطانية لتلقى ما تشاء، سواء قنابل أو منشورات أو حتى زهوراً جميلة. ويذكر عبد الله الجرافى سبباً - يعبر عن وجهة نظر عربية بحتة - لهذه العمليات الحربية، فلم يذكر قصة خطف هذين الشيخين المحميين، بل قال: «وفى سنة ١٣٤٧ (التاريخ خطأ وصحته ١٣٤٦ هـ - ١٩٢٨ م) على أثر التجاء بعض أمراء قبائل النواحي الواقعة بجوار عدن إلى حكومة الإنجليز فراراً من أداء بعض الواجبات الزكوية، ومنهم أمير الضالع نصر بن شائف الحامى، وبعض آل قطيب، أرسلت حكومة عدن طائراتها التى ألقت قنابلها على بعض مدن اليمن»^(٤)، فهو

(١) الأهرام العدد ١٥٥٨ فى ١٣/٣/١٩٢٨ (٢١ رمضان ١٣٤٦ هـ) ص ٣.

(٢) Survey of International Affairs, 1928, pp, 315-316.

(٣) الأهرام: العدد ١٥٥٨٤ فى ١٥/٣/١٩٢٨ (٢٣ رمضان ١٣٤٦ هـ) ص ٣.

(٤) الجرافى: المقتطف من تاريخ اليمن، ص ٢٣٧.

يرجع السبب إلى فرار بعض أمراء المحميات الخاضعين للإمام حينذاك من الواجبات المالية المفروضة عليهم ، ولكن إنجلترا كانت تعبر عن ذلك دائماً بأن هؤلاء الأمراء يرفضون حكم الإمام في أقاليمهم ، وهذا ما يجعلهم دائماً يستحثون الإنجليز للدفاع عنهم .

وقد ألقت الطائرات البريطانية منشوراً في ٢٥ رمضان سنة ١٣٤٦ هـ- ١٧ مارس سنة ١٩٢٨ (يمكن أن نعرض نصه ليتضح الأسلوب الإنجليزي في هذه الفترة ، وبالنسبة لتلك المشكلة ، ونعمق الصورة التاريخية بعرض جوانبها المختلفة ، قالت فيه :

« إلى أهل المذهب الشافعي في اليمن وفي المحمية البريطانية . »

بعهد السلام :

أولاً : لقد علمتم أنه بناء على انتهاك حرمة المحمية البريطانية من الإمام والزويد وتعديهم عليها أجبرنا على إلقاء القنابل على حامية الزويد .

ثانياً : بما أن هذه الحاميات أقامت نفسها بينكم ، فلعلكم قاسيتم من تأثير هذه القذائف ما قاسيتم ، فذلكم ذنب الزويد لا ذنبنا حسبما قد علمتم بذلك بدون شك .

ثالثاً : كل محل ليس فيه حامية زيدية لن يصير عليه رمى القذائف من طياراتنا إلا إذا أعان سكان ذلك المحل الزويد بأى وجه من الوجوه .

رابعاً : لكي تعيدوا (تحتفلوا بالعيد) في أمان نعلمكم أن طياراتنا لن ترمى القذائف في أيام العيد ، وذلك بتاريخ ٢٩ ، ٣٠ رمضان ، وبتاريخ ١ ، ٢ شوال سنة ١٣٤٦ هـ الموافق ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ مارس سنة ١٩٢٨ إلا إذا حصل شيء من الزويد يؤدي إلى لزوم الضرب ، فإذا حصل رمى بالقذائف في تلك الأيام ستعرفون أن الزويد هم المستولون بذلك .

خامساً : وبما أن طياراقتنا ستطير في تلك الأيام ، ولكن ما لم يحصل شيء من الزيود ، كما ذكرنا أعلاه ، فإن طياراتها سيكون للكشف لا لرمى القذائف . والسلام»^(١).

وقد أردنا ذكر نص المنشور هنا للملاحظة أن بريطانيا تحرص على إبراز أمرين :

أولاً : وجود جماعتين مختلفتين متنافرتين في اليمن وفي الجنوب العربي بوجه عام هما الشوافع والزيود ، وتحب دائماً تأكيد الخلاف بينها وإيرازها ، وذلك للاعتياد عليه طبقاً لسياستها « فرق تسد » فهي لذلك توجه المنشور « إلى أهل المذهب الشافعي في اليمن وفي المحمية البريطانية » وكان يمكنها أن توجه المنشور إلى « أهالي اليمن والمحميات » عموماً دون التخصيص ، لولا هذا الغرض الخاص الذي تسعى إليه دائماً .

ثانياً : تحب بريطانيا - وهذا واضح من نص المنشور كذلك - إلقاء مسئولية قذف القنابل على الإمام وقواته ، وتبرئة نفسها من هذا العمل الوحشي . فتوضح هنا أنها مدفوعة ، ومجبرة ، ومضطرة لإلقاء القنابل ، وأن الزيود هم المسئولون . ولتأكيد ذلك تقول إنها لن تقوم بأعمال حرية جديدة في أيام عيد الفطر إلا إذا تحرك الزيود بعمل عدائي جديد ، وكأنها بذلك تلبس ثوباً إنسانياً جميلاً .

ونعتقد أن غرض بريطانيا السياسي من إلقاء مثل هذه المنشورات أهم عندها من غرضها الحربي ، فهي تستغل هذه المناسبات لتأكيد نفوذها بين هذه القبائل ولتمطي نفسها صورة معينة ، وهي أنها الحامية لهم ، الساهرة

(١) العبدل : هدية الزمن في أخبار ملوك الحج وعدن ، ص ٢٨٣ - ٢٨٤ .

على مصالحهم وحمايتهم ضد الإمام وجنده المعتدين . وكان الإمام بسياسته العتيقة مع قبائل المحميات يعطى بريطانيا هذه الفرصة . فسياسته - سواء مع هذه الجهات أو مع القبائل التي تخضع له في داخل اليمن - كانت تقسم على القهر التام وأخذ الرهائن ، مما كان يجبر سلاطين المحميات إلى الالتجاء إلى عدن .

وقد كان من جراء هذه العمليات الحربية التي لا قدرة للإمام حيالها أن طلب هدنة لمدة ثلاثين يوماً لإجراء مفاوضات عامة ، فقبلت بريطانيا هذا الطلب بعد أن أفرج الإمام عن الشيخين المحميين ، وبدأت الهدنة في ٢٥ مارس سنة ١٩٢٨^(١) .

« وفي شوال سنة ١٣٤٦ هـ (١٢ أبريل ١٩٢٨) توجه السلطان عبد الكريم فضل (سلطان لحج) والميجر فاول معاون وإلى عدن ، والسيد علوى بن حسن الجفري إلى تعز للمفاوضة ، ولم تسفر المفاوضات عن نتيجة ، فقد كان أمير جيش تعز لا يملك التفويض للبت في الأمر ، بل رفع مضمون المخابرة للحاضرة الإمامية وعاد السلطان من طريق ساوية برا ، والمعاون عن طريق المخا فكمران فعدن »^(٢) . حقيقة كان من عادة الإمام ألا يوافق على أن يعطى مندوبيه أية سلطات لازمة لتمثيله ، بل كان يحرص دائماً على أن يرجع إليه في كل صغيرة وكبيرة قبل البت في الأمور ، ولذلك سارت المحادثات في « تعز » غير رسمية . وقد عرض وفد عدن آراءه واستعداد حكومه « جلالة ملك بريطانيا » لعقد معاهدة محدودة في أقرب وقت ، وتشمل الاعتراف باستقلال الإمام في اليمن ، على أن يعترف الإمام بحدود محمية عدن كما كانت ، مع تعديل محدود لصالحه . وتعهدت بريطانيا فيها أيضاً بتقديم المساعدات التي يمكن أن

Survey of International Affairs, 1928, p, 316.

(١)

(٢) العبدلي : هدية الزمن في أخبار ملوك لحج وعدن ، ص ٣٨٤ .

تقدمها في حدود ارتباطاتها الدولية . هذا وقد مدت الهدنة إلى أول يونية لإعطاء الإمام الفرصة للتفكير في هذا الاقتراح ، ولكن الإمام عاد وطلب مد الهدنة أكثر من ذلك أى إلى ١٧ يولييه ١٩٢٨ فوافقت بريطانيا على هذا المد بشرط أن يخلى الإمام مدينة الضالع في ٢٠ يونية^(١) . وعندئذ أسرعت بريطانيا بتوزيع منشور بالموقف القائم بينها وبين الإمام على جميع الأمراء والمشايخ والسلطين في المحمية - وذلك على عادتها - حتى توضح سلامة نيتها أمامهم ، ونص المنشور هو : « إن الحالة الحاضرة بين الحكومة البريطانية وسعادة الإمام ، هي أنه بناء على طلب الإمام ، فحكومة جلالة ملك بريطانيا سمحت بامتداد أجل الهدنة إلى تاريخ ١٧ شهر جولاي (يولية) سنة ١٩٢٨ الموافق ٢٩ محرم سنة ١٣٤٧ هـ على شرط أن سعادة الإمام يخلى مدينة « الضالع » في تاريخ ٢٠ جون (يونية) سنة ١٩٢٨ الموافق ٢ محرم سنة ١٣٤٧ هـ ، كفالة لحسن نيته » حرر في يونية سنة ١٩٢٨ ، ووقعه الميجر « فاوول » قائمقام وإلى عدن^(٢) .

وتحاول إنجلترا في هذا المنشور أيضاً إخراج الإمام أمام أهالي المحميات مع إظهار أنها في وداعة الحمل ، فقد ألقت التبعة كلها على الإمام ، وطلبت منه أن يظهر حسن نيته بإخلاء (الضالع) . هذا في الوقت الذي كان الإمام يعتبر (الضالع) جزءاً من أراضيه ، وأنهم مغتصبون ، وأن احتلاله لها كلفه الكثير من الرجال والأموال ، إذ إنه قام باحتلالها في سنة ١٩١٩ ، واستمر بها حتى سنة ١٩٢٨^(٣) .

لهذا كان الإمام يرى أنه من الصعب عليه أن يخلى هذه البقاع بسهولة ، وهذا ما حدث بالفعل ، فقد تجددت الحرب ثانية ، وألقت الطائرات أولاً

(١) Survey of International Affairs, p, 316.

(٢) العبدى : هدية الزمن في أخبار ملوك الحجاز وعدن ، ص ٢٨٥ .

(٣) Survey of International Affairs, p, 317.

منشوراً تحذر بأنها ستلقى القنابل على بعض المدن اليمنية لإخراج القوات الإمامية من المحمية ، ثم بدأت العمليات الحربية - بعد إعطاء فرصة أربعة أيام - في ٢٥ يونية ، واستمرت حوالي ١٤ يوماً ، ولكنها كانت مدة غير متصلة ، وكان من بينها يوم هوجمت فيه « تعز » نفسها . وقد أدت هذه العمليات إلى أن سحب الإمام قواته من الضالع في ١٤ يولية سنة ١٩٢٨ . وقبل نهاية نوفمبر من نفس السنة ، كان قد تم إخلاء كل البلاد المحمية . عدا جزء من يافع ، وحوالي نصف إقليم العوذلي ، كانا لم يتم الاتفاق عليها بعد . وكان الإمام قد أرسل خطاباً إلى عدن ، في سبتمبر سنة ١٩٢٨ ، يطلب إعادة فتح باب المفاوضات فوافقت إنجلترا ، وطلبت منه إرسال مندوب لعدن لبحث مراحل الاتفاق التمهيدى^(١) .

وقد أدى إلقاء القنابل على جنوب اليمن ، وفي المحميات ، إلى مآسٍ كثيرة . وقد وصف هذه الأحداث الأليمة ، رجل تركى الأصل يدعى محمود مصطفى ، بقى في اليمن بعد خروج الأتراك منه ، وكان معاصراً لما حدث - وقد روى لتزيه العظم وصحبه صورة منها ، حيث كان في تعز ، وفي المنطقة التي ألقى عليها البريطانيون قنابلهم - فقال : « طلب البريطانيون من الإمام أن يتخلل لهم عن « الضالع » و « جليلة » و « قعطبة » وألقوا بعض المناشير على « تعز » و « ماوية » و « إب » ، فيقولون فيها إنهم سيلقون قنابلهم على هذه البلاد إن لم تخل جنود الإمام « الضالع » و « جليلة » و « قعطبة » . وحددوا يوماً للضرب ، ومن البديهي أن جنود الإمام ما أخلت هذه الأماكن ، لذلك جاءت في اليوم المذكور أسراب كثيرة من الطائرات ، وألقت قنابلها على جميع البلاد التي ذكرتها ، وألقت القنابل أيضاً

(١) الأهرام : العدد ١٥٦٨١ في ٣ يولية سنة ١٩٢٨ (١٥ محرم سنة ١٣٤٧هـ) ص ٣ .

على قرية « شهاب » الواقعة بالقرب من « ماوية » فقتلت ولدين ، وضربت قرية « عمر الصعدة » فحيرت أربعة من الجنود . وأما في « تعز » المدينة الكبيرة الأهلة بالسكان ، فقد كانت الخسارة جسيمة جداً ، إذ بلغت نحو ٣٠٠ شخص بين قتيل وجريح ، ومعظمهم من الأولاد والنساء ، وفي « يريم » قتلت امرأتين ورجلين ، وفي قرية « النادرة » امرأتين . ومعظم هذه القرى التي ألقت الطائرات قنابلها عليها ، لم تكن داخلية في الإنذار ، وعلاوة على إلقاء القنابل كانت الطائرات تظفر الناس في الطرقات العامة ، وأبلاً من رصاص رشاشاتها ، وقد أحدث الرصاص ضرراً جسيماً بأبناء السبيل ، كما هدمت القنابل كثيراً من المنازل والدور في البلاد التي أنذرت ، والتي لم تنذر ... إن أهالي اليمن من أقصاه إلى أقصاه جزعوا جزعاً عظيماً من الطائرات ، وكانوا حيناً يرونها يعدون أسمائها ذات اليمن وذات اليسار ، واستولى الخوف والذعر على قلوبهم ونفوسهم^(١) . والغريب أن هناك من كان ينظر إلى أحداث إلقاء القنابل وما يترتب عليها نظرة أخرى ، تركز أساساً حول نتائج النصر التي أحرزتها هذه الطائرات ، وما نتج عنها من تسوية للمشاكل القائمة ، دون النظر إلى أي اعتبارات إنسانية أخرى .

فيصف العبدلى هذه الأعمال الخيرية بطريقة أخرى ، ليقول : إنها ساعدت أمراء المحميات على دخول أراضيهم ، وطردها الحاميات الإمامية ، وإن بعض الضباط الإنجليز كانوا يشاركون هؤلاء الأمراء في زحفهم على المحميات الإمامية وكذلك ضباط اللا سلكى (لمخبرة الطائرات) .

ثم يذكر أنه لم يكن هنالك خسائر كثيرة في الأرواح بين الجيوش المتحاربة ويرجع ذلك إلى فضل الطائرات ، فيقول : « وكان هذا الاقتصاد

(١) نزاهة العظم : رحلة في بلاد العربية السعيدة ، ج ١ ، ص ٢٩٥ - ٢٩٦ .

في سفك الدماء من فعل الطائرات التي جاءت بالعجب ، وروعت الطرفين المتخاصمين من العرب ، وأعادت للبلاد الطمأنينة المفقودة منذ انحدر الباشا على سعيد ... (١) .

ولكن العبدلى نفسه يصور في لقطة أخرى ؛ مدى ما أصاب الجنود الزيدية من رعب وخوف من أعمال الطائرات ، فيقول يصور حالة الحامية الزيدية التي كانت في الضالع ، وما أصابها من رعب « وثبت لعامل الضالع (الزيدى) أن ما يملك جنده من عدد وعدة وشجاعة ، لا يمدى نفعا في مقاومة سلاح الطيران البريطاني والقذائف الجهنمية المهلكة ، حتى سمع من غير واحد من رجاله من يقول له : نحن لا نحارب من في الأرض ومن في السماء » (٢) . وقد سجلت هذه الأحداث في شعر عربى ، وأجمل ما فيه في الحقيقة ظهور تلك الروح العربية القديمة ذات المفهوم الخاص عن الحرب ، وأن الشجاعة هي نزال وجهاً لوجه ، كما يظهر أيضاً الإحساس المرير بالنقص في وسائل الحرب ، وبالذات في امتلاك الطائرات ، ويتضح هذا بجلاء في قصيدة للقاضى يحيى ابن محمد الاريانى (٣) .

(١) العبدلى : هدية الزمن في أخبار ملوك الحج وعدن ، ص ٢٨٧ .

(٢) نفس المرجع ص ٢٨٦ .

(٣) الجرافى : المتقطف في تاريخ اليمن ، ص ٢٣٩ - ٢٤٠ .

يا بريطانيا رويداً رويداً	إن بطش الإله كان شديداً
إن بطش الإله أهلك فرصو	ن وعاد من قبلكم وتمودا
إن هذا الفساد في الأرض والهدم	لهذه البيوت ليس سديداً
لا تقننوا هدم المداين يوهى	عزمتنا أو يلين بأساً صلوجا
إن هذا هو التوحش إذا جث	تم بما ليس هندينا موجودا
فالنزال النزال إن كنتم عم	من لدى الحرب لا يهاب الجنودا
لتروا من بيت منكم	موتنا عند خصمه مصفودا
إنكم لو نزلتمو لرأيتم	كل ذى شدة تلبيب الحديددا
ورأيتم منا بكم فتكات	صادقات عظمى تشيب الوليددا

« قالها القاضى يحيى بن محمد الاريانى في قصيدته »

وعلى كل حال لقد وصل الأمر في نهاية عام ١٩٢٨ ، إلى حالة أكثر استقراراً وهدوءاً ولو من الناحية الشكلية ، وهنا اتفق الطرفان على المفاوضة ولكن يجب ملاحظة أن هذا الاستقرار ، وبدء المفاوضات ، كان مفروضاً من جانب بريطانيا فرضاً ، فقد نجحت فعلاً - بواسطة طائراتها - في حل المشكلة القائمة بينها وبين الإمام ، وهي تتمثل أساساً - من وجهة نظرها - في إخراجهم من المحميات أولاً وقبل كل شيء . وقد عبر عن ذلك ، في رد ممثل الحكومة على سؤال في مجلس اللوردات فقال : «حتى الآن أسفرت المساعي التي بذلت للوصول إلى تسوية مع الإمام يحیی عن نجاح عظيم ، وقد جعلت قاعدة المفاوضات معه ، على أن تعترف الحكومة البريطانية باستقلال اليمن استقلالاً تاماً ، وأن أى اتفاق يبرم معه يجب أن يتضمن مادة تعين حدود اليمن ببلاد الإمام . وقد خول المعتمد السياسی في عدن سلطة تامة للمفاوضة معه ، وقد سحب الإمام قواته إلى ما وراء الحدود التي كانت الحد الفاصل بين عدن والأراضی العثمانیة ، فإذا تسنى الاعتراف بذلك الحد واجتناب مشاكل أخرى بشأن الحدود يصبح في الإمكان معالجة المسائل الأخری بین بريطانيا واليمن . وتؤمل الحكومة البريطانيّة أن تنتهی المفاوضات مع الإمام بتسوية مرضیة بعد مدة معقولة » ^(١) . وجاء في نفس التصريح «وينبغي أن أقول إن عمليات الحصاد الآن تتم في هدوء ، وأن السوق الأسبوعي في «الضالع» في ازدهار تام ، وأنه يجذب الناس من جهات مختلفة عبر الحدود» ^(٢) .

وهذا التصريح يعبر عن وجهة نظر بريطانيا بصراحة ، فهي قد استطاعت إخراج الإمام من المحميات ، وهذا كل ما يهجمها ، ويهجمها

(١) الأهرام : العدد ١٥٨٢٦ في ٢٩/١١/١٩٢٨ (١٧ جمادى الثانية سنة

١٣٤٧ هـ) ص ٣ .

بالتالى إقرار هذه الأوضاع التى وصلت إليها وليكن عن طريق المفاوضات ، وهى فى حاجة إلى هذا الاستقرار ، فهو يحقق مصالحها اقتصاديًا وسياسيًا .

ومن البديهي القول إن هذا الخط الإنجليزى اليمنى من الأحداث لم يكن منفصلا عن باقى مجالات الإمام السياسية . وقد قلنا قبل ذلك إن المعاهدة الإيطالية اليمنية كانت من أكبر العوامل فى توجيه هذا الخط فى الاتجاه الذى سار فيه ، وهذا فعلا ما كان يتردد دائما فى الأوساط الإنجليزية ، بل إننا نعتقد - وقد أكدنا هذا من قبل ذلك - أن المعاهدة الإيطالية اليمنية التى فرضت على العلاقات اليمنية الإنجليزية الصبغة العنيفة ، إلى جانب العوامل الأخرى .

ففى مقالة نقلتها الأهرام عن جريدة « رفرى » اللندنية فى العدد الصادر بتاريخ ٩ يولية سنة ١٩٢٨ - أى أثناء وقوع أحداث إلقاء القنابل بالذات - جاء فيها : « إن إصرار اليمن على رفض قبول مقترحات الصداقة التى تعرضها عليها بريطانيا يعزى إلى النفوذ الإيطالى فى تلك البلاد » ووصفت توغل إيطاليا السلمى فى اليمن فقالت : « إن إيطاليا هى الدولة التى تنافس إنجلترا فى البحر الأحمر ، وترغب فى ترسيخ قدميها فى بلاد الإمام يحيى لكى يتحقق حلمها فى تأسيس إمبراطورية رومانية شرقية عظيمة الشأن . ومعلوم أن البحر الأحمر هو حلقة مهمة فى المواصلات بين الغرب والشرق ؛ ويلوح أن طلاب التوسع الإيطالى فى روما مصممون على الاستيلاء عليه ، وهذا لا يتسنى لهم على حساب الإمبراطورية البريطانية »^(١).

وإلى جانب النفوذ الإيطالى المتغلغل - وأثره فى السياسة اليمنية بوجه عام وخاصة تجاه بريطانيا - كان هناك عامل الأهالى فى الجنوب العربى ، إذ كان لهم مفهومهم الخاص فى الحياة وفى نظم الحكم وطرق المعيشة ، وكانت

(١) الأهرام : العدد ١٥٦٨٦ ، فى ١٠/٧/١٩٢٨ (٢٢ محرم سنة ١٣٤٧ هـ) .

كلها تؤثر تأثيراً بالغاً في سياسة الدولتين المتنازعتين . فقد استعرضنا كلام سلطانى الخواشب وموقفهما من الإنجليز واليمن ، وأهمية القروش « عندهما » وأن « الأمراء يخضعون لمن يملأ جيوبهم بالمال » ولن يحقق لهم استقلالهم الخاص ، ويشعرهم باحترامه لمظاهر هذا الاستقلال ، دون أن يأخذ منهم رهائن مثلاً لضمان خضوعهم ، أو يقيم بينهم حاميات لتأكيد هذا الخضوع . وقد حرص الإنجليز - دون الإمام - على تفهم الروح القبلية في المحميات ، وحرصوا تماماً على أن يرضوا هؤلاء الأمراء بالمنح السنوية وإظهار التبرجيل والتعظيم لهم ، وترك الحرية لهم في تنظيم حياتهم الخاصة ، بل حتى في تسوية منازعاتهم المحلية ، ما دامت هذه المنازعات لن تخرج عن حدودها المحلية ولن تؤثر على النفوذ البريطانى في هذه الجهات ، بل قد يستغلونها لصالحهم في أحيان كثيرة . وكان هؤلاء الأمراء والمشايخ يرضون من إنجلترا هذه المعاملة ، ويحرصون عليها ، بل كانوا يعتبرون مجرد تركهم وشأنهم في أمورهم الداخلية الخاصة هو النظام الأمثل للحكم ، وكانوا لا يضمنون مقابل هذا كله بالاعتراف لإنجلترا بالجميل والخضوع . أما الإمام فكان يعتبر هذه الجهات ملكاً خاصاً له ولآبائه من قبله ، وبالتالي لا حق لأمرائها فيها إلا إذا أرادوا أن يكونوا موظفين عند الإمام يقدمون « رهائن » دليلاً على ولائهم له ولحكمه ، وهذا ما كان يرفضه هؤلاء الأمراء والمشايخ المتمتعين باستقلالهم الخاص وحياتهم المحدودة المطالب والغايات ، والذين كانت بريطانيا ترضى لهم هذه الحياة وتحققها لهم . وقد عبر العبدلى ، وهو أحد أفراد أسرة سلاطين لحج ، عن مفهوم المحميات هذا ، فيقول معقّباً على الأحداث التى أدت إلى خروج الحامية الإمامية من « الضالع » : « فليحكم الضالع أميرها مستقلاً عن صنعاء ، وساعة الوحدة العربية وإن بعدت آتية لا ريب فيها ؛ وما من العرب إلا واردها كان ذلك عليهم أمراً مقضياً . ولن يحول تعدد ملوك العرب وأمرائهم دون الوحدة العربية ، وإنما يحول دونها طمع قورهم بضعيفهم ونفور بعضهم من بعض ، ولا لوم على الضعيف إذا استعان لسلامته

بأية قوة من الخارج بل اللوم على ذلك القوى ، يخنق أخاه في الدار ، ويهضم حقه لكي يدخل جارههم القوى بصفته فاعل خير ليرفع الخناق عن الرقبة ويفوز بالأجر والشكر والصدقة ، ولا يكسب الإخوان إلا المنافرة والتفرقة ، فلماذا لم يتسن للسيد يحيى عامل الضالع (الإمامي) أن يرجع إلى « قعطة » بكامل الرضى لا مملوماً ولا مدحوراً لكي يحكم « الضالع » أميرها الحق أخوه الشافعي نصر بن شاييف الحالمى الحميرى القحطاني »^(١) . فهو هنا يعبر - ولكن بنظرة عربية عملية - تمسكه الأكيد بالاستقلال الخاص أولاً وأخيراً ، ويعطى للمحميات الحق في الاستعانة بالأجنبي في سبيل حماية هذا الاستقلال ، وإن كان في نفس الوقت يدافع عن الوحدة العربية ، وأنها آتية لا ريب فيها . وهو لم يعط صورة معينة لهذه الوحدة أو كيفية إتمامها إذ لم يكن لمفكرى وكتّاب هذه الفترة أن يفكروا في هذه الصورة . فنحن إلى الآن رغم دعوتنا الحارة لفكرة تدعيم القومية العربية ، لم نصل بعد إلى كيفية التدعيم ، وهل يكون ذلك عن طريق الوحدة أو الاتحاد ، أو حتى عن طريق الإخلاص لجامعة الدول العربية ، والعمل بكل الوسائل على تدعيمها وتأكيد نفوذها كمنظمة إقليمية ، أو بالتخلي عنها لعدم قدرتها على خدمة القضية العربية . والعامل الثالث الذى أثر على سير العلاقات البريطانية اليمنية ، هو مركز الإمام في اليمن ذاته ، إذ كانت أوضاعه غير مستقرة تماماً ، كما لم تتمكن سياسته من جذب القبائل إليه . وكان الإمام يبذل مجهوداً متواصلاً لتدعيم مركزه ، فيرسل الحملات التأديبية إلى القبائل المختلفة لإخضاعها ، وأخذ الرهائن منها . ولم يكن أمر التمرد هذا متوقفاً على فئة دون أخرى ، فقد تمردت قبائل زيدية على الإمام ، كما كانت تفعل

(١) العبدل : هدية الزمن في أخبار ملوك الحبح وعدن ، ص ٢٨٧ (ذكر اسم هذا الأمير بالكامل ونسبه إلى قحطان تأكيداً لعرويته ، وأنه ليس غريباً ، بل أنما لا بد أن يتال حقوقه) .

بعض القبائل الشافعية . كما لم ترفض القبائل الشافعية حكم الإمام ، بل اعترف بعضها بحكمه ، وخاصة بعد طرد الأدارسة من تهامة . فيذكر الجسرافي أنه في : « رجب سنة ١٩٤٥ هـ (يناير سنة ١٩٢٧) قدم سيف الإسلام أحمد ولي العهد إذ ذاك إلى صنعاء ، ومعه جمع وافر من رؤساء عشائر تهامة « كالواعضات » و « عيس » و « بنى نشر » و « حـجـور » و « بنى قيس » و « الخميسين » و « بنى مروان » و « المسارحة » وأنزلهم في ضيافة الإمام . وقد قدم هذا الوفد فروض الطاعة باسم البلاد التهامية ^(١) . ومعروف أن هذه القبائل شافعية . وفي نفس الوقت كانت حاشد وبكيل الزيديتين - أو بعض بطونهما - تثيران المتاعب له في شمال صنعاء ، إذ كان من طباع هذه القبائل القوية الميل إلى الحرب لما فيه من غنائم وأسلاب . وكان يدفعهم إلى ذلك طبيعتهم الجبلية من ناحية ، وفقر مناطقهم من ناحية ثانية . وبالإضافة إلى ذلك لم يتمكن الإمام من استغلال طاقتهم وتوجيهها لصالحه . وغلب على الإمام حرصه على تحقيق أطباعه الخاصة التي بدت متعارضة مع مصالح هؤلاء ، فنكل بهم بعد أن تمكن من الوصول إلى أغراضه على أكتافهم . ولكنهم لم يقدروا ظروف الإمام الجديدة وحاجته إلى الهدوء والأمن إقراراً لأوضاع الدولة الجديدة ، كما كانوا أكثر تعصباً من الإمام نفسه ، ولم يسامحوا له اتفاقه مع العثمانيين سنة ١٩١١ ، لذلك فقد كانتا كثيراً ما تعلنان تمردهما عليه ^(٢) .

وهذا ما ذكره أيضاً الجرافي فيقول : « وفي سنة ١٣٤٣ هـ (٢ أغسطس سنة ١٩٢٤ إلى ٢١ يوليو سنة ١٩٢٥) أخذت ثورة قبائل حاشد ، وتم قهرهم وإجبارهم على الخضوع لأمر أحكام الشريعة وتوريث النساء . وفيها تم فتح بلاد الجوف ، وأخذ رهائن الطاعة والإخلاص . وفي سنة ١٣٤٦ هـ (أول

(١) عبد الله الجرافي : المقتطف من تاريخ اليمن ، ص ٢٣٣ - ٢٣٤ .

Survey of International Affairs, 1928, pp. 318.

(٢)

يولية سنة ١٩٢٧ إلى ١٩ يونيو سنة ١٩٢٨) سار سيف الإسلام إلى العهد من «حجة» إلى «قفلة عذر» وجمع جيشاً من «حجور» و«بنى عبد» و«جبل عيسال يزيد» و«بنى صريم» وغيرهم، وطالب قبائل «العصيات» من «حاشد» بتسليم رهائن الطاعة فامتنعوا، فحاربهم حتى أذعنوا وسلموا الرهائن^(١).

والذى يلاحظ تاريخ تلك الثورات، ويقارنه بتاريخ حرب الإمام مع الإنجليز في المحميات، يجد أنها في فترة واحدة أو متقاربة بما كان يبرح موقف الإمام، ويضعف من قوته أمام الإنجليز خصومه الأقوياء، الذين كانوا لا يعانون من تمرد القبائل المحمية عليهم مثلاً.

واستغلت إنجلترا أوضاع اليمن القلقة، فيقال إنها حاولت الاتصال ببعض القبائل، وهى بذلك لم تخلق شيئاً بذاته، بل إنها أثارت وحركت أشياء موجودة يمكن لإحداها لو تركت وشأنها.

ويذكر الإمام أن ثورة قبيلة الزرائق سنة ١٩٢٨، دليل واضح على تدخل الإنجليز. وتوجد هذه القبيلة على الساحل بين الحديدية وحدود محمية عدن، وكان خطر تمردهم يتمثل في موقعهم هذا، إذ كانوا يستطيعون قطع طريق التجارة بين الحديدية وصنعاء.

وقد أثار الإمام قوة هذه القبيلة وميولها الاستقلالية وامتناعها عن إعطائه الرهائن، فأرسل إليهم حملة تأديبية في مايو سنة ١٩٢٨^(٢) لإخضاعهم^(٣). ولم يكن أمر هذه الثورة هيناً، فلم يتمكن الإمام من القضاء عليها بسهولة مما اضطره أن يرسل ابنه سيف الإسلام أحمد على رأس قوة كبيرة، زحفت

(١) عبد الله الجرافى: نفس المرجع، ص ٢٣٧.

(٢) أى أثناء الهدنة اليمنية الإنجليزية التى بدأت فى ٢٥ مارس سنة ١٩٢٨.

(٣) Survey of International Affairs, 1928, p. 318.

(٣)

على الزرانيق عن طريق الحديدية ، من مركزه في حجة ، فاحتل بعض مراكزهم مثل « المراوعة » و « الدريمة » بعد مصادمات عنيفة . وقد شعر سيف الإسلام حينئذ من خلال أحداث الحرب ووقائعها ، أن الزرانيق متصلون بدول أجنبية عن طريق البحر ، وأنهم يحملون منها العتاد والسلاح . فبدأ في توجيه مجهوداته ناحية البحر ، واستولى على الساحل ، واحتل « الجلاح » و « الطائف » وميناء « غليفة » وأقام الحصون وشدد الحراسة على الساحل ، كما استولى على سفن الزرانيق الشراعية ، وأرسلها إلى الحديدية ليمنع أى اتصال ، وبذلك استطاع تضيق الخناق عليهم ، ومنع كل مدد خارجي عنهم . فأحس الزرانيق بخطورة الموقف ، ففر شيخهم الأكبر الشيخ أحمد الفتيني ، والتجأ إلى الإنجليز في جزيرة « قمران » كما استسلم بعض الشيوخ الآخرين لسيف الإسلام دون قيد أو شرط ، وأمر هو كثيراً من هذه القبيلة ، وساقهم مكبلين بالأغلال إلى صنعاء حيث أعدموا هناك . وقد اضطرب باقي أمراء القبيلة إلى الالتجاء إلى « بيت الفقيه » التي تعتبر عاصمة الزرانيق - وقام سيف الإسلام أحمد بحصارها فقط - بناء على أمر الإمام - دون أن يهاجمها ، حتى اضطرت إلى التسليم بعد أن عانوا من قسوة الحصار وغلاء الأسعار ، ونقص الغذاء ، وأعطوه الرهائن أسوة بغيرهم من القبائل^(١) .

(١) تزيه مؤيد العظم : رحلة في بلاد العربية السعيدة ، ج ١ ، ص ٦٨ و ٦٩ .

الفصل الرابع

تطور العلاقة بين الإمام يحيى والملك عبد العزيز بن سعود

بعد معاهدة مكة سنة ١٩٢٦

بداية العلاقة بين الملكين :

لم يكن الإمام مشغولاً بشورته الداخلية ، أو بحروبه مع إنجلترا في المحميات ، أو بعلاقة الحديد مع إيطاليا فحسب ، بل كانت حدوده الشالية تشكل جانباً هاماً من مشاغله أيضاً . وقد لاحظنا ارتباطاً تاريخياً هاماً بين حادثتين كبيرتين ، إذ ذكرنا أنه في نفس الوقت الذى كان الإمام يتوج علاقته مع إيطاليا بمقدد معاهدة في سبتمبر ١٩٢٦ ، كان الأدارة يسارعون بالدخول في حماية السعوديين ، ويعقدون معهم اتفاقية مكة المكرمة في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٦^(١) . (ملحق - ٦) . وقد كان هذا الارتباط الزمنى ذا أهمية كبيرة ، إذ إن الإمام عندما أخذ في عقد المعاهدة مع إيطاليا حتى يستطيع أن يأخذ منها ما يشاء من الأسلحة لمواصلة انتصاراته في تهامة ضد الأدارة ، ظهر له في نفس الوقت جار جديد قوى بدأ يواجه الإمام وجهاً لوجه .

ومن الصعب تحديد وقت معين أو حادثة معينة تعتبر بداية للعلاقة بين الملكين ، ولكن من الممكن في نفس الوقت توضيح تطور العلاقات - بوجه عام - قبل الوصول إلى نقطة وقوفها وجهاً لوجه . يبدو أنه لم يكن هناك أية اتصالات بين ابن السعود والإمام يحيى حتى نهاية الحرب العالمية الأولى وبعد ذلك بقليل ، إذ كان كل منهما مشغولاً بمشكلاته الداخلية ، الأول في نجد والثانى في اليمن ، وكانت متاعبها تنحصر أساساً في علاقاتها بالعثمانيين

(١) المنار : ج١ ، المجلد ٢٧ ، ص ٧٩٨ - ٧٩٩ .

إلا أن نهاية الحرب وخروج العثمانيين من العالم العربى أديا - كما أوضحنا قبل ذلك - إلى الاحتكاك سلمياً أو حربياً . فبدأ التصادم الحربى بين الشريف حسين وابن السعود يحدث ، مما أدى إلى انتباه باقى أمراء الجزيرة - فضلاً عن باقى الشعوب العربية - إلى ابن السعود ، تلك الشخصية الجديدة التى بدأت تفرض نفسها بقوة على كيان الجزيرة العربية . وكان هذا فى نفس الوقت ، بداية علاقات ابن السعود بالإمام يحيى ، فالأول استطاع أن يستولى على الحجاز - وهذا معناه الاستيلاء على المدينتين المقدستين اللتين تهما كل الشعوب الإسلامية - فكان لا بد من تنظيم العلاقة بين ابن السعود وبين الإمام من أجل الحج . وكان ابن السعود يعلم ضروريات ومقتضيات موقفه الجديد بعد استيلائه على هاتين المدينتين ، ويعلم أن العالم الإسلامى يحتاج بالضرورة إلى أن يطمئن على مصير المدينتين بعد دخولهما فى حوزته . لذلك أسرع إلى الدعوة إلى عقد مؤتمر إسلامى فى مكة وأرسل دعوات إلى جميع ملوك وأمراء وسلاطين العالم الإسلامى وبعض رؤساء الهيئات الإسلامية المختلفة ، وذلك للتفاهم حول المسائل التى تخص الحرمين . وكان من بين هذه الدعوات دعوة للإمام يحيى .

وقد تعمدت المنار^(١) ذكر نص الخطاب المرسل للإمام يحيى ، وذلك رداً على «المقطم» الذى أنكر أن ابن السعود أرسله للإمام ، وكانت ديباجة هذا الخطاب تحمل كثيراً من عبارات التبجيل والمودة .

ولكن لم تكن هذه الدعوة هى أول اتصال بين ابن السعود والإمام يحيى ، بل سبق ذلك بعض الاتصالات حدثت قبل قضاء ابن السعود على الشريف حسين . ولكنها كانت اتصالات غير مباشرة ، أو أنها لم تأخذ شكل الدعوة سالفة الذكر .

(١) المنار : المجلد ٢٦ ، الجزء ٧ ، الصادر فى ٢٩ جمادى الآخرة ١٣٤٤ (١٤ يناير سنة ١٩٢٦) ص ٥٤٠ .

ذكرنا قبل ذلك عند استعراض علاقات الملك حسين مع باقى أمراء الجزيرة العربية ، أن علاقاته مع الإمام كانت طيبة بالنسبة لعلاقاته مع باقى الأمراء . فقد كان يعترف له بالإمامة ، ويكره توسع الإدريسي فى تهامة ، ولكنه كان يرى أن نفوذ الإمام لا يمتد إلا إلى الطوائف والجهات الزيدية فقط . وقد حدث فى أواخر سنة ١٩٢١ وأوائل سنة ١٩٢٢ بعض التقارب ، فيذكر الجرافى أنه : « فى سنة ١٣٤٠ هـ بعث ملك الحجاز الشريف حسين ابن على مندوباً إلى الإمام وهو رئيس الأشراف بمكة ، فنزل ضيفاً على الإمام ، ولما أزمع الرحيل رأى الإمام أن يوفد معه بعض أصحابه رداً للزيارة ، وأرسل معهم قصيدة أنشأها السيد العلامة الأديب يحيى بن على الذارى ، وهى تحت على الوفاق بين الأمة العربية »^(١) . بل ويذكر أمين الريحانى نص معاهدة حررت فى صنعاء فى ١٨ رمضان سنة ١٣٤٠ هـ (أوائل يونية سنة ١٩٢٢ م) بين الشريف حسين والإمام يحيى وكان قسطنطين يني^(٢) هو الذى عمل على إنتمامها^(٣) . وقد عاد قسطنطين يني بالمعاهدة إلى الملك حسين ليعرضها عليه ، ولكن يبدو أنه لم يتم توقيع المعاهدة ، وأنها كانت غير نافذة المفعول لما تلا ذلك من أحداث داخل الجزيرة العربية أدت إلى القضاء على دولة الملك حسين .

ويجب أن نلاحظ أن سبب هذا التقارب هو انتهاء البيتين الحاكمين فى مكة وصنعاء ، إلى بيت الرسول صلى الله عليه وسلم ، وهذا مما أدى أيضاً إلى التقارب بين الإمام يحيى والعراق فيما بعد . وقد نظمت هذه المعاهدة «المأمولة» العلاقات بين الطرفين وقربت بينهما ، ودعت إلى التعاون والسلام بين البلدين . وهناك مادة خاصة بالتعاون فى حالة وجود عدوان

(١) الجرافى : المقتطف من تاريخ اليمن ، ص ٢٢٦ .

(٢) زميل الريحانى فى رحلته إلى صنعاء ومبعوث الملك حسين إلى الإمام وأحد ضباط جيشه ، وله قصيدة فى ذم القات ومضغه أرسلها للإمام يحيى .

(٣) أمين الريحانى : ملوك العرب ، ص ٢١٠ - ٢١٤ .

خارجى على أحد الطرفين (المادة الخامسة) وتنص على أنه : « عند ظهور عدو مشاق للطرفين إذا لزم لأحدهما إمداد من الثاني فعلى من تطلب منه الإعانة إعانة الطالب بمقدار ما يدخل تحت إمكانه من مال أو رجال أو سلاح أو معدات حربية ، وعلى الطالب للإمداد بالرجال ، لوازم المطلوبين مع التأمينات اللازمة »^(١) . وهذه المادة هي التي تمجنا في حديثنا عن علاقات الإمام يحيى مع ابن السعود إذ يمكن القول إنها كانت ذات أثر مباشر في سيرة هذه العلاقات .

أدى تغير الأوضاع في الجزيرة العربية بعد ذلك ، إلى توسع علاقات ابن السعود مع باقى أمراء الجزيرة ، سواء كانت علاقات سلمية أو منازعات حربية . وقد نشأت أول علاقة بين الإمام وبين ابن السعود أثناء الحرب بين الشريف حسين وابن السعود عندما اعتدت جماعة من الوهابيين على الحجاج اليميني في وادى « تنومة » جنوب الحجاز ، ظناً منهم أن هؤلاء الحجاج كانوا نجدة للشريف حسين ضد ابن السعود^(٢) . وهي حادثة معروفة يرويها كثير من اليمينيين ، ولا خلاف بينهم إلا حول عدد هؤلاء الحجاج وعدد الذين استطاعوا الفرار . فالبعض كان يذهب إلى أنهم كانوا حوالى ثمانية آلاف غير ألفى حضرمى وغيرهم من البلاد القريبة من اليمن ، والبعض الآخر يذكر أنهم كانوا حوالى ستة آلاف أو خمسة آلاف . أما الذين سلموا من القتل فقد قيسل إنهم سبعة أو خمسة أشخاص فقط . ويذكر الجرائى أنها وقعت أثناء موسم حج سنة ١٣٤١ هـ (١٩٢٣ م) أما نزبه العظم فيذكر أنها وقعت سنة ١٣٤٠ هـ (١٩٢٢ م) . وعلى كل حال فقصه هذه الحادثة هي أن الحجاج « ذهبوا برأ من اليمن لتأدية فريضة الحج ويذكر أنهم كانوا جميعاً عزلاً من السلاح ، ولما وصلوا إلى « تنومة » اعترضهم

(١) أمين الريحاني : ملوك العرب ، ٢١٣ .

(٢) الجرائى : المتتطف من تاريخ اليمن ، ص ٢٢٦ .

كمين من الإخوان الوهابيين ، وأصلوهم نازًا حامية فلم يسلم منهم إلا سبعة أو خمسة أشخاص كانوا متأخرين قليلاً عن رفقاتهم . وسلب الإخوان جميع أمتعة هؤلاء الناس وتركوهم ممددين على الأرض ، وعادوا بغنائمهم فاقترين ^(١) .

ويواصل نزيه العظم حديثه عن هذه الحادثة ، وأنه حاول التحرر عن سبب هذا الاعتداء في مختلف الجهات والبلاد ، وبعد الاتصال بالمستولين وغير المستولين تحقق : « أن لبعض الأجانب ضلعاً في هذه المؤامرة ، وقد كانوا يتوخون منها إثارة الفتنة بين السلطان عبد العزيز والإمام يحيى ، وامتداد نار الحرب من الحجاز إلى اليمن . فقد ذكر عند ابن السعود بأساليب شتى ، وعن طرق عديدة ، أن الملك حسين استنجد بالإمام يحيى ليقا تل معه ضد ابن السعود ، فاعتذر الإمام عن الدخول في الحرب بصورة رسمية علنية ، ولكنه أوفد هذا الجمع الغفير بصورة حجاج لكي يطوعوا في الجيش الحجازي . ويبدو أن ابن السعود أخذ بهذه الدعاية ، وأمر جنده أن يبيدوا هذا الوفد . وكان أول نتائج هذه الحادثة توتر العلاقات بين الإمام وبين السلطان عبد العزيز وامتنع الحجاج اليمينين عن تأدية فريضة الحج بعد ذلك ، إلا أن هذه النتائج سويت فيما بعد عندما عادت بينهما العلاقات لتسوية الحدود المشتركة ، وقد قيل إن ابن السعود دفع دية الحجاج الذي قتلوا ^(٢) .

ومن مظاهر الاتصال الأولى أيضًا ، أن الإمام يحيى حاول التدخل في نهاية الحرب النجدية الحجازية ، فأبرق للملك الحسين بن علي والسلطان عبد العزيز يعرض عليها وساطته لإنهاء الخلافات القائمة . وكذلك بدت أن حدودهما تتقارب عندما كان ابن السعود يتوسع جنوبًا إلى حدود اليمن

(١) نزيه مؤيد العظم : رحلة في بلاد العربية السعيد .

أثناء حربه مع الحجاز ، فاستولى ابنه فيصل على إمارة آل عائض داخل عسير ، مما أدى إلى ظهور هذا الجار القوى المنتصر على مشارف حدود اليمن الشالية ليشكل خطراً جديداً بالنسبة للإمام يحيى ، أو على الأقل لتصبح مسألة جديدة تشغل بال الإمام .

وتوضح كل تلك الأحداث السياسية السابقة نشأة وتطور العلاقات بين صنعاء والرياض ، وتعتبر كلها مقدمات لوقوف هذين العاهلين أمام بعضهما وجهاً لوجه بعد أن تماست حدودهما . وقد كان دخول الأدارسة تحت الحماية السعودية هي النقطة التي بدأت العلاقات عندها تأخذ شكل خلاف ، ثم نزاع ثم اشتباك .

إعلان الحماية السعودية على عسير وأثر ذلك على العلاقات :

عندما تم عقد معاهدة مكة المكرمة بين ابن السعود وحسن الإدريسي ، أرسل الأول على الفور نسخة من نصها الكامل مع كتاب منه إلى الإمام يحيى ، يرجوه أن يصدر الأمر إلى قواده بالكف عن مهاجمة الأدارسة لأنهم أصبحوا تحت حمايته . وقد كانت قوات الإمام في ذلك الوقت بالذات ، تحاصر - أو هي قاب قوسين أو أدنى من احتلال - مدينتي صييا وجيزان ، أهم مركزين للأدارسة . وكانت مفاجأة عنيفة فوجئ بها الإمام ، فلم يكن أمامه إلا أحد أمرين : إما أن يقر المعاهدة ويعترف بها ، وبذلك تفلت الإمارة من يده ، وإما أن يأمر قائد جنده في تهامة عبد الله بن الوزير بمواصلة الزحف ، فيصلدم بابن السعود ويدور القتال بينهما . ولكنه رأى أن يقر الأمر الواقع ، وأبلغ قائده بإيقاف الحرب ، ثم لى دعوة ابن السعود إلى المؤتمر الإسلامى في مكة^(١) . وكان الإمام يرى أنه يجب تسوية مشكلة عسير هذه مع ابن السعود تسوية سلمية ، وذلك لأن باقى

(١) المقتطف : المجلد ٨٤ ، الجزء ، عدد أول مايو سنة ١٩٣٣ (١٧ محرم سنة ١٣٥١)

من مقالة لأمين سيد ، ص: ٦٠٤ .

ظروفه السياسية والحربية لم تكن تساعده على مواجهة ابن السعود بالقوة . حقيقة كان مداد معاهدته مع إيطاليا لم يكن قد جف بعد ؛ وكان يأمل أن تكون المعاهدة عضداً له في مواجهة مشكلاته السياسية والحربية ، لكن لم يكن قد أتاحت له الفرصة بعد للاستفادة منها . كما أنه لم يكن ينتظر مطلقاً أن تنزل إيطاليا قواتاً لمساعدته في حروبه المختلفة ؛ بل كان كل ما ينتظره منها هو إمداده بالسلاح والعتاد . وقد أشرنا قبل ذلك إلى أن الإمام كان مشغولاً بإخماد الثورات التي كانت تظهر هنا وهناك داخل اليمن نفسه بين الجماعات الشافعية أو الزيدية . فضلاً عن مشكلاته مع إنجلترا في المحميات ، وتوتر العلاقات بينها كما رأينا .

تبادل الوفود بين البلدين :

اتخذ الطريق السلمي بين العاهلين مظهرًا خاصًا ، هو المفاوضات عن طريق إرسال مندوبين . وكان أول هذه الوفود هو الوفد السعودي الذي حمل نص معاهدة الحماية إلى صنعاء لعرضها على الإمام ، وقد وصل إلى صنعاء في ٣ ذي الحجة سنة ١٣٤٥ هـ (يونية ١٩٢٧ م) وبقي فيها إلى أواخر المحرم سنة ١٣٤٦ هـ (يولية ١٩٢٧ م) .

وقد دارت بين الوفد وبين الإمام محيى من ناحية ، وبينه وبين مندوبي الإمام من ناحية أخرى مباحثات طويلة خلال جلسات عديدة بلغت سبع عشرة جلسة . كان موقف الجانب اليمنى أنه يعتبر عسير جزءاً من اليمن ، وأن الإدارة غاصبيون ودخلاء في هذه المنطقة ، وأنه لا يعترف بما كان من انضمام بلاد آل عائض إلى نجد ، ولا بما كان من بسط الحماية على المقاطعة الإدريسية^(١) . وقد جاء في تقرير الوفد السعودي - بعد عودته إلى بلاده - المؤرخ في أول ربيع أول سنة ١٣٤٦ هـ (سبتمبر ١٩٢٨) ما يوضح

(١) وزارة الخارجية السعودية : بيان عن العلاقات اليمنية السعودية ، ص ١ - ٢ .

وجهة النظر السعودية في أمر عسير : « وخلاصة مطالب المندوبين اليمنيين التي لم يحددوها عنها ، ولم يتحولوا عن إبدائها طيلة مدة المفاوضات ، أن بلاد عسير ونجد جزء من بلاد اليمن . فأوضحنا للمندوبين أن بلاد الأدارسة قسم من تهامة عسير ، وأن عسير ليس من اليمن وأنه ليس لأئمة الزيود أى حق من الحقوق فيه ببراكين تاريخية علمية ، وأن حدود هذه المقاطعة تمتد من « نخا » إلى « زبيد » إلى مركز « باجل » من جهة الجبال ، وأن هذه القطعة بحدودها الميينة قسم واحد لا يتجزأ ، وكانت خاضعة للسيد محمد على الإدريسي أيام حكمه وهي داخلة ضمن الحدود التي شملتها معاهدة جلالة الملك (عبد العزيز) مع السيد حسن ، ولذلك فإننا نعتبرها من حقوق جلالة الملك كلها ونطالب بإعادة ما هو منها تحت حكم الإمام يحيى إلى المقاطعة الإدريسية .. »^(١) وتبدو المغالاة في التقرير ، إذ ليس من المعقول أن يوافق الإمام على التنازل عما حارب من أجله سنوات - ونقصد تهامة اليمن التي يريد منه الوفد السعودى أن يعيدها للأدارسة - كما أنه من الناحية الجغرافية لا يمكن تصور وجود دولة كاليمن تبقى معلقة فوق الهضبة في الداخل دون أن يكون لها منافذ على البحر تطل منها على العالم الخارجى ، أى أن تهامة اليمن كانت تمثل لباقي أجزاء اليمن ، تكاملاً عضوياً لا بد منه لقيام دولة مستقلة يمكن أن تعيش . ولكن يبدو أن هذا المطلب السعودى ، كان من باب المحاورات الدبلوماسية فقط حتى يجبر الإمام على قبول الوضع الجديد .

وعاد الوفد السعودى - دون اتفاق - إلى مكة المكرمة ، وعرض على الملك عبد العزيز خلاصة أعماله ، فصدر إليه الأمر بالرجوع إلى صنعاء للاتفاق على إبقاء الحالة الراهنة ، ووضع الترتيبات التى تؤدى إلى تعيين حدود فعلية بين المقاطعة الإدريسية وعسير ونجران من جهة ، وبين اليمن من

(١) وزارة الخارجية السعودية : بيان عن العلاقات اليمنية السعودية ، ص ٣ .

جهة أخرى . وقد عاد الوفد السعودي مرة ثانية إلى صنعاء ، واستمرت جلساته خلال شهرى ديسمبر سنة ١٩٢٧ . ويناير سنة ١٩٢٨ . وكانت الحدود التي يعرضها للاتفاق عليها تدل على تغير أساسى فى حديث الوفد ، فقد كان يعمل فعلاً على إقرار الوضع الراهن . إلا أن تركى ابن ماضى (أحد رجال الوفد السعودى) أرسل خطاباً إلى الملك عبد العزيز ، فى صنعاء مؤرخ ٢٠ ذى القعدة سنة ١٣٤٦ هـ (أبريل سنة ١٩٢٨) يشرح له بعض الأمور ، جاء فيه : « توجهنا إلى صنعاء اليمن لتجديد المفاوضات مع الإمام يحيى وزعمائه فموجب مطالعة خادكم حول تلكم المفاوضات أحببت أن أشرح لكم بعض ما يحسن ذكره منها : الإمام يحيى ذو مطامع غريبة ومراميه بعيدة ، كلما تكلمنا معه فى النقطة الممكنة لحل المشكل زاغ عنها ، وإن كان يقول قولاً بأنه يطلب الائتلاف فله مقاصد بعيدة . فتحقق لدى خادكم أنه متربص للدوائر عن مقصد ، وله آمال لا سمح الله بتحقيقها ، وليس له مقصد عدوان فى الوقت الحاضر ، ولا يريد حسم المادة والاعتراف بحدود معلومة له وعليه ، بل يريد لها مسالة ومكاتبة بغير نتيجة . ولا يزال يطلب فى حل عقد اتفاقية مكة ، وكم أوضحنا له ، وأفدناه أن الإدريسى فى قطعة من بلاد عسير ، وأنه مسلم استجار بأخيه فأجاره سابقاً ولاحقاً حتى طالت المحاورات بيننا وبينه ، ثم بيننا وبين مندوبه إلى نهاية أربعة وخمسين يوماً . ونحن مقيمون فى صنعاء فلم يكن له عذر عن إرسال مندوبين من طرفه لجلالتهكم ، ونرجو الله أن ينهى الأمور على ما يرام . »^(١) . وقد انتهت مفاوضات الوفد الثانى بالاتفاق على أن يرسل الإمام يحيى مندوبين عنه إلى الملك ابن السعود ، لشرح وجهة نظر اليمن . وقد أرسل الإمام لابن السعود رسالتين ، يخبره بأنه سيرسل مندوبين عنه لهذا الغرض ، كما ذكر فيها رغبته فى توطيد العلاقة بين البلدين ورد كيد الداسين^(٢) .

(١) وزارة الخارجية السعودية : بيان عن العلاقات اليمنية السعودية ، ص ٩ - ١٠ .

(٢) نفس المرجع : ص ١١ .

وعاد الوفد السعودي إلى مكة المكرمة ، ومعه ثلاثة من اليمينين يمثلون الإمام في رمضان سنة ١٣٤٦هـ (مارس سنة ١٩٢٨) ، وقاموا بمفاوضات هناك ولكنها كانت قصيرة وغير منتجة ، وذلك لأن أفراد الوفد اليمنى كانوا مختلفين على الرئاسة من جهة ، وعلى مدى صلاحية الوفد من جهة ثانية ، وذلك لأنه لم يكن له من الصلاحية ما يميز له البت في أى موضوع من المواضيع^(١).

وقد حدثت في هذه الأثناء أن أرسل الملك ابن السعود إلى الإمام يحيى كتاباً مؤرخاً في ٤ محرم سنة ١٣٤٧هـ (٢٤ يونية سنة ١٩٢٨) يخبره بأخبار المحادثات بين الوفدين السعودي واليمنى ، ويحدد علاقات الصداقة بين البلدين ، إلى أن يقول : « .. وإنى قبل أن أختم كتابى هذا ، يجب أخوكم أن يشرح لكم الثلاث مواد الآتية لأنها هى المحور الذى سيدور عليه كل اتفاق فى المستقبل .

أولا : إننا نحب الاتفاق مع حضرتكم ، ونرى أن ذلك أنكى للعدو وأسر^٢ للصديق .

ثانياً : إنه ليس لنا أغراض أو مطامع سواء فيما يتعلق بشخصكم أو بوطنكم وكل ما نرمى إليه هو السعى للاتفاق وراحة وطنكم ورعيتمكم .

ثالثاً : إننا بقدر ما نستطيع سنمنع كل ما يوجب سوء التفاهم أو يحدث المشكلات بيننا وبينكم ، وإننا سنبدل جهدنا في توطيد السلام إلا ما يوجبه الدفاع عن الكرامة والشرف . . . وكل ما لدينا قد أبديناه شفاهاً لندوييكم^(٢) .

(١) هذه هى عادة الإمام دائماً إذ لم يكن يجعل لندوبيه - في أية مفاوضات - الصلاحيات اللازمة للبت في الأمور . وكان يحتم عليهم دائماً الرجوع إليه في كل شئ ، وقد يرجع هذا إلى رغبته الشخصية في البت في كل صغيرة وكبيرة بنفسه - وهذا ما كان يتبعه في جميع شئون دولته - وإلى عدم ثقته بأحد .

(٢) وزارة الخارجية السعودية : بيان عن العلاقات اليمنية السعودية ، ص ٥ - ٦ .

وهكذا عاد الوفد اليمني من مكة دون أن يحقق شيئاً يذكر ، ولكن كان هناك أمر أصبح شيئاً واقعياً إلى حد كبير ولبعث الوقت ، هو أنه بدا على الطرفين أنهما اعترفا ولو مؤقتاً باتباع سياسة المحافظة على «الوضع الراهن» وأخذ كل منهما يعمل على تقوية قبضته على ما تحت يده من القبائل والجهات ، وينظم سياسته وإدارته في هذه الجهات . وقد استمر هذا الوضع حوالى ثلاث سنوات أى حتى سنة ١٩٣١ حين ثارت حادثة جبل « العرو » مما أدى مرة أخرى إلى تجديد المنازعات و المفاوضات حتى قامت بين البلدين حرب « السبع أسابيع » التى انتهت بمعاهدة سنة ١٩٣٤ م بين البلدين .

ولكن هناك بعض الأمور التى نريد أن نشير إليها ، أهمها أن بداية العلاقات بين البلدين ، وسيرها في هذا الخط بالتحديد ، لم يكونا وليدى الصدفة بل كانت بداية طبيعية في صورتها وجوهرها . ويتلور هذا في أنها كانت نتيجة توسع كل من الحاكمين في بقاع الجزيرة العربية تماسحت حدودهما ، وتشابكت مصالحهما ، مما أدى إلى التصادم . وفرضت هذه البداية بالتالى خطاً معيناً تسير فيه العلاقات الفتية المتوترة ، اتصف بالشد والجذب حول بقاع معينة ، ادعى ملكيتها كل من الطرفين .

ومن ناحية ثانية ، كانت علاقة الطرفين ببعضها ببعض تتأثر تأثراً مباشراً بعلاقة كل من الطرفين بانجلترا ، وكانت للأخيرة علاقات خاصة بكل من صنعا والرياض كل على حدة . وقد لعبت هذه العلاقات دوراً هاماً في سير علاقات اليمن مع السعودية . ولم يكن هذا الأمر غريباً فلإنجلترا مصالح في كل من جنوب اليمن وشمال السعودية ، كما يهمها أن تحافظ على علاقاتها ومصالحها لدى هذين العاهلين . وقد بدأت العلاقات السعودية الإنجليزية في التوتر بعدما أقامت إنجلترا دولتين هاشميتين على حدود ابن السعود الشمالية وأخذت ترعاهما . وبفضل العداء التقليدي بين السعوديين والهاشميين ، ونتيجة

لقيام منازعات وحروب قبلية على حدود هاتين الدولتين مع السعودية ، رأت إنجلترا نفسها - لخدمة مصالحها الخاصة - مضطرة إلى التدخل دفاعاً عن مصالح العراق وشرق الأردن وتدعياً لمركزيتها . وقد اضطرت إلى استعمال الطائرات في فرض التجمعات القبلية الوهابية على حدود هاتين الدولتين ، إلا أن هذا النزاع لم يستمر طويلاً ، وتمكنت إنجلترا بفضل مجهودات ومفاوضات سير جالبرت كلايتون من أن تعقد معاهدة مع ابن السعود في مايو سنة ١٩٢٧ . وقد قضت هذه المعاهدة على المنازعات المحلية ، وأدت إلى اعتراف إنجلترا باستقلال الدولة السعودية الجديدة ، كما عملت على تسوية جميع الأمور المتعلقة بين البلدين وكانت إنجلترا تهتم اهتماماً واضحاً بعقد هذه المعاهدة لوجود مصالح عديدة لها في الجزيرة العربية ، كان لابد من الاطمئنان عليها بعد التوسع السعودي العريض ، الذي وصل إلى مناطق النفوذ الإنجليزي في الجزيرة وخارجها وقد وقعت المعاهدة بجدة في مايو ١٩٢٧ ، وتبذل الإبرام في سبتمبر سنة ١٩٢٧ (ملحق ٧) . والذي نريد أن نصل إليه هنا ، هو أن العربية السعودية كانت قد سوت مشكلاتها مع إنجلترا ، وأنهت حروبها في الشمال ، قبل التصادم مع اليمن ، أو قبل أن تدخل في علاقات جديدة مع اليمن . فقد حضر الوفد السعودي الأول إلى صنعاء في يونيو سنة ١٩٢٧ ، أي بعد توقيع المعاهدة الإنجليزية السعودية بشهر ، وبعد الاطمئنان على استقرار باقى مشكلات ابن السعود ، وبالأحرى لقد فرغ ابن السعود من المشكلات المحيطة به قبل أن يلتفت إلى الإمام يحيى .

ولكن الأمر كان عكس ذلك بالنسبة لليمن ، فقد واجه الإمام ابن السعود عندما كان مشغولاً باشتباكات مع جارته إنجلترا في الجنوب . ويتضح هذا بالنظر في تاريخ سير كل من علاقات الإمام مع جاراته في الشمال وفي الجنوب . ففي الوقت الذي كان الوفد السعودي الأول والثاني في صنعاء يفاوض الإمام ومندوبيه كانت الطائرات البريطانية تلقى بقنابلها على جيوش الإمام في المحميات حتى إنه اضطُر أن يسعى للهدنة مع إنجلترا وأعلنت

فعلا في ٢٥ مارس سنة ١٩٢٨ ، وهو نفس الشهر الذي توجه فيه وفده هو إلى مكة المكرمة مع الوفد السعودي الثاني .

ولا شك أن هذه الوحدة الزمنية هي التي أثرت في علاقات الإمام مع ابن السعود ، وفي سير المحادثات والنقط التي تناولتها هذه المحادثات . وانشغال الإمام في أحداث حدوده الجنوبية - التي كانت ملتزمة بالصورة التي عرضناها - يجعلنا نؤمن بصحة بعض ما جاء بتقرير « تركي بن ماضي » إلى وليكه ابن السعود حيث يقول عن الإمام « ... وليس له مقصد عدوان في الوقت الحاضر ، ولا يريد حسم المادة والاعتراف بحدود معلومة له أو عليه ، بل يريد لها مسألة ومكاتبة بغير نتيجة » . فقد يكون سبب موقف الإمام هذا الذي وصفه « تركي » هو عدم رغبة الإمام في البت في مشكلة حيوية تخص حدوده الشمالية عندما كان يحارب عند حدوده الجنوبية ، فكانه بذلك أراد أن يكسب وقتاً ، ويسوف في حل قضيته مع الجنوب . وكان هذا هو نفس الأمر مع إنجلترا ، فموقف الإمام بالنسبة لها تأثر بطبيعة علاقته مع ابن السعود .

وقد شعر الإنجليز أنفسهم بهذه الحقيقة ، واعتقدوا في هذه الفترة « أن نتيجة مفاوضات الإمام مع ابن السعود ستكون العامل الهام في رسم سياسته في المستقبل تجاه بريطانيا »^(١) .

الفصل الخامس

موقف الإمام بالنسبة لمشاكل الحدود

الإمام والاتحاد السوفيتي :

لم يكن لإنجلترا تأثير مباشر على سياسة الإمام تجاه جاره في الشمال فحسب ، بل كان أيضًا لها تأثير كبير على سياسته تجاه القوى الخارجية الأخرى . ويتضح هذا في تعامله مع الدول الأجنبية المختلفة ، وإن كان سرعان ما يحرص على أن تكون هذه المعاهدات ، محدودة للغاية في أغراض معينة ، ويخضع موادها - عند التنفيذ - لوجهة نظره هو ، وطبقًا لما يراه فقط مما يقلل في النهاية من أهمية هذه المعاهدات ، ويضعف بالتالي مدى استفادة اليمن منها . وكانت علاقته مع إنجلترا من أسباب موقفه هذا ، فهو يخاف النفوذ الأجنبي والقوى الأجنبية بكل صورها وأشكالها - وكانت إنجلترا صورة حية تمثل أمام عينيه كل ما هو أجنبي - ولكنه في نفس الوقت ، كان يحتاج إلى قوى أجنبية تساعده في مقاومته لإنجلترا وفي نيل مطالبه منها . فكانه في الحقيقة كان يخاف النفوذ الأجنبي ولكنه كان يشعر بالحاجة إليه في نفس الوقت .

وهذا هو الدافع الأساسي الذي أدى به إلى عقد معاهدة « صنعاء » مع الاتحاد السوفيتي في أول نوفمبر سنة ١٩٢٨^(١) ، أي عند اشتداد المنازعات الحربية مع إنجلترا ، وهذا ما جعل البعض يذهب إلى القول إن هذه المعاهدة أدت إلى ازدياد شعور الإمام بالقوة أمام تهديد إنجلترا ، مما جعلها تصر على

استعمال طائراتها ضده لإخراج قواته من المحميات^(١). ولكن كانت هناك عوامل أخرى أدت إلى هذا التقارب اليمنى السوفيتي ، فمن الناحية الدولية كان عام ١٩٢٨ ، هو عام انعقاد المؤتمر السادس للكونغرس^(٢) ، والذي بدأ به الاتحاد السوفيتي ما سمي العهد الثالث الذي واجهت موسكو الشرق فيه بشكل يائس بعض الشيء . وكان الاتحاد السوفيتي يرى أن بريطانيا هي التي تمثل رأس الاستعمار في العالم ، ولكنه كان يشعر في نفس الوقت - ومن وجهة نظره « النظرية » البحتة - أن الشرق الأوسط ليس معداً إعداداً كافياً لنشر نفوذه في ربوعه ، إذ كانت هذه البقاع ، إما واقعة تحت النفوذ البريطاني أو الفرنسي مباشرة وهذا الأغلب الأعم ، أو متأثرة سياسياً وحضارياً بوجود هذا النفوذ في أقاليم مجاورة قريبة . وكان يرى أن حالة هذه المنطقة عمومًا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية تنصف بالتخلف والتأخر ، مما جعل الاتحاد السوفيتي يشعر بأنه أمام وضع معين من الصعب عليه التغل فيه ، ولكنه حاول في نفس الوقت ، إقامة علاقات تجارية وسياسية مع اليمن والسعودية ، وذلك لأنها كانتا الدولتين الوحيدتين العربيتين اللتين خرجتا من الحرب العالمية الأولى وهما متمتعان بالاستقلال التام . وقد أمد الاتحاد السوفيتي العربية السعودية بكثير من البضائع اللازمة ، وأنشأ له قنصلية في جدة ، وعمل على إغراق الأسواق بالبضائع المختلفة ، مما أثار ضده باقئ تجار وقنصليات جدة ، وهذا اضطر بالتالي الحكومة السعودية إلى الحد من نشاط التجار السوفييت^(٣) وهكذا كان اختيار السوفييت للعربية السعودية ولليمن كمجال نشاط لهم أمراً طبيعياً ، إذ لم يتمكنوا من إيجاد أية فرصة

Philby : Saudi Arabia, P. 334,

(١)

(٢) والترلاكور : الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط (ترجمة لجنة) الطبعة الأولى - بيروت -

أغسطس سنة ١٩٥٩ ص ٩٨ .

Philby : Ibid, P. 334,

(٣)

لمد نفوذهم إلى البلاد العربية الأخرى . وقد عبر أحد أفراد الوفد إلى اليمن فقال : « نرغب أن نعقد معاهدة تجارية مع الإمام يحيى ، إذ لا يخفى عليكم أن بلادنا واسعة ومحصولاتنا كثيرة وأبواب العالم الخارجى مغلقة في وجوهنا ، فنحن نسعى لإيجاد أسواق جديدة ، وهذه البلاد من جملة البلاد التى يمكننا أن نعمل معها ، ونجد فيها أسواقاً تجارية »^(١) .

وقد تمكن الوفد السوفيتى من عقد معاهدة صداقة وتجارة مع الإمام سميت بمعاهدة « صنعاء » ، وذلك في أول نوفمبر سنة ١٩٢٨ (١٧ جمادى الأولى سنة ١٣٤٧) . (انظر ملحق ٨) .

ويعتبر الإمام أول من أقام علاقات سياسية مع الاتحاد السوفيتى ، فعقد معه هذه المعاهدة التى عقدت في وقت مبكر جداً بالنسبة لبلدان الشرق الأوسط . وقد حقق الإمام من ورائها أغراضه السياسية والاقتصادية ، فاعترف به الاتحاد السوفيتى وباستقلاله وباستقلال بلاده كما نظم معه التبادل التجارى والعلاقات السياسية .

وكانت مدة سريان المعاهدة عشر سنوات ولكنها لم تجدد بعد مرور هذه المدة ، فقد سحب الاتحاد السوفيتى كل هيئاته الدبلوماسية التى تعمل في المجال العربى سنة ١٩٣٨^(٢) .

وكان دافع الاتحاد السوفيتى الجديد ، هو فشلة أمام النفوذ الإيطالى والألماني اللذين تغلغلا في المنطقة العربية بوجه عام . فقد كانا يمثلان أمام الشعب العربى المنقذ والمحرر من الاستعمار الإنجليزى الفرنسى ، فقد تغلغل النفوذ الإيطالى في اليمن واستطاعت إيطاليا تجديد معاهدة سنة ١٩٢٦ مع الإمام ، في الوقت الذى سحب فيه الاتحاد السوفيتى دبلوماسيته ، واختفى نشاطه تقريباً في اليمن إلى أن تجدد ثانية بعد ذلك بمدة طويلة في سنة ١٩٥٥ .

(١) نزيه مؤيد العظم : رحلة في بلاد العربية السعيدة ، ج ١ ، ص ٨ .

Philby : Saudi Arabia, P. 334,

(٢)

وكيفها كان الأمر فقد كان للبعثة التجارية السوفيتية نشاط كبير في اليمن ، وقد أثبتت وجودها إلى حد كبير ، ونافست بشدة باقى الفئات التجارية في الحديدية مما كان له أثره السيئ على تلك الفئات . فكانت هناك مثلاً جماعة من اليونانيين يعرفون بـ « إخوان ليفراتو » تشتري البن بأرخص الأثمان من الأهلى ، ثم تبيعه في الأسواق الخارجية بالسعر الذى تريده ، وهكذا كانت تتحكم في سعر البن اليمنى سواء فى الداخل أو الخارج ، وذلك لقلة رأسمال التجار الوطنيين وعدم درايتهم بالعالم الخارجى وأسواقه ، ولكن « الشركة التجارية الروسية » - هكذا كان يدعى الوفد السوفيتى فى اليمن - أخذت تضارب تجار البن وغيرهم من التجار بشتى البضائع . ويصف نزيه العظم هذا النشاط التجارى للشركة التجارية الروسية فيقول : « وقد رأيت سياسرتها فى الطريق يتعاون البن رأساً من القرويين ، وقد جلبت شيئاً من السلع المختلفة كالسكر والأرز والدقيق والكاكز والخشب والكبريت والأقمشة إلى غير ذلك من البضائع الكثيرة ، واستولت على الأسواق التجارية ، وثبتت أثمان الحاجيات بعدما كان التجار يتلاعبون بها كيفما شاءوا . وقد كان لهذه السياسة أثر بعيد فى اليمن ، وأخذ بها معظم التجار وصاروا يمتدحون هذه الشركة ، ويشنون عليها أطيب الثناء . وقد اهتمت الحكومة الروسية كثيراً بأمر اليمن ، وصارت تسير بواخرها من أوديسا فى البحر الأسود إلى خليج فارس فى العجم ، فتمر هذه البواخر بالبحر الأحمر وتقف بالحديدة فى ذهابها وإيابها ، وتنقل البضائع والحجاج بأثمان بخسة لا تزاحم . وقد ضربت بعملها هذا ، السفن التجارية الصغيرة التى تسير بين شواطئ البحر الأحمر ضربة قاضية لأن أصحاب هذه السفن كانوا يستنزفون أموال التجار ، ويتقاضون منهم أجوراً غير معقولة لنقل بضائعهم ، ولذلك لما أتت هذه الشركة الروسية حول التجار نظرهم نحوها ، وانصرفوا عن غيرها ، ولا تأتى سفينة روسية إلى الحديدة إلا وهى ملأى بشتى البضائع والحاجيات ، وتعود من الحديدة ملأى بالجلود والبن »^(١) .

(١) نزيه مؤيد العظم : رحلة فى بلاد العربية السعيدة - ج ١ ، ص ٨٠ .

وفي حقيقة الأمر كان التقارب اليمنى السوفيتى يمثل جانباً من الصراع الدولى بين الاتحاد السوفيتى وبين الدول الغربية وخاصة إنجلترا ، وقد بدأ هذا التنافس الدولى قبل ذلك بسنوات . فمن المعروف أن الاتحاد السوفيتى قد اعتمد له قنصلاً فى جدة فى ١٩٢٤ لدى بلاط الملك حسين ، كما كان الاتحاد السوفيتى أول دولة اعترفت بابن السعود ملكاً على الحجاز بعد طرد الأسرة الهاشمية سنة ١٩٢٥ . وقد حاول هذا القنصل أن يعمل من مقره فى جدة ، على الاتصال بالعناصر المتمردة غير الراضية فى حوض البحر الأحمر ، ونشر النفوذ السوفيتى . وبناء على اقتراحه ، بدأت السفن السوفيتية تبحر بانتظام سنة ١٩٢٧ فى البحر الأحمر وغيره لخدمة أغراض الحج ، كما عرضت البضائع السوفيتية فى الأسواق بحوالى نصف تكاليفها ، وفى سنة ١٩٢٧ افتتح فرع الشركة « التركية الروسية » فى جدة ، لكن سرعان ما عطل ابن السعود نشاطها كما ذكرنا . وقد أدى هذا النشاط إلى عقد المعاهدة مع السوفيت فى أول نوفمبر سنة ١٩٢٨ ، وتعيين قنصل تجارى فى صنعاء . ولكن إنجلترا إنقاذاً لمصالحها فى الجزيرة العربية ، ومنافسة للنفوذ السوفيتى الممتد هناك ، سارعت إلى رفع مفوضيتها فى جدة إلى درجة سفارة ، وقد قامت بهذه الحركة حتى تضمن لوزيرها المفوض هناك مركز عمادة الهيئة الدبلوماسية فى بلاط الملك ابن السعود^(١) .

أحوال الإمام بعد حوادث سنة ١٩٢٨ :

فى نهاية عام ١٩٢٨ ، أصبح وضع الإمام السياسى محدوداً إلى درجة كبيرة ولكن لم يكن هذا التحديد يعنى الاستقرار أو الوصول إلى حلول وأوضاع مرضية . فقد وصلت العلاقات اليمنية الإنجليزية حينئذ إلى حالة أكثر وضوحاً ، إذ أعلنت إنجلترا حدود عمياتها إلى ما كانت عليه أيام الحكم العثمانى لليمن وذلك بقوة طائراتها . وقد أرضاها هذا الوضع الذى وصلت

إليه ، فمما لا شك فيه أن دخول الإمام المحميات أثر على النشاط التجاري البريطاني مع الحديدة ومع الداخل - سواء في المحميات أو في اليمن - وذلك منذ ١٩١٩ حتى ١٩٢٨ - مما أعطى الفرصة لازدهار نشاط قوى أخرى مثل النشاط الإيطالي والأمريكي^(١)، وكانت هذه المنافسات تضايقها كثيراً فهي دولة تجارية أساساً ، كما كانت تعتبر تلك الجهات مجالا لنفوذها الخاص ، لذلك كانت تطمح في إقرار الأوضاع ، ولكن بما لا يتعارض مع مصالحها ونفوذها . أما الإمام فقد كان مجبراً - أمام الهزائم الحربية على حدود المحميات - على طلب فتح باب المفاوضات مع إنجلترا ، وذلك في سبتمبر سنة ١٩٢٨ لتسوية الأوضاع بين الدولتين^(٢) .

وفي نفس الوقت كان وفد الإمام إلى مكة قد عاد دون الوصول إلى نتائج حاسمة ، وظل الوضع معلقاً بين الدولتين - اليمنية والسعودية - منذ أواخر عام ١٩٢٨ حتى عام ١٩٣١ ، عندما وقعت حادثة جبل « العرو » . وظل الطرفان - خلال هذه الفترة - يحاولان تقوية قبضتهما على ما تحت أيديهما من الممتلكات ، وقد ارتضيا بقاء الوضع الراهن على ما هو عليه ، أملاً في الوصول إلى وضع نهائي مستقر .

أما من الناحية الدولية ، فقد أصبح للإمام معاهدتان مع دولتين كبيرتين : مع إيطاليا سنة ١٩٢٦ ، ومع الاتحاد السوفيتي سنة ١٩٢٨ . ونحب بهذه المناسبة أن نؤكد أن الإمام لم يكن يهتم بالناحية الدولية إلا اهتماماً ضئيلاً للغاية ، ولم يكن ينظر إليها إلا كوسيلة لحل مشاكله وتدعيم مركزه دون أن يؤمن بفوائدها الأخرى في تطوير بلاده . وهذا يعني أنه لم يعقد هاتين المعاهدتين إلا تحت ضغط ظروف معينة دون إيمان منه بضرورة إقامة علاقات دبلوماسية مع البلاد الأخرى .

Survey of International Affairs, 1928, p. 312.

(١)

Ibid : 1928, p. 317.

(٢)

ولم تكن أحداث اليمن الداخلية منفصلة عن باقى أحداث حياة الإمام السياسية ، بل لا يمكن فهم سياسة الإمام الخارجية إلا إذا تتبعنا الأحداث الداخلية جنباً إلى جنب مع باقى أحداث الإمام ، ذلك أن كلا من الناحيتين يتبادل التأثير فى الأخرى ، فذبذبات الوضع الداخلى هى تعبير عن أحداث السياسة الخارجية ، التى تؤثر بالتالى فى ظهور الذبذبات نفسها .

ويتضح هذا التأثير المتبادل والفهم الخاص له ، إذا تتبعنا أحداث اليمن بعد استقرار الأوضاع مؤقتاً على الحدود الجنوبية عام ١٩٢٨ ، ودققنا النظر فى ملاحظة التوافق الزمنى بين أحداث الداخل والخارج . ففى أواخر سنة ١٩٢٩ ، أى بعد إخماد ثورة الزرانيق ، أرسل الإمام حملة لإخضاع الجهات شرقى صنعاء . وكانت هذه البلاد لم تخضع بعد لحكمه ، وكانت تتمتع باستقلالها تحت حكم رؤسائها . ويقول الجرافى عن هذه الحملة : « وفى سنة ١٣٤٨ هـ (١٩٢٩) تم فتح بلاد « الجبوية » و « حريب بيحان » من مشارق اليمن ، وقد سار إليها الشريف عبد الله الحمزى الذى رتب أحوالها ، وقد وظف الإمام بهما العمال والحكام »^(١) . واستمرت محاولات الإمام هذه « ففى سنة ١٣٥١ هـ (أواخر سنة ١٩٣١) سار عبد الله الوزير وعبد الله الحمزى وعدد كبير من رجال الجيش النظامى لفتح « مأرب » فدخلوا من بلاد « خولان » وكانت طريقهم من « صرواح » . وقد استولى الجيش المظفر على « مأرب » بعد معارك دامية اشتبك فيها الجيش اليمنى مع قبائل « عبيدة » بوادى « ذنقة » وقد احتل الجيش الإمامى المراكز الرئيسية »^(٢) .

ولم يقتصر أمر هذه الحملات على بلاد الشرق لإتمام فتحها وإخضاعها لحكم الإمام ، بل أرسل بعضاً منها إلى جهات أخرى حتى يضمن خضوعها لحكمه « ففى ١٣٥١ هـ (أواخر سنة ١٩٣٢) سار سيف الإسلام أحمد

(١) الجرافى : المقتطف من تاريخ اليمن ، ص ٢٤٠ .

(٢) نفس المرجع : ص ٢٤١ .

لتأديب قبائل «دهم» الذين لم يدخلوا فيما دخل فيه قبائل اليمن من تسليم رهائن الطاعة ، ولا أمّنت بلادهم من طغيان أهل الفساد ، ولما وصل إلى الجبل الأسود الذى وراء أرض قفر تمتد حتى الجوف ويحصل فيها السلب والنهب ، أمر ببناء ثكنات للجنود يقيمون فيها لحفظ الأمن ، ولضمان استقرار الحالة ، ومنع أرياب الفساد من ارتكاب الإجرام .. وسرعان ما وصل إليه أشرف الجوف ورؤساء «ذى حسين» وغيرهم ، فأخبرهم أن الغاية والغرض من مجيئه ما هو إلا إصلاح أهل البلاد ، وتأمين الطرقات ، وإقامة الشريعة المطهرة . وطلب منهم الرهائن المختارة فأذعنوا لما طلب ، ثم ظهر الخلاف من «ذى حسين» أهل جبل «برط» فزحف عليهم الجيش المتوكل وهزمهم شر هزيمة ، وقد مثل بين يدي ولى العهد أكابر «ذى نوف» الذين ليس لهم عمل إلا غزو قبائل المشرق ، وقد تمتد غزواتهم فى بعض الأحيان إلى نجد ، ولهم فى ذلك حكايات غريبة .. وبلغت الرهائن من «ذى محمد» و «ذى حسين» و «بنى نوف» نحو ٣٠٠ شخص ، وأرسل ولى العهد بعض من يثق بهم من أفراد الجيش لحصر عدد المواشى والنخيل فلم يعترضهم أحد.. وفى ذى القعدة سنة ١٣٥١هـ (مارس ١٩٣٢) بلغ سيف الإسلام ولى العهد أن شرذمة من «واثلة» التابعين لذى محمد لم يسلكوا مسلك الطاعة فأمر عامل «برط» بالزحف عليهم ، فتقدم على رأس قوة إلى محل «الفرع» فاستجدوا بقبائل «يام» وخرجوا إلى أطراف «الفرع» واشتعلت نار الحرب بين الفريقين . وواصل ولى العهد إرسال الإمدادات فانهمزت «يام» وفر رجالها ، ولم يقفوا إلا فى «نجران» . ثم أعد سيف الإسلام ولى العهد الجيوش الجسارة وأمر بالزحف على وادى «نجران» وفى محرم سنة ١٣٥٢هـ (أبريل - مايو ١٩٣٣) تقدم الجيش المتوكل على نجران ودخلها عنوة ، وفرت قبائل «يام» منها لا تلوى على شيء وغنم الجيش كثيراً من أموال المكارمة^(١) .

(١) الجرفاني : المختطف من تاريخ اليمن ، ص ٢٤٣ .

ورغم أن الجسرافي - يعنى الأصل - مؤرخ نصب نفسه للدفاع عن الإمام يحيى ، إلا أننا حرصنا على ذكر روايته نفسها عن محاولات الإمام لإقرار السلام وفرض سيطرته داخل اليمن ، وهى محاولات ذات صفة حرية عنيفة .

ورغم أنه يبدو من هذه الرواية أن هذه الجهات متمردة ثائرة ، وأن الإمام يقوم بواجبه الشرعى ويلجأ إلى العنف لإخضاعها لسيطرته ، إلا أن الرواية نفسها توضح بين طياتها حالة هذه القبائل وسبب ثورتها ، وسياسة الإمام تجاهها واستيلائه على الغنائم والرهائن منها .

حادثة جبل « العرو » سنة ١٩٣١ على الحدود اليمنية السعودية :

تجددت الأزمات الحادة بين الإمام يحيى والملك ابن السعود بعد فشل البعثة اليمنية إلى مكة سنة ١٩٢٨ ، عندما وقعت حادثة العرو في صيف سنة ١٩٣١ . فقد حدث أن احتلت قوات الإمام جبل « العرو » على حدود عسير ، وأخذت بعض الرهائن ، كما حرضت القبائل على التخلل عن ارتباطهم مع ابن السعود^(١) .

وهذه الحادثة في حد ذاتها تعبر عن أمور بالغة الأهمية ، فحتى ذلك الوقت لم تكن هناك حدود معينة ثابتة يمكن أن يقف عندها نشاط كل من الطرفين ، كما لم تكن هناك كذلك خرائط معتمدة يمكن الرجوع إليها عند وقوع اختلاف أو تعذر^(٢) . وتدل هذه الحادثة كذلك على أن أهالي هذه المناطق لم يكونوا قد استقروا بعد على وضع معين سواء تحت حكم الرياض أو صنعاء ، مما كان يتيح الفرصة لكلا العاهلين أن يدعى

Survey of International Affairs, 1939 - 1934, p.313.

(١)

Philby O Saudia Arabia, p. 322.

(٢)

لنفسه حكم هذه الجهات . وكان لكل منهما حججه وبراهينه ، وكانا ينظران إلى هذه البقاع التي تقع على الحدود المشتركة وكأنها ملك مستباح فلا مالك لها ، وبالتالي فعلى الطرفين أن يتسابقا في وضع أيديهما عليها ليضع كل منهما الآخر أمام « الأمر الواقع » خاصة وأن كلا الطرفين كان يؤمن ضمناً بسياسة بقاء الوضع الراهن على ما هو عليه إلى أن تتم تسوية نهائية . ونتيجة لهذا كله وقعت حادثة « العرو » وكان من الصعب حيثئذ تحديد الجانب المعتدى ، وإن كان قد اتضح فيما بعد أن اللوم يقع على القائد السعودي الذي انتهك حرمة الحدود اليمنية على غير قصد منه^(١) . فقد حدث أن أرسل أمير « جيزان » السعودي إلى مليكه يخبره أن قوات الإمام يحيى قد تقدمت إلى جبل « العرو » التابع للمنطقة الإدريسية ، وأخذت الرهائن من أهله ، وأن عمال الإمام يحيى يرسلون الكتب إلى رؤساء قبائل المقاطعة يدعونهم فيه إلى الطاعة للإمام يحيى ، ونقض عهدهم مع الملك ابن السعود وذلك بصورة صريحة .

وهنا بدأ الملك ابن السعود يرأسل الإمام ، وأخبره أنه يستبعد أن يكون هذا التعدي نتيجة صدور أوامره بالزحف إلى جبل « العرو » فأجابه الإمام بأن أهالي العرو هم الذين طالبوه بالتقدم إليهم (لتعليمهم الدين) ويستسمحه إذا كان قد حدث تعدد على المناطق المشمولة بالحماية السعودية .

وهنا اقترح الملك ابن السعود عقد مؤتمر من مندوبي الطرفين لتسوية المشكلة . وبدأت الاجتماعات بالفعل ، وجرت المفاوضات ، ولكن ذلك لم يؤد إلى نتيجة قاطعة ، مما دفع الإمام إلى أن يرسل للملك ابن السعود ،

بأنه يترك حل النزاع بين يديه ، وذلك بعد فشل المندوبين في الوصول إلى حل حاسم مقبول^(١) .

وبعد هذه الاتصالات والمفاوضات الطويلة التي امتدت إلى نهاية العام (١٩٣١) وافق الملك ابن السعود على التخلي عن مطالبه في هذه البقعة ، وتنازل عنها للإمام يحيى . وتلا ذلك عقد عدة اجتماعات بين مندوبي الطرفين مرة أخرى لعقد معاهدة صداقة وحسن جوار ، وقعت في ١٥ ديسمبر ١٩٣١^(٢) . (انظر ملحق ٩) .

وقد عبر العاهلان عن فرجهما وتقبلهما لمواد المعاهدة ، وأبرق الإمام يحيى بموافقته للملك ابن السعود الذي رد عليه في ١٥ رمضان سنة ١٣٥٠ (يناير سنة ١٩٣٢) بالموافقة أيضاً ، إلا أنه طلب منه أن يرسل مندوبين للتفاوض معهم بشأن بعض الملاحظات على المعاهدة ، فقبل الإمام ولكنه طلب تأجيل سفرهم إلى موسم الحج أى في ذى الحجة سنة ١٣٥٠ هـ (أوائل أبريل سنة ١٩٣٢) . وقد كانت هذه المراسلات تحمل روح الود والصداقة وتدل على التفاهم التام^(٣) . ويتضح من قيام هذه المشكلة وما انتهت إليه ، عدم رغبة كل من الإمام والملك في توسيع المشكلة وأخذها مأخذ الجسد ؛ إذ سرعان ما وافق الملك ابن السعود على التنازل عنها كما رأينا ، كما وقف الإمام منها نفس الموقف إذ ترك حل الأمر بين يدي الملك ابن السعود ، وكان لا يفعل ذلك أبداً إذا كان الأمر ذا أهمية بالنسبة له ، أو إذا كان قادراً على الوقوف موقفاً أكثر إيجابية وحزمياً . وإننا نرجع سبب وقوف

(١) وزارة الخارجية السعودية : بيان العلاقات اليمنية السعودية (الكتاب الأخضر) ص ١٦ .

(٢) Survey of International Affairs, 1934, p. 313.

(٣) وزارة الخارجية السعودية : الكتاب الأخضر ، ص ٢٤ - ٢٥ .

الملكين هذا الموقف المتهادن السلمى إلى أنها لم يريدوا الدخول في حرب غير مضمونة من أجل بقعة أرض صغيرة غير ذات أهمية كبيرة على الحدود ، إلى جانب ما كان لكل منهما من مشكلات خاصة . فابن السعود لم يكن - كما يذكر فيليبى - بالحاكم الذى يندفع من أجل تحديد دقيق لحدود أرض بلا مالك ، حيث إنه كان يؤمن بضرورة ترك مثل هذه الأماكن لاستقلالها الواقعى - الفوضىسى بعض الشيء - حتى تؤدى أوضاعها الداخلية الخاصة إلى وقوعها تحت سلطته ليتمكن من مباشرة سلطاته فيها كاملة^(١) . لذلك لم يتحمس كثيراً للتشدد مع الإمام يحيى . أما بالنسبة للإمام فلم يكن أمامه كذلك إلا أن يكون مسالماً غير متحمس للدخول في توتر جديد مع ابن السعود من أجل جبل « العرو » فضلاً عن مشكلاته في الجنوب مع إنجلترا .

مفاوضات اليمن مع إنجلترا والسعودية :

كانت إنجلترا قد نجحت في هذه الأثناء في العمل على جمع هذه الجهات مرة أخرى تحت سيطرتها ونفوذها ، بعد أن تخلخل هذا النفوذ خلال السنوات السابقة التى تلت الحرب العالمية الأولى . فعملت على عقد مؤتمرات في خلال ١٩٢٩ ، ١٩٣٠ م ، في الحج حضرها سلاطين وأمراء ومشايخ هذه المحميات ، ووقع المجتمعون ميثاق التضامن « على الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر » وتشكيل مجلس تحكيم لحل مشكلاتهم بصورة ودية . وقد افتتح المؤتمرين وإلى عدن ، ولكن رأس جلساتها سلطان الحج . كما كان وإلى عدن ورجال حكومته وضباط الطيران البريطانى على رأس المدعوين في الحفل الذى أقامه سلطان الحج في حديقة قصره بهذه المناسبة .

وكانت انجلترا كذلك قد أجبرت الإمام على إخلاء سبيل رهاائن المحميات حسب تعهده السابق في « يوم ٢٠ رجب ١٣٤٩ هـ (أكتوبر سنة ١٩٣٠) وكان يوماً تاريخياً في الحج »^(١).

وقد انصفت علاقة الإمام مع انجلترا - بعد حوادث سنة ١٩٢٨ العنيفة - بالهدوء وسلوك طريق المفاوضات ، فقد اقترح الإمام فتح باب المفاوضات بين الطرفين وذلك في سبتمبر سنة ١٩٢٨ . وقد أدت هذه المفاوضات إلى اقتراح عقد معاهدة موعده إلى بريطانيا « أن تضع الأسس المناسبة للتعاقد بشأنها » وذلك في أكتوبر سنة ١٩٣١ . ولكن الإمام قام باحتلال جزء من إقليم « العوذلي » مرة أخرى ، بعد أن كان قد خرج منه أثناء أحداث ١٩٢٨ . وبقيص الإمام على حوالي أربعين رهيناً ، إلا أن هذا لم يمنع من استمرار المفاوضات بين البلدين . وقد صرح نائب وزير المستعمرات في مجلس العموم في ٢٨ يونيو سنة ١٩٣٣ . بأن هناك ثلاثة شروط لعقد المعاهدة هي :

أولاً : الجلاء عن كل إقليم المحمية .

ثانياً : الإقراج عن رجال قبائل المحمية .

ثالثاً : رفع القيود عن التجارة بين اليمن ومحمية عدن^(٢) .

وقد أدى الوصول إلى تسوية مرضية ، واتفاق على هذه النقاط ، إلى عقد المعاهدة بينهما في فبراير سنة ١٩٣٤ ، وهو ما سنتناوله بالتفصيل فيما بعد .

صاحبت هذه العلاقات اليمنية الإنجليزية علاقات أخرى بين اليمن والسعودية ، واتخذت كذلك شكل المفاوضات في هذه الفترة بالذات .

فبعد أن انتهت حادثة جبل العرو إلى النتيجة التي رأيناها ، رأى الملك ابن السعود استئناف المفاوضات حتى يصل الطرفان إلى تسوية نهائية بالنسبة

(١) العبدلي : هدية الزمن في أخبار ملوك الحج وعدن ، ص ٢٨٧ - ٢٨٨ .

Survey of International Affairs, 1934, p.309 .

(٢)

للحدود . وقبل أن يرسل للإمام مندوبين للتفاوض معه في هذا الشأن ، قام « ابن رفاة » بثورة داخلية في شمال الحجاز في مايو سنة ١٩٣١ ، مما عطل إرساله المندوبين . وقد انشغل ابن السعود في إخمادها ، وزاد الطين بلة أنه اكتشف أن بعض ثوار الشمال سالفى الذكر ، وجدوا في اليمن ملجأً سياسيًا يساعدهم على استمرار القيام بأعمال الثورة ، واتخذوا ميناء « اللحية » اليمنى القريب من الحدود السعودية مركزًا لنشاطهم ضد الملك ابن السعود^(١) . وقد خوطب الإمام في أمر هؤلاء الثوار فكان رده غير قاطع ، بل طلب من الملك ابن السعود الموافقة على أن يجرى هؤلاء اللاجئيين ، وأعرب عن عدم قدرته على منع هؤلاء من القيام بأعمالهم العدائية ، وبث الدعاية ضد ابن السعود . وقد زاد هذا من ضيق الملك ابن السعود إذ كان يعتبر ذلك ضد معاهدة « العرو » (١٩٣١) التى تنص على تسليم اللاجئيين إلى حكومتهم ، لهذا أرسل إلى الإمام خطابًا مؤرخًا ٨ جمادى الثانى ١٣٤١ هـ (نوفمبر سنة ١٩٣١) يقترح فيه وضع تسوية قاطعة لهذه المشكلات جاء فيه .. « إن أكبر ما نخشاه بقاء الحال على حالها الحاضر ، وهذا ليس فيه مصلحة عاجلة ولا آجلة لنا ولكم ، ولا للعرب ولا للإسلام ولا للمسلمين . ومن أجل هذا أوفدت الذين يحملون كتابى هذا لأعرض على الأخ وضع اتفاق يبلّ يثبت: أولاً : الحدود فيه بيننا وبينكم ، بشكل يبيّن واضح لا يحتمل التأويل والشك . ثانياً : أن نتفق على التساعد والتعاقد في سائر المواقف العدوانية التى تكون علينا وعليكم سواء من الداخل أو الخارج ، وذلك على شروط أساسيات يبيّن وفي حالات معينة نبيّن . ثالثاً : نبين موقف صلات أمراء حدودنا وحدودكم ، وصلاحياتهم في المخابرات ، ومساعدة بعضهم بعضاً في الأمور التى هى من صلاحياتهم ، ويكون الرجوع إلينا وإليك فيما فوق ذلك من الأعمال . رابعاً : يسرى هذا التعاقد بيننا وبينكم وتعهده عليه نحن وإياكم

على أنفسنا وأنفسكم وبلادنا وبلادكم وورثائنا وورثائكم ويصمبح أمرنا واحداً وكلمتنا واحدة وعائلتنا كأنها عائلة واحدة مصداقاً لقوله تعالى ﴿إنما المؤمنون إخوة﴾ . وهذه أهم الأسس التي نرى أن يتم الاتفاق بينها وبين الأخ عليها^(١) . وقد وافق الإمام على حضور المندوبين ، كما رجب بهذه النقاط الأربع وأرسل إليه خطاباً في ٧ رمضان ١٣٥١ هـ جاء فيه : « وكل ما لديكم من الإحساسات التي أثارها الحمية الإسلامية فذلك هو عين ما لدينا . ونحن نوافق على ما أوضحتموه من الأربع مواد مع إلحاق ما يلزم ، إنها الذي في النفس مسألة الحدود فهي المفتقرة إلى حسن النظر ، فالمرجو من حضرتكم عطف النظر إلى ذلك .. »^(٢) . وهكذا قبل الطرفان أن يتقابل مندوبهما للتفاوض في وضع تسوية نهائية للمشكلات القائمة بينهما ، إلا أنه حدث ما لم يكن في الحسبان مما عطل هذا التقابل وأخره إلى حين ، فقد قام الأدارة بشورة ضد الحكم السعودي في نوفمبر سنة ١٩٣٣ . وهنا يحسن الوقوف قليلاً لبحث أسباب هذه الثورة .

ثورة الأدارة :

عرفنا أن الإمارة الإدريسية قد شملت في حياة محمد الإدريسي (١٨٧٦ - ١٩٢٣ م) عسير وتهامة اليمن إلى جنوب ميناء الحديدة ، ولكن الإمام استطاع استرداد تهامة حتى « ميدى » ولم يستطع التقدم أكثر من ذلك لدخول حسن الإدريسي في حماية ابن السعود حفاظاً على ما تبقى له من الإمارة وذلك في أكتوبر سنة ١٩٢٦ . إلا أن ابن السعود قام بخطوة أكثر إيجابية في سبيل تقوية قبضته على الإمارة الإدريسية التي تحت حمايته حتى يأمن سلامة حدوده . فقام في نوفمبر ١٩٣٠ بتحويل حمايته على الإمارة الإدريسية إلى نظام أصبح حسن الإدريسي فيه مجرد رمز فقط ، ووضعت

(١) الكتاب الأخضر : وزارة الخارجية السعودية ، ص ٣١ .

(٢) نفس المرجع ، ص ٣٢ .

الإمارة تحت إدارة موظفى ابن السعود مباشرة . وقد ضايق هذا السيد حسن الإدريسي ، فقام بتحريض القبائل العسيرة على الثورة ، واستطاع بمساعدتها أن يهاجم ميناء جيزان في ٤ نوفمبر سنة ١٩٣٢ .

وفي ١٧ نوفمبر دخل الإدريسي المدينة وقبض على الأمير السعودي وسجنه ، وأرسل في نفس الوقت إلى الملك ابن السعود يعترف له بها حدث ، ويتهم أمير جيزان السعودي فهد بن زعير ، ويعلن شكه في ولائه . فاقترح ابن السعود إرسال لجنة للتحقيق فوافق الإدريسي ، ولكن اللجنة رأت في تقريرها أن الإدريسي مستعد للمقاومة ومتحفز لها . وهنا قامت القوات السعودية بمهاجمة « جيزان » وتمكن من احتلالها ثانية ، فتقهقر الإدريسي إلى صيبا ، ولكن القوات السعودية أخرجه منها قبل نهاية فبراير سنة ١٩٣٣ ، ففر حسن الإدريسي عبر الحدود إلى اليمن والتجأ به . وقرار الإدريسي لا يجعل دخول ابن السعود « جيزان » و « صيبا » مرة أخرى انتصاراً حاسماً على الثورة الإدريسية ، لأن قائد الثورة أصبح بعيداً عن متناول يده ، كما هربت بقايا القبائل الثائرة إلى جبال جنوب عسير على الحدود . أى التجأوا إلى معازل من الصعب مطاردتهم فيها حيث إنهم أكثر خبرة بمسالك هذه الجبال ، وأكثر تمركزاً على الحرب فيها من الجيش السعودي ، لهذا ظلت الثورة الإدريسية مسألة شائكة أمام الملك ابن السعود ، وكان لا بد من القضاء على عناصرها حتى يأمن شرها ، لذلك احتل تسليم الإدريسي جانباً كبيراً من المفاوضات اليمنية السعودية .

طالب ابن السعود الإمام يحيى بتسليم اللاجئين من الأدارسة ، وبدأت المراسلات بينها بهذا الخصوص ، ولكن الإمام كان دائماً يطلب العفو لهؤلاء اللاجئين ، فاتفق الطرفان أخيراً على عقد مؤتمر بين مندوبيهما في « ميدى » . وظهر في هذه الأثناء تسوية - رفضها الأدارسة وبالتالي الإمام - ترمى إلى بقاء الوضع كما كان عليه قبل نوفمبر سنة ١٩٣٠ ، عندئذ أعلنت الحكومة

السعودية من ناحيتها في ١٤ أبريل سنة ١٩٣٣ ، أن الملك ابن السعود وافق - دون أن يتعارض ذلك مع معاهدة العرو - على بقاء السيد الإدريسي في إقليم من أقاليم الإمارة بشرط أن يقدم الإمام ضماناً لحسن سلوك الإدريسي وتصرفاته ، على أن يدفع ابن السعود مرتباً شهرياً للإدريسي^(١) . وكانت هذه التسوية نتيجة موقف الإمام ، فقد أظهر رغبته في التوسط لهؤلاء اللاجئين ، وكان الملك ابن السعود يمه أولاً وقبل كل شيء أمرين ذواتي أهمية بالغة : أولهما : المحافظة على صداقة الإمام ، أو بمعنى أدق عدم إثارة مشكلات جديدة على حدوده مع الإمام حتى يتفرغ لمشكلاته الخاصة ، وثانيها ، عدم قيام الإدريسي بأعمال عدائية ضده ، وببعضه - حتى يضمن ذلك - أن يكون الإدريسي تحت قبضة يده ولكن إزاء رفض الإمام قبل ابن السعود وجود الإدريسي لدى الإمام بشرط ضمان عدم قيامه بنشاط عدائي ضده . أما من ناحية الإمام فكان يرى أن وجود الإدريسي تحت قبضته فرصة ذهبية ومكسباً كبيراً بالنسبة لعلاقاته مع ابن السعود ، إذ يمكنه أن يسامو ابن السعود دائماً بالأداسة ، كما يمكنه أن يهدد بدفعهم إلى إثارة متاعب للسعودية على الحدود في عسير ، وبالأحرى كان الإمام يرى بقاء الأداسة في اليمن تهديداً مباشراً لجاره الملك ابن السعود ، وأنهم ورقة رابحة في يديه يمكن أن يلوح بها للحصول على أكبر قدر ممكن من المكاسب .

انتهت أزمة الإدريسي بالصورة التي أوضحناها ، ولكن هذا لم يكن يعني الوصول إلى عقد تسوية نهائية ، فأرسل ابن السعود إلى الإمام يسأله عما إذا كان قد غير رأيه بالنسبة لإرسال وفد إلى صنعاء لعقد اتفاق نهائي ، فأجاب الإمام بالنفي ، ورحب بقدوم الوفد السعودي إلى صنعاء ، بل

عبر عن رؤية في أن يطلق الملك ابن السعود العنان لوفده لحل كافة الأمور بين الجانبين خاصة مسائل الحدود^(١). وقد وافق ابن السعود على إرسال الوفد بالرغم من أن مشكلة نجران كانت قد بدت في الأفق ؛ بل كان الإمام قد بدأ في احتلالها فعلاً .

النزاع حول نجران :

بدأت مشكلة « نجران » كمشكلة قائمة بذاتها عندما تقاربت الحدود بين الدولتين سنة ١٩٢٦ ، وعندما دخلت عسير في حماية الملك ابن السعود ، ولكن وضعها ظل شائكاً مضطرباً منذ ذلك الوقت ؛ إذ تمسك أهلها باستقلالهم . ورأى ابن السعود - بالرغم من أنه كان يرى أنها جزء من نجد أن تظل متمتعة باستقلالها الذاتي حتى تظل حاجزاً بين أملاكه وأملاك الإمام ، ولكنه كان في نفس الوقت لا يقبل أن تقع « نجران » تحت نفوذ منافسة الإمام . إلا أن أحداث اليمن الداخلية أدت إلى التوسع في نجران نفسها ؛ أو هكذا يجب المؤرخون اليمنيون تفسير دخول القوات الإمامية نجران ، بعكس السعوديين الذين رأوا أن دخول القوات الإمامية نجران كان اعتداء واضحاً على الأملاك السعودية ، فقد ذكر الجرافي - كما رأينا - أن ولي العهد سيف الإسلام أحمد ذهب إلى حدود بلاده الشمالية لإقرار الأمن هناك وتنظيم أمورها ، ولكن أعماله الحربية هناك أدت إلى فرار إحدى القبائل إلى نجران واستنجاها بقبائل « يام » التي انهزمت وفرت إلى (نجران) نفسها ، مما دفع سيف الإسلام إلى ملاحقتها حتى هناك بجيوش جرارة فهزمتها وغنم منها الكثير وذلك في محرم سنة ١٣٥٢ هـ (مايو سنة ١٩٣٣) . وفي شهر جمادى الأولى من هذه السنة (أكتوبر سنة ١٩٣٣) أرسل ولي العهد فرق

(١) الكتاب الأخضر : وزارة الخارجية السعودية ؛ ص ٣٣ .

الجيش المتوكل إلى وادى (نشور) ثم أصدر أمره إليها بالزحف على مدينة (بدر) (وهي المدينة الثانية الهامة في نجران) فوسع ذو الأغراض الخلاف بين حكومتى اليمن ونجد، وكان ما كان من إرسال البعوث بين الطرفين، حتى تفاقم الشر وبدأت الحرب بين الحكومتين العربيتين في تهامة وجبال عسير ونجران...^(١). وهكذا أظهر الجرائى - اليمنى - أن دخول القوات اليمنية كان نتيجة وجسود اضطرابات داخلية في اليمن أدت إلى مطاردة المتمردين - ومن استنجدوا بهم - في نجران نفسها. كما ذكر الجرائى أيضًا - وهذا يتضح في أثناء المفاوضات - أن دخول نجران كان بحجة إقرار السلام، وتعليم أهلها أصول الدين الإسلامى. وقبائل (يام) هذه التى تقطن نجران، تقع بلادهم على مسافة ١٨٠ ك.م. من (أها) في الجنوب الشرقى، وعلى مسافة ٧٠ ك.م. من صعدة في الشمال الشرقى.

وتعد نجران من القطاعات الهامة في الجزيرة العربية، ومن أهم مدنها (نجران) و (بدر) وتقع مدينة نجران على وادى نجران الذى تنحدر إليه سيول بلاد قحطان وجبال نجران في الشرق. وقبائل (يام) تدين بالمذهب الإسماعيلى، وهو من المذاهب الباطنية، وشيخ مشايخ هذه القبائل يسمى (هبة الله) وهو ذو شخصية هامة، ويجمع بين رئاسة قبائل (يام) الإدارية والدينية، ومنهم قبائل تسكن مقاطعة (حراز) و (مناخة) داخل اليمن، ولهم فيها أملاك ونفوذ، ويسمى رؤساؤهم هناك باسم «الداعى» وهم على طرفى نقىض مع الزيدية. ويعيشون على ذرى الجبال المنيعه، وللدعاة منازل ضخمة البناء ذات طبقات متعددة، مقامة في مواقع منيعه وعليها أبراج قوية للدفاع عنها. والدعاة في اليمن يتبعون مشيخة (يام) في عسير، ويأتون بربع أموالهم إلى الشيخ هبة الله. وقد حاول الإدريسي

(١) الجرائى: المتطوف من تاريخ اليمن، ص ٢٤٤.

ذات مرة أن يتفق مع قبائل « يام » ضد الدولة العثمانية فلم يوافقهم هؤلاء على ذلك خوفاً على مصالحهم في جبل (حراز)^(١).

وكيفما كان الأمر ، فقد كانت وجهة النظر اليمنية في دخول نجران تخالف وجهة النظر السعودية ، التي كانت ترى أن دخول الواحة عبارة عن اعتداء يمنى عليها . وكان لوجهة النظر الأخيرة صدى في بعض الجرائد المصرية حينذاك ، فذهب المنار إلى أن « دخول نجران ومحاولة تخريب القبائل في عسير والمهجوم عليها سببه الرئيس هو ولي العهد الشاب العسكري المتوثب (هو الإمام أحمد فيا بعد) وأنه هو الذى قد يكون يزين لأبيه أن الفرصة سانحة للتحريض ، وأن على الجيش المتوكل احتلال ما يريد احتلاله من البلاد لوضع الملك عبد العزيز أمام الأمر الواقع كما حدث في جبل العرو ، فيضطر للاعتراف به لما هو عليه من العسرة المالية التى تحول دون تجهيز جيش عرمرم يكافح به الثورة الجديدة ، وما وراءها من الجيش اليمنى مع شدة حرصه على اتفاق الحكومتين »^(٢).

ولكن دخول نجران كان مثاراً لتوتر جديد على كل حال ، فقد دفعت شكوى أهالى نجران ابن السعود إلى اتخاذ موقف حازم ، فأرسل قائده خالد بن لوى - بطل معركة « تربة » - إلى هناك بجيش كبير من الإخوان ، ولم يثبت الجيش اليمنى فعاليته أمام هذا الهجوم السعودى ؛ إذ انسحب بعد قتال خاطف^(٣).

(١) الأهرام : العدد الصادر في ٢٤ / ١ / ١٩٢٥ ، ص ٢ (من مقالة بعنوان مذكراتى عن بلاد العرب للفريق سليمان شفيق كمال باشا أحد نظار وزارة الحرية العثمانية) .

(٢) المنار : الجزء ٥ ، المجلد ٢٣ ، في جادى الأولى ١٣٥٢ هـ (سبتمبر ١٩٣٣) .

Philby : Arabian Jubilee , P. 185.

(٣)

أما الوفد السعودي إلى صنعاء ، الذي حضر إليها في مايو سنة ١٩٣٣ ، واستمر بها حتى الأسبوع الأول من أغسطس سنة ١٩٣٣ ، فلم يتوصل إلى شيء بل لاقى صعوبات كثيرة ، طوال هذه الفترة^(١) . فتذكر التقارير السعودية ، أن الوفد السعودي ما كان يدخل الحدود اليمنية من جهة « ميدى » حتى « شاهد معالم الزينة والفرح تعلنها الحكومة اليمنية رسمياً ابتهاجاً باحتلال نجران ، غير ناظرة إلى ما في ذلك من عدم اللياقة والإنصاف ، وإلى أنه قد يقف عثرة في سبيل الصداقة التي تعمل حكومة جلالة الملك على غرسها »^(٢) .

المفاوضات اليمنية السعودية في صنعاء :

وجدير بنا هنا أن نستعرض بعض ما جاء بمحاضر جلسات هذه المفاوضات بين الوفدين اليمني والسعودي حتى نقف على حقيقة وجهة نظر كل من الطرفين ، ونعرف سير هذه الحرب الدبلوماسية التي تحولت فيما بعد إلى حرب ساخنة .

عبر الوفد اليمني في الجلسة الأولى عن سبب موقفه السابق من ثورة الإدريسي ، فقال : « إن الحكومة اليمنية كان لا يمكنها السكوت إزاء هذه الثورة خوفاً من أن يلجأ الإدريسي إلى الأجانب ليستعين بهم فممن المعروف أن الأدارسة أعداء الإمام الألداء ، ولكنه قبل أن يلتجئوا إليه خوفاً من تدخل الأجانب ، على أن يفتح بعد ذلك باب المفاوضات بخصوصهم مع الملك ابن السعود » . ولكن الوفد السعودي كان له وجهة نظر أخرى ، فكان يرى أن الإدريسي في حالته هذه يعتبر بؤرة فساد ومصدر خطر : « لأنه بمقدار رمية سهم من حدودنا (السعوديين) وعنده رجال مفسدون يعملون لإثارة الفتنة ، وهو عدونا وعدوكم ، ولا يتورع من إلقاء

Survey of International Affairs, 1934., P 316.

(١)

(٢) الكتاب الأخضر : وزارة الخارجية السعودية ، ص ٣٣ .

الفساد بين البلدين . وربما يقال إن بقاء هناك نافع لكم ومؤيد لسياستكم فهذا قول عدو ، فنحن نجلب دقة نظركم (نظر الوفد اليمني) في هذا الخصوص اتفقنا أو لم نتفق في المسائل الأخرى ، لأن بقاء الإدريسي في هذا المحل خطر على السلم بيننا وبينكم . ولذلك نقترح عليكم إما أن يكون عندنا في المدينة تحت ضمانة جلالة الملك أو يجلب إلى صنعاء ، فإن كان قصدكم إكرام الضيف فصنعاء بها الهواء العليل والماء السلسيل فتحلونه محل الضيف الكريم . . .^(١) . وقد كان الطرفان متفقين على أن الإدريسي مصدر خطر على البلدين ، وأنهما يخافا اتصاله بالأجانب ، ولكن الوفد اليمني من ناحيته طمأن الوفد السعودي بأن الإدريسي لا يقوم بأى نشاط في ذلك الوقت ، وأن الإمام أخذ عليه تعهد بذلك .

أما في الجلسة الثانية وكانت خاصة بالحدود ، فكان الوفد السعودي يرى «أن مسألة الحدود لم تعد مشكلة بعد ، فمعاهدة العرو قد ثبتتها ، إذ لم يكن معقولاً أن تعقد معاهدة بين دولتين قبل الإقرار بالحدود » . وأننا نعتقد أن الوفد السعودي كان يعنى بحديثه هذا حرصه على بقاء الحدود القائمة كما هي ، وأن كل ما يريده هو عقد معاهدة يعترف بها الطرفان لتأكيد وتثبيت الوضع الراهن . ولكن الوفد اليمني كان يرى غير ذلك ، فهو لم يعترف بعد بأن تكون عسير جزءاً من السعودية ، بل يريدها لليمن ، ويرى أن الملك ابن السعود لم يعتبر عسير جزءاً من بلاده إلا لأن الإدريسي لجأ إليه ، بالرغم من أن الإدريسي أصلاً يعتبر غاصباً لحقوق الإمام . أما وقد تغير الوضع الآن ، واختفى الإدريسي من المنطقة فلا بد أن ترجع الحقوق إلى أربابها ، أى إن على الملك عبد العزيز أن يعيد عسير إلى الإمام . ولكن الوفد السعودي قطع كل أمل أو طريق أمام الوفد اليمني في رجوع هذه البلاد إلى اليمن ، إذ كان يرى أنها ليست جزءاً من اليمن ، وعرض

(١) الكتاب الأخضر : وزارة الخارجية السعودية ، ص ٣٨ - ٤٠ .

تاريخ اليمن وعسير ، وأثبت أن عسير كانت مستقلة تحت سلطة رؤسائها المحليين طوال تاريخها الإسلامي حتى قال : « . . هذه حقائق ثابتة لا نريد أن نبحث فيها ، ومع ذلك فالبلاد التي تحت يدينا هي اليوم في يد حكومة عربية تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر ، أخذتها بتضحيات جسيمة من مال ورجال ، وليسست بأجنبية عنها لا في اللغة ، ولا في الأصل ولا في الديانة ، ولا في العقيدة ، فمتى تكلمنا في هذا الباب لم نصل إلى فائدة معكم ، ولذلك لا نريد الخوض في هذا . ومع هذا فنحن مستعدون - لرفع المشاكل بيننا - بأن ننظر إذا كان لكم اقتراح في مبادلة وإد أو شعيب أو بعض قبيلة منقسمة تضم إلى أحد الطرفين في مقابلة الشطر الآخر على الحدود ، فلا بأس أن نبحث في ذلك ، ويعد درسنا الموضوع نفيدهم بالجواب ، إما سلباً أو إيجاباً ، وغير هذا لا يمكن البحث فيه »^(١) . وهذا يؤكد وجهة النظر السعودية ، ورغبتهم في إقرار الوضع الراهن على الحدود كما هو ، مع إدخال بعض التعديلات الطفيفة لمنع أى اضطراب في المستقبل . وقد طلب الوفد السعودي في الجلسات التالية إيجاد حل قطعي بالنسبة لمسألة الإدريس ، ومسألة نجران ، إلا أن رد الإمام على لسان وقده لم يكن قاطعاً .

وفي الجلسة الثالثة بالذات ، أخبر الوفد السعودي أن بعض القوات اليمنية دخلت « نجران » لضبط « بعض المواقع وتعليم الناس أمور الدين » لذلك بدأ الوفد السعودي يصر على الحصول على معلومات كافية عما حدث في نجران ، كما أصر على أن يظهر الوفد اليمني موقفه بصراحة في مسألة نجران هذه . وقد أوضح الإمام غرضه من دخول نجران في خطابه إلى الوفد السعودي والذي قرأه الوفد اليمني في الجلسة الثالثة وجاء فيه :

(١) الكتاب الأخضر : وزارة الخارجية السعودية ، ص ٤٤ - ٤٥ .

«... وأى حكمة أو مصلحة دينية أو دستورية بإهمال أمر « يام » وتركهم يعيشون فساداً. وأى ضرر من إصلاحهم وإرشادهم ورفع فسادهم وعدوانهم ، وأملنا أننا لو نحتاج إعانة لإكمال إخضاعهم لكان منا الاستعداد من حضرة جلالة الملك (يقصد ابن السعود) ... »^(١).

وأخيراً عاد الوفد السعودى إلى مكة بعد فشله فى المفاوضات ، وأرسل معه الإمام خطاباً إلى الملك ابن السعود يشرح فيه وجهة نظره فى مسألة الإدريسى ودخول نجران . فرد عليه الملك ابن السعود وطلب منه توضيح موقفه بصراحة ، وكان ردّاً قاسياً بعض الشيء ، مخالفاً قليلاً للروح الودية التى كانت تسود المراسلات السابقة بينهما . وسبب هذه اللهجة الجديدة هو طول المفاوضات - من ناحية - دون الوصول إلى نتيجة ، فى نفس الوقت الذى تقوم فيه الاضطرابات على الحدود - من وجهة النظر السعودية - نتيجة عدم وجود معاهدة نهائية لتسوية هذه الأمور كلها . ومن ناحية ثانية فإن تقرير الوفد السعودى الأخير الذى فشل فى مفاوضاته مع الإمام أثار ابن السعود ، وجعله يطالب الإمام باتخاذ موقف حاسم إزاء النقطة المعلقة بينهما . فقد جاء فى تقرير هذا الوفد - وكانت لهجته كلها هجومية على الإمام - «... ومع شديد أسفنا لعدم وصولنا إلى ما نتمناه ، فإننا نعلن رضاء ضمائرنا من شيء واحد ، وهو أننا وفقنا إلى إزالة تلك الحال المبهمة بيننا وبين الإمام بحسبى ، وأزلنا قناع الريب والتفاسق بصورة لا تترك للشك مجالاً ، ولحكومتنا بعد الوقوف على الحقائق أن تختط منهاجاً ثابتاً تسير عليه فى المستقبل لأجل صيانة منافعها وحفظ أملاكها إلى أن تتبدل ذهنية القابضين على زمام الأمر فى اليمن ، وتأتى طوارق الحداث بما تحميههم على مصالحتنا ومساومتنا ، ومعرفة أن هناك أمة عربية تتطلع إلينا وإليهم ،

(١) الكتاب الأخضر : وزارة الخارجية السعودية ، ص ٤٧ .

وتطلب منا ومنهم الانساق والاتحاد على ما فيه عز للعرب والإسلام وكبت للأعداء والاختصاص .. » وواصل التقرير هجوماً قاسياً على الإمام يحيى ، وأظهره أنه حاسد طامع في الأملاك السعودية . ثم أخذ يشرح أسلوب الإمام في سياسته نحو السعودية : « ... إن الإمام يحيى يكرهنا ويخافنا ، ولكنه يحترز من محاربتنا ومجاهتنا وجهاً لوجه وخطته التي يسير عليها تتلخص في أنه يعمل على إفساد القبائل والأهالي التابعين لنا ، ويستعمل من أجل ذلك الغرض وسائل عديدة منها إثارة بعض اللاجئين إليه من رعايانا ، ومنها دعاة المذهب الزيدى الذين لهم صلات مع أشخاص في بلادنا ، ثم إذا اعتقد أن الفرصة سانحة أجهز على قطعة من أملاكنا سواء بالحرب أو بالدرس أو بالتظاهر بتحكيم جلالتك - كما حصل له في مسألة العرو - والمحاولة والمراوغة والتسويق من الوسائل الفعالة التي يلجأ إليها ، غير أن غايته القصوى مرتكزة على انتظار فرصة الفتن الداخلية ، أو الاشتباك مع إحدى الدول ، للوصول إلى ما يطمناه من أغراض »^(١) . وكانت قسوة هذا التقرير ، بالإضافة إلى تقارير ولاية الملك ابن السعود على الحدود ، التي تفيد بأن هناك تحركات مريبة من جانب القوات اليمنية على الحدود ، وأنهم يكتشفون باستمرار مؤامرات واتصالات عديدة بين القوات اليمنية ورجال القبائل في الجانب السعودي ، وأنهم يحرصونهم ضد الحكم السعودي ، كان هذا كله دافعاً لابن السعود لإصدار أوامره في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٣ بحشد الفرق على حدود اليمن^(٢) . وقد لجأ إلى ذلك خوفاً من قيام أية مفاجآت غير متوقعة . ولكن المراسلات بين الملكين استمرت كما كانت - بالرغم من حشد الجيوش - وإن كانت قد اتخذت طابعاً أكثر حزماً ، وذلك لأن الملك ابن السعود كان حريصاً على الوصول إلى تسوية نهائية من ناحية ، ولأن الإمام رأى أن حشد الجيوش السعودية على الحدود اليمنية يعنى

(١) الكتاب الأخضر : وزارة الخارجية السعودية ، ص ٧٤ - ٧٥ .

Survey of International Affairs, p. 316.

(٢)

ضرورة اتخاذ موقف حاسم لإنهاء المشكلات المعلقة بينه وبين الملك ابن السعود ، إذ كان الإمام يشكو دائماً من أن بعض الفرق السعودية تتجاوز الحدود ، وكان الملك عبد العزيز يرد بالنفي ، ويطلب منه في نفس الوقت توضيح موقفه في النقاط الثلاث المعلقة . وقد أوضح ابن السعود في رسالة مؤرخة في ١٥ شعبان سنة ١٣٥٢ هـ (٢ ديسمبر ١٩٣٣) :

« هناك أمور ثلاثة عرضناها على سيادتكم مراراً ونكسررها الآن وهي :

أولاً : أن نحددوا الحدود بيننا وبينكم بصورة قطعية ، وتكتب بعهد مكتوب .

ثانياً : نجران تنازلنا في أمره وقلنا أن تكون قطعة عابدة .

ثالثاً : طلبنا إعادة الإدريسي طبق المعاهدة ، وأفدناكم إن كان ذلك صعباً فتكون إقامتهم في صنعاء تساهلاً منا ومحبة في الراحة ... والسلم والحرب متوقف على كلمة تقولونها إما نعم وإما لا ، وهذا يوضح الموقف ويحل المشكلة^(١) . وقد وافق الإمام في خطاب له رداً على خطاب ابن السعود على نقل الإدريسي إلى صنعاء ، ولكنه طلب من ابن السعود أن يوافق على نقله إلى « زيد » حيث إن برد الأولى شديد ، فوافق ابن السعود على ذلك . وقد أوضح الأخير - رداً على سؤال الإمام عن كيفية تحديد الحدود - أن الحدود يجب أن تكون كما وضعها الوفد السعودي الأول بالإضافة إلى ما لحق ذلك من التعديل عند وقوع أحداث « العرو » . وقد أدت هذه الاتصالات إلى أن الإمام اقترح حلاً لمسألة الحدود هو : (ربط معاهدة حبة سلمية دينية لمدة عشرين سنة يثبت فيها كل من

(١) الكتاب الأخضر : وزارة الخارجية السعودية ، ص ٨٥ - ٩٦ .

الطرفين على ما بيده فعلا من البلاد) . فوافقه ابن السعود قائلا : (وإنا نقبل ونؤيد اقتراحكم ، ونقبل أن تثبت الحدود التي بين الطرفين ، ويكون لكل فريق ما تحت يده من البلاد ، وأن تعقد بيننا وبينكم معاهدة صداقة ^(١) . وكان اقتراح الإمام هذا في ٨ ديسمبر سنة ١٩٣٣ . إلا أننا نريد أن نشير إلى خطورة هذا الاقتراح ، فهو من ناحية يعتبر تسليبا وتنازلا من الإمام عن حقوقه في عسير ، ومن ناحية أخرى يفتح الباب ولو سراً لمؤامرات ودسائس كثيرة للحصول على أكبر قدر ممكن من النفوذ والبقاع حتى يمكن المطالبة بالسيطرة عليها ، وهذا يفتح الباب بالتالي للمباغنة وإثارة القبائل وتحريضها لكسب أرض جديدة ومواجهة الطرف الآخر بالأمر الواقع . وهذا ما حدث بالفعل ، ففي أثناء تبادل الخطابات بين ابن السعود والإمام كان حاكم عسير السعودي الجديد « حمد الشويعر » يبرق للملك باستمرار عن تحركات الفرق اليمنية على الحدود ، وأنها بدأت تتقدم إلى جنوب جبال عسير ، وتحرض رجال القبائل على التخلل عن معاهداتهم مع ابن السعود ، وتأخذ الرهائن والجزية لحساب الإمام ^(٢) .

وقد تعددت برقيات حمد الشويعر التي تصف نشاط القوات الإمامية على الحدود وفي جنوب عسير ، فيذكر في إحدى برقياته أن الإمام حرض آل خالد و « آل سلمة » للهجوم على « بنى مالك » وهم جميعاً من أتباع ابن السعود . وقد رهنّت القبيلتان المذكورتان عند سيف الإسلام عشرة أنفار وأعطاهم عشرة صناديق مؤونة حربية وأوعدهم بعسكر ، ثم علق على هذه العمليات بأن الإمام يقصد من ذلك : « تحريض الجبال لكي توقع بهم ، ويكونون أعداء لنا من جهة ، ومن جهة ثانية يريد أن يشغلنا بهم عن نفسه » . وفي برقيات أخرى ذكر « الشويعر » للملك ابن السعود أنه قبض على كتب

(١) الكتاب الأخضر : وزارة الخارجية السعودية ، ص ٩٠ - ٩٣ .

(٢) Survey of International Affairs, 1934, p. 316.

من السيد حسن الإدريسي إلى مشايخ القبائل في عسير يحرضهم على الثورة ، كما ذكر له أنه قد وصل جبل « العبادل » أربعائة من جند الإمام غير الذين حضروا من قبل ، وأن قصدهم مهاجمة « صامطة » وذكر له غير ذلك من الأمثلة . وكان الملك ابن السعود يرد دائماً على واليه « حمد الشويعر » باتخاذ التدابير اللازمة ، على أن يكون ذلك دون تَعَدٍّ ، خوفاً من الوقوع في الخطأ والتسرع في الهجوم ، وكان الملك في نفس الوقت يعده بوصول الإمدادات الكبيرة لتقوية مركزه في هذه الجهات . وكان الملك ابن السعود يرسل الإمام يحيى في نفس الوقت بخصوص هذه التحركات المريبة ، وكان الإمام يرد عليه بها لا ينفي وقوع مثل هذه الحوادث ، بل يذكر أنها رد على تحركات القوات السعودية ، وتطمين للأهالي الذين أصابهم الفزع من هذه التحركات . ثم أخبره في خطاب قال إنه أمر ابنه سيف الإسلام « بالكف عن كل تحرك وعدوان وتجاوز » وطلب من الملك ابن السعود اتخاذ خطوة مشابهة ، وإصدار أمره إلى قواده بالكف عن القيام بأية حركة ..

واستمرت هذه الاتصالات البرقية بين الملكين رغبة في القضاء على حالة التوتر السائدة على الحدود ، وتمهيداً لعقد مؤتمر لوضع التسوية النهائية . وقد رأى الملك ابن السعود أن يكون المؤتمر في « أبها » وذلك لأمرين كما قال : « نظراً لوجود ولدنا ولي العهد فيها ، والثاني نظراً لتوفير المواصلات البرقية في « أبها » مع الوعد ، فنرجوكم قبول اقتراحنا »^(١) . وقبل الإمام الاقتراح فعلاً وعقد في أبها في ١٦ فبراير سنة ١٩٣٤ ولكنه فشل وعاد التوتر من جديد^(٢) .

مؤتمر « أبها » :

عقد مؤتمر « أبها » (في عسير) بين مندوبي الطرفين في ١٦ فبراير ١٩٣٤ ، إلا أنه لم ينته إلى شيء . ففي ٢٢ مارس سنة ١٩٣٤ أعلنت الحكومة السعودية

(١) الكتاب الأخضر : وزارة الخارجية السعودية ، ص ٩٤ - ١١٧ .

Survey of International Affairs, 1934, p. 316-317.

(٢)

فشل المفاوضات وأنه قد صدر الأمر لولى العهد بالتحرك لاسترجاع إقليم عسير التى توغلت فيه الفرق الزيدية (اليمنية)^(١). والحقيقة أن المقدمات التى سبقت عقد المؤتمر كانت تنبئُ بفشله. رغم أن الأمل فى نجاحه كان كبيراً. فقد صرح الوزير المفوض السعودى فى لندن فى وزارة الخارجية الإنجليزية، أن الملك ابن السعود سيحافظ على سياسته السلمية فيما يتعلق بإمام اليمن، وأنه من جانبه مصمم على ألا يتخذ سياسة عدائية، وكان المعروف فى دوائر لندن أن ابن السعود كان موجوداً حيثُذ فى الرياض، وأنه خطب فى نحو عشرة آلاف من جنوده فحثهم عليهم التذرع بالصبر والابتعاد عن جميع الأعمال العدائية^(٢).

إلا أن الملك عبد العزيز كان قد أصدر أمره بتعيين ولى عهده الأمير سعود قائداً فى الجنوب، كما أصدر أمره إلى ابنه الثانى الأمير فيصل - نائب الملك فى الحجاز ووزير الخارجية السعودية - بالسفر إلى السواحل والإشراف عليها وكانت الاستعدادات والحركات الحربية مستمرة كذلك على الحدود من الناحية اليمنية، فقد قيل حينئذ إن قسماً من قوات الإمام قد اجتاز حدود تهامة عسير لمهاجمة قبائل «بنى مالك» و«العبادلة»^(٣). هذا فى الوقت الذى كان جيش ابن السعود يقف متأهباً على طول الحدود بين عسير ونجران مزوداً بكميات وافرة من الأسلحة والذخائر^(٤).

وهكذا انعقد مؤتمر أبها وسط جو مشحون بالآمال ولكنه محسوط بالتحرش والاستعدادات فى نفس الوقت. وكان سبب فشل هذا المؤتمر، هو

(١) Survey of International Affairs, 1934, p. 316-317.

(٢) الأهرام: العدد ١٧٦٤٧ فى ٢٤ يناير سنة ١٩٣٤ (٨ شوال ١٣٥٢ هـ) ص ٤.

(٣) الأهرام: العدد ١٧٦٤٠ فى ١٦ يناير سنة ١٩٣٤ (٣٠ رمضان ١٣٥٢ هـ) ص ٦.

(٤) الأهرام: العدد ١٧٦٤٧ فى ٢٤/١/١٩٣٤ (شوال ١٣٥٢ هـ)، ص ٤.

اختلاف وجهتي نظر الوفدين المجتمعين حول النقط التي يجب بحثها دون غيرها ، اعتقاداً منهم بأن الملكين قد توصلوا إلى حل بعض المسائل دون البعض الآخر ، وأنه يجب بحث النقاط التي لم تحل بعد فقط .

وكان الوفد السعودي يريد أن يبدأ المؤتمر مباشرة مناقشة مسألة (نجران) أما باقي الحدود فكان الوفد يرى أنها محددة باتفاقية مكة المكرمة (سنة ١٩٢٦ بين السعودية والأدارة) ثم ثبتت هذه الحدود في الاجتماع الذي عقد من أجل مسألة (العرو) . وكان يرى أن هذه الحدود كانت مرعية من الجانبين إلى أن هاجم الإمام (نجران) . ولكن الوفد اليمني رفض فكرة أن هناك اتفاقاً عقده بخصوص مسألة الحدود ، ورأى أن تسوية (العرو) لم تحل إلا مسألة معينة .

وقد استمر الحال هكذا في الجلسات الخمس التالية ، وفيها نوقشت مسألة نجران مناقشة غير مجدية ، إذ كان كل من الطرفين متمسكاً بأحقية فيها ، وأنها جزء من بلاده ، وكان كل من الطرفين يقدم الحجج والبراهين لإثبات ذلك^(١) .

(١) ذكر صلاح الدين المختار في كتابه « تاريخ المملكة العربية السعودية في ماضيها وحاضرها » الجزء الثاني - ص ٩٦ - ٤٠٠ « بعض الوثائق ليثبت تبعية « نجران » للمملكة العربية السعودية ، منها : « عهد سعود الكبير إلى أهالي نجران وسائر « يام » بأنه متبع لدين الله وليس بمتنوع ويدعوهم إلى التمسك بمبادئ الإسلام » . ومنها أيضاً عهد الإمام فيصل بن تركي - جد الملك عبد العزيز - لأهالي نجران بناء على طلبهم - وهو بتجديد عهد الإمام سعود الكبير وتأكيده ، وإعلان ولائهم لآل سعود . ومنها أخيراً عهد الملك عبد العزيز - لضيان ولائهم له . ولكننا نرى أنه لا يمكن الاعتماد عليها كثيراً في إثبات تبعية هذه الجهات للسعودية - وإن كنا لا ننفيها أو لا نعترف بوجودها وأهميتها ، بل نعتقد أن الولاء المشار إليه كان دينياً أكثر منه سياسياً ، وأن « نجران » كان ييمها أن تعيش مستقلة بلداً على أن تعلن - دون أن تعمد غضاضة في ذلك - ولاءها للحاكم الأقوى في الجزيرة العربية لتتمتع بحمايته . ويتضح هذا الرأي الأخير في عهد فيصل بن تركي لهم إذ جاء فيه : « ومن بقى عليهم وطلبوا منا المساعدة ما تدخرها عنهم بجند المسلمين » .

وقد تضمن رد الوفد السعودي دأئياً الناحية العملية ، إذ كان يذكر أن الإمام لم يدخل نجران إلا منذ أشهر ، وأن أهالى نجران استنجدوا بابن السعود وقاموا يحاربون جند الإمام مما يدل على عدم تبعية نجران لليمن . وكان الوفد السعودي يميل إلى جانب (حياذ نجران) .

لكن الوفد اليمنى رفض هذا الاقتراح أيضاً رغم أن الوفد السعودي كان يهدد دائماً بأن السلم أو الحرب متوقف على قضية نجران .

وكان الوفد اليمنى على وجه العموم لا يرى ضرورة فى تحديد الحدود ، الأمر الذى يصر عليه الوفد السعودي ، إذ كان الأول يرى - على لسان رئيسه عبد الله الوزير « أن البلدين كالجسم الواحد ولا لزوم لتعيين الحدود لأن كل من تحت يده شىء فهو معلوم أنه له » إلا أن الوفد السعودي هدد بقطع المفاوضات إذا لم توضح الحدود توضيحاً تاماً ، مع ذكر النقاط التى يمر بها خط الحدود المقترح . وقد انتهت الجلسة السادسة والأخيرة دون الوصول إلى نتيجة ما ، فتبادل الملكان المكاتبات مرة أخرى - وكان الوفدان ما زالا فى (أبها) وتشدد ابن السعود فى كتبه للإمام يطلب التوضيح والصرحة . فطلب أن يقابل ابن الوزير الملك ابن السعود ، إلا أن الأخير رفض وأصر على إخلاء جبال عسير ، والبت فى مسألة الإدارة ونجران . ولما لم تؤد المكاتبات كذلك إلى نتيجة ، أمر ابن السعود بعودة الوفد السعودى^(١) .

(١) الكتاب الأخضر : وزارة الخارجية السعودية (من تقارير الوفد السعودى إلى ابن

الفصل السادس

الحرب اليمنية السعودية

قيام الحرب والعوامل التي أثرت في سيرها :

أشاع إعلان الحكومة السعودية في ٢٢ مارس ١٩٣٤ فشل محادثات مؤتمر (أبها) ذعراً كبيراً في كل الأوساط المهمة بالأمر ، كما شاع حينئذ خبر قيام الحرب بين الدولتين . فقد ذكرت الأهرام أن وكالة رويتر أذاعت في ليلة ٢٢ مارس أن رعى القتال قد دارت بين الدولتين على طول خط الحدود . وأيدت المفوضية السعودية في لندن هذا النبأ^(١) ، إلا أن الحرب لم تشب عشية فشل المؤتمر ، بل دارت محادثات لا سلكية بين الملكين ، حتى وجه الملك ابن السعود إنذاراً نهائياً للإمام أيده بتعبئة الجيوش على الحدود ، وحدد في إنذاره يوماً معيناً لقبول شروطه وهو يوم ٥ أبريل (سنة ١٩٣٤) . وأصدر في نفس الوقت أمره إلى ابنه - فيصل في تهامة عسير ، وسعود في نجران - بأن يعبروا الحدود في ذلك اليوم إذا لم يصدر أية تعليقات أخرى ، ويبدو أن القدر تدخل في اللحظات الأخيرة ، إذ هبت عاصفة رملية هائلة استمرت ثلاثة أيام ، عطلت الاتصالات اللا سلكية ، فبدأ القائدان الحرب دون انتظار أوامر أخرى ، وذلك في الموعد المحدد ، أى في ٥ أبريل^(٢) . ويبدو أن هذا التاريخ هو التاريخ الصحيح لقيام الحرب ، فقد أصدرت المفوضية السعودية في لندن مرة أخرى بياناً رسمياً في ٥ أبريل (١٩٣٤) قالت فيه : « إن جلالة الملك ابن السعود بعد أن يتم من الوصول إلى اتفاق مريض مع الإمام يحيى أصدر أمره إلى ولي عهده الأمير سعود

(١) الأهرام : العدد ١٧٧٠٥ ؛ في ٢٣ مارس سنة ١٩٣٤ (٧ ذو الحجة سنة ١٣٥٢) ص ٦ .

Philby : Saoudi Arabia, P. 322 - 323,

(٢)

بأن يزحف بجنوده لمهاجمة القوات الأمامية للإمام يحيى ، وقد تقدم الأمير فيصل بن سعود ابن أخى الملك إلى « باقم » وأطرافها ، كما تقدم ابن أخيه الأمير خالد بن محمد إلى « نجران » و « صعدة » وتقدم حمد الشويعر أمير تهامة عسير إلى « حررض » واحتلها ، وتقدم الأمير فيصل ، ثانى أنجال الملك عبد العزيز على شاطئ تهامة لتولى القيادة فيها ، على حين أن الأمير محمد النجل الأصغر للملك قد زحف من نجد بقوة احتياطية لإمداد أخيه الأمير سعود^(١) . وهذا التصريح فضلاً عن أنه يؤكد إعلان الحرب حيثئذ ، إلا أنه - إلى جانب ذلك - يوضح الاستعدادات التى اتخذها ابن السعود ، ويشرح تحرك قواته . ويثير هذا كله بعض التساؤل ، ويدفعنا إلى عرض أوضاع كل من الطرفين ، ونقط قوته وضعفه .

هناك بعض النقاط تدل على اختلاف البلدين وتناقض أوضاعهما مما قد يؤدي إلى الحرب ، ولكن هناك مسائل أخرى متشابهة تجبرهما على الجنوح إلى السلم . فمن المعروف أن الزيديين في اليمن شيعة ، والسعوديين في نجد من أهل السنة ، بل من الوهابيين الغلاة في هذا المذهب . وكان غالبية أهالى اليمن جبليين وزراعا مستقرين ، بينما كانت غالبية أهالى نجد يقطنون البرارى ، كما أنهم بدو . وبينما كان نفوذ ابن السعود موزعاً في منطقة واسعة ذات أرض فقيرة ، فإن إقليم الإمام - وهو أقل مساحة إذا قارناه بالسعودية - كان يتميز بتركز سكانه . وهذه المتناقضات قد تؤدي الدينية منها إلى الحرب ، على حين تؤدي الأخرى إلى السلم . فالاختلافات الجغرافية مضافاً إليها الاختلافات في كثافة السكان يترتب عليها مساواة مادية في قوة الرجلين ، إذ ستكون نتيجة الحرب دائماً غير قاطعة بين قوتين إحداهما جبلية والأخرى بدوية . وإلى جانب ذلك كان هناك بعض التشابه في ظروف الملكين ، مما يدفعهما إلى

(١) الأهرام : العدد ١٧٧١٧ في ٦ أبريل سنة ١٩٣٤ (٢١ ذو الحجة سنة ١٣٥٢) ص ٤ .

السلم ، فمثلاً لم يكن الزيديون أو الوهابيون في بلديهما أكثر من العنصر الحاكم ، وأن كلاً من الإمام يحيى والملك عبد العزيز يعملان حساب الأجنبي ، ويخشيان عناصر الثورة - في داخل بلديهما - التي تتحين الفرص . فمثلاً رأينا أن الإمام يحيى واجه سنة ١٩٢٨ ثورة الزرائق ، وكذلك ظهر من يتحدى حكم الملك عبد العزيز ، فظهرت عدة ثورات ، وبلغ التمرد متناه في ثورة « فيصل الدويش » و « فرحان بن مشهور » في الإحساء ١٩٢٩ ، ١٩٣٠ ، وابن رفاة في شمال الحجاز في سنة ١٩٣٢ . وهذا بالإضافة إلى علاقات كل منهما الخارجية وخاصة مع بريطانيا ، تلك العلاقات التي تجبر كل منهما على أن يترقب قبل الدخول في معارك أخرى^(١) . وقد عقدت عدة مقارنات بين كل من الطرفين وظروفهما ، فنقلت الأهرام عن (التيمس) من مقال افتتاحي بها إشارة إلى هذه الناحية فقالت : « . . لقد انتصر الوهابيون بسهولة على جميع الأعداء الذين التقوا بهم حتى الآن ، غير أن الجنود البليانين الذين يواجهونهم الآن لأول مرة ، خصوم معروفون بالإقدام والبسالة والنشاط ، كما عرف ذلك التراث عنهم بما تكبدوه من الخسائر في حرب سنة ١٩٠٤ وما بعدها ، وقد جمع الإمام ثروة كبيرة من المال ، ففى وسعه أن يدفع مرتبات رجاله وهم مسلحون تسليحاً حسناً »^(٢) . . . وقد جاء في نفس عدد الأهرام نقلاً عن « المانشستر جارديان » مقالاً جاء فيه : « إن معظم الموظفين البريطانيين الذين لهم خبرة بشئون بلاد العرب يعتقدون أن الجنود البليانين الذين يعيشون في الجبال لا يمكن قهرهم في بلادهم ، . . والواقع أن البليانين والوهابيين أشبه شيء بالزيت والماء ، وهما مختلفان »^(٣) . وقد تكررت هذه المقارنة بين قوة البلدين أكثر من مرة في الجرائد الإنجليزية ، حتى بعد أن بدأت الحرب فعلاً بينهما فنقلت الأهرام عن « المانشستر جارديان » مقالاً

هائماً تناول هذه النقطة جاء فيه : « إنه من الصعب التكهن بنتيجة الحرب في بلاد العرب (كانت الحرب قد بدأت قبل ذلك بأيام) فالملك ابن السعود مقاتل بارع ، ولكن موارد بلاد اليمن غنية جداً ، وفوق ذلك فإنه إذا كانت « نجران » تبعد أكثر من أربعمائة ميل عن مكة فإنها لا تبعد إلا مائتي ميل عن عاصمة اليمن ، وعلى ذلك فمواصلات ابن السعود معها أصعب من مواصلات الإمام . ووراء أسباب النزاع الظاهرية متاعب تتعلق بالمذاهب ، وبوسائل الحياة الحديثة . فالمسلمون المعتنقون من أنصار الملك ابن السعود يكرهون الشيعة لأنهم يعدونهم من المبتدعة ؛ كما يحتقرونهم لاختلافهم عن بدو الصحراء وعلى الأرجح ستكون هذه الحرب الصغيرة حامية الرطيس^(١) . وكانت هذه التعليقات كلها تدعو البعض إلى التنبؤ بمصير هذه الحرب ، ومتى ستنتهي ، فقد نقلت الأهرام عن جريدة « المورننج بوست » تعليقاً صغيراً لكنه يدل على الفهم العميق للوضع هناك ، إذ قالت : « إن النزاع سيتهي متى بسط الملك ابن السعود نفوذه على المناطق الصحراوية السهلة ، وإن كان هناك من يعتقد أنه لا يقنع بأقل من بسط سلطاته على كل بلاد اليمن^(٢) . وقد بنت هذه الجريدة تعليقها على أساس أن الوهابيين حقيقة عماريون أقوياء ممتازون ؛ ولكن في الصحراء فقط ، لأنهم بدو أساساً ، ولهذا سيضطرون إلى وقف القتال عند احتلالهم السهل الساحلي لأنه لن يكون أمامهم بعد ذلك إلا الجبال الوعرة التي سيلجأ إليها اليمنيون بالضرورة دفاعاً عن أنفسهم وبلادهم ، وبالتالي فإن الاختلاف الموجود فعلاً بين طيعة الفريقيين المتحاررين هو الذي سيحدد نهاية هذه الحرب كما سنرى فيما بعد .

ولكن قبل أن نواصل تتبعنا لأحداث هذه الحرب ، نحب أن نشير إلى

(١) الأهرام : الصادر في ٨ أبريل سنة ١٩٣٤ ، ص ٤ .

(٢) الأهرام : العدد ١٧٧٢٤ في ١٥ / ٤ / ١٩٣٤ (أول محرم ١٣٥٣ هـ) ص ٥ .

نقطة هامة كثيراً ما تثير عدة تساؤلات : فكيف تقوم حرب عنيفة بين دولتين عريبتين إسلاميتين تدعى كل منهما أنها راغبة في السلام . ولا ترحب بزج المسلمين في حرب ضد بعضهم البعض ؟ ولماذا قامت هذه الحرب في هذا الوقت بالذات ؟ ولماذا لم تنشب حرب بين اليمن وإنجلترا في عدن بدلاً من الحرب اليمنية - السعودية بالرغم من وجود مشكلات حدود في جنوب اليمن أيضاً ؟ وما هو موقف إنجلترا من هذه الحرب وكذلك موقف باقي الدول العربية الإسلامية ؟

معاهدة صنعاء سنة ١٩٣٤ بين الإمام وإنجلترا :

وللإجابة على كل هذه الأسئلة لا بد أن نوضح أولاً الموقف بين الإمام وإنجلترا حينئذ . نذكر أن الإمام قد طلب بعد أحداث سنة ١٩٢٨ العنيفة ، فتح باب المفاوضات مع إنجلترا . وقد استمرت المفاوضات رغبة في الوصول إلى اتفاق نهائي بينهما ، ورغم أن الإمام - كما ذكرنا - قد دخل أجزاء من إقليم العوذلي خلال سنة ١٩٣١ ، وقبض على بعض الرهائن منها ، إلا أن إنجلترا أثرت استمرار التفاوض ، ثم وضعت شروطاً لإتمام الاتفاق النهائي ، وكان من الطبيعي أن يتضمن هذا الاتفاق خروج الإمام من كل المحميات ، وإعادة الرهائن ، وقبول الحدود السابقة .

وهكذا استمرت المفاوضات وطالت حتى أوائل سنة ١٩٣٤ ، حيث عقدت معاهدة أنجلو - يمنية في صنعاء في ١١ فبراير سنة ١٩٣٤^(١) . وتطور هذه الأحداث على هذا المنوال يثير التساؤل كذلك ، فالطرفان قبلا التفاوض ، وحرصاً عليه للوصول إلى الاتفاق النهائي دون أن يميلا إلى الدخول في معارك حربية عنيفة . وكانت حجتهما في اتخاذ هذا الخط بالذات أن

Survey of International Affairs, 1934, p. 312.

(١)

(٢٥٣ - تكوين لئن الحديث)

الإمام كان مشغولاً بمشكلات أخرى داخلية وخارجية لا تقل أهمية عن مشكلته مع إنجلترا ، لذلك فهو بالتالى غير مستعد لفتح جبهة جديدة فى الجنوب . وكان يدرك من ناحية أخرى أن إنجلترا ليست لها أطماع خاصة داخل اليمن ، إذ أن إنجلترا كانت لا ترغب فى التوسع أو الدخول فى معارك حربية ضد الإمام لأنها إذا فعلت فستثير ضدها باقى الدول الأوروبية ذات المصالح فى هذا الإقليم .

وكان اليمن نفسه من وجهة نظر إنجلترا إقليماً لا يثير طمعها فيه ، لا لأنه إقليم فقير بل للمشكلات الخاصة سواء أكانت خارجية - وقد أوضحناها - أم داخلية ، فهى لم تنس بعد ما لاقاه الترك من متاعب أثناء وجودهم فى اليمن . لهذا كله كانت إنجلترا حقيقة لا تطمع فى احتلال اليمن ، بل كان كل ما يهمنى ألا يثير اليمن أية متاعب لها فى المحميات ، كما يهمنى فى نفس الوقت أن تحتفظ بالمحميات تحت سيطرتها باعتبارها منطقة خلفية تحمى ظهر مستعمرة عدن ، وكان كل ما تريده من الإمام هو أن يتخلى عن مطالبه فى هذه المحميات ؛ وكان الإمام من ناحيته يهمنى لو تقبل إنجلترا عقد معاهدة لتسوية هذه المشكلات على نحو يرضى الطرفين ؛ وكان يدفعه لهذا ، إمكانياته المحدودة القليلة التى لا تقوى على مواجهة جميع مشكلاته مع الجهات المختلفة حتى يتفرغ لمعالجة الشؤون الداخلية ، وكانت إنجلترا ترى هذا أيضاً بالنسبة لوضعها فى المحميات حتى تقوى قبضتها ونفوذها هناك . لذلك تلاقت الرغبتان فى السلم ، إلا أن مشكلة تخطيط الحدود بينها كانت كما هى ، وكان لا يؤمل فى معالجتها بسهولة ، أو فى وقت قريب . لذلك نرى الطرفين يميلان إلى عقد معاهدة تعلق فيها مشكلة الحدود إلى حين ، يمكن حلها بطريقة مرضية ، دون أن يعطل ذلك إقامة علاقات ودية - سياسية واقتصادية - بين البلدين على أساس وجود

معاهدة تنظم هذه العلاقات . وقد حققت معاهد صنعاء في فبراير سنة ١٩٣٤ هذه الرغبة . وكيفما كان الأمر فقد كانت المعاهدة إقراراً للوضع القائم - على الأقل من ناحية الحدود - أكثر منها تسوية لهذه المشكلة ، هذا وقد شملت المعاهدة أيضاً بعض النقاط الأخرى التي لا بد من وجودها بين بلدين أو حكومتين متجاورتين إقليمياً ، مثل حسن الجوار والتبادل التجاري .

وقد توصل إلى عقد هذه المعاهدة الكولونيل « رايلي » المقيم البريطاني في عدن حيثئذ (انظر ملحق ١٠) .

ولم يصدق على هذه المعاهدة إلا في ٤ سبتمبر ١٩٣٤ ، بالرغم من أن التوقيع عليها كان في ١١ في فبراير من هذا العام وكان أهم شروط التصديق إتمام جلاء قوات الإمام عن ٦٤ قرية في إقليم العوذلي وثمانية قرى في إمارة الضالع والإفراج عن الأسرى والرهائن من أهالي للمحميات ، وإعادة فتح طريق التجارة بين المحميات البريطانية واليمن . وقد أتم ، كما يقول « رايلي » « خط حدود سنة ١٩٣٤ - الذي اتفق على أن يكون كما هو موجود على الطبيعة Status quo - حرية بلاد العوذلي والضاالع وهي بلاد تربطها ببريطانيا معاهدات حماية ، ولكنه لم يمرر سلطنة « البيضاء » بالرغم من وقوعها في الجانب البريطاني من خط الحدود الأنجلو - تركي ، وذلك لأنها لم ترتبط بمعاهدة حماية مع بريطانيا »^(١) . ولذلك يعتبر إقليم « البيضاء » هو الإقليم الوحيد الذي استطاع الإمام أثناء كل منازعاته مع بريطانيا أن يضمه إلى بلاده كما يعتبر التعديل الوحيد الذي أدخل على الحدود الأنجلو - تركية بالرغم من الحروب الطويلة بين الطرفين .

اعتبر الإنجليز أن معاهدة صنعاء هذه أهم حدث محلي بعد الاستيلاء على عدن سنة ١٨٣٩ . وقد أقيمت حفلة كبيرة لاستقبال المستر رايلي عند عودته إلى عدن اشترك فيها الأهالي العرب ، وتقدمهم عدد كبير من الشيوخ والرؤساء^(١) . كما جاء في تصريح رسمي صرح به السير جون سيمون وزير الخارجية البريطانية حينئذ ردًا على الأسئلة التي وجهت إليه بمناسبة عقد المعاهدة ، أن حكومته تعدها مرضية للغاية ، ثم أثنى على الجهود التي بذلها الكولونيل رايلي المقيم البريطاني في عدن الذي رأس الوفد البريطاني إلى صنعاء^(٢) .

وهذه المواقف والتعليقات تجذب انتباهنا ، وتدفعنا دفعا إلى التعليق على مواد هذه المعاهدة بعد استعراض موادها ، وتجعلنا نتساءل عن أهمية هذه المعاهدة ، وهل هي حقًا تحقيق للأمال المرجوة ؟

يمكن اعتبار عقد هذه المعاهدة تحقيقًا لأمال معلقة ، وإن كنا نقول هذا بكثير من التحفظ الذي سيتضح فيها بعد . كانت إنجلترا تطلب من الإمام الابتعاد عن المحميات والتخلي عن مطالبه فيها ، وفتح طريق التجارة بين المحميات واليمن ، وهذا كله في جو يسوده السلام وحسن الجوار بين البلدين .

وكانت إنجلترا ترغب جادة في عقد معاهدة مثل تلك التي عقدها الإمام مع إيطاليا أو الاتحاد السوفيتي ؛ إذ كان يضايقها دخول منافسين لها في الجزيرة . لذلك حرصت على أن تنص في المعاهدة على أن تعامل معاملة الدول الأكثر رعاية ، وذلك حتى لا تسبقها إيطاليا في هذا المضمار . و كان الإمام يحتاج في نفس الوقت ، إلى اعتراف إنجلترا به وباستقلاله

(١) الأهرام: العدد ١٧٦٧٢ في ١٨/٢/١٩٣٤ ، ص ٥ .

(٢) الأهرام: العدد الصادر في ٢٧/٢/١٩٣٤ ، ص ٤ .

واستقلال بلاده ، فهو يحميه تأكيد هذا الأمر دوليًا ، وإن كان يبدو تخوفه من الدخول في علاقات خارجية ، كما كان يشعر أن ذلك يدعم مركزه في الداخل . وكانت إنجلترا تشعر برغبة الإمام هذه ، وكانت تلوح له دائمًا بأنها مستعدة للاعتراف به وباستقلاله إذا وافق على عقد معاهدة معها . وقد نصت المادة الأولى على ذلك لأن إنجلترا لم تكن قد اعترفت بعد بالإمام أو باستقلاله .

وهناك أخيرًا ملاحظة هامة خطيرة على هذه المعاهدة ، وهى أنها تركت موضوع الحدود مفتوحًا فلم تبت فيه ، بل تركت أمرها حتى يتم التفاوض بشأنها في خلال مدة العمل بهذه المعاهدة التى حددت بأربعين عامًا .

وهذه المدة طويلة تخالف في الحقيقة عادة الإمام في تحديده مدة معاهداته مع الدول الأجنبية بعشر سنوات فقط في الغالب . وليست الخطورة في طول المدة فحسب ، بل في ارتباط هذا الطول بحل مشكلة الحدود ، أى في أن تظل مشكلة الحدود معلقة دون حل طوال هذه المدة الطويلة . وتنبثق هذه الخطورة من نقطة هامة يجب ملاحظتها ، وهى أن الأجزاء المتنازع عليها من المحميات كلها ، ستبقى تحت نفوذ إنجلترا طوال هذه المسدة أو حتى يعقد بشأنها حلًا مرضيًا . وهذا هو الخطر ، إذ أن ذلك سيعطى إنجلترا أكبر فرصة لتثبيت أقدامها في المحميات ، وتنظيم وتدعيم الداخل بشكل يبعده تمامًا عن باقى أجزاء اليمن .

وستتمكن هى خلال هذه المدة من كسب سلاطين هذه الجهات إلى جانبها ، بالدعاية المغرضة الطويلة الهادئة دون أن يكون لليمن حق الاتصال بهم من الناحية الرسمية وذلك بناء على شروط المعاهدة .

وهذا يجعلنا نقول إن إنجلترا هي التي فازت بعقد هذه المعاهدة وليس الإمام . كما يجعلنا نقول إن الكسب ليس متبادلاً أو متساوياً ، فانجلترا وصلت إلى بغيتها التي حاربت من أجلها من سنة ١٩١٩ إلى ١٩٣٤ ، وهي عدم السماح للإمام بدخول المحميات أو التنازل له عن شيء منها .

كانت إنجلترا طوال المدة السابقة تعتبر مدعية ، ومغتصبة ، ومعتدية ، أى دولة بدون وجود شرعى فى هذه البلاد - على الأقل من وجهة نظر الإمام - أما الآن (١٩٣٤) فقد أصبحت دولة لها حقوقها ، وأصبح وجودها شرعياً ، وذلك لأنها انتزعت اعتراف الإمام بوجودها فى المحميات حتى تتم تسوية مرضية بينهما . وكان هذا هو كل ما تطلبه وترتضيه ، وهو أن يبقى الإمام خارج حدود المحميات - على أساس وجود معاهدة - وألا يثير لها فى هذه الجهات من المتاعب ما يعطل نشاطها هناك . وهى إذ تضمن ذلك فمن السهل عليها كسب أهالى المحميات إلى جانبها ، إذ ستكون بمفردها فى الميدان ، فتقول ما تشاء ، وتغفل ما تريد ، وتعمل جاهدة على المباحة بين اليمن والمحميات . وإلى جانب ذلك فلا ضير عليها من الدخول فى مفاوضات طويلة غير مجدية كسباً للوقت ، وللأهالى ، وللتناجى المفيدة المؤكدة . وعلى هذا فلا نبالغ إذا اعتبرنا أن معاهدة ١٩٣٤ كانت بداية النهاية بالنسبة لمطالب أو حقوق الإمام فى المحميات ، وذلك لأنه سلم لإنجلترا بحقوقه عندما وقع هذه المعاهدة ، وإن ظل الإمام لا يؤمن بذلك ، بل كان يعتقد أن توقيع المعاهدة لا يعنى أكثر من تأجيل البت فى مشكلة الحدود أو موضوع ملكية المحميات .

وستصبح آثار هذه المعاهدة على مر الأيام ، فقد عملت بريطانيا على تنظيم المحميات وتقوية قبضتها عليها ، حتى إذا أحس الإمام بخطورة الموقف ، كانت إنجلترا قد أصبحت هى صاحبة اليد العليا فى كل المواقف وأصبح لها الانتصار دائماً فى معارك المحميات سواء كانت هذه المعارك ساخنة أو باردة ،

بل واستمرت انجلترا في تقوية قبضتها هناك حتى خرجت علينا بعدة مشروعات لتنظيم خضوع هذه المحميات لها ، كان آخرها إعلان قيام اتحاد الجنسوب العربى ، وذلك قبل أن يصل الطرفان إلى تسوية مرضية ، وقبل أن تنقضى مدة سريان المعاهدة .

وهذا هو موضع الخطورة في هذه المعاهدة ، وهى خطورة قد يقال إنه لا يشعر بها تمامًا إلا بعد أن توضع المعاهدة موضع التنفيذ ، ويمر عليها بعض الوقت ، فتظهر نوايا إنجلترا بوضوح . ولكن هذا الحديث مردود عليه ، إذ إن الخطر نابع أساسًا من ترك المحميات لإنجلترا تتصرف فيها كما تشاء ، ومن الاعتماد على حسن نية إنجلترا ورغبتها في الوصول إلى حل مرضٍ للطرفين ، إذ كان لا يجب الركون إلى ذلك ، أو على الأقل كان لا يجب إتاحة الفرصة لها في هدوء لتنظيم أمورها ، ولتقوى قبضتها عليها دون إثارة المتاعب لها في هذه البقاع .

ولكن هذا الحديث يجعلنا تساءل : ألم يكن أمام الإمام إلا أن يقبل ذلك سواء أكان مجبرًا أو مختارًا ؟ وهل قبوله هذا النوضع تعتبر أحسن موقف يمكن لأى سياسى أن يفقه في هذه اللحظة بالذات ، وتحت نفس ظروف الإمام حيثئذ ؟

الحقيقة أنه لا يمكن الإجابة على هذه الأسئلة بسهولة ، بل الأفضل أن نوضح الظروف والمقتضيات بقدر الإمكان قبل الإجابة على هذه الأسئلة ، إذ من الصعب وضع أجابات قاطعة نهائية بالنسبة للمسائل التاريخية بوجه عام .

وضحنا قبل ذلك مشاكل الإمام الداخلية ، وكانت تحتاج منه - من وجهة نظر الإمام - أن يكون حذرًا متبهاً دائماً ، فليس له أن يغمض عينيه عنها ، حتى وهو يعالج باقى مشكلاته الأخرى . ووضحنا كذلك مشكلته مع الملك ابن السعود ، وفصلنا في عرض تطور أحداثها ومفاوضاتها غير المجدية ، وذكرنا كذلك أن ابن السعود ، كان يلح على الإمام في الوصول إلى حل

بالنسبة لهذه المشكلات المعلقة ، إلا أن الإمام كان لا يقبل الوصول إلى حل على حساب أن يتنازل عما يطالب به في عسير أو نجران ، وكانت الأمور في فبراير سنة ١٩٣٤ - أى عند عقد المعاهدة الأنجلو - يمنية - قد وصلت بين الملكين إلى قيام تحركات وتحركات على الحدود . وإزاء هذا كله كان الإمام في حاجة فعلاً إلى إصلاح علاقاته وأوضاعه مع أى من هذه الجهات المختلفة الكثيرة . وهنا أسرع إنجلترا باستغلال الفرصة ، فالإمام في وضع حرج ، ومشكلاته كثيرة متعددة متناثرة ، وإمكانياته محدودة لا تمكنه من مواجهتها كلها في آن واحد . ففكرت عندئذ في أن تعرض عليه السلام والهدوء من ناحية حدوده الجنوبية ، مع تأجيل البت في مسألة الحدود المعلقة بينهما . وكان هذا أحسن عرض يمكن أن تعرضه بريطانيا عليه ، ولم يكن أمامه ما هو أحسن من هذا العرض نفسه - إذا افترضنا أنه كان يريد أن يواجه مشكلاته منفردة الواحدة تلو الأخرى - وإذا نظرنا إلى الأمور بمنظاره هو - لذلك نجده يقبل العرض السلمي الذي عرضته إنجلترا عليه حتى يتفرغ لمشكلة حدوده الشمالية مع السعودية ، وينتهي فيها إلى حل حتى يعود مرة أخرى لإنهاء مشكلته مع إنجلترا ، ويكون قد أصبح أكثر تفرغاً وأكثر قوة . ومن ناحية أخرى فقد جرب الإمام قوة بريطانيا وفعل طائراتها السحري ، وأنه لا قبل له بها ، فكان لا يأمل إلا في الطريق السلمي في حل مشكلاته معها ، أو في القيام بأعمال سرية خاصة ضدها لإثارة المتاعب في وجهها ، وكلا الطرفين يحتاجان وقتاً ، وهو يفقد الوقت ، لذلك رأى أن يكسب من إنجلترا كل ما يستطيع حتى يتفرغ لها . وناحية ثالثة قد تدور عند البعض ، وهي أن وضع المحميات الداخلى واختلافها المذهبي مع الإمام هي التي دفعته يائساً للتسليم أمام إنجلترا هكذا ، ولو بصورة وقتية وإلى حين ، كما حدث بالفعل ، ولكن الحقيقة - كما نعتقد - وكما ذكرنا أنه إذا كان هناك موقف خاص للمحميات معاد للإمام ، فهو ليس نتيجة الاختلاف المذهبي بل كان نتيجة

سياسة الإمام وسلوكه إزاء الأوضاع الخاصة لهذه الجهات ، إذ كانت تحتاج نوعاً من الحكم والمعاملة - سبق الكلام عنه - اتبعته إنجلترا ولم يقبله الإمام . أما القول بأنهم شوافع وهذا يتعارض مع خضوعهم للإمام ، فهذا قول مردود عليه ، فهناك أكثرية شافعية تعيش داخل اليمن ، قبل البعض حكم الإمام كراهية والبعض الآخر قبله طواعية ، وأصبح الزمن كفيل بصهر كل هذه المجموعة في بوتقة الدولة الواحدة ، بل أصبح الشوافع في اليمن أسلس قيادة من جماعات زيدية جبلية كثيرة تمردت على حكم الإمام وأثارت له المتاعب .

وهكذا يمكن القول - من وجهة نظر الإمام أيضاً - إن الظروف التي أحاطت بالإمام حيثئذ ، والأحداث المتزاخمة أمامه في ذلك الوقت ، كانت كفيلة بأن تجعله يقبل عرض إنجلترا لأنها ستمنحه السلام من ناحية ، ومن ناحية ثانية ستزجل له البت في مسألة الحدود ، وكان هذا كل ما يتمناه في هذه اللحظة .

ولكن هنا يثور سؤال ملح طالما راود من تعرض لتاريخ اليمن في هذه الفترة ، كما ظهر في الصحف المعاصرة حيثئذ : وهو لماذا لم يتفق الإمام مع السعودية بدلا من إنجلترا ، حتى يتفرغ للأخيرة ؟ ومن الصعب الإجابة عن هذا التساؤل ، دون بسط بعض النقاط لعلها تستطيع توضيح جوانب الإجابة المطلوبة .

فمن الناحية الأولى ، كانت كل من إنجلترا والسعودية - من وجهة نظر الإمام - تمثل عدواً له ، فكلتاهما طامعة في بلاده - كما يعتقد - وكلتاهما تغتصب فعلاً جزءاً من اليمن الكبير كما يتصوره هو . وهذا هو أول اعتبار يجب أن نضعه أمامنا عند الإجابة على السؤال سالف الذكر . وهذا الاعتبار نفسه قلل بدون شك من الوضع الخاص للسعودية

- بالنسبة للإمام - وأنها دولة عربية إسلامية شقيقة ، فهي قد تساوت - أو هكذا اعتقد الإمام - مع إنجلترا في كونها معتدية على أملاكه وبلاده . ومعنى هذا أن الإمام استطاع أن يبعد - عند النظر في ملكية الأقاليم المختلف عليها - أثر عروبة السعودية وإسلاميتها على علاقات البلدين . وهذا ليس دفاعاً عن موقف اليمن ، أو هجوماً على موقف السعودية ، بل هو تعبير عن الواقع فقط .

ومن ناحية ثانية كان وضع السعودية بالنسبة للإمام مختلفاً عن وضع إنجلترا بالنسبة له ، وهذا يتضح باستعراض الأوضاع حيثثد على حدود اليمن . كانت إنجلترا قد توصلت في هذه الأثناء إلى استتباب فعل بالنسبة إلى حدودها ومصالحتها ، فقد أجبرت الإمام على الخروج من المحميات وكان هذا هو كل ما يهيمها ، فكان الوضع في جنوب اليمن في الحقيقة كان مستقراً من الناحية العملية - نظراً لقوة إنجلترا وأعمالها الحربية السابقة - ولا ينقصه إلا شكل شرعي من الناحية النظرية ينظم العلاقات والأوضاع القائمة . أما بالنسبة للحدود الشمالية ، فكان الوضع غير مستقر من الناحية العملية أو النظرية ؛ إذ كان كلا العاهلين ينادى بحقوقه في هذه المناطق ، ولكنها لم يتمكنوا - كما فعلت إنجلترا - من أن يضع كل منهما الآخر أمام الأمر الواقع فيحتل إقليماً معيناً ويجبر الآخر على الاعتراف به ، ولهذا ظل الأمر معلقاً دون الوصول إلى نتائج نهائية .

ومن ناحية ثالثة ، كانت الأقاليم المختلف عليها في الشمال ، أكثر غنى من الناحية الإنتاجية - كما ذكرنا قبل ذلك - عن المحميات في الجنوب ، وقد يكون هذا هو الذي أشعل الصراع ، وجعل كلا من الملكين يحرص على أن تكون تحت مبادته .

وهكذا يمكن اعتبار النقاط السابقة ، هي الأساس الذى تعتمد عليها
إجابة السؤال ، أو أنها - دون وضع إجابة نهائية قاطعة - توضح جوانب
الموضوع دون البت فيه .

وكيفما كان الأمر فقد كانت هذه النقطة بالذات مثار تعليق ، فقد نقلت
الأهرام عن « الدبلى تلغراف » الإنجليزية رسالة لأحد محرريها جاء فيها : « لقد
انتهى الإمام الآن من توقيع المعاهد مع بريطانيا ، وتسوية المسائل التى كانت
موضوع النزاع ، لذلك فقد يرى أن الفرصة سانحة الآن ، لمحاولة البت فى الأمور
المعلقة بينه وبين الملك ابن السعود »^(١) . ورغم أن هذا التعليق يوضح النقطة
الهامة التى سبق الإشارة إليها ، إلا أنه فى الحقيقة لا يعنى تماماً الدعوة إلى قيام
حرب ، بل يذكر أن الفرصة - ونرى نحن أن الفرصة هنا تعنى التفرغ -
أصبحت أكثر ملائمة ليتخذ خطوة أكثر جرأة لإقرار الأوضاع على حدوده
الشمالية . ولكن لا مناص من الاعتراف بأن التحسين النسبى فى علاقات كل
من الإمام يحيى مع بريطانيا ، وكذلك الملك عبد العزيز مع الدولتين الهاشميتين
على حدوده الشمالية فى هذه الأثناء (سنة ١٩٣٤) قد جعل التوتر بينهما أكثر
حدة ، ومعنى هذا بالتالى أن توقيع المعاهدة الأنجلو - يمنية فى ١١ فبراير سنة
١٩٣٤ ، أدى إلى زيادة الحدة بين اليمن والسعودية »^(٢) .

أحداث الحرب اليمنية السعودية :

بدأت الحرب عنيفة قوية وخاصة من الجانب السعودى الذى كان
مدفوعاً بشدة ، ولم تحاول القوات السعودية القيام بأى هجوم مباشر على

(١) الأهرام : الصادر فى ٥ / ٤ / ١٩٣٤ ، ص ٤ .

Survey of International Affairs, 1934, p. 312.

(٢)

جنوب جبال عسير ، حيث أثبت رجال القبائل - التابعة للإدريسى - قدرتهم على الثبات حتى قبل أن تصل إليهم الإمدادات اليمنية ، وأصبحوا أكثر قدرة على المقاومة والحرب بعد أن وصلتهم هذه القوات . وقد ركز الوهابيون جهودهم أساساً على قطع الاتصال بين جبال عسير وبين اليمن ، وقاموا بحركة التفاف من ناحية تهامة وكذلك من ناحية الداخل ، وفي النهاية ركزوا عملهم في تهامة نفسها من جانب وفي نجران من جانب آخر . وقد تجنبوا بوجه عام الحرب في الجبال لأن اليمنيين جيليو الأصل ، أو بمعنى آخر أكثر درية على الحرب في الجبال^(١) .

عرفنا قبل ذلك أن الأمير فيصل كان على رأس القوات التي عليها أن تحارب في تهامة ، أما الأمير سعود فكان عليه الحرب في جبهة نجران . وكانت تحركات الأول وانتصاراته أسرع بكثير من الثاني ، وذلك راجع إلى طبيعة ميداني الحرب في كل جهة . فكان تقدم الأمير سعود بطيئاً نظراً لوعورة الإقليم ، وخوفاً من أن تقطع خطوط مواصلاته مع مراكزه الأصلية فيهاجمه العدو من الخلف ، إلا أنه على كل حال ، استطاع أن يصل بسهولة إلى « باقم » أول قرية يمنية هامة على الطريق الرئيسي إلى صنعاء^(٢) . ورغم انتصارات الأمير سعود في جبهة نجران ، إلا أن نزيه العظم يذكر أن القوات اليمنية قد انتصرت تحت قيادة سيف الإسلام أحمد على جيوش الأمير سعود في معركة جبل « باقم » المشهورة على حدود نجران ، وأن هذه المعركة كانت السبب الحقيقي في توقف القتال وعقد الهدنة ثم المعاهدة^(٣) . وقد عقب نزيه العظم حديثه عن المعركة بقوله : « إنه لا يجب الدخول في تفاصيل الحرب ، فإن ذلك ليس في مصلحة أحد ، وأنه

Survey of International Affairs, 1934, p. 317.

(١)

Philby O Saudi Arabia, p. 323.

(٢)

(٣) نزيه مؤيد العظم : رحلة في البلاد العربية السعيدة ، ج ١ ، ص ٣٢١ .

حريص على تقريب وجهتي نظر العاملين العظيمين . هذا التعقيب لا يجعلنا نعتد على روايته - انتصار سيف الإسلام - كثيراً بالرغم من أهمية دلالتها عند تتبع سير أحداث هذه الحرب . ورغم أننا لا نحب أيضاً الدخول في تفاصيل الحرب - لا لما ذهب إليه نزيه العظم ، بل لقلة الوثائق والمراجع التي يمكن الاعتماد عليها - إلا أننا نرى أنه من الأفضل رسم اتجاهاته بوجه عام .

كان النصر حليف القوات السعودية في هذه الحرب السعودية اليمنية ، ففي ٩ أبريل ١٩٣٤ أعلنت الحكومة السعودية أن حركة التطويق حول جنوب جبال عسير قد توجت بالنجاح . وفي ١٢ أبريل من نفس العام أبرق الإمام إلى الملك عبد العزيز آل السعود يطلب الهدنة ، وذكر أنه قد أصدر أوامره لقواته بالجللاء عن نجران ، وعندئذ وضع ابن السعود أربعة شروط لإعلان الهدنة ، وهي : الجللاء عن نجران ، تسليم الرهائن التي أخذها الإمام من القبائل الخاضعة لابن السعود ، قطع العلاقات بين اليمنيين وبين هذه القبائل ، تسليم السيد حسن الإدريسي طبقاً لمعاهدة ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣١ . ولضمان تنفيذ هذه الشروط لم يتوقف ابن السعود عن الحرب بل واصلت قواته زحفها ، بل أصبح تقدمها أسرع من ذي قبل . ففي ٢٧ أبريل استطاعت الحكومة السعودية أن تعلن إتمام احتلال نجران ، ودخول ميناء « ميدى » (على الحدود) وتبع ذلك دخولهم « اللحية » في أول مايو ، ثم دخلوا « الحديدة » في ٤ مايو . ومن المعروف أن دخولهم المدينة الأخيرة كان بدون حرب فقد كانت قوات الإمام قد انسحبت إلى الجبال . وبعد هذه الانتصارات وجد الوهابيون أنفسهم على أبواب « صعدة » (المركز الزيدى الهام) في جبهة نجران ، وعلى أبواب صنعاء نفسها في جبهة تهامة . وقد كان من الممكن أن يقود هذا الانتصار العسكري ابن السعود إلى مهاجمة قلب المملكة

اليمنية ، ولكنه كان يدرك حقيقتين هامتين ، كانا في صالحه ، ولكنها قد يفقدان أهميتهما إذا واصل زحفه في اليمن . فهو قد حارب في أرض سهلة مفتوحة ، شعر جنده فيها أنهم في أقاليم غير غريبة عنهم . كما أن تقدم ابن السعود كان في وسط جهات صديقة له ، أو على وجه التحديد كان أهالي تهامة السنيين والعناصر الإسماعيلية في نجران ، لا يعارضون في تقدم الوهابيين إليهم ، أو على الأقل لا يجدون غضاضة ما في خضوعهم للسيادة الجديدة التي يمثلها ابن السعود. ومن ناحية ثانية ، فدخل قواته المناطق الجبلية - أي إذا فكر في مهاجمة صعدة وصنعاء - فإن معنى ذلك أنه سيحارب اليمنيين في أقاليمهم الجبلية ، وهم أكثر خبرة بالحرب في هذه الجهات . لهذا كله فقد وافق ابن السعود على الهدنة في ١٣ مايو ، وفي ١٨ مايو عقد مؤتمر للصلح في « الطائف »^(١) . وفي ٢٠ مايو عقدت معاهدة الصلح في نفس المكان . وقد قبل ابن السعود مد الهدنة لعدة أيام بعد انتهاء موعدها في ٢٩ مايو ، وذلك بناء على طلب الإمام حتى يتم تنفيذ الشروط المتفق عليها^(٢) .

ولكن الحرب رغم سرعة وقائعها وقصر مدتها ، كانت ذات أهمية كبيرة في سياسة كل من البلدين . وأهميتها في الحقيقة لا ترجع إلى الأعمال الحربية فحسب ، بل إلى النتائج التي ترتبت عليها ، وإلى الأحداث التي صاحبته ولهذا يجب أن نتناول عدة نقاط لتوضيح الظروف والملابسات التي صاحبته هذه الحرب قبل بحث نتائجها .

ما هو سبب قصر مدة الحرب وسرعة أحداثها ؟ وما هو سبب توقفها ؟

ما هو موقف البلاد العربية من هذه الحرب ؟

(١) تقع في جنوب الحديدة ، وهي غير « الطائف » الشهيرة التي في الحجاز .

ما هو موقف الدول الأوربية الكبرى ذات المصالح في هذه المنطقة من هذه الحرب ؟

تمخضت العلاقات اليمنية السعودية منذ بدايتها عن هذه الحرب ، أو بمعنى آخر كانت هذه الحرب عبارة عن نهاية لنوع من العلاقات نشأت بين بلدين تشابكت حدودهما على غير أساس سليم مستقر . وقد رأينا أن المسألة الوحيدة المعلقة بينهما هي مسألة الحدود ، ومنها نشأ التوتر الذى رأيناه ، ومن أجلها قامت الحرب أيضاً ، فلما أحرز ابن السعود انتصاراته بما يضمن له تحقيق مشكلاته بالنسبة لهذه الحدود ، ولما سلم الإمام بكل مطالبه وخاصة عندما وقعت « الحديدة » في يد القوات السعودية ، رأى أنه لا داعى للاستمرار في حرب لا يحمده عقباها ، خاصة وأنها كانت على وشك الدخول في مرحلة جديدة . أما سبب تلاحق أحداث الحرب وسرعتها ، فيرجع إلى استعداد جيش ابن السعود بالمعدات اللازمة ، وحره في مناطق سهلة مفتوحة تشبه بلاده ، وتلائم جنوده البدو . هذا غير أن الإمام ، وقد رأى قوة الجيش السعودى المهاجم ، لم يشأ - كما نعتقد - أن يدخل معه في معارك حامية فاصلة ، لا ينتظر أن يتتصر فيها حيث إنها تدور في مناطق لا يحمده جنوده الحرب فيها ، لذلك فضل الانسحاب إلى الجبال والتحصن فيها ، بدلا من أن يفقد جيشه في تهامة ذات الحر الشديد . وبالأحرى نحب أن نذكر أن العامل الجغرافى كان من أهم العوامل في سير أحداث هذه الحرب بالسرعة التى رأيناها كما أنه أيضاً كان من أهم أسباب توقفها .

حقق ابن السعود في فترة الحرب الوجيزة الكثير ، وامستطاع الاستيلاء على الأقاليم التى فشل في الحصول عليها بالطريق الدبلوماسى ، كما استولى

على أراضي أكثر من ذلك بكثير . وهنا - ونتيجة العسـوامل الأخرى - ولأن الإمام قبل كل شروطه - فضـلل السلام على الاستمرار في الحرب .

ونحن هنا لا نعتقد كثيراً أن ابن السـعود كان يطمع في احتلال اليمن ، ويرغب في ضمه لبلاده ، فهو من ناحية يشعر بأن لليمن كيانه الخاص ، وأنه كان يحتفظ بهذا الكيان المتميز على مر التاريخ ، لذلك كان ابن السـعود لا يميل إلى الدخول في مغامرة من هذا النوع في أجزاء تبعد عن عاصمته « الرياض » كثيراً ، وتختلف عن باقي بلاده في عدة نواح .

أما من ناحية اليمن ، فقد كان في استطاعة الإمام أن يمد أجل هذه الحرب - رغم المـزائم الحربية - إذا رفض شروط ابن السـعود . وكان بإمكان الإمام تحصيل هذه الحرب إلى حرب « عصابات » - مثلاً - لا تنتهي بين الجبال - كما حدث زمن العثمانيين - إذا واصل ابن السـعود الحرب فيها ، أو إذا كان ابن السـعود قد أصر على شروطه إذا رفضها الإمام ، إلا أن الإمام أثر السلم تحت ضغط المـزائم المتوالية . كذلك أحس الإمام أن الأقاليـم المتنازع عليها في عسير ونـجران - والتي كانت شروط ابن السـعود لا تتضمن إلا تسوية شئونها - لا تحمل له إخلاصاً صادقاً أو ولاء حقيقياً ، لذلك كان لا يميل إلى الاستمرار في حرب متكلفه الكثير دون أن يتحقق من الفوز .

وقد كان لنظام جيش ابن السـعود وحسن تدريبه وسرعة تقـدمه في تـهامة ، أثر كبير في إنهاء الحرب وتوقفها . فقد شاع حينئذ - عندما دخل الجيش السـعودي ميناء الحديد - أن الإمام يجيى قد توفى ، وأن نار الثورة

قد شبت في صنعاء ، وأن سيف الإسلام أحمد لجأ إلى الفرار^(١) ، ورغم خطأ هذه الإشاعات - كما اتضح فيما بعد - إلا أنها تعبر عن حدوث شيء من الفوضى والجزع في اليمن ، وهذا هو طبعاً مما دفع الإمام إلى قبول الصلح . وكان للقوى الأجنبية أثر في وقف الحرب سيتضح فيما بعد .

موقف العالم العربي من الحرب اليمنية السعودية :

أثارت الحرب بين اليمن والسعودية جزعاً كبيراً في العالم العربي ، فأسرع عندئذ واتخذ موقفاً إيجابياً مشرفاً . ولكننا يجب أن نفرق بين جهتين في العالم العربي : الأولى : الحكومات العربية ، والثانية : الهيئات والطوائف والمنظمات الشعبية . وكان هناك فرق بين كل من الجهتين : فالأولى ، أثرت الموقف السلبي ولم تسع للتوسط ، بل ظلت تعلن حيادها أو تدعى ذلك حتى نهاية الحرب . وقد يرجع ذلك إلى أن أغلبها كان واقفاً تحت النفوذ الغربي ، فلم يكن لها حرية العمل في المجال الدولي . وكان الملك فؤاد - ملك مصر حينئذ وأقوى شخصية في العالم العربي - يمكنه القيام بعمل إيجابي هام مثل التوسط - وقد طلب الإمام منه ذلك فعلاً - إلا أنه أثر الحيفاد محتجاً بأنه لم يعترف بالملك ابن السعود بعد^(٢) . أما الهيئات والطوائف والجمعيات العربية والإسلامية فقد أخذت على عاتقها مسئولية التدخل والتوسط لإنهاء هذه الحرب . وقد كان دافع هذه الجماعات دافعاً دينياً قومياً بحتاً ، إذ أحزنها قيام الحروب بين دولتين عربيتين إسلاميتين كانتا في ذلك الوقت هما الدولتين الوحيدتين المستقلتين بين الدول العربية . وكانت الشعوب العربية تعلق عليهما - اليمن والسعودية - آمالاً عريضة

(١) الأهرام : العدد ١٧٧٤٣ في ٥ / ١٩٣٤ (١٩ محرم ١٣٥٣ هـ) ص ٥ .

(٢) الأهرام : العدد الصادر في ٦ / ٥ / ١٩٣٤ ، ص ٤ (عن جريدة الطان الفرنسية) .

(٢٦ م - تكوين اليمن الحديث)

في تحرير باقى الدول العربية . وقد عقدت هذه الجماعات المؤتمرات ، وأصدرت البيانات ، كما أنها أرسلت الوفود من كبار الشخصيات البارزة للتوسط بين الملكين المتحاربين . وبرز زيادة التعاطف الشعبى العربى مع أحداث هذه الحرب فى عدة صور ، تمثلت فى الاجتماعات وإصدار التوصيات والنداءات وإرسال الوفود والممثلين وغيرها .

ونشرت الأهرام محضر الاجتماع الذى عقد فى دار الشبان المسلمين بالقاهرة لبحث مسألة الحرب السعودية اليمنية فى ١٧ ذى الحجة ١٣٥٢ هـ (٢ / ٤ / ١٩٣٤) . وقد حضر هذا الاجتماع كثير من العلماء والصحفيين وكثير من أعضاء الهيئات المختلفة ، مثل جمعية الشبان المسلمين ، والاتحاد العربى ، وجمعية الإخوان المسلمين ، وجمعية المحافظة على القرآن ، والجمعية العامة لمنع المسكرات ، ولغيف كبير من السوريين والفلسطينيين والمغاربة والأندونيسيين . وقد قرئ فى هذا الاجتماع نص التلغراف الوارد من الإمام يحيى المؤرخ أول أبريل ١٩٣٤ الموجه إلى السكرتير العام للاتحاد العربى العام بالقاهرة ، وقد جاء فيه :

« وقد أمرنا الآن مندوبنا السيد عبد الله الوزير ورفاقه الموجودين بـ « أبها » أن يبلغوا جلالة الملك عزمننا على التفاهم الشفهي فالإسلام يسألكم إيفاد رجل تعتمدون ديانتهم وإنصافه إلى مكة المكرمة ، لمرافقة السيد عبد الله الوزير .. » .

وقد انتهى هذا الاجتماع : « بعد بحث مسألة النزاع بين عاهلى الجزيرة العربية » إلى :

أولاً : انتخاب الدكتور عبد الحميد سعيد للسفر إلى مكة المكرمة .

ثانياً : تأليف لجنة مركزية بالقاهرة للاتصال بالدكتور عبد الحميد سعيد أثناء قيامه بمهمته ، وللعمل لتأييده بكل الوسائل المشروعة .

ثالثاً: إرسال برقية إلى كل من الإمام يحيى وإبن السعود بالتعاضد والكف عن الحرب ، والرضا بالتحكيم حقناً للدماء المسلمين^(١).

وقد أثار الاتحاد العربي أن يرسل مندوباً عنه ضمن وفد المؤتمر الإسلامي بالقدس ، بعد أن عرف أن الهيئة الأخيرة ستوفد وفداً خاصاً بها ، لأنه رأى أن تعدد الوفود قد يؤدي إلى توزيع الجهود^(٢) . وكان إلى جانب هذه الجهود الجماعية جهوداً فردية أخرى تقوم بها شخصيات بارزة في المجتمع المصري حيثند ، فقد أرسل حمد الباسل باشا (أحد زعماء حزب الوفد المصري السابق) برقيتين إلى كل من الملكين المتنازعين ، وذلك بناء على طلب رئيس المجلس الإسلامي الأعلى بفلسطين ، وقد جاء فيها :

« فزع المسلمون لكارثة الحرب ، ويأملون وقفها ، ومن الشجاعة تجنب تناحر الأخوة . أرجو جلالكم باسم العرب المصريين الهدنة حتى تتم مساعي وفد المؤتمر الإسلامي »^(٣).

وقد شارك الأمير عمر طوسون في هذا المجال أيضاً ، وقد جاءه برقية من الملك سعود - رداً على برقيته له - يشكره فيه على غيرته الإسلامية ، ويؤكد له كرهه للحرب ، ويلقى التبعة على الإمام يحيى^(٤) .

وقد أخذ المؤتمر الإسلامي بالقدس على عاتقه أكبر قدر ممكن من المسئولية ، فبدأ بالكتابة المطبوعة إلى كل من الملكين المتحاربين يدعوهما إلى السلام ، كما أخبرهما بنية تكوين وفد للتوسط بين الفريقين المتنازعين ، وأنه بدأ يعدد الأسماء اللازمة لتشكيل هذا الوفد . وقد

(١) الأهرام : العدد ١٧٧١٤ في ٣/٤/ ١٩٣٤ (١٨ ذي الحجة ١٣٥٢هـ) ص ٤ .

(٢) الأهرام : العدد ١٧٧١٤ في ٣/٤/ ١٩٣٤ (١٨ ذي الحجة ١٣٥٢هـ) ص ٤ .

(٣ ، ٤) الأهرام : العدد ١٧٧١٤ في ٣/٤/ ١٩٣٤ (١٨ ذي الحجة ١٣٥٢هـ) ص ٤ .

اتفق الرأي أخيراً على أن يتكون الوفد من الحاج أمين الحسيني (فلسطين) رئيس المؤتمر الإسلامي ، ومحمد علي علسوية باشا (مصر) والأمير شكيب أرسلان (سوريا) وأحد كبار رجال العراق العسكريين اتفق عليه فيما بعد . وقد تقرر سفر هذا الوفد بالطائرة إلى السعودية حرصاً على موعد وصوله ، وكان الوفد يحاول أن يضم إليه هاشم بك الأتاسي أو ياسين باشا الهاشمي وقد انضم الأول فيما بعد^(١) . ومما يدل على نشاط المؤتمر وأهتاهم العالم العربي بهذه الحرب ، أن المؤتمر أبرق إلى شكيب أرسلان - وكان في جنيف حينئذ - بالتوجه إلى مكة فأسرع بتلبية الدعوة ، وتوجه إلى مصر للسفر منها - من ميناء السويس - إلى جدة^(٢) . وقد داوم وفد المؤتمر في السعودية على مكاتبة مركزه الرئيسي في القدس ، وموافاته بالأخبار باستمرار . والحقيقة أنه يمكن الاستدلال من هذه المكاتبات على مدى نشاط هذا الوفد واتصالاته الواسعة .

وكانت حركة المشاركة في جهود الوفد مستمرة ، فقد سافر جميل مردم بك وعفيف الصلح بك ، وهما من الزعماء السوريين ، إلى الحجاز في منتصف شهر مايو ، وضيا مجهودهما إلى مجهود وفد المؤتمر الإسلامي . كما لم تقتصر هذه المجهودات على الناحية السياسية فحسب ، بل سافر كذلك بعض الأطباء والممرضين إلى مكة المكرمة للعناية بالجرحى والمرضى في الجيش السعودي ، كان من بينهم الدكتور توفيق الشيشكلي نائب هاه ، والدكتور مدحت البيطار ، وقد شارك هؤلاء أحد الصحفيين هو رشيد الملوحى^(٣) .

شارك هذا الوفد أحداث الحرب اليمنية السعودية حتى النهاية ، فقد سافر إلى اليمن عندما أعلنت الهدنة وهدأت الحالة ، بل شارك ابن الوزير في سفره

(١) الأهرام : العدد الصادر في ٦ و ٧ أبريل ١٩٣٤ ، ص ٤ و ص ٥ .

(٢) الأهرام : ٩ / ٤ / ١٩٣٤ .

(٣) الأهرام : ٩ / ٥ / ١٩٣٤ ص ٤ .

إلى الحديدية لإتمام المفاوضات وعقد معاهدة الصلح ، وقد حضر بعض أعضائه هذه المفاوضات ، وهم أمين الحسيني وهاشم الأتاسي والأمير شكيب أرسلان^(١) . وأخيراً عاد الوفد إلى السويس في أواخر شهر يونية وأوائل شهر يولية ١٩٣٤^(٢) . وما لا جدال فيه أنه كان لهذا الوفد مجهود لا ينكر ، فهو على أقل تقدير ، تعبير عملي قوى عن موقف العالم العربي إزاء هذه الحرب ، وانزعاجه لقيامها ، ومحاولاته التوسط لإنهائها ووقفها . وهذا بالرغم من أن هناك من يرى أن تأثير أعمال هذا الوفد المباشر لم يكن كبيراً على الأحداث السياسية والحربية التي وقعت^(٣) . ولكننا نرى أن هذا القول لا يقلل من أهمية هذا الوفد وزيارته ، بل إننا - على الأقل - سنرى أن معاهدة الصلح ستعكس موقف هذا الوفد وأثره من الناحية النظرية والفكرية .

ولم يكن الوفد وأعماله أو البرقيات المختلفة ، هي كل آثار ودلائل موقف العالم العربي إزاء هذه الحرب ، فقد شاركت الصحف مشاركة قوية في إنهاء هذه الحرب . فظهرت المقالات الطويلة تدعو إلى السلام والصلح ، ورغم أن بعض الصحف قد هاجمت أحد الطرفين ، وكان البعض الآخر يرد على هذا الهجوم ، فإن هذا كله لا يقلل من دور الصحافة إزاء هذه المشكلة القائمة . فقد عبأت الصحف الشعور العربي ضد الحرب بوجه عام ، وخاصة بين دولتين عربيتين إسلاميتين ، بل كانت هذه الحرب في الحقيقة مثاراً أو محكاً لظهور أفكار قومية ذات أصول بعيدة . فقد نوقش أثناء هذه الحرب إمكان قيام وحدة عربية ، وتكرر الحديث عن إمكان قيام علاقات سليمة بين البلاد العربية ، بل دعت « المنار » إلى قيام حكومة عربية واحدة ، أو قيام تنظيم عام يحقق الوحدة والسلام بين الشعوب العربية ، ونحب أن نذكر هنا نص رأى المنار في هذه الناحية ، بالرغم من أنها بالذات كانت معروفة - حيثئذ -

(١) الأهرام : العدد ١٧٧٨٠ في ١٩٣٤/٦/٩ (٢٧ صفر ١٣٥٣ هـ) ص ٦ .

(٢) الأهرام : في ١٩٣٤/٤/٢٦ ، ص ٤ .

Survey of International Affairs, 1934, p. 318.

(٣)

بميوها نحو السعودية ، فكانت تهاجم أحياناً الإمام يحيى ، وتصوره بأنه الداعى للحرب ومثيرها ، قالت : « يجب أن تكون للجزيرة العربية كلها حكومة واحدة ، بل للأمة العربية إذا أمكن فهذه سياسة الشرع ومقتضى العقل وتجارب الأمم ، فإن لم يمكن إخضاعها للحكومة واحدة من غير فتنة ترجع فيها المفصلة على المصلحة ، فالواجب أن يكون التعدد في الصورة والشكل ، مع الوحدة في السياسة والقصد »^(١) .

موقف الدول الأوروبية من الحرب اليمنية السعودية :

اهتمت الدول الأوروبية الكبرى بهذه الحرب كذلك ، وكان هناك مظاهر عملية لهذا الاهتمام ، كما كان للعالم العربى أيضاً ، وإن اختلف الاهتمامان - في الشكل والغاية - بعضها عن بعض . وقد تجلت اهتمامات الدول الغربية في عدة مظاهر ، أهمها إرسال السفن الحربية إلى الحديدة ، وكذلك الاتصال بالملكين ، هذا فضلاً عن التصريحات والتعليقات الكثيرة التي ظهرت أثناء الحرب .

أسرعت الدول الأوروبية ذات المصالح الحيوية في البحر الأحمر ، بإرسال سفنها الحربية إلى الحديدة ، وهي إنجلترا وإيطاليا وفرنسا^(٢) . وكان يدفعهم ظاهرياً عدد من الحجج تدرعوا بها ، منها تهتة القائد السعودى الأمير فيصل لانتصاره الخاطف ، ومنها تسهيل أعمال هذا القائد في الحديدة ، بعد أن دخلها . وقد كان من المعروف أن هذا الاهتمام المفاجئ - الذى أظهرته الدول الكبرى في اليمن - هو الذى صد الملك عبد العزيز بن السعود عن زيادة التوغل داخل اليمن^(٣) . ومن ناحية أخرى ، لقد صاحب هذه المظاهرة البحرية ظاهرة عامة ، وهى أن هذه الدول لم تكن متفقة فيما بينها على

(١) المنار : المجلد ٣٤ ، جزء أول ، في ١٢٩ المحرم ١٣٥٩ هـ (مايو ١٩٣٤) ص ٨٠ .

(٢) Bremond : Yemen et Saoudia , p. 113.

(٣) Philby : Saudi Arabia , pp. 323-324.

الإجراءات التي يجب أن تتخذها^(١). ولا شك أن سرعة زحف القوات السعودية من ناحية ، وصعوبة غزو جبال اليمن من ناحية أخرى ، إلى جانب اختلاف وتضارب مصالح هذه الدول فيما بينها ، كانت سبباً في عدم اتخاذ الموقف الموحد إزاء هذه الحرب .

وقد كان لكل من إنجلترا وإيطاليا وفرنسا . مصالح وعلاقات ذات أهمية في هذه المنطقة ، فإنجلترا تحتل عدن ، وتفرض نفوذها على عمية عدن المتاخمة لليمن ، كما أنها قد توصلت في فبراير سنة ١٩٣٤ إلى عقد معاهدة صلح مع الإمام يحيى ، لذلك كان يهمها كل ما يحدث من تغيرات أو أحداث على حدود محمياتها ، وكان لا بد لها من الاهتمام بالحرب اهتماماً كبيراً مباشراً . أما إيطاليا فهي إلى جانب وجودها في أريتريا ، وإلى جانب أطماعها الاستعمارية في جنوب البحر الأحمر بوجه عام ، واليمن بوجه خاص ، كانت الدولة الأولى صاحبة النفوذ الأعلى في اليمن ، فهي ترتبط بالإمام بمعاهدة صنعاء (في سبتمبر سنة ١٩٢٦) لمدة عشر سنوات ، ولذلك كانت تعتبر نفسها صاحبة المصالح الهامة ، وكان عليها بالتالي الاهتمام بأية أحداث أو تغيرات تحدث فيه ، كما كانت تنظر إلى هذه الحرب وكأنها مظهر من مظاهر الصراع الاستعماري بينها وبين إنجلترا . أما فرنسا فقد كانت تهتم بالحرب لخوفها على مصالحها في جيبوتي ، وعلى مصالح رعاياها المسلمين في المدينتين المقدستين . ولكن هذه الأغراض الظاهرية كانت تغطي وراءها حرصها الشديد على مراقبة نشاط إنجلترا وإيطاليا في المنطقة ؛ وكانت تخشى أن يفوزا بمكاسب استعمارية جديدة فيها .

حقاً لقد كانت الحرب السعودية اليمنية ، محكاً لتوضيح التنافس الدولي التقليدي بين كل من تلك الدول الأوروبية الثلاث .

(١) سلفاتور أبونتي : ملكة الإمام يحيى (ترجمة طه فوزى) ص ٩٦ .

كانت إنجلترا - نظراً لأهمية وحوية مصالحها هناك - هي السباقة في اتخاذ المواقف العملية ، فقد انتهزت هذه الفرصة للاتصال بالملكين المتنازعين ، وأبدت نصيحتها للفرقيين ، وأوصتها بأن يتبعها خطة الاعتدال . وقد قام بهذا كل من الكولونيل « رايلي » الذي أوفدته الحكومة إلى صنعاء ، والسير « أندرويان » وزيرها لمقوض في جدة . وكانت هذه الاتصالات ، عقب تقدم القوات السعودية ، وقربها من جزيرة « قمران » وهي تجاء الشاطئ اليمنى ويشرف عليها حاكم مدني بريطاني . وكانت بريطانيا تقيم فيها معجراً صحياً للحجاج الوافدين من بلدان الشرق الأقصى ، ولم يكن قد بت في ملكية هذه الجزيرة بعد ؛ إذ كانت لا تزال تحت تصرف الدول المرفعة على معاهدة لوزان^(١) . ولكن رغم اهتمام إنجلترا المبكر ، إلا أنها لم تظل الوحيدة في هذا المجال ، فقد لحقتها باقي دول أوروبا ، المهتمة بالبحر الأحمر . فبدأت تظهر الدعوات الصريحة للتدخل بعد قيام الحرب بقليل ، وبدأت الصحف الغربية تحث حكوماتها إلى ضرورة التدخل لحماية مصالحها . فقد نقلت الأهرام مقالاً هاماً عن جريدة « البني باريزيان » الفرنسية تشرح فيه أسباب قيام الحرب ، كما تحدثت عن تطور علاقة الدولتين حتى قالت : « يجب أن نتظر الحوادث القريبة التي يظهر أنها ستكون على أعظم جانب من الخطورة في السياسة الإسلامية ، لأن السيطرة على مكة والمدينة لا تهم الدول العربية وحدها ، بل تهم أوروبا الاستعمارية أيضاً . ولذلك فإن من مصلحة فرنسا وإنجلترا وإيطاليا أن يرقبوا تطور النزاع بين الوهابيين والبايعين عن كتب ، لأنه نزاع يمكن أن يحدث أعظم تأثير في العالم الإسلامي »^(٢) . ورغم أهمية هذه الدعوة فإنها تخفى وراءها أطماعاً استعمارية أخرى ، عبرت عنه بشكل أوضح جريدة « الديلي تلغراف » فبدأت توضيح ما قد يترتب على التوسع السعودي ، واحتمالات نتائج هذه الحرب ، وكان

(١) الأهرام : العدد : ١٧٧٣٨ في ١٨ / ٤ / ١٩٣٤ (٤ محرم سنة ١٣٥٣ هـ) ، ص ٦ .

(٢) الأهرام : العدد : ١٧٧٣٢ في ١٢ / ٤ / ١٩٣٤ (٢٨ ذي الحجة ١٣٥٢ هـ) ، ص ٤ .

تصريحاً يعبر عن ضرورة الاهتمام بالحرب ، وتربح أحداثها لاتخاذ مواقف عملية ، إذا اقتضى الأمر ذلك ، فقالت : « إنه إذا انتصر الملك ابن السعود انتصاراً تاماً ، وتلا ذلك ضم بلاد اليمن إلى أملاكه الحالية ، فإنه ينشأ إذ ذاك موقف على أعظم جانب من الأهمية ، لأنه سيكون سيداً على الجزء الأكبر من شبه الجزيرة ، ومن المحتمل أن يشتعل شعبه حماسة بفكرة الجامعة العربية ، ومعنى هذا إيجاد اتحاد من جميع البلاد العربية الحالية ، عدا مصر تحت زعامته الأدبية على الأقل . وقد يكون تأثير هذه الفكرة في سوريا وشق الأردن عظيماً ، فعلى الدول الأوروبية التى لها علاقات بالعرب مثل بريطانيا وفرنسا وإيطاليا أن تفكر فى هذا تفكيراً جدياً^(١) . وتواصل الأهرام نقل آراء الصحف الإنجليزية فذكرت أن جريدة « التيمس » أخذت فى شرح الآثار المترتبة على التوسع السعودى - وخاصة فيما يهم إنجلترا بالذات - فقالت : « هناك فى الشمال ثلاثة بلدان ارتبطت معها بريطانيا بالتزامات وتعهدات وهى العراق وفلسطين وشرق الأردن ، وفى الجنوب توجد ولاية عدن الواقعة تحت الحماية البريطانية . وإلى جانب ذلك ستقوم دولة عربية جديدة يحكمها ملك يتسلط على جميع الطرق المؤدية إلى مكة مع طرق القوافل العظيمة للحجاج ، ويمكنه جباية الضرائب فى نقاط كثيرة منها ، وستدخل كذلك الخطوط الحديدية الموجودة والتى فى النية مدها تحت سيطرته . على حين توجد فى الشمال - ضمن حدود العراق - منابع الزيت العراقية التى يطمح فى الاستيلاء عليها^(٢) » . وكان لوصول الأخبار الرسمية بانتصارات الملك ابن السعود فى تهامة اليمن إلى لندن والعواصم الأوروبية ، أثر كبير فى إثارة المناقشات حول مستقبل مصالح هذه الدول فى جنوب غرب الجزيرة العربية على ضوء الأوضاع الجديدة المترتبة على انتصارات ابن السعود . وقد أرسل مراسل الأهرام الخاص برقية من لندن فى

(١) الأهرام : العدد : ١٧٧٤٤ فى ٤/ ٥/ ١٩٣٤ (٢٠ محرم سنة ١٣٥٣هـ) ص ٥ .

(٢) الأهرام : نفس العدد والصفحة .

٤/٥/١٩٣٤ إلى جريدته ، تصور لنا الحمسات والمناقشات التى تدور فى الأساط الدبلوماسية هناك . ورغم أنه ذكر أن المسئولين الرسميين فى لندن لا يصرحون بموقف معين انتظاراً للأحداث ، واعتقاداً على علاقاتهم الودية مع الملك ابن السعود ، إلا أن هذا لا ينفى وجود اهتمام كبير بهذه الحرب ونتائجها وآثارها ، فيقول : . . فالمقاسمات السياسية تكثر من البحث والمناقشة فيما قد يكون لهذه الصدمة (انتصار السعودية) التى أصابت المطامع الإيطالية فى البلاد العرب من الأثر فى خطة السنيور موسولينى ، كما أنها تشير (الدوائر السياسية فى لندن) إلى ما قد يكون لانتصارات القوات السعودية من الأثر فى مصالح فرنسا فى سوريا . ولكن المصالح البريطانية هى أكثر عرضة للتأثر ، إذا رعتنا صلات بريطانيا بشرق الأردن وفلسطين والعراق والمحميات البريطانية فى عدن . والواقع أن بعضهم يقول ، إن ازدياد هيبة الملك ابن السعود ونفوذه من شأنه أن يشجع عرب فلسطين على التطلع إليه ، لمعاونتهم فى موقفهم ضد اليهود . أما إمارة شرق الأردن الضعيفة ، فلا تعد سداً قوياً فى وجه امتداد نفوذ الملك ابن السعود ، بل تعد على كل حال بمثابة وسيلة اتصال صالحة بين الزعماء السعوديين والوطنيين العرب فى فلسطين ، الذين قد تعززت بطبيعة الحال آمالهم بهذه الزيادة فى هيبة العرب ، وفوق ذلك لا يبعد أن تكون منابع الزيت الغنية فى العراق من العوامل التى تغرى الجامعة العربية ، وتحملها على البحث عن موارد جديدة للء خزاناتها . وترى بعض المقامات أنه من المحتمل أيضاً تسلط القوات السعودية على شاطئ البحر الأحمر الشرقى كله ، وهذا يعد عاملاً جديداً لا بد أن يؤثر - من وجهة النظر الحصرية - فى كل بحث يجرى فى المستقبل فى العلاقات بين مصر وإنجلترا ، خصوصاً فى مسألة الأماكن التى ترابط فيها القوات البريطانية فى مصر ^(١) وأهمية هذه التكهات التى ظهرت فى الدوائر السياسية فى لندن ، أنها تبين بوضوح الاحتمالات التى تشيرها انتصارات

ابن السعود في اليمن ، ورغم أنها قد تكون احتمالات بعيدة المدى إلا أنها تسبب بصراحة عن موقف إنجلترا وأطماعها ومصالحها في الشرق العربي في تلك الفترة . فهي دون شك تخشى قيام وحدة عربية تحت لواء السعودية ، لأن ذلك يهدد مصالحها ومصالح باقي الدول الاستعمارية في هذه المنطقة أيضًا . وخوف إنجلترا من قيام الوحدة ينبثق من خوفها على طرق مواصلاتها ومصادر البترول و المراكز العسكرية المختلفة ، وخاصة في مصر ، بل ومن زيادة تعقيد المشكلة الفلسطينية .

ولكن هل هذا الاهتمام الكبير الذي ظهر في عواصم الدول الأوروبية الثلاث ، سواء في دوائرها السياسية أو في صحفها ، يعبر بصراحة عن :

موقف حكومات هذه الدول الثلاث الرسمي إزاء هذه الحرب ؟

وعن اتفاق هذه الدول فيما بينها لاتخاذ موقف موحد بالنسبة لطرفي الحرب مدامت الحرب قد هددت أطماعها جميعًا ؟

وهل اهتمت هذه الدول بتلك الحرب لأنها ظاهرة تهدد السلام في المنطقة ؟ أم لأنها خطر مباشر على مصالح وأوضاع هذه الدولة أو تلك ؟

وما دامت دوافع اهتمام هذه الدول واحدة ، وهي المحافظة على مصالحها ، فهل تشابه موقفها بالنسبة لطرفي الحرب - السعودية واليمن - ؟ أم إن هذه الدول اختلفت فيما بينها في موقفها من كل هذين المملكتين لاختلاف مصالحها ؟

مثل هذه الأسئلة الكثيرة ، تحتاج إلى بحث طويل لمعرفة مواقف تلك الدول من هذه الحرب ، التي تعتبرها فرصة عملية لإظهار أطماع ومواقف كل من الدول الثلاث من الشرق العربي في تلك الفترة ، ولتوضيح مظاهر التنافس الاستعماري في بلاد العرب حيتئذ ..

رغم أن فرنسا كانت أقل الدول الثلاث من ناحية مصالحها في الجنوب غرب الجزيرة بوجه عام ، إلا أنها كانت ترقب باهتمام شديد - للأسباب التي ذكرناها - مجرى الأحداث في بلاد العرب . ولكن وزارة الخارجية الفرنسية لم تحرك ساكناً حتى أرسلت إيطاليا وإنجلترا السفن الحربية إلى الحديدة ، ففكرت هذه في حلو حلوها^(١) .

أما إنجلترا فقد كانت أكثر اهتماماً لحبوبة مصالحها هناك ، وانعكس آثار هذا الاهتمام في صحفها وفي دوائرها السياسية ، لذلك كان موقفها الرسمي أكثر تحديداً . فقد أدلى وزير خارجيتها في مجلس العموم في ٢٧ مايو سنة ١٩٣٤ ، بحديث هام يعبر عن موقف إنجلترا الرسمي ، فقال إن الحكومة البريطانية تراعى في خطتها الحياد الدقيق بإزاء النزاع القائم ، الذي من أجله تتخذ الحكومة البريطانية التدابير التي تراها ضرورية لحماية أرواح الرعايا البريطانيين وأموالهم والأشخاص الذين تحت حمايتها في المنطقة التي يتناوبها القتال^(٢) .

وكان الأمر يهم إيطاليا كما يهم إنجلترا تماماً ، فقد بعث مراسل الديلى تلغراف في روما يقول أنه علم أن إيطاليا لا توافق على سقوط اليمن في أيدي أخرى ، وهي تنتظر بعين القلق ولا سيما إذا طال أمد الحرب أو اشتدت وطأتها^(٣) . كما يذكر مراسل الأهرام في روما أن الدوائر السياسية هناك ، تذهب إلى أن إرسال ثلاث بواخر إلى مياه الحديدة ناشئ عن وجود كثير من الإيطاليين في هذه المنطقة ، حيث توجد مستودعات كثيرة للبن ، وعدد من المستشفيات الإيطالية . وترى هذه الدوائر أن إيطاليا لا يمكن أن تقف موقفاً من شأنه إيجاد سوء التفاهم مع إنجلترا ، التي لها أيضاً مصالح

(١) الأهرام : العدد : ١٧٧٤٧ في ١٩٣٤ / ٤ / ٧ (٢٤) عمم سنة ١٣٥٣ هـ) ص ٤ .

(٢) الأهرام : العدد : ١٧٧٤٨ في ١٩٣٤ / ٥ / ٨ ، ص ٤ .

(٣) الأهرام : العدد : ١٧٧٤٦ في ١٩٣٤ / ٥ / ٦ (٢٣) ١٣٥٣ هـ) ص ٤ .

عظيمة في تلك عظيمة في تلك المنطقة ، وأنه يحسن بالدول العظمى أن تتفق على انتهاج خطة واحدة بإزاء الأحوال الحاضرة في جزيرة العرب^(١) . وقد نقلت الأهرام تعبير جريدة الدليل تلغراف عن هذا الموقف المحدد لكل من الدولتين ، فقالت إنه : « لما للحكومتين البريطانية والإيطالية من المستعمرات القريبة من منطقة الحرب في جزيرة العرب ، فقد كانتا على اتصال وثيق فيما يتعلق بهذه المسألة منذ نشوب الحرب . وليس معنى هذا أن إحدى الدولتين تنوى التدخل في النزاع ، إن كل ما يههما هو حماية مصالحهما فقط »^(٢) .

وجدير بالذكر هنا الإشارة إلى قوة أخرى رابعة اهتمت بالحرب الدائرة هناك اهتماماً كبيراً أيضاً ، ألا وهو الاتحاد السوفيتي . فقد نهت جريدة إيفنج ستاندر إلى وجود هذا الاهتمام ، وإلى مصالح الاتحاد السوفيتي في الجزيرة العربية . وقد نقلت الأهرام هذا التنبيه عن تلك الجريدة ، التي استدلت على ذلك بأن روسيا كانت أولى البلاد التي رفعت قنصليتها في جدة إلى مفوضية ، وأن السوفييت كانوا قد أرسلوا إلى اليمن أكثر من بعثة علمية وتجارية ، يعتقد البعض أنها لا تخلو من أغراض سياسية^(٣) .

مظاهر التنافس بين إنجلترا وإيطاليا :

وعلى كل حال لقد ترجمت هذه المواقف المختلفة - وخاصة من جانب إنجلترا وإيطاليا - إلى عمل إيجابي هام . فقد أرسلت كل من الدولتين سفنها الحربية إلى ميناء الحديدة ، إذ لم تشأ كل منهما أن تفقا مكتوفتي اليدين إزاء هذا الحرب ، لأنها تهدد مصالحهما في المنطقة من ناحية ، ولتضارب هذه المصالح والأطباع فيما بينهما من ناحية ثانية . وقد

(١) الأهرام : العدد : ١٧٧٤٨ في ٦ / ٥ / ١٩٣٤ ، ص ٤ .

(٢) (٣) الأهرام : العدد : ١٧٧٤٩ في ٩ / ٩٣٥ ، ص ٤ .

اتخذنا موقفاً أكثر إيجابية وجراً ، فعندما اقتربت قوات الأمير فيصل من الحديدة ، أنزلت كل من الدولتين بعض جنودها إلى المدينة نفسها لحماية رعاياها كما ذكرنا . ولكن استتباب الأمن بسرعة في المدينة ، وإعلان الملك ابن السعود أنه كفيل بالمحافظة على أرواح رعاياها وممتلكاتهم اضطرتنا إلى سحب جنودهما مرة أخرى إلى السفن ، مع بقاءهما أمام الحديدة . وقد نشرت جميع صحف روما في ١١ / ٥ / ١٩٤٣ بياناً شبه رسمى عن الحالة في الجزيرة العربية ، يعرض مصالح إيطاليا هناك ، وأن لها علاوة على بعض المنشآت الصحية التي يدبرها أطباء إيطاليون ، مصالح اقتصادية لشركات الملاحة الإيطالية ، وأن هذه المصالح تعلل التدابير الاحتياطية التي اتخذتها - كما اتخذتها إنجلترا - بعد انسحاب القوات اليمنية من تهامة . وأخذ البيان يعدد التدابير الحربية البحرية التي اتخذتها إيطاليا ، وعدد السفن التي أرسلتها إلى هناك ، ثم استطرد قائلاً إن إيطاليا أنزلت - كما أنزلت إنجلترا - فصيلة من بحاراتها لحماية الرعايا الإيطاليين في الحديدة ، ولكنه ذكر أخيراً أن دخول القوات السعودية في الحديدة ، بقيادة الأمير فيصل الذي كفّل حياة الأجانب وأملأهم ، وتحسّن الحالة في المنطقة إلى حد لا يبعث على القلق ، حملاً لإنجلترا وإيطاليا على استرجاع قواتهما^(١) . وهذا البيان ، فضلاً عما يذكره من التدابير التي اتخذت ، فإنه يصور بصراحة روح المنافسة الموجودة بين إنجلترا وإيطاليا ، وأن كل منهما كانت حريصة على ألا تنفرد أيهما بعمل ما دون الأخرى .

وهنا يتضح أمر هام بالنسبة لهذه المنافسة الاستعمارية التي تخفى وراءها أغراضاً متناقضة ، فمن المعروف أن إنجلترا وإيطاليا حاولتا اتخاذ مواقف عملية متشابهة ، وأن كل منهما حاولت ألا تنفرد الأخرى بعمل ما ، كما امتنعا عن

(١) الأهرام : في ١٢ / ٥ / ١٩٣٤ .

الانحياز إلى أحد طرفي الحرب دون الآخر ، ولكن بعد أن تقدمت أحداث الحرب ، وبعد أن أصبح الأمر أكثر وضوحا ، بدأت كل من الدولتين الكبيرتين تظهر ميلها إلى جانب - اليمن أو السعودية - دون الآخر ، وزاد هذا وضوحا بعد دخول القوات السعودية « الحديدية » .

ولتوضيح ذلك يمكن القيام باستعراض تاريخي سريع لعلاقة كل من الدولتين الأوروبيتين بكل من الملك عبد العزيز والإمام يحيى . فإيطاليا كان لها معاهدة مع الإمام من سنة ١٩٢٦ ، ورفع هذا من شأنها وقوى نفوذها في اليمن ، ولكنها لم يكن لها إلا قنصلية عادية في جدة كباقي الدول المختلفة . أما إنجلترا فكانت لها - من ناحية - معاهدات مع كل من الملكين العربيين ، ولكنها لم تكن تنسى طبيعة علاقتها مع كل منهما من ناحية ثانية . إذ كانت ترى أن الملك ابن السعود أسلس قيادة وأقل عنادا من الإمام يحيى ، كما أن الأول ليس له مطالب الثاني في منطقة عدن المحمية . وهنا نستطيع أن نقول إن إنجلترا قد بدأت تنحاز أو تميل إلى جانب السعودية ، بينما مالت إيطاليا إلى جانب اليمن . وكان كل من الملكين العربيين يمثل - من وجهة نظر إنجلترا وإيطاليا - قناعا للمنافسة بين هاتين الدولتين في حقيقة الأمر .

ويجب ملاحظة أن هذا كله لا يتناقض مع ما سبق أن ذكرناه من أن موقف كل من هاتين الدولتين الأوربيتين الرسمي كان الحياد ، وعدم التدخل أو الانحياز ، لأن ميل كل من الدولتين إلى جانب دون الآخر لم يترتب عليه أية مواقف عملية تدل عليه .

بدأت الصحف الإنجليزية تكيل التهم إلى إيطاليا وإلى نواياها وأعمالها ، وكانت الصحف الإيطالية تقوم بنفس العمل كذلك . فقد حدث بعد قيام الحرب بحوالى شهر - وقد اتضح هزيمة القوات اليمنية - أن أشارت جريدة

«مورنج بوست» الإنجليزية، إلى أن هناك بعض الأجانب باليمن يعملون لحساب دولة أجنبية - وكانت تقصد إيطاليا بطبيعة الحال - وأنهم شجعوا الإمام يحيى على خطته التي تنطوى على التحرش وإثارة العداء مع جاره القوى الملك ابن السعود. وأشارت الجريدة إلى أن ما يعزز هذه الأقوال الشائعة، هو وجود عدد من الأوروبيين أسروا مع اليمتين في المعارك الأخيرة بل تتابع الجريدة بعد ذلك تهكمها على محاولات إيطاليا في مد نفوذها في الجزيرة العربية، وذلك بالاعتناد على الإمام يحيى فتقول إن: «الرهان وضع على جواد خاسر»^(١). ولكن جريدة «الطمان» الفرنسية كانت ترى رأياً آخر عكس ذلك تماماً، فقالت إن هذه الأحاديث من قبيل الخدس والتخمين: «فكون المصالح الإيطالية التي وجدت في عهد الإمام، وكون الجيش المتوكل يتدرب على أيدي مديريين إيطاليين، كل ذلك لا يكفي لجعل الملك ابن السعود والإمام يحيى موضوعاً لاصطدام نفوذين عظيمين بمحاولان التزاحم في بلاد مسيطرة على مدخل البحر الأحمر»^(٢). ولكن بريطانيا كانت تحسب ألف حساب لما مستقوم به إيطاليا، إذا تمت هزيمة الإمام نهائياً، وكانت تخشى نتائج ذلك، فقد جاء في جريدة «المانشستر جارديان» في مقالة طويلة عن هذه الحرب، أنه: «إذا كان السنيور موسولينى قد راهن على الجواد الخاسر، فليس معنى هذا أنه سيتحمل خسارته بسهولة، وإن كان ليس لدينا ما يدعونا إلى الزعم بأن إيطاليا ستتدخل في شئون بلاد العرب»^(٣). ولم تكن الصحف الإيطالية أقل نشاطاً من الصحف الإنجليزية، بل كانت

(١) الأهرام: في ٥/٥/١٩٣٤، ص ٥.

(٢) الأهرام: في ٦/٥/١٩٣٤، ص ٤.

(٣) الأهرام: العدد: ١٣١٧٧٥٣ في ١٣/٥/١٩٣٤ (آخر محرم سنة ١٣٥٣ هـ) ص ٦.

تكيل التهم لإنجلترا كذلك ، وتصنفها بالطمع ، فقد ذهبت جريدة « رستودل كارلينو » الإيطالية ، إلى أن إنجلترا تبذل للملك عبد العزيز معاونة عظيمة فنية وعسكرية ، كما تقول إن في اليمن ثروة معدنية مهمة - وخصوصاً منابح بتول غزيرة - وهي التي تسعى إنجلترا إلى وضع يدها عليها ، وذلك بمساعدتها الحاضرة للملك ابن السعود^(١) .

ولم يقتصر الاتهام على كل من الدولتين الاستعماريتين بعضها لبعض ، بل تحول الأمر إلى أبعد من ذلك بكثير . فقد بدأت كل منهما - وقد اتضح ميل كل منهما إلى جانب أحد الملكين المتحاربين - تقذف بالسياب والتهمة إلى الملك الذي تنحاز إليه منافستها . فبدأت صحف إيطاليا - بعد أن تأكدت انتصارات ابن السعود وبعد أن أظهرت إنجلترا ميلها إليه - تتهاجم ابن السعود نفسه ، وتصفه بأنه طامع في امتلاك الجزيرة العربية ، وأن اليمنيين يقاومون بشدة هذه الأطماع . هذا بالرغم من أنها كانت تلتزم - بوجه عام - خطة الحياد بين الملكين المتحاربين^(٢) . وكانت صحف إنجلترا أكثر جرأة بالنسبة للصحف الإيطالية بالرغم من موقف الحكومة الإنجليزية التي كانت تعلن الحياد دائماً . وقد سارت الصحف الإنجليزية في تعليقاتها في خط يتمشى تماماً مع سير الأحداث ، فعندما بدأت الحرب ، كانت تعبر دائماً عن قلقها ، وتناقش أوضاعها في الجزيرة العربية ، وتثير التكهنات حول نتائج انتصارات ابن السعود . إلا أنه بتطور أحداث الحرب ، فقد بدأت نغمة جديدة تظهر في تعليقاتها ، فبدأت تقارن بين شخصية كل من الملكين العربيين ، ثم تقارن بين علاقة إنجلترا بالملك ابن السعود وعلاقتها بالإمام يحيى . وأخذت أخيراً تتجاهر

(١) الأهرام : العدد ١٧٧٥٣ في ١٣/٥/١٩٣٤ (آخر المحرم ١٣٥٣ هـ) ، ص ٦ .

(٢) الأهرام : العدد ١٧٧٥١ في ٢١/٥/١٩٣٤ ، ص ٦ .

- عندما تم انتصار الملك ابن السعود ودخل الحديدة - بتفضيل ابن السعود على الإمام ، وبتفضيل تعامل إنجلترا مع الأول عن تعاملها مع الآخر .

وأعلنت صراحة عندما تم إعلان الهدنة ، بأنه من الأحسن والخير لإنجلترا ، أن يحكم ابن السعود اليمن ، وأن عليه أن يواصل حربه حتى يستولى على اليمن كلية . وهذا الخط الواضح لموقف الصحف ، وبالتالي الرأى العام الإنجليزي ، ينبثق أساساً من موقف إنجلترا التاريخى السابق من كل من الملكين العربيين . وقد تساءلت جريدة « الأوبسزرفر » الإنجليزية في مقال لها هام ، عما يحدث لو تمكن الملك ابن السعود من اجتياح اليمن وضمه إلى ملكه الواسع ، فأجابت على تساؤلها هذا : بأن ولاية عدن المحمية ستكون جارتها من الجنوب بدلاً من اليمن ، وفى مثل هذه الحالة لا تقع متاعب لأن العلاقات بين بريطانيا والمملكة السعودية حسنة ، فعلاقات الملك ابن السعود الدبلوماسية مع العراق المستقل ، وإمارة شرق الأردن التى تحت الانتداب البريطانى ، علاقات مرضية ، وقد رحب البريطانيون بقيام مملكته المزدوجة من نجد والحجاز - وهى المعروفة الآن بالمملكة السعودية - ولم يتهرموا منها .. فإذا تمكن الزعيم العربى (ابن السعود) من أن يشيد لنفسه مملكة ثلاثية بإدخال اليمن إلى ملكه ، فإن العلاقات بين إنجلترا وبلاد العرب لا تزداد صعوبة ، لأنه أسهل على المرء أن يتعامل مع شخص واحد من أن يتعامل مع بضعة أشخاص^(١) . وأكدت مجلة « سبكتاتور » الإنجليزية هذا المفهوم ، فقالت : « إن الملك ابن السعود صديق لإنجلترا ، ويدل تاريخه المجيد فى فتح بلاد العرب على أن الرعايا البريطانيين يكونون دائماً تحت رعايته فى مأمن ، من أن يكونوا فى أى جزء آخر من شبه الجزيرة ... فإذا فرض

(١) الأهرام : فى ٧ / ٥ / ١٩٣٤ ، ص ٤ .

واستطاع الملك ابن السعود في النهاية أن يضم بلاد اليمن إلى أملاكه ، ويصير بذلك جارا لمنطقة عدن ، فإنه ليس هناك ما يدعو إلى الزعم بأن خطته نحو بريطانيا التي سارت على وتيرة واحدة منذ قبل الحرب لم يطرأ عليها أي تغيير ، أو تتحول عن خطة الصداقة والمودة ^(١) . وكانت الصحف البريطانية لا تعبر عن عدم خوفها من امتداد نفوذ السعودية فحسب ، بل كانت ترحب به في اليمن أيضاً ، وتهاجم الإمام ، وتنتقد بقسوة مواقفها السابقة منها . وقد عبرت « المانشستر جارديان » الإنجليزية عن هذا الموقف بصراحة ؛ إذ جاء في مقال افتتاحي لها عن الحرب الدائرة إشارة هامة إلى طبيعة علاقاتها السابقة بالإمام ، وأهمية المعاهدة التي عقدتها معه ، وأن مشكلة الحدود لم تحل بعد بينها وبين اليمن ، وأن ابن السعود إذا تم انتصاره فإنه سيرث هذه المشكلة وهو شخص ترتاح إليه ، حتى قالت أخيراً : « .. ولا ريب أن وجود حاكم قوى عادل في جوار عدن ، التي لها أهمية لا تقدر كمحطة لثمون البواخر بالفحم ، خير من رجل ضعيف طاغية عاب للنزاع والمشكلات » ^(٢) . بل ظهر أكثر من ذلك ، فعندما عقدت الهدنة فعلا بين الملكين رحبت جريدة « المورننج بوست » بها لأنها في الحقيقة - رغم كل شيء - يهيمها هدوء اليمن واستقراره ، لأنه يجاور مباشرة جمعية عدن ، ولكنها قالت : « إنه من المشكوك فيه أن ابن السعود يرغب فعلا في احتلال اليمن كله ، وهو ما كان يجب عليه عمله إذا استمرت الحرب إلى النهاية وخلع الإمام » ^(٣) . وهي تعبر هنا بطرف خفي عما كان على ابن السعود عمله ، وهو الاستمرار في الحرب . وتلاحقت تعليقات الغرب على أحداث الحرب اليمنية السعودية ، بالرغم من الهدنة وإجراء المفاوضات بين الطرفين المتنازعين . فترى الصحف الكبرى الإيطالية مثلاً ، تجدد نفسها

(١) الأهرام : في ١١/٥/١٩٣٤ ، ص ٤ .

(٢) الأهرام : في ١١/٥/١٩٣٤ ، ص ٤ .

(٣) الأهرام : في ١٦/٥/١٩٣٤ ، ص ٥ .

مضطرة لإرسال مراسلين خصوصيين لموافاتها بالأنباء ، وذلك : « لأن أحداث الجزيرة العربية كانت تشغل بال المقامات السياسية والرأى العام الإبطل »^(١) . وكذلك كان الرأى العام الإنجليزى - فضلاً عن حكومته - يواصل اهتمامه بهذه الأحداث ، فقد نقلت الأهرام عن جريدة « الأوبزفر » مقالاً هاماً تقارن فيه بين الملك ابن السعود والإمام يحيى وتوضح ما بينهما من فوارق . ونلاحظ أن هذه المقالة ظهرت بعد وقف الحرب فعلاً بحوالى خمسة عشر يوماً ، فكان الأجدد بالجريدة ألا تحاول إثارة ضغائن كما فعلت ، بل تحاول بحث النتائج التى وصلت إليها المفاوضات ، وهذا ما يدفعنا إلى الاعتقاد بأن إنجلترا كانت ترغب فى إزاحة الإمام من اليمن وإحلال ابن السعود محله لأنه - من وجهة نظرهم - على علاقات ودية معهم . وقد عبرت المقالة عن هذا كله بصراحة ، فقد جاء فيها : « .. وصعب جداً معاملة الإمام لأنه يتمتع من كل تجديد ، ويكره التقدم الحديث والآراء الجديدة ، ولا يمكن الاعتماد على كلامه لأنه يعد اليوم وينكل بوعده غداً ، ويماطل ، ويتردد ، ويسدل آراءه تكراراً ولا يمكنه أن يوحى بالحفاصة إلى رجاله لقله ما فيه من الصفات التى يعجب بها العرب ، فهو متلاعب مكار فى حين أن الملك ابن السعود حاذق بارع ، وهو متناه فى البخل وعبد العزيز سخى ، أما إنجلترا فخير لها أن يحكم الملك عبد العزيز اليمن لأن الإمام يحيى كان دائماً عدواً للإنجليز . وأثناء الحرب العالمية عاون الأتراك على مهاجمة عدن ، وكان فى الست عشرة سنة الأخير يهدد دائماً حدود عدن ، ويأبى المسالمة أما الملك عبد العزيز فصديق للإنجليز ، وقد نشر الأمن والسلام فى بلاد العرب بحكم قوى عادل »^(١) .

(١) الأهرام : فى ٢٦ / ٥ / ١٩٣٤ ، ص ٦ .

(٢) الأهرام : فى ٢٨ / ٥ / ١٩٣٤ ، ص ٤ .

ولكن لنا أن ننساءل الآن ، هل كان لموقف العالم الغربي من الحرب - خاصة إنجلترا وإيطاليا وفرنسا - أثر في قيام الحرب من ناحية ، وفي سير أحداثها من ناحية أخرى ؟

في الحقيقة لا يمكننا البت في إجابة معينة إذ من الصعب تحقيق ذلك لقلة الوثائق في هذا الشأن ، ولكننا في نفس الوقت يمكن أن نجزم بأن موقف هذه الدول الحربية البحرية ، كان سبباً هاماً في وقف الحرب . أما من ناحية أثرها من قيام الحرب ، فإننا نحسب أن « الأسباب الرئيسية لهذه الحرب نبعت محلياً على الحدود بين الدولتين العربيتين »^(١) . وهذا الحديث ليس بغريب ، فقد ذهب إليه الكتاب الإنجليز أنفسهم ، فقد نقلت الأهرام عن جريدة « إيفنتنج ستاندر » الإنجليزية مقالاً هاماً جاء فيه : « إن بعض الدوائر السياسية في أوروبا تميل إلى تصوير حرب بلاد العرب بأنها في أساسها فوز لبريطانيا على إيطاليا ، لأن بريطانيا أبدت ابن السعود وأيدت إيطاليا الإمام يحيى . ولكن هذه الأقوال ليست صحيحة لأن الحرب والسلم في بلاد العرب من شئون العرب وحدهم »^(٢) . ولكن رغم صحة هذا الرأي وتأيدنا له : إلا أنه يجب أن نضيف إليه نقطة هامة ، وهي أن السلم والحرب في بلاد العرب من شأن العرب وحدهم ، إلا إذا تعارض ذلك مع المصالح الأجنبية ، فالعالم الغربي ترك فعلاً أجزاء الجزيرة العربية الداخلية تتطاحن كما تشاء ، ولكنه لم يسمح لهذا التطاحن أن يمتد إلى الأجزاء التي تحت نفوذه .

الصلح ومعاهدة « الطائف » بين اليمن والسعودية :

انتهت الحرب تقريباً عندما دخلت القوات السعودية « الحديدة » في النصف الأول من شهر مايو سنة ١٩٣٤ ، هذا غير التوقف المؤقت عند « باقم »

Survey of International Affairs, : 1934, p. 320.

(١)

(٢) الأهرام : في ٢٣ / ٥ / ١٩٣٤ ، ص ٤ .

في جهة « نجران » حيث كان الأمير سعود هناك يستعد لهجوم شامل . وقد أعلن الإمام - عندما انسحبت قواته من تهامة - قبول شروط الهدنة كما وضعها ابن السعود ، وهي إخلاء جبال عسير ونجران ، وتسليم الأدارسة ، وعقد معاهدة . وقد تقابل مندوبو الدولتين في « الطائف » في ١٨ مايو ، ودارت المفاوضات في جو ودي ، وكان رئيس الوفد اليمنى هو السيد عبد الله ابن الوزير ، وتمت المفاوضة تحت رعاية لجنة صلح مكونة من رجالات وفد المؤتمر الإسلامي ، السابق الإشارة إليه ، وكان يرأسها محمد علي علوية باشا من مصر والسيد شكري القوتلي من سوريا ، وقد أظهر ابن الوزير أنه مفاوض قدير ومسئول ، بالرغم من أنه كان ملزماً باستشارة الإمام باللا سلكى في كل مرحلة ، وفي كل نقطة أثناء سير المفاوضات^(١) . وقد وقع المندوبين نصوص المعاهدة في ٢٠ مايو ، وكان موعد انتهاء الهدنة في ٢٩ مايو ، إلا أنها مدت عدة أيام لأن الإمام يحمي لم يكن نفذ شروط الصلح بعد^(٢) . حقيقة قد تأخر إبرام المعاهدة من الملكين ، وظهرت عدة تكهنات تفسر موقف الإمام المتردد من عقد المعاهدة ، فقد ذهب فيلبي مثلاً إلى أن السبب ، هو أن الإمام كان إلى آخر لحظة لم يكن لديه المال الكافي لدفع الغرامة المالية التي فرضها ابن السعود لتغطية مصاريف الحرب^(٣) . وذهب مراسل الأهرام في روما إلى أن السبب هو موقف نجل الإمام سيف الإسلام أحمد ؛ إذ كان غير راض على شروط الصلح^(٤) . وقد أشيع حينئذ - ورددت الصحف وخاصة الغربية هذه الإشاعات - أن سيف الإسلام أحمد كان يعمل على خلع والده والجلوس

H St J. B. Philby : Arabian Jubilee, p. 186.

(١ ، ٣)

Survey - 1934 : p. 312.

(٢)

(٤) سبق أن ذكرنا أن نزيه العظم قال إن سيف الإسلام أحمد انتصر على الأمير سعود في معركة جبل « باقم » وأن هذا سبب وقف الحرب ، وقد يكون هذا - إذا افترضنا صحته - سبب موقف سيف الإسلام من الصلح .

مكانه ، بحجة ضعف قوة الإمام وشيخوته ، وكان يدفعه في هذا بعض خاصته الذين حول ، كما أن فريقاً من أنصاره كانوا يمتنونه بوصول مساعدة من الخارج^(١) . وقد أثار تباطؤ الإمام في تنفيذ الشروط التساؤلات ، واكفهر الجو ثانية بغيوم الحرب ، وقيل إن الاستعدادات للوثوب بدأت من جديد ، من الناحيتين ، بل ذهب بعض المعلقين إلى أن الجانب اليمنى قد اتخذ الهدنة فرصة للتأهب والاستعداد ثانية . وقد شهدت « الطائف » عرضاً عسكرياً كبيراً استغرق ساعتين شاهده الملك عبد العزيز آل سعود . وكان المغزى من هذا العرض ، هو إظهار عزم الملك ابن السعود على الاستمرار في الحرب ، إذا نكت الإمام بوعده ولم ينفذ شروط الهدنة . وقد أعلن ابن السعود موعداً نهائياً أخيراً في ٢٨ / ٥ / ١٩٣٤ لتنفيذ جميع الشروط^(٢) . وكان ابن السعود يحرص على توضيح موقفه أمام العالم ، وخاصة بحجة الاحتفال بتوقيع المعاهدة ، ولشرح الوضع القائم ، وموقف الإمام المتردد . ولكن في صباح اليوم التالي - أي عند نهاية الإنذار - وصل رد الإمام بقيامه بتنفيذ الشروط الموضوعه^(٣) . وقد بدأ الجانبان بالفعل في تنفيذ هذه الشروط بعد ذلك ، فبدأ جلاء القوات اليمنية عن جبال عسير قبل نهاية مايو ، وفي ٥ يونيو أعلنت الحكومة السعودية أن الأدارسة قد وصلوا إلى مركز قيادة الأمير فيصل في الحديدة ، وأنهم في طريقهم إلى مكة ، وقد أبرم الملك ابن السعود المعاهدة في ١٨ يونيو ، وقعها الإمام في ١٩ يونيو . وفي ٢٣ يونيو نشر نص المعاهدة في وقت واحد ، في مكة وصنعاء والقاهرة ودمشق . وفي ٢٧ يونيو ، أعلنت الحكومة السعودية أنه قد تم جلاء الزيديين عن الأقاليم المحتلة في عسير ، وأن اليمن قد وفي بكل الشروط المتفق عليها ، وأنه تبعاً لذلك فقد

(١) الأهرام : العدد ١٧٧٥٦ في ٢٥ / ٥ / ١٩٢٤ (١٢ صفر ١٣٥٣ هـ) ص ٤ .

Philby : Arabian Jubilee, pp. 186-187.

(٣)

أفرج الملك عبد العزيز عن المسجونين اليمينيين الذين قبضت عليهم القوات السعودية في تهامة ، وأن الملكين سيفرجان عن الأسرى الذى فى أيدى كل منهما ، والذين أخذوا من نجران . وفى ١٤ أغسطس أعلنت الحكومة السعودية أن القوات السعودية قد جلت عن الأقاليم التى خصصتها المعاهدة لليمن^(١) . (انظر ملحق ١١) .

ويلاحظ فى هذه المعاهدة الهامة ناحيتان : ناحية شكلية ، وناحية موضوعية . فمن الناحية الأولى ، نلاحظ أن هذه المعاهدة طويلة إلى حد كبير ملفت ، وهذه هى نقطة الانطلاق فى حديثنا عن ناحيتها الشكلية . فالمعاهدة قد تضمنت كثيراً من النقاط والموضوعات التى كان يمكن وضعها فى « اتفاقيات » أو « بروتوكولات » ملحقه من غير أن تذكر فى صلب المعاهدة نفسها ، هذا إذا وضعنا فى الاعتبار الشكل « الدبلوماسى الدولى للمعاهدات . فتحديد الحدود مثلاً من الأمور الهامة التى يجب أن تنص عليها المعاهدة ، ولكنها لا يجب أن تذكر بالتفصيل فى صلب المعاهدة نفسها ، بل يجب أن يفرد لها ملحقاً أو بروتوكولاً خاصاً توضح فيها النقاط التى يمر بها خط الحدود المشار إليه فى المعاهدة . وكذلك أيضاً التنظيم الخاص بتبادل المجرمين واللاجئين السياسيين ، وضرورة تسليمهم للدولة الفارين منها ، فيجب أن يتضمنه اتفاق خاص . ومن ناحية أخرى فهناك مواد تنظيمية بحثت لا توضع بالشكل التفصيلى التى وضعت به فى نص المعاهدة ، مثل تنظيم البريد والاتصال اللاسلكى ، وتعبيد الطرق وتنشيطها ، فهذه الأمور كان من الممكن وضعها فى شكل خاص بها كاتفاقية تجارية أو ملحقاً خاصاً بتنظيم هذه الأمور الأولية البدئية المفصلة التى وضعت بالمعاهدة . ونقيس على ذلك الكثير من مواد هذه المعاهدة ، إذ نلاحظ فيها بوجه عام التفصيل والتطوير الذى كان يمكن إنجازه فى مواد قليلة مركزة ، على أن يكون هذا التفصيل فى مواضع

أخرى كالملاحق أو الاتفاقيات الخاصة . ولكننا لا نعطي أهمية كبيرة لهذه الأمور الشكلية ، وخاصة أننا نعتقد أن النقص في ناحية الشكل ، يرجع إلى عدة أمور منها أن الدولتين ليستا أعضاء في عصبة الأمم ، كما أنها حديثتا العهد بشئون العلاقات الخارجية والأمور الدبلوماسية ، أما المعاهدات التي سبق أن عقدتها كل منهما فكانت مع بلاد لها تاريخ طويل في عقد المعاهدات . وقد يكون سبب التفصيل والتطويل أيضاً في المعاهدة هو حرص البلدين على أن تتضمن المعاهدة كل الأمور الدقيقة التي تهمهما .

أما من الناحية الموضوعية - وهذا هو الأمر الهام - فقد أدت المعاهدة إلى تحقيق الشيء الكثير في الحقيقة ، وكان على رأسها خروج نجران وعسير من حوزة اليمن . ولكن الكاتب الإيطالي « سلفاتور أبونتي » وصفها بقوله : « ومعاهدة الصلح التي أطلق عليها اسم معاهدة الطائف ، لم تكن إلا أنشودة من أناشيد الوحدة العربية »^(١) . وقد كان هناك دوافع وأغراض بعيدة جعلته يصفها بهذا الوصف البعيد عن النظرة الفاحصة أو البحث الموضوعي ؛ تتبلور في أنها أبقت اليمن أو معظمه تحت سلطة الإمام يحيى صديق إيطاليا ، وأبعدت ابن السعود صديق إنجلترا عن المنطقة ، وقد سبق أن أوضحنا هذه الأمور .

وكان يرى أن هذا الصلح كان أغرب من الحرب ، فرغم قسوة الحرب والانتصار الذي حققه ابن السعود ، إلا أن الصلح جاء بغير ما كان يتوقعه كل المراقبين أو المعلقين سواء من العرب أو الأجانب عموماً . ولكنه لم يوضح سبب ذلك ، واقتصر على إثباته بنصوص من المعاهدة نفسها ، والشروط التي وضعتها والنظم التي أقامتها . والحقيقة أن هذه المعاهدة قد أقامت قواعد ثابتة وأسساً متينة للعلاقات البلدين بعضها ببعض ، وهذا هو سبب أهميتها .

(١) سلفاتور أبونتي : مملكة الإمام يحيى (ترجمة طه فوزي) ص ٦ .

فإذا ألقينا نظرة سريعة على مواد المعاهدة ، نجد أنها لم تكن معاهدة صلح خاصة فحسب ، بل كانت معاهدة عامة نظمت العلاقات بين المملكتين العربيتين المتجاورتين بشكل دقيق . وقد جاء في تعليق خاص للأهرام ما يؤكد ما ذهبنا إليه ، إذ قالت .. « فأهمية معاهدة « الطائف » ليست فيما قد يؤدي إليه من توسع وانكماش في أملاك إحدى الدولتين ، بل في تعيين الحدود وتثبيتها بينهما بشكل لا يترك أقل مجال للخلاف في المستقبل » ثم أشارت بعد ذلك إلى أهمية وحدة التمثيل الخارجى الذى كان فيها ، والاتفاق عند عقد المعاهدات ، وعدم السماح للمصالحات ضد الأخرى . واستطرد التعليق بعد ذلك ينوه عن الصداقة والأخوة التى نصت عليها المعاهدة كما أخذ يدافع عنها « بأن كل ما يقال عكس ذلك فهو كيد الكائدين »^(١) . وقد يكون سبب دفاع الأهرام الحار عن المعاهدة ، رغم أنها لم تكن قد أذيعت بعد ، هو مقال « المستر فيليب » الذى نشرته « الدبلى ميل » عن المعاهدة ، والذى قال فيه إنه قد حصل على موادها بطريقته الخاصة . وقد نقلت الأهرام حديثه الذى جاء فيه أن المعاهدة تدل على أن الملك عبد العزيز بن السعود قد بسط حمايته المستترة على اليمن ، واستدل على ذلك ببعض المواد ، مثل المادة التى توجب اتخاذ جهة واحدة تجاه كل الأمور الاقتصادية المشتركة ، والمادة التى نصت على ألا يعقد أحد الطرفين معاهدة مع طرف ثالث تؤثر في مصالح الفريق الآخر إلا بعد التشاور التمهيدى التام بينهما ، وكذلك المادة التى تنص على أن تمثل السعودية اليمن في الخارج وتنوب عنها في المؤتمرات الدولية ، أو التى تنص على تبادل المعونة الحربية إذا دعت الضرورة إلى حماية المصالح السياسية المشتركة ، والدفاع عن استقلال العرب ضد كل عدوان أو خطر خارجي^(٢) ، ولكن نصوص المعاهدة نفسها - عندما أذيعت - كانت تكذب كل هذه الأقوال ، فالاشتراك في التمثيل الخارجى يعتبر تفكيراً

تقدمياً من وجهة النظر العربية ، لأن هذا معناه وحدة السياسة العربية الخارجية ، كما أنه يؤدي إلى تخفيض تكاليف التمثيل الخارجي - وخاصة بالنسبة لبلدين مثل السعودية واليمن - دون أن يكون في ذلك وصاية ما أو حماية مقنعة . وقد أكدت هذا المعنى ، المادة ٢٠ التي جاء في نهايتها : « كما أنه لا يمكن أن تفسر بحجز حرية أحدهما أو اضطرابه لسلوك هذه الطريقة » . أما ضرورة التشاور التمهيدى التام بين البلدين قبل أن تعقد إحداهما معاهدة خاصة مع طرف ثالث ، فلم يرد أيضاً أية إشارة تدل عليه ، إذن نص المادة (١٥) - الخاصة بهذا الأمر - لا يحمل أى معنى للوصاية أو الحماية بل هو ضرورة بين بلدين عربيين لهما مصالح واحدة ، وأغراض سياسية واحدة .

وقد سارت الدولتان في تثبيت الحدود التي نصت عليها المعاهدة سيراً حثيثاً ، حتى تقضى على أسباب التوتر الذى ساد علاقتهما منذ سنة ١٩٢٦ إلى ١٩٣٤ . لذلك تألفت لجنة حدود من مبعوثين مسئولين من كلٍّ من الطرفين ، للقيام بهذا التخطيط طبقاً للأسس التي وضعتها المعاهدة نفسها . وقد راعت اللجنة في التنفيذ الدقة مع ملاحظة مصالح القبائل المنتشرة على طول الحدود حتى لا تثار هناك أية شكوك فيما بعد ، في ولاء أو تبعية إحدى القرى أو القبائل لأحد الطرفين . وفى خلال عام ١٩٣٥ انتهى عمل اللجنة من ناحية تثبيت أعمدة الحدود ، وقد بلغ عدد الأعمدة ٢٤٠ عموداً على طول الخط الممتد ، وهو حوالى ٤٠٠ ميل من شاطئ البحر شمال « ميدى » إلى حافة الربع الخالى . وحدث في العالم التالى بعض التغيرات اللازمة حتى يتلاءم خط الحدود مع الواقع بشكل أدق . وقد راعى الطرفان كذلك المادة الخاصة بتحريم إقامة الحصون في مسافة ٥ ك.م. في كل ناحية من الحدود^(١) .

ويتبادر إلى الذهن هنا سؤال هام قد تردد عند إبرام المعاهدة ، وهو :

كيف ظهرت هذه المعاهدة في هذا الثوب الودى الأخرى مع أن هناك انتصارا وهزيمة ؟ ولماذا كان هناك ميل إلى التسامح والصدقة من الجانبين فأسرعا إلى الاتفاق على هذا الشكل المرضى من وجهة النظر العربية على الأقل ؟

والإجابة على هذا السؤال لا تحتاج منا بحثاً طويلاً ، بل تحتاج فقط أن نعود إلى أسباب قيام الحرب وأغراضها ونتائجها . وقد يتضح من استعراض الأحداث السابقة ، أن الملك عبد العزيز قد تمكن من تحقيق مطالبه كلها عندما تم انتصاره ، وعندما وافق الإمام يحيى على شروطه لوقف الحرب . ويتضح من ناحية ثانية - وكان ابن السعود يعلم ذلك علم اليقين - أن الحرب كانت لم تبدأ بعد ، فزحف القوات السعودية السريع في تهامة كان نتيجة تقهقر وفرار القوات اليمنية إلى الجبال للتحصن بها حتى تتمكن من الدخول في معارك حقيقية فاصلة في ميادين تجيد الحرب فيها . ومن ناحية ثالثة اتضح تدخل الدول الأوروبية ، وأثر ذلك في وقف الحرب . كل هذه النواحي مجتمعة جعلت ابن السعود يوافق على الصلح ما دام قد حقق أغراضه ، وبالتالي دفعته إلى أن يتنزه الفرصة حتى يضع المعاهدة التي يرغب في عقدها منذ أمد طويل .

ولهذا كله أيضاً فإننا لا نعتبر هذا الصلح جاء مفاجأة ، أو أن هذه المعاهدة جاءت بغير ما كان متوقفاً ، بل كانت في الحقيقة استجابة صادقة لوقائع الأحداث حيث وللظروف والأوضاع المحيطة بها .

وهكذا كان عام ١٩٣٤ ، عامًا متميزاً في تاريخ حياة الإمام السياسية حيث استطاع تسوية مشكلاته المتعلقة تسوية نسبية مرضيه ، فقد تم عقد المعاهدة مع السعودية في يونيو ١٩٣٤ ، كما عقدت معاهدة « صنعاء » مع إنجلترا في فبراير من نفس العام ، ثم أبرمت في سبتمبر .

الباب الثاني
الإمام وبناء اليمن الحديث
١٩٢٤ - ١٩٤٨

الفصل الأول

مظاهر سياسة الإمام الخارجية

علاقة الإمام بجارتيه بعد معاهدتي سنة ١٩٣٤

تعتبر الفترة التالية (١٩٣٤ - ١٩٤٨) من حكم الإمام يحيى في اليمن ، فترة استقرار وهدوء بالنسبة للفترات السابقة من حكمه . فقد رأيناه في سنواته الأولى (١٩٠٤ - ١٩١١) يحارب العشائين ليستخلص منهم اعترافاً بوضعه الخاص المتميز في اليمن . وتلا خروج الترك من اليمن فترة سادها العنف والاضطراب أيضاً ، فقد كان عليه أن يخوض معارك جديدة من أجل توطيد حكمه ، وتأكيد استقلاله في اليمن .

انتهت هذه المراحل القلقة المضطربة من حياة الإمام السياسية في سنة ١٩٣٤ ، إلى حالة أكثر وضوحاً واستقراراً فإلى جانب انتهائه من متاعبه مع الأدارسة واقتطاعه أكبر جزء ممكن من إمارتهم وضمها إلى نفوذه ، تمكن من إخضاع الجهات المختلفة في اليمن . وفي المجال الخارجي استطاع الإمام أن يقوم ببعض الجهود التي أكدت استقلاله من ناحية ، وأدت إلى استقرار حدوده وتوضيحها من ناحية أخرى . فقد عقد المعاهدات المختلفة مع بعض الدول الأجنبية وخاصة إيطاليا والاتحاد السوفيتي تأكيداً لاستقلاله وشخصيته الدولية ، كما توصل أخيراً إلى عقد معاهدتين متاليتين في عام واحد هو عام ١٩٣٤ مع كل من إنجلترا والمملكة السعودية . وكانت هاتان المعاهدتان خاتمة المطاف بالنسبة لمشكلات الإمام الجادة العنيفة . حقيقة أنها لم يؤدي إلى سلام أو استقرار دائمين ، وأنها لم يكونا في صالح اليمن ذاته ، إلا أنها أدت إلى تمييز واضح بين فترتين من حكم الإمام .

وقد اعتبر مستر رايلي الذي مثل عدن في عقد معاهدة « صنعاء » (١٩٣٤) أنها نقطة تحول في العلاقات اليمنية الإنجليزية « ولو إلى حد ما » كما قال . وقد عينت كلا الحكومتين عدداً من الموظفين لتسوية مسألة الحدود ، وكان عملهم الاتصال الدائم بعضهم ببعض لفض المنازعات والمشكلات المحلية التي تنشأ في هذه الجهات . ولهذا رأت السلطان في صنعاء وعدن ، أن العلاقات بين البلدين سارت سيراً حسناً لعدة سنوات ، وأن كلا منهما انصرف إلى الاهتمام بأحوال بلاده الداخلية^(١) .

وقد أدت المعاهدة اليمنية السعودية كذلك إلى استقرار الأمور بين الملكين ، ولم تنشأ أية مشكلات حدود أو غيرها بين البلدين حتى نهاية حكم الإمام يحيى . فقد عمل الطرفان ، بعد توقيع المعاهدة مباشرة ، على إنهاء الترتيبات اللازمة لاجتماع لجنة الحدود المشتركة ، وتم تخطيط الحدود في العام التالي (١٩٣٥) بل وتم رسم أول خريطة للحدود اليمنية السعودية ١٩٣٦ . ومنذ ذلك الوقت لم تنشأ مشكلات حدود هامة استعصى حلها بمعرفة السلطات المحلية للطرفين . وكانت المشكلة التي يمكن أن تثار ، والتي كان الإمام بالذات يتوجس خيفة من وقوعها ، هي بناء الحصون في المنطقة المحرمة - خمسة كيلومترات من الحدود على كلا الجانبين - ولكن لم تحدث مخالفات من هذا النوع . وقد ساعد على ذلك ، العلاقة الحسنة بين عبد الله بن الوزير - الذي عقد المعاهدة نيابة عن الإمام ، والذي عين حاكماً لتهامة واتخذ الحديدة مركزاً له ، والذي كان المسئول عن الحدود الشمالية - وبين تركي بن ماضي حاكم جيزان في الجانب السعودي من الحدود . وقد هاجم ثلاثة من اليمنيين الملك عبد العزيز بن السعود بخناجرهم أثناء طوافه حول الكعبة في موسم

حج سنة ١٩٣٥ ، إلا أن الأمير سعود ولي العهد ، استطاع أن يقي والده هذه الضربات ، ويتلقاها هو مما أدى إلى إصابته بعدة ضربات في ظهره وكتفيه ، وقد استطاع الحرس قتل هؤلاء الثلاثة بالرصاص^(١) . ولم تؤثر هذه الحادثة في العلاقات كما كان متوقفاً ، وخاصة أنها وقعت في العام التالي لتوقيع المعاهدة مباشرة .

وقد أثبت التحقيق أن المعتدين لم يكونوا مدفوعين من طرف حكومة اليمن ، بل كانوا يطلبون الثأر لبعض أقاربهم الذين قتلوا أثناء الحرب اليمنية السعودية السابقة . وسرعان ما أغفلت هذه الحادثة ، وتبادل أبناء البلدين الزيارة وذهب اليمنيون إلى مكة للحج . وكان ابن السعود كذلك يرسل المبعوثين إلى الإمام من آن لآخر لدراسة المسائل الهامة بين الطرفين^(٢) . وكانت أهم هذه الزيارات تلك التي ذكرها الجرفاني في حولياته فقال : « وفي سنة ١٣٥٩ هـ (١٩٤٠) وصل صنعاء لزيارة الإمام سمو الأمير محمد ابن الملك عبد العزيز بن السعود في حاشية كبيرة ، وكان يرافقه في هذه الرحلة بشير السعداوي مستشار الملك عبد العزيز ، وطاهر رضوان من كبار موظفي وزارة الخارجية للمملكة السعودية . وقد استقبل رجال الحكومة اليمنية هذا الوفد أحسن استقبال ، وكان الغرض من هذه الزيارة تقوية روابط الصداقة والأخوة بين الحكومتين العربيتين والعهالين العظمين . ولقد كان لهذه الزيارة شأن عظيم ، إذ دلت على ما يشعر به العاهلان العريبان من ضرورة التضامن والتفاهم ولا سيما في هذه الأوقات^(٣) . ويبدو أن

Philby : Saudi Arabia, pp. 324 _ 325.

(١)

Philby : Saudi Arabia, pp. 188 _ 189.

(٢)

(٣) الجرفاني : المتكطف من تاريخ اليمن ، ص ٣٥٢ .

الزيارة كانت خاصة بتبادل التفاهم حول موقف البلدين أثناء الحرب العالمية الثانية .

أظهر الإمام - في الفترة التي تلت عقد المعاهدتين مع إنجلترا والمملكة السعودية سنة ١٩٣٤ - نشاطاً ملحوظاً في عقد المعاهدات مع مختلف الدول . ويبدو أن سبب هذا النشاط كان الهدوء والتفرغ الذي أحس بهما الإمام حينئذ ، وكان دافع الإمام لعقد تلك المعاهدات عاملين : أحدهما سياسي والاخر اقتصادي ، فقد اشتملت جميع معاهداته دون استثناء هذين الغرضين . ويدفعنا هذا إلى القول بأن دافع الإمام - في عقد هذه المعاهدات - كان توطيد مركزه الشخصي دولياً ، والحصول على اعتراف الدول به واستقلاله . وكان يدرك أن هذا يثبت أقدامه في الداخل ومن ناحية أخرى كان يهدف إلى تنظيم علاقاته الاقتصادية مع هذه الدول للحصول على احتياجاته .

وتتضح هذه النقاط إذا استعرضنا بإيجاز المعاهدات التي أبرمتها مع الدول الأجنبية في هذه الفترة .

كان أولها - من الناحية الزمنية - معاهدته مع هولندا ، وقعت في ٢ مارس سنة ١٩٣٣ (ملحق ١٢) . وكذلك عقد معاهدة مع أثيوبيا في ٢٢ مارس ١٩٣٥ (ملحق ١٣) ثم معاهدة أخرى مع فرنسا وقعت في ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٦ (ملحق ١٤) . وكانت هذه المعاهدات جميعاً تحمل في ديباجتها ، فضلاً عن مادتها الأولى ، الاعتراف الصريح باستقلال اليمن والإمام يحيى ، وتنص على أن المعاهدة بين ندين متساويين ، وكان هذا هو أهم أغراض الإمام في عقد معاهداته . وكانت هذه المعاهدات تنص كذلك على سيادة السلم والصداقة بين البلدين المتعاهدين . ففي المادة الأولى من معاهدته مع فرنسا مثلاً نصت على أن « تعترف حكومة الجمهورية

الفرنسية بدون قيد ولا شرط بأن مملكة اليمن دولة حرة ذات سيادة واستقلال» كما جاء في المادة الثانية من نفس المعاهدة أن «يسود سلم ثابت وصداقة دائمة بين حكومة الجمهورية الفرنسية وصاحب الجلالة ملك اليمن وحكومته ورعاياها»^(١). وتتكرر هذه المادة في باقي هذه المعاهدات ، فنصت المادة الأولى من معاهدته مع بلجيكا مثلاً (ملحق ١٥) على أن : « يسود بين المملكة البلجيكية وبين المملكة اليمنية سلام عام ومحبة دائمة »^(٢). وهناك نقطة هامة تكمل الناحية السياسية في هذه المعاهدات ، جاء ذكرها في جميع هذه المعاهدات دون استثناء ، وهي الإشارة إلى أنه سيقام علاقات دبلوماسية وسينشأ سفارات وقنصليات في البلدين المتعاقدين دون الإشارة إلى وقت معين لإتمام ذلك . وأهمية هذه المادة تتضح في أنه من المعروف دلياً أن يلى عقد المعاهدة الأولى بين بلدين - إن لم يسبق ذلك - إقامة علاقات دبلوماسية على مستوى سفارات أو مفوضيات أو حتى قنصليات ، ولكن نلاحظ عكس ذلك بالنسبة لليمن ، فلم يترتب على هذه المعاهدات إنشاء سفارات أو قنصليات ، بل اكتفى الإمام بالإشارة إلى إنشائها فيما بعد فقط . وهذه الظاهرة التي شملت كل هذه المعاهدات تشير دون موارد إلى موقف الإمام بالنسبة للأجانب عموماً وأنه كان لا يسمح بإقامة هيئات أو جاليات أجنبية في اليمن بصفة دائمة ، إذا كان يخشى وجود مثل هذه الهيئات ، ويخاف وجودها في بلاده . وتمثل هذه النقطة التي أشرنا إليها المادة الخامسة من المعاهدة اليمنية الأثيوبية مثلاً - مع وجودها في باقي المعاهدات - إذ جاء فيها « سيكون من الفريقين السامين المتعاقدين في الوقت المناسب وبموافقتها إنشاء سفارة وقنصليات ، وإلى أن يكون إنشاء العلاقات السياسية والقنصليات هذه ،

(١) الدكتور أحمد فخري : اليمن ماضيها وحاضرها ، ص ٢٣١ - ٢٣٣ (نص المعاهدة اليمنية الفرنسية) .

(٢) نفس المرجع : ص ٢٣٤ - ٢٣٦ (نص المعاهدة اليمنية البلجيكية) .

يتفان على أن يعطى لرعايا كل منها المقيمين في بلاد الفريق الآخر المساعدة والصيانة اللازمة^(١).

أما الناحية الاقتصادية في معاهدات الإمام مع هذه الدول فقد برزت بوضوح أيضاً ، وتمثلت في عدد من المواد في كل معاهدة ، وهي مراد تنظم العلاقات التجارية بين اليمن وبين هذه البلاد ، وتوضح كيفية معاملة رعايا وتجارة هذه البلاد المتعاهدة . ومثال ذلك ما جاء في المعاهدة اليمنية الهولندية وهي نصوص مكررة في كل معاهدات الإمام - فقد نصت المادة الثالثة من هذه المعاهدة على أن : « كل من رعايا الفريقين السامين المتعاقدين الذين يقصدون التجارة في بلاد الفريق الآخر يكونون تابعين للقوانين والأحكام المحلية ، ويستمتعون بنفس المعاملة التي يتمتع بها رعايا الدولة الأكثر رعاية من كل الوجه ، وكذلك تعامل سفن كل من الفريقين المتعاهدين وشحناتها في موانئ الفريق الأكثر بنفس المعاملة التي تتمتع بها سفن الدولة الأكثر رعاية وشحناتها من كل الوجه » . كما تنص المادة الرابعة من نفس المعاهدة على أن : « حاصلات أرض كل من الفريقين المتعاهدين ومصنوعاتها تعامل في دخولها إلى بلاد الفريق الآخر ، فيما يتعلق بتعيين مقادير الرسوم والضرائب الجمركية وأخذها بنفس المعاملة التي تعامل بها حاصلات ومصنوعات الدولة الأكثر رعاية ، وكذلك تأكيدها لهذا تعامل حاصلات الأرض والمصنوعات التي تخرج من بلاد أحد الفريقين إلى بلاد الفريق الآخر فيما يتعلق بتعيين مقادير الرسوم والضرائب الجمركية وأخذها بنفس المعاملة التي تعامل بها حاصلات الأرض والمصنوعات التي تخرج إلى بلاد الدولة الأكثر رعاية »^(٢).

(١) نزيه مؤيد العظم : رحلة في بلاد العربية السعودية ، ج ١ ، ص ١٨٩ - ١٩١ (نص المعاهدة اليمنية الأثيوبية) .

(٢) نفس المرجع : ص ١٠٩ - ١١١ (نص المعاهدة اليمنية الهولندية) .

وهكذا يلاحظ أن هذه المعاهدات تتصف فيما بينها بالتشابه والوحدة من ناحية الشكل والغرض التي ترمى إليه . وقد تحدت مدد هذه المعاهدة كلها بخمس سنوات فقط ما عدا المعاهدة اليمنية الفرنسية فكانت مدة العمل بها عشر سنوات .

ظاهرة العزلة :

وهذا المضمون المحدد بدرجة كبيرة لهذه المعاهدات يجعلنا نسأل : لماذا ذهب الإمام إلى هذا التحديد الواضح في معاهداته ؟ وما هي الدوافع والنتائج لهذا التحديد ؟ وهل استطاع الإمام أن يحقق أغراضه من التحديد ؟ وما الآثار التي ترتبت على هذا التحديد بالنسبة لسياسة اليمن الخارجية عموماً ؟

كانت أغراض الإمام عندما بدأ يتطلع إلى عقد المعاهدات مع الدول الأجنبية أغراضاً محدودة للغاية ، لذلك جاءت هذه المعاهدات تمثل أغراضه خير تمثيل . وقد أوضحنا هذه الأغراض ، ولكننا نحب أن نشير باهتمام إلى أنه كان يعتمد تحديد هذه الأغراض ، ولا يرغب في توسيع علاقاته الخارجية . وهذا بالتالي يجعلنا نعتقد أن هذه الدول الأربع السابق الإشارة إلى معاهداتها معه هي التي سعت إلى التعاقد ، وهي التي طلبت عقد هذه المعاهدات ، فقام هو بفرض طبيعة سياسته - في المجال الخارجى - على هذه المعاهدات . ولا نعتقد أن الذى حدث هو العكس ، أى إن الإمام هو الذى سعى للتعاقد مع هذه الدول ، أو كان ذلك بناء على طلبه ، ولكن رغبة هذه الدول ثم موافقتها على شروط الإمام في عقد المعاهدات هي التي أدت إلى إتمام عقد هذه المعاهدات . ومنزى أن بعض الدول قد رفضت هذه الشروط المحدودة - مثل الولايات المتحدة الأمريكية - فلم تبرم أية معاهدة مع الإمام إلا بعد ذلك بكثير . ويؤكد ما نذهب إليه من أن الإمام كان يقصد تضيق علاقاته بالخارج

أنه لم يعقد أية معاهدة مع الدول العربية المستقلة مثل مصر ، فلم نر له معاهدة إلا مع العراق سنة ١٩٣٠ ، والسعودية سنة ١٩٣٤ ، ولم يرم معاهدة أخرى حتى وفاته سنة ١٩٤٨ . ويظهر بوضوح سياسة الإمام هذه إذا قارنا بينه وبين جاره الملك ابن السعود ، فنرى الأخير قد توسع كثيراً في علاقاته الخارجية ، وأبرم الكثير من المعاهدات مع الدول المختلفة ، وسمح بوجود الهيئات الدبلوماسية في بلاده ، بل وتبادل التمثيل السياسي مع هذه البلاد ، بعكس الإمام الذي ضيق نطاق علاقاته بالخارج ، ورفض تبادل التمثيل السياسي مع جميع دول العالم ، فلم يكن هناك ممثلين دبلوماسيين دائمين للدول الأجنبية في اليمن ، ولم يرسل هو كذلك ممثلين له إلى الخارج^(١) .

وانطبق هذا أيضاً على جاراته - إنجلترا في عدن والمملكة السعودية في الشمال - بعد أن سوى مشكلاته معها . وقد أظهر الإمام رأيه هذا عندما رفض اقتراح إنجلترا أثناء المفاوضات التي سبقت عقد المعاهدة بتعيين ممثل لها في صنعاء لمراقبة تنفيذ المعاهدة ، وللتشاور والتفاهم باستمرار مع الإمام من جانبه - بعد رفض اقتراح إنجلترا هذا - تعيين موظفين للحدود لحل المشكلات التي تنشأ محلياً دون الحاجة إلى إقامة ممثلين دبلوماسيين في صنعاء^(٢) . وقد كان الضابط البريطاني المنوط به حل مشكلات الحدود المحلية يزور صنعاء من حين لآخر لمناقشة هذه المسائل مع الإمام ووزرائه هناك^(٣) .

(١) Journal of The Royal Central Asian Society, Vol. XXVII, 1940, p. 31.

(٢) Reilly : Aden and the Yemen, P. 19.

(٣) Journal of The Royal Central Asian Society8 Vol. XXVII, 1940, p. 31.

يتضح من هذا أن الإمام فرض صورة معينة على سياسة اليمن الخارجية ألا وهي « العزلة » التي عاشها اليمن طوال حكمه الطويل نتيجة طبيعة سياسته المتعمدة في النواحي الخارجية .

وهذه الصفة - وهي « العزلة » - تتطلب منا بحث عدة نقاط هي : هل كان الميل إلى العزلة نتيجة عوامل شخصية خاصة بالإمام كجزء من طبيعته ومزاجه الخاص ؟ أم إنها تمثل طبيعة شعب اليمن ؟ أو إنها كانت تلبية لعوامل عامة وفترة زمنية معينة ؟ وما هي طبيعة هذه العزلة ؟ وما هي نتائجها في داخل اليمن وخارجها ؟

لا شك أن الإمام كان يتحمل مسئولية عزلة اليمن عن العالم الخارجي . ولكن هل كان الإمام نفسه نتاج ظروف وأوضاع معينة خاصة باليمن ؟ أو بمعنى آخر ، هل كان الإمام يحى لا يستطيع أن ينهج مثل هذه السياسة في النواحي الخارجية إذا كان هذا النهج نفسه يتعارض مع طبيعة الشعب الذي يحكمه .

وعند مناقشة هذا الرأي ، نقول إننا نعتقد أن طبيعة حكم بلد ما ، دائماً تكون نتيجة لظروف وأوضاع هذه البلد ، من سياسية واقتصادية واجتماعية ، ودائماً يكون سلوك الحاكم وسياسته مرتبطين أشد الارتباط بأوضاع البلاد الخاصة ، ويكون في الحقيقة مليئاً لحاجاتها في هذه الفترة التاريخية أو تلك . ففي حالة وجود نوع معين من الحكم في بلد ما ، فإن هذا يعبر عن طريقة معيشة شعب هذا البلد ، وعن حاجته لقبضة قوية - في حالة الحكم الفردي مثلاً - لتتقذه من الفوضى الضاربة في بلاده وتعمل على تطويره بشكل سريع . وغالباً يستسلم الشعب راضياً لهذا النوع من الحكم ، وغالباً ما يستمر هذا الحكم حتى يستنفذ جميع أغراضه ، وهنا - إكمالاً لحديثنا هذا - ينقلب هذا الحكم أو ذاك إلى حكم رجعي ، وتظهر عناصر جديدة تطالب بتغييره وتحمل عمله .

وهذا الحديث لا ينفي في الحقيقة مسئولية الإمام عن فرض العزلة على اليمن ، لأننا إذا افترضنا أن طبيعة الشعب وظروف فترته التاريخية ساعدت الإمام على اتباع خطة معينة في النواحي الخارجية ، فإن هذا لا يعني أن يتجمد الإمام عند هذه الخطة ، بل كان عليه أن يعمل على تطوير شعبه وتوجيه طاقاته وإمكانياته إلى ما فيه فائده ، وخاصة لأن القائد دائماً يمثل الطبيعة والقادة الحسنة بالنسبة لشعبه ، لا أن يتجمد عند موقف معين ويصبح عقبة في سبيل تطوير شعبه وارتقائه . وهنا يجب علينا تفصيل الحديث حتى تتضح المعاني وأثر العوامل المختلفة التي طبعت اليمن في النهاية بطابع العزلة .

اتخذ الإمام موقفاً خاصاً في سياسته الخارجية واستطاع بذلك أن يبعد اليمن عن المجال الدولي ، وكان دافعه هو خوفه الدائم من الأجانب ، وما يتوقع حدوثه إذا سمح بالإقامة الدائمة لهم في اليمن . وقد عبر عن خوفه هذا وعن موقفه من إقامة علاقات خارجية في حديث له مع نزيه العظم ، فقال : « إنه يخشى كثيراً أن يعتقد أية اتفاقية مع الأجانب لأن هذه الاتفاقية ستكون في يوم ما من جملة الأسباب التي تحلوا بالأجانب إلى التدخل في شئون اليمن »^(١) . وعلى الرغم من أنه رفض وجود هيئات دبلوماسية أو حتى جاليات بصفة دائمة في بلاده ، فقد سمح بوجود أفراد من جنسيات مختلفة كانوا يقدون لليمن لقضاء أغراض مؤقتة ينصرفون بعدها مباشرة . وكان لا يأذن هؤلاء الأجانب بدخول اليمن إلا بعد أن يتلقى عنهم معلومات طبية ، وينزلون حين وصولهم إلى صنعاء في منزل يختاره لهم بنفسه ، وكان يعتبرهم ضيوفاً عنده هو . وكانوا يقيمون في صنعاء طوال المدة المسموح لهم بها شبه مأسورين ، فلا يقابلهم أحد إلا بأمر الإمام . وكانوا يعاملون نفس المعاملة

(١) نزيه مؤيد العظم : رحلة في بلاد العربية السعيدة ، ج ١ ، ص ٢٤٥ .

منذ دخولهم حدود اليمن حتى يصلوا إلى صنعاء ، إذ يظلون في أيدي عمال الإمام - أى في أيدي رسمية - حتى وصولهم إلى الإمام أو حتى خروجهم من اليمن نهائياً ، وكان هؤلاء الأجانب يقيمون أثناء مرورهم بالمدن الكبرى في منازل الضيافة الحكومية ، أما في القرى فكان رؤساؤها ينزلون في بعض البيوت الخاضعة للحكومة ؛ وكان يرافقهم بعض الجند بصفة دائمة أثناء وجودهم في اليمن^(١) . وكان موقف الإمام هذا يشمل كل من هو أجنبي عن اليمن ، وكان يعتبر العرب والشرقيين عموماً أجنبياً ، بل كان يتوجس منهم خيفة ، إذ كان يعتقد أن العرب أو الشرقيين الذين يقدون إلى بلاده جواسيساً للدول الأجنبية ، لهذا كان لا يسمح لأحد منهم بدخول اليمن إلا بعد التأكد من نواياه^(٢) . ولكن لم يكن هذا الموقف العام من الأجانب يعنى خلو صنعاء منهم بل العكس صحيحاً ، فقد كانت عاصمة اليمن دائماً تمتلئ بهم بصورة مستديمة ولكن كما قلنا على شكل أفراد أو وفود يحضرون لأغراض مؤقتة قصيرة الأجل ، ويتصرفون بعد قضائها مباشرة . وكثيراً ما كان يجتمع أكثر من وفد من مختلف البلاد في صنعاء ، إما للمفاوضة وإما لأغراض تجارية . ولكن نزبه العظم يشير إلى سبب آخر ، كان يدفع الأجانب للحضور إلى اليمن فيقول : « والغاية الحقيقية هي التجسس ، وبديى أن يتخذ الأجانب جميع الأساليب والوسائل للمجىء إلى صنعاء ، لأن جلالة الإمام لا يسمح للدول الأجنبية بأن ترسل سفراء أو قناصل أو ممثلين دبلوماسيين لليمن ، ولذلك ترسل هذه الدول أناساً من رعاياها بين الفينة والفينة ليشاهدوا عن كثب حالة اليمن »^(٣) . أى كانت هذه الصور لحضور الأجانب رد فعل لموقف الإمام منهم .

(١) Journal of The Royal Central Asian Society, Vol. XXVII, 1940, p. 29.

(٢) أمين سعيد : ملوك المسلمين المعاصرون ودولهم ، ص ٨٧ .

(٣) نزبه مؤيد العظم : رحلة في بلاد العربية السعيدة ، ج ١ ، ص ١٨٣ .

العزلة الاقتصادية ومظاهرها :

ولم يقف خوف الإمام من الأجانب عند هذا الحد ، أى عند الشكل السياسى ، بل كان يخشى وجودهم فى اليمن بشكل عام ولو كان لأغراض اقتصادية . فقد كان الإمام لا يوافق على منح الأجانب عموماً أى امتيازات للبحث والتنقيب عن مصادر الثروة المعدنية فى بلاده ، أو القيام بمشاريع اقتصادية وإقامة مؤسسات وشركات داخل اليمن ، وإن كان يعلم أن هناك بعض الفوائد ستعود عليه وعلى اليمن نتيجة هذه المجهودات الاقتصادية الأجنبية . وكان يكتفى بالمجهودات اليمنية الخالصة فى هذا المضمار ، رغم ضآلة هذه المجهودات الوطنية ، ورغم أنه لا يقوم بعمل إيجابى لتشجيعها .

ويروى نزيه العظم حادثة تدل على موقف الإمام هذا ، فيقول « إن بعض الوفود الأجنبية حاولت الحصول على امتياز استئجار مملحة « الصليف » الواقعة على مسافة ٨٠ كيلو متراً من شاطئ الحديدة ، ولكن الإنسجام رفض أن يعطى هذا الامتياز لأى منهم . وقد تباحث مع جلالته فى هذا الشأن ، وسألته : لماذا ترفضون يا صاحب الجلالة إعطاء رخصة باستئجار هذه المملحة ، فقال : « ألا تعلم يا بنى أن سبب استعمار الهند والصين وغيرهما من البلاد الشرقية الضعيفة هو منح حكومات هذه البلاد للأجانب رخصاً باستخراج الملح وزيت الكاز وغيرهما من المصالح إننى أفضّل أنبقى أنا وشعبى فقراء نأكل القصب (يقصد الحشائش) ولا أدخل الأجانب أو أمنحهم امتيازات مهما كان فى إدخالهم البلاد من الفائدة والثروة »^(١) . ويذكر نزيه العظم نفسه فى مناسبة أخرى أنه طلب من الإمام أن يكلف ابنه سيف الإسلام محمد (ثانى أنجال الإمام وحاكم الحديدة حينئذ) الاهتمام بمملحة الصليف ، وقام سيف الإسلام محمد فعلاً بإرسال كميات من ملح « الصليف » كنهاذج إلى عدن

(١) نزيه مؤيد العظم : رحلة فى بلاد العربية السعيدة ، جـ ١ ، ص ١٨٣ .

والهند وغيرها للبحث عن أسواق ، إلا أن وفاة سيف الإسلام محمد المبكرة قضت على هذا الاهتمام ، وهكذا انتهى المشروع^(١).

لم يكن موقف الإمام من السياسة الخارجية وخوفه من الأجانب موقفاً منفصلاً عن موقف بعض الفئات من شعبه ، فهم كانوا ذوى حساسية كبيرة ضد الأجانب عموماً حتى بالنسبة للإيطاليين الذين كانوا يعتبرون حلفاء الإمام المخلصين . وكان من بينهم من يقيم بصفة دائمة في اليمن ، كما كان منهم الكثير من الفنيين الذين يستعين بهم الإمام ، إلا أن هؤلاء كانوا يشعرون بخوف دائم أثناء وجودهم في اليمن ، كما كانوا يشعرون دائماً بالغرابة ، بل إنهم كانوا يشكون لحكومتهم في روما خوفهم المستمر من أن تقطع رؤوسهم وبأنهم غير مرغوب فيهم بشكل مخيف^(٢) . وفي حديث لنزيه العظم أيضاً مع بستاني حديقة المنزل الذي استضافه فيه الإمام أثناء وجوده في صنعاء ، ما يدل دلالة واضحة على تيقظ الشعب اليمني بالنسبة لكل ما هو أجنبي ، واهتمام هذا الشعب سواء الغنى أو الفقير بهذه القضية وخاصة بالنسبة للإنجليز^(٣).

ولا شك أن هناك عدة أسباب أدت إلى هذا الخوف ، وأدى هذا بالتالى إلى العزلة كموقف متميز لاتقاء شر الأجانب . وأول هذه الأسباب هى الطبيعة الجبلية لليمن ، فباستثناء الساحل الضيق وما له من اتجاه طبيعى تجاه البحر نجد أن باقى شعب اليمن يتميز بأنه جبل الأصل ، وهذه الطبيعة الجبلية تتميز بصفات معينة سواء في اليمن أو في غيره ، حقيقة أن سكان الهضبة الوسطى والجبلية قد ارتبطوا بالأرض ومالوا إلى الاستقرار ، أى تخلوا عن كثير من الصفات الجبلية التى تحمل في جوهرها التفور من الغريب أو الجديد ،

(١) نزيه مؤيد العظم : رحلة في بلاد العربية السعيدة ، جـ ١ ، ص ٢٤٥ .

(٢) Clare Hollingworth O the Arabs and the West, p. 116.

(٣) نزيه مؤيد العظم : نفس المرجع ، ص ١٠٥ .

إلا أن سكان الجبال المرتفعة ما زالوا يتمسكون بعاداتهم وتقاليدهم الجبلية .
والجبلون في العادة يتعلقون بشدة بحرياتهم الذاتية ، ويذلون جهدهم للدفاع
عنها ، ويكرهون أى تدخل خارجى فى شئونهم سواء كان هذا التدخل من
جهات إسلامية أو غير إسلامية ، ويفسر هذا موقف اليمن من العثمانيين . وهم
أيضاً كثيراً ما يكتفون ذاتياً بما تحت أيديهم ، أو أنهم يتعاملون مع السهول
المجاورة تعاملًا محدوداً سواء فى صورة حرب وسلب أو فى صورة تجارة
وسلام . وعادة ما يكون أهل الجبال مقسمين إلى وحدات قبلية إذ إن الجبال
لا تسمح بقيام وحدة اجتماعية أكبر من ذلك . وطبيعة القبيلة ، وطبيعة
علاقتها الخارجية معروفة أيضاً بأنها محدودة . والجبل بطبيعته حذر يتوجس
خيفة دائماً نظراً لطبيعة موطنه المحلى غير المعتد أمام البحر ، فطبيعة
المرتفعات توحى دائماً بأنها تخفى وراءها مفاجآت . وهذا الحديث ينطبق
على جميع الجهات الجبلية مثل اليمن واسكتلندا ، لهذا : « كان الإمام وشعبه
يخافون أى تدخل ولو من أجل البحث عن البترول أو إقامة الصناعات
أو غيره » .

والسبب الثانى ، هو التجارب التاريخية القاسية مع الأجانب ، فلا شك
أن اليمنيين قاسوا الكثير خلال حروبهم الطويلة مع العثمانيين ، ثم تلا ذلك
علاقاتهم مع إنجلترا وقد اتسمت بالعنف والوحشية فقاموا مراراً استعمال
الطائرات ضدهم . كل هذه التجارب جعلتهم يميلون إلى الانكماش والاكتفاء
بأنهم وحريتهم ، ولو أدى هذا إلى أن يعيشوا حياة فقيرة من الناحية المادية ،
وخاصة أن الإمام لم يكن يعطى شعبه فرصة التطلع السلمى المفيد والاتصال
العلمى الهادى . وهذا الموقف ينطبق كذلك بالنسبة للعالم العربى ، فقد كان

احتكاك الإمام بالملكة السعودية وحربه معها دافعاً لأن ينفر من العرب عموماً ، وخاصة إذا عرفنا أنه كان لا يثق بهم ، إذ كان يعتقد أن من يفد منهم إلى بلاده إنما هو جاسوس للبلاد الأجنبية . وكان الإمام أيضاً يشعر بأن هؤلاء العرب ليسوا بالقوة اللازمة التي ينبغي أن يكونوا عليها حتى يمكنهم تعصيده ضد عدوته التقليدية إنجلترا^(١) . وكانت إيطاليا - حليفته الأولى التي كان يعتمد عليها كثيراً - غير مخلصه له ، وكان يشعر بمحاولاتها للتدخل في شؤونه والضغط عليه ، كما أنها لم تكن تملكه بكل ما كان يشعر بالحاجة إليه ، كما سبق أن صور ذلك نزيه المعظم عندما تحدث عن طبيعة المساعدات الإيطالية له .

والسبب الثالث ، هو المذهب الزيدى ، ولا نقصد بذلك طبيعة المذهب حيث إنه مذهب مغلق ، فالمذهب الزيدى مذهب مفتوح ، ويعتبر أقرب المذاهب الشيعية إلى السنة كما أوضحنا قبل ذلك ، ولكننا نقصد أن هذا المذهب الخاص ساعد الإمام على أن يوحى إلى شيعته بأن يشعروا بالتميز والوحدة وسط باقي المذاهب الإسلامية الأخرى وخاصة المذهب السنى . وقد رأينا أن الزيديين الأوائل قد لجأوا إلى اليمن باعتباره حصناً يقيهم عداوة الخلافة الإسلامية السنية ، فكانت هذه البداية الخاصة دافعاً إلى عزلتهم .

والسبب الرابع ، هو حالة اليمن الداخلية منذ تولى الإمام يحيى الإمامة ، فهي حالة قلق مضطربة ، وقع فيها كثير من الأحداث التي دعت الإمام إلى أن يحترس من وجود أجناب في اليمن خوفاً من تدخلهم في شؤنه فمن المعروف أن الإمام منذ توليه الإمامة وهو يقوم بحروب عديدة سواء في الداخل أو في الخارج ، فحارب العثمانيين والإنجليز والسعوديين ، كما حارب القبائل اليمنية المختلفة . وهو كحاكم يحاول فرض سيطرته على بلاده اصططد بأكثر من جهة ،

فعندما كان يحارب العثمانيين شعر بأيديهم تدفع القبائل اليمنية ضده ، وتؤلبهم عليه ، وتعمل على إيجاد فرقة داخلية بين الشافعية والزيدية وبعد خروجهم ودخول الإمام في حرب مع إنجلترا ، شعر بدمسانسهم كذلك في إثارة بعض القبائل ضده . وكانت هذه المنافسات والثورات تشكل خطراً كبيراً يهدد كيانه هو . وهذا التدخل الدائم غير المباشر ، جعله يفكر جدياً في محاربة فكرة وجود أجناب بصفة دائمة في بلاده خوفاً من نشاطهم ، وعمل على قطع كل صلة بين شعبه وبين هؤلاء الأجانب . هذا فضلاً عن أن سياسة الإمام نحو قبائل اليمن - سواء شافعية أو زيدية - ومحاولاته المستمرة في القضاء على ثوراتها عليه ، كان عاملاً كبيراً في جذب اهتمام الإمام نحو الداخل ، والانصراف عن المجال الخارجى .

والعامل الخامس ، هو طول مدة حكم الإمام وتقدمه في السن ، فلا شك أنه كان يرى أنه أصبح من الصعب عليه بعد عام ١٩٣٤ ، أن يغير من طبيعته أو أن يفكر في عمل تطوير جديد لسياسته الخارجية ، أو بالأحرى كان يخشى من أى تطوير أو الإقدام على جديد خوفاً من النتائج غير المتوقعة وهو في هذه السن المتقدمة فيهدم بذلك كل مجهوداته السابقة . وبمعنى آخر ، وبعملية حسائية سريعة ، يمكن أن نفهم أن عمر الإمام بعد أن سمحت له الظروف الداخلية والخارجية بأن يفكر في توسيع نشاطه في المجال الخارجى ، لم يكن ليتمكنه بأن يطعن إلى إحداث أى جسد ، بل كان يدفعه إلى الاستكانة إلى ما أقامه من أوضاع وأشكال بالنسبة لسياسته عامة ، وخاصة أنه كان يعيل إلى الجُمود ويخشى التجديد .

فقد تولى الإمامة سنة ١٩٠٤ ، وكان حينئذ يبلغ من العمر حوالى ستة وثلاثين عاماً ، فإذا أضفنا إلى عمره هذا ثلاثين سنة أخرى أى حتى سنة ١٩٣٤ ، فيصبح عمره ستة وستين عاماً ، وهذا السن من الصعب معه القيام

بالتطوير والتجديد وخاصة إذا كان من رجل مثل الإمام من حيث النشأة والظروف . وقد استمر الإمام يحكم اليمن حتى عام ١٩٤٨ ، أى حتى بلغ من العمر ثمانين عاماً ، وهذه الفترة (١٩٣٤ - ١٩٤٨) التى تجمد فيها الإمام على سياسته الثابتة السابقة كانت كفيلة بأن تطيع اليمن بطابع العزلة التى عرفت عنه فى التاريخ الحديث ، هذا إذا سلمنا معه أن الفترة الأولى من حكمه ، كانت مليئة بالحروب والاضطراب .

كان الإمام يرمى من وراء العزلة المحافظة على استقلال واستقلال بلاده ، وتأمين نفسه وبلاده من مؤامرات الأجانب ودسائسهم ، وكان يرى أن لديه الكثير من العوامل التى تدفعه إلى اتخاذ هذا الموقف ، كما كان يشعر أن لدى بعض فئات شعبه بعض الخصائص التى يمكن أن يستغلها ويؤكد لها ليثبت دعائم العزلة . وهذا ما دفع بعض الذين اضطروا أن يروا الأمور من خارجها إلى القول : « إن الإمام كان يستند أساساً على عداوة الأهالى لكل ما هو أجنبى ، وكذلك على تعصبهم الدينى ، وعلى عدم الأمن المتفشى فى البلاد »^(١) .

ولكن لنا أن نتساءل الآن : هل العزلة هى الوسيلة الطبيعية للمحافظة على الاستقلال ؟ وهل مجرد إبعاد الأجانب عن اليمن معناه إبعاد خطرهم ؟ وهل العزلة ظاهرة تلازم العصر الحديث ؟

وقبل أن نجيب على هذه الأسئلة علينا أن نوضح أن العوامل السابقة التى ذكرناها - والتى دفعت الإمام إلى اتخاذ هذا الموقف - ليست تبريرات نذكرها دفاعاً عن الإمام وسياسته هذه ، بل هى تفسيرات فقط أوردناها لنبين الأسباب

والظروف التي جعلته - من وجهة نظره هو - يلتزم العزلة حتى نكون أكثر موضوعية عند الحكم عليه .

فمن المعروف أن العزلة تعنى التخلف والجمود ، لا في الأزمنة الحديثة فحسب بل طوال التاريخ أيضاً . فالاتصال بين الدول هو السبيل الوحيد لانتقال الحضارة من مكان إلى آخر ، كما أنه الدافع القوي لتطور هذه الدول وتسابقها في مضمار الحضارة . كما أن وسائل الاتصال الحديثة المتعددة قربت المسافات إلى درجة كبيرة بين البقاع المختلفة مما جعل الاعتزال موقفاً يثير السخرية والاشمئزاز ، لأنه يظهر الدولة التي تقف هذا الموقف بمظهر الدولة التي لا تعي طبيعة العصر ، وتتشبث بتأخرها وتخلفها بحجة المحافظة على الاستقلال .

والعزلة التي تعنى الابتعاد عن التيارات السياسية والحضارية العالمية ، والسلبية التي يقصد منها عدم المشاركة في هذه التيارات ، والتوقع من أجل تحقيق الاستقلال الخاص بعيداً عن خطر هذه التيارات ، كل هذه الأمور تؤدي في حقيقة الأمر إلى التخلف والجمود ، لا إلى الاستقلال والأمن . وقد ذهب نزيه العظم إلى مهاجمة العزلة من هذه الزاوية - رغم أنه كان يؤيد الإمام في أحاديثه عن العزلة ، وفي كيفية موقفه من الأجانب لخطورتهم - فيقول : « إن نظرية العزلة التي لا يزال أمراؤنا وملوكنا محافظين عليها ظناً منهم أنها تبعدهم عن الخطر وتحمي بلادهم من التعديات ، أصبحت في هذا العصر نظرية بالية لا تسمن ولا تنمى من جوع .. ويدعى أن الجزيرة ضعيفة بالنسبة إلى الأمم النصف راقية ، ويدعى أنها مطموع فيها من قبل الأجانب والدول المعظمة ، وليعلم سادتنا الأمراء والملوك بأن وسائل الدفاع الأولية التي يملكونها ، لا تصد

غارة الفاتحين عن بلادهم ، ولا ترد هجمات الطائرات والغازات السامة ، فلا يقل الحديد إلا الحديد ، فعليهم أن يعدوا للأمر عدته^(١) . وهكذا يشير نزيه العظم إلى امتعاضه من سياسة العزلة ، وعدم جدواها في مختلف المجالات ، وإن خشى أن يوجه الكلام مباشرة إلى الإمام ، وأعطاه شكلا عاما ، فالإمام بهذه السياسة حرم البلاد من نعمة الاتصال بالدول الأجنبية المتحضرة ، ورفض الاستفادة من خبراتها الفنية في تطوير بلاده معتمداً على إمكانيات الضئيلة المحدودة في قضية التطوير ، مما أقعد اليمن عامة عن اللحاق بركب الحضارة الحديثة ، وجعله يعاني النقص الشديد في مختلف نواحي حياته . وقد انطبق أيضاً موقف الإمام هذا - أعنى عدم استفادته من الخبرات الأخرى - على الدول العربية الأكثر حضارة بالنسبة لليمن مثل مصر وسورية . وإذا كان قد استعان ببعض الخبراء العرب مثل وصفي زكريا^(٢) ، إلا أن هذه الأمثلة كانت على شكل فردى ضعيف . وقد يقال إن الإمام استعان بإيطاليا ، وأحضر منها الآلات والفنيين ، ولكن لا يجب أن ننسى أن استعانة الإمام بإيطاليا كانت ذات صفة سياسية في المقام الأول ، فقد تحالف مع إيطاليا من أجل أن تعاضده ضد إنجلترا . وكانت خطته برجه عام هي : « الاستعانة بحكومة إفرنجية

(١) نزيه مؤيد العظم : رحلة في بلاد العربية السعيدة ، ج ١ ص ٢٣٠ - ٢٣١ .

(٢) المختطف : عدد أول يناير ١٩٣٧ (سافر أحمد وصفي زكريا إلى اليمن سنة ١٩٣٦ بناء على طلب الإمام يحيى لمدة ستة أشهر بصفته مستشاراً زراعياً وقام بفتح مدرسة زراعية وجلب من مصر والشام وإيطاليا مشاتل وغرس ألوفاً منها على اختلاف أنواعها وكتب عدة عجالات ونشرات ورسائل في الموضوعات الزراعية الحديثة مما يفيد اليمنيين ، ولكن الإمام لم يستفد من هذه المجهودات والتوصيات بل أهمل أمرها . وقد كتب عدة مقالات عن اليمن في مجلة المختطف بعد عودته) .

على أخرى وهى خطة فى السياسة تجسوز ، وقد تفيد إذا وقف صاحبها عند حد^(١) . ولكن هذه الصفة الأساسية فى سياسة الإمام كانت خطراً عليه ، فقد كانت إيطاليا أيضاً مثل إنجلترا ذات أغراض استعمارية . وبالرغم من أن هذه الخطة قد أفادته من الناحية السياسية إلى حد ما فإنها قد انقلبت عليه ، إذ أن إيطاليا وبريطانيا كانتا تسعيان لتحقيق مصالح خاصة من وراء منافستهما فى هذا المجال ، ولذلك نراهما تحاولان تقريب وجهات نظرهما ، وتتفقان فى سنة ١٩٣٨ على كيفية الاستفادة وعدم التصادم ، وغرض الإمام السياسى من تحالفه مع إيطاليا ، وأغراض إيطاليا الاستعمارية ، ودخولها فى منافسات دبلوماسية مع إنجلترا ، كل ذلك ضيع فوائد التحالف بين اليمن وإيطاليا من الناحية الاقتصادية .

وقد أثرت سياسة تضييق الاتصال بالعالم الخارجى على تجارة البن أيضاً ، فزعم أنه كان المحصول الرئيسى لليمن ، وكان العامل الهام فى زيادة الدخل القومى ، إلا أنه كان غريباً لاحتكار شركة يونانية فى الحديدة ، وذلك نتيجة سياسة العزلة والقناعة بأقل العلاقات الممكنة . فقد اعتمد الإمام فى تصريف البن على بعض التجار الأجانب المقيمين فى الحديدة مثل إخوان « ليفراتسو » - وهم جماعة من اليونانيين - وكانوا يشترون البن من الفلاحين مباشرة ثم يبيعونه للخارج بالأسعار التى يرونها ، وكانوا بذلك يتلاعبون بالأسعار ويحققون أرباحاً باهظة . وقد ساعدتهم على ذلك أنهم كانوا همزة الوصل الوحيدة بين متجى البن داخل اليمن وبين العالم الخارجى ، وذلك لأن رأس مال التجار الوطنيين كان قليلاً ، وكانت معرفتهم بالعالم الخارجى وأسواقه محدودة^(٢) . وهكذا أعطى الإمام

(١) أمين الريحانى : ملوك العرب ، ج ١ ، ص ٢٠٤ .

(٢) نزيه العظم : رحلة فى بلاد العربية السعيدة ، ج ١ ، ص ٧٩ .

الفرصة لاحتكار تجارة البن وتحقيق الأرباح ، دون أن يستفيد الدخل القومي اليمني شيئاً يذكر .

لم يكشف مدى تلاعب هؤلاء التجار ، ومدى استفادتهم من سياسة الإمام حيال العالم الخارجى ، إلا حضور الشركة الروسية إلى اليمن بعد معاهدة ١٩٢٨ ، حيث عملت على تثبيت الأسعار وتخفيضها مما أحس بفائده صغار المنتجين .

ونقصد من هذا كله أن الإمام عندما ضيق اتصالاته بالدول الأجنبية أضاع على نفسه وعلى بلاده فرصة الاستفادة من تنافس هؤلاء الأجانب ، ومن عروضهم المختلفة لتطوير بلاده .

هكذا اتضح خطر العزلة وخطر دوامها ، إذ أسلمنا أنها قد تفيد في فترة معينة محدودة في تاريخ دولة ما . ولكن كان من الصعب الخروج من هذه العزلة بشكل فجائي فج فتفتح أبواب البلاد للاستغلال والنفوذ الأجنبي دون حذر ودراسة لحاجات البلاد ، ودون التدرج في إقامة علاقات دبلوماسية . ونحن نؤمن أنه لا بد من الاستعداد قبيل الخروج من هذه العزلة ، من ناحية نشر التعليم والوعى القومي حتى يكون ذلك حصناً يقي البلاد خطورة علاقات خارجية ، وفتح البلاد للاستغلال الأجنبي الاقتصادى . ويوضح الريحاني هذه النقطة فيقول « إن في العزلة قوة نأسف على دوامها ، ولكننا نأسف على زوالها إذا كان التعليم الوطنى لا يحل محلها ، فيكون فيه قوة جديدة لأهل اليمن تضاعف ما فقدوه ، ولا بد مع التعليم من تحسين الصلات وتمكينها بين الحضرة الإمامية وسائر العرب »^(١) . وهو هذه الجملة الأخيرة ، يحدد كذلك المجالات الخارجية

(١) أمين الريحاني : ملوك العرب ، ج ١ ، ص ١٦٤ .

الآمنة التي يمكن أن يخرج إليها الإمام من عزلته ، ألا وهي البلاد العربية ، أو على الأقل يشير بأن عليه أن يبدأ بتمكين علاقاته بها عندما يفكر في الخروج من هذه العزلة حتى تكون بداية طيبة وخروجاً آمناً إلى العالم الخارجي ، وحتى يستفيد من خبرات وتجارب العالم العربي في الميدان الدولي ، فلا يتخطى في علاقاته الجديدة مع الدول الأجنبية ، فيقع تحت نفوذها سواء السياسي أو الاقتصادي .

مظاهر التنافس الدولي في اليمن حتى نهاية الحرب العالمية الثانية (١٩٣٤ - ١٩٤٥)

ويقودنا الحديث عن سياسة الإمام الخارجية وسياسة العزلة التي اتخذها ، إلى بحث طبيعة علاقته مع إيطاليا وبريطانيا . وكانت العلاقة اليمنية الإيطالية تعتبر مقياساً لطبيعة العلاقات الإيطالية البريطانية ، ومعنى هذا أن أى تحسن في العلاقات الإيطالية البريطانية مثلاً كان يؤدي مباشرة إلى تقليل التدخل الإيطالي في شئون اليمن وبالعكس^(١) . وتوضح خطورة هذه المنافسة على سياسة الإمام ؛ إذا عرفنا أن هذا التنافس استمر طوال فترة حكم الإمام ، وكانت إيطاليا في تلك الفترة الأخيرة قد بلغت شأنًا كبيراً في المجال الاستعماري ، واتضح هذا في تحديها لعصبة الأمم وقيامها بالحرب ضد الحبشة في أكتوبر سنة ١٩٣٥ . وقد أثارته هذه الحرب الرعب في العالم العربي أجمع وخاصة الجزيرة العربية ، وزادت من مخاوف الإمام بحسب ، وخاصة لأن جميع التعليقات المعاصرة كانت تشير إلى أن اليمن سيكون الهدف الثاني لإيطاليا بعد الحبشة أثناء توسعها الاستعماري . ولم تكن أحداث الحرب الإيطالية الحبشية أو التعليق عليها

قد انتهى بعد ، عندما انتهت مدة العشر سنوات الخاصة بالعمل بالمعاهدة الإيطالية اليمنية التي عقدت في سبتمبر ١٩٢٦ . وهنا حاول الإيطاليون تجديدها إلا أن الإمام تردد طويلاً ، ودارت مفاوضات استمرت عامًا كاملاً فلم يتم تجديد لها إلا في أكتوبر سنة ١٩٣٧ ، بعد أن زارت بعثة إيطالية اليمن للتفاوض مع الإمام^(١) . وكان تردد الإمام وتسويفه ، وإلحاح الإيطاليين وضغطهم لتجديد المعاهدة ، وخاصة وهم في هذه اللحظة المنتصرة ، وهم أيضًا يمثلون إحدى الدول الكبرى في ذلك الوقت ، كان هذا كله دافعًا لهم على أن يرسلوا السنور غاسباريني - بطل المعاهدة الأولى - للتفاوض لتجديد المعاهدة . وكان غاسباريني قد نقل من منصبه في أرتيريا ، وعين في مجلس الشيخ تقديرًا له ، فحضر إلى صنعاء في صيف ١٩٣٧ يحمل كثيرًا من الهدايا ، وكان بينها دبابتان حربيتان للجيش اليمنى و ٢٠ ألف بندقية وأربعة مدافع لمقاومة الطائرات وآلات لا سلكية^(٢) . ومن البديهي أن نتوقع أنه صاحب هذه المحاولات وعودًا كثيرة بالإمدادات الحربية والفنية ، كما حدث تلويح بقوة إيطاليا وعظمتها ، وبقدرتها الكبيرة على مساندة الإمام في قضيته مع إنجلترا ، لهذا كله رضى الإمام ووافق على تجديد المعاهدة . وقد سبق هذا التجديد أيضًا مناورة دبلوماسية قام بها وزير إيطاليا المفوض في جدة ، إذ قابل الملك ابن السعود في مايو سنة ١٩٣٦ ، وأخبره رسميًا بنجاح حملة الحبشة ، وقدم له هدية كبيرة عبارة عن ست طائرات لستة من الطيارين السعوديين الذين أتموا تعليمهم حديثًا ، كما أكد لابن السعود أن إيطاليا ليس لديها أية أغراض عدوانية تجاه الجزيرة العربية . وقد أخبره أيضًا أن إيطاليا تنسئ تجديد معاهداتها مع الإمام يحمي ، كما دافع عن موقف إيطاليا من عصبة الأمم وتجديدها لها ، بأن عصبة الأمم عصبية إنجليزية^(٣) . وهذه المناورة

Lenczowski : The Middle East in the World Affairs, p. 458.

(١)

(٢) أمين سعيد : اليمن ماضيها وحاضرها ، ص ٢٠٤ .

Phiby : Arabian High land, p. 82.

(٣)

سبقت محاولة إيطاليا مع الإمام ، إذ من المعروف أن الملك السعودي كان يعارض النفوذ الإيطالي في اليمن ، ودائماً كان يحذر الإمام من تغلغل هذا النفوذ ، وكذلك كان العالم العربي يعبر كثيراً عن خوفه مع مطامع إيطاليا في اليمن . والواقع أن تجديد المعاهدة الإيطالية اليمنية كان يعتبر قمة النفوذ الإيطالي في اليمن ، وقد تبع تجديد المعاهدة إرسال الكثير من الفنيين والأطباء . وكان لهم قدر كبير هناك^(١) ، بالرغم من أنهم كانوا مكروهين من الشعب اليمني بسبب عجفهم^(٢) . وقد أثار هذا الفوز الإيطالي الكبير إنجلترا ، وكانت الدعاية العدوانية بين البلدين قد بلغت أشدها في هذه الجهات ، لذلك رأت إنجلترا أن تغير سياستها ، وعملت على تقرب وجهات النظر مع إيطاليا . فانتهزت فرصة تغير الوزارة الإنجليزية في أبريل سنة ١٩٣٧ ويدأت المفاوضات بين البلدين لتسوية الخلافات بينهما ، وقد نجحت في ذلك وعقدت اتفاقية معها في ١٦ أبريل سنة ١٩٣٨^(٣) . وقد اختص ملحق هذه الاتفاقية الثالث باليمن والمملكة السعودية ، وجاء فيه أن الحكومتين توافق على ألا تعقد أى اتفاق كما لا تقومان بأى عمل من شأنه أن يمس بأى شكل من الأشكال استقلال أو سلامة المملكة العربية السعودية أو اليمن ، وألا تسعى أى منهما للحصول على مركز ممتاز ذي صفة سياسية في هاتين الدولتين . وقد ذكرنا كذلك أن من مصلحتها ألا تبسط أى دولة أخرى أى نفوذ خاص أو فرض مركز ممتاز لها في هاتين الدولتين . وقد اتفقتا أيضاً على أن من مصلحتها أن يسود السلام بين المملكة العربية السعودية واليمن ، وألا تدخل أى دولة في حالة وقوع نزاع بين الدولتين المذكورتين . وقد حرصت الدولتان كذلك على الاتفاق فيما بينهما على أوضاع جنوب الجزيرة العربية (أى المحميات وحضرموت) وعلى مصالحهما فيها ، فتعهدت بريطانيا بالألا تقوم بإنشاء تحصينات أو أعمال عسكرية ذات صبغة هجومية ، وألا تجند الأهالي إلا

Survey, 1939 1946, p. 354,

(١)

Frey Stark O The Arab Islamp, 34,

(٢)

Survey , 1939 1946, p.348,

(٣)

للمحافظة على النظام والدفاع المحلى ، وتتعهد أيضاً بأن تحتفظ بالاستقلال الذاتى للزعماء العرب الذين تحت حمايتها . وقد صرحت الحكومة الإيطالية من جهتها بأنها لن تحاول الحصول على نفوذ سياسى فى هذه المنطقة ، كما تعهدت بريطانيا بأن تضمن للمواطنين الإيطاليين والرعايا القاطنين فى هذه الجهات حرية الإقامة والتجارة وفقاً للأحكام المرعية^(١) . وهكذا استطاعت الدولتان الأوربيتان تسوية نزاعها الطويل الخاص بالجزيرة العربية . وقد استطاعت بريطانيا أن تكسب الكثير من وراء هذه الاتفاقية ، ولم تمنح إيطاليا أى حقوق أو مكاسب فى نفس الوقت . فهى فى الحقيقة لم تتعهد بشئ يحصل بنفوذها أو يتعارض مع سياستها فى الجزيرة ، بل لقد ترجمت سياستها القائمة فعلاً فى الجزيرة فى شكل نصوص فى هذه الاتفاقية ، دون أن تنقص شيئاً من نفوذها ، فهى مثلاً لا تريد كسب نفوذ جديد فى الجزيرة العربية ولكن يهيمها الاحتفاظ بها فعلاً وخاصة فى جنوبها ، كما يهيمها أيضاً أن توقف إيطاليا نشاطها لكسب أى نفوذ سياسى فى الجزيرة وهى عندما حرمت على نفسها وعلى إيطاليا السعى للحصول على مكاسب سياسية فى الجزيرة ، كانت فى الحقيقة تحارب المساعى الإيطالية بطريق غير مباشر دون أن تمس سياستها ومصالحها .

ويجب أن نتصور أن ما جاء بخصوص عدم إقامة تحصينات فى المحميات أو تجنيد الأهالى هو تضيق على حريتها فى العمل فى هذه المناطق ، فهى لا تنوى فعلاً إقامة تحصينات هجومية ، كما أنها لا تعتمد على الأهالى فتجندهم لأغراض هجومية أيضاً ، وحتى إذا رغبت فى ذلك فإنه يمكنها إقامة هذه التحصينات باعتبار أنها ذات صفة دفاعية ، أو تجند الأهالى بحجة استخدامهم فى حفظ النظام والدفاع المحلى ، وهذا كله يبيحه لها نص الاتفاقية نفسها . ولم تؤثر هذه الاتفاقية كذلك على سياسة إنجلترا العامة فى البحر الأحمر ،

وعلى ما تتخذه هناك من تدابير حربية وذلك بحجة أنها تدابير دفاعية . ويتضح هذا من رد الوزير المدني لوزارة الحربية على سؤال وجه إليه في مجلس العموم عن أثر هذه الاتفاقية في التدابير الخاصة بأعمال الدفاع في مالطة وبور سعيد والبحر الأحمر ، فقال إنه لم يوقف أى تدبير من تدابير وزارة الحربية الخاصة بأعمال الدفاع الجديدة في مالطة وبور سعيد والبحر الأحمر عقب عقد الاتفاق^(١) . وفضلاً عن أن إنجلترا لم تخسر شيئاً نتيجة عقد هذه الاتفاقية ، وخاصة في البحر الأحمر والجزيرة العربية - بالرغم من أن كثيراً من سياسة بريطانيا اعتبروا أن هذه الاتفاقية هى تهدئة عامة لإيطاليا من جانب بريطانيا ، وأنه لا يجب الارتباط بها لأنها تحط من قدر بريطانيا - فإن إنجلترا قد كسبت الكثير . فقد ضمنت فعلاً توقف الدعاية العدائية التى كانت تذيبها المحطة الإيطالية «بارى» (BARI) التى كانت تذيب باللغة العربية ، فقد نصت الاتفاقية على الامتناع عن تبادل الدعاية العدائية^(٢) . وفوز بريطانيا في هذا المجال ذو اعتبار كبير ، إذ إن محطة «بارى» هذه كانت تمثل خطراً كبيراً على نفوذها في الشرق العربى الذى كان مهماً للتأثر بأى دعاية ضد إنجلترا ، نتيجة تاريخه التقليدى معها وكرهه لها .

وكما ذكرنا قبل ذلك كان التحالف اليمنى الإيطالى - من وجهة النظر الإيطالية - يمثل جزءاً من التنافس الاستعماري بين إيطاليا وبريطانيا ، فإننا نجد أن إيطاليا تؤيد وجهة النظر البريطانية - بعد عقد الاتفاقية (سنة ١٩٣٨) - بالنسبة لأحداث الحدود اليمنية العنصرية المعروفة بأحداث «شبو» . فقد علقت الصحف الإيطالية حيثشذ على احتلال الإمام لبعض أجزاء منطقة الحدود الشرقية الجنوبية بقولها : «إنه من الغريب أن يلجأ

(١) الأهرام : العدد ١٩٥٦٤ في ١٩٣٩/٣/٢ (محرم ١٣٥٨) ص ٨ .

Lenczowski O The Middle East in the World Affairs, p, 458,

(٢)

الإمام يحى إلى نقض معاهدة ١٩٣٤ بينه وبين إنجلترا التى عقدت لمدة أربعين سنة، بسبب الخلاف حول ملكية بعض مناطق الحدود» و ذكرت «الأهرام» كذلك عن جريدة إيطالية، أن الجريدة الأخيرة بعد أن أشارت إلى نشاط بعض الموظفين الإنجليز فى هذه الجهات اليمنية، ذكرت أنه بموجب اتفاق ١٦ أبريل سنة ١٩٣٨ تمهدت حكومة لندن لإيطاليا بالألا تقوم فى اليمن بأى عمل من شأنه أن يعود بالضرر على استقلال هذه البلاد وسلامة أراضيها^(١). وكان هذه الجريدة تقصد أن نشاط موظفى بريطانيا هذا نشاط شريف مشروع، وأن بريطانيا لا يمكن أن تعتدى لوجود اتفاق سنة ١٩٣٨ بينها وبين إيطاليا.

كانت اتفاقية ١٦ أبريل سنة ١٩٣٨ - التى لم تعرضها بريطانيا على مجلس عمومها إلا متأخرًا حيث أقرها فى سبتمبر سنة ١٩٣٨ - تسوية عامة للمشكلات المتعلقة بين بريطانيا وإيطاليا فى ذلك الوقت، الذى تكشفت فيها سحب الحرب بين دول أوروبا، وليست خاصة بمنطقة البحر الأحمر والجزيرة العربية. ولكن يمكن أن نعتبر أن الملحق الثالث لهذه الاتفاقية الخاص بهذه المنطقة رد فعل مباشر لتجديد إيطاليا لمعاهدتها مع اليمن، التى بلغت بنفوذ إيطاليا إلى ذروته هناك. ولكن رغم هذا كله، فقد ظل الإمام معاديًا لإنجلترا فى ظاهر الأمر، وظل على سياسته التقليدية الخاصة بميله إلى أعدائها كيدًا لها، واستمر فى إظهار ميله نحو بلاد المحور. ففى سنة ١٩٣٧ أرسل أحد أبنائه إلى «طوكيو» ليشترك فى افتتاح مسجد جديد هناك^(٢). وكان الميل نحو دول المحور ظاهرة عامة اجتاحت دول الشرق العربى عامة، إذ كانت تمثل لدى العرب المتخذ النظيف الذى ليس له ماضى استعمارى معهم، ويرز هذا مثلاً فى ميل ثورة رشيد عالي الكيلانى فى العراق إلى ألمانيا.

(١) الأهرام: عدد ١٩٥٧٤ فى ١٣/٢/١٩٣٩ (٢١ محرم ١٣٤٥هـ) ص ٧.

(٢) Lenczowskis: The Middle East in the World Affairs, p. 459,

(٢)

تجددت المنازعات بين إنجلترا والإمام حول منطقة « شبوة » وذلك في أواخر سنة ١٩٣٨ . وقد نقل الجرافى عن الهمدانى ، أنه قال إن : « شبوة » مدينة لحمير فيما بين « ييحان » و « حضرموت » وأحد جبال الملح بها والآخر لأهل مأرب ، ولما اعتدت « حمير » و « مذحج » خرج أهل شبوة منها فسكنوا حضرموت ، وبه سميت « شسبام » وكان الأصل فى ذلك « شباه » فأبدلت « الميم من الهاء » . ويستطرد الجرافى فى حديثه هو فيقول : « إنها بلاد يمنية ، وأهلها يمنيون . ولا يمتري فى ذلك أحد . وقد امتد إليها أيدي أئمة اليمن كما لا يجهله التاريخ ، وهى داخلية فى جغرافية اليمن الطبيعية »^(١) . وقد كانت « شبوة » مدينة هامة فى عصر السبئيين ، ومن الممكن أن تكون « سابوتا » عند الجغرافيين القدماء ، أو « شيبا » عاصمة الملكة « بلقيس » ملكة سبأ ، التى قامت بزيارة الملك سليمان فى أورشليم . وفى هذه المدينة آثار سبئية كثيرة تحت رمال القرون الطويلة ، ويتحدث بدوها كثيراً عن وجود أحجار منقوشة كثيرة هناك ، وهى تنتظر الكشف والتقيب ، حتى يمكن دراسة تاريخ وحضارة هذه البقاع فى أيام سليمان . وقد منع الأجانب والباحثون من زيارتها حتى ذلك الوقت للتنازع القائم بخصوصها بين الإمام وسلطات عدن . وقد استطاع الرحالة الألماني « هانز هلفرتز » التقاط بعض الصور لمعالمها إلا أن الإمام قبض عليه وسجنه ثم أطلق سراحه بعد ذلك . وكذلك زارها فيليبى فى سنة ١٩٣٦ إلا أنه اصطدم بسلطات عدن ، وهو يعتبر المكتشف الحقيقى لها ، وأول من رسم معالمها الهامة . وقد زار بعض المهندسين الأمريكيين « شبوة » بعد ذلك بحثاً عن البترول ، وقد أثار هذا اهتمام الإمام ولفت نظره إليها ، فأرسل بعض جنوده إليها مما حرك بالتالى سلطات عدن . وقد تقدم الكاتب « هاملتون » بفرقة من جنوده العرب إليها مما جعل الإمام يأمر جنده بالتقهقر منعاً للحرب فانسحب هاملتون

(١) الجرافى : المتصطف من تاريخ اليمن ، ص ٢٥٣ .

كذلك ولم يمكث بها طويلاً ، واختار مدينة « عباد » على حدود « شبوة » مركزاً عسكرياً له لتوفر الماء فيها . وقد أدى هذا التحضر الواضح بين السلطتين ، إلى أن انتهى الأمر بشبوة أن ظلت كما هي مركزاً لتجمع بدوى بسيط نظراً لندرة مياهها ، وبقيت آثارها القديمة مدفونة ، وكذلك أصبح الأمر بالنسبة لثروتها البترولية المتوقع اكتشافها هناك^(١) .

وقد بدأ التنازع بين الطرفين حول شبوة بعد أن بدأت إنجلترا تنظم شؤون محمية عدن وإدارتها بعد معاهدتها مع الإمام سنة ١٩٣٤ ، وعندما عينت هارولد انجرامس Ingrams أول مستشار دائم لها في محمية عدن الشرقية سنة ١٩٣٧ ، بعد أن اطمأنت إلى توقف هجوم الإمام ولو نسبياً على المحميات بناء على نصوص المعاهدة . فقد بدأ انجرامس يؤكد نفوذ إنجلترا في منطقة نفوذه - على طريقة الإنجليز - فتدخل بين قبائل حضرموت المتنازعة فيما بينها ونجح في فض منازعاتها . إلا أن النشاط الإنجليزي هذا ، قد دفع الإمام إلى توسيع منطقة نفوذه في هذه المحميات ، وبدأ يؤلب قبائل هذه الجهة ومشايخ واحات شبوة . والحقيقة أن حاكم عدن لم يزر هذه الجهات مطلقاً بالرغم من أن المقيم البريطاني في عدن أكد في سنة ١٩٣٦ : « أن شبوة قطعاً جزء من محمية عدن وإن لم تدرها حكومة عدن قط » . وفي نهاية نوفمبر سنة ١٩٣٨ أرسل حاكم عدن قوة من رجال القبائل تحت قيادة الكابتن « هاملتون » وأجبر القائد اليمنى أن يقبل شروط انسحاب مشرف^(٢) . حسب تعبير إنجلترا . ويذكر الجرفاني سبباً آخر لهذا النزاع حول شبوة فيقول : « إن بعض ضباط عدن دخلوا مدينة شبوة متنكرين ، ودخل آخرون إلى محل « العبر » وأغروا مشايخ البلاد بالانتفاء إلى حكومة عدن ، وتوعدوا أهل البلاد بالطائرات ، ثم شغلوا بالقوة موقع « العبر » الذي فيه

Meule : Aden to the Hadhramout, pp. 99 - 100.

(١)

Survey ... 1939 _ 1946, dpp. 348 _9,

(٢)

آبار يتفتح بها المارون والأهلون ». وقد احتج الإمام يحيى ببلاغ رسمي جاء فيه : « بكل استغراب وتحير عظيم ، ألقى إلى مسامع الحكومة اليمنية ما أذاعته محطة الراديو بلندن في يوم الاثنين ٢٤ ربيع الثاني سنة ١٣٥٨ هـ الموافق ١٢ حزيران (يونية) ١٩٣٩ ، عن واقعة شغب وموقع العبر وملحقاتها ، التي يتألف من مجموعها جانب من البلاد الشرقية الشمالية ، والتي ما زالت يمنية محضة منذ آلاف السنين لم تمسها أيدي غير اليمنيين ». وقد انتهت حوادث شغب هذه ببقائها منطقة محرمة بين الطرفين المتنازعين^(١) . والمؤكد أن سبب اهتمام بريطانيا بشغب ومواجهتها للإمام في هذه المنطقة بالقوة هو إحساسها بأهمية المنطقة من ناحية ثروتها البترولية . وكانت إنجلترا حريصة على الوصول إلى حل نهائي بالنسبة لشغب بعد حوادث نوفمبر سنة ١٩٣٨ العنيفة ، فانتهزت فرصة وجود سيف الإسلام حسين - رابع أنجال الإمام - في لندن في أوائل سنة ١٩٣٩ لحضور « مؤتمر لندن » مع وفد الحكومات العربية لبحث قضية فلسطين ، وتفاوضت معه لإيجاد تقارب جديد بين البلدين ، ولحل مشكلة شغب ، ولكن المباحثات لم تصل إلى نتيجة^(٢) .

وعلى كل حال لقد ظلت إيطاليا صاحبة المقام الأول في اليمن وخاصة بعد تجديد معاهدتها مع الإمام سنة ١٩٣٧ . وكان الأطباء هم أقوى الشخصيات الإيطالية نفوذاً وقوة بين الإيطاليين المقيمين هناك من مهندسين وفنيين . وقد ظل الأمر هكذا حتى بعد نشوب الحرب واشترك إيطاليا فيها سنة ١٩٣٩ وقد لحق بالإيطاليين هناك قليل من ضباط الجيش الإيطالي الذين فروا من أثيوبيا بعد هزيمتهم فيها^(٣) . وقد كانت المستشفيات الإيطالية هي

(١) الجرافى : المختطف من تاريخ اليمن ، ص ٢٥٠ - ٢٥٢ .

(٢) أمين سعيد : اليمن ماضيها وحاضرها ، ص ٨٤ .

Clare Hollingworth : The Arabs and the West, p. 116.

(٣)

المراكز الرئيسية للدعاية الفاشية ، وكانت توجد في المدن الهامة ذات المراكز الاستراتيجية مثل تمز عاصمة الجنوب ، والحديدة عاصمة تهامة ، بل وفي صنعاء نفسها حيث استقرت بعثة طيبة كان عددها حوالي اثني عشر أو أكثر ، وكانت تمثل أكبر جماعة أجنبية في المدينة . وكان النفوذ الإيطالي والدعاية الإيطالية في اليمن تضايق الإنجليز كثيراً ، وقد حاولت القسلة الإنجليزية - بالنسبة للإيطاليين - المقيمة داخل بلاد الإمام القيام بعمل دعائي يائس في اليمن سنة ١٩٤٠ ، وحاولت إقناع اليمنيين أنه يجب على البعثة الطيبة الإيطالية ألا تقوم بأي نشاط سياسي إلى جانب عملها الأصل ، إلا أن اليمنيين كانوا أكثر استجابة للدعاية الإيطالية وكانوا يعتقدون أن الحلفاء قد خسروا الحرب ، وخاصة لأن الإيطاليين في بداية الحرب كانوا في الجانب الرابع « ويمسكون بأيديهم أغلب الورق »^(١).

أعلنت الحرب العالمية الثانية في سبتمبر سنة ١٩٣٩ ، وظلت إيطاليا على الحياد حتى اشتركت فيها إلى جانب ألمانيا في ١٠ يونيو سنة ١٩٤٠ . وكانت إيطاليا منذ تجديد معاهدتها مع الإمام - وبالرغم من اتفاقيتها مع إنجلترا سنة ١٩٣٨ - تعمل جاهدة على تقوية ميناء « عصب » وتنميته ، فأصبح مستودعاً ضخماً للأسلحة والذخائر وقد أشيع قبل قيام الحرب العالمية الثانية ، أن هذه الاستعدادات الإيطالية تعتبر تمهيداً لغزو اليمن . وتل اشترك إيطاليا في الحرب سقوط الصومال البريطاني في أيديها في أغسطس سنة ١٩٤٠ ، مما جعل مستقبل عدن نفسها في خطر . ولكن انتصارات إيطاليا في أفريقيا ، ونشاط دعايتها العدائية على حدود محمية عدن لم يؤد إلى شيء لصالحها في جنوب الجزيرة العربية ، إذ انهارت إمبراطوريتهم في أفريقيا قبل أن يحققوا أغراضهم في هذه المنطقة .

وقد فر بعض الفاشيين المتحمسين إلى اليمن مع قليل من الألمان الذين هربوا من إيران أو العربية السعودية ، إلا أنهم لم يقوموا بعمل فعال ، إذ كان الإمام حريص على ألا يتجرأ في تيار الصراع بين القوى الكبرى ، فقدم لهم « مجرد ملجأ غير مريح وبدون اكتراث »^(١) . وكان الإمام قد أعلن الحياء منذ بداية الحرب ، ولكن هزيمة قوات « رومل » نهائياً في « معركة العلمين » قللت من ميله نحو المحور ، وجعلته يرضخ لضغط إنجلترا عليه ، فأمر في ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٣ بالقبض على الإيطاليين والألمان الفارين إلى بلاده ، كما اعتقل جميع رعايا بلاد المحور هناك (٤٠ إيطاليا وألمانيا) وأوقف عمل محطات الإذاعة اللتين كانتا تعملان في بلاده باسم المحور وقد تلا هذا أن قام الإمام بقطع كل علاقاته مع سلطات المحور . ولما كان الإمام لم يعلن الحرب على ألمانيا واليابان مثل باقي البلاد العربية ، فإنه لم يشارك في مؤتمر سان فرانسيسكو ، ولكنه انضم إلى الأمم المتحدة بعد ذلك في سنة ١٩٤٧ ، تحت تأثير المملكة السعودية^(٢) . وكان موقف الإمام من الحرب عامة ، نتيجة لعزله التقليدية ، وعدم رغبته في المشاركة الفعلية في التيارات الخارجية بوجه عام ، يعتبر موقفه هذا أيضاً ، صورة مكررة من موقفه في الحرب العالمية الأولى . وقد أدت أحداث الحرب العالمية الثانية إلى خروجه من عزله التقليدية ولو بصورة ضعيفة للغاية ، فدخل جامعة الدول العربية سنة ١٩٤٥ ، واشترك في الأمم المتحدة سنة ١٩٤٧ ، وزارته أول بعثة أمريكية رسمية في أبريل سنة ١٩٤٦ برئاسة الكولونيل وليم أدى Eddy وعقدت معه معاهدة تجارة وصداقة . وقد تبع هذه الزيارة إقامة علاقات دبلوماسية منظمة بينه وبين الولايات المتحدة في ١١ مايو سنة ١٩٤٦ ، ومنحته أمريكا قرضاً بمليون دولار لشراء معدات حربية منها في ٢٤ يناير

Survey. 1939-1946, p. 354.

(١)

Lenczowski : the Middle East in the World Affairs, p. 459.

(٢)

سنة ١٩٤٨ . وفي يولية التالى ، زار الأمير سيف الإسلام عبد الله - أحد أبناء الإمام - الولايات المتحدة ، وأجرى عدة محادثات مع عدد من رجسالة الصناعة هناك^(١) . وهذا التقارب اليمنى الأمريكى وإن جاء متأخراً ، إلا أن الإمام كان يقصد من ورائه البحث عن معضد ومساند جديد ، ويبحث عن علاقات اقتصادية وسياسية أخرى تحل محل علاقاته السابقة مع دول المحور تلك الدول التى اختفت مؤقتاً من المسرح الدولى نتيجة انهزامها فى الحرب . وكانت أمريكا قد بدأت تأخذ - أثناء فترة ما بين الحربين - طريقها إلى المجال الدولى ، بعد خروجها من عزلتها التقليدية ، وكانت قد أقامت علاقات سياسية واقتصادية مع باقى بلاد الشرق العربى ، قبل أن تصل إلى الإمام بحى . وترجع علاقة الأمريكىين بالإمام إلى سنة ١٩٣٠ ، عندما زاره المستر شارلس كرين - المليونير الأمريكى الذى طاف بكثير من دول الشرق العربى - ومهندس المناجم المستر كارل تويتشل ، الذى طاف باليمن بحثاً عن موارده المعدنية وخاصة البترول ، وقد بنى هذا المهندس عدة جسور فى اليمن لربط صنعاء بموانئ البحر الأحمر اليمنية^(٢) . وبعد هذه الزيارة - وقد توقفت أعمال تويتشل الذى انتقل إلى المملكة العربية السعودية للبحث عن البترول أيضاً - لم تقم أية علاقات بين الإمام والولايات المتحدة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية كما رأينا .

علاقة الإمام بسانر الدول العربية :

وهنا يبرز سؤال هام وهو : ما هو الموقف العربى للإمام بحى ؟ أو بالأحرى ما هى علاقات الإمام بحى بالعالم العرب وما موقفه من قضايا العرب ؟ وما هو مفهوم القومية عنده ؟

(١) Lenczowski : The Middle East in the World Affairs, p. 459.

(٢) Fisher: The Middle East, p. 544.

ومن الصعب الإجابة على هذه الأسئلة إلا بعد استعراض مواقف الإمام ودراسة تاريخه من هذه الناحية ، منذ توليه الإمامة سنة ١٩٠٤ ، حتى دخوله الجامعة العربية سنة ١٩٤٥ ، بل وحتى وفاته سنة ١٩٤٨ .

رأينا الإمام يشور ضد الحكم العثماني منذ توليه الإمامة سنة ١٩٠٤ ، ولكننا لا نستطيع أن نقول إن ثوراته تلك كانت ذات دافع قومي . حقيقة لقد اشتهر اليمن بأنه « مقبرة الترك » ، ولكن الصراع لم يكن غرضاً ذا طابع قومي عربي ، وبناء على أفكار قومية يدافع عنها الإمام ، فقد كانت مطالب الإمام أثناء ثوراته ضد هم ذات طابع شخصي على ديني محض ، دون الارتباط بقضية عامة ، بالرغم من أن ثورات الإمام قد ارتبطت زمنياً بحركات قومية ذات مفهومات واضحة في شمال بلاد العرب . وقد ترجم صلح دعان سنة ١٩١١ المطالب والأغراض التي ثار من أجلها الإمام ، ولم يظهر فيها مطلب قومي أو دعوة قومية يمكن الرجوع إليها . ويتضح هذا أيضاً في كتابات الإمام وأقواله التي سبق الإشارة إليها ، ويتضح منها أنها كانت تسيطر على الإمام أفكار إسلامية ، لا قومية عربية ، وكان يسعى لتحقيق مصالح خاصة عملية إلى جانب الاعتراف بوضعه الخاص .

ولكن هذا المفهوم الإسلامي ، والمواقف العملية الخاصة ، لا تنفي وجود علاقات بين الإمام يحيى وبين القوميين العرب في الشام ومصر واستامبول نفسها . إذ كان هؤلاء القوميون يفكرون في الخلاص على أيدي الإمام يحيى أو ابن السعود^(١) . وكان الاعتقاد السائد بين هؤلاء الشباب ،

(١) كان الشريف حسين حتى قبيل الحرب العالمية الأولى - من وجهة نظر القوميين العرب - ما زال موالياً للعثمانيين ومتفذاً لسياستهم في الجزيرة العربية . أما الدور الذي أخذه ضد العثمانيين أثناء الحرب العالمية الأولى ، فقد كان بعد إعلان هذه الحرب - أي متأخراً بالنسبة للفترة التي تفصلها هنا - وبعد أن اتصل ابنه فيصل بالقوميين في دمشق ، وبعد اتصال الحسين بالإنجليز في القاهرة .

أن أفكارهم القومية السائدة بينهم لا بد لها من قوة مسلحة ، وأن هذه القوة موجودة لدى هذين الزعيمين العربيين ، ولذلك بدأوا الاتصال بهما . وقد أرسلوا إلى الإمام يحيى ضابطاً عربياً يدعى « أحمد المجاهد » - من أصل يمني وكان يعمل بالجيش العثماني ، ثم طرد منه لنشاطه القومي - يحمل رسالة من عبد الكريم الخليل رئيس « المنتدى الأدبي العربي » في استامبول يسأله ، عن مدى استعدادده بالاشتغال بالقضية العربية . وقد عاد هذا الضابط من اليمن يحمل رد الإمام ، وقد وعد فيه بالعمل على إحياء مجد العرب والإسلام ، وأنه مستعد لنجدة إخوانه الذين يعملون معه أينما كانوا . وقد حذف من كتاب الإمام ما كان متعلقاً بمخاطبتهم كجمعية عربية ، وأصبح الكتاب يصلح لأن يكون منشوراً يستحث الأمة العربية على التمسك بأهداف التضامن ، وأرسل للنشر في جريدة المؤيد المصرية ، فأصبح بمثابة بيان نشره الإمام يحيى في الأقطار العربية « وهو أول منشور نشر للدعوة العامة في الصحف من رجل عربي صاحب سلطة فعلية »^(١) . ولكن يبدو أن الإمام كان يرمى من وراء الاتصال بالقوميين العرب حيثل إلى الاستفادة من نشاطهم ضد العثمانيين وإلى تثبيت مركزه كزعيم عربي في داخل اليمن وخارجه لخدمة قضيته الخاصة في بلاده . وقد قام هؤلاء بخدمة جليلة للإمام بعد ذلك ، إذ نهوه إلى المؤامرة التي يديرها الاتحاديون ، والتي ترمى إلى تولية أحد منافسيه - ويسمى الضمحياني - الإمامة على أن يكون موالياً لهم . وقد أرسل الضمحياني وقدأ إلى الأستانة للاتفاق على خطة المؤامرة ، وكان من غريب المصادفة أن كان أحمد المجاهد الذي يحمل رسالة الإمام يركب في نفس الباخرة التي يركبها هذا الوفد ، واستطاع بلباقته وحسن تصرفه أن يكسب ثقة الوفد . فقد ذكر لهم أنه من اليمن ، وأنه من ضباط الجيش العثماني دون أن يذكر لهم خروجه منه ، وعرض عليهم أن يكون مترجماً لهم

(١) أحمد عزت الأعظمي : القضية العربية ، جـ ٢ ، ص ٥ - ٧ .

لمعرفته التامة بالتركية ، فأطلعوه على مهمتهم وعلى تفاصيل خطتهم الحربية للقضاء على الإمام يحيى ، والتي أتوا للأستانة لعرضها على المسئولين هناك . وهكذا عرف عبد الكريم الخليل المؤامرة بالتفصيل . فكتب في الحال إلى الإمام يحيى يخبره بأسرار الخطة ، وأرسل الكتاب أيضاً مع أحمد المجاهد^(١) . ولكننا نرى أن هذه العلاقات لا تتعارض مع ما ذهبنا إليه من أن الإمام كان يحارب العشائين بدافع على مذهبي أكثر منه قومي .

استمر التفكير الديني متغلباً على التفكير العربي عند الإمام حتى بعد استقلاله وخروج الترك من البلاد العربية كلها . وقد اتضح هذا في حديث له مع أمين الريحاني في العشرينيات الأولى من هذا القرن ، إذ أظهر الإمام ميله إلى الوحدة الإسلامية ، وحاول الريحاني إقناعه بأن : « الجامعة القومية أصح أساساً وأسهل تحقيقاً من الجامعة الدينية ، وأن من أعز العرب أعز الإسلام ، وإننا نحن المسيحيين في سوريا مثل العرب المسلمين ، فتجمعنا القومية ولا يجمعنا الدين »^(٢) . إلا أن الإمام ظل عند رأيه ، وأظهر ميله إلى الوحدة الإسلامية . وترجع هذه الميل إلى نشأة الإمام وثقافته وتاريخ أسرته الديني من ناحية ، وإلى عدم تبلور الأفكار القومية العربية عنده بلورة كاملة واضحة من ناحية ثانية ، وأثر هذا في موقف الإمام من العالم العربي خلال حكمه الطويل . فإذا أضفنا ظاهرة العزلة العامة التي خلف الإمام بها اليمن ، ثم قلة ثقته بالدول العربية ، وخوفه من العرب الذين يفتدون إلى اليمن لاعتقاده أنهم جواسيس يعملون لحساب الدول الأجنبية ، أو حتى لا يتقلون إلى بلاده أفكاراً تقدمية ، أمكننا فهم سبب بعده عن البلدان العربية .

(١) أحمد عزت الأعظمي : القضية العربية ، جـ ٢ ، ص ٨ - ٩ .

(٢) أمين الريحاني : ملوك العرب ، جـ ١ ص ١٣٢ - ١٣٣

وقد سبق الحرب اليمنية السعودية سنة ١٩٣٤ ، عقد معاهدة يمنية عراقية سنة ١٩٣٠ ، ولكنها في الواقع محدودة في الغاية ، من حيث موادها أو غاياتها ، فلم تشر مثلاً إلى إقامة علاقات اقتصادية أو أى تنظييات أخرى بين البلدين عربيين ، بل اقتصر موادها على تسبادل الاعتراف وسيادة الصداقة بينهما فقط^(١) . (ملحق ١٦) .

وقد استمرت هذه المعاهدة القصيرة المحدودة هي كل ما يربط اليمن بالعراق حتى انضم الإمام إلى معاهدة « الأخوة العربية والتحالف » (ملحق ١٧) التى سبق عقدها بين العراق والمملكة العربية السعودية في بغداد في ١٠ محرم سنة ١٣٥٥ هـ (٢ أبريل ١٩٣٦) وقد حررت وثيقة الانضمام هذه - ويقال إنها كانت بخط الإمام - في صنعاء في ١٧ صفر سنة ١٣٥٦ هـ (مايو ١٩٣٧)^(٢) .

وقد تبع الانضمام إلى الحلف عقد معاهدة تسليم المجرمين بين العراق واليمن في أول أبريل سنة ١٩٤٦^(٣) . ويعتبر دخول اليمن في التحالف السعودى العراقى خطوة كبيرة بالنسبة لعزلة اليمن التقليدية ، وهو في حد ذاته ذات صبغة تنظيمية خاصة بتنظيم العلاقات بين اليمن وكل من العراق والعربية السعودية وفضلاً عن هذه المواد الهامة المنظمة للعلاقات ، فإن ميثاق انضمام اليمن نص في خاتمته إلى أنه « قابل لمن أراد الدخول فيه من الدول العربية المستقلة » . وإننا إذا اعتبرنا أن هذا التحالف دليل على استعداد الإمام للخروج من عزلته بالنسبة للدول العربية وإقامة علاقات ودية غلصة ، نجد أن الحلز والتفيد، الواضحين في نص هذه الوثيقة ، يناقض الاعتبار الأول ويقلل من قيمته.

(١) نزيه مؤيد العظم : رحلة في بلاد العربية السعيدة ، ج ١ ، ص ٢٠٩ .

(٢) محمد حسن : قلب اليمن ص ١٩٦ - ٢٠٠ .

(٣) نفس المرجع : ص ٢٠١ - ٢٠٤ .

وقد بدا أن الإمام يريد الخروج إلى العالم العربي والاستعانة به في تطوير أحواله الداخلية قبل إعلان انضمام اليمن إلى المعاهدة العراقية السعودية بقليل . فأرسل بعثة عسكرية عبارة عن عشرة من الشباب في أواخر عام ١٩٣٦ ، إلى بغداد للالتحاق بالمدرسة الحربية العراقية ، وقد أتمت دراستها هناك في يولية سنة ١٩٣٨ وكانت هذه المجموعة هي نواة الجيش اليمني الحديث بالرغم مما لاقاه أفرادها من عنت وتشتيت بعد عودتهم .

وكذلك ذهبت إلى العراق بعثة علمية التحقت بدار المعلمين في بغداد ، وكانت الحكومة العراقية تتحمل نفقات هذه البعثات التي استمر إرسالها حتى إعلان الحرب العالمية الثانية حيث توقف ذهابها إلى هناك لصعوبة المواصلات . ولم يستفد اليمن كثيراً من هذه البعثات وغيرها - مثل التي كانت تأتي بشكل فردي أو جماعي إلى المعاهد المصرية ، وخاصة الأزهر - لموقف الإمام الحذر الخائف من الإصلاح بوجه عام ، ولأن هؤلاء العائدين كانوا يحملون أفكاراً جديدة ، كان الإمام يعارضها ويحارب أصحابها . كما أرسلت الحكومة العراقية في سنة ١٩٤٠ بعثة عسكرية برقاسة اللواء الركن إسماعيل صفوت لتنظيم وتدريب الجيش اليمني^(١) . وقد ذكرنا قبل ذلك أنه كان يستقدم بعض الخبراء العرب في الشئون المختلفة لم يستفد منهم أيضاً ، مثل أحمد وصفي زكريا ، الذي زار اليمن سنة ١٩٣٦ ، ومكث بها حوالي ستة أشهر قدم خلالها كثيراً من الاستشارات الزراعية . ولكن كما ذكرنا ، كانت هذه العلاقات ذات صفة فردية ، وليست ذات طابع رسمي منظم . وكان هذا يتمشى تماماً مع نظرة الإمام نحو العالم الخارجي عامة والعالم العربي خاصة ، فكانت هذه الاتصالات تعبر عن مزيج من التمسك بالعزلة ، ومن الرغبة في الاستعانة بالدول الأجنبية ، وتدل على تردد الإمام وحذره بين هذين المتضادين .

(١) محمد حسن : قلب اليمن ، ص ٣ (وهو أحد أفراد هذه البعثة العسكرية العراقية ، ويوضح في كتابه أغراض البعثة وأعمالها) .

تلى الحرب العالمية الثانية انضمام الإمام إلى جامعة الدول العربية سنة ١٩٤٥ ، وكانت خطوة متقدمة دون شك بالنسبة لموقف الإمام العام ، على الرغم مما عاب موقفه حيثئذ من حذر وتردد . فقد تأخر ممثلوه عن حضور الجلسات التحضيرية التي عقد فيها الميثاق نفسه ، كما أنه لم يعط لمثله في هذه الجلسات الحق في عقد الميثاق ، أو التصديق على ما يتخذ من قرارات .

فقد دعا النحاس باشا رئيس الوزراء في مصر حيثئذ في خطبة له في مجلس الشيوخ في ٣٠ مارس سنة ١٩٤٣ ، إلى ضرورة اتخاذ خطوات رسمية لإجراء مشاورات مع الدول العربية كل منها على حدة ، لمعرفة آرائها في توحيد جهودها ، وإنشاء تحالف أو تقارب بينها . وبدأت المباحثات مع وفد العراق في ٣١ يونية سنة ١٩٤٣ ، ومع وفد إمارة شرق الأردن في ٢٧ أغسطس من نفس السنة ، ومع وفد المملكة السعودية في ١١ أكتوبر ، ومع الوفد السوري في ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٤٣ ، ومع الوفد اللبناني في ٩ يناير سنة ١٩٤٤ . وأخيراً دارت المشاورات مع مبعوث اليمن السيد « حسين الكبسى » ناظر الأوقاف العلمية في ٦ فبراير سنة ١٩٤٤ واستغرقت جلستين : « وقد بحث فيها موضوع التعاون بين البلاد العربية من جميع نواحيه ؛ وانتهت المشاورات بين الجانبين مؤكدة حرص القطرين (مصر-اليمن) الشقيقين على التعاون مع باقى البلاد العربية ، والعمل على تقوية الروابط وتوثيق الصلات بينهما ، وتم التضاهم بين الجانبين على الطريقة التى يمكن أن يتحقق بها هذا التعاون المرجو لخيرها جميعاً »^(٢) . وقد تقرر بعد هذه المشاورات التمهيدية موعد لانعقاد لجنة تحضيرية من ممثلى هذه الدول لوضع مبادئ الميثاق ونصوصه تحدد في يوم ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٤٤ وكان السيد حسين الكبسى قد وصل الإسكندرية في أوائل سبتمبر ، واتصل بالحكومة المصرية ،

ثم أرسل إلى صنعاء بعض البيانات الخاصة بسياسة الوحدة العربية لعرضها على الإمام وأخذ رأيها فيها ، فوصل رد الإمام في ١٣ سبتمبر ١٩٤٤ . إلا أنه حتى يوم انعقاد اللجنة التحضيرية في ٢٥ سبتمبر ، كان أمر تمثيل المملكة العربية السعودية واليمن ما زال موضع البحث والمداولة ، وانعقدت الجلسة الأولى في الموعد المحدد دون أن يحضر ممثلاً هاتين الدولتين^(١) . وقد دفع هذا باقئ الوفود العربية إلى إرسال برقيتين إلى كل من الملك ابن السعود والإمام يحيى لاستعجال حضور ممثليهما ، فسر كل منهما بتعيين ممثله في اللجنة . وقد جاء في برقية الإمام إلى النحاس ردًا على برقيته : « أمرنا السيد حسين الكبيسي بالحضور في المؤتمر التمهيدى مندوباً عنا بصفته مستمعاً ونسأل الله التوفيق »^(٢) . وقد حضر السيد الكبيسي جلسات المؤتمر ، ولم يزد في خطبته في أول الجلسة على أنه قدم نفسه ، وأنه سيكون مستمعاً فقط لسد الفراغ الذي أشار إليه مندوبو الدول العربية المجتمعة في برقيتهم للإمام . وموقف الإمام هذا من ممثله يدل بوضوح على حذرهِ وتورده بالنسبة للدخول في مثل هذا الارتباط الكبير ، فهو من ناحية لم يكن يوافق على منح ممثله حق المناقشة والمداولة حتى لا يتورط - من طريق ممثله - في الارتباط بمبادئ ما . ومن ناحية ثانية ، فإنه لم يعط ممثله حق التمثيل المطلق حتى يطلعها هذا الأخير على ما يدور من مناقشات واتجاهات داخل المؤتمر . ومن ناحية ثالثة ، كان يجب أن يكون المنصرف الوحيد بالنسبة لأمر هام كهذا فلا بد من الرجوع إليه في كل شيء . والدليل على ذلك أنه على الرغم من موافقة جميع الوفود العربية في الجلسة الثامنة والأخيرة للمؤتمر في ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٤ على بروتوكول الجامعة (وهي الوفود السورية واللبنانية والمصرية والعراقية والأردنية)

(١) الأهرام : العدد ٢١٥٤٧ ، في ٣/٩/١٩٤٤ ، ص ٣ .

(٢) الأهرام : العدد ٢١٥٤٩ ، في ٢٨/٩/١٩٤٤ ، ص ٣ .

إلا أن وفد المملكة العربية السعودية واليمن قد أرجأ إيداء رأيهما إلى ما بعد عرض البروتوكول على ملكيهما ، هذا بالرغم من أن الإمام قد أذن للسيد الكبسى بالاشتراك في المداولات ، فحضر الجلسة الأخيرة بصفته عضواً مشتركاً في المداولات لا مستمعاً فقط . وقد أعلن الميثاق في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٤^(١) .

وقد تقرر بعد ذلك إبرام الميثاق في القاهرة في ٢٢ مارس ١٩٤٥ ، إلا أن ممثل اليمن لم يحضر هذه الجلسة أيضاً ، فتقرر إرسال صورة من الميثاق إلى اليمن لتوقيعها وإعادةها إلى مصر لحفظها في وزارة الخارجية المصرية . وقد تلقى النقرashi باشا رئيس الوزارة المصرية حيثئذ برقية من الحكومة اليمنية تتضمن موافقتها على الميثاق ، وتأييدها للقرارات التي يصدرها المؤتمر^(٢) .

وقد دعت الجامعة العربية بعد ذلك أعضاءها لعقد اجتماع في ٤ يولية سنة ١٩٤٥ خاص بالنظر في حوادث سوريا ولبنان حيثئذ ، فحضر جميع الأعضاء في الموعد المحدود ما عدا ممثل اليمن ، مما اضطر الأمين العام للجامعة أن يرسل برقية للإمام يحبى يخبره بها اتخذته الدول الأعضاء من خطوات من أجل سوريا ولبنان ، وما بذلته هذه الدول من جهود مشتركة ، فاكتمى الإمام يحبى بالرد عليه برقية شكر وتأييد . كما أرسل الإمام كذلك للجامعة العربية في القاهرة برقية يخبرها بأنه اختار نجله الأمير عبد الله لتمثيل اليمن في اجتماع مجلس الجامعة ، إلا أن الأمير عبد الله لم يحضر هذه الاجتماعات لوصوله متأخراً بعد إصدار

(١) الأهرام : في ٨ / ١٠ / ١٩٤٥ ، ص ٣ .

(٢) الأهرام : العدد ٢١٥٩٨ ، في ٢٣ / ٢ / ١٩٤٥ ، ص ٢ .

القرارات وحتى بعد سفر الوفود . وقد عبر الأمين العام للجامعة العربية للصحيحين عن سبب تأخر وصول ممثل اليمن لحضور هذه الجلسات ، بأن هذا يرجع إلى صعوبة المواصلات حيث إن الأمير عبد الله ممثل اليمن ، سيركب الطائرة من « قمران » وهي جزر تواجه الساحل اليمنى وتقيم فيها إنجلترا محجراً صحياً للحجاج^(١) .

وهكذا انضم الإمام يحيى إلى الجامعة العربية ، ويمثل هذا الانضمام موقفه تجاه العالم العربى المشوب بالكثير من مظاهر التردد والخوف ويرجع هذا التردد بطبيعة الحال إلى موقفه الانعزالي العام ، وخوفه من الدخول فى علاقات خارجية بوجه عام .

وكيفما كان الأمر فقد أصبح لليمن مكان عربى ودولى معترف به ، وأصبح لليمن مقعد مثل باقى الدول المستقلة فى الأمم المتحدة وفى جامعة الدول العربية . ولا شك أن دخول اليمن جامعة الدول العربية كان من الممكن أن يعتبر نقطة تحول فى تاريخ اليمن ، إذ إن هذا قد منح الإمام مساندة هيئة دولية كانت تنقصه من أجل تحقيق مطالبه . وقد تلا ذلك توقيع ميثاق الصداقة المصرية اليمنية (٢٢ أغسطس سنة ١٩٤٦) فى خلال الدورة الثالثة للجامعة حيث جرت مفاوضات بين مصر واليمن انتهت بالموافقة على إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين ، ولكن لم تقم هذه العلاقات عمليا إلا فى عهد الإمام أحمد سنة ١٩٥١^(٢) .

(١) الأهرام : العدد ٢١٦٦٣ ، فى ٦/٧ / ١٩٤٥ ، ص ٣ .

Berry, J, J : La Pedinsula Arabique, p. 146.

(٢)

الفصل الثاني

مظاهر سياسة الإمام الداخلية

النظم الإدارية :

يعتبر الإمام يحيى مؤسس الدولة اليمنية الحديثة^(١) ، وأول حاكم لها بعد استقلالها ، ولهذا ارتبط تاريخ اليمن الحديث بتاريخ حياة الإمام ، واعتبر التاريخان أمراً واحداً طوال النصف الأول من القرن العشرين . وترتبط نشأة الدول عادة بنشأة مؤسسها والظروف التاريخية التي أحاطت بهذه النشأة ، فمحاولات المؤسس ومجهوداته تخضع لظروفه وظروف شعبه ، وإلى اللحظات والمؤثرات التاريخية التي احتك بها هذا المؤسس وشعبه معاً . وقد عرضنا طوال البحث أحداث وأطوار اليمن منذ كان ولاية عثمانية حتى حقق استقلاله ، وحتى أصبح عضواً في الجامعة العربية وهيئة الأمم . وهذا التطور العام ، وهذه الأحداث التاريخية ، تعتبر إلى حد كبير مسئولة عن النهاية التي وصل إليها ، وعن الطابع الذي شكل صورته ، إذ لا يمكن عزل صورة اليمن في عهد الإمام يحيى عن المؤثرات أو الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه الصورة المعينة . ونحن إذ نؤمن بأثر شخصية الحاكم - وخاصة المؤسس - في تشكيل تاريخ دولته ، فإننا نؤمن بأثر الظروف المختلفة التي أخضعت هذا الحاكم لها ، وجعلته يلجأ إلى أساليب ووسائل معينة تنتهي به في آخر الأمر إلى تشكيل الدولة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً بها يلائم هذه الظروف والملابسات التي صاحبت حياته . وقد يسمح التاريخ للحاكم باللجوء إلى أساليب ووسائل معينة في الحكم في لحظة معينة ولفترة معينة ، ولكنه لا يسمح للحاكم أيضاً ، أن تستمر أساليبه

(١) وهي الجمهورية العربية اليمنية حالياً ، والمقصود « بالحديثة » هنا هو الإشارة إلى الحدود السياسية التي عرفت بها اليمن حديثاً وخاصة منذ إعلان استقلالها عقب الحرب العالمية الأولى .

ووسائله هذه إلى أمد غير محدود ، إذ إن موقف الحاكم إزاء أحداث معينة ينشأ عنه بالضرورة مواقف وعناصر جديدة تحتاج إلى موقف جديد ، ولذلك يجب أن تتناسب وسائله وأساليبه مع المواقف والعناصر الناشئة وإلا أصبحت وسائله وأساليب الحاكم متخلفة جامدة ، ويصبح الحاكم نفسه متخلفاً جامداً لا يصلح لحكم شعبه المتطور ، ويبدو وكأنه حجر عثرة في سبيل تطور هذا الشعب .

وعلى هذا فالارتباط بين تاريخي الإمام واليمن ، يحتاج منا أن تبرز بعض النقاط حتى يتضح بصورة جلية دور الإمام في تاريخ اليمن الحديث . يقال دائماً إن حكم الإمام يحيى أدى إلى عزلة اليمن وتخلفه ، وينسب إلى الإمام صفة الرجعية والجمود ، وأنه مسئول عن تأخر اليمن حتى بالنسبة لباقى البلاد العربية . ولا يمكن الأخذ بهذه الصفات والنسب على علاقاتها بل يجب توضيح جذورها وكشف أسبابها . وقد قال عنه أمين سعيد إنه : « يعد من غلاة المحافظين في آرائه الاجتماعية ، وهو من أنصار القديم ودعائه والمتمسكين به مع الميل إلى الاستفادة من المخترعات الحديثة واستخدامها » ويقول عنه أيضاً إنه : « من أنصار الجامعة الإسلامية وأكابر دعائها . ولا يؤمن بمبدأ القومية ولا يراه جديراً بالاهتمام ، ويفضل عليه المبدأ الديني ويراه أدعى إلى القبول والنجاح »^(١) . وهذه الآراء على الرغم من أننا نؤمن ببعض ما جاء فيها ، إلا أننا نعتبرها آراء وصفية فقط دون تعمق أو تحليل . وقد تكرر وصف الإمام بالرجعية والجمود في كتابات الصحف الإنجليزية التي عرضناها عند تناول الحرب اليمنية السعودية . وكذلك وصف الإمام بأنه حاكم مطلق ، فنقول : Freya Stark أنه كان يحكم اليمن حكماً مطلقاً ، ونقول إنها عندما تقول مطلقاً فإنها تعنى ذلك لأنه : « كان يقبض على شئون شعبه الروحية والدينية بين يديه كما أنه قاد جيوشهم في المعارك وأرواحهم

(١) أمين سعيد : ملوك المسلمين المعاصرين ودولهم ، ص ١٨٩ .

في الصلاة طوال جيلين ، وأنه كان يعنى بأمورهم السياسية وحياتهم الخاصة وتجارتهم وملبسهم ورحلاتهم فوصلت يده إلى كل مكان ، وهو مقدس ونخاصة في الأجزاء الجبلية من بلاده حيث يؤمن الناس بقدميته^(١) .

كما أكد Scoff أوتقراطية الحكم في اليمن في عهد الإمام يحيى ، فقال : « إن الملكية في اليمن تعد من أكثر الملكيات أوتقراطية في العالم^(٢) » ، ولا شك في أن حكم الإمام كان مطلقاً ، إذ كان يمسك بين يديه بزمام الأمور في بلاده ، ويركز السلطة كلها في يديه ، ولا يسمح بالتصرف في صغائر الأمور إلا بعلمه وموافقته ، وكان لا يوافق على وجود شكل دستوري لحكم اليمن ، بل يعتمد أن تكون السلطة كلها في يده هو دون الوزراء والأمراء أو الإداريين عمومًا ، ولم يكن للملك اليمن « حكومة » ولكن له « بلاطاً » فهو ملك أوتقراطى . وكان الإمام يعين « وزراء » ولكن هذه الألقاب التي يخلعها عليهم ليست في الغالب سوى ألقاب شرف ، ولا شيء غير ذلك . وكان أغلبهم من أولاده وخاصة في أواخر أيامه ، وكان أحد أولاده وزيراً للمواصلات ، ولسنا في حاجة إلى القول بأن حركة التنقل في اليمن كانت محدودة إلى أقصى حد ، وتقوم في الغالب على ظهور البغال والإبل ، ولم يكن هناك طرقاً معبدة ، ولم يتم الإمام طوال عهده بتعميد الطرق . أما البريد فإنه كان في صورة بدائية ، كما أن التلغراف لا يدع مجالاً للاهتمام بشأنه .

وكان من أهم مبادئ الإمام في المذهب الزيدى أنه في الظروف الاستثنائية إذا ما جدد الجدد ، واقتضى الأمر اتخاذ قرارات هامة ، يجمع الإمام مجلساً يضم وجهاء البلاد وعلماءها ، وذوى الرأى فيها ، ممن عرفوا بالخبرة والحنكة ويعبد النظر وأصالة الرأى ، لكى يبحثوا الموقف من كل نواحيه ، ولكى يشتركوا معه في تحمل المسئولية .

Frey Stark : The Arab Island, p. 26,

(١)

Journal of the Royal Central Asian Soc, Vol, XXVI, 1940, p, 22,

(٢)

ولكن جرت عادة الإمام بحى أن يعمل فى أغلب الأحيان ما يترأى له ، ولم يؤثر عنه أنه جمع مجلساً لبحث شئون الدولة إلا عند إعلان الانسحاب من « الضالع » عندما طلب الإنجليز منه ذلك ، حتى لا يتحمل المسئولية بمفرده . فالحكومة هى الإمام ، والإمام هو الحكومة ، وهو يصدر قراراته فى كل أمر من أمور الدولة ، جل أو هان أولاً بأول ، وكان من العيب محاولة العشور على وزارات للوزراء ، ونقص الدواوين ودرجاتها البيروقراطية ، إلا ما ندر أو ما يشبه المكاتب الخاصة ببعض الشئون ، مثل تقديم المعلومات أو القيام بحسابات الإمام وهذا ما دعى إلى القول « أما مراكزهم فهى وسائد الديوان التى يجلسون عليها فى حضرة ملكهم ، وأما سكرتاريوهم فيؤخذون من بين الكتاب الذين يتجمعون فى أبهاء « المقام » (قصر الملك) وغرف الانتظار فيه »^(١) . وكانت صورة الحكم فى أجزاء اليمن المختلفة صورة مصغرة من حكم الإمام نفسه ؛ إذ كان أمراء الوحدات الإدارية الكبرى يتبعون نفس النظام القائم فى العاصمة المركزية ، وكان عدد هذه الوحدات حيثئذ خمسة وهى : حجة ، والحديدة ، وإب ، وصنعاء ، (وبلغ عددها الآن ثمانية) . وكانت كل وحدة إدارية منها تسمى لواء ، وكان اللواء ينقسم إلى أقضية (جمع قضاء ويقابل عندنا المركز) ، ونواح (قرى) وهذا النظام استمرار للتقسيم الإدارى فى العهد العثماني . وكان سيوف الإسلام أو أنجال الإمام وخاصة فى العشر سنوات الأخيرة من حكمه ، هم الذين يديرون الألوية ، ويعاونهم عدد من (العمال) الموظفين ومديرى النواحي : « وكان لهؤلاء الأمراء صلاحيات غير محدودة ، فهم أمراء الجيش المرابط فى مناطقهم ، وأمراء الشرطة ، والجبابة ، وحكام الشرع ، وأمورى الخزانة ، والمستولون عن كل شئ أمام جلالة الإمام والدم ، وهم يقلدون جلالة الإمام فى مظهره ، وطريقة حكمهم للرعايا ، وحلهم

(١) سلفاتور أبوتنى : مملكة الإمام بحى (ترجمة طه فوزى) ص ١٠٢ - ١٠٣ .

وترحالهم ، وحتى في طريقة إصدار الرسائل والتحاير والأوامر الإدارية والجباية ومقابلة الناس^(١) .

وكيف قلنا إنه نظرًا لحرص الإمام على الانفراد بالتصرف في كل شيء ، فكان على جميع الحكام والعمال أن يرجعوا في قراراتهم وأحكامهم - ولا سيما ما يقتضى منها الصرف من بيت المال - إلى « الحضرة الشريفة » أى إلى الإمام ، فهو الذى يشرف مباشرة على الصرف من بيت مال المسلمين معها كان نوعه ، ويشرف حتى على أمور الموظفين الصغار : « فالمستحق لرفع درجته ولو كان نصف دينار مثلاً لا بد أن تصدر به إرادة ملكية خاصة ، وعلى هذا نقيس جميع مصروفات مرافق الدولة »^(٢) .

من هذا يتضح أن نظام الحكم في اليمن كان ذا شكل خاص مطلق في طبيعته ، إذ كان الإمام يقبض على زمام الأمور كلها بين يديه ، ويتصرف في كل شيء بإرادته ، ولهذا شكل نظام الحكم بالصورة التى تتفق مع آرائه ، وتنفذ أغراضه . وكان إلى جانب سيطرته على كل شيء وتصريفه لكل الأمور يستعين ببعض الكفاءات التى حوله ، ولكن في صورة محدودة تبلورت في الاستشارة فقط ، وفي تنفيذ أغراضه ، وإرادته كما كان هؤلاء مسئولين أمامه فقط ويستمدون سلطاتهم منه . ويرجع هذا النظام الخاص الذى خالف الصور الدستورية الأخرى القائمة في البلاد العربية على الأقل إلى عاملين : غلبة الطابع الدينى والقبلى عند الإمام ، وملاءمة هذا النظام للظروف التاريخية التى عاشها وعمل على بقائها كما هى ، ويمكن مناقشة وتوضيح أثرهما .

فمن ناحية العامل الأول ، فقد رأينا أن الإمام قد نشأ نشأة دينية بحتة ،

(١) أمين الريحاني : ملوك العرب ، ج ١ ، ص ١٥٩ .

(٢) محمد حسن : قلب اليمن ، ص ١١٠ - ١١١ (وكان سيف الإسلام أحد أمراء لتعز .
وأمر الحديدية هو سيف الإسلام عبد الله مع توليه وزارتي المعارف والدفاع . وأمر إِب
هو سيف الإسلام الحسن . وأمر صنعاء هو سيف الإسلام الحسين) .

فهو لم يدرس إلا التاريخ الإسلامى والنظم والشرائع الإسلامية ، ولم يحدث فى حياته قط أن تعلم علومًا حديثة ، أو مسافر خارج بلاده ليطالع حضارات البلاد الأخرى . وكان إذا سمع عن صورة الحياة والنظم خارج بلاده كان يقف منها موقفًا عدائيًا أو موقفًا حذرًا على الأقل . وإلى جانب هذا ، فنحن نعرف أنه كان يعتنق المذهب الزيدى ، بل إنه نشأ وسط أعلى طبقات الزيدية فكان ابن إمامها ، وأصبح هو بعد ذلك الإمام نفسه . وهذا المذهب يفترض فى الإمام كما عرفنا أربعة عشر شرطًا منها أن يكون عالمًا مجتهدًا .

وانحصر العلم عند الإمام فى النواحي الإسلامية ، فكان يتمسك بـ صور الحياة الإسلامية الأولى فى حياته وفى طريقة حكمه حتى قيل عنه - وهذا ما كان يسعى إليه - إنه : « خلاصة الخلاصة »^(١) . وقد قيل إنه كان لديه مكتبة ضخمة ولكنها كانت ذات طابع دينى . ونظرًا للنشأة الدينية وللزعامة الدينية فإن الشكل الوحيد للحكم الذى كان يتمسك به هو الشكل الإسلامى الأول ، وهو ينحصر فى وجود النبى أو الخليفة وحوله كبار المسلمين يستشيرهم ، ويكونون أدواته التنفيذية فى نفس الوقت على أن يكون له رأى الأول فى كل شىء . وكان يؤكد هذه الصورة عند الإمام ويجعله أشد تمسكًا بها أنه كان من سلالة الرسول ، لذلك رأى أنه لا بد أن يتمسك بتعاليمه ومسته بحذافيرها دون تغيير أو تطوير حتى لا يعد ذلك خروجًا على أوامر جده الأكبر . وعمل الإمام على تثبيت هذه الصورة عند شعب اليمن وخاصة أنه شعب متشعب بالروح الدينية المذهبية كما كان يؤكد بها بوجه خاص عند الزيديين ، وهم عصب الإمام وأسباب قوته . وكان يشجع التعصب المذهبى عند بعض الزيديين ، وخاصة إذا كان ذلك لخدمة مصالحه هو ، وهؤلاء كانوا يكرهون منه الخروج على هذه الصورة الإسلامية

(١) أمين الريحانى : ملوك العرب ج ١ ، ص ١٥٩ .

التي لا يعرفون غيرها ، والتي لا يرغبون في تطويرها لتتلاءم مع مقتضيات العصر الحديث . وموقف هؤلاء منه يرجع إلى أن الزيديين قد تربوا منذ الأئمة الأوائل على تقديس أئمتهم ، وهو ما ينطبق أيضًا على الإمام يحيى ، فكان الناس يأتون إليه من أماكن بعيدة للتبرك به والتماس الشفاء عنده . وقد كان الإمام مع تركيزه السلطة كلها في يده ، يعمل على الاتصال بالأهالي مباشرة : « فكان يجلس في فصل الصيف في أحد أفنية « المقام » (القصر) تحت ظل شجرة كبيرة يحيط به رجال دولته وجنوده حيث يقصده الناس لعرض شكواهم ومظالمهم فيستمع إلى الجميع ، ويحيب عليهم جميعًا كذلك »^(١) . وكان أتباعه - وخاصة المتعصبون منهم - يكرهون من الإمام عدم التقيد الضيق بالأساليب الإسلامية الأولى ، بل وكانوا يمتعضون من استعمال الآلات الحديثة ، فقد حاول الإمام ذات مرة أن يركب سيارة ليذهب بها إلى المسجد لحضور صلاة الجمعة ، فاعترض البعض وأجبروه على عدم استعمالها . فمن المعروف أنه : « أنه كان لدى الإمام سيارة أئته كهدية ، وبعد أن فحصها وتعجب من صنعها ، أمر بإيداعها في أحد المخازن ، ولكنه تحت إلحاح راغب بك وزير خارجيته ، قرر استعمال السيارة للذهاب بها إلى المسجد ، وعندما ظهرت على باب « المقام » (القصر) تجمعت حولها الجماهير استغرابًا ودهشة ، ولكن عندما ظهر الإمام وهم يركوبها ، برز له جماعة من كبار أتباعه المتعصبين وقال أحدهم للإمام : « أنجرو يا أمير المؤمنين على ركوب هذه الآلة الجهنمية الموقوتة » فأجاب الإمام - وكان لا يرغب في إثارة فلال دينية - قائلاً : « أنا . . حتى ولا أفكر في ذلك » ثم وضع سيفه الذهبي على رقبته وهو ممسك به بيديه كالميزان على الطريقة البدوية وتوجه على قدميه نحو المسجد »^(٢) . وكان الإمام يرمى من وراء هذا

(١) سلفاتنور أبوتنى : مملكة الإمام يحيى ص ٦٧ - ٦٨ .

(٢) نفس المرجع ص ٦٩ - ٧٠ .

السلوك عدم التصادم بالشعور السائد عند بعض أتباعه ، بل وتقويته ، وذلك بالتظاهر بالرضوخ لهم.

ولم يكن موقف الإمام من الدين هو الأساس الوحيد لنظام الحكم في اليمن ، فقد كان هناك الشكل الاجتماعي للمجتمع اليمني ، وهو الذي يغلب عليه شكل القبيلة باعتبارها الوحدة الاجتماعية له . وقد كان نظام حياة القبيلة ونظام الحكم فيها شكلاً عاماً يسود اليمن كله . وقد كان يمثل أمام الإمام نظام الحكم العمل المطبق فعلاً . فكان على رأس القبيلة الشيخ وهو صاحب السلطة الزمنية والدينية فيها ، وهو أجل أفرادها قدراً ، وصاحب الكلمة العليا بينهم . وكان إلى جانب شيخ القبيلة أكابر رجالها ، وهم يمثلون حاشية الشيخ وبلاطه ، أو بمعنى آخر مستشاريه ومنفذى إرادته في نفس الوقت ، وكان يلى ذلك باقى أفراد القبيلة وهم رعية الشيخ . وكان هذا النظام الهرمى المعترف به هو أساس نظام حكم الإمام من ناحية الشكل مع وجود الفوارق في السلطات والأجهزة الإدارية . فكان الإمام يبدو وكأنه شيخ قبيلة كبير ، ويعتبر نفسه مسئولاً عن إدارتها وسياساتها بالأسلوب الذى يوافقها ، والذى تألفه بالفعل لأن هذه القبيلة الكبيرة تنقسم إلى قبائل أصغر ، وبعبير قبل إلى عشائر وبطون وأفخاذ . وهذه المقارنة التى ذهبت إليها بين النظام عند القبيلة ونظام حكم الإمام نقصد منه ، أولاً: توضيح أن نظام الحكم عند الإمام كان امتداداً لأفكاره القبلية ، وثانياً: أن المقارنة توضح تناسب حكم الإمام بحسب مع النظم التى وجدها سائدة عند شعبه في هذه الفترة . وأنه حافظ على الأوضاع القائمة - مهما كانت - دون تطويرها . وهذه النظم القبلية كانت تلفظ أنفاسها حيثئذ أو كادت ، وكانت تغطى وراءها نظاماً إقطاعياً عريضاً . ولكن الإمام كان يحافظ على الروح القبلية لما فيها من عقائد ونظم اجتماعية تجبر الأهالى على الخضوع لأوضاع بالية فاسدة ، تحت شعار المحافظة على التقاليد المتوارثة .

ومن هذا يتضح نظام حكم الإمام يحيى ، والأمس التى قام عليها هذا النظام. وقد ظهر أثر هذا النظام فى مختلف قطاعات الحياة اليمنية الاجتماعية والإدارية . فمثلاً كان الإمام لا يسمح بوجود آلات موسيقية غير موسيقى الجيش لأنه يؤمن أن الموسيقى نوع من اللهو والعبث ، أما الموسيقى العسكرية فكان ولوعاً بها كثيراً : « لأنها تنشط الجند وتخلق فيهم روح النظام والحماس والشجاعة » كما قال . ويتضح هذا من حديث لراغب بك مع نزيه العظم عندما رأى عنده « عود » يستعمله ابنه ، وقد قال راغب بك كذلك : « وهذا العود الذى تراه عندى هو عود قديم جلبه أبنى معه من الخارج وعندما يعزف عليه يسجن نفسه فى غرفة بعيدة عن الطريق ويفلق الأبواب والنوافذ حتى لا يسمعه أحد »^(١) . ويتضح غلبة التقاليد الإسلامية أيضاً فى باقى نواحى الحياة الاجتماعية ، إذ تمسك الإمام باللقاب الإسلامية الفخمة التى انتشرت إلى حد كبير فى العصور الإسلامية المختلفة ، وخاصة فى عصور التأخر مثل « القاضى العسامة » و « الفقيه الفهامة » وغيرها^(٢) .

وكذلك كان الحال بالنسبة للنظم المالية والإدارية ، فقد أبقى الإمام الألقاب القديمة لحكامه وموظفيه ، فكان حكام الأقاليم مثلاً يسمون « العمال » كما حرص على لفظ « الزكاة » جمعها ، واستخدم لفظ « بيت المال » وهذه الأسماء كلها تنتسب إلى العصور الوسطى .

وكان يأخذ أعشار الأرض عيناً ، أما الثمار فتتمن ويدفع أصحابها « العشر » نقداً ، وإلى جانب ذلك كان الإمام يأخذ « زكاة » المواشى والدواجن والدواب وزكاة التجارة والمخازن ، وكذلك زكاة رمضان وزكاة حلى

(١) نزيه مؤيد العظم : رحلة فى بلاد العربية السعيدة ، جـ ١ ، ص ٢١٧ .

(٢) المقتطف : مجلد ٩١ ، جـ ٤ ، عدد أول نوفمبر ١٩٣٧ / ٧ شعبان ١٣٥٦ هـ .

النساء من ذهب وفضة ، وفوق ذلك كان يأخذ إعانة الجهاد عند الحاجة . هذا إلى جانب الرسم المفروض على اليهود وكان يعتبرهم « أهل ذمة » وكانوا يدفعون الجزية ، وهى ثلاث درجات : فكان يفرض ثلاثة ريالات فى السنة على الغنى منهم ، وريالين على المتوسط الحال ، وريالا ونصف على الفقير . وكانت كل هذه الضرائب فى اليمن تدعى زكاة ، وكانت تقسم إلى قسمين : ما يدفع من الجنس وهو العشور ، وما يدفع نقدًا . وكان كل ما يجمع من « العشور » و « الأموال » يحفظ فى بيت المال وله فروع فى كل الأقضية ، ويحفظ دائماً فى هذه المستودعات كثير من الحبوب وغيرها من لوازم العيش التى لا يصرف منها شئ إلا بأمر الإمام ، وكانت الجهارك والرسوم المفروضة على القوافل تؤلف جانباً آخر من دخل الإمام^(١) .

من هذا يتضح أثر العامل الأول على شكل نظام الحكم فى اليمن فى عهد الإمام يحيى ، أما أثر العامل الثانى - وهو الظروف التاريخية - فيمكن بيان أثرها على تطور التنظيم الداخلية إلى ما فيه خير البلاد .

رأينا أن الإمام بدأ حياته السياسية بالدخول فى حرب عنيفة مع الأتراك ، وكان كل منهما مشغول بالحرب أو بالاستعداد للحرب ، وكان هذا يستهلك طاقة الشعب وثرواته دون أن يجد الوقت للالتفات إلى زراعته وتجارته . وهذا ما دفع نزيه العظم إلى القول عن أثر العثمانيين ونظامهم وحروبهم فى تأخر اليمن : « أن الياانيين منذ القدم أهل جد ونشاط ، وإذا رأيناهم اليوم متأخرين عن غيرهم من الأمم فلا شك أن ذلك يعود إلى الإمبراطورية العثمانية التى أهملت شأن اليمن كما أهملت غيره من الأقطار العربية كل الإهمال . وكانت تعتبر بلاد اليمن مستعمرة حقيرة ، وتعامل أهلها معاملة سيئة ولم يكن

(١) أمين الربيعانى : ملوك العرب ، ج ١ ، ص ١٥٤ - ١٥٥ .

لها غير جباية الضرائب وإرسالها إلى العاصمة العثمانية إشباعًا لبطن عاهلها ورجاله . وإذا طاف المرء ببلاد اليمن من أقصاها إلى أقصاها ، لا يجد للدولة العثمانية أثرًا من آثار المدينة غير الحصون والقلاع وبعض المستشفيات العسكرية والأسلاك البرقية ومدرسة أو مدرستين صناعيتين . وكان رجال تركيا لا يرسلون إلى اليمن إلا كل مغضوب عليه من الموظفين الملكيين والعسكريين ، غير ناظرين إلى المقدرة العلمية والأهلية والشخصية ، فكان هؤلاء الموظفون يسيثون استعمال وظائفهم ، ويرتكبون الموبقات والمحرمات ويتناولون الهدايا والرشوات وهذا مما أثار خواطر اليمنيين وجعلهم في احتراب دائم مع الحكومة العثمانية ^(١) . ورغم صحة هذا الحديث في مجلته إلا أنه يحمل طابع المبالغة ومهاجمة الحكم العثماني للدفاع عن حكم الإمام يحيى - وقد اشتهر نزيه العظم بذلك . والحقيقة أن العثمانيين قاموا ببعض الإصلاحات بقدر ما سمحت لهم ظروفهم وهذا ما أوضحناه قبل ذلك .

وكان هانز هلفرتز الألماني له وجهة نظر أخرى ، ويرجع سبب الاضطراب في اليمن أيام الحكم العثماني إلى تعلق اليمنيين بفكرة الإمامة بوجه عام ، وأن المذهب الزيدى بطبيعته كان يتيح الفرصة لتنازع رجالات المذهب على الإمامة ، وأن كل قبيلة مهما صغرت أو كبرت كانت تحاول الحصول على الاستقلال بأية صورة وبأى قدر ، وأن هذا الاضطراب والتحلل الذى كان يسود الحياة اليمنية هو الذى أجبر الإمام فيما بعد على استعمال الوسائل العنيفة لتثبيت حكمه ^(٢) . وعلى كل حال لقد اجتمعت الظروف المختلفة سواء النابعة من الداخل أو الآتية من الخارج على أن يبدأ الإمام حياته السياسية

(١) نزيه العظم : رحلة في بلاد العربية السعيدة ، ج ١ ، ص ٥٥ - ٥٦ .

Hans Helfritz : The Yemen, a Secret Journey, p. 123.

(٢)

بالحرب ، واستمر في ثوراته حتى سنة ١٩١١ عندما عقد صلح دعان مع الأتراك ، ولكن هذا الصلح لم يكن يعني نهاية الخصومة أو هدوء الحال . وبعد الحرب العالمية الأولى وخروج الترك دخل الإمام كذلك في حروب مستمرة مع كثير من الجهات والعناصر التي سبق أن أشرنا إليها ، وهذه الحروب لم تبدأ أوارها نسبياً حتى عام ١٩٣٤ . وكان هذا يعني بالضرورة استمرار استهلاك طاقة الشعب وثرواته في سبيل تدعيم الدولة الجديدة وتحقيق استقلالها ، فظل الشعب يثن تحت وطأة الحرب القاسية .

وقد عبر صاحب استراحة صغيرة في الطريق بين « إب » و « يريم » لأمين الريحاني عن حالة الاضطراب السائدة في اليمن عندما طلب الريحاني منه - في أثناء رحلته من عدن إلى صنعاء برّاً - بعض اللبن فقال له الرجل : « لا غنم عندنا ولا بقر ولا ماعز ، ولو كان عندنا فليس من يرعاها ، شبابنا في عسكر الإمام ، وأولادنا هاربون من التجنيد ، و « العمال » أخذوا أغنامنا كلها زكاة وضرائب لبيت المال ^(١) . وهذا الحديث يبرز بوضوح الفقر الشديد والحالة القلقة وسوء نظام الحكم التي صاحبت فترة حكم الإمام بعد الاستقلال .

ونحن وإن كنا نقول إن حروب الإمام استمرت طوال عهده ، فإننا نعني ذلك ، بالرغم من أننا قد قسمنا عهده إلى فترتين من حيث حدة هذه الحرب وقسوتها . وتتضح صفة الاستمرار في العهد الثاني في ناحيتين : الأولى في محاولاته المستمرة في تدعيم نفوذه وحكمه في الداخل ، ومن ناحية ثانية ، في أن معاهدة سنة ١٩٣٤ مع إنجلترا لم تكن إلا هدنة بين الطرفين ، إذ أنها لم تحل مشكلة الحدود . وقد يبرز استعداده الدائم وتحفزه بالنسبة للأوضاع الداخلية ، رواية الجرافى عن زيارة بعض زعماء قبائل تهامة للإمام سنة ١٩٤٠ للتعبير عن خضوعهم وولائهم . فيقول : « وفي شعبان من هذه السنة ١٣٥٩ هـ - ١٩٤٠ م) وصل إلى صنعاء لزيارة الإمام وفد كبير يضم أعيان تهامة وذوى الرأى فيها ، ويرافقهم سيف الإسلام عبد الله ، وكان حيثئذ أمير لواء الحديدة ،

(١) أمين الريحاني : ملوك العرب ، ج ١ ، ص ١١١ .

وقد نزل الوفد بدار الضيافة ، وكان لهذه الزيارة مغزى عظيم في تأكيد روابط الأخوة بين الجبال والتهائم اليمنية^(١) . والجراقي نفسه - وقد عرف بميوله نحو الإمام - يفتن لأهمية هذه الزيارة ، فوصفها بأنها لتأكيد روابط الأخوة رغم أنها كانت تتم بعد حروب ومصادمات ، أو تحت التهديد على الأقل . ويلاحظ أن هذه الزيارات كانت تتكرر ، فقد ذكر الجراقي نفسه ، الزيارة التي تمت قبل ذلك ، بعد انتهاء الحرب اليمنية السعودية ، وكان سيف الإسلام أحمد هو الذي صاحب تلك الزيارة .

وعلى كل حال ، فإنه يمكن تقسيم عهد الإمام من حيث الأحداث العنيفة التي لاقته إلى فترتين : فترة حرب (حتى سنة ١٩٣٤) وفترة استعداد لأي حرب (من ١٩٣٤ - ١٩٤٨) وكانت الفترة الثانية طبقاً تتميز عن الأولى بالهدوء والاستقرار النسبي . ونحن إذا افترضنا أن الفترة الأولى كانت مليئة بالأحداث التي شغلت الإمام عن القيام بالإصلاحات الداخلية - رغم أن هذا افتراضاً فقط إذ لم يكن العيب في وجود المشاغل بل كان في سوء النظام الذي وضع للدولة - فإننا نرى أن الفترة الأخيرة ذات أهمية كبيرة له من عدة نواح . وتتلخص في أن الإمام عند بدايتها ، كان إلى حد كبير قد وضع بوجه عام أسس الدولة الجديدة ، وكان عليه أن يعمل على تطوير هذه الأسس بها فيه خير البلاد بشيء من السرعة حتى يعوض ما فاتته ، وكان عليه أن يعيد النظر - في ضوء الظروف الجديدة - في الأوضاع والأساليب التي أوجدتها حالة الحرب لعدم تناسبها أو قدرتها على الاستمرار ، وكان عليه أن يهتم بكل شيء أهمله قبل ذلك مثل الزراعة والتجارة وطرق المواصلات والنظم المالية وغيرها من شؤون دولته . ونحن نرجع أهمية هذه الفترة (١٩٣٤ - ١٩٤٨) كذلك إلى أنها مستولة عن تخلف اليمن وتجمده وعزلته ، لأننا إذا كنا نقدر أثر الحروب التي خاضها الإمام في أحوال بلاده الداخلية وأوضاعها

(١) الجراقي : المقتطف من تاريخ اليمن ، ص ٢٥٥ .

العامه ، فإننا كذلك نقدر أهمية الفترة الثانية من حيث إمكان القياس بالأعمال المفيدة والتطوير اللازم خلالها . (ولكن يبدو أن الإمام كان قد أصبح كبير السن ومن الصعب عليه حيثث أن يؤمن بضرورة التغيير والتطوير بما يخالف ما جاهد من أجله خلال السنوات الثلاثين الماضية من حكمه) .

فالإمام كان في هذه الفترة وفي هذا السن ما زال يعيش الماضي ويمحتر حروبه وأعماله سواء في الداخل أو الخارج ، وما زال يؤمن بما أرساه وبصحته ، فكان من الصعب أن نتوقع منه أعمالاً وإصلاحات سريعة مفيدة تتطلب في حد ذاتها همه الشباب .

وقد انعكست آثار هذه العوامل المختلفة في مظاهر الحياة في اليمن ، فإلى جانب أثرها الواضح الذي عرضناه في السياسة الخارجية ، فقد تأثرت مختلف نواحي الحياة الداخلية بهذه العوامل أيضاً . فقد ظل التعليم متخلفاً ، واقتصصر في أغلبه على التعليم الأولي الديني في المساجد والمدارس الصغيرة ، وتولى العلماء والفقهاء تعليم النشء ، وكان أغلب ذلك كله على نفقة الأهالي . وإن كان الإمام كما ذكرنا قبل ذلك - قد أنشأ القليل من المدارس العلمية - صناعية وزراعية وأرسل بعض البعثات إلى الخارج ، إلا أن التعليم ظل متخلفاً طوال حياته وقاصراً - إلى جانب التعليم الأولي الديني - على تحريج وإعداد الموظفين للدولة سواء الفنيين أو غيرهم ، وقد أرجع الريحاني تخلف التعليم في اليمن وعدم اهتمام الإمام به إلى أمرين : « أولهما رغبة الإمام في عدم تعميمه حتى ينفرد به فيصبح أعلم قومه ، أما ثانيهما ، فهو أنه منذ تولى الحكم ، وهو وأعداؤه في احترام ، فكيف له أن يهتم بالمدارس (٩١) » (١) . وهذه الإشارة وإن كانت تنطبق عماساً على فترة حكم الإمام الأولى حيث

(١) أمين الريحاني : ملوك العرب ، ج ١ ، ص ١٥٩ .

تمت زيارة الريحاني ، فهي لا تنطبق على باقى فترة حكمه حيث كان من الممكن العمل على نشر التعليم .

وقد اتضح التخلف كذلك فى اهتمام الإمام بالشئون الصحية ، فبالرغم من أن إيطاليا قد قامت بإنشاء عدد من المستشفيات بناء على طلب الإمام ، إلا أنها - كما رأينا - كانت قليلة يغلفها الإهمال . كما رأينا كذلك أنه قد أرسل قليلا من الشباب ليدرسوا الطب فى مصر وإيطاليا ، إلا أن هذه المجهودات كلها كانت ضعيفة ولا تتناسب مع احتياجات شعبه . فقد وصف طبيب إيطالى لنزبه العظم حالة شعب اليمن الصحية بقوله : « .. ولا شك أنهم أقوياء جدًا ، وأجسامهم تقاوم جميع الأمراض مقاومة عنيفة ، لأنه لا طب عندهم ولا دواء منذ القدم ، والأمراض المتفشية فى اليمن نفثيًا مريعاً هى الجدرى وحمى التيفود والملاريا ، والأهالى فقراء ولا يحصلون على قوتهم الضرورى إلا بشق الأنفس ، وهم يتزوجون نساء متعددة ولكن وفيسات أطفالهم تبلغ ثمانية فى المائة »^(١) .

وتأثرت الزراعة كذلك بالعوامل السياسية فتأخرت رغم أنها الحرفة الرئيسية لشعب اليمن ، ورغم صلاحية أجزاء واسعة للزراعة هناك ، ورغم وفرة المياه . ومن المعروف أن الزراعة فى اليمن تعتمد أساساً على الأمطار ، لذلك كان على الإمام أن : « يتغلب على عوامل القحط بالرجوع إلى وسائل الري وخزن المياه لإعادة تشييد السدود التى برع بها اليمانيون منذ أقدم الأزمنة ، وخزن مياه الأمطار فيها بطريقة حديثة »^(٢) . وكان يمكن للإمام أن يستعين بالمهندسين والشركات من الدول العربية وهما متوافران ولكنه لم يفعل ، وهذا يدفعنا إلى مخالفة نزبه العظم فى إلقاءه تبعة تأخر

(١) نزبه مؤيد العظم : رحلة فى بلاد العربية السعيدة ، ج ١ ، ص ٦ .

(٢) محمد حسن : قلب اليمن ، ص ٨٤ .

الزراعة على الشعب وعلى كسله وتواكله ، إذ لا بد لإنهاض الزراعة من تعاون الحكومة مع الشعب ، لأن بعض وسائل الاهتمام بالزراعة ورفع شأنها تحتاج إلى مجهود ومال كبيرين لا يمكن للأفراد وحدهم القيام بها . ونزبه العظم يقص رواية ذات دلالة كبيرة لتأكيد ما ذهب إليه ، فيقول إنه كان في زيارة للقاضي حسين مطهر حاكم الجوف عندما حضر أحد أشرف الإقليم ؛ وصاحب الغيل المعروف « بغيل مراد » فسأله العظم عن بلاده وأحواله فقال : « إنا والله الحمد على أحسن حال ، ولكن بلادنا فقيرة وجهال ، ولا نعرف كيف نستفيد من أرضنا » فقال له العظم ثانياً إن بلادهم تصلح لزراعة القطن ، وهي زراعة رابحة ولكنهم لا يتمتعون بها ، فأعاد الرجل قوله بأنهم فقراء : « ولا نملك من الوسائل الزراعية ما يساعدنا على تنمية زراعة القطن وغيره من المزروعات » . وقد سأل العظم القاضي حسين عن حقيقة هذا الرجل وعن صدق كلامه بعد انصرافه فأجاب القاضي بقوله : « كلا ليس هذا الرجل بالفقير ، فهو يملك أرضاً واسعة وعنده الخدم والحشم ، ولكن كغيره من شيوخ القبائل كسول وكسول جداً ، ويفضل أن ينام على الطوى على أن يبذل جهوداً في الكد والعمل المنتج »^(١) .

ويكمل العظم روايته ، فيؤيد القاضي في رأيه في البدو ، وذكر أنه شاهد كثيراً من البقاع في اليمن أثناء رحلاته ، صالحة للزراعة لو أعطيت قليلاً من العناية ، ولكننا عند رأينا من أنه لا بد من تضافر جهود الحكومة والشعب في الاهتمام بالزراعة لضخامة المشروعات التي تحتاجها الزراعة في اليمن ، والتي لا يمكن للأفراد القيام بها بمفردهم .

(١) نزبه مؤيد العظم : رحلة في بلاد العربية السعيدة ، ص ٢٣٤ .

ويمكن بوجه عام متابعة مظاهر التخلف والجمود في مختلف نواحي الحياة اليمنية في عهد الإمام يحيى بشكل كبير . وهذا ما يدفع الريحاني إلى أن يقول : « وكأنك في السياحة في تلك البلاد السعيدة (١٩) تعود فجأة إلى القرن الثالث الهجري (التاسع الميلادي) لا مدارس ، ولا جرائد ، ولا مطابع ، ولا أدوية ، ولا أطباء ، ولا مستشفيات في اليمن . إن الإمام هو كل شيء ، هو العالم ، والطبيب ، والمحامي ، والكاهن »^(١) . وهذا القول فيه أكثر من دلالة . فمن ناحية فإن الحياة هناك ما زالت تحتفظ بطابعها القديم ويتمسكون به جداً . ومن ناحية أخرى يتضح أن الإمام هو كل شيء ، وهذه حقيقة واضحة ، وهذا مما يزيد من مسئولية الإمام ، وأنه كان عليه أن يعمل على تطوير حياة شعبه ، وعلى تلبية حاجياته ، ولكن الإمام لم يستطع التغيير ، وكان يعيش الماضي دائماً ويتبع الأساليب القديمة ، وقد وضع هذا في كثير من المظاهر التي ذكرناها وغيرها ، فالإمام مثلاً حتى نهاية حياته الطويلة ، لم يقوم بتغيير النظم المالية والإدارية التي وضعها العثمانيون . فإذا عرفنا مثلاً أن : « حكومة اليمن لم تعن إلى هذا اليوم (أواخر أيام الإمام) بطبع أوراق خاصة بمعاملاتها وهي لا تزال تستعمل دفاتر الدولة العثمانية وأوراقها »^(٢) . فإن معنى هذا أن هذه النظم ظلت على حالها حوالي أربعين عاماً ، وأن الإمام لم يقوم حتى بتجديد هذه الأمور البسيطة ، بل وبما يزيد السخرية ما يقال بأن تلك الدفاتر لم تستعمل استعمالاً صحيحاً بل استعمل ظهر الورق الأبيض فقط . وكذلك الحال في تدريب الجيش بالرغم من أن الجيش كان موضع عناية الإمام واهتمامه فيقول محمد حسن : إن « تدريب هذا الجيش كما شهدناه في بدء زيارتنا لليمن ، هو القيام بمسيرات

(١) أمين الريحاني : ملوك العرب ، ج ١ ، ص ١٦٤ .

(٢) نزهة مؤيد العظم : رحلة في بلاد العربية السعيدة ، ص ٦٥ .

وإتقان بعض الإيعازات والحركات التركية ، التي كانت موجودة في الدولة العثمانية ، ويدير هذا الجيش بقية من الرجال العثمانيين والعسكريين الذين آثروا البقاء في اليمن تحت ظل الدولة الإمامية الحديثة ، وهم ما زالوا حتى الآن يحملون الشارات والرتب العثمانية ويرتدون اللباس العثماني^(١) . ويذكر بعد ذلك نظام التجنيد ، وحياة الجند ، ونظام الجيش نفسه ، وكلها تبرز حقيقة واحدة هي : بقاء النظم القديمة البالية على ما كانت عليه بالرغم من اعتماد الإمام على الجيش واهتمامه به ، وبالرغم من مرور فترة طويلة على خروج الترك . ولكن يجب الإشارة إلى أهمية خطوة الإمام ، وهي استدعاؤه للبعثة العسكرية العراقية لتدريب جيشه ، وعلى الرغم من أنها جاءت متأخرة فهذه الصفة وغيرها من الصفات ، مثل البطء الشديد ، والحدرد ، والتردد والتريث الذي يشبه الخمول ، قد صبغت كل أعمال الإمام .

ويبدو أن الإمام كان لا يؤمن إلا بالعنف والحرب باعتبارهما الوسيلة الوحيدة لتحقيق أغراضه ، مثل الاستقلال أو المحافظة عليه ، ويظهر هذا من حديث بين نزيه العظم (كانت آخر زيارة للعظم لليمن سنة ١٩٣٦ تقريبا) وبين الإمام يطلب فيه الأول أن يرد الإمام على الدعايات التي تنشرها الصحف ، ولكن الإمام كان لا يريد ذلك ، بل يرى أن الرد سيأخذ وقته ويشغله عن الأمور الهامة ، فقال العظم : « ولكن يا مولاي إن للجرائد تأثيرا لا يستهان به في الدعايات » فقال الإمام : « أوجد في البلاد العربية بلد فيها جرائد أكثر من مصر » فقال العظم إن بها الكثير من الجرائد المتقنة وإنها تفوق الجرائد في البلاد العربية وبعض البلاد الأوروبية ، فقال الإمام : « وهل حققت هذه الجرائد الكثيرة المتقنة لمصر استقلالها »

(١) محمد حسن : قلب اليمن ، ص : ١٣٦ (زارت البعثة العراقية العسكرية اليمن في أوائل سنة ١٩٤٠) .

فقال العظم : كلا ولكنها أثارت الرأي العام في أوروبا بأن هناك قضية مصرية وأن هذه القضية لم تحل بعد ولا تزال موضوع مشادة عنيفة بين مصر والإنجليز » فقال الإمام « حسناً .. حسناً » ، ونهض فنهض العظم ^(١) . وهذا معناه عدم اقتناع الإمام بكلام « العظم » وعدم اقتناعه عامة بأسلوب الصحافة في تحقيق الاستقلال ، أو حتى بأثر الصحافة في نشر الوعي . وقد ظهر كذلك أثر الظروف التاريخية الأولى في موقفه من العالم الخارجي عموماً ، وظلت هذه الآثار تهيمن على تفكير الإمام بالنسبة للأجانب طوال فترة حكمه ، فقد رأينا أنه رفض منح امتياز استغلال مملحة « الصليف » إلى أى شركة أجنبية لأن مثل هذه الامتيازات تعتبر بداية تدخل الأجانب في شئون البلاد ، وضرب لذلك مثلاً ما حدث في الصين والهند . ورأيناه كذلك يتردد في دخول الجامعة العربية ، ويقف منها موقف الحذر المشاهد ، لأنه خاف أن تكون حركة إنجليزية ترمى إلى التدخل في شئون البلاد العربية ، أو توحيدها تحت سيطرتهم عن طريق السيطرة على جامعة الدول العربية . وكان يفسر ذلك بأن النحاس باشا أشار في خطبته المشهورة في مجلس الشيوخ المصري في ٣٠ مارس سنة ١٩٤٣ إلى تصريحات المستر « إيدن » وزير خارجية إنجلترا بخصوص ترحيب وتأييد بريطانيا بكل حركة تجمع بين العرب ، لتعزيز الوحدة الاقتصادية والثقافية والسياسية بينهم ، وأنه - أى النحاس باشا - يفكر منذ صدور هذه التصريحات في كيفية اتخاذ التدابير اللازمة لتقريب وجهات نظر الحكومات العربية ، ومعرفة رأيها في التعاون في الأوجه المختلفة ^(٢) .

ظاهرة الرهائن :

ونحب أن نشير أخيراً إلى ظاهرة « الرهائن » باعتبارها ظاهرة بارزة في اليمن ، وباعتبارها وسيلة لجأ إليها الإمام لفرض سيادته ، وضمان إخلاص

(١) نزيه مؤيد العظم : رحلة في بلاد العربية السعيدة ، ص ٦٥ .

(٢) الأهرام : العدد ٢١٤٤٦ ، في ٢٥/٩/١٩٤٤ ، ص ١ .

وطاعة القبائل والجهات المختلفة اليمنية . ولا شك أن هذه الظاهرة ظاهرة قبلية قديمة ، كانت القبائل تلجأ إليها فيما بينها عند قيام الحروب ، أو عقد الاتفاقيات ، إلا أن هذه الظاهرة قد استمرت طوال عهد الإمام يحيى بالرغم من تغير الظروف التي دعت إليها ، لإيمانه بها ولاعتبارها طريقة حكيمة في فرض نفوذه في اليمن . ونحن إذ نشير إليها ، فإننا نقصد تأكيد حقيقة هامة ، وهي أن الإمام ظل طوال عهده يتبع الأساليب والوسائل القديمة ، وأن هذا هو ما صبغ حكمه عامة بالجمود والتأخر ، هذا إلى جانب توضيح طريقة حكمه . وقد كانت ظاهرة الرهائن موضع مناقشات كثيرة ، وتعرض الإمام بسببها للهجوم العنيف ، لذلك نحب أن نعرضها أولاً قبل الحكم عليها .

رأينا أن سيادة الإمام بعد أن خرج الأتراك من اليمن كانت لا تمتد إلا على العناصر الزيدية فقط ، إلا أنه أخذ يوسع نطاق نفوذه في الجهات المختلفة . وكان أثناء ذلك يصطدم بعناصر لا تعترف بسيادته عليها ، فكان يلجأ إلى القوة لإخضاعها ، وتبع هذا أنه كان يأخذ رهينة من شيوخ القبائل أو أصحاب النفوذ في الجهات المختلفة ، وهي دائماً ما تكون الابن أو الأخ أو أقرب الناس إلى الشخص الذي يرغب الإمام في إخضاعه له . وكان يحتفظ بهذه الرهينة في صنعاء أو الحديدة أو أي مدينة بعيدة عن مركز أو وطن الشخص نفسه . وكان يعتقد أنه بهذا يضمن ولاء هؤلاء الشيوخ والرؤساء وحسن سلوكهم ، لأنه كان من غير المعقول أن تقوم هذه الشخصيات المعارضة بأية أعمال عداوية ضد الإمام ، وهي تعرف أن لديه ابناً أو أخاً أو قريباً عزيزاً يمكنه أن ينتقم منه ، ويعنى هذا أن يدفع الشخص الرهين ثمن أفعال أبيه أو أخيه ضد الإمام . ويقال إن أغلبهم : « كان من الأحداث الذين تتراوح أعمارهم بين العاشرة والثامنة عشرة . ويمثلون كل القبائل ، وهذه القبائل تستبدلهم كل بضعة أشهر بغيرهم من الصبية »^(١) . ولكن يبدو أن تغيير شخصية الرهينة لم يكن هو

(١) سلفاتور أبوتتي : مملكة الإمام يحيى (ترجمة طه فوزي) ص ٨٤ .

المتبع دائماً، إذ يقول هانز هلفريتز: «إذا كان أحد هؤلاء الرهائن - الذين يكونون غالباً صغار السن - سعيد الحظ فإنه يقضى حياته بالقرب من الملك، فيمكنه بذلك أن يخلق لنفسه مستقبلاً باهراً»^(١). وقد اختلف الكتاب في عدد هؤلاء الصبية وفي طريقة حياتهم ومعاملتهم، فيقول سلفاتور أبونتي إن عددهم بلغ أكثر من ألف، منهم ثمانمائة في صنعاء، ومائتان في الحديدة، وكلهم من الأحداث. ويقيم هؤلاء الرهائن في مدينة صنعاء في «القصر» وهو حصن العاصمة اليمنية المنيع، وهذا الحصن قلعة عظيمة تكسبها مداخلها المتتوية وجدرانها العالية الخالية من الفتحات منظرًا قاسياً خيفاً. وقد وضع لهم نظام وسط بين نظام الجنود، ونظام الأيتام، ونظام المسجونين، فهم يشتركون أحياناً في الاستعراضات العسكرية، ويسرون في صفوف الجيش بدون أن يحملوا سلاحاً. وفي اليمن يجبل الشاب كل الحجل إذا ما ظهر أمام الجمهور بدون أن يحمل على الأقل خنجرًا في خصره. والقبائل التي أخذت منها هذه الرهائن هي التي تتولى الإنفاق على طعامهم وملبسهم. وكذلك تفعل أسر المسجونين في الجرائم العادية، فهي التي ترسل إليهم المأكول والملبس: «ألا يكفي أن تقدم لهم الحكومة من عندها المسكن والقيود (؟)»^(٢). أما محمد حسن، فيقول: «إن الإمام خصص بيتاً سمي «بيت الرهائن» ووضع فيه ما يقرب من ٤٠٠ فتى و غلام من أولاد المتنفذين في المملكة أو من أولاد الشيوخ، ويوضعون تحت حراسة الجند»^(٣). أما هانز هلفريتز فيقول: «إن هؤلاء الرهائن يعتقلون، إما في العاصمة، وإما في مدينة أخرى، غالباً ما تكون بعيدة عن مركزه، وهم يتركون أحراراً في حركاتهم داخل المدينة المختارة، ولكن عليهم ألا يقادروها.

(١) Hans Helfritz : The Yemen, A Secret Journey, pp. 129-130.

(٢) سلفاتور أبونتي : مملكة الإمام يحيى (ترجمة طه فوزى) ص ٨٤.

(٣) محمد حسن : قلب اليمن، ص ١١٩ - ١٢٠.

وقد قدر عدد هؤلاء الذين يعتبرون سجناء الدولة في سنة ١٩٣٤ ، بحوالى أربعة آلاف رهينة^(١) . واختلاف العدد مسألة غير هامة إذ كان لا يمكن حصرهم أو معرفتهم بالضبط ، أما عن حياتهم ومعاملتهم فيبدو أن المعاملة تختلف من شخص لأخر حسب أهميته وخطورته ، ولكن يلاحظ أنهم جميعاً كانوا تحت الحراسة والمراقبة سواء في البيوت التي يوضعون فيها ، أو إذا تركوا طلقاء في المدينة . وظاهرة تجولهم داخل المدن التي يوضعون فيها ليست ظاهرة غريبة إذ كان السجين العادي في بعض الحالات - ولطافة خاصة من السجناء - « يسمح لهم بالتجوال داخل المدينة وهم مقيدون بالحديد ، ليحصلوا على أرزاقهم ويعودوا بعدها إلى سجونهم » .

وهذه الظاهرة كانت دائماً موضع استغراب ، وأحياناً اشمئزاز من يرونها أو يسمعون عنها ، وهذا ما حدث بالفعل لأمين الريحاني إذ يقول : « سمعت بالرهائن (عندما كان) في « الحج » فاستغربتها واستكرتها ، وكدت أنكر صحة ما سمعت ، إلا أن أغرب الأمور هي أقربها في بعض الأحيان إلى الحقيقة ، فالإمام يحيى يتقاضى من كل موظف من موظفي حكومته الكبار المالكين والعسكريين رهينة واحدة ، ابناً أو أخاً أو نسيباً عزيزاً يبقيه في حوزته كفالة الإخلاص والاستقامة في الخدمة وضمانة الصدق والوفاء في التبعية . وهؤلاء الرهائن عند الإمام على ما قيل أربعة آلاف يقيمون ، في المدن المختلفة ، كلٌ بعيد عن أهله ومسقط رأسه فتعلم الحكومة بعضهم وتأسر البعض ، وتمنح الآخرين بكفالة أحد وجهاء المدينة حرية الجولان فيها »^(٢) .

والحقيقة أن وجود هذه الظاهرة في اليمن في القرن العشرين تثير الدهشة ،

Hans Helfritz : The Yemen, A Secret Journey, pp. 129-130. (١)

(٢) محمد حسن : قلب اليمن ، ص ١٢٠ .

(٣) أمين الريحاني : ملوك العرب جـ ١ ، ص ١٠٨ - ١٠٩ .

فهي ظاهرة عاشت في العصور القديمة والمتوسطة ، ولكنها لا تلائم العصور الحديثة . ورغم أنه من المعروف أن بلدان العالم لا تسير في مراحل حضارية واحدة ، وأن الظروف التاريخية الخاصة تنشأ عنها في العادة مظاهر اجتماعية معينة رغم اختلاف الأزمنة ، إلا أن وجود ظاهرة الرهائن في اليمن يجعلنا نقول إن الإمام كان يعيش ظروفاً تاريخية قديمة ، ويتبع نظماً سياسية بالية بالرغم من أنه حكم اليمن في النصف الأول من القرن العشرين . ونحن هنا لسنا بصدد الدفاع عنها أو الهجوم عليها ، بل إننا نحب أن نتناولها بشكل موضوعي يلائم ظروف وأوضاع اليمن الخاصة حينذاك . فمن ناحية ، نحن لا نسلم بما قاله محمد حسن عن فائدة هذا الأسلوب في الحكم ، إذ إنه يقول : « فأنت ترى أن ما يفعله بيت الرهائن في اليمن من نتائج تتمثل في الأمن والمهدوء والاستقرار ما لا يفعله أى قانون دستوري في الممالك الشرقية التي منيت بالقتل والفتن والاضطراب »^(١) . فنحن نرى أنه إذا كان هناك فتن واضطرابات في باقى البلاد العربية التي يشير إليها ، والتي تتبع النظم الدستورية ، فإن هذا ليس ناتجاً عن النظم الدستورية بل هو ناتج من عدم استقرار هذه النظم ورسوخها ، وأن علاج هذه الفتن هو التوسع في تطبيق النظم الدستورية وتثبيتها ، وليس ذم هذه النظم وتفضيل طريقة الرهائن عليها . فطريقة الرهائن : « ليست الطريقة المثلى التي من الممكن اتباعها لتكوين وحدة روحية متينة في اليمن ، بل إنها على العكس تحمى الأحقاد وتجدد الخلافات القائمة »^(٢) . ونحن نميل إلى هذا الرأي الأخير ، إذ يجب أن نتذكر أن أهم أسباب نفور شيوخ المحميات من حكم الإمام يحيى وميلهم إلى الإنجليز ، هو خوفهم الشديد من أن يأخذ الإمام الرهائن منهم ، وقد اتضح ذلك من نص حديث سلطان الحواشب (إحدى المحميات) مع نزيه العظم الذي سبق أن ذكرناه .

(١) أمين الريحاني : ملوك العرب ج ١ ، ص ١٠٨ - ١٠٩ .

(٢) سلفاتور أبوتى : ملكة الإمام يحيى (ترجمة طه فوزى) ص ٨٣ - ٨٤ .

ونحن إذا أردنا ألا ننكر أن الإمام قد استطاع أن يضع أسس دولة - مهما كان كيانها ونظامها - في بلد عاشت مدة طويلة في اضطرابات وفتن ، وإذا افترضنا أن العثمانيين لم يخلفوا له إلا تركة مثقلة ، وأنه لم يكن أمامه إلا أن يتبع أسلوباً أوتوقراطياً دقيقاً حتى يحقق آماله ، فإننا لا نؤمن بأن تسود وسائله ونظمه الخاصة فترات حكمه كلها . فتحقيق الاستقلال السياسي - من وجود تطور اجتماعي واقتصادي وإداري حتى تتكامل هذه النواحي كلها فتضمن بذلك بقاء الشكل السياسي دون زعزعة أو انهيار ، فمثلاً إذا وضعنا في الاعتبار ، أن نظام الرهائن - كما قيل - « لم يكن شيئاً في حد ذاته »^(١) ، أو أنه : « الطريقة الوحيدة التي تستطيع حكومة - تقوم على الشعور الديني - أن تستعملها لكي تكون في مأمن من دسائس أقبليات تخالفها في العقيدة الدينية » إلا أنه في حد ذاته ليس الطريقة المثل لاستمرار الولاء والخضوع ، ولا يجب أن يستمر باعتباره طريقة في الحكم ، بل كان يجب أن يتطور في شكله حتى ينتهي تماماً أو يحل محله نظاماً آخر بعد انتهاء الظروف الخاصة التي أوجبت وجوده ، إذ كيف يخضع شعب لحكومة يشعر أنها تأمر أبناءه ليستمر خضوعه لها ؟ وأخيراً نشير إلى خطأ رأى سلفاتور أبونتي السابق في أن الإمام كان يفرق بين الزيود والشوافع عند أخذ الرهائن ، فقد أخذها من الجميع دون استثناء ، بل لا نبالغ إذا قلنا إنه كان يأخذ الرهائن من القبائل الزيدية أكثر منهم من القبائل الشافعية ، لأنه كان يدرك تماماً قوة هؤلاء ويعرف مدى خطورتهم .

(١) قال بعض السادة اليمنيين الرسميين في مصر بأن المقصود من نظام الرهائن هو ترغيب النشء من الرهائن في حكم الإمام وذلك عند تربية هؤلاء بالقرب من الحكومة .

نهاية حكم الإمام :

أدت أعمال الإمام المختلفة التي ظهرت طوال عهده الطويل إلى خلق روح التذمر بين عناصر الشعب . وقامت بعض العناصر الوطنية المخلصة تطالب بالحد من سلطة الإمام ؛ واتباع النظم الدستورية ، والقيام بالإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية اللازمة . ولكن الإمام يحى كان يقف من كل هذه المطالب موقفاً جامداً معارضاً . وحارب دعايتها حرباً شديداً ، مما أدى بالكثير من هؤلاء إلى الهرب إلى الخارج - وخاصة إلى عدن والقاهرة - بعيداً عن قبضة الإمام . وتمكن هؤلاء - وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية - من إنشاء حزب « الأحرار اليمنيين » كما أصدروا جريدة « صوت اليمن » لنشر دعوتهم وتوضيح أغراضهم ، وقد وضعوا فيها بعد دستوراً لهم تضمن كل مطالبهم ، عرف باسم « الميثاق المقدس » وأعلنوا التمسك به والعمل على تنفيذه ، وأخذت حركة المعارضة في الازدياد ، حتى اضطرب ابن الإمام ، سيف الإسلام إبراهيم ، إلى الهرب إلى عدن وإعلان انضمامه إلى حزب الأحرار هناك ، بعد أن رفض والده الاستماع إلى نصائحه ، وسجنه عندما أعلن معارضته لنظم الحكم السائدة في اليمن . وقد تمكن إبراهيم من الهرب من السجن ولقب نفسه في عدن باسم « سيف الحق » إبراهيم - بدلا من « سيف الإسلام » الذي يلقب به أبناء الإمام - تغييراً عن تمرده على تقاليد أسرته . وقد أزعج الإمام اشتداد حركة المعارضة في عدن ، فولى ابنه سيف الإسلام أحمد أمر لواء « تعز » ليكون على مقربة من حمية عدن ، وليتمكن من القضاء على عناصر المعارضة هناك بالاتفاق مع سلطات عدن الإنجليزية . وكان اشتداد حركة اليمنيين الأحرار في عدن مشار إزعاج لحكام الجزيرة العربية ، وخاصة ابن السعود يخاف أن تتسع هذه القلاقل أبعد من الحدود اليمنية، ويخاف أن يكون لها آثار أبعد فيما بعد^(١).

وقد وصف بعض المؤرخين الذين كانوا يدافعون عن حكم الإمام يحيى - مثل الجرافى - هذه الفترة فقال : « قامت دعاية مغرضة بمدينة عدن ضد هذا الملك العظيم الذى أوجد اليمن ، والذى كان أول زعيم عربى طالب باستقلال العرب . وتظاهر ناشرو هذه الدعاية ضد الإمام وطريقة حكمه للبلاد باسم الإصلاح . وقد بدأ بنشر هذه الدعاية جماعة من اليمنيين المقيمين بعدن ، الذين سموا أنفسهم « حزب الأحرار » وانضم إليهم آخرون ، وأنشأوا لهم جريدة سموها « صوت اليمن » وأعاتتهم فى دعايتهم هذه جريدة كانت تنشر فى مصر اسمها جريدة « الصداقة » . وقد أخذت كلتا الجريدتين فى نشر كل ما يشوه سمعة اليمن ، وسياسة الحكومة اليمنية المتوكلية ، وغررا بها زخرفاء من الأقوال كثيراً من الناس الذين اعتقدوا أنهم يطالبون حقيقة بالإصلاح »^(١).

وإلى جانب عدم اتفاقنا مع الجرافى فى رأيه فإننا نحس أن نشير إلى حقيقة هامة ، وهى أنه لا بد من ظهور فئة معارضة لأى نظام حكم فى أى بقعة من بقاع العالم على مر التاريخ مهما كانت صلاحية هذا الحكم ، وهذا هو أساس تطور النظم السياسية فى التاريخ . وكان بعض الحكام يسمحون للمعارضة بالظهور ، حتى يعرفوا مطالب الرعية واحتياجاتها ، وحتى يوائموها بين نظمهم وبين التطورات الدقيقة الخفية أولاً بأول ، وبذلك تخفى المصادمات العنيفة المفاجئة بين الحاكم وبين تلك المعارضة عندما تتسع ويشد ساعدها . ولكن الإمام لم يسمح بظهور معارضة ، إيماناً منه بصلاحية نظمه وأوضاعه التى أقرها فى الماضى وتمسك بها ، وإيماناً أنه المعارضين الذين ظهروا فى عهده

اكتفينا هنا بإشارة قصيرة إلى حركة المعارضة التى ظهرت ضد حكم الإمام يحيى ولكن عدلنا فى ذلك أننا نعد بحثاً خاصاً مستقلاً مستفيضاً عن « الحركة الوطنية اليمنية » من حيث نشأتها وتطورها وأبرز ملامحها وأثرها فى تاريخ اليمن الحديث والمعاصر .

(١) الجرافى : المقتضب من تاريخ اليمن ، ص ١٥٧ .

كانوا ينساقون وراء الدعايات الأجنبية ذات الأطماع الاستعمارية في بلاده ، ولخوفه الشديد أن تنهار مجهوداته إذا مست النظم التي وضعها بالتغيير أو التطوير . وقد وصف محمد حسن المعارضة في اليمن بقوله : « لا توجد في اليمن معارضة تستطيع أن تظهر رأيا كما هو المألوف في العراق ومصر والممالك الأخرى ، فلا جرائد ولا أحزاب ولا هيئات ولا نواد ولا تشكيلات سياسية ولا جمعيات ثقافية »^(١) .

وأدى ازدياد وطأة المعارضة وموقف الإمام منها إلى قيام صدام مسلح كان الإمام يحى نفسه ضحية له . ففى ديسمبر سنة ١٩٤٧ اشتد المرض بالإمام ، وتولى عبد الله الوزير زمام الأمور ، فأسرع البعض بهتنته ونشرت بعض الصحف المصرية - نقلا عن أخبار عدن - نبأ وفاة الإمام وتولى ابن الوزير الحكم : « وكذبت الرياض في الحال في ١٦ يناير سنة ١٩٤٨ ما نشر في القاهرة وبغداد عن اغتيال الإمام ، وقيام حكومة ديمقراطية ، وأن السيد ابن الوزير أصبح رئيساً للوزارة وأصبح الأمير إبراهيم رئيساً للجمهورية »^(٢) وعجلت هذه الكذبة الكبيرة بالحوادث وكانت من أكبر أسباب ثورة ١٩٤٨ ؛ إذ أدت إلى كشف عناصر الثورة وخططها قبل إتمام الاستعدادات اللازمة . فقد حدث أن شفى الإمام من مرضه ، فخاف رجال المعارضة الذين في صنعاء على أنفسهم وخاصة لأن الإمام شرع في اتخاذ التدابير اللازمة للقضاء عليهم ، فاستدعى ولى عهده سيف الإسلام أحمد للحضور من تعز إلى صنعاء . وهنا دبر الثوار أمرهم : « فاجتمعوا في صنعاء ، وحضر الاجتماع الفضيل الورتلانى (من الجزائر) وكان قد وصل اليمن ، ودخله باسم العمل في إدارة الشركة التجارية اليمنية ، وكذلك

(١) محمد حسن : قلب اليمن ، ص ١٠٨ .

الضباط العراقي الرئيس جمال جميل ، وكان قد بقى باليمن لتدريب الجيش الدفاعي^(١) . وقرروا قتل الإمام غيلة عند خروجه إلى مزارعه حول صنعاء للنزهة ، وندبوا لهذا الشيخ على ناصر القردي ومعه خمسة عشر رجلاً ، وأغتيال الإمام ومن كان معه في السيارة^(٢) . وقد أسرع ابن الوزير بعد ذلك فاستولى على الحكم ، وأعلن في اليوم التالي لقتل الإمام مبايعته بالإمامة ، وأن الأهالي انتخبوه : « إماماً شرعياً ، وملكاً دستورياً متفلاً لدستور الأمة ، كما أعرب عن استعداده للاسترشاد بآراء جامعة الدول العربية في حدود ميثاقها^(٣) . وهذا ما جاء في الكتب الكثيرة التي أرسلها ابن الوزير لرؤساء الدول العربية وملوكها ، وإلى أمانة جامعة الدول العربية . وقد طلب ابن الوزير كذلك من جامعة الدول العربية إرسال الطائرات - فضلاً عن التأيد - لإقرار الحال واستتباب الأمن في اليمن . ويلاحظ كذلك أن رجال الثورة أذاعوا أن الإمام مات مorte طبيعية وبالسكتة القلبية ، ولكن الحقيقة عرفت بعد ذلك . وقد طلب رجال الثورة من الأمين العام لجامعة الدول العربية زيارة اليمن حيث يشاهد - كما جاء في برقية حسين الكبسي وزير خارجية ابن الوزير - « بناء جديداً على قواعد جديدة ، تضعها حكومة ديموقراطية في ظل ملك ديموقراطي »^(٤) . ولكن الأمانة العامة فضلت أن ترسل بعثة تمهيدية تمثلها للاطلاع على الأحوال هناك بعد الانقلاب ، ومجهد لزيارة وفد جامعة الدول العربية لليمن . وقد قررت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية : « إيفاد لجنة تضم ستة أعضاء يمثلون الدول العربية برئاسة عبد الرحمن عزام الأمين العام إلى صنعاء إجابة لدعوة ملك اليمن الجديد ،

(١) عضو البعثة العسكرية العراقية ثم بقى في اليمن بعد رجوعها .

(٢) الجرافي : المقتطف من تاريخ اليمن ص ٣٥٩ .

(٣) الأهرام : العدد ٢٢٥٠٢ ، في ٢٠/٢/ ١٩٤٨ ص ١ .

(٤) الأهرام نفس العدد والصفحة .

لحل ما قد يكون هناك من مشكلات^(١). وقد قامت البعثة الخاصة التمهيدية بالفعل بزيارة صنعاء ، فاستقلت طائرة خاصة إلى هناك لاستطلاع الأحوال ، ونزلت الطائرة بجدة لأخذ الوقود الكافي للذهاب إلى صنعاء والرجوع منها ، وقد وصلت البعثة إلى صنعاء ورأت هدوء الحال هناك ، وأبرق حسين الكبيسي إلى أمانة الجامعة العربية بوصفها ، وشكر الأمانة على هذا الاهتمام . إلا أن هذا الهدوء لم يستمر طويلاً إذ بدأ سيف الإسلام أحمد يعمل على استرجاع العرش ، فخرج من تعز عقب إعلان الانقلاب مباشرة إلى « حجة »^(٢) . وعمل على جمع القبائل حوله مستغلاً فقرها وحاجتها ، وأغراها بالغنائم الوفيرة ، فأباح لها نهب المدن المختلفة وخاصة صنعاء بما فيها من مخازن وقصور خاصة بالحكومة ، وأحرز سيف الإسلام أحمد نجاحاً في زحفه حتى حاصر صنعاء وأصبح مركز الحكم الجديد حرجاً للغاية ، ولم يعد نفوذه يتعدى مدينة صنعاء^(٣) ، رغم أن جنوب الهضبة اليمنية ووسطها وبناتها ظلت مدة طويلة موالية للثورة .

وقد وجدت الحكومة الجديدة الصمد من الدول العربية ، كما لاقت دعواتها للمساعدة آذاناً صماء ، فلم يصلها أى تأييد أو معونة ، بالرغم من أن إرسال بعثة تمهيدية من الجامعة العربية ، والتفكير في إرسال وفد خاص لليمن كان يعتبر اعترافاً ضمنيّاً بالوضع القائم هناك . وقد وقف الملك ابن السعود من الانقلاب موقفاً عدائياً صريحاً ، فلم يرد أولاً على البرقية التى أرسلها ابن الوزير له عقب قيام الثورة ، كما قابل وفد ابن الوزير الذى زار الرياض طلباً للمساعدة بفتور شديد . وقد كان ابن السعود يحمى الأمر كثيراً ، ويخاف انتشار هذه الأفكار والأعمال الثورية في بقاع الجزيرة ، لذلك وقف

(١) الأهرام : العدد ٢٢٥٠٣ في ٢٢/٢/١٩٤٨ .

(٢) الأهرام : العدد ٢٢٥٠٢ في ٢٠/٢/١٩٤٨ ، ص ١

Philby : Saudi Arabia, p. 350.

(٣)

هذا الموقف العدائي . وقد ظهر ذكاء ابن السعود وسياسته في أنه سمح لوفد ابن الوزير أن يتكلم أمامه كثيراً في اجتماع عام ، وأن يشرح أعماله وأغراضه حتى انتهى من حديثه وعرف منه كل شيء ، عندئذ صرخ في وجه أعضائه الوفد غاضباً : « كيف تستطيعون الخضوع إلى وتطلبون معونتي وأنا صديق سيديكم » ثم أشار بأصبعه إليهم وقال : « أنتم أيها الناس قتلة . . وقد آتيتكم إلى كضيوف عندي ، وأسعتموني ما عندكم ، وأنا لا أستطيع إلا أن أقول لكم : اتركوا بلادى^(١) . أما وفد جامعة الدول العربية فلم يصل إلا إلى جدة ، إذ استدعاه الملك عبد العزيز إلى الرياض وأبقاه هناك للملاحظة . وقد أفهم الملك الوفد بأن : الوضع قد التهب في اليمن بعدما بدأ ولي العهد يعمل للاستيلاء على الحكم ، وأن مطار صنعاء قد حرقه البدو وبعض العناصر الفوضوية ، لذلك فضل الوفد أن ينتظر ليرى ما يستقر عليه الأمر أخيراً^(٢) .

وكان الملك عبد العزيز يلعب بذلك دوراً خطيراً في تاريخ اليمن في تلك الفترة . فقد نجحت خطته في تعطيل وفد جامعة الدول العربية عن مواصلة سيره إلى « صنعاء » حتى لا يقوى بذلك مساعد الثورة . وأرسلت « صنعاء » وفدها إلى الرياض لتستعجل سفر وفد الجامعة إليها ، ولكن خاب مسعاه - ووفد صنعاء هذا هو الذي طرده الملك عبد العزيز بعد مقابلته - وعمل الملك كذلك بالاتفاق مع القاهرة وعمان على ألا يقابل وفد « صنعاء » أمين الجامعة في الرياض بحجة مرض الأمين ، ففشل الوفد في توضيح أغراض الثورة ومطالبها ، هذا فضلاً عن مساعدته لسيف الإسلام أحمد بالمال والسلاح . وفي أثناء ذلك استطاعت قوات سيف الإسلام أحمد أن تدخل صنعاء في ١٢ مارس سنة ١٩٤٨ وأخضعت ابن الوزير وأعوانه وقبضت

Philby : Saudi Arabia, p. 101.

(١)

Philby : Arabian, Jubilee, p. 191.

(٢)

عليهم وأرسلتهم مكبلين إلى « حجة » المقر الموقوت للملك الجديد الإمام أحمد ، وتم إعدامهم هناك . أما « سيف الحق إبراهيم » فقد سجن في قصر صغير بجوار قصر الإمام في « حجة » ولكنه مات مسموماً بعد حوالي ٣ أشهر .

ونحب أن نشير إلى أمرين هامين بخصوص هذه الثورة وخاصة أنها تعتبر نهاية لحكم الإمام يحيى ونهاية لحياته .

الأمر الأول هو معرفة موقف الجهات المختلفة الخارجية من هذه الثورة ، ونقصد بالذات معرفة موقف البلاد العربية وإنجلترا لأن الأمر كان يهمهم بشكل مباشر . تبلور موقف الحكومات العربية من هذه الثورة في صورة معينة ، هي الصد وإلحذر ، وذلك لخوفها من انتشار روح الثورة خارج حدود اليمن ، ولأن عناصر الثورة لم تكن بالقوة بحيث تستطيع أن تقنع الحكومات العربية بأهميتها ورسوخها وقدرتها على المحافظة على الأمن داخل اليمن ، ولأن هذه الأحداث قد انتهت بسرعة على يد قوات ولي عهد الإمام يحيى ، فلم تلبث حكومة الثورة في الحكم إلا حوالي شهر .

وقد اتضح الموقف العربي بجلاء في موقف ابن السعود العدائي الذي شرحناه قبل ذلك ، وفي موقف جامعة الدول العربية التي فضلت اتخاذ خطوات تدريجية دون الاندفاع لاتخاذ موقف معين . وكان موقف الجامعة يعكس بوضوح موقف الحكومات العربية من الثورة اليمنية ، ويعبر عن رغبتها في القضاء عليها خوفاً من انتشار عدواها إلى باقي أجزاء الوطن العربي . وعلى كل حال لم تلق الثورة إلا تأييداً أديباً قليلاً من ناحية الجماعات الشعبية العربية وخاصة جماعة الإخوان المسلمين في مصر ، وقد ذهب بعضهم إلى صنعاء قبل الانقلاب بقليل^(١) . أما إنجلترا فقد كانت تميل في الحقيقة إلى أن تقف موقفاً حذراً من الثورة . فهي من ناحية كانت تكره الإمام

يحمي لموقفه العدائي ودعايته ضدها لخدمة مصالحه على الرغم من أنه قد عقد معها معاهدة ١٩٣٤ . ولذلك كان يهيم إزاحته من طريقها ، وجعلت من عدن ملجأ آميناً للعناصر المعادية للإمام ، فتركز فيها نشاط تلك العناصر بالرغم من أنها كانت رسمياً تطلبهم ألا يقوموا بأي نشاط سياسي معاد للإمام حيث إنها حليفة له ، كما تقضى معاهدة سنة ١٩٣٤ . وكان قصد إنجلترا من وراء إيوائهم في عدن هو مساومة الإمام باستمرار والتلويح بهم كورقة رابحة في أيديها . وكانت إنجلترا كذلك تجبر هؤلاء عند الضرورة على وقف نشاطهم ، أو على الخروج من عدن إذا اقتضت الحاجة ، أو إذا هاجموا الاستعمار الإنجليزي بحدن . ويقال إن حاكم عدن قد تبادل المكاتبات مع الأمير إبراهيم عند فراره إلى عدن ، وأن الحاكم قد طلب من الأمير ألا يقوم بأي نشاط سياسي ضد الإمام ، وأن الأمير إبراهيم قد تعهد بهذا فعلاً ، ولكن كان هذا كله شكلاً رسمياً فقط ، فمن المعروف أن كلا الطرفين لم يراعى ما تعهدا به^(١) . ومن ناحية ثانية ، كانت إنجلترا تخاف أن تتهم بمساعدة الثورة حتى لا يقال عنها إنها تحاول التدخل في شئون اليمن الداخلية ، وبذلك تثير ثائرة القوى الأخرى المعنية بأمر اليمن ، ولكنها في نفس الوقت أرسلت بارجة حربية رست أمام الحديدة . ومن ناحية ثالثة ، كانت إنجلترا ترقب الأحداث بيقظة شديدة ، لأنه كان يهيم معرفة موقف حكام اليمن الجدد منها . وكان رجال الثورة على درجة من الوعي فلم يرغبوا في إثارة العداوة معها بعد قيامهم بالثورة مباشرة . فأرسل حسين الكبسي وزير الخارجية برقية إلى حاكم عدن قال فيها : « إن الحكومة اليمنية يسهل أن تعتمد من هذه اللحظة على صداقة بريطانيا المؤسسة على علاقات الجوار الودية ، وإنني لأفضل أن تكون بيننا وبين بريطانيا هذه العلاقات الودية ، على أن تكون مع أية دولة غريبة أخرى ، وأن اليمن الحرة مستقدر حسن نياتكم حق التقدير »^(٢) .

(١) الأهرام : العدد ٢٢٥٠٤ في ٢٢/٣/١٩٤٨ ، ص ١ .

(٢) الأهرام : العدد ٢٢٥٢٠ في ٢٠/٢/١٩٤٨ ، ص ٤٠ .

والأمر الثاني الذى نحب أن نشير إليه هو : ما هى دلالة الثورة فى تاريخ اليمن الحديث ؟ وما هو تعقينا عليها ؟ وما هى نتائجها وأثارها ؟

لا شك أن الثورة كانت حدثاً كبيراً فى حد ذاته فى تاريخ اليمن ، فهى تعبر عن طبيعة الشعب هناك ، وموقفه من حكم الإمام يحيى ، وتوضح أن النظم التى وضعها الإمام كانت غير صالحة ولا يمكن أن تستمر . ولكننا إذا كنا نعتبر أن الثورة هى عمل يؤدي إلى تغير أنظمة الحكم وأشخاصه ، فإننا يمكن أن نعتبر أن هذه الثورة - بالمفهوم الذى أشرنا إليه - كان أمراً متوقعاً ، وكان الكثير من العناصر الداخلية والقوى الخارجية تنتظر وقوعه إن عاجلاً أو آجلاً . ولكننا أيضاً نحب أن نؤكد حقيقة هامة ، وهى أن حادثة الاغتيال لم تكن الشيء المتوقع حدوثه ، بل كان الشيء الوحيد المتوقع هو حدوث تغير ما ، وأن التفسير كان أمراً ضرورياً تقتضيه مصلحة اليمن .

ولكن أحداث ثورة ١٩٤٨ وإمكاناتها الضعيفة ، والظروف الداخلية والخارجية التى أحاطت بها ، جعلتها تبدو كأنها انقلاب وسرعان ما فشل . فلم تستطع الثورة أن تعبر عن نفسها أو أن توضح أغراضها ، ولم تؤد إلى تغيير يذكر ، وإن ظلت فى نفس الوقت الشرارة الأولى ذات الدلالات الواضحة والأثر الكبير فى تاريخ اليمن الحديث . حقيقة تمكنت الثورة من قتل الإمام ، والإعلان عن وجود كيانات وطنية حرة ، ولكنها لم تتمكن - نظراً لعمرها القصير - من أن تغير شيئاً من الأوضاع ، فبمقارنة سريعة بين عهد الإمام يحيى وعهد الإمام أحمد يبدو أن الانقلاب كان حدثاً عارضاً فى تاريخ اليمن ، إذ عادت عجلة الأحداث هناك إلى ما كانت عليه ، وسار

الإمام أحمد على نفس السياسة التي رسمها الإمام يحيى . وسبب ذلك أن التطور التاريخي لحكم الإمام يحيى الطويل زمنياً ، قد أدى إلى رسوخ نظم وأوضاع معينة ، ولذلك فإننا نرى أنه كان يجب العمل على تطوير هذه النظم والأوضاع نفسها داخل الإطار التاريخي الخاص الذي عاشه اليمن ، على أن يحدث هذا كله في خطوات سريعة مناسبة ، ولكنها حازمة في نفس الوقت ، إذ إن الأمور التي وجدها الإمام والتي أوجدها هو وعمل على تثبيتها ، كانت قد أصبحت أوضاعاً قائمة بذاتها ، وبالتالي كان لا يمكن حلها أو التخلص منها مباشرة ، بل كان لا بد من تطوير يشمل هذه النواحي كلها حتى يمكن التخلص منها . وليس المقصود بالتطور هنا هو أنه كان هناك أمل في تطوير حكم الإمام يحيى أو أنه يصلح لذلك ، بل المقصود هو أن يعمل الوطنيون على استغلال تناقضات هذا الحكم لتوسيع القاعدة الوطنية - من الناحية الكمية والكيفية - حتى لا تبدو الثورة حينذاك وكأنها صراع بين أمرتين - أى صراع شخصي - على الحكم ، وهما أسرة حميد الدين وأسرة ابن الوزير ، إذ لم يكن لابن الوزير قاعدة شعبية عريضة ، غير هؤلاء القلة من أبناء اليمن - مثل النعمان والزبيرى - الذين آمنوا بالطريق الإصلاحى لإتقاذ بلادهم ، فالتفوا حول ابن الوزير باعتباره أكثر ميلاً للإصلاح ومستثيراً بالنسبة للإمام يحيى .

وعلى كل حال ، فقد نجح الإمام أحمد في استرداد عرش أبيه ، ولكنه سار في نفس الطريق الذى سار عليه والده ، وبنفس الأسلوب . فكان عهد امتداداً لعهد أبيه ، وهذا يدل على مدى أثر الإمام يحيى في تاريخ اليمن الحديث .



الخاتمة (١) :

هكذا بدأ عهد الإمام يحيى .. وهكذا انتهى .. وقد استمر فترة طويلة .

وقد رأينا أن الإمام اتبع نظام حكم غريب لا يتلاءم مع مقتضيات العصر أو احتياجات شعبه ، فأدى هذا بالتالى إلى تخلف اليمن وانعزاله عن التيارات الحضارية العالمية المتطورة باستمرار . وقد يقال إن عناصر المجتمع اليمنى وظروفه التاريخية والسياسية وغيرها قد ألزمت الإمام بنظم معينة كان من الصعب عليه تغييرها ، ولكننا نرفض هذا الحديث ، فإن العناصر المختلفة تحمل متناقضاتها فى داخلها ، وتعمل دائماً على التطور نتيجة تفاعل تراكباتها المستمر . ولكن الإمام لم يستجب لحنمية التاريخ ، وبذل جهده فى المحافظة على كل ما وجده من نظم وأوضاع وحارب كل تطوير وتجديد ، أو كل مطالبة بذلك - ولهذا كان الإمام يحيى نفسه ضحية سياسته وأفكاره - وعاش أثر تلك السياسة فى تاريخ اليمن طويلاً هناك بعد وفاته ، واستمرت الأسس التى تدعم وجودها أو التى دعم وجودها أو التى وضعها باقية تسيطر على أحداث اليمن .

وفى نفس الوقت استمرت قوى المعارضة فى تزايد ونمو - وهى عناصر تختلف فيما بينها من حيث الطبقة التى تنتمى إليها المصالح التى تدافع عنها أو المطالب التى تنادى بها - وقامت أكثر من محاولة لتغيير نظم الحكم والإطاحة بأسرة حميد الدين - وهى أسرة الإمام يحيى - عن الحكم ، وكان أهمها انقلاب عام ١٩٥٥ الذى استمر أسبوعاً فقط ، تمكن الإمام أحمد بعده من القبض على رجاله وأعدم زعيم الانقلاب وهو « أحمد الثلاثيا » . واستمرت هذه المحاولات بعد ذلك حتى قامت ثورة ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ، وأعلنت انتهاء حكم الأئمة وقيام الحكم الجمهورى فى اليمن .

وكما قلنا إن قتل الإمام يحيى لم يؤد إلى إحداث التغيير المطلوب - نظرًا لبقاء العناصر والنظم التي حرص عليها الإمام كما هي - فإن إعلان الجمهورية في اليمن لا يعتبر إلا نقطة انطلاق فقط في طريق طويل شاق . فلا شك أن بناء اليمن الحديث - بعد التأخر الذي عاناه - يحتاج مجهودًا ثوريًا بطوليًا كبيرًا للتمكن من رفع مستلحي الحياة هناك ، ومواجهة المشكلات المترابكة التي حرص الأئمة على المحافظة عليها حتى يتمكنوا في النهاية من البقاء على السطح ، يرفعهم التخلف والمتناقضات والتحكم في مقدرات الشعب . ولا تقتصر المشكلات التي تواجه زعماء الثورة على النواحي المادية والحضارية فحسب ، بل إنها ذات طابع معنوي أيضًا . وهي تتمثل في حاجة اليمن إلى الوحدة الوطنية ورفع مستوى الوعي الوطني وذلك بقيادة حكومة ثورية وبالاستعانة بقوى المثقفين ، حتى يشعر البعض المتمرد من القبائل الجبلية - التي تستر وراء الاستقلال الذاتي أو الاختلاف المذهبي أو حتى التي يدفعها فقرها المادي إلى التمرد - بأهمية الاندماج والمشاركة في بناء أركان الجمهورية الفتية .

ولا شك أيضًا في أن الحكومة اليمنية تحتاج أثناء عملية البناء إلى تعاون دولي ، وخاصة من الجهات العربية ، وعلى رأسها الجمهورية العربية المتحدة ، التي أخذت - في شكل بطولي واضح - زمام المبادرة ، ووضعت كل إمكانياتها في خدمة الجمهورية العربية اليمنية منذ قيام الثورة .

الملاحق

(١) وهي مرتبة حسبها ورد الإشارة إليها في الرسالة . وقد حرصنا على جمع هذه المجموعة من الخطابات والمعاهدات لأهميتها وإكمال الفائدة . وهي تشمل - بوجه خاص - المعاهدات التي عقدها الإمام يحيى مع الدول المختلفة .

كتاب الإمام يحيى

إلى وفد مكة من قبل السلطان العثماني^(١)

١٨ شعبان ١٣٢٥ (أكتوبر سنة ١٩٠٧)

شرح الإمام في خطابه الطويل هذا وجهة نظره في كيفية استقرار الأحوال في اليمن . وهاجم فيه الولاة والموظفين العثمانيين باعتبارهم مصدر الفساد والاضطراب ، واتهمهم بالخروج على أوامر الدين ، ولكنه كان يعلن ولاه للسلطان العثماني وخضوعه له وبين فيه أيضاً ضرورة الاعتراف بوضعه الخاص حتى يتمكن من مراقبة تطبيق الشريعة والسهر على حمايتها . ويتضح في الخطاب الصبغة الدينية بشكل كبير ، كما أنه يعبر خير تعبير عن أسلوب ذلك العهد في اليمن . وقد أشرنا إليه في الرسالة عند الكلام عن المجهودات السلمية لإنهاء المنازعات بين الإمام يحيى والسلطات العثمانية (راجع ص ٧٤) .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، وإذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتبيننه للناس ولا تكتمونه . والصلاة والسلام على القائل من كتم علماً ألجمه الله بلجام من نار . وعلى آله المطهرين من الأرجاس ، المصطفين على كافة الناس ، وعلى صحابته الراشدين ، أولى العفة والعزيمة في الدين .

(١) الواسعي . تاريخ اليمن ، ص ٢١١ - ٢١٨ .

أما بعد ، فإنه وصل إلينا كتاب جليل من علماء مهابط التنزيل ومعارج ميكايل وجبرائيل ، السيد الجليل عبد الله بن عباس ، ورفقائه العلماء التسعة الأكياس : وأفرغ الله عليهم سحاب رحمة الرضوان والتسليم . وأوضح بحميد سعيهم الصراط المستقيم وصرف عنهم كل شيطان رجيم ، ونزههم عن خدمة ضمير كل جبار أثيم ، ووقفهم إلى مطابقة مراده ومراد سلطان الإسلام وحامي حى الدين القويم . متضمناً للنصيحة ، معرفاً بإدهم الإسلام من تكالب ذوى الملل القبيحة ، ملوحاً بما لم يكن من مواد ، ومن حاد الله ورسوله ، ومعرفاً بما هو المعروف من حق وقدر سلطان الإسلام أيد الله به الدين ، ونصره على الكفرة والمشركين . فنقول :

الحمد لله الذى قيض لنا من يفهم الخطاب ، ويعرف الخطأ من الصواب ، ويدرك مدارك الأحكام . ويحكم الشرع الذى ارتضاه لنا السلام . وما نحن نقدم نفثة مصدور ، وزفرة محروور . اعلموا حاكم الله تعالى أن الله ، والله الحمد ، اختار لنا ديناً قوياً هو أشرف الأديان ، فبعث الله به أفضل الرسل سيد ولد عدنان . وأكمل له ذلك الدين ، فقال : ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم ﴾ ثم قبض الله رسوله إليه ، وقد أوضح المنهج وأزال العوج عن خير القرون . فما زال الإسلام ينمو ويرتفع ، والضلال ينقص ويتضع . وكان كلما حدثت بدعة أزيلت ، أو مظلمة ارتفعت ، حتى تولى ذو الملك العضوض ، فتناقص ذلك التمام ، وتكاثر الفساد من عام لعام . واختلف على الدين الولاة ، ومدت إلى جانب أعناقها لإبتلاع الإسلام العداة . ولملت نيران الشر ، وظهر الفحشاء والمنكر . وكان ما كان من مغلوب وغالب ، ومطلوب وطالب . ومكن الله الدولة العثمانية من الحماية للدين ، وحفظ حوزته من الكفرة المعتدين .

وكانت بلاد اليمن بيد أسلافنا من آل الأكرمين من المائة الثالثة إلى التاريخ^(١) ، ولم ينفك قائم الحق عنها إما متولياً لجميعها أو بعضها ، كما هو معروف في تواريخ اليمن . وكانت المعارك مستمرة بين أسلافنا ومن ناولهم

(١) يقصد إلى الآن (أى تاريخ كتابة الخطاب) .

لرغبة أهل اليمن في ولاية ساداتهم وأولاد نبهم رضى الله عنهم ، واعتقادهم وجوب توليهم ونصرتهم ، وكما يعرفونه من أحوالهم وأن لا إرادة لهم غير الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر المخوف ، وإقامة الشريعة وتعديل المائل ، وإرشاد الجاهل ، وتقريب المؤمنين ، وإبعاد الظالمين . ثم لما توجه أحمد مختار باشا من الحضرة السلطانية إلى اليمن ، وكان قائماً ذلك الوقت الإمام محسن ابن أحمد وكان بينه وبين المأمورين ملاحم . ثم بعث الإمام شرف الدين ولا زال ظلم المأمورين يتضاعف من عام إلى عام وتنوعهم في المعاصي وارتكاب الشهوات ظاهراً بلا حياء ولا احتشام . ولما ظهر شيء أو زاد كثرت البغضاء في قلوب أهل اليمن للمأمورين ، فالإيمان يان والحكمة بيانية ، حتى قام والدنا رضى الله عنه ، وقد ضرب ضلال المأمورين بجرائنه . وتطاردت أفراس شهواتهم في حلبة الفجور وميدانه ، فكانت بينه وبين المأمورين ما كان حتى مضى لسبيله ، ولحق بحزب جده الأمين وجيله . فانتصبنا لذلك المقام ، حين نفر أهل اليمن من مأموري السلطنة على الدوام . ولم نقم والله لدرهم ولا دينار ولا لطلب علو ولا فخار . ولكنه أكرهنا على ذلك قوله تعالى : ﴿ ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون ﴾ ونحوها من صرائح الكتاب والسنة .

ثم كان بين أهل اليمن و المأمورين ما كان ، وكان منا غاية الإحسان لاتباع سلطان الإسلام ، كما قد عرفه من له بها كان أى إلسام . وعقد الصلح بيننا وبين المأمورين مؤكداً بلمة الله وذمة رسوله مع إغفال النظر عن إمكان الغدر وخفر الذمم .

فلم يرغمنا إلا محررات من الحاج أحمد فيضى باشا ، مشعراً بما تقشعر منه الجلود من نقضه تلك العقود ، وخفره لتلك الذمم والعهود . فراجعناه ونصحناه وأعلمناه بما في خفر ذمة الله من التعرض للوبال والاستعجال للنيكال ، فما زاده إلا شدة وثقة بما كانت في يده غير الله من العدد والعدة ، وكان

ما كان من إخراج الدور وسفك الدماء وذهاب الأموال ، ولم يكن منا إلا مجرد الدفاع المأمور به شرعاً ، ثم أردنا لسكون والانشغال بما أماته المأمورون من إحياء العلم الشريف وإقامة شريعة الله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتعليم الناس معالم الدين ، وإرسال المعلمين إلى القرى لتعليم أهلها الصلوات ، فلم يشعرنا إلا تجاوز يوسف باشا الحدود ، وتبنييد الأبناد وتجنيد الجنود ، وإدخاله إلى طرف بلاد حاشد وإلى ما هو بأيدينا فلم يسعنا السكون فكان ما كان . نعم والمأمورون لم يزالوا يثيرون غضب السلطان على أهل اليمن ، ويستجدون منه الأجناد المتردفة والأموال اللمتكاثرة ويشيرون باستئصال أهل البيت النبوي والدين المصطفوي . وينسبوننا عندهم إلى الخوارج والرافضة وربما يخرجوننا عن دائرة الملة المحمدية ولا والله ما لنا مذهب غير ما كان عليه خير القرون والسلف الصالحون ، وإننا لنبرأ إلى الله من الخوارج والرافض وأهل البدع المحدثه ، والمأمورون يعرفون ذلك منا لكنه حداهم على ذلك ما جبلوا عليه من حب جمع الأموال والتسلق لأخذها من غير الوجه الحلال ، ولم يتم ذلك إلا باستمرار القتال ، والتنقل من حال إلى حال فتراهم يحسبون على الأموال الميرية ما يأخذونه على الأهالي بيد العدوان ، ويضاعفون أجر الحيوانات على أنهم كثيراً ما يعتصبونها ولا يعطون أهلها شيئاً وهم مع ذلك على اللذات والشهوات عاكفون وعلى التفتن في الفجور يتنافس منهم المتنافسون فتتكرهم المساجد والجوامع ، ويحجدهم شهر الصوم الذي هو لكل خير جامع . وتعرفهم الكثوس والأقداح ، وتصافهم أرباب القدوح الملاح . وكل هذا بين واضح سترونه عياناً إن لم يضرب عنكم الحجاب ، وتوصد الأبواب . ومع ذلك تراهم يصادقون لرابطة عداوتنا كل ضال ، حتى أنهم ليقربون الباطنية الكفرة ويعطونهم كثيراً من الأموال . ولا وأيم الله ، ما هذا دينوتهم الجامعة غير عداوتهم آل محمد ، مع أن مصادقتهم لمثل الباطنية فيما يزيدينا إلى الناس

حباً ويزيدهم إلى الناس كرامة وبغضاً ، وأسألوا أهل الإنصاف عن جميع ما حررناه . ولقد أكثر المأمورون على سلطان الإسلام تزويدات الكلام ، حتى خيلوا إليه أن محاربتنا أقدم من محاربة الكفار الطغام وشغلوه بمحاربة آل النبي المختار . وفي خلال المدة السابقة أرسل سلطان الإسلام ، أيد الله به شريعة سيد الأنعام ، هيئة بعد هيئة ، ومفتشين بعد مفتشين ، وكلها خرج أحد منهم تلقاه المأمورون بالإحسان وأدخلوا عليه من يتكلم بمرادهم ، وحالوا بينه وبين ما هو مأمور بإمضائه . وسيكون ذلك أو نوع منه معكم أو قد كان ، حتى لقد أرسلنا كتباً عديدة إلى الباب العالي من طرق شتى لم يعد لنا جواب رأياً لاحتفال المأمورين بردها عن ذلك الباب .

وأما الأحكام الشرعية فيما كأنهم أمروا بغير هدمها وعو اسمها ، وطمس رسمها . فإننا لله وإنا إليه راجعون . عوداً على بدء ، النصيحة مقبولة إن شاء الله تعالى ، غير أننا نحب أن نطلعوا على ما دار بيننا وبين الوالي أحمد فيضى ومن كاتب إلينا من المأمورين لتعرفوا مسلكنا في الإنصاف . وبعدنا عن الميل والاعتساف . وستعرفون حقيقة الحال وهما نحن ننشدكم الله والإسلام ، وهل تجدون ناسخاً للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر المخوف ؟ أم هل تجدون من محرم للدفاع على الأموال والأعراض والنفوس والبنات والبنين ؟ أم هل من ممانع لقتال من أضاع أركان الإسلام ؟ أم هل من تثريب على من اقتضى الأمر بآيات قرناء القرآن والحجة على الأمة في كل عصر وأوان ، الذين أوجب الله محبتهم على كل بنى الإنسان ؟ أم هل من ناسخ لآيات : ﴿ ومن لم يحكم بما أنزل الله ﴾ . وإنا نحذركم من دسائس المأمورين فإن لهم طرقاً إلى جلب أمثالكم إلى اتباع مقاصدهم ، كما انتخبوا لخدمة أفكارهم أناساً من أهل اليمن ، وجعلوا لهم آلهة في كل مكان حتى بلغ بهم الحال إلى أن أرسلوهم للوفادة للباب العالي للتعبير عنهم بما علموهم كما يفعلونه إذا وصل مثل حضراتكم أو مفتش فهم

يمرون عليه في كل يوم بأماكن الأمراء ، ويدلسون بأقوال لا يعباون ولا يبالون
بظهور الكذب فيها والافتراء . ثم ابحتوا عن العلة الباعثة فإن من عرف الداء
عرف الدواء .

وإننا نمد إلى الله أكف الابتغال أن يجعل على أيديكم جبر كسر اليمن
الميمون ، وأن يقذف في قلب سلطان الإسلام الرأفة والرحمة باستدراك حشاشة
أهله فهم مؤمنون .

وشريف السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

حرر في ١٨ شعبان المعظم سنة ١٣٢٥ هـ .

نص شروط الاتفاق^(١)

الذى تم بين الإمام يحيى واللواء أحمد عزت باشا

(المعروف باتفاق « دعان »)

أول شهر ذى القعدة عام ١٣٢٩هـ (١٩١١ م)

يعتبر هذا الاتفاق ترصية للطرفين المتنازعين - الإمام
والعثمانيين - وهو نتيجة مجهودات حرية وسلمية طويلة ، وقد اعترف
العثمانيين فيه للإمام بالشخصية الخاصة وبعض النفوذ الدينى باعتباره
زعياً لطائفة دينية معينة والاتفاق فى جملة عبارة عن مواد تنظيمية
لتحديد العلاقة بين الإمام والعثمانيين ، ولتحديد اختصاصات الولاية
والموظفين العثمانيين ، ولتوضيح مدى سيطرة العاصمة العثمانية على
ولاية اليمن . ونصت مواد الاتفاق كذلك على نظم الحكم هناك ،
وطريقة جمع الضرائب ، وسير العمل فى المحاكم المختلفة ، ومراعاة
الشرعية الإسلامية فى المسائل المختلفة ، وغير ذلك من الأمور
الإدارية . (راجع ص ١٣٦) .

١ - ينتخب الإمام حكاماً لمذهب الزيدية ، وتبلغ الولاية ذلك ، وهذه
تجرب الأستانة لتصدق المشيخة على ذلك الانتخاب .

٢ - تشكل محكمة استئنافية للنظر فى الشكوى التى يعرضها الإمام .

٣ - يكون مركز هذه المحكمة صنعاء ، وينتخب الإمام رئيسها وأعضاءها
وتصدق على تعيينهم الحكومة .

(١) الواسعى . تاريخ اليمن ، ص ٢٣٦ ، ٢٣٩ .

ودعان : قرية صغيرة تقع فوق قمة جبل شمال غربى مدينة عمران .

٤ - يرسل الحكم بالقصاص إلى الأمانة للتصديق عليه من المشيخة وصدور الإرادة السننية به ، وذلك بعد أن يسعى الحاكم في التراضى ولا يفلح ، ولا ينفذ الحكم إلا بعد التصديق وصدور الإرادة بشرط أن لا يتجاوز أربعة أشهر .

٥ - إذا أساء أحد المأمورين (الحكام والعمال) الاستعمال في الوظيفة يحق للإمام أن يبين ذلك للولاية .

٦ - يحق للحكومة أن تعين حكاماً للشرع من غير البانيين في البلاد التي يسكنها الذين يتمذهبون بالمذهب الشافعى والحنفى .

٧ - تتشكل محاكم مختلطة من حكام الشافعية والزيدية للنظر في دعاوى المذاهب المختلفة .

٨ - تعين الحكومة « محافظين » تحت اسم « مباشرين » للمحاكم السبارة التي تنجول في القرى للفصل في الدعاوى الشرعية ، وذلك دفعاً للمشقات التي يتكبدها أرباب المصالح في الذهاب والإياب إلى مراكز الحكومة .

٩ - تكون مسائل الأوقاف والوصايا منوطة بالإمام .

١٠ - الحكومة تنصب الحكام للشافعية والحنفية فيما عدا الجبال .

١١ - صدور عفو عام عن الجرائم السياسية والتكاليف والضرائب الأميرية التي سلفت .

١٢ - عدم جباية التكاليف الأميرية لمدة عشر سنوات من أهلى « أرحب » و « خولان » لفقرهم وخراب بلادهم وإرتباطهم التام بالحكومة .

١٣ - تؤخذ التكاليف الأميرية بحسب الشرع .

١٤ - إذا حصلت الشكوى من جباة الأموال الأميرية لحكام الشرع أو للحكومة فعلى هذه أن تشترك مع الحكام في التحقيق ، وتنفذ الحكم الذى يحكم به عليهم .

١٥ - يحق للزيدية تقديم الهدايا إما تنوُّاً وإما بواسطة مشايخ الدولة أو
الحكام .

١٦ - على الإمام أن يسلم عشر حاصلاته للحكومة .

١٧ - عدم جباية الأموال من جبل الشرق^(١) لمدة عشر سنوات .

١٨ - يخلى الإمام سبيل الرهائن الموجودين عنده من أهالي صنعاء وما
جاورها وحراز وعمران .

١٩ - يمكن للأمورى الحكومة وأتباع الإمام أن يتجولوا في أنحاء اليمن
بشرط أن لا يخلوا بالسكينة والأمن .

٢٠ - يجب على الفريقين أن لا يتعديا الحدود المعينة لهما بعد صدور
الفرمان السلطاني بالتصديق على هذه الشروط .

وإكمالاً لهذه الشروط عين الإمام حكاماً وكتاباً للمراكز والنواحي ونظاراً
للوقوف الداخلى والخارجى وللوصايا .

(١) خلافاً من مخالفات آنس وأهله في غاية الفقر ويوتهم تخربت مما حصل من المحاربة .

خطاب سعيد باشا في الحج

إلى القائد العثماني أحمد توفيق باشا في صنعاء^(١)

٢ نوفمبر سنة ١٩١٨

على سعيد باشا هو قائد القوات العثمانية التي زحفت جنوباً إلى المحميات أثناء الحرب العالمية الأولى ، وحاولت مهاجمة عدن وفشلت ؛ مما اضطرها إلى الاستقرار في الحج وما حولها من المحميات ، حتى دعا الأمر إلى الانسحاب عند إعلان الهدنة العامة وانضمام الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى ، أما أحمد توفيق باشا فهو قائد عثماني آخر للقوات العثمانية التي بقيت في اليمن . وأهمية الخطاب تتمثل في عدة نواح : أولاً : أنه يحدد الأراضي التي استولى عليها على سعيد باشا وظلت تحت قبضته حتى انسحب منها . وثانياً : أن الخطاب يحمل رد على سعيد باشا على التهم الموجهة إليه بأنه سلم ما في حوزته للإنجليز ، ويعدد المجهودات والمتاعب التي واجهها هو وقواته في هذه الحرب ، ويرد التهم إلى قائلها الذين في صنعاء - وهم الإمام ، والوالي والقادة العثمانيين - وأنهم لم يشاركوا في هذه الحملة بمجهود يذكر إلا إلقاء التهم وإطلاق الإشاعات . وثالثاً : أن الخطاب يحمل نداء إلى الإمام أو من يمثله أمر المحميات بالحضور إلى الجنوب لامتلاك ما تحت يده ، ويشير تصريحاً وتلميحاً إلى تقاعد هؤلاء في محاربة الإنجليز . وقد كان الأحرار اليمنيون في القاهرة يرون أن هذا الخطاب (والخطاب التالي) وثيقتان هامتان تبدينان الإمام يحيى بالتقاعد عن تلبية هذا النداء ، وعدم انتهازه الفرصة لاسترجاع المحميات ، وطرده الإنجليز من الجنوب العربي كله ، وضم هذه البقاع إلى اليمن الأم ، كما كان الحال قبل دخول الإنجليز المنطقة . (راجع ص ٢٢٣) .

(١) أحمد فضل البعلبكي : هدية الزمن في أخبار ملوك الحج وعدن ، ص ٢٥١ - ٢٥٤ .

« إن القلاع المهمة والأراضى التى استردناها من الإنجليز مثل قلعة باب المندب والشيخ سعيد وسواحل المخاوذ باب وكذا النواحي التسع الموجودة الآن تحت أشغالنا وتأثيرنا وهى :

لحج ، والصبيحة ، والخواشب ، والضالع ، ويافع العليا والسفلى ، وبلاد الفضلى ، تلك النواحي باعتبارها أوسع من لواء تعز فى داخل جنوبي اليمن ، وعلى الساحل من باب المندب إلى شقرة ما عدا شبه جزيرة عدن ، فجميع هذه الأراضى المذكورة فى قبضتنا ونحن المحافظون عليها . وأما البلدان التى تعود تابعيتها إلينا حضرموت ، وبلاد الصومال حتى بلاد الدناكل ، وقد عقدت مقاولا لهم بتابعيتها وأوراق المقاومة المعقودة محفوظة بأيدينا تحت أساء كل من الأمراء والمشايخ وعقال وأهالى البلدان المذكورة . أما المواقع والخطط الحربية والنقط المهمة الموجودة فيها قواتنا العسكرية ، وعليها المدار والمقابلة لباب عدن والشيخ عثمان فهى كما سيأتى :

(الدرب . وير ناصر . ودار هيثم المسمى دار المشايخ . والمجهالة ، وكدمه الأصلح . وير جابر . والمحاط . وبما أن حكومتنا المثبوعة قد قبلت أساسات الصلح مع حكومة إنكلترة وحلفائها ، وعقدت الهدنة بتاريخ ١٨ تشرين أول سنة ١٣٣٤ رومى ، ويعد أن أرسى مراكب الإنكليز وحلفائهم فى مراسى دار السعادة بالصورة السودية ، ومسويت أمور وضع المهادنة ، فهذه الصورة التى هى عن قواعد الهدنة المبلغة رسمياً من حكومة إنكلترة حصل هيجان عظيم بين العساكر والأهالى وفى داخل الخطط الحربية فتلاقت الأمر مسرعاً لأجل تسكين ذلك الهيجان ، ولكى نفهم من قريب نوايا العدو ، وكان ضرورياً أن تلاقى مع والى وقومندان عدن لأجل هذا الغرض ، ولتأمين المخابرة بين اليمن ودار السعادة لا لغرض آخر يوجب الشك وسوء الظن . وكما ظهر لى من جواب سيادة الإمام بتعبير كلمة (لقد ساءنا) قاصداً بهذا التعبير تقييحى ،

وما حمله على ذلك إلا مقاصدكم وأغراضكم الخصوصية لبعض أسباب
كاشتراككم مع والى ولاية اليمن بنشریاتكم وإشاعاتكم غير اللائقة والمخالفة
للحقیقة ، قاصدين بذلك إهانتی عند عموم أهالی اليمن المحترمين ، الذين
لیس لهم وقوف على الحقیقة لسوء تفسیركم لها .

ولكنی قانع وقائل إن كل ذلك لیس له عندی أهمية بمثل الذرة ، لما
لی من سوابق الخدم ، خصوصاً فی هذه التربة المقدسة الیمانية ، وما قمت
به من المحافظة والمدافعة والثبات والمحاربة المتواصلة ضد العدو فی باب
المنذب ویباب عدن منذ أربع سنوات ، وكل ذلك بمساعدة ومظاهرة
رؤساء مجاهدى وأهالی لواء تعز ، لما بذلوا من أرواحهم وأموالهم خدمة
للدين والوطن .

أما حضرة الإمام ، ووالی الولاية ، وجنابكم ، فلم یكن لكم نصیب فی
شیء من المعونة المادية أو الفعلية نحننا سوى الكلام لا غیر ، مع حرماننا
من كل شیء .

ویشهد على ذلك كل من أرباب الشرف وأصحاب الوجدان ، من عموم
أهالی اليمن من ذكر وأنثى حتى الصبيان . وفوق كل شیء ، فالتواريخ والوثائق
ستبین ذلك بالصرحة . والحاصل أن لليمن مفتاحین مهمین ، هما الحج وباب
المنذب ، اللذین هما من أهم ما یكون لسلامة ومحافظة عموم اليمن ، فكل من له
علاقة وصلاحة من الدوات فلیشرف سریعاً للاستلام . أما نحن فقد أمرت
حكومتنا المتبوعة المفخمة بإجازتنا ، وختمت وظیفتنا ، فلسنا مأذونین بالبقاء
بصفة محاربین فی هذا الوطن الذى نعتبره وطننا الثانى . وقد كفانا ما لقيناه نحن
العساكر العثمانيين والفدائيون فی هذه المدة الطاقلة من المتاعب المضنية
للأجساد ، والمفاداة بأرواحنا العزیزة ضد العدو وتحت قذائف الطائرات
والمدافع (والمكاین) و بین الرمال والخبوت من غیر ماء فی أيام الصيف

الجهنمي ونحن معرضون للحميات لشدة الرطوبة في داخل الخنادق أيام الشتاء من جهة ، ومن الجهة الأخرى كل هذه الدماء التي أرقناها والأرواح التي أزهقناها في هذا السبيل ، إنما هي للمحافظة على عرض وشرف ووجدان أهل اليمن المقدس الذي هو من ضمن الحرمين الشريفين من تجاوز الأعداء . والحالة هذه مع كوني لا زلت ولم أزل مضحياً بروحي ليلاً ونهاراً في سبيل الدين والوطن ، وبحسب الوظيفة مع الحرمان الكلي ، ففوق كل هذا ير موننا من بعيد بما يسهل على طباعهم ، ولكنه عندنا من أغلظ القول ، مشيعين فيهم حزم وإصرار أنى لمقابل بعض المنافع الخسيسة سأعيد لحجا وما حولها للأعداء . فإننا نرجوكم خاصة ، أن تنفضلوا بالتبليغ لمن يلزم ، ليسارع بإرسال أه كائن يكون من له حمية وطنية قهرمانية ، بالوفود إلى باب المنتدب وإلى الحج لاستلامها قبل فوات الوقت . ومع أنى لا أقبل أصلاً أن أكافأ بالتهم المهيئة التي يقصدون بإذاعتها وافتراءها أن يلصقوها بى ، ولئن المقررات مردودة ومعادة للمذيعها وقائلها وناشريها بتأييدها . »

قائد منطقة الحركات بلحج

أمير اللواء

على سعيد

٢ تشرين ثانى سنة ١٩٣٤ رومى

الخطاب الموجه من اللواء سعيد باشا

إلى اللواء حسين باشا بصنعاء

١٢ نوفمبر سنة ١٩١٨

اللواء حسين باشا قائد عشائى آخر باليمن ، وكان بصنعاء
حيثذ ، وهذا الخطاب يشبه الخطاب السابق ، ويحمل نفس الدلالات
والأغراض . ولكن يلاحظ هنا أن على سعيد باشا يكثر من الإشادة
بالجهود التى بذلها هو وجنده ، ويحمل اليمنيين عامة والإمام خاصة
مسئولية المحافظة على بلادهم وحدودهم . ويذكر أنه وقواته تحملوا
هذه المسئولية مدة أربع سنوات أثناء اشتعال الحرب العامة وأن هذا
هو واجب عرب اليمن الآن .

وهو يستغرب فى هذا الخطاب أمر القيادة العثمانية بصنعاء الذى
يقضى بضرورة البقاء فى المحميات وعدم تسليمها للإنجليز ، إذ إنه
يرى أن حكم ذلك يرجع إلى السلطنة العثمانية فى استانبول فقط ، وإلى
ظروف الحرب العالمية الأولى العامة ، بل ويشير إلى أمر هام فى نفس
الوقت - وهو أن واجب القيادة والشعب اليمنى هو مساعدة الجيرش
العثمانية فى اليمن على الوصول إلى أهاليهم وأوطانهم سالمين . (راجع
ص ٢٢٣) .

حضرة أمير اللواء حسين باشا المتعاقد بصنعاء .

إن إشعاركم بخصوص وقوع بعض مظاهرات وطنية فى صنعاء كما وقع

في بداية الحرب العمومية ، وفي حرب طرابلس الغرب ، وإن تأمينات حضرة الإمام القوية في غاية الوطنية والديانة هو موجب للسور .

إن مثل هذه المظاهرات لم تبد لحد الآن فعلياتها التسامة بالمال والرجال لمصلحة الحكومة السنية . نتمنى أن نسمع ونرى تحقيق وقوعها بعد الآن ، وإجرائها فعلاً وتماماً من أصحاب البلاد الحقيقيين ، أريد أن أوصل بعد هذه المظاهرات ، أن أولاد اليمن لا يكونون متفرجين ، كما كان الواقع منذ أربع سنين ، ولسان حالهم يقول نحن نرتاح وعساكر الترك يحافظون على حدود بلادنا ، بل يسعى كل صغير وكبير منهم ويتقدم بالغيرة التي لا تعرف الملل إلى إيفاء واجباتهم الدينية والوطنية . أما نحن الأغراب ، فجهادنا المملوء بالشرف في الدفاع داخل الخنادق مع الحرمان التام من الوسائل قد ختم . ومن الآن فإن دور الجهاد حريئاً وسياسياً وإدارياً لإخواننا العرب ، فالوظيفة الإنسانية الأولى التي تترتب على عموم أولاد اليمن ، أن يقوموا بالمعونة من كل الوجوه للعثمانيين في إيصالهم إلى أوطانهم وأمهاتهم سالمين ، وأن يبذلوا المروءة والسعى في ذلك شكرًا ومكافأة للعثمانيين للمحافظة على وطنهم إلى الآن ، واستشهاد الآلاف منهم في سبيل دفع العدو من أن يستولى على شبر من أرضهم .

وأوّل أن يعترف بذلك حضرة الإمام فقبل كل أحد ، إن الواجبات القطعية للأحوال العمومية ، والأوامر الصريحة من مركز السلطنة ، يستلزم مع الأسف وداع العثمانيين لإخوانهم العرب المحترمين بعيون دامعة . ولم يبق محل هناك للتفسير والتأويل . وإنني أنتظر وصول كتابكم الذي ذكرتموه ، ولكنني أستغرب التوصية لنا بالثبات من جنابكم . فالتعديح بالنفس عيب . وإنما التلغرافات الواردة من كل الجهات أجبرتني على القول بأنه لا ينكر أحد ما لقيناه في اليمن مدة أربع سنين من دروس الثبات والغيرة والشجاعة ،

وما بعثناه في هذا الفيلق الذي كان في حالة العجز والجمود في بداية الحرب ،
من روح الحركة والفتح والاسترداد للبلاد ، وجعلناه مثالا لمن يقتدى به .
ويعترف لي بذلك المخالفون أهل الحسد ، وإنى وإن كنت أشكر كلمات
جنابكم ، وكلمات حضرة الإمام اللطيفة ، ولكنى أحتج على مثل تلك
التواصى من الذين لا عمل لهم ولا أمل منذ أربع سنين سوى إملاء رؤوسهم
ومعدهم ببخار العرق (الخمر) وملء صناديقهم بذهب هو ثمن دماء أولاد
العثمانيين ، إن العساكر جميعا بلحج مراض (مرضى) ومسببو مصائبهم
بصنعاء ، فإذا أمكن انتظارنا في لحج للأمر الأخير من حكومتنا ، فسنجتهد
يا حضرة الباشا المحترم » .

قائد منطقة الحركات بلحج

أمير اللواء

على سعيد

١٢ تشرين ثان سنة ١٣٣٤ رومى

المعاهدة اليمنية الإيطالية^(١)

٢ سبتمبر سنة ١٩١٨

ترجع أهمية هذه المعاهدة إلى أنها أول معاهدة يعقدها الإمام يحيى مع دولة أجنبية ، وإلى أنها أول اعتراف دولي باستقلال اليمن وبأن الإمام ملكاً مستقلاً . وتعتبر المعاهدة كذلك تنويعاً لمجهودات إيطاليا الدبلوماسية في المنطقة ، وفي مجال منافستها الاستعمارية مع إنجلترا بالذات .

وقد أدى هذا التعاقد إلى أن إيطاليا تمتعت بالحظوة والنفوذ في اليمن طوال عهد الإمام يحيى - بل حتى نهاية حكم أسرته . وحرصت المعاهدة على تنظيم العلاقات بين الدولتين ، كما نصت على أن تقدم إيطاليا كل مساعدة إقتصادية وفنية لليمن ، وأن تقوم بينهما علاقات تجارية . وكانت مدة سريان المعاهدة عشر سنوات وجددت فعلاً عند نهاية هذه المدة . ونظرًا لأهميتها وللظروف التي لا يستهان بها ، فقد نشر نصها في صحف القاهرة وبغداد ودمشق في آن واحد . وقد تبادلت الدولتان التصديق عليها في ٢٢ ديسمبر ١٩٢٦ . وقد راجعنا هذا النص على ما نشر بالأهرام يومئذ . (راجع ص ٢٩١) .

مادة ١ : تعترف حكومة جلالة ملك إيطاليا باستقلال حكومة اليمن وملكها جلالة الإمام يحيى الاستقلال المطلق الكامل . ومع هذا فلا تتدخل (تتدخل) حكومة إيطاليا المباشر إليها في عملكة جلالة ملك اليمن الإمام بأي أمر من الأمور التي تناقض ما في الفقرة الأولى من هذه المادة .

(١) الواسعي : تاريخ اليمن ، ص ٣٤٥ - ٣٤٨

Hurewitz : Diplomacy in the Near and Middle East, Vol. II, pp. 146 - 147.

مادة ٢ : تتعهد الدولتان بتسهيل التبادل في التجارة بين بلديهما .

مادة ٣ : حكومة جلالة ملك اليمن تصرح بأنها ترغب أن تجلب طلباتها من إيطاليا ، وذلك في الأشياء والألات الفنية التي تساعد بجلب الفائدة في نمو اقتصاد اليمن ونفقه ، وكذلك في الأشخاص الفنيين . والحكومة الإيطالية تصرح بأنها تبذل جهدها حتى يصير إرسال الأشخاص والألات الفنية والأشياء بأنسب وجه في الأنواع والأثمان والرواتب .

مادة ٤ : ما ذكر في المادة الثانية والثالثة لا يمنع حرية الطرفين في التجارة والمطلوبات .

مادة ٥ : ليس لأحد من تجار المملكتين أن يجلب ويتجر فيها ممنعه إحدى الدولتين في بلادها ، ولكل من الدولتين أن تصدر ما جلب إلى بلادها عما تمنع جلبه والتجارة فيه بعد الإشعار .

مادة ٦ : هذه المعاهدة لا يكون معمولاً بها إلا من حين تصل إلى جلالة ملك اليمن الإمام يحيى مصدقة من جلالة ملك إيطاليا .

مادة ٧ : تكون هذه المعاهدة جارية ومعمول بها لمدة عشر سنوات من بعد تصديقها ، كما في المادة السادسة ، وقبل انقضاء مدة هذه المعاهدة بستة أشهر إذا أراد الطرفان تبديلها بغيرها أو تمديدتها ، كانت المذاكرة في ذلك .

مادة ٨ : ولما حرر في هذه المواد فجلالة ملك اليمن الإمام يحيى وسعادة كفاليري غاسبارينى بالوكالة عن ملك إيطاليا قد أمضيا هذه المعاهدة المحسرة من نسختين متطابقتين باللغة العربية والإيطالية . ولعدم وجود من يعرف الترجمة عن اللغة الإيطالية معرفة تامة لادن جلالة ملك اليمن ، ولأن المفاوضات التي تمت

بين الطرفين بعقد الودية التجارية كان التفاهم فيها باللغة العربية ،
ولأن سعادة كفاليري غاسباريني قد تأكد أن النص العربى هو مطابق
للنص الإيطالى تمامًا ، لذلك اتفقنا بأنه إذا نشأت شكوك أو اختلاف
فى تفسير النصين العربى والإيطالى ، فالطرفان يعتمدان النص
العربى وتفسيره بأصول اللغة العربية واعتبار هذا شرطاً .



معاهدة مكة المكرمة^(١)

بين الملك عبد العزيز آل سعود وبين الحسن الإدريسي
١٤ ربيع الآخر سنة ١٣٤٥ هـ (٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٦ م)

توضح هذه المعاهدة نوع العلاقات التي كان من الممكن أن تنشأ بين الوحدات السياسية في الجزيرة العربية حتى النصف الأول من القرن العشرين . وهي معاهدة حماية في المقام الأول أدت إليها الظروف التاريخية الخاصة بالمنطقة ، وكانت نتيجة مباشرة لضعف الإمارة الإدريسية اللواتي بعد وفاة مؤسسها السيد محمد الإدريسي ، ومحاولة الإمام يحيى الاستيلاء على الإمارة بالقوة ، مما دفع الأدارسة إلى الالتجاء إلى ابن السعود . وتنص المعاهدة على أن يتمتع الأدارسة باستقلالهم الذاتي في إدارة إمارتهم ، على أن يكونوا تحت حماية الملك عبد العزيز آل السعود ، ويتضح في المعاهدة بعض القيود التي فرضت على الإمارة - وخاصة في الشؤون الخارجية .

وتعتبر المعاهدة نقطة انطلاق النزاع بين المملكة اليمنية والمملكة السعودية . الذي انتهى بحرب عام ١٩٣٤ بين الدولتين ، كما تعتبر المعاهدة بداية اندماج عسير في المملكة السعودية . (راجع ص ٣٢٣).

« رغبة في توحيد الكلمة ، وحفظاً لكيان البلاد العربية ، وتقوية الروابط بين أمراء الجزيرة العربية ، قد اتفق صاحب جلالة ملك الحجاز وسلطان نجد وصاحب السيادة إمام عسير السيد الحسن بن علي الإدريسي على عقد الاتفاقية الآتية :

(١) المنار : المجلد ٢٧ ، الجزء ١٠ ، ص ٧٩٨ - ٦٩٩ .

(٢ م - ٣٤ - تكوين اليمن الحديث)

المادة الأولى : يعترف سيادة الإمام السيد الحسن بن علي الإدريسي بأن الحدود القديمة الموضحة في اتفاقية ١٠ صفر سنة ١٣٣٩ هـ المتعقدة بين سلطان نجد و بين الإمام السيد محمد بن علي الإدريسي ، والتي كانت خاضعة للأدارة في ذلك التاريخ ، تحت سيادة جلالة ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها بموجب هذه الاتفاقية .

المادة الثانية : لا يجوز لإمام عسير أن يدخل في مفاوضات سياسية مع أى حكومة ، وكذلك لا يجوز أن يمنح أى امتياز اقتصادى إلا بعد الموافقة على ذلك من صاحب الجلالة ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها .

المادة الثالثة : لا يجوز لإمام عسير إشهار الحرب ، وإبرام الصلح ، إلا بموافقة صاحب الجلالة ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها .

المادة الرابعة : لا يجوز لإمام عسير التنازل عن جزء من أراضى عسير المبينة في المادة الأولى .

المادة الخامسة : يعترف ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها ، بحكم إمام عسير الحال على الأراضى المبينة في المادة الأولى مدى حياته ومن بعده لمن يتفق عليه الأدارة وأهل العقد والحل التابعين لإمامته .

المادة السادسة : يعترف ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها بأن إدارة بلاد عسير الداخلية والنظر في شئون عشايرها ، من نصب وعزل وغير ذلك من الشئون الداخلية ، من حقوق إمام عسير ، على أن تكون الأحكام وفق الشرع والعدل كما هي في الحكومتين .

المادة السابعة : يتعهد ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها ، بدفع كل تعدد داخلى أو خارجى يقع على أراضى عسير المبينة في المادة الأولى وذلك بالاتفاق بين الطرفين حسب مقتضيات الأحوال ودواعى المصلحة .

المادة الثامنة : يتعهد الطرفان بالمحافظة على هذه المعاهدة والقيام
بواجبها .

المادة التاسعة : تكون هذه المعاهدة معمولاً بها بعد التصديق عليها من
الطرفين الساميين .

المادة العاشرة : دونت هذه الاتفاقية باللغة العربية من صورتين تحفظ
كل صورة لدى فريق من الحكومتين المتعاقبتين .

المادة الحادية عشر : تعرف هذه المعاهدة بمعاهدة مكة المكرمة .

وقعت هذه المعاهدة في ١٤ ربيع الآخر ١٣٤٥ هـ الموافق ٢١ أكتوبر
١٩٢٦ م .



معاهدة جدة^(١)

بين بريطانيا والملك عبد العزيز آل سعود
ملك الحجاز ونجد وملحقاتها

٢١ ربيع الأول سنة ١٣٤٦هـ (١٧ سبتمبر سنة ١٩٢٧م)

كان الغرض من عقد هذه المعاهدة هو الاعتراف باستقلال المملكة العربية السعودية واستقلال ملكها وهي تلغى في نفس الوقت معاهدة الحماية التي عقدت سنة ١٩١٥ بين بريطانيا وبين عبد العزيز آل سعود أمير نجد حيثلذ ، ويتضح هذا من نص المادة (٩) .
ويلاحظ أن بريطانيا حرصت فيها على تحقيق جميع مصالحها ، مثل قيام العلاقات الودية بين البلدين ، وتسهيل تأدية فريضة الحج للمسلمين الذين تحت حكم بريطانيا أو حمايتها ، وتعهد ابن السعود بالحرص على العلاقات الودية مع الكويت والبحرين ومشايخ قطر والساحل العماني ، الذين لهم معاهدات خاصة مع بريطانيا والرجوع إلى النص الإنجليزي للمعاهدة إذا اقتضت الحاجة (راجع ص ٣٣٤) .

المادة الأولى : الاعتراف بالاستقلال المطلق لملك صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها .

المادة الثانية : سيادة السلم والصداقة بينهما ، والمحافظة على حسن

(١) المنار : المجلد ٢٨ ، الجزء ٨ ، ص ٦٠٢ - ٦٠٦ (العدد الصادر في ٣٠ ربيع الآخر ١٣٤٦هـ الموافق ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٢٧) ونقلتها جريدة المنار عن جريدة «أم القرى» السعودية الصادرة في مكة في ٢٧ ربيع الأول سنة ١٣٤٦هـ .

العلاقات ، وعدم استعمال بلد كل منهما قاعدة عدوانية ضد الأخرى ، أو للأعمال غير المشروعة .

المادة الثالثة : تسهيل أداء الحج للرعايا البريطانيين ، والأشخاص المتمتعين بالحماية البريطانية من المسلمين .

المادة الرابعة : تسليم مخلفات الحجاج إلى المعتمد البريطاني لمن لا يوجد من يخلفه معه .

المادة الخامسة : الاعتراف بجنسية رعايا كل منهما عندما يوجدون في بلاد الآخر ، على أن تراعى قواعد القانون الدولي .

المادة السادسة : يتعهد ملك الحجاز ونجد بعلاقات الود والسلم مع الكويت والبحرين ومشايخ قطر والساحل العماني ، الذين لهم معاهدات خاصة مع صاحب الجلالة البريطانية .

المادة السابعة : التعهد بالتعاون بكل الوسائل الممكنة على إبطال تجارة الرقيق .

المادة الثامنة : إبرام هذه المعاهدة ، وتعتبر نافذة من تاريخ تبادل الإبرام ويعمل بها لمدة ٧ سنوات . وتبقى نافذة إذا لم يعلن أحد الفريقين قبل انتهاء ٧ سنوات بستة أشهر رغبته في إبطالها ، وتعتبر باطلة بعد مرور ستة أشهر من تاريخ إعلان أحدهما إبطالها للأخر .

المادة التاسعة : المعاهدة المعقودة بينهما في ٢٦/١٢/١٩١٥ ملغاة من تاريخ إبرام المعاهدة .

المادة العاشرة : دوت باللغتين العربية والإنجليزية ، وعند الاختلاف يرجع إلى النص الإنجليزي .

المادة الحادية عشر : تعرف هذه المعاهدة بمعاهدة جدة .

وقعت في جدة يوم الجمعة ١٨ ذى القعدة ١٣٤٥هـ (٢٠ مايو سنة ١٩٢٧م) وتبادل الإبرام في ٢١ ربيع الأول سنة ١٤٣٦هـ (١٧ سبتمبر سنة ١٩٢٧م) .



معاهدة صنعاء^(١)

بين المملكة المتوكلية اليمنية والاتحاد السوفيتي
١١ جمادى الأولى سنة ١٣٤٧هـ (أول نوفمبر ١٩٢٧م)

أحدثت هذه المعاهدة دوراً كبيراً في الأوساط الدولية والعربية عند عقدها ؛ لأنها كانت أول معاهدة تعقدها بلد عربي مع الاتحاد السوفيتي ، في وقت كان الشرق العربي مغلقاً أمام السوفيت نظراً لوقوع معظم بلدانه تحت الاستعمارين الإنجليزي والفرنسي . وقد انتهز الاتحاد السوفيتي الفرصة فأسرع إلى الاتصال بالإمام يحيى والملك عبد العزيز ، لأنها كانا الحاكمين العربيين المستقلين حينئذ ، كما استغل الإمام يحيى الفرصة أيضاً ، فعقد هذه المعاهدة لتقوية جانبه في نزاعه مع إنجلترا ، ولإجبارهم على التضامم معه . وتحمل المعاهدة طابع التودد والتعاطف ، وتشير في مقدمتها إلى أنها بداية لعلاقات أقوى وأعمق . وتنص المعاهدة - إلى جانب الاعتراف باستقلال اليمن واستقلال ملكها الإمام يحيى - تنص على تنظيم العلاقات التجارية بين البلدين ، وعلى ترتيب إقامة رعايا كل منهما في بلد الآخر . (راجع ص ٣٣٨) .

بناء على الاستصواب والاستنساق المتقابل من كل من حكومة اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية من طرف ، ومن حضرة صاحب الجلالة ملك اليمن الإمام يحيى ابن الإمام محمد حميد الدين وحكومته من طرف آخر ،

(١) نزيه مؤيد العظم : رحلة في بلاد العربية السعيدة ، ج ١ ، ص ١٨٧ - ١٨٩ .

J. C. Hurewitz , : Diplomacy in the Near and Middle East, Vol, II, pp. 177 - 178.

ورغبة الطرفين في تأسيس المناسبات الرسمية الاعتيادية ، وفتح الصلات الاقتصادية بين بلاديهما ، وترقيتها وبنائها على أساس الصديق في تنظيم العلاقات الودية بين الحكومتين وشعوبهما ، والاعتراف بالتساوى بين الطرفين في كافة الحقوق وأحكامها العامة المرعية بين الدول والملل .

قد اتفق الطرفان المشار إليهما على عقد معاهدة الود والصداقة والتجارة هذه ، واعتبارها كمقدمة لما تستدعيه وتقتضيه الظروف المستقبلية عند ترقى الصلات الاقتصادية بين البلدين وتوسعها من إجراء المذكرات والسعى من الحكومتين المشار إليهما في تنظيم الاتفاقات اللازمة كمثال تجارة وغيرها ، مما يرتضيه الطرفان ، فقررا الآن ما هو آت :

المادة الأولى : تعترف حكومة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية بالاستقلال الكامل المطلق لحكومة اليمن ولملكها صاحب الجلالة الإمام يحيى ابن الإمام محمد حميد الدين . ويقدر صاحب الجلالة ملك اليمن وحكومته صورة الاحترام الخالص والحسيات الجميلة التى تضمهرها حكومة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية لدولة اليمن وشعبها وسائر الشعوب الشرقية، ووفقاً لهذا فقد تأسس بين الطرفين المتعاهدين المناسبات الرسمية بموجب المقدمة المحررة آنفاً .

المادة الثانية : يتمهد الطرفان المتعاقدان بتسهيل المبادلات التجارية بين الدولتين ، ووفقاً لهذا التمهيد يكون لكل من رعايا الدولتين في بلاد الدولة الأخرى بعد الحصول على الإذن منها الدخول والإقامة طبق نظمها ، والعمل بالتجارة وإجراء معاملاتها التى تقتضيهما على شريطة أن يكون فصل القضايا التى تحدث لكل من رعايا الطرفين في المحاكم المحلية للدولة التى يوجدون فيها وفق نظمها ، وأن ما كان ممنوع الاتجار به في قوانين إحدى الدولتين فلكل منهما منع أو مصادرة ما وجد في بلدها من ذلك . ويعتمد

الطرفان المتعاقدان أن يساعدا بتطبيق كل تسهيل موافق للنظم المحلية في معاملات رعايا الدولتين في التجارة فيما يختص بالضرائب والرسوم الجمركية .

المادة الثالثة : توضع هذه المعاهدة في موضع التطبيق وإجراء من الحكومتين بعد إمضاءها وتصديقها على مقتضى الأصول الرسمية المعتادة من طرف حكومة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية اعتباراً من يوم وصول التصريح الرسمي من الحكومة المشار إليها إلى جلالة ملك اليمن الإمام يحيى .

المادة الرابعة : معاهدة الود والصداقة والتجارة هذه معمول بها وموضوعة في موضع العمل والتطبيق مدة عشر سنوات اعتباراً من التاريخ الذى ذكر في المادة الثالثة ، وعند انقضاء المدة المذكورة يمكن تمديدتها أو تبديلها بغيرها راجعاً إلى رغبات الطرفين المتعاقدين وما سيتفقان عليه في المستقبل .

المادة الخامسة : تسمى هذه المعاهدة معاهدة صنعاء ، وهى تشتمل على مقدمة وخاتمة وخمس مواد ، هذه المادة إحداها ، وقد نظمت في نسختين باللغة العربية لتداولهما بين الطرفين المتعاقدين .

الخاتمة : لكى تكون هذه المعاهدة مهيأة لاكتسابها صفة التصديق النهائى ، حسبما نصت عليه المادة الثالثة والرابعة ، قد أمضيت في صنعاء عاصمة اليمن من طرف معتمد حكومة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية حضرة آسناخوف بالنيابة عن حكومته المشار إليها ، ومن طرف الإمام حضرة القاضى محمد راغب المنسوب عن جلالة ملك اليمن الإمام المشار إليه ، بعد اتفاقهما على ما حوته من العبارات والمعانى الدالة عليها اتفاقاً تاماً كاملاً ، وتحريها في ١٧ جمادى الأولى ١٣٤٧ هـ الموافق أول نوفمبر سنة ١٩٢٨ م .

معاهدة (العرو)^(١)

بين المملكة المتوكلية والمملكة العربية السعودية
وقعت في ١٥ ديسمبر ١٩٣١ ، ووفق عليها في يناير ١٩٣٢

تعتبر هذه المعاهدة محاولة لإنهاء النزاع الذى نشب بين الإمام يحيى والملك عبد العزيز بعد أن أعلن الأخير حمايته على الأدارسة فى عسير . وقام هذا النزاع بسبب الاختلاف بين الملكين حول ملكية جبل « عرو » فى عسير على الحدود اليمنية السعودية . وقد انتهى النزاع بتنازل الملك عبد العزيز عن ملكية هذا الجبل للإمام يحيى . والمعاهدة تقليدية فى جوهرها فهى تنص على حسن الجوار والمحافظة على العلاقات الودية بينهما ، كما تنظم إقامة رعايا كل منهما فى الأخرى ، وتسليم هؤلاء لحكومتهم إذا اقتضت الضرورة ، وغير ذلك من المسائل التى تمم بلدين متجاورين تربطها علاقات طيبة . (راجع ص ٣٤٦) .

حسب الأمر من سيادة الإمام الأعظم يحيى بن محمد حميد الدين ، وجمالة الملك المعظم عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ، قد اجتمعنا من طرف الملكين لعقد اتفاقية بين الحكومتين بموجب المواد المبينة أدناه .

المادة الأولى : أن يكون على الدولتين المحافظة على الصداقة وحسن الجوار وتوثيق عرى المحبة وعدم إدخال الضرر ببلاد كل منهما على الآخر .

المادة الثانية : يكون على كل من الدولتين تسليم المجرمين السياسيين وغير السياسيين المحدثين بعد هذه الاتفاقية ، كل حكومة عند طلب حكومته له .

(١) وزارة الخارجية السعودية : بيان عن العلاقات اليمنية السعودية (الكتاب الأخضر) ص ٢٢ - ٢٣ .

المادة الثالثة : يكون على كل من الدولتين معاملة رعايا الدولة الأخرى في بلادها في جميع الحقوق طبق الأحكام الشرعية .

المادة الرابعة : يكون على كل من الدولتين الضبط والتسليم لرعايا الدولة الأخرى في كل الحقوق الشرعية فيما أشكل ولم ينه الأمر ولا العمال فمرجعه إلى الملك والإمام .

المادة الخامسة : على كل من الدولتين عدم قبول من يفر من طاعة دولته كبيراً أو صغيراً مستخدماً أو غير مستخدم وإرجاعه إلى دولته حالاً .

المادة السادسة : إذا حدث حادث من أحد رعايا الحكومتين في بلاد الأخرى فعل المحدث أن يحاكم في المحاكم التي وقع فيها الحادث .

المادة السابعة : منع الأمراء والعمال عن التداخل بالرعايا مما يحدث القلق ويوقع سوء التفاهم بين الدولتين .

المادة الثامنة : أن كل من يسكن من رعايا الطرفين في بلاد الآخر بعد هذه الاتفاقية وتطلبه حكومته فإنه يساق إلى حكومته حالاً .

هذا ما حصل به التراضى بين المندوبين على أن يكون العمل بهذه الشان مواد بعد مصادقة وموافقة الملكين المعظمين عليها (وتحرر ما ذكر أعلاه من صورتين بين كل فريق صورة بتاريخ اليوم الخامس من شهر شعبان سنة ١٣٥٠هـ - ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣١) .

صدق على هذه المعاهدة وأصبحت سارية المفعول في ١٥ رمضان ١٣٥٠هـ (يناير سنة ١٩٣٢) .



معاهدة الصداقة والتعاون المتبادل

بين اليمن وبريطانيا^(١)

١١ فبراير ١٩٣٤

تأخر عقد هذه المعاهدة طويلاً نظراً للظروف الخاصة بالعلاقات اليمنية البريطانية ، فمنذ نهاية الحرب العالمية الأولى والدولتان على خلاف ، مما أعطى إيطاليا والاتحاد السوفيتي الفرصة إلى أن يسبقا بريطانيا في عقد معاهدتيهما مع الإمام يحيى . وتعتبر المعاهدة أول اعتراف رسمي من جانب بريطانيا باستقلال اليمن ، وباستقلال ملكها الإمام يحيى .

وقد أخرجت بريطانيا إبرام هذه المعاهدة إلى سبتمبر سنة ١٩٣٤ ، وذلك حتى ينفذ الإمام يحيى مطالبها كلها ، وهي الإفراج عن الأسرى الذين قبض عليهم الإمام من أهالي المحميات ، والجلاء عن أجزاء المحميات التي احتلها الإمام أثناء الفترات السابقة .

ويلاحظ أن إنجلترا هي التي أحرزت الكثير من وراء عقد هذه المعاهدة ، فهي تنص على تأجيل البت في مسألة الحدود ، وإلزام الإمام بمراعاة علاقات السود وحسن الجوار ، وجعل مدة العمل بالمعاهدة أربعين عاماً - وهي مدة طويلة تلفت النظر . وقد تحدثنا عن المعاهدة كثيراً في الرسالة وعن مقدماتها وعواملها ونتائجها ، وذلك نظراً لأهميتها ولآثارها فيما بعد . (راجع ص ٣٧٢) .

(١) نزيه مؤيد العظم : رحلة في بلاد العربية السعيدة ، ج ١ ، ص ٢١٢ - ٢١٤ .

Hurewitz , : Diplomacy in the Near and Middle East, Vol, II, pp. 196 _ 197 .

المقدمة : بما أن جلالة ملك اليمن حضرة الإمام من جهة ، وملك بريطانيا العظمى وأيرلندا والممالك البريطانية خلف البحار وقيصر الهند من الجهة الأخرى ، رغبة في الوصول إلى معاهدة على أساس الصداقة والتعاون لمنفعة الفريقين ، قد قررا عقد هذه المعاهدة ، وعينا بصفة المندوبين المفوضين .

عن جلالة ملك اليمن حضرة الإمام حضرة صاحب السعادة القاضي محمد راغب بن رفيق .

وعن جلالة ملك بريطانيا العظمى وأيرلندا والممالك البريطانية خلف البحار وقيصر الهند وأيرلندا الشمالية حضرة صاحب السعادة اللفتيننت كولونيل برنارد راودون ريلى س . ي . أوب المحترم اللذين بعد تبليغ أوراق تفويضها وتحقيق صحتها على شكل حسن اتفاقا على ما يأتي :

المادة الأولى : يعترف جلالة ملك بريطانيا العظمى وأيرلندا والممالك البريطانية خلف البحار وقيصر الهند باستقلال جلالة ملك اليمن حضرة الإمام ومملكته استقلالاً كاملاً مطلقاً في جميع الأمور مهما كان نوعها .

المادة الثانية : يسود السلم والصداقة بين الفريقين المتعاهدين الساميين اللذين يتعهدان بالمحافظة على حسن العلاقات (العلاقات) بينهما من جميع الوجوه .

المادة الثالثة : يؤجل البت في مسألة الحدود اليمنية إلى أن تتم مفاوضات تجري بينهما قبل انتهاء مدة هذه المعاهدة بما يوافق الفريقان المتعاهدان الساميان عليه بصورة ودية وباتفاق كامل بدون إحداث أى منازعة أو مخالفة .

وإلى أن تتم المفاوضات المشار إليها في الفقرة السالفة الذكر فالفريقان المتعاهدان الساميان يوافقان على بقاء الوضع القائم بالنسبة للحدود كما هي

عليه عند تاريخ توقيع هذه المعاهدة ، وأن يمنعا بكل ما لديها من الوسائل أى تعد من قواتها في الحدود المذكورة ، وأى تدخل من أتباعها أو من جانبيها في شئون الأهالي القاطنين في الجانب الآخر من الحدود المذكورة .

المادة الرابعة : سيعقد الفريقان المتعاقدان الساميان بعد أن تصبح المعاهدة الحالية نافذة المفعول ، وبناء على الموافقة المتبادلة ، ما يلزم من المعاهدات لتنظيم الأمور التجارية والاقتصادية على أساس المبادئ الدولية العامة .

المادة الخامسة :

١ - رعايا كل من الفريقين المتعاهدين الساميين الذين يرغبون في التجارة في أقاليم الفريق الآخر يكونون تابعين للقوانين والأحكام المحلية ، ويتمتعون بنفس المعاملة التي يتمتع بها رعايا الدولة الأكثر رعاية .

٢ - كذلك سفن كل من الفريقين المتعاهدين الساميين وشحناتها تتمتع في موانئ الفريق الآخر بنفس المعاملة التي تتمتع بها سفن الدولة الأكثر رعاية وشحناتها ، وتعامل ركاب تلك السفن في موانئ بلاد الفريق الآخر بنفس ما يعامل به من كان في سفن الدولة الأكثر رعاية هنالك .

٣ - تنفيذاً لأغراض هذه المادة فإن ما يتعلق بجلالة ملك بريطانيا العظمى وأيرلندا والممالك البريطانية خلف البحار وقيصر الهند .

(أ) كلمة (أقاليم) ينبغي أن يعد معناها مملكة بريطانيا العظمى المتحدة وأيرلندا الشمالية والهند وجميع مستعمرات جلالته والبلاد المحمية وجميع البلاد المشتدب عليها من قبل حكومة جلالته في المملكة المتحدة .

(ب) كلمة (رعايا) ينبغي أن يعد معناها جميع رعايا جلالته أينما سكنوا ،
وجميع أهالي البلاد التي تحت حماية جلالته ، وكذلك جميع الشركات
المؤسسة في أى بلد من بلاد جلالته تعتبر من رعايا جلالته .

(جـ) كلمة (سفن) ينبغي أن يعد معناها جميع السفن التجارية المسجلة
في أى بلد من بلاد اتحاد الشعوب البريطانية .

المادة السادسة : هذه المعاهدة تكون أساساً لكل الاتفاقيات التي
ستعقد بعد ذلك بين الفريقين المتعاهدين الساميين حالياً ومستقبلاً بقصد
تقوية الود والصداقة ، ويتعهد الفريقان المتعاهدان الساميان بعدم تقديم
المساعدة لأى عمل موجه ضد الود والصداقة المخلصة القائمة بينهما أو التستر
عليه .

المادة السابعة : يصدق على هذه المعاهدة بأسرع وقت ممكن بعد التوقيع ،
وتتبادل وثائق التصديق في صنعاء ، ويعمل بها من تاريخ تبادل التصديق ،
وتبقى معمولاً بها لمدة أربعين سنة . وتقريراً لذلك وقع المشدويان المفوضان
المشار إليهما إمضاءهما على المعاهدة الحاضرة ، وقد كتبت هذه المعاهدة من
نسختين باللغتين الإنجليزية والعربية ، وإذا نشأت شكوك في تفسير شيء من
هذه المواد فالفريقان المتعاهدان الساميان يعتمدان النص العربى .

حررت في صنعاء اليمن في يوم ٢٦ من شهر شوال سنة ١٣٥٢ هـ الموافق
١١ فبراير سنة ١٩٣٤ م .



معاهدة الطائف^(١)

بين المملكة المتوكلية اليمنية والمملكة العربية السعودية

٦ صفر سنة ١٣٥٣هـ (١٩ مايو سنة ١٩٣٤م)

أنهت هذه المعاهدة المنازعات التي كانت قائمة بين اليمن والمملكة السعودية بسبب الاختلاف على ملكية بعض مناطق الحدود ، وغيرها من المسائل المعلقة التي تنشأ عادة بين بلدين تجاورت حدودهما وتشابكت مصالحهما .

وتعتبر المعاهدة نتيجة مباشرة للحرب التي دارت رحاها لمدة سبعين عاماً ، والتي نصت المعاهدة في مادتها الأولى على وقفها . وقد انصفت المعاهدة حيثاً بأنها « أنشودة من أناشيد الوحدة العربية » . وهي رغم المبالغة في هذا الوصف - معاهدة شاملة ، احتوت على كثير من التفاصيل مثل : تحديد نقاط الحدود والقبائل ، أو القرى التي يمر بها خط الحدود ، وكذلك تنظيم العلاقات بين حكام هذه المناطق ، وغير ذلك من الأمور الخاصة بتنظيم العلاقات بين جارتين عربيتين ، ولذلك كله فهي تعتبر أطول معاهدة عقدها الإمام يحيى . ويلاحظ أن هذه المعاهدة نصت على ضم منطقتي عسير ونجران إلى المملكة العربية السعودية كما أنها

(١) نزيه مؤيد العظم : رحلة في بلاد العربية السعيدة ، ج ١ ، ص ١٩٢ - ٢٠٢ (ونظراً لأهميتها واهتمام العالم العربى حيثئذ بأحداث الحرب اليمنية السعودية ، فقد نشرت جميع الجرائد العربية في عواصم العالم العربى نص هذه المعاهدة ، انظر الأهرام في ١٩٣٤ / ٦ / ٢٤ ، ص ٢) .

توضح نوع العلاقات والصلات التي ربطت بين البلدين . وقد ألحق بالمعهد نص آخر عرف « بعهد التحكيم » يبين كيفية إنهاء المشاكل التي يمكن أن تنشأ بين البلدين - وخاصة مشاكل الحدود - عن طريق التحكيم ، حتى لا تؤدي هذه المشاكل إلى قيام الحرب بين البلدين مرة أخرى . وقد نالت هذه المعاهدة اهتماماً كبيراً في الرسالة . (راجع ص ٤٠٦) .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده .

نحن الإمام يحيى بن محمد حميد الدين ملك المملكة اليمنية ، بما أنه قد عقدت بيننا وبين حضرة صاحب الجلالة الملك الإمام عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ملك المملكة السعودية ، معاهدة صداقة إسلامية وأخوة عربية لإنهاء حالة الحرب الواقعة لسوء الحظ بيننا وبين جلالته ، ولتأسيس علاقات الصداقة الإسلامية بين بلاديهما ، ووقعها مندوب مفوض من قبلنا ومندوب مفوض من قبل جلالته وكلاهما حائزان للصلاحيات التامة المتقابلة ، وذلك في مدينة جدة في اليوم السادس من شهر صفر سنة ثلاث وخمسين بعد الثلاثمائة والألف وهي مدرجة مع عهد التحكيم والكتب الملحقة بها فيما يلي :

معاهدة صداقة إسلامية وأخوة عربية

بين المملكة اليمنية وبين المملكة العربية السعودية

حضرة صاحب الجلالة الإمام يحيى بن محمد حميد الدين ملك اليمن من جهة .

وحضرة صاحب الجلالة الإمام عبد العزيز عبد الرحمن الفيصل آل سعود ملك المملكة العربية السعودية من جهة أخرى .

ورغبة منهما في إنهاء حالة الحرب التي كانت قائمة لسوء الحظ فيما بينهما وبين حكومتيهما وشعبيهما ، ورغبة في جمع كلمة الأمة الإسلامية العربية ورفع شأنها وحفظ كرامتها واستقلالها .

ونظراً لضرورة تأسيس علاقات عهدية ثابتة بينهما وبين حكومتيهما وبلاديهما على أساس المنافع المشتركة والمصالح المتبادلة :

وحجاً في تثبيت الحدود بين بلاديهما وإنشاء علاقات حسن الجوار وربط الصداقة الإسلامية فيما بينهما وتقوية دعائم السلم والسكينة بين بلاديهما وشعبيهما .

ورغبة في أن يكونا عضداً واحداً أمام المللأت المفاجئة وبنياً متراضاً للمحافظة على سلامة الجزيرة العربية قررا عقد معاهدة صداقة إسلامية وأخوة عربية فيما بينهما ، وانتدبا لذلك الغرض مندوبين مفوضين عنهما وهما :

عن حضرة صاحب الجلالة ملك اليمن حضرة صاحب السيادة السيد عبد الله بن أحمد الوزير .

وعن حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية حضرة صاحب السمو الملكي الأمير خالد بن عبد العزيز نجل جلالته ونائب رئيس مجلس الوكلاء .

وقد منح جلالة الملكين لمندوبيهما الأنفى الذكر الصلاحية التامة والتفويض المطلق . وبعد أن اطلع المندوبان المذكوران على أوراق التفويض التي بيد كل منهما فوجدها موافقة للأصول ، قررا باسم مليكتهما الاتفاق على المواد الآتية :

المادة الأولى : تنتهى حالة الحرب القائمة بين مملكة اليمن والمملكة العربية السعودية بمجرد التوقيع على هذه المعاهدة ، وتنشأ فوراً بين جلالة

الملكين وبلاديهما وشعبيهما حالة سلم دائم وصداقة وطيدة ، وأخوة إسلامية عربية دائمة لا يمكن الإخلال بها جميعها أو بعضها . ويعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بأن يحلا بروح الود والصداقة جميع المنازعات والاختلافات التي قد تقع بينهما ، وبأن يسود علاقتهما روح الإخاء الإسلامى العربى فى سائر المواقف والحالات ، ويشهدان الله على حسن نواياهما ورغبتها الصادقة فى الوفاق ، والاتفاق سرًا وعلنًا ، ويرجوان منه سبحانه وتعالى أن يوفقهما وخلفاءهما وورثاءهما وحكومتيهما إلى السير على هذه الخططة القريمة التى فيها رضاء الخالق وعز قومهما ودينهما .

المادة الثانية : يعترف كل من الفريقين الساميين المتعاقدين للأخضر باستقلال كل من المملكتين إستقلالاً تاماً مطلقاً وبملكيته عليها ، فيعترف حضرة صاحب الجلالة الإمام يحيى بن محمد حميد الدين ملك اليمن لحضرة صاحب الجلالة الإمام عبد العزيز وخلفائه الشرعيين ، باستقلال المملكة العربية السعودية استقلالاً تاماً مطلقاً ، وبالملكية على المملكة العربية السعودية ، ويعترف حضرة صاحب الجلالة الإمام عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل السعود ملك المملكة العربية السعودية لحضرة صاحب الجلالة الإمام يحيى وخلفائه الشرعيين باستقلال مملكة اليمن استقلالاً تاماً ، وبالملكية على مملكة اليمن . ويسقط كل منهما أى حق يدعيه فى قسم أو أقسام من بلاد الآخر خارج الحدود القطعية الميينة فى صلب هذه المعاهدة . إن جلالة الإمام الملك يحيى يتنازل بهذه المعاهدة عن أى حق يدعيه باسم الوحدة اليبانية أو غيرها فى البلاد التى هى بموجب هذه المعاهدة تابعة للمملكة العربية السعودية من البلاد التى كانت بيد الأدارسة أو آل عايض أو فى نجران وبلاد يام ، كما أن جلالة الإمام عبد العزيز يتنازل بهذه المعاهدة عن أى حق يدعيه من حماية واحتلال أو غيرها فى البلاد التى هى بموجب هذه المعاهدة تابعة لليمن من البلاد التى كانت بيد الأدارسة أو غيرها .

المادة الثالثة : يتفق الفريقان الساميان المتعاقدان على الطريقة التي تكون بها الصلات والمراجعات بما فيها حفظ مصالح الطرفين وبما لا ضرر فيه على أيهما ، على أن يكون ما يمنحه أحد الفريقين الساميين المتعاقدين للأخر أقل مما يمنحه لفريق ثالث ولا يوجب هذا على أى الفريقين أن يمنح الأخر أكثر مما يقابله بمثله .

المادة الرابعة : خط الحدود الذى يفصل بين بلاد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين موضح بالتفصيل الكافي فيما لى ، ويعتبر هذا الخط خطأً فاصلاً قطعياً بين البلاد التي تخضع لكل منهما :

يبدأ خط الحدود بين المملكتين اعتباراً من النقطة الفاصلة بين «ميدى» و «الموسم» على ساحل البحر الأحمر إلى جبال تهامة في الجهة الشرقية ، ثم يرجع شمالاً إلى أن ينتهى إلى الحدود الغربية الشالية التي بين «بنى جماعة» ومن يقابلهم من جهة الغرب والشمال ثم ينحرف إلى جهة الشرق إلى أن ينتهى إلى ما بين حدود «نقعة» و «وعار» التابعتين لقبيلة «واثلة» وبين حدود «يام» ثم ينحرف إلى أن يبلغ مضيق «مروان» و «عقبة رفادة» ، ثم ينحرف إلى جهة الشرق حتى ينتهى من جهة الشرق إلى أطراف الحدود بين من عدا «يام» من «همدان بن زيد وائل» وغيره وبين «يام» فكل ما عن يمين الخط المذكور الصاعد من النقطة المذكورة التى على ساحل البحر إلى متهى الحدود في جميع جهات الجبال فهو من المملكة اليمنية ، وكل ما هو عن يسار الخط المذكور فهو من المملكة العربية السعودية ، فما هو في جهة اليمين المذكورة هو «ميدى» و «حرض» وبعض قبيلة «الحرث» و «المير» وجبال «الظاهر» و «شذا» و «الضبعة» وبعض «العباد» وجميع بلاد وجبال «رازح» و «منبه» مع «عروآل مشيخ» وجميع بلاد وجبال «بنى جماعة» و «سحار الشام يباد» وما يليها ومحل «مريصة» من سحار الشام

وعصوم «سحار» و «نقعة» و «وعار» و عصوم «وائلة» وكذا الفرع مع «عقبة نهوقة» وعصوم من عدا «يام» و «وادة ظهران» من «همدان ابن زيد» هؤلاء المذكورون وبلادهم بحدودها المعلومة، وكل ما هو بين الجهات المذكورة وما يليها مما لم يذكر اسمه، مما كان مرتبطاً ارتباطاً فعلياً أو تحت ثبوت يد المملكة اليمنية قبل سنة ١٣٥٢هـ، كل ذلك هو في جهة اليمن فهو من المملكة اليمنية، وما هو في جهة اليسار المذكورة وهو «الموسم» و «علان» وأكثر «الحرت» و «الخوبة» و «الجابري» وأكثر «العبادل» وجميع «فيفا» و «بنى مالك» و «بنى حريض» و «آل تليد» و «قحطان» و «ظهران وادة» وجميع «وادة ظهران» مع مضيق «مروان» و «عقبة رفادة» وما خلفها من جهة الشرق والشمال من «يام» و «نجران» و «الحضن» و «زور وادة» وسائر من هو في نجران من «وائلة» وكل ما هو تحت «عقبة نهوقة» إلى أطراف نجران ويام من جهة الشرق، هؤلاء المذكورون وبلادهم بحدودها المعلومة، وكل ما هو بين الجهات المذكورة وما يليها مما لم يذكر اسمه مما كان مرتبطاً ارتباطاً فعلياً أو تحت ثبوت يد المملكة العربية السعودية قبل سنة ١٣٥٢هـ، كل ذلك هو في جهة يسار الخط المذكور فهو من المملكة العربية السعودية، وما ذكر من يام ونجران و «الحضن» و «زور وادة» وسائر من هو في نجران من «وائلة»، فهو بناء على ما كان من تحكيم جلالة الإمام يحيى لجلالة الملك عبد العزيز في «يام» والحكم من جلالة الملك عبد العزيز بأن جميعها تتبع المملكة العربية السعودية، وحيث إن «الحضن» و «زور وادة» ومن هو من «وائلة» في نجران هم من «وائلة»، ولم يكن دخولهم في المملكة العربية السعودية إلا لما ذكر، فذلك لا يمنعهم ولا يمنع إخوانهم «وائلة» من التمتع بالصلوات والمواصلات والتعاون المعتاد والمتعارف به. ثم يمتد هذا

الخط من نهاية الحدود المذكورة آنفاً بين أطراف قبائل المملكة العربية السعودية وأطراف من عدا « يام » من « همدان بن زيد » وسائر قبائل اليمن ، فلمملكة اليمانية كل الأطراف والبلاد اليمانية إلى منتهى حدود اليمن من جميع الجهات وللمملكة العربية السعودية كل الأطراف والبلاد إلى منتهى حدودها من جميع الجهات ، وكل ما ذكر في هذه المادة من نقط شمال وجنوب وشرق وغرب فهو باعتبار كثرة اتجاه ميل خط الحدود في اتجاه الجهات المذكورة ، وكثيراً ما يميل لتداخل ما إلى كل من المملكتين . أما تعيين وتثبيت الخط المذكور وتمييز القبائل وتحديد ديارها على أكمل الوجوه ، فيكون إجراؤه بواسطة هيئة مؤلفة من عدد متساو من الفريقين بصورة ودية أخوية بدون حيف بحسب العرف والعادة الثابتة عند القبائل .

المادة الخامسة : نظراً لرغبة كل من الفريقين الساميين المتعاقدين في دوام السلم والطمأنينة والسكون وعدم إيجاد أى شيء يشوش الأفكار بين المملكتين فإنهما يتعهدان تعهداً متقابلاً بعدم إحداث أى بناء محصن في مسافة خمسة كيلو مترات من كل جانب من جانبي الحدود في كل المواقع والجهات على طول خط الحدود .

المادة السادسة : يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن يسحب جنده فوراً عن البلاد التي أصبحت بموجب هذه المعاهدة تابعة للفريق الآخر مع صون الأهليين والجند عن كل ضرر .

المادة السابعة : يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن يمنع كل منهما أهالي مملكته عن كل ضرر وعدوان على أهالي المملكة الأخرى في كل جهة وطريق ، وبأن يمنع الغزويين أهل البوادي من الطرفين ، ويرد كل ما ثبت أخذه بالتحقيق الشرعي من بعد إبرام هذه المعاهدة وضمان ما تلف

وبما يلزم بالشرع فيما وقع مع جنائية قتل أو جرح ، بالعقوبة الحاسمة على من ثبت منهم العدوان . ويظل العمل بهذه المادة ساريًا إلى أن يوضع بين الفريقين اتفاق آخر لكيفية التحقيق وتقدير الضرر والخسائر .

المادة الثامنة : يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين تعهدًا متقابلًا بأن يمتنعا عن الرجوع للقوة لحل المشكلات بينهما وبأن يعملوا جهدهما لحل ما يمكن أن ينشأ بينهما من اختلاف ، سواء كان سببه منشؤه هذه المعاهدة أو تفسير كل أو بعض موادها ، أم كان ناشئًا عن أى سبب آخر بالمراجعات الودية . وفي حالة عدم إمكان التوفيق بهذه الطريقة ، يتعهد كل منهما بأن يلجأ إلى التحكيم الذى توضح شروطه وكيفية طلبه وحصوله فى ملحق مرافق بهذه المعاهدة ، ولهذا الملحق نفس القوة والنفوذ اللذين لهذه المعاهدة ويحسب جزءًا منها أو بعضًا متممًا للكل فيها .

المادة التاسعة : يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن يمنع بكل ما لديه من الوسائل المادية والمعنوية ، استعمال بلاده قاعدة ومركزًا لأى عمل عدوانى أو شروع فيه أو استعداد له ضد بلاد الفريق الآخر ، كما أنه يتعهد باتخاذ التدابير الآتية بمجرد وصول طلب خاطئ من حكومة الفريق الآخر وهى :

١ - إن كان الساعى فى عمل الفساد من رعايا الحكومة المطلوبة منها اتخاذ التدابير ، فبعد التحقيق الشرعى وثبوت ذلك يؤدب فورًا من قبل حكومته بالأدب الرادع الذى يقضى على فعله ويمنع وقوع أمثاله .

٢ - وإن كان الساعى فى عمل الفساد من رعايا الحكومة الطالبة اتخاذ التدابير ، فإنه يلغى القبض عليه فورًا من قبل الحكومة المطلوبة منها ويسلم إلى حكومته الطالبة ، وليس للحكومة المطلوب منها التسليم عذر عن إنفاذ الطلب ، وعليها اتخاذ كافة الإجراءات لمنع فرار الشخص المطلوب أو تمكينه

من الهرب وفي الأحوال التى يتمكن فيها الشخص المطلوب من الفرار فإن الحكومة التى فر من أراضيها تتعهد بعدم السماح له بالعودة إلى أراضيها مرة أخرى ، وإن تمكن من العودة إليها يلقى القبض عليه ويسلم إلى حكومته .

٣ - وإن كان الساعى فى عمل الفساد من رعايا حكومة ثالثة ، فإن الحكومة المطلوب منها والتي يوجد الشخص على أراضيها ، تقوم فوراً وبمجرد تلقيها الطلب من الحكومة الأخرى بطرده من بلادها ، وعده شخصاً غير مرغوب فيه ، ويمنع من العودة إليها فى المستقبل .

المادة العاشرة : يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بعدم قبول من يفر عن طاعة دولته كبيراً كان أم صغيراً ، موظفًا كان أم غير موظف ، فرداً كان أم جماعة ، ويتخذ كل من الفريقين الساميين المتعاقدين كافة التدابير الفعالة من إدارية وعسكرية وغيرها لمنع دخول هؤلاء الفارين إلى حدود بلاده ، فإن تمكن أحدهم أو كلهم من اجتياز خط الحدود بالدخول فى أراضيه فيكون عليه واجب نزع السلاح من الملتجئ وإلقاء القبض عليه ، وتسليمه إلى حكومة بلاد الفار منها ، وفى حالة إمكان القبض عليه تتخذ كافة الوسائل لطرده من البلاد التى لجأ إليها إلى بلاد الحكومة التى يتبعها .

المادة الحادية عشرة : يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بمنع الأمراء والعمال والموظفين التابعين له من الدخول بأى وجه كان مع رعايا الفريق الأخر بالذات أو بالواسطة ، ويتعهد باتخاذ كامل التدابير التى تمنع حدوث القلق أو توقع سوء التفاهم بسبب الأعمال المذكورة .

المادة الثانية عشرة : يعترف كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن أهل كل جهة من الجهات الصائرة إلى الفريق الأخر بموجب هذه المعاهدة رعية لذلك الفريق الأخر . ويتعهد كل منهما بعدم قبول أى شخص ، أو أشخاص من رعايا الفريق الأخر رعية له إلا بموافقة ذلك الفريق ، وبأن

تكون معاملة رعايا كل من الفريقين في بلاد الفريق الآخر طبقاً للأحكام الشرعية المحلية .

المادة الثالثة عشرة : يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بإعلان العفو الشامل الكامل ، عن سائر الإجرام ، والأعمال العدائية ، التي يكون قد ارتكبها فرد أو أفراد من رعايا الفريق الآخر المقيمين في بلاده (أى في بلاد الفريق الذى منه إصدار العفو) كما أنه يتعهد بإصدار عفو عام شامل كامل عن أفراد رعاياه الذين لجأوا أو انحازوا أو بأى شكل من الأشكال انضموا إلى الفريق الآخر ، من كل جنائية ، ومال أخذوا منذ لجأوا إلى الفريق الآخر إلى عددهم كائناً ما كان ما بلغ ، ويعدم السماح بإجراء أى نوع من الإيذاء أو التعقيب أو التضييق بسبب ذلك الالتجاء ، أو الانحياز أو الشكل الذى انضموا بموجبه ، وإذا حصل ريب عند أى الفريقين بوقوع شئ مخالف لهذا العهد كان لمن حصل عنده الريب أو الشك من الفريقين مراجعة الفريق الآخر لأجل اجتماع المندوبين ، الموقعين على هذه المعاهدة ، وإن تعذر على أحدهما الحضور فينبى عنه آخر له كامل الصلاحية والإطلاع على تلك النواحي ممن له كامل الرغبة والعناية بصلاح ذات البين والوفاء بحقوق الطرفين بالحضور لتحقيق الأمر ، حتى لا يحصل أى حيف ولا نزاع ، وما يقرره المندوبان يكون نافذاً .

المادة الرابعة عشرة : يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين برد وتسليم أملاك رعايا الذين يعنى عنهم إليهم أو إلى ورثتهم ، عند رجوعهم إلى وطنهم خاضعين لأحكام مملكتهم ، وكذلك يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بعدم حجز أى شئ من الحقوق والأملاك التى تكون لرعايا الفريق الآخر في بلاده ولا يعرقل استثمارها أو أى نوع من أنواع التصرفات الشرعية فيها .

المادة الخامسة عشرة : يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بعدم المداخلة مع فريق ثالث سواء كان فرداً أم هيئة أم حكومة ، أو الاتفاق معه على أى أمر يخل بمصلحة الفريق الآخر أو يضر ببلاده أو يكون من ورائه إحداث المشكلات والصعوبات له أو يعرض منافعها ومصالحها أو كيانها للأخطار .

المادة السادسة عشرة : يعلن الفريقان الساميان المتعاقدان اللذان تجمعهما روابط الإخوة الإسلامية ، والعنصرية العربية ، أن أمتها أمة واحدة ، وأنها لا يريدان بأحد شرّاً ، وأنها يعملان جهدهما لأجل ترقية شئون أمتها في ظل الطمأنينة والسكون ، وأن يبذلا وسعهما في سائر المواقف لما فيه الخير لبلاديهما وأمتها غير قاصدين بهذا أية عداوة على أية أمة .

المادة السابعة عشرة : في حالة حصول اعتداء خارجي على بلاد أحد الفريقين الساميين المتعاقدين يتحتم على الفريق الآخر أن ينفذ التعهدات الآتية:

أولاً : الوقوف على الحياد التام سرّاً وعلناً .

ثانياً : المعاونة الأدبية والمعنوية الممكنة .

ثالثاً : الشروع في المذاكرة مع الفريق الآخر لمعرفة أنجع الطرق لضمان سلامة بلاد ذلك الفريق الآخر ومنع الضرر عنها والوقوف في موقف لا يمكن تأويله بأنه تعاضيد للمعتدى الخارجى .

المادة الثامنة عشرة : في حالة حصول فتن واعتداءات داخلية في بلاد أحد الفريقين الساميين المتعاقدين يتعهد كل منهما تعهداً متقابلاً بما يأتي :

أولاً : اتخاذ التدابير الفعالة اللازمة لعدم تمكين المعتدين أو النافرين من الاستفادة من أراضيه .

ثانياً : منع التجاء اللاجئين إلى بلاده ، وتسليمهم أو طردهم إذا لجأوا إليها كما هو موضح (في المادة التاسعة والعاشرة أعلاه) .

ثالثاً : منع رعاياه من الاشتراك مع المعتدين أو الثائرين وعدم تشجيعهم أو تمويهم .

رابعاً : منع الإمدادات ، والأرزاق ، والمسنون والذخائر ، عن المعتدين أو الثائرين ..

المادة التاسعة عشرة : يعلن الفريقان الساميان المتعاقدان رغبتهما في عمل كل ممكن لتسهيل المواصلات البريكية والبرقية وتزويد الاتصال بين بلاديهما وتسهيل تبادل السلع والحاصلات الزراعية والتجارية بينهما . وفي إجراء مفاوضات تفصيلية ، من أجل عقد اتفاق جمركي ، يصون مصالح بلاديهما الاقتصادية بتوحيد الرسوم الجمركية في عموم البلدين ، أو بنظام خاص بصورة كاملة لمصالح الفريقين ، وليس في هذه المادة ما يقيد حرية أحد الفريقين الساميين المتعاقدين في أى شيء حتى يتم عقد الاتفاق المشار إليه .

المادة العشرون : يعلن كل من الفريقين الساميين المتعاقدين استعداداه لأن يأذن لمثليه ومندوبيه في الخارج إن وجدوا بالنيابة عن الفريق الآخر متى أراد الفريق الآخر ذلك في أى شيء ، وفي أى وقت ، ومن المفهوم أنه حينما يوجد في ذلك العمل الشخصى في كل من الطرفين ، في مكان واحد ، فإنها يتراجعان فيما بينهما لتوحيد خطتهما ، للعمل العائد لمصلحة البلدين ، التى هى كلمة واحدة ، ومن المفهوم أن هذه المادة لا تقيد حرية أحد الجانبين بأية صورة كانت في أى حق له كما أنه لا يمكن أن تفسر بحجز حرية أحدهما أو إضراره لسلوك هذه الطريقة .

المادة الحادية والعشرون : يلغى ما تضمنته الاتفاقية الموقع عليها في ٥ شعبان سنة ١٣٥٠ هـ على كل حال اعتباراً من تاريخ هذه المعاهدة .

المادة الثانية والعشرون : تبرم هذه المعاهدة وتصدق من قبل حضرة صاحبى الجلالة الملكين في أقرب مدة ممكنة نظراً لمصلحة الطرفين في ذلك ،

وتصبح نافذة المفعول من تاريخ تبادل قرارات إبرامها مع استثناء ما نص عليه في المادة الأولى من إنهاء حالة الحرب بمجرد التوقيع . وتظل سارية المفعول مدة عشرين سنة قمرية تامة ، ويمكن تجديدها أو تعديلها خلال الستة أشهر التى تسبق تاريخ انتهاء مفعولها ، فإن لم تجدد أو تعدل فى ذلك التاريخ تظل سارية المفعول إلى ما بعد ستة أشهر من إعلان أحد الفريقين المتعاقدين الفريق الآخر رضبته فى التعديل .

المادة الثالثة والعشرون : تسمى هذه المعاهدة بمعاهدة الطائف ، وقد حررت من نسختين باللغة العربية الشريفة بيد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين نسخة ، وإشهاداً بالواقع وضع كل من المندوبين المفوضين توقيعيه . (٦ صفر سنة ١٣٥٣ هـ - ١٩ / ٥ / ١٩٣٤) (عن اليمن عبد الله بن أحمد الوزير) ، (وعن السعودية الأمير خالد بن عبد العزيز آل سعود) .

عهد التحكيم بين مملكة اليمن وبين المملكة العربية السعودية

بما أن حضرة صاحبي الجلالة الإمامين الملك يحى ملك اليمن . والملك عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية ، قد اتفقا بموجب المادة الثامنة من معاهدة الصلح والصداقة وحسن التفاهم المسماة بمعاهدة « الطائف » على أن يجيلا إلى التحكيم أى نزاع أو اختلاف ، ينشأ عن العلاقات بينهما وبين حكومتيهما وبلاديهما متى عجزت سائر المراجعات الودية عن حله ، فإن الفريقين الساميين المتعاقدين يتعهدان بإجراء التحكيم على الصورة المبينة فى المواد الآتية:

المادة الأولى : يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن يقبل بإحالة القضية المتنازع عليها على التحكيم خلال شهر واحد من خلال استلام طلب إجراء التحكيم من الفريق الآخر إليه .

المادة الثانية: يجرى التحكيم من قبل هيئة مؤلفة من عدد متساوٍ من المحكمين ينتخب كل فريق نصفهم ، ومن حكم وأزع ينتخب باتفاق الفريقين الساميين المتعاقدين ، وإن لم يتفقا على ذلك يرشح كل منهما شخصاً ، فإن قبل أحد الفريقين المرشح الذى يقدمه الفريق الآخر فيصبح وازعاً ، وإن لم يكن الاتفاق على ذلك تجرى القرعة أيهما يكون وازعاً ، مع العلم بأن القرعة لا تجرى إلا على الأشخاص المقبولين من الطرفين ، فمن وقعت القرعة عليه أصبح رئيساً لهيئة التحكيم ووازعاً للفصل فى القضية ، وإن لم يحصل الاتفاق على الأشخاص المقبولين من الطرفين ، تجرى المراجعات فيما بعد إلى أن يحصل الاتفاق على ذلك .

المادة الثالثة: يجب أن يتم اختيار لجنة التحكيم ورئيسها خلال شهر واحد من بعد انقضاء الشهر المعين لإجابة الفريق المطلوب منه الموافقة على التحكيم لقبوله لطلب الفريق الآخر ، وتجتمع هيئة المحكمين فى المكان الذى يتم الاتفاق عليه فى مدة لا تزيد عن شهر واحد بعد انقضاء الشهرين المعينين فى أول المادة ، وعلى هيئة المحكمين أن تعطى حكمها خلال مدة لا يمكن بأى حال من الأحوال أن تزيد عن شهر واحد بعد انقضاء المدة التى عينت للاجتماع كما هو مبين أعلاه . ويعطى حكم هيئة التحكيم بالأكثرية ، ويكون الحكم ملزماً للفريقين ، ويصبح تنفيذه واجباً بمجرد صدوره وتبليغه . ولكل من الفريقين الساميين المتعاقدين أن يعين الشخص أو الأشخاص الذين يريدهم للدفاع عن وجهة نظره أمام هيئة التحكيم ، وتقديم البيانات والحجج اللازمة لذلك .

المادة الرابعة: أجور محكمى كل فريق عليه ، وأجور رئيس هية التحكيم مناصفة بينهما ، وكذلك الحكم فى نفقات المحاكمة الأخرى .

المادة الخامسة : ويعتبر هذا العهد جزءاً متمماً لمعاهدة « الطائف » الموقع عليها في هذا اليوم السادس من شهر صفر سنة ثلاث وخمسين بعد الثلاثمائة والألف ويظل ساري المفعول مدة مريان المعاهدة المذكورة .

وقد حرر هذا من نسختين باللغة العربية يكون بيد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين نسخة وقراراً بذلك جرى توقيعه في اليوم السادس من شهر صفر سنة ثلاث وخمسين بعد الثلاثمائة والألف .

(وقعه كذلك ابن الوزير ، ومحمد بن عبد العزيز) .



المعاهدة اليمنية الهولندية^(١)

١٥ ذى القعدة سنة ١٣٥١هـ (١٢ مارس ١٩٣٣م)

تعتبر هذه المعاهدة نموذجاً لعدد من المعاهدات القليلة التي عقدها الإمام يحيى طوال عهده الطويل . وهي جميعاً تنص على الاعتراف بدولة اليمن وباستقلال ملكها الإمام يحيى - ولو ضمناً - في دياجة كل منها وعلى سيادة السلم والصداقة بين كل منها .

وإلى جانب ذلك فهي تقضى بتبادل التجارة بين البلدين ، وتنظم إقامة رعايا كل منهما في بلد الأخرى ، وتبين كيفية معاملة تلك التجارة وهؤلاء الرعايا في كل منها ، وهذه المعاهدة - وأمثالها - لا تزيد على أنها مفتاح لنوع من العلاقات المحددة بين البلدين ، وبداية لتبادل التجارة بينهما . وإلى جانب ذلك فهناك ملاحظة هامة ، وهي أن هذه المعاهدة - وأمثالها كذلك - تنص على أنه سيكون هناك علاقات دبلوماسية بين البلدين ، ولكن لم تقم هذه العلاقات طوال عهد الإمام ؛ إذ من المعروف أنه لم يسمح بإقامة علاقة دبلوماسية أو تبادل الممثلين الدبلوماسيين مع أية دولة أجنبية . ومدة سريان هذه المعاهدة كانت خمس سنوات فقط ، وأن تجدد إذا رغب الطرفان ، وهذه هي عادة الإمام ، وهذا يدل على مدى التحديد الذي يرمى إليه عند عقد المعاهدات ، وإلى مدى الحذر الذي يواجه به العالم الخارجي عندما يبدأ في إقامة العلاقات بينها . (راجع ٤١٦) .

حضرة صاحب الجلالة ملك (قطعة) اليمن المستقلة وحاكمها المطلق
الإمام يحيى ابن الإمام محمد بن يحيى حميد الدين المعظم .

(١) الدكتور أحمد فخري : اليمن ماضيها وحاضرها ، ص ٢٢٥ - ٢٢٧ .

وحضرة صاحبة الجلالة المعظمة ملكة بلاد هولندة المستقلة وحاكمتها المطلقة ويلهلمين المبجلة .

رغبة منها في تأسيس روابط الصداقة بين الدولتين وتوثيق عراها على قاعدة القوانين الدولية العامة قد قررا عقد معاهدة صداقة ولهذا عين :

من طرف جلالة ملك اليمن الإمام يحيى حضرة الكاتب الأول لعرش الدولة اليمنية صاحب السعادة القاضي محمد راغب بن رفيق .

ومن طرف جلالة ملكة هولندة حضرة مفوض جلالته بجدة صاحب السعادة الميسر . ك . أدريانة ، مندوبين مفوضين عنهما ، وقد اتفقا على المواد الآتية :

المادة الأولى : يسود بين دولة اليمن ودولة هولندة وبين رعايا كلتا الدولتين سلام لا يمس وصداقة خالصة مطلقة .

المادة الثانية : سيكون من كل من الفريقين الساميين المتعاهدين أثناء العلاقات السياسية والقنصلية بينهما في الوقت الذي سيقتران تعيينه وعند ذلك يتمتع الممثلون السياسيون والقنصليون من كل منهما في بلاد الأخرى با المعاملة المقررة بمبادئ القانون الدولي العامة بشرط أن تكون هذه المعاملة متساوية .

المادة الثالثة : كل من رعايا الفريقين الساميين المتعاقدين الذين يقصدون التجارة في بلاد الفريق الآخر يكونون تابعين للقوانين والأحكام المحلية ويتمتعون بنفس المعاملة التي يتمتع بها رعايا الدولة الأكثر رعاية من كل الوجه . وكذلك تعامل سفن كل من الفريقين المتعاهدين وشحناتها في الموانئ

الفريق الآخر بنفس المعاملة التى تتمتع بها سفن الدولة الأكثر رعاية وشحناتها من كل الوجوه .

المادة الرابعة : حاصلات أرض كل من الفريقين المتعاهدين ومصنوعاتها تعامل فى دخولها إلى بلاد الفريق الآخر فيما يتعلق بتعيين مقادير الرسوم والضرائب الجمركية وأخذها بنفس المعاملة التى تعامل بها حاصلات ومصنوعات الدولة الأكثر رعاية ، وكذلك تأكيداً لهذا تعامل حاصلات الأرض والمصنوعات التى تخرج من بلاد أحد الفريقين إلى بلاد الفريق الآخر فيما يتعلق بتعيين مقادير الرسوم والضرائب الجمركية وأخذها بنفس المعاملة التى تعامل بها حاصلات الأرض والمصنوعات التى تخرج إلى بلاد الدولة الأكثر رعاية .

المادة الخامسة : لقد دونت هذه المعاهدة فى نسختين أصليتين متساويتين باللغة العربية واللغة الهولندية ، وإذا نشأت شكوك فى تفسير مادة من المواد ، أو تفسير قسم من أى مادة كانت ، فالطرفان يعتمدان النص العربى . ومن حيث إنها كانت فى ملحقات مملكة هولندة فى خارج أوروبا بعض قوانين وأحكام مخالفة لقوانين وأحكام بلاد هولندة فى أوروبا ، فقد اتفق الفريقان الساميان المتعاقدان على أن تطبيق هذه المعاهدة فيما يخص دولة هولندة سيكون مقتصرًا على بلاد مملكة هولندة الأوروبية وسيكون إبرامها وتبادل الوثائق بأقرب وقت ، وتصير نافذة المفعول بمجرد تبادل الوثائق المبرمة .

وقد اتفق الفريقان المتعاقدان على عقد هذه المعاهدة لمدة خمس سنوات اعتبارًا من تاريخ تبادل الوثائق المبرمة على أنه إذا أراد أحد الفريقين المتعاهدين إلغاء هذه المعاهدة بعد انقضاء مدتها يجب أن يشعر الفريق الآخر بمراده قبل انتهاء المدة بستة أشهر وإلا استمرت هذه المعاهدة . ولا تلغى إلا بعد مضى (٣٦٠ - تكوين بين الحديث)

سنة أشهر من حين إشعار أحد الفريقين للأخضر بإرادته إلغائها . وتبيننا لهذا قد صار توقيع هذه المعاهدة من حضرتي مفوضي الفريقين المشار إليهما ووضعاً اختتامهما عليها.

حرر بصنعاء اليمن بتاريخه ١٥ ذى القعدة سنة ١٣٥١ هـ الموافق ١٢ مارس سنة ١٩٣٣ م .

كورنيليس ادريانة

محمد راغب بن رفيق



المعاهدة اليمنية الأثيوبية^(١)

١٧ ذى الحجة سنة ١٢٥٣هـ (٢٢ مارس سنة ١٩٣٥م)

تعتبر هذه المعاهدة نموذجاً آخر مثل المعاهدة اليمنية الهولندية .
وهي تنص على سيادة السلام والصداقة بين البلدين وعلى تبادل
التجارة وتوسيع قاعدتها ، كما تنظم إقامة رعايا كل منهما في البلد
الأخرى . وتبرز المعاهدة أيضاً الحرص على علاقات الود والصداقة ،
وعلى أن تعامل كل منهما تجارة ورعايا البلد الأخرى معاملة تجارة
ورعايا الدولة الأكثر رعاية . ونصت المعاهدة على إقامة علاقات
دبلوماسية وتبادل الدبلوماسيين بينها ، ولكن لم يحدث شيء من هذا
طوال عهد الإمام يحيى . ويلاحظ أن مدة العمل بهذه المعاهدة خمس
سنوات فقط أيضاً ، على أن تمجدد إذا لم ترغب إحدى الدولتين في إنهاء
العمل بها (راجع ص ٤١٦) .

إن حضرة صاحب الجلالة ملك أثيوبية قدامى هيلاسلام الأول
المعظم ، وحضرة صاحب الجلالة ملك وحاكم اليمن المطلق الإمام يحيى ابن
الإمام محمد بن يحيى حميد الدين المبجل .

رغبة منها في تأسيس روابط الصداقة والمحبة بين الدولتين الغاليتين ،
وتوثيق عراها على قاعدة القوانين الدولية العامة قد قررا عقد معاهدة صداقة
وتجارة ولهذا الغرض عين :

من طرف حضرة صاحب الجلالة إمبراطور أثيوبية : حضرة صاحب
السعادة ساقى تزوز مسيقل ، وصاحب العزة ليج اندراكه ماساى .

(١) نزيه مؤيد العظم : رحلة في بلاد العربية السعيدة ، ج ١ ، ص ١٨٩ - ١٩١ ، الدكتور
أحمد فخري : اليمن ماضيها وحاضرها ، ص ٢٢٨ - ٢٣٠ .

من طرف حضرة الجلالة ملك اليمن الإمام : حضرة صاحب السعادة
القاضي محمد راغب بن رقيق .

مندوبين مفوضين من الدولتين المشار إليهما . وقد اتفقوا بعد تثبيت وثائق
اعتادهم ، على المواد الآتية :

المادة الأولى : يفتح بين الإمبراطورية الأثيوبية والمملكة اليمنية سلام دائم
وصداقة تامة مطلقة .

المادة الثانية : يتفق الفريقان الساميان المتعاقدان على تقوية علاقتها
الودية والتجارية وعلى أن يسهلا تبادل المنتجات بينهما .

المادة الثالثة : لكل من رعايا الإمبراطورية الأثيوبية والمملكة اليمنية
الحرية في الدخول والإقامة للتجارة في بلاد الفريق الآخر من المتعاقدين
الساميين اللذين اتفقا على أن يعاملوهم وتجارتهم بالأحكام المحلية ، ويتمتعوا
بها يتمتع به رعايا الدولة الأكثر رعاية .

المادة الرابعة : من المتفق عليه أن رعايا الفريقين الساميين المتعاقدين
يكونون في كل أمورهم ومعاملاتهم خاضعين للقوانين والمحاكم المتبعة عادة في
البلاد المقيمين بها .

المادة الخامسة : سيكون من الفريقين الساميين المتعاقدين في الوقت
المناسب وبموافقتها إنشاء سفارة وقنصليات ، وإلى أن يكون إنشاء العلاقات
السياسية والقنصلية هذه يتفقان على أن يعطى لرعايا كل منهما المقيمين في بلاد
الفريق الآخر المساعدة والصيانة اللازمة .

المادة السادسة : بهذه المعاهدة لا يسمح الفريقان الساميان المتعاقدان
لأى حركة ضد صداقتها الصميمة ، ويجتهدان في التقرب أكثر مما هما عليه الآن

في المعاونة وفي ازدياد علاقتها ، وعلى روح هذه المعاهدة تبنى الاتفاقات والمعاهدات التي سيكون عقدها في المستقبل بينها .

المادة السابعة : تكون مدة هذه المعاهدة خمس سنوات ابتداء من تاريخ تبادل حجج التصديق بينهما ، وتتجدد بنفسها كل مرة خمس سنوات أخرى ، إن لم ترفض المعاملة بها إحدى الدولتين المتعاقبتين قبل ستة أشهر من انتهائها .

وتبادل حجج التصديق يكون في صنعاء في أقرب مدة ممكنة ، وبهذه المعاهدة يلغى كل ما قبلها .

وتقريراً لذلك وقع المفوضون المشار إليهم إمضاءاتهم على المعاهدة هذه ، ووضعوا أختامهم عليها ، وهذه المعاهدة نسختان باللغتين الإمهارية والعربية ، وحيث إن أصل ومنيع اللسانين المشار إليهما متحد ، فعند اللزوم للتفسير يعتبر النص العربي .

وحرر في صنعاء اليمن في ١٧ ذى الحجة سنة ١٣٥٣ الموافق ٢٢ مارس سنة ١٩٣٥ .

محمد راعب بن رفيق ليح اندركه ماساي سافي تزوز مسيقل

المعاهدة اليمنية الفرنسية^(١)

٣ صفر سنة ١٢٥٥هـ (٢٥ أبريل سنة ١٩٣٦م)

هذه المعاهدة هي أول اعتراف رسمى فرنسى باستقلال اليمن وباستقلال ملكها الإمام يحيى ، ولذلك نصت مادتها الأولى على ذلك . وإلى جانب هذا نصت المعاهدة على سيادة السلم والصدقة بين البلدين ، وعلى تبادل التجارة بينهما والنظر فى عقد اتفاقيات خاصة بالمسائل الاقتصادية فيما بعد ، وعلى أن تعامل كل منهما تجارة ورعايا الدولة الأخرى معاملة تجارة ورعايا الدولة الأكثر رعاية ، ونصت المادة الثالثة منها على تبادل الممثلين الدبلوماسيين بين البلدين ، ولكن لم يحدث ذلك إلا متأخراً بعد وفاة الإمام يحيى .

ويلاحظ هنا أمران ، أولهما أن مدة العمل بهذه المعاهدة هي عشر سنوات - وهى أطول نسبياً من المعاهدات الأخرى - ولكننا نرى أن ذلك قد يرجع إلى حرص فرنسا على ألا تقل مدة العمل بمعاهدتها مع الإمام عن مدة معاهدتى كل من إيطاليا والاتحاد السوفيتى مع الإمام . وثانيهما ، أنه بالرغم من التنافس الاستعمارى التقليدى بين إنجلترا وفرنسا ، إلا أن الأخيرة لن تعقد معاهدتها مع الإمام يحيى إلا متأخراً - بالنسبة لإيطاليا والاتحاد السوفيتى رغم وجود نفس الظروف المهيأة - ويعد أن عقدت إنجلترا معاهدتها مع الإمام يحيى . وقد يرجع ذلك إلى أن إنجلترا كانت تعتبر الجزيرة العربية مجال نفوذ خاص لها - فى فترة ما بين الحربين على الأقل - وكانت فرنسا لا تمنع فى ذلك حينئذ ، بل ويقال إن إنجلترا حرصت على الإشارة إلى هذا التخصيص أثناء مؤتمر الصلح الذى عقد عقب نهاية الحرب العالمية الأولى . ورغم عقد هذه المعاهدة (اليمنية الفرنسية) فقد ظلت علاقة البلدين بعضها

(١) الدكتور أحمد فخري : اليمن ماضيها وحاضرها ، ص ٢٣١ - ٢٣٣ .

ببعض محدودة للغاية حتى نهاية حكم الإمام يحيى ، ولم تستند فرنسا من ورائها كثيراً ، ويرجع ذلك إلى سياسة الإمام يحيى الخارجية عامة . (راجع ص ٤١٦) .

حضرة صاحب الجلالة الإمام يحيى ابن الإمام محمد بن يحيى حميد الدين ملك اليمن .

ورئيس الجمهورية الفرنسية

رغبة منهما في توطيد روابط الصداقة التي تجمعهما ، وتسهلا للعلاقات بين الدولتين ، قد قررا لهذا الغرض عقد معاهدة بواسطة مندوبيهما المفوضين عنهما والموقعين أدناه اللذين بعد أن تبسّدا لأوراق اعتمادهما ، ووجداها مطابقة للأصول ، اتفقا على الأحكام الآتية :

المادة الأولى : تعترف حكومة الجمهورية الفرنسية ببلون قيد ولا شرط بأن مملكة اليمن دولة حرة ذات سيادة واستقلال .

المادة الثانية : يسود سلم ثابت وصداقة دائمة بين حكومة الجمهورية الفرنسية وصاحب الجلالة ملك اليمن وحكومته ورعاياها ببلون أى استثناء للأشخاص والأماكن .

المادة الثالثة : يفرض أو يعين كل من الفريقين الساميين المتعاقدين لدى الفريق الآخر وموافقته ، في وقت يصير الاتفاق على تحديده ، ممثلين ووكلاء سياسيين أو قنصلين يتخبرهم ، ويتمتع هؤلاء في بلاد مقرهم على أن يكون ذلك بطريقة المقابلة بالمثل بجميع الحقوق والامتيازات المصطلح عليها دوليا ، وبالمعاملة الممنوحة لمثل ووكلاء أولى الأمم بالترتيب .

المادة الرابعة : إن رعايا الفريقين الساميين المتعاقدين الذين يقصدون بلاد الفريق الآخر للتجارة أو الصناعة أو أى غرض مباح ، يتمتعون في ظل

القوانين والأنظمة السارية المفعول في تلك البلاد بمطلق السلامة والصيانة فيما يتعلق بأشخاصهم وأموالهم ، كما أنهم يتمتعون أيضاً بالمعاملة الممنوحة لرعايا أولى الأمم بالتفضيل .

المادة الخامسة : تتمتع سفن وشحنات كل من الفريقين الساميين المتعاقدين في مرافق الفريق الآخر بالمعاملة الممنوحة إلى سفن وشحنات أولى الأمم بالتفضيل ، على أن هذا الحكم لا يطبق على النقلات التي تجري بين مرافق واقعة في بلاد خاضعة لسلطة نفس أحد الفريقين الساميين المتعاقدين .

المادة السادسة : لكل من الفريقين الساميين المتعاقدين حق النظر في الفرصة المناسبة لما فيها بعد لعقد اتفاقيات خاصة لترتيب جميع الأمور التي تتم علاقاتها المتبادلة ، والتي لم يشر إليها في هذه المعاهدة كمثال الأمور الاقتصادية .

المادة السابعة : وسيتفاوض أيضاً الفريقان الساميان المتعاقدان فيما بعد إذا قضت الحاجة بعقد اتفاقيات خاصة تتعلق بتعيين العلاقات بين مملكة اليمن من جهة ودول سوريا ولبنان من جهة أخرى ، حيث إن أحكام هذه المعاهدة لا تسرى على هذه العلاقات .

المادة الثامنة : سيجري إبرام هذه المعاهدة ، ويجري تبادل قرارات إبرامها في صنعاء في أقرب وقت ممكن ، وتصبح هذه المعاهدة نافذة المفعول من تاريخ تبادل قرارات الإبرام ، ولمدة عشر سنوات اعتباراً من هذا التاريخ الأخير وإذا لم يعلن أحد الفريقين الساميين المتعاقدين للفريق الآخر عزمه قبل ستة أشهر من انتهاء السنوات العشر على إلغاء هذه المعاهدة ؛ فإنها تعتبر مجددة بطبيعتها لمدة عشر سنوات أخرى .

المادة التاسعة : لقد جرى توقيع هذه المعاهدة في صنعاء اليمن على
نسختين أصليتين باللغتين الفرنسية والعربية ، ولكل منهما قوة واحدة وقيمة
واحدة ، وعند وقوع خلاف في التفسير فالمعتبر النسخة العربية .

تحريراً في ثالث صفر المظفر سنة ألف وثلاثمائة وخمس وخمسين هجرية
الموافق خامس وعشرين أبريل سنة ألف وتسعمائة وست وثلاثين ميلادية .

مغره

محمد واغب بن وثيق

المعاهدة اليمنية البلجيكية^(١)

٢٣ رمضان سنة ١٣٥٥هـ (٧ ديسمبر سنة ١٩٣٦م)

تعتبر هذه المعاهدة إحدى المعاهدات المتشابهة التي عقدها الإمام يحيى مع بعض الدول الأوروبية، ويلاحظ أن هذه المعاهدات - الهولندية والفرنسية والبلجيكية - عقدت في أوقات متقاربة، كما أنها لدول تقع كلها في منطقة غرب أوروبا.

وتدل هذه الملاحظة على تيسر الظروف الخارجية والداخلية الخاصة باليمن نسبياً لعقد هذه المعاهدات، ويدل على هذا، أنها كانت محدودة في جوهرها من ناحية، وعلى أنها كانت تنصب في أغلبها على النواحي التجارية من ناحية أخرى. وتنص هذه المعاهدة على سيادة السلم والصداقة بين البلدين، وعلى تبادل التجارة بينهما، وعلى أن تعامل كل منهما تجارة ورعايا الدولة الأخرى معاملة تجارة ورعايا الدولة الأكثر رعاية. وأشارت المعاهدة كذلك على أنه سينظر فيما بعد في إقامة علاقات دبلوماسية وفي تبادل الدبلوماسيين بينهما، ولكن لم يحدث ذلك أثناء حكم الإمام يحيى. ويتأكد هنا أيضاً رغبة الإمام في تحديد علاقاته مع الدول الأجنبية، وحذره عند إقامة هذه العلاقات، فقد حافظ على المدة التقليدية التي يسمح بها للعمل بالمعاهدات المختلفة، وهي مدة خمس سنوات فقط، على أن ينظر في تجديدها أو إنهاؤها عند نهاية هذه المدة. (راجع ص ٤١٦).

(١) الدكتور أحمد فخري: اليمن ماضيها وحاضرها، ص ٢٣٤ - ٢٣٦.

صاحب الجلالة ليوبولد الثالث ملك البلجيكا عاملا من جانبه ، ومن جانب حضرة صاحب الفخامة الملكية غراندادوشس لوكسمبورغى وبناء على الاتفاق بينهما .

وصاحب الجلالة ملك البلاد اليمنية المستقلة وحاكمها المطلق الإمام يحيى ابن الإمام محمد بن يحيى حميد الدين .

رغبة منها فى تأسيس الروابط الودية وتقوية المناسبات التجارية بين الاتحاد البلجيكى واللوكسمبورغى الاقتصادى وبين المملكة اليمنية ، قررا عقد معاهدة تجارية وعينا لأجلها مفوضين من جانبيهما :

من صاحب الجلالة ملك بلجيكا : صاحب السعادة المندوب المفوض ليوتنان كولونيل المسير شريف إبراهيم ديوى المحترم .

ومن صاحب الجلالة ملك اليمن : صاحب السعادة القاضى عز الإسلام محمد راغب بن رفيق المحترم .

لذاذ ان بعد تعاطى وثائق الصلاحية الكاملة لكل منهما وجداها موافقة لأصولها فاتفقا على المواد الآتية :

المادة الأولى : يسود بين المملكة البلجيكية وبين المملكة اليمنية سلام عام ومحبة دائمة .

المادة الثانية : بلجيكا واليمن سيؤسسان فى الوقت الذى سيقترانه بينهما آتيا المناسبات الدبلوماسية والقنصلية والممثلين والدبلوماسيين والقنصلين فيعاملون فى كلتا الجهتين بالمعاملة الموافقة لأساسيات الحقوق الدولية العامة المعمول بها .

المادة الثالثة : التبعية البلجيكية والتبعية اليمنية يتعاطون التجارة فى اليمن وفى بلجيكا بالمقابلة وبكل أمانة ومع تابعيتهم للقوانين والنظامات

المحلية سيستفيدون من كل الرجوه بالمعاملة التى تطبق على تبعة الملة الأكبر رعاية :

وكذلك سفن المتعاهدين الساميين وشحناتها فى موانى المملكتين تعامل من كل الوجوه بالمعاملة التى تطبق على سفن وشحنات الملة الأكثر رعاية .

المادة الرابعة : المحصولات الأرضية والصناعية فى المملكتين عند إدخالها إلى بلاديهما بالمقابلة تعامل كل الوجوه فى رسوم الدخالية والأجور المنضمة وصورة جبايتها بعين المعاملة التى تطبق على محاصيل الملة الأكثر رعاية فى إدخالها . والمحصولات الأرضية والصناعية فى المملكتين عند إخراجها من بلاديهما بالمقابلة تعامل أيضاً من كل الوجوه فى رسوم الإخراجات والأجور المنضمة وصورة جبايتها بعين المعاملة التى تطبق على المحصولات الإخراجية العائدة إلى الملة الأكثر رعاية فى إخراجها .

المادة الخامسة : أحكام المادتين الثالثة والرابعة المندرجتين فى هذه المعاهدة لا تطبق فى قونغو البلجيكية وكذلك فى أملاك رواندا - أوريندى التى تحت انتداب الدولة البلجيكية .

المادة السادسة : المعاهدة هذه التى سيجرى تصديقها عقدت لمدة خمس سنوات اعتباراً من يوم تبادل وثائق الإبرام وتنفيذ أحكامها اعتباراً من التاريخ المذكور . وإذا أراد أحد المتعاهدين إلغاء أحكام المعاهدة الحاضرة عند ختام مدتها فعليه أن ينبجى الطرف الثانى قبل انقضاء مدتها بستة أشهر ، وإذا لم يكن منه الإخبار بذلك ، استمر اعتبارها لسته أشهر أخرى إلى أن ينبجى أحد الطرفين إلى الطرف الثانى بتصميمه على إعطاء النهاية لأحكام المعاهدة .

وهذه المعاهدة دونت فى نسختين أصليتين متساويتين باللغة الفرنسية

واللغة العربية ؛ وإذا نشأت شكوك في تفسير مادة من مواد المعاهدة أو قسم منها فالطرفان يعتمدان النص العربى .

تقريراً للأحكام المتدرجة أعلى هذا قد أمضى المفوضان المذكور اسميهما أولاً فى هذه المعاهدة ووضعاً ختميهما عليها .

حررت فى صنعاء اليمن فى ٢٣ رمضان سنة ١٣٦٥ الموافق ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٦ .

شريف إبراهيم الديوبى

محمد راغب بن رقيق

المعاهدة اليمنية العراقية^(١)

٢٢ ذى الحجة سنة ١٢٤٩هـ (١٩٦٠م)

هى أول معاهدة عقدها الإمام يحيى مع دولة عربية ، كما أنها أقصر معاهدة عقدها بوجه عام . وهذا كله يلفت الانتباه ، وإننا نعتقد أن سبب تقاربه مع العراق هو أنه كان على عرش العراق ملك هاشمى ، وكان الإمام يعتر كثيراً بأنه من نسل الرسول . كما نعتقد أن سبب قصرها هى طبيعة الإمام الخلرة ، وموقفه العام بالنسبة للعالم الخارجى . وتشمل المعاهدة ثلاث مواد فقط ، وتقتصر على اعتراف كل منهما بالأخرى (مادة ١) ، وعلى سيادة السلم والصدقة بين البلدين (مادة ٢) . (راجع من ٤٤٦) .

رغبة فى تأسيس علاقات صداقة ودية بين مملكتى اليمن والعراق ، تمهيداً لتنفيذ سعى وأمنية زعماء الأمة الإسلامية لتوحيد كلمة الأمة العربية :
قرر كل من صاحبى الجلالة ملك العراق فيصل الأول ابن الملك حسين .
وملك اليمن الإمام يحيى بن محمد حميد الدين ، إجراء معاهدة ، وعينا مفوضين
منهما لعقدها وهما :

عن جلالة ملك العراق صاحب السعادة طه باشا الهاشمى .
وعن صاحب الجلالة ملك اليمن صاحب الفضيلة القاضى عبد الله
العمري اللذان بعد أن اتفقا على وثائق تفويضهما ، اتفقا على ما يأتى :

(١) نزبه مؤيد العظم : رحلة فى بلاد العربية السعيدة ، ج ١ ، ص ٢٠٩ .

المادة الأولى : يعترف صاحب الجلالة ملك اليمن بالملكة العراقية ، ويعترف صاحب الجلالة ملك العراق بالملكة اليمنية .

المادة الثانية : يسود سلم دائم وصداقة وطيدة بين المملكتين المتعاقدين .

المادة الثالثة : حررت هذه المعاهدة من نسختين باللغة العربية ، وتصير نافذة من تاريخ تناولها بعد إبرامها من قبل الملكين المتعاقدين ، ويجرى التبادل في المحل الذى يتفق عليه الفريقان .

حررت في صنعاء في ٢٢ ذى الحجة سنة ١٣٤٩ هـ .

عبد الله بن حسين العمري

طه باشا الهاشمي

وثيقة انضمام الإمام يحيى إلى معاهدة

« الأخوة العربية والتحالف »

بين المملكة العربية السعودية والمملكة العراقية^(١)

١٧ صفر ١٨٥٦ هـ (مايو ١٩٣٧ م)

بالرغم مما عرف عن الإمام يحيى من تقوقع وانعزالية ، فإن انضمامه إلى معاهدة الأخوة والتحالف يعتبر خطوة تلفت النظر بالنسبة لسياسته الخارجية بوجه عام . وهذه المعاهدة وانضمام الإمام إليها تعتبر حلقة مكررا بين الملكيات العربية الثلاث - السعودية والعراقية واليمنية - وتعاون وثيق بينهم . ويلاحظ أن الإمام يحيى لم ينضم إلى معاهدة الأخوة السعودية والعراقية نفسها ، بل إنه اختار بعض موادها فقط ، وأعلن انضمامه إلى المعاهدة على أساسها ، وهذا سبب كتابة المواد في هذا الانضمام بدلا من الاكتفاء بإعلان الانضمام فحسب . ويقال إن الإمام يحيى كتب هذه الوثيقة بخط يده . ويلاحظ هنا أن المعاهدة دفاعية أكثر منها هجومية ، كما أنها تعبر عن تعاون الملكيات الثلاث للمحافظة على نظمها القائمة أكثر من أى شيء آخر . وهي تنظم طريقة التعاون بين الحكومات الثلاث ، وتقضى بضرورة التشاور فيما بينهم من الأمور ، وبضرورة اللجوء إلى طريقة التحكيم عند نشوب أى نزاع بينهم .

(١) محمد حسن : قلب اليمن ، ص ١٩٦ - ٢٠٠ .

وتنص أيضاً على أنه إذا حدث اعتداء عسكري على أحد الأطراف ، فعلى الباقي أن يتقدما بالمعونة اللازمة لرد الاعتداء ، أما إذا حدث خلاف بين دولة أجنبية وبين أحد الأطراف فعلى باقي الأطراف التدخل لحل النزاع بكافة الطرق السلمية . ويلاحظ أن المعاهدة نصت كذلك على التشاور والتعاون بكافة الطرق والوسائل بين الأطراف الثلاث إذا قامت فتنة أو ثار تمرد داخل إحداها ، ونظمت المعاهدة كيفية التعاون ومد يد المساعدة حتى يمكن القضاء على الاضطراب الداخلي . وإلى جانب ذلك ، فهذه المعاهدة قد أجازت أن يمثل أحد أطرافها باقي الأطراف في النواحي الدبلوماسية والقنصلية ، وخاصة في البلاد التي ليس لأحدهم ممثلون فيها ، مع رعاية مصالح رعاياها ، دون أن يمس ذلك أو يخل بحرية أو بحقوق هذه الدولة في المجال الدولي .

ويجب الإشارة إلى أن المعاهدة قد أتاحت الفرصة لأعضائها لتبادل البعثات الفنية - سواء ثقافية أو عسكرية - أو إرسال البعثات للتعليم إلى إحداها - وقد يكون هذا دافع الإمام في إرسال بعثة دراسية للعراق قبيل نشوب الحرب العالمية الثانية ، وإحضار بعثة عسكرية عراقية إلى اليمن لتدريب الجيش الإمامي . وكانت مدة العمل بالمعاهدة عشر سنوات ، وتجدد إذا رأى المتعاقدون ذلك . (راجع ص ٤٤٦) .

نحن ملك اليمن الإمام يحيى بن محمد حميد الدين غفر الله له آمين .

نصرح بعد إنعام نظرنا في معاهدة الأخوة العربية والتحالف المنعقدة بين صاحب الجلالة ملك العراق وصاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية الموقع عليها في بغداد في اليوم العاشر من شهر محرم الحرام من العام الخامس والخمسين بعد الثلاثمائة والألف هجرية . وبناء على الروابط الإسلامية والوحدة القومية التي تربطنا بجلالتهما ، وحيث إننا نشعر كما يشعر جلالتهما (٣٧٤ - تكوين اليمن الحديث)

بالحاجة الماسة للتعاون فيما بيننا وبينهما ، والتفاهم في الشؤون التي تهم مصلحة مملكتيهما ومملكتنا ، وبغية المحافظة على سلامة بلادنا وبلاديهما ، قد انضمامنا إلى معاهدة « الأخوة العربية والتحالف » الأتفة الذكر مع درج المواد التي اشتركتنا ووافقنا عليها نصاً ومعنى وتخصيصاً وعمماً ، والمواد المذكورة كما يلي :

المادة الأولى : يتعهد كل من الفرقاء الساميين المتعاهدين تعهداً متقابلاً بأن لا يقرم بأى تفاهم أو اتفاق مع فريق آخر على أمر ضد مصلحة أحد الفرقاء المتعاهدين الساميين أو مملكته أو مصالحها إذا كان من شأنه تعريض سلامة مملكته أو مصالحها للأخطار أو الأضرار ، وسيستأور الفرقاء السامون المتعاهدون فيما بينهم كلما اقتضى الحال لتنفيذ الأغراض المختصة بالروابط الإسلامية والقومية العربية التي رمت إليها مقدمة معاهدة الحلف .

المادة الثانية : يتعهد الفرقاء السامون المتعاهدون بأن يحسموا ما عساه يحدث من الاختلافات التي تقع بينهم بطرق المفاوضة إلى طريق التحكيم التي تنص عليها المادة الثامنة من معاهدة الطائف المعقودة بين المملكة اليبانية وبين المملكة العربية السعودية في السادس من شهر صفر الخير سنة الثلاث والخمسين بعد الثلاثمائة والألف .

المادة الثالثة : إذا أدى نزاع بين أحد الفرقاء الساميين المتعاهدين ودولة أخرى إلى حالة يترتب عليها خطر يؤول إلى الحرب ، يوحد الفرقاء السامون المتعاهدون حيثئذ مساعيهم لتسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية وبالمفاوضة الودية .

المادة الرابعة : في حالة وقوع اعتداء على أحد الفرقاء الساميين المتعاهدين من جانب دولة أخرى بالرغم من المساعي المبذولة وفق أحكام المادة الثالثة ، وكذلك في حالة وقوع اعتداء مفاجئ لا يتسع معه الوقت لتطبيق أحكام المادة

الثالثة المذكورة ، حيثلذ يتحتّم على الفرقاء الساميين المتعاقدين أن يتشاوروا في ماهية التدابير التى يجوز القيام بها بقصد توحيد مساعيهم بالطرق النافعة والمفيدة لرد الاعتداء المذكور ، ويعتبر من أعمال التعدى :

١ - إعلان الحرب .

٢ - استيلاء دولة على إحدى دول الحلف بقوة مسلحة ولو بدون إعلان حرب .

٣ - هجوم دولة بقواتها البرية أو البحرية أو الجوية على بلاد إحدى دول الحلف أو بواخره أو طياراته ولو بدون إعلان حرب .

٤ - إغانة أو إسعاف المعتدى بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

المادة الخامسة : فى حالة حدوث اختلاف أو اضطراب أو فتنة فى بلاد أحد الفرقاء الساميين المتعاقدين يتعهد كل منهم تعهداً متقابلاً بما يلى :

١ - إتخاذ كل ما يمكن من التدابير :

(أ) لعدم تمكين المتمردى من الاستفادة من أراضيه ضد مصلحة الفريقين المتعاقدين الساميين الآخرين .

(ب) ولتنع رعاياها من الاشتراك فى الاحتلال أو الاضطراب أو الفتنة أو مساعدة المتمردى أو تشجيعهم .

(ج) ولتنع إيصال أى نوع من المساعدات إلى المتمردى من بلادها مباشرة أو بالواسطة .

٢ - عند التعاء المتمردى لأراضى أحد الفرقاء المتعاقدين الساميين على الفريق المذكور أن يجردهم من السلاح ، ويعدّهم حالاً لمنطقة لا يمكنهم أن يأتوا منها بأى ضرر لبلاد الفريق الآخر حتى يبت فى مصيرهم بين الفرقاء الساميين المتعاقدين .

٣- إذا اقتضى الأمر اتخاذ تدابير مشتركة لقمع الاحتلال أو الاضطراب أو الفتنة ، يتشاور حينئذ الفرقاء السامون في طريقة التعاون الموافق الواجب اتباعها لهذا الغرض .

المادة السادسة : يجوز أن يقوم الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون لكل من الفرقاء المتعاقدين الساميين بتمثيل مصالح الفريق الآخر عندما يرغب ويطلب ذلك في البلاد الأجنبية التي ليس فيها ممثلون لذلك الفريق ، وليس في هذا ما يمس بأى صورة من الصور بحرية ذلك الفريق في تعيين ممثلين مستقلين له إذا أراد ذلك .

المادة السابعة : من المتفق عليه لدى الفرقاء المتعاقدين الساميين أنه ليس في هذا ما يمس أو يخل بحقوق وحرية وتعهدات حكومات الفرقاء الساميين المتعاقدين مع الدول والحكومات الأخرى والهيئات الدولية وبعلاقاتها معها .

المادة الثامنة : إذا قام أحد الفرقاء الساميين المتعاقدين باعتداء منه على دولة أخرى فللفريقين الساميين المتعاقدين الآخرين إنهاء أحكام هذه المعاهدة معه بدون سبق إنذار ، على أن هذا الإنهاء لا يؤثر على الصداقة والمحبة التي تربط بممالك الفرقاء الساميين ، ولا يخل بالمعاهدات الأخرى والاتفاقيات المعروفة المعقودة والجارية بينهم .

المادة التاسعة : إذا أراد أحد الفرقاء الساميين بعثة فنية من الفريقين الآخرين لتقويم ثقافة إسلامية عربية أو عسكرية ، أو أراد إرسال بعثة إلى مملكة الفريقين الآخرين للتدريس والتعلم بعد المراجعة في هذا فله ذلك .

المادة العاشرة : يعتبر هذا الانضمام إلى معاهدة الحلف نافذاً من تاريخ إقراره من قبل حكومتى العراق والمملكة العربية السعودية ، ويبقى مرعياً إلى أن تنتهى السنوات العشر التي اعتبرت من تاريخ تنفيذ المعاهدات الآتية

من قبل الحكومتين المشار إليهما ، وتعتبر متجددة لمدة عشر سنوات أخرى إذا لم ينبر أحد الفرقاء الساميين المتعاقدين الفريقين المتعاقدين الساميين والآخرين برغبته في إنهاؤها قبل ستة من تاريخ انتهاء أجلها .

خاتمة : هذه المواد العشر المصرح بها التي أمضيناها ووقعنا ختمنا عليها طبق المقدمة المدرجة أعلا هذا تقريراً لانضمامنا إلى معاهدة « الأخوة العربية والتحالف ، وهي موافقة للمواد المدرجة في المعاهدة المشار إليها الأصلية ما عدا بعض موادها التي لا تتعلق بشئون مملكتنا الخاصة ، وهذا التحالف قابل لمن أراد الدخول فيه من الدول المستقلة . وبالله نستعين ﴿ فآله خير حافظاً وهو أرحم الراحمين ﴾ .

حاشية : وسيكون تقديم نسخة مخطومة وممضاة طبق هذا التقرير إلى حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية لإلحاقها بنسخة معاهدة الحلف الأصلية الثانية الموجودة لدى جلالته .



المراجع العربية

الوثائق :

وزارة الخارجية السعودية : بيان عن العلاقات بين المملكة السعودية والإمام يحيى حميد الدين .

(يسمى : الكتاب الأخضر السعودي) .

مكة - مطبعة أم القرى (١٣٥٣ هـ - ١٩٣٤ م) .

الكتب :

أحمد فخري (الدكتور) : اليمن ماضيها وحاضرها .

القاهرة - مطبوعات معهد الدراسات العربية العالية - ١٩٥٧ .

أحمد فضل بن علي محسن المبدلي : هدية الزمن في أخبار ملوك الحجاز وعدن .

القاهرة - المطبعة السلفية ، ١٣١٥ - ١٩٣٢ .

أحمد عسرت الأظمي : القضية العربية ؛ أسبابها ومقدماتها وتطورها

ون نتائجها . جزء ٢ .

بغداد - مطبعة الشعب - الطبعة الأولى - ١٣٤٩ - ١٩٣١ .

أمين الريحاني : ملوك العرب (جزء أول) .

بيروت - دار الريحاني للطبع والنشر - الطبعة الثالثة ، ١٩٥١ .

تاريخ نجد الحديث وملحقاته .

بيروت - دار الريحاني للطبع والنشر - الطبعة الثانية ، ١٩٥٤ .

أمين محمد سعيد : ملوك المسلمين المعاصرون ودولهم .

القاهرة - مطبعة الحلبي - ١٩٣٣ .

- اليمن ، تاريخه السياسى منذ استقلالة فى القرن الثالث الهجرى .
القاهرة - دار إحياء الكتب العربية - الطبعة الأولى ، ١٩٥٩ .
توفيق يرو : العرب والترك فى العهد الدستورى (١٩٠٨ - ١٩١٤) .
رسالة ماجستير غير منشورة ومحفوظة فى مكتبة معهد الدراسات العربية
العالية (١٩٦٠) (نشرت الآن وأصبحت من مطبوعات المعهد) .
جورج أنطونيوس : يقظة العرب (ترجمة حيدر الركابى) .
دمشق - مطبعة الترقى - ١٩٤٦ .
جمال حمدان : دراسات فى العالم العربى .
القاهرة - مطبعة النهضة - ١٩٥٨ .
حافظ وهبة : جزيرة العرب فى القرن العشرين .
القاهرة - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - الطبعة الثانية - ١٩٤٦ .
حسين بن أحمد العرشى : بلوغ المرام فى شرح مسلك الختام فيمن تولى
ملك اليمن من ملك وإمام .
القاهرة - مطبعة البرتيرى - طبعة ١٩٣٩ .
ساطع الحصرى : محاضرات فى نشوء الفكرة القومية .
القاهرة - مطبعة الرسالة - الطبعة الأولى - ١٩٥١ .
سلفاتور أبونتى : مملكة الإمام يحيى ، رحلة فى بلاد العربية السعيدة .
(ترجمة طه فوزى عن الإيطالية) .
القاهرة - مطبعة السعادة : ١٣٦٦ - ١٩٤٧ .
الشهرستانى أبو الفتح بن أبى القاسم عبد الكريم بن أبى بكر : (٤٦٧ -
٥٤٨) الملل والنحل ، جزء ١ .
القاهرة - الطبعة الأولى - ١٣١٧ - ١٨٠٩ .

- صلاح الدين المختار : تاريخ المملكة العربية السعودية (جزءان) .
بيروت - دار مكتبة الحياة - الطبعة الأولى - ١٩٥٧ .
محمد حسن : قلب اليمن .
بغداد - مطبعة المعارف - الطبعة الأولى - ١٩٤٧ .
محمد بن أحمد عيسى العقيلي : من تاريخ المخلاف السليمانى .
الرياض - مطابع الرياض - ١٩٥٨ . جزءان .
عبد الواسع بن يحيى الواسعى اليماني : تاريخ اليمن (المسمى فرجة الموموم
والحزن في حوادث وتاريخ اليمن) .
القاهرة - المطبعة السلفية - ١٩٢٧ - ١٣٤٦ هـ .
عبد الله عبد الكريم الجرافى : المقتطف من تاريخ اليمن .
القاهرة - مطبعة الحلبي - ١٩٥١ .
نجم الدين حمادة بن أبى الحسن اليمنى : تاريخ اليمن .
لندن - مطبعة كلبرت - ١٣٠٩ (١٨٩١) .
نزيه مؤيد المعظم : رحلة في بلاد العربية السعيدة .
القاهرة - مطبعة الحلبي (لم يذكر تاريخ الطبعة) .
والتر لاكمور : الاتحاد السوفيتى والشرق الأوسط (ترجمة لجنة) .
بيروت - الطبعة الأولى - ١٩٥٩ .
الدوريات :

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية : حلقات الدراسات الاجتماعية -
الدورة الخامسة ١٦ - ٢٥ مايو ١٩٥٦ .

المجلات :

- المقتطف : المجلد ٥٩ الجزء ٣ .
المجلد ٨٤ الجزء ٥ .
المجلد ٩٠ الجزء ١ ، ٣ .
المجلد ٩١ الجزء ٢ ، ٤ .

المنار: المجلد ١٥ الجزء ٦، ٢.

المجلد ١٦ الجزء ٤، ٥، ٦.

المجلد ٢٦ الجزء ٧.

المجلد ٢٧ الجزء ١٠.

المجلد ٢٨ الجزء ٨.

المجلد ٢٣ الجزء ٥.

المجلد ٣٤ الجزء ١.

الجرالد:

الأهرام: عام ١٩٠٩، ١٩١٠، ١٩١٣، ١٩٢٥، ١٩٢٦، ١٩٢٨،

١٩٣٤.

المؤيد: عام ١٩٠٩، ١٩١٠، ١٩١١، ١٩١٣.

السواء: عام ١٩١٢.



المراجع الأفرنجية

الوثائق

Hurewitz, J. C. : Diplomacy in the Near and Midde East,
Vol. I, 11. U.S.A. Princeton, 1956. First Pub.

الكتب

Berreby, J.J. : La Péninsule Arabique,
Payot. Paris, 1958.

Brémond, E. : Yémen et Saudia.
Charles - Lavauzelle & Cie, Paris, lére Ed., 1937.

Burry, G. W. : Arabia Infelix or the Turks in Yemen.
Macmillan & Co., London, 1915.

Earle, E. M. : Turkey. The Great Powers and the Baghdad Railway.
Macmillan, New York, First Ed., 1935.

Fisher, S. N. : The Middle East. A History.
Routledge & Kegan Paul Ltd., London, First Ed., 1960.

Fisher, W. B. : The Middle East, A Physical, Social, and Regional,
Methuen & Co., London. First Pub., 1950.

Helfritz, H. : The Yemen, A Secret Journey,
Allen & Unwin, London, Translated by M. Heron _ First
Pub. in English 1958 (in Germany 1956).

Hogarth, D. G. : The Nearer East.
H. Frowde, London, 1905.
Arabia.
Calrendon Pr. Oxford, 1922, First ed.

- Hollingorth, C.** : The Arabs and the West .
Methuen & Co. Ltd., London. First Ed., 1952.
- Jacob, H.** : Kings of Arabia.
Mills & Boon, London. 1923.
- Lenczowski, G.** : The Middle East, in World Affairs.
U.S.A. (Cornell) Second edition, 1956.
- Philby, H. St. J. B.** : Arabia.
Ernest Benn Ltd., London. 1930 First Ed.
- Arabian Highlands.**
First Pub. Ocford, 1952 (The Middle East Institute).
- Arabian Jubilee.**
Robert Hale Ltd., London, 1952. First Pub.
- Saudi Arabia.**
Ernest Benn Ltd., London, 1955. First Pub.
- Reilly, B.** : Aden and The Yemen.
Her Majesty's Stationery Office, London, 1960.
- Rihani, Ameen** : Arabian Peak and Desert, Travels in Yemen
Constable & Co. Ltd., London. 1930.
- Sanger, Richard H.** : The Arabian Peninsula.
Corn ell Univ. Pr., New York, 1954. First Pub.
- Seton-Williams, M. V.** : Britain and the Arab States.
Luzac & Co., London. 1948.
- Stark, Freya** : The Arab Island.
A. A. Knopf, New York, First Ed., 1945.
- Van der Meulen, D.** : Aden to the Hadheramout.
Joan Murry, Londo, 1947, Second Ed.
- Wavel, A. J. B.** : A Modern Pilgrim in Mecca.
Constable & Co. Ltd. London. 1954. Second Ed.
- Wilson, A. T.** : The Persian Gulf.
Allen & Unwin, London. 1954. Second Ed.

الدوريات

Survey of International Affairs : Royal Institute of International Affairs.

Year 1925 Vol. I.

Survey of International Affairs : Year 1928.

Survey of International Affairs : Year 1930.

Survey of International Affairs : Year 1934.

Survey of International Affairs : Year 1939 - 1946.

المجلات

Correspondance d'Orient, Revue économique, Politique, Littéraire.
Vol. I, 1911 _ (15 Février 1911).

Journal of The Royal Central Aisan Society : The Royal Central Asian
Soc. Vol. XXVII. Part 1.

Revue de Monde Musulman : Mission Scientifique de Maroc.

Revue de Monde Musulman : Vol. IV, No. 1.

Revue de Monde Musulman : Vol. IX, No. 9.

Revue de Monde Musulman : Vol. XXVV, No. 12.



ملاحظات خاصة بالمراجع

تميز هذا الموضوع بقلة مراجعه بوجه عام ؛ ولكن رغم ذلك فقد اتصفت أغلب المراجع بصفات خاصة أعطت لكل منها مظاهر قوتها أو ضعفها على السواء . فبعض المراجع تميز بأنه لمؤرخين يمينيين مثل كتاب الواسعي ، وكتاب الجسرافي ، ولكن أهميتهما لم ترجعا إلى أنهما يمينيين فحسب - بل لأنها اتخذتا خطة الدفاع عن الإمام ونظمه خطة لها . وقد استفدت كثيراً من وجهة النظر هذه - شبه الرسمية تقريباً بل والزيدية أيضاً - لأنها أوضحت وجهة نظرهما في تاريخ اليمن القريب . والبعض الآخر من المراجع كان عبارة عن كتب رحالة ، ومثل هذه الكتابات تهتم بصفة خاصة بالأحوال الاجتماعية والعمرانية في فترة معينة لا تزيد عن العام على الأكثر ، وهذا يبعدها أساساً عن أنها كتب تاريخية بالمعنى المعروف . ومثال ذلك كتب الرحائلي (ملوك العرب) والعظم ومحمد حسن . ويلاحظ أن هذه المراجع اختلفت فيما بينها تبعاً لعمق نظرة الكاتب ونوع ثقافته . وإلى جانب ذلك فقد كانت بعض المراجع خاصة بتاريخ اليمن أو بفترة منه مثل كتاب jacob أو bremond و سلفاتور ابونتي ، أما البعض الآخر - وهذا أغلبها - فكان يعالج أساساً موضوعات أخرى مثل تاريخ الشرق الأوسط أو تاريخ الجزيرة العربية أو خاص بالإمبراطورية العثمانية ولكنها إلى جانب ذلك اهتمت بتاريخ اليمن أو بعضاً منه مثل كتاب Lenzowski أو Sanger أو حافظة وهبة أو كتب Philby الأربعة .

وهذه الأمور كلها تطلبت كثيراً من الحذر واليقظة ، كما احتاجت الجهد والوقت ، وذلك حتى يمكن استخلاص المادة التاريخية اللازمة ، وحتى يمكن

ربط أجزاء البحث ببعضه بعض . ولأحب هنا أن أشير بإيجاز إلى بعض المراجع بصفة خاصة على سبيل المثال لا الحصر .

سار الواسعى والجرافي في كتابيهما على طريقة المؤرخين المسلمين الأوائل ، فقد استعملا التاريخ الهجري ، كما ذكرا الأحداث مرتبة عامما وراء آخر . وقد شمل كتاب الجرافي كل عهد الإمام يحيى حتى مقتله ، أما كتاب الواسعى فقد توقفت أحداثه عند عام ١٣٤٦ هـ . وقد اتضح تحيزهما إلى جانب الإمام بشكل كبير ، وهذا ما دفعني إلى أن أقول عنهما إنهما شبه رسميين ، أما زبديتهما فقد اتضحت في أسلوبيهما واهتمامهما بذكر تاريخ الأئمة الزيديين في اليمن . فالواسعى مثلا يبدأ كتابه بذكر الأئمة الشيعية منذ الإمام علي بن أبي طالب ثم يخصص الحديث عن الزيديين بالذات وتاريخهم في اليمن - وذلك كله بشكل موجز - حتى عهد الإمام يحيى فيبدأ في التوسع والتفصيل .

أما مقدمة كتابه فتوضح اتجاهه بشكل كبير فقد استهلها بالآتي :
«الحمد لله الذي خص قطر اليمن الميمون بالإيمان دون سائر الأقطار ، فالإيمان بيان والحكمة بيانة بقول المصطفى المختار ، وجلجل هذا القطر بالشرف المنيف والكرم المدرار ، وفضل أهله بالإيمان وملوكهم بالعدل على سائر الأمصار ، أحده أن جعلني من أهله » ويتضح تحيزهما إلى جانب الإمام في مدحهما الدائم ونظمه وذمهما لكل معارضى الإمام وأعدائه ، فالجرافي مثلا ينعت العناصر اليمنية الشائرة في عهد الإمام بأقسى النعوت ويتهمها بالتمرد والخروج دون أن يذكر أسباب الثورات أو يحللها بل يركز كل اهتمامه على ذكر انتصار جيوش الإمام «الظافرة» أما الواسعى فقد هاجم الإدريسي . عندما بدأ الخلاف يدب بينه وبين الإمام يحيى .

ويعتبر كتاب الریحاني (ملوك العرب) من أهم المراجع العربية التي

تناولت تاريخ الجزيرة العربية في العشرينيات من هذا القرن . وكان الريحاني (توفي سنة ١٩٤٠) مؤرخاً وأديباً ورحالة ، طاف بأنحاء الجزيرة العربية واتصل بملوكها ورؤسائها وشيوخها ، كما اتصل أيضا بكثير من الشخصيات العادية في الجزيرة ليعرف آراءها ومواقفها من أحداث عصرها ، لذلك كان كتابه معبراً عن الواقع ، يتصف بالعمق والإخلاص والموضوعية . ورغم أن الكتاب بجزيئه عبارة عن وصف لرحلته في أنحاء الجزيرة ، إلا أن الريحاني حاول فيه تقصى تاريخ المناطق التي زارها ، وهذا مما رفع من شأن الكتاب . وكان الريحاني يحلل وينقد كل ما يراه أو يسمعه في نزاهة تامة ووعي كبير ، وهذا يرجع إلى عمق ثقافته وكثرة رحلاته . وقد احتلت زيارته لليمن القسم الثاني من الجزء الأول من كتابه .

أما كتابي العظم ومحمد حسن فلم يكونا على درجة نزاهة كتاب الريحاني أو عمق نظراته بل كانا على العكس يتصفان بالتحيز إلى جانب الإمام ، ويدافعان عن كل أعماله ونظمه دون استثناء . فيلاحظ مثلا أن العظم عندما يتناول ظاهرة عزلة اليمن بالنقد لم يوجه حديثه أو نصحه بالأحرى إلى الإمام يحیی بل وجه حديثه إلى ملوك ورؤساء العرب عامة وحثهم على الأخذ بالحضارة الغربية وأساليبها . أما محمد حسن فيهاجم مثلا النظم الدستورية السائدة في البلاد العربية عندما مدح نظم الإمام الأتوقراطية وقال عنها إنها حققت الأمن والسلام لليمن . وقد قام العظم بزيارة اليمن ثلاث مرات ، الأولى عام ١٩٢٧ ، والأخيرة عام ١٩٣٦ . وكتابه عبارة عن مجموعة المقالات التي كان ينشرها في الجرائد والمجلات العربية عقب كل زيارة ، إلى جانب ما أضافه بعد ذلك عند إخراج كتابه وخاصة الجزء الخاص بالمعاهدات التي كان الإمام قد أبرمها حتى ذلك الوقت .

ويلاحظ أن هذه الكتب الثلاث سالفة الذكر تكمل بعضها البعض من الناحية الزمنية ، وهذا مما أكمل فائدتها بوجه عام .

ورغم الملاحظات التي أبديتها فإن هذه المراجع قد أمدتني بالمادة الوفيرة المتنوعة . ومن المعروف أن محمد حسن هو عضو البعثة العسكرية العراقية التي ذهبت إلى اليمن لتدريب الجيش سنة ١٩٣٩ ، فكان يرى الأمور عن كثب ، وذكر كثيراً من الحقائق بالرغم من تحيزه الذي أشرت إليه .

أما الكتاب الأخضر السعودي فكان في الحقيقة وثيقة هامة ، أنار كثيراً تطور الخلاف الذي أدى إلى نشوب الحرب بين اليمن والمملكة العربية السعودية . ورغم أهميته هذه فقد كنت حذراً عند الرجوع إليه ، فهو مهما بلغت دقته يعبر عن وجهة النظر السعودية في الخلاف ، أو هذا ما اعتقدته أنا على الأقل . وقد تمنيت مخلصاً أن يكون اليمن قد أصدر كتاباً مثله حتى أستطيع المقارنة والتمحيص ولكنه لم يفعل .

أما كتاب العبدل - أحد أبناء سلاطين لحج - فهو محاولة لا بأس بها لكتابة تاريخ لحج وما يعرف حالياً بالمحميات . ورغم ما يتميز به الكتاب من دفاع عن أسرته الحاكمة ، فقد كان للعبدل آراء صائبة في أحداث هذه المنطقة وخاصة التي عاصرها . وقد أوضح الكتاب عدة نقاط كنت في حاجة إليها مثل حالة جنوب الجزيرة العربية أثناء الحرب العالمية الأولى ، وزحف الترك إلى لحج لمهاجمة الإنجليز في عدن ، وقد اهتم الكتاب كذلك ببيان الخطوات التي اتخذها الترك في اليمن عند خروجهم من المنطقة عامة وتسليمهم الحكم للإمام ، وتحدث عن الخلاف بين الإمام والإنجليز والحرب بينهما عقب الحرب العالمية الأولى .

أما المراجع الإنجليزية عامة فقد تناولت تاريخ اليمن من وجهة نظر

إنجليزية ، فقد دافعت عن حقوق إنجلترا في عدن ومحمياتها ، واعتبرت هجوم الإمام على المحميات اعتداء على حقوقها هناك . ولكن رغم هذا فقد كانت هذه المراجع موضوعية في نواح أخرى ، مما كان له فائدة كبيرة بالنسبة للبحث . ويعتبر كتاب Jacob ومجلة Survey of International Affairs من أهم المراجع الإنجليزية . وهذان المرجعان يكملان بعضهما البعض من الناحية الزمنية ، فقد انتهت أحداث الأول في أوائل العشرينيات من هذا القرن ، بينما بدأ الثاني من عام ١٩٢٥ . وكانت المقالات الخاصة باليمن في هذه المجلة خير معين لى من ناحية تسلسل الأحداث منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حتى أواخر عهد الإمام يحيى .

أما جيكونب فكان يشغل منصب معاون الأول للمقيم البريطانى في عدن ثم وكيلًا سياسيًا لمرتفعات عدن . وفى أثناء الحرب العالمية الأولى شغل منصب المستشار الخاص بشئون جنوب غرب الجزيرة العربية لدى المندوبين الساميين بالقاهرة وهما السير وينالد وينجت والفيكوت اللبى وهذه الوظائف التى شغلها - إلى جانب تحديثه بالعربية ومعرفته لعادات البلاد وتقاليدها - رفعت كثيراً من أهمية هذا الكتاب . ويلاحظ أن جيكونب كان يحمل القرآن دائماً معه أثناء إقامته في منطقة عدن ومحمياتها ، كما كان يحفظ كثيراً من الأمثال العربية والمحلية ويستخدمها في كتاباته وأقواله ويعتبر كتابه وثيقة تاريخية هامة لتاريخ هذه المنطقة منذ دخول تركيا اليمن للمرة الثانية حتى خروجها منه وحتى تاريخ طبعه أيضاً . ومن المعروف أن جيكونب هذا هو صاحب البعثة المعروفة باسمه التى ذهبت إلى اليمن عقب الحرب العالمية الأولى . وقد أوضح جيكونب في كتابه أحوال هذه المنطقة المضطربة حينذاك ، والعلاقات بين العناصر المختلفة الموجودة هناك ، وتكلم عن الإمام يحيى بكثير من الأمانة . ومن الطريف أن

أذكر أنه قد قيل عنه - تصويراً لاهتمامه بالإمام يحيى واليمن - إن علاقته باليمن تشبه علاقة فيليبى بالسعودية ولورانس بالحجاز .

أما كتب فيليبى فمن المعروف أنها اهتمت أساساً بالتاريخ السعودى ، ولكنها أفادت كثيراً فى توضيح العلاقات اليمنية السعودية وتطور الخلاف بينهما . وقد اهتم فيليبى كذلك بتاريخ وأوضاع جهات عسير ونجران ، وهى الجهات التى دار حولها الخلاف .

وهانز هلفرتز رحالة ألمانى دخل اليمن دون إذن الإمام لمشاهدة آثار اليمن لأن الإمام كان لا يشجع مثل هذه الزيارات ، ولكن الإمام قبض عليه وسجنه فترة من الزمن . وكتابه يعتبر من المراجع الهامة فقد تناول شخصية الإمام وحكمه وأعماله بالتحليل والنقد دون قسوة أو تحيز بالرغم من موقف الإمام منه . فمن آرائه مثلاً أنه لا يجب الحكم على الإمام من وجهة النظر الأوروبية ، لأن أوروبا على درجة كبيرة من الحضارة ، بل يجب دراسة أحوال الإمام وظروفه عن كتب أولاً قبل الحكم عليه .

وأحب أخيراً أن أذكر حقيقة هامة ، وهى أن الجرائد والمجلات المصرية قد أجبرتنى على الرجوع إليها والاهتمام بها ، وذلك لا لأنها أمدتنى بالمادة التاريخية اللازمة والتى أحسست بالحاجة إليها فى بعض المراحل فحسب - بل لقيمة هذه المادة ودسماتها . وقد استعنت بالجرائد والمجلات التى ذكرتها قبل ذلك فقط لاعتدالها التى عرفت به فى تاريخ الصحافة المصرية ، وذلك بالرغم من أن جريدة المنار قد مالت إلى الجانب السعودى أثناء النزاع اليمنى السعودى . وكانت جريدة الأهرام هى أكثر هذه الجرائد أهمية وصدقاً واعتدالاً ، فلم تنحز إلى جانب العثمانيين ضد الإمام ، كما لم تفعل ذلك أيضاً أثناء النزاع اليمنى

السعودى ، بعكس جريدة المؤيد التى أظهرت عطفها على المسائل العربية عامة وقضية اليمن بالذات . وإنى أذكر - على سبيل المثال - أن جريدة الأهرام قالت فى أحد أعدادها الصادر فى حوالى عام ١٩١١ إن كثيراً من أخبار اليمن مشكوك فيها لأن العثمانيين متعمدون طمس الحقائق وإصدار البلاغات الكاذبة ، وكانت فى نفس الوقت تحاول تحرى الحقيقة من جانبها وهذا مما رفع شأنها بالنسبة للموضوع .

وإنى إذ أقصر الحديث عن بعض المراجع فقط فإنى لا أغمط أهمية باقى المراجع ، فقد تكاملت جميعها دون استثناء فى تكوين الصورة الأخيرة لهذه الرسالة .

الكشاف العام

أدريانه: ٥٦٢، ٥٦٠، ٥٥٨	(١)
الإدريس (محمد): ٨٧ - ٨٩، ١٠٥، ١٠٧ - ١٠٩، ١١٢، ١١٤، ١٢٢ - ١٢٤، ١٣٩، ١٥٧، ١٥٨، ١٦١ - ١٦٤، ١٦٦، ١٧٩، ١٨٣ - ١٨٥، ١٩٦، ١٩٨، ٢٠٠ - ٢٠٢، ٢٠٦، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١١، ٢١٩، ٢٢١ - ٢٢٧، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٧، ٢٤٦ - ٢٤٨، ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٥٩ - ٢٦٣، ٢٦٧، ٢٧٠، ٢٧٣ - ٢٧٨، ٢٨٠، ٢٩٢، ٢٩٥، ٢٩٦، ٣٠٩، ٣٣٨، ٣٤٤، ٣٦٤، ٣٧٠، ٣٧٢، ٣٧٥، ٣٩٦، ٥٢٩، ٥٣٠	إب: ٤٨٣، ٤٧٥، ٣١٣، ١٦٤ إبراهيم باشا: ٢٣٠ إبراهيم بك خليل: ١٩٢ إسراهم (سيف الحق): ٤٩٦، ٤٩٨، ٥٠٢، ٥٠٣ ابن الرشيد: ٢٠٠ - ٢٠٢ ابن رفاة: ٣٦٣، ٣٨٣ أبيا: ١٦٣، ١٨٦، ١٨٨، ١٧١، ١٧٢، ١٨١، ١٨٢، ٣٦٨، ٣٧٨، ٣٧٧، ٣٨١، ٤٠٢ أبو عريش: ٨٨، ٢٧٩ أبو هادي: ٣٦٣ أبين: ٢٨٦ الاتحاد السوفيتي: ٣٥٠ - ٣٥٢، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٨٨، ٤١٣، ٤٣٠، ٥٣٥ - ٥٣٧، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢ الأحمود: ٢٧٠ أحمد (سلطان الحج): ١٣٩، ١٨٣ أحمد (الإمام): ٤، ٣٣٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٦٧، ٣٦٩، ٣٩٦، ٣٩٧، ٤٠١، ٤٢٢، ٤٧١، ٤٨٤، ٤٩٦، ٤٩٨، ٥٠٠ - ٥٠٢، ٥٠٤ - ٥٠٦ أحمد الإدريس: ٨٨، ٨٩ أحمد بن القاسم: ٣٠ أحمد توفيق باشا: ٥١٩ أحمد الثلايا: ٥٠٦ أحمد صرت باشا: ٨٧، ١٠٦ أحمد الغنيمي: ٣٣٦ أحمد فيضي باشا: ٣٥، ٧٥ - ٧٧، ٨٣، ٨٥، ١٠٥، ٥١٢، ٥١٤ أحمد المجاهد: ٤٦٤ أحمد مختار (باشا): ٤١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤ الإحصاء: ٦١، ٢٤٨ إحسان بك: ١٥٣، ١٥٦، ١٦٨
أرخب: ٣٨، ٥١٧ الأزهر: ٨٩ الأساتذة: انظر استانبول استانبول: ٤٩، ٥٠، ٨٤، ٨٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٣١، ١٣٣، ١٣٤، ١٤١، ١٥٢، ١٦٨، ١٨٤، ١٨٨، ١٩٤، ٢٣٠، ٤٦٤، ٤٦٥، ٥١٦، ٥١٧ إسمايل بن القاسم: ٣٠ إسمايل حقي: ١٣٤ إسمايل صفوت: ٤٦٧ أسمره: ٣٠٢ أسناخوف: ٥٣٧ اطنه: ١٧٦ أفغان: ٢٣ اقدام: ١٣٢ آل تليد: ٥٤٩ آل خالد: ٣٧٦ آل رشيد: ٥٣، ٦٠، ٢٥٢، ٢٥٣ آل سلعة: ٣٧٦ آل شعلان: ٢٤٥، ٢٥٣	

٤٠٩، ٣٨٣، ٢٩٧	بنى حريص: ٥٤٩
(ث)	بنى صليل: ٢٢
٧٤: ثلا	بنى عبد: ٣٣٥
(ج)	بنى قيس: ٣٣٤
الجابري: ٥٤٩	بنى مالك: ٥٤٩، ٣٧٨، ٣٧٦
الجاح: ٣٣٦	بنى مروان: ٣٣٤
الجامعة الإسلامية: ٩٤	بنى نشر: ٣٣٤
الجامعة العربية: ٤٦٣، ٤٦٨، ٤٧٠،	يونابرت: ٥٥
٤٧٥، ٤٩٩، ٥٠١	بيت السلامي: ١١٩
جبل صبر: ٢١٢	بيت الفقيه: ٣٣٦، ٣٤٤
جبل مصر: ٧٥	بيحان: ٤٥٧، ٢١٩
جبل صيال بن زيد: ٣٢٥	بيروت: ١٧٤، ١٥٣
جبله: ٢١٢	البيشة: ٢٣٩
جبيلا: ٢٤٨	البيضاء: ٣٨٧، ٢٩٤، ٨٢
جبله: ١٧٧، ٢٥٣، ٢٥٤، ٣٥٤،	(ت)
٥٥٥، ٥٣٤، ٥٣٢، ٥٠٠	تحسين باشا: ١٠٥، ٨٦، ٨٥
الجزائر: ٤٩٨	تريه: ٣٦٩، ٢٥٣ - ٢٥٠
جلال نوري بك: ١٤٦	تركى بن ماضي: ٣٤٩، ٣٤٥
جليلة: ٣٢٧	تمز: ٢٠٣، ٨٧، ٧٥، ٣٧، ٣٣، ٣١
جمال الدين الأفغاني: ٤٤	٢٠٤، ٢٠٦، ٢١٢، ٣٢٥، ٣٢٧،
جمال جميل: ٤٩٩	٤٦٠، ٤٧٥، ٤٩٦، ٤٩٨، ٥٠٠،
جميلة: ١٥٤	٥٢١، ٥٢٠
جميل مردم: ٤٠٤	تنومة: ٣٤٢
الجوف: ١٧، ٢٢٥، ٣٣٤	تهامة: ١٧، ١٨، ٢٠ - ٢٢، ٣٠، ٣١،
جون ترك: ١٤٧	٣٦، ٥٧، ٩٨، ١٠٣، ١٧١،
جيبوتي: ٢٢٨، ٢١٤، ٢٠٢	١٨١، ٢٠٣، ٢٣٢، ٢٥٩ - ٢٦١،
جيزان (جازان): ١٦٢، ١٦٧، ١٧١،	٢٦٥، ٢٦٧ - ٢٦٩، ٢٧٥، ٢٧٩،
١٧٢، ١٧٦، ١٨٠، ١٩٠، ١٩٢،	٢٨١، ٢٨٢، ٢٩٢، ٢٩٤، ٢٩٥،
٢٧٣، ٢٧٧، ٢٨٠، ٢٨١، ٣٠٩،	٣٠٩، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٤٣، ٣٦٥،
٣٥٩، ٣٦٥، ٤٣١	٣٦٨، ٣٧٨، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٩٦،
(ح)	٣٩٨ - ٤٠٠، ٤١٤، ٤٢٢، ٤٢٤،
حائل: ٦٠، ٥٣، ٢٤٥، ٢٥١	٤٢٨، ٤٣١، ٤٦٠، ٤٨٣، ٥٠٠،
حاشد: ٣٣، ١٢٢، ١٢٨، ١٤٣،	٥٤٨
١٦٢، ٣٣٤، ٣٣٥	توفيق بك: ١٣٤
حافظ إسمايل: ٨٣	توفيق الشيشكل: ٤٠٤
حالي: ١٨٢	التيمس: ١٤٠، ١٨٤، ٢٧٩، ٢٩٦،

حضر موت: ١٧، ٣٠، ١٥٧، ٢٨٣،
٢٨٦، ٣٠٦، ٤٥٣، ٤٥٧، ٤٥٨،
٥٢٠

الحضن: ٥٤٩

الحقوة: ٢٧٩

حمد الباسل: ٤٠٧

حمد الشوير: ٣٧٦، ٣٧٧

الحمرة: ٢٨٠

حميد الدين: ٢، ٤، ٧١، ٥٠٥، ٥٠٦

حمير: ٧٤، ٥٥٧

الحواشب: ٢١٣، ٢٨٦، ٢٨٨، ٣٣٢،
٥٢٠

حوث: ٦٨، ٧٤

الحوشى: ٢٨٥

الحوطة: ٢١٣، ٢١٥

الحيمة: ٣٤

(خ)

خالد بن عبد العزيز: ٥٤٦، ٥٥٦، ٥٥٨

خالد بن محمد: ٣٨٢

الخزعة: ٢٥٠، ٢٥٣

خمر: ١٥٧، ١٦١

الخمينين: ٣٣٤

الخوية: ٥٤٩

خوخة: ٢٢٨

خولان: ٧٥، ٨٢، ١٩٥، ٣٥٦، ٥١٧

(د)

دار هيثم: ٥٢٠

الدرب: ٥٢٠

درسم: ١٣٢

الدرجعة: ٢١١

الدرجعة: ٣٣٦

دعان: ٦١، ٨٧، ٩٣، ١١٤، ١٢٧،

١٢٩، ١٣٠، ١٤٣، ١٦٠، ١٦٣،

١٦٨، ١٨٣، ١٨٥، ٢٠٣، ٢٣٢،

٢٣٦، ٤٦٣، ٤٨٣، ٥١٦

الحيش: ١٠٥

الحجاز: ٢١٠، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٥٣،
٣٧٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣٢، ٥٣٣

حجله: ٢٠٣

الحجيلة: ٢٦٠، ٢٦١

الحجرية: ١٧

حجة: ٩٨، ٣٣٥، ٤٧٥، ٥٠٢، ٥٠٠

حجوز: ٩٨، ١٩٥، ٣٣٤، ٣٣٥

الحديدة: ١٢٠، ١٥٤، ١٧٧، ١٧٨،

٢٠٢، ٢٠٣، ٢٣٠، ٢٣٦، ٢٣٨،

٢٥٦، ٢٦١، ٢٦٣، ٢٦٥، ٢٦٧،

١٧١ - ٢٧٦، ٢٧٨ - ٢٨٠،

٢٩٢، ٢٩٣، ٣٠٧، ٣٣٥، ٣٣٦،

٣٥٣، ٣٦٤، ٣٩٧، ٣٩٩، ٤٠٠،

٤٠٤، ٤٠٦، ٤١١، ٤١٣، ٤١٥،

٤١٨، ٤٢١، ٤٤١، ٤٦٠، ٤٧٥،

٥٠٣، ٤٨٣

حراز: ٧٦، ٢٠٣، ٣٦٨، ٣٦٩، ٥١٨،

الحروت: ٥٤٨، ٥٤٩

حرض: ٥٤٨

حسن الإدريسي: ٢٧٩، ٢٨١، ٢٨٢،

٣٠٨، ٣٠٩، ٣٤٤، ٣٦٤، ٣٦٦،

٣٧٧، ٣٩٧، ٥٢٩، ٥٣٠

حسن علي: ٢٢٠

حسين (سيف الإسلام): ٤٥٩

حسين بن علي (الشريف): ٥٤، ٥٥،

٦٠، ٧٠، ٨٩، ١٢٢، ١٣٩،

١٤٠، ١٥٨، ١٧٦، ١٨١، ١٨٦،

١٩٨، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢١٠، ٢١٩،

٢٤٢، ٢٤٦، ٢٥٣، ٣٣٨-٣٤١،

٣٥٤، ٤٦٣

حسين بن عوف: ١٦٧

حسين حلمي (باتشا): ٣٥، ٣٦، ١٣٤،

حسين الكبسي: ٤٦٨، ٤٧٠، ٤٩٩،

٥٠٣، ٥٠٠

حسين مطهر: ٤٨٧

زور وادعة: ٥٤٩	دما: ١٧
زيد بن علي: ٢٩	دمشق: ٥٢٦
الزبدية: ٢٨٠	الدناكل: ٥٢٠
(س)	دومة: ٣٥٧
سالم (الشيخ): ١٨٠	(د)
سانجر: ٢٢	ذباب: ٥٢٠
سافي تروزو مسقل: ٥٦٥، ٥٦٣	ذمار: ٩٨، ٨٢، ٦٨
سحار الشام: ٥٤٩، ٥٤٨	ذو حسين: ٣٥٧، ١٣٨، ١١٨، ٣٨
سمود بن الرشيد: ٦١	ذو محمد: ٣٥٧، ١٣٨، ١١٨
سمود بن عبد العزيز: ٣٨١، ٣٧٨، ٤٣٢، ٣٩٦، ٣٨٢	ذى توت: ٣٧٧
سقطرة: ٢٨٥	(ج)
سليمان (باشا): ١٠٩، ١٦٨، ١٨٦، ١٨٩، ١٨٧	رازح: ٥٤٨، ١٩٦
سليم الجزائري (باشا): ١٣٠، ١٢٩	رأس عصر: ١١٩
سنتحان: ٨٢	راغب بك: ٤٨٢، ٤٨٠، ٤٧٨، ٢٣٦
السنوسية: ٨٩	الراهدة: ٢١١
السودان: ١٩٨، ١٥٥، ٨٩	رؤوف (باشا): ٢٢
السودة: ١٩٢	رايلي: ٣٨٧، ٣٨٨، ٤٠٨، ٤٣٠، ٥٤١
سوريا: ٥٦٨	رجام: ٨٢
سوق سيل: ٢٨٠	رجب (أفندي): ١٥٤
سوق الخميس: ٣٨	رشيد عالي الكيلاني: ٤٥٦
(ش)	رشيد الملوحي: ٤٠٤
شارلس كراين: ٤٦٢	رضا (باشا): ١٢٠، ٧٤
الشام: ٤٦٣، ٥٩، ٤٠	رواندا - أوريندي: ٥٧٢
شباب: ٤٥٧، ٣٣	رومل: ٤٦١
شبة: ٤٥٧، ١٩، ٤٥٩ - ٥٤٨	الرياض: ٥٣، ٥٤، ٦٠، ٣٤٢، ٣٥٨، ٤٠٠، ٤٩٨، ٥٠٠
شفا: ٥٤٨	ريمة: ٢٦٢، ٣٣
الشراعي: ١٦٨	(ز)
شرف الدين (الإمام): ٥١٢، ٧٠	زيد: ٣٧٥، ٣٤٤، ٢٦٧، ٣٨، ٣٠
شريف أبي عريش: ٣١	الزيرى: ٥٠٥
شريف إبراهيم ديوبى: ٥٧١، ٥٧٣	زمان: ٩٥
شعبان: ١١٩	الزهراء: ٢٨٠
الشعيب: ٢٧١	زهران: ٢٠٣، ١٧٠
شفيق: ١٦٦	

- ٣٩٦، ٣٨٨، ٣٨٧، ٣٨٥، ٣٧٥
 ، ٤٢٣، ٤٠٨، ٤٠٧، ٤٠١، ٣٩٨
 ، ٤٣٩، ٤٣٧، ٤٣٢، ٤٣٠، ٤٢٨
 ، ٤٦٦، ٤٦٢، ٤٥٢، ٤٤٢، ٤٤٠
 ، ٤٩٢، ٤٩١، ٤٨٣، ٤٧٥، ٤٦٩
 ، ٥١٩، ٥١٨، ٥١٦، ٥٠٢ - ٤٩٨
 ، ٥٤٣، ٥٣٧، ٥٣٥، ٥٢٥، ٥٢٣
 ٥٧٥، ٥٧٣، ٥٦٩، ٥٦٢

صوت اليمن: ٤٩٧
 الصومال: ٥٢٠

(ض)

الضالغ: ٢٨٦، ٢٧١، ٢٧٠، ٢١١،
 ، ٣٢٧، ٣٢٦، ٣٢٢، ٢٩٤، ٢٨٨
 ٥٢٠، ٤٧٥، ٣٣٢، ٣٣٠، ٣٢٩

الضحى: ٢٨٠
 الضحيانى: ١٥٨
 ضفور: ٣٨
 الضبيعة: ٥٤٨

(ط)

الطاف: ٣٣٦، ٢٥٣، ٢٥١، ٢٥٠،
 ، ٤٣٨، ٤٢٦، ٤٢٣، ٤٢١، ٣٩٨
 ٥٥٨، ٥٤٤

طاهر رجب: ١٠٤

طاهر الشنتى: ١٨٠

طرابلس: ١٤٥، ١٤٤، ١٤١، ١٤٠،
 ، ١٨٤ - ١٨٢، ١٨٠، ١٧٩، ١٧٨
 ٥٢٤

طلعت (بك): ١٠٣، ١٠١، ٩٩،

طه الهاشمى: ٥٧٥، ٥٧٤

طوكيو: ٤٥٦

طويلة: ٩٨

(ظ)

الظاهر: ٥٤٨

(ع)

العبادة: ٥٤٩، ٥٤٨، ٣٧٨، ٣٧٧،
 عبال: ١٢٠

شقرة: ٥٢٠

شكرى القوتل: ٤٢٢

شكيب أرسلان: ٤٠٥، ٤٠٤

شمر: ٢٥٠، ٢٤٧، ٢٤٥، ٢٠٠، ٧٥

شهاب: ٣٢٨

شهارة: ٢٠٦، ١٤٠، ٦٨، ٢٣

شو: ٢٢٤

الشيخ سعيد: ٥٢٠، ٢٠٧، ٧٤، ١٧

الشيخ عثمان: ٥٢٠، ٢١٥، ٢١٤، ٥٧

(ص)

صامطة: ٣٧٧

صبيح: ١٧٢، ١٦٣، ٨٩، ٨٨، ٦٠،
 ، ٣١٠، ٣٠٩، ٢٨١، ٢٧٩، ٢٧٣
 ٣٦٥

الصبيحة: ٥٢٠، ٢٨٨، ٢٨٦، ٢٨٥

الصدانة: ٤٩٧

صرواح: ٣٥٦

صده (صعدا): ٣٤، ٣٠، ٢٩، ١٧

، ٢٩٤، ٢٨٣، ٨٩، ٧١، ٦٨، ٣٨

٣٩٨، ٣٩٧، ٣٨٢، ٣٦٨

صليف: ٤٩٠، ٤٤١، ٢٨٠، ٣٠، ١٩

صمويل مرز: ٣٢٢

صنعاء: ٤١، ٣٨، ٣٤ - ٣١، ١٧

، ٧٧ - ٧٥، ٧٣، ٦٨، ٦٦، ٦٢

، ١١٦، ١٠٧، ٩٨، ٨٦، ٨٥، ٨٢

، ١٢٥، ١٢٤، ١٢١ - ١١٩، ١١٧

، ١٤٦، ١٤٥، ١٤٣، ١٣٩، ١٣٤

، ١٧٤، ١٧١، ١٦٣ - ١٦١، ١٥٢

، ٢٣٣، ٢٠٦، ٢٠٣، ١٩٢، ١٨٤

، ٢٣٤، ٢٣٩ - ٢٣٧، ٢٥٥

، ٢٦٦، ٢٦٥ - ٢٦٣، ٢٦١ - ٢٥٧

، ٢٩٦، ٢٧٧، ٢٧٥، ٢٧٣، ٢٦٩

، ٣١٥، ٣١٠، ٣٠٦، ٣٠٣، ٣٠٢

، ٣٣٤، ٣٣٢، ٣٢١، ٣١٨، ٣١٦

، ٣٥٠، ٣٤٥، ٣٤٣، ٣٤٢، ٣٣٥

، ٣٧١، ٣٧٠، ٣٦٦، ٣٥٨، ٣٥٥

عبد الله الوزير: ٤٠٢، ٣٥٦، ٣٤٢، ٤٢٢، ٤٩٨، ٤٣١، ٤٥٠١، ٥٥٠، ٥٥٨، ٥٥٦، ٥٤٦، ٥٥٥

عبد الله يحيى البلى: ١١٢

عبد المجيد بك: ١٣٤

عبد المحسن الحسنى: ١١٢، ١١٠

العير: ٤٥٨، ٤٥٩

العيسى: ٢٨٠

عيلة: ٣٥٦

عدن: ١٧، ٧٠، ٢٩، ٣٨، ٣٠، ٥١

٥٦ - ٥٨، ٧٠، ١٤٢، ١٥٧

١٦٤، ١٧٣، ١٧٤، ١٩٨، ١٩٩

٢٠٤، ٢٠٦، ٢٠٨، ٢١١

٢١٣ - ٢١٦، ٢٢٥، ٢٢٨، ٢٢٩

٢٣٢ - ٢٣٦، ٢٣٤، ٢٣٨، ٢٥٠

٢٥١ - ٢٦٤، ٢٦٦، ٢٦٩، ٢٧١

٢٧٢ - ٢٧٤، ٢٧٧، ٢٨٠، ٢٨٢

٢٨٤ - ٢٨٦، ٢٩٠، ٢٩٤، ٢٩٧

٣٠٠، ٣٠٦، ٣٢٠، ٣٢٢، ٣٢٥

٣٢٧ - ٣٦١، ٣٦٢، ٣٨٨

٤٠٧، ٤١٠، ٤١٨، ٤١٩، ٤٣٠

٤٣٧، ٤٤٢، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٦٠

٤٩٧، ٤٩٨، ٥٠٣، ٥١٩ - ٥٢١

العدين: ٢١٢

العراق: ٤٠، ٥٣، ١٩٨، ٢٥٣، ٢٩٨

٣٤٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤٣٧، ٤٥٦

٤٦٦ - ٤٦٨، ٥٧٤، ٥٧٦، ٥٧٧

٥٨٠

العسرو: ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦١ - ٣٦٣

٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٩، ٣٧١، ٣٧٤

٣٧٥، ٣٧٩، ٥٣٨

عرو آل مشيخ: ٥٤٨

عزت باشا: ١١٥، ١١٨، ١٢٢، ١٢٤

١٢٥، ١٢٧ - ١٢٩، ١٣٥، ١٣٨

١٤٠ - ١٤٣، ١٤٥، ١٤٨، ١٥٦

١٦٨، ١٦٩، ١٧٢، ٢٢١

عزيز المصرى: ١٢٩، ١٣٠، ١٦٨

عبد الحميد الثانى: ٤٢ - ٤٦، ٤٩، ٥٢، ٨٥، ١١٩، ١٢٨

عبد الحميد الزهراوى: ١٠٢

عبد الحميد سعيد: ٤٠٢

عبد الرحمن بن سمود: ٥٤

عبد الرحمن عزام: ٤٩٩

عبد العزيز آل سعود: ٥٤، ٦٠، ٦١

١٥٨، ١٩٨، ٢٠٠ - ٢٠٢، ٢٠٨

٢١٠، ٢٤٥ - ٢٤٧، ٢٤٩ -

٢٥١، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٨١، ٢٨٢

٢٩٨، ٣١٠، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٤٠

٣٤١، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٨، ٣٤٩

٣٥٤، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠ - ٣٧٠

٣٧٣ - ٣٧٨، ٣٨١ - ٣٨٤

٣٩١، ٣٩٥، ٣٩٧ - ٤٠١، ٤٠٣

٤٠٦، ٤٠٩، ٤١٥، ٤١٧ - ٤٢٦

٤٢٨، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٧، ٤٥٢

٤٦٩، ٤٩٦، ٥٠٠ - ٥٠٢، ٥٢٩

٥٣٢، ٥٣٥، ٥٣٨، ٥٤٥، ٥٤٧

٥٥٦

عبد الكريم (السلطان): ٢١٣، ٢١٤

عبد الكريم الخليل: ٤٦٤، ٤٦٥

عبد الكريم فضل: ٣٢٥

عبد الله (سيف الإسلام): ٤٦٢، ٤٧٠

٤٧١، ٤٨٣

عبد الله باشا: ٣٦، ١٢٨

عبد الله بن حسين العمري: ١٢٩، ٥٧٤، ٥٧٥

عبد الله بن رواحه: ٧٨

عبد الله بن عباس: ٥١١

عبد الله بن عيلروس: ٢١٦

عبد الله بن يافع: ٢١٧، ٢١٨

عبد الله الحسين: ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٠

عبد الله الحمزي: ٣٥٦

عبد الله العرشى: ٣٣، ٣٤، ٢٧٦

٢٩٦

عمران: ١٢٩، ٩٨، ٧٧، ٧٤، ٣٣،
٥١٨، ١٤٧، ١٤٣
عمر طوسون: ٤٠٣
عمر الصبلة: ٣٢٨
العوالق: ٢٨٦
العوزلي: ٣٨٧، ٣٨٥، ٣٦٢، ٢٩٤
عياد: ٤٥٨
عياضه: ١٩

(غ)

غاسباريني: ٣٠٦، ٣٠٤ - ٣٠٢
٥٢٨، ٥٢٧، ٤٥٢، ٣١٩، ٣٠٩
غالب (بك): ١٣٤
غراندلوشيس: ٥٧١
خليفة: ٣٣٦، ٢١
غليوم الثاني: ١٢٨
غمندان: ٢٣٤
غيل مراد: ٤٨٧

(ف)

فؤاد (الملك): ٤٠١
فرحان بن مشهور: ٣٨٣
فرساي: ٢٢٧، ٢٢٥
الفرع: ٣٥٧
فرنسا: ٢١٥، ٢١٤، ١٩٨، ٥٦، ٤٢
٢٢٨، ٢٢٦، ٤٠٩ - ٤١١، ٤٢١
٤٣٣، ٥٦٦، ٥٦٧
فريد (باشا): ١٣٤
فضل: ٢٨٥، ٥٢٠
القضيل الورتلاني: ٤٩٨
فهد بن زعير: ٣٦٥
فيصل بن تركي: ٣٧٩، ٣٨١
فيصل بن الحسين: ١٧٠، ١٧١، ٢٤٧،
٢٥٤
فيصل بن سعد: ٣٨٢
فيصل بن عبد العزيز: ٣٨١، ٣٧٨،
٣٨٢، ٣٩٦، ٤١٤
فيصل الدويش: ٣٨٣
فيضا: ٥٤٩

عسير: ١٧، ٣٢، ٦٠، ٨٨، ٨٩، ٩١،
٩٢، ٩٩، ١٠٣، ١٠٦، ١٠٨،
١٠٩، ١١٤، ١٢٣، ١٢٤، ١٣٩،
١٥٧، ١٦١ - ١٦٦، ١٦٨، ١٦٩،
١٧١، ١٧٣، ١٧٤، ١٨٠ - ١٨٦،
١٨٩ - ١٩٥، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٢،
٢١١، ٢١٤، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢٥،
٢٢٩، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٥٠،
٢٧٥، ٢٧٨ - ٢٨٣، ٢٩٥، ٣٠٩،
٣١٠، ٣٤٢، ٣٤٤، ٣٥٨، ٣٦٥ -
٣٦٩، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٧، ٣٧٨،
٣٨٠، ٣٨٢، ٣٩٢، ٣٩٦، ٣٩٧،
٤٠٠، ٤٢٢ - ٤٢٤، ٥٢٩، ٥٣٠،
٥٤٤، ٥٣٨

عشارة: ٣٣

العشيري: ١٦٧

عصب: ١٧٤، ٤٦٠

العصبات: ٣٣٥

عصمت باشا: ١٣٠

عفيف الصلح بك: ٤٠٤

عقبة رفاة: ٥٤٨، ٥٤٩

عقبة نبوة: ٥٤٩

علوي بن حسن الجفري: ٣٢٥

على الإدريسي: ٢٨١، ٢٧٨

على بن أحمد: ٢٠٤، ٢٠٧

على بن الحسين: ٢٥٢ - ٢٥٤

على بن مانع: ٢٨٧

على بن محمد الجفري: ٢٠٤

على رضا العلوي: ٣١٣، ٣١٤

على الكمراني: ٢٠٤

على سعيد باشا: ١٠٨، ١٠٩، ١٩١،

٢١١ - ٢١٣، ٢٢٥، ٢٢٩، ٢٣٢،

٢٣٣، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٤٤، ٢٩٥،

٥١٩، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٥

على ناصر القردعي: ٤٩٩

عنان: ٢٨٣، ٥٠١، ٥٣٢، ٥٣٣

٢٠٨ - ٢١٨ ، ٢٢٠ ، ٢٢٥ ، ٢٢٨ ،
٢٢٩ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ،
٢٨٨ ، ٢٩٤ ، ٣٢٠ ، ٣٢٥ ، ٣٦١ ،
٤٩٣ ، ٥١٩ - ٥٢٣ ، ٥٢٥ ،
لطفى فكرى (بك) : ١٣٢
الحمية : ٣٣ ، ١٩٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٦ ،
٢٠٧ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٣٠ ، ٢٥٦ ،
٢٦٠ ، ٢٦٧ ، ٢٧٥ ، ٢٨٠ ، ٣٦٣ ،
٣٩٧

الليت : ١٢٢
ليج اندراكه مامسى : ٥٦٣ ، ٥٦٥
ليوبولد الثالث : ٥٧١

(م)

مأرب : ٣٨ ، ٥٧٤
مالطه : ٤٥٥
ماوية : ١٧ ، ٢٠٣ ، ٢١٠ ، ٢١٢ ،
٢٢٩ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٣٢٧ ، ٣٢٥ ،
٣٢٨
مبارك بن الصباح : ٢٠١
متته : ١١٩
المتوكل إسماعيل : ٣٠
المجهالة : ٥٢٠
المحاط : ٥٢٠
محسن بن أحمد : ٥١٢
محسن بن علي (السلطان) : ٢٩١ ، ٢٩٠ ،
محمد (سيف الإسلام) : ٤٤١ ، ٤٤٢
محمد بن عبد العزيز : ٣٨٢ ، ٤٣٢
محمد بن ماضى : ٤٣١
محمد توفيق : ١٦٧ ، ٢٣٣
محمد حسن : ٤٩٨
محمد وإغب بك : ١٦٧ ، ٥٣٧ ، ٥٤١ ،
٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٧١ ،
٥٧٣
محمد الرشيد : ٥٣
محمد زيد : ٢٦٤
محمد عبد الله : ١٠١ ، ١٠٢

ليبى : ٤٥٧

(ق)

القابل : ٧٥
القاطف : ٦١
القاهرة : ٤٩٨ ، ٥٠١ ، ٥٢٦
القحرى (القهراء) : ١٢٣ ، ٢٦١ ،
٢٦٢ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٩ ، ٢٧٣ ،
قحطان : ٥٤٩
القسطنطينية : انظر استانبول
قسطنطين ينى : ٣٣٩
القصيم : ٥٣ ، ٦٠
قطر : ٥٣٢ ، ٥٣٣
قطيبي : ٣٢١
القطيب : ٢٧١
قمطبة : ٢٠٣ ، ٢١٠ ، ٢٤٨ ، ٣٢١ ،
٣٢٢ ، ٣٢٧ ، ٣٣٣
قفلة شمر : ٧٥
قفلة علر : ١٧ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٣٣٥
القياصرة : ٢٠٤
قمران : ٢٨٠ ، ٣٣٦ ، ٤٠٨ ، ٤٧١ ،
قملان : ١١٩
قفلة : ١٧١ ، ١٧٦ ، ٢٥٣ ، ٢٨١ ،
فصل الأول : ٥٧٤
(ك)
كابينست (الكونت) : ٥٩
كارل تويتشل : ٤٦٢
كامل (بك) : ٨٧
كدمة الأصلع : ٥٢٠
الكفرة : ٨٩
كوكبان : ٣٣
الكونغو البلجيكية : ٥٧٢
الكويت : ٨٩ ، ٢٥١ ، ٢٥٣ ، ٥٣٢ ،
٥٣٣
كيرزون : ٥٩
(ل)
لبنان : ٥٦٨
لحج : ٣٠ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ١٨٥ ، ٢٠٤

المقطم: ١٤٥	محمد علي الأمل: ٨٦
المكارة: ٣٤	محمد علي باشا: ١٠٤، ٨٧، ٥٦، ٣٠، ١٠٥، ١٥٤، ١٢٥، ١٢١، ١١٤، ١٠٥
مكسويل: ٢١٤	١٨٩، ١٧٦، ١٦٧
المكلا: ٥٣، ٢٨٦	محمد علي الشريف: ٢٠٤
مكياهو: ٢٤٩	محمد علي علوية (باشا): ٤٢٤، ٤٠٤
مكة: ٥٣١، ٥٢٩	محمد علي علوي (بك): ١٧٩ - ١٨١
مناخة: ١٩، ١٦، ٩٨، ١٢٠، ١٦٠، ٢٠٣	محمد القاسم (الإمام المؤيد): ٣٠
النار: ١٤٥، ١٥٣، ١٩٣، ١٩٥، ٣١٣	محمد ناصر (باشا): ٢٠٤
منيه: ٥٤٨	محمد يحيى: ١٦٤، ١٨٧، ١٩٢، ٣١٩
المتفق: ٦١	عمود أسعد (أفندي): ١٣٤
المنصور: ٣٣ - ٣٥، ٦٦ - ٦٨، ٧١، ١٥٩، ٧٣	عمود الثاني: ٤٣
المهدي: ٩٢، ٩١	عمود نديم (بك): ١٣١، ١٥٤، ١٩٢، ٢٠٩، ٢٠٤، ٢٠٣، ١٩٥، ١٩٢
الموسم: ٥٤٨، ٥٤٩	٢٦٤، ٢٦٣، ٢٦٠، ٢٣٧ - ٢٣٣
ميدى: ١٧، ١٦٩، ١٧٦ - ١٧٨، ١٨٠، ١٨١، ١٩٢، ٢٨٠، ٢٨٢، ٣٠٩، ٣٦٥، ٣٦٤، ٣٧٠، ٣٩٧، ٤٢٧، ٥٤٨	غدا: ١١، ٣٠، ٣١، ٣٨، ٢٠٣
المير: ٥٤٨	٥٢٠، ٣٤٤
(ن)	مدحت (باشا): ٥٣
نامق (بك): ٣٥	مدحت البيطار: ٤٠٤
نجد: ٢٠٠، ٢١٠، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٨، ٢٥٢، ٣٤١ - ٣٤٤، ٣٨٢، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣٢، ٥٣٣	مدغشقر: ٢١٤
نجران: ١٧، ٣٨، ٣٤٤، ٣٥٧، ٣٦٧، ٣٦٨ - ٣٧٠، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٨ - ٣٨٢، ٣٨٤، ٣٩٢، ٣٩٦، ٣٩٨، ٤٠٠، ٤٢٢، ٤٢٤، ٤٢٥، ٥٤٤، ٥٤٧، ٥٤٩	المرأوة: ٢٨٠، ٣٣٦
النحاس باشا: ٤٦٨، ٤٩٠	مروان: ٥٤٨، ٥٤٩
نشور: ٣٦٨	مريضه: ٥٤٨
نصر بن شافق: ٢١١، ٢١٢، ٢١٧، ٢١٨، ٣٣٣، ٣٢٢، ٣٣٣	المسارحة: ٣٣٤
النعمان: ٥٥٥	مصر: ٤٠، ٥٦، ٩١، ١٠٧، ١٠٨، ١٦٨، ١٧٣، ١٩٨، ٢١٠، ٢١٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١

يحيى (الإمام): ١٢، ١١، ٣، ٢،
٦٠، ٥٥، ٤٠، ٣٩، ٢٤، ٢٢، ١٦
٨١، ٧٣، ٧١، ٧٠، ٦٨، ٦٦، ٦٥
٨٧، ٨٨، ٩٠، ٩٣، ٩٥، ٩٨
١٠٥، ١٠٧، ١١٢، ١١٤، ١١٧،
١٢٠، ١٣١، ١٣٥، ١٣٧، ١٣٩،
١٤١، ١٤٧، ١٥٧، ١٥٩، ١٦٢،
١٦٤، ١٦٩، ١٧٦، ١٩٣، ٢٠٠،
٢٠٣، ٢٠٥، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢٢١،
٢٢٦، ٢٢٨، ٢٤٩، ٢٥٤، ٢٥٨،
٢٦٠، ٢٦٦، ٢٦٨، ٢٦٩،
٢٧١، ٢٧٩، ٢٨٢، ٢٨٨، ٢٨٩،
٢٩٥، ٢٩٧، ٢٩٩، ٣٠٤، ٣١٠،
٣١٤، ٣١٦، ٣١٨، ٣٣٠، ٣٣٧،
٣٤٣، ٣٥٥، ٣٥٨، ٣٦٢، ٣٧٣،
٣٧٧، ٣٨١، ٣٩٥، ٣٩٨،
٤٠٧، ٤١٥، ٤٢٣، ٤٢٥، ٤٢٨،
٤٣٠، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٥، ٤٤٦،
٤٤٨، ٤٥٣، ٤٥٥، ٤٥٩، ٤٦١،
٤٨٥، ٤٨٨، ٤٩٢، ٤٩٤، ٤٩٨،
٥٠٢، ٥٠٧، ٥١٠، ٥١٦، ٥١٩،
٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٩، ٥٣٥، ٥٣٨،
٥٤٠، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٧، ٥٥٦،
٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦٣، ٥٦٦، ٥٦٧،
٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٤، ٥٧٦، ٥٧٧

يحيى بن علي الزبيري: ٣٣٩

يحيى بن محمد الأرياني: ٣٢٩

يحيى زكريا: ١٦٤

يحيى علي: ٢٦٠

ينبع: ٢٥٥

يوسف باشا: ١٣٤، ١١٣

النمسا: ٣١٦

(هـ)

هادي الهايج: ٢٧٩

هاردينج: ٢٢٤

هاشم الأتاسي: ٤٠٥

هاملتون: ٤٥٧، ٤٥٨

هانز هلفرتز: ٣١٥، ٤٥٧، ٤٨٢،

٤٩٢

همدان: ٣٣

همدان بن زيد: ٥٤٨-٥٥٠

مولندا: ٥٥٩، ٥٦٠-٥٦٢

هيس: ٢٨٥

هيلاتاسي: ٥٦٣

(و)

واللة: ٥٤٨، ٥٤٩

وادعة ظهران: ٥٤٩

وادي بيهان: ١٧

وادي غلاب: ١٧

وعار: ٥٤٨، ٥٤٩

وعلان: ٥٤٩

الوعيدات: ٢٨٠

وليم ادي: ٤٦١

وليم ولتن: ٢١٥

ويغل: ٧٣

(ي)

ياقغ السفلى: ٣٠، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٩٠

ياقغ العليا: ٢٨٥، ٢٩٠

يام: ١٧، ٧٤، ٣٥٧، ٣٦٧-٣٦٩،

٣٧٣، ٣٧٩، ٤٤٧-٥٥٠

يحيى: ٣٣٣

الفهرس

صفحة

١	تقديم الأستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم
٥	مقدمة الطبعة الرابعة
٧	مقدمة الطبعة الثالثة
١٠	مقدمة الطبعة الثانية
١١	مقدمة الطبعة الأولى

القسم الأول

تمهيد في جغرافية اليمن وتاريخه وأحواله الاجتماعية

١٦	أهمية التعريف باليمن
١٦	جغرافية اليمن
٢٠	الحالة الاجتماعية
٣٦	المذهب الزيدى
٢٩	الأتراك العثمانيون في اليمن قبل الإمام يحيى
٣٣	عهد الإمام المنصور
٣٩	طبيعة الحكم العثماني لليمن
٤٣	سياسة عبد الحميد الثاني الإسلامية
٤٥	الانقلاب العثماني (١٩٠٨) وأثره في اليمن
٥٣	الأوضاع في الجزيرة العربية وعلاقتها باليمن

القسم الثاني

اليمن تحت الحكم العثماني

(١٩٠٤ - ١٩١٨)

الباب الأول

الإمام يحيى منذ توليه الإمامة حتى عقد صلح « دعان »

١٩٠٤ - ١٩١١

الفصل الأول : بيعة الإمام يحيى بالإمامة :

٦٥	مولده ونشأته
٦٧	مبایعته بالإمامة
	الفصل الثاني : علاقة الإمام يحيى بالعثمانيين بعد توليه الحكم :
٧٣	ثورته ضد الترك وحصار صنعاء سنة ١٩٠٥
٧٥	حروب فيضى باشا لفض الحصار
٧٧	المفاوضة مع الإمام
٨١	تجدد الثورة وحضور وفد مكة إلى اليمن
٨٥	الرسل اليمنيون إلى السلطان العثماني

صفحة

الفصل الثالث : أحداث اليمن بعد ثورة سنة ١٩٠٨ :

٨٨	ظهور محمد الإدريسي في عسير
٩٠	الأوضاع الداخلية العامة
٩٣	موقف الرأي العام التركي بعد سنة ١٩٠٨ من قضية اليمن
٩٧	موقف الدولة الرسمي بعد سنة ١٩٠٨
١٠١	قضية اليمن في مجلس المبعوثان
١٠٤	لمجدد الثورة في اليمن
١١٤	أحداث الثورة وحصار صنعاء سنة ١٩١١
١١٨	حملة عزت باشا

الباب الثاني

الحكم العثماني منذ عقد الصلح مع الإمام حتى نهاية الحرب العالمية الأولى

١٩١٨ - ١٩١١

الفصل الأول : مقدمات الصلح :

١٣٧	دور عزت باشا ورجاله في إتمام الصلح
١٣١	موقف العثمانيين عامة من مفاوضات الصلح
١٣٦	موقف الإمام يحيى
١٣٩	العوامل المساعدة في عقد الصلح
١٤١	كيف توصل عزت باشا إلى عقد الصلح ؟
	الفصل الثاني : صلح دعان ونتائجه :
١٤٣	عقد الصلح والتعليقات المصاحبة له
١٤٩	أهمية الصلح
١٥٣	النتائج العامة للصلح
	الفصل الثالث : علاقة الإمام بالإدريسي بعد عقد الصلح :

١٦٣	تطور نفوذ الإدريسي في عسير
١٦٦	علاقة الإدريسي بالعثمانيين
١٧١	اتصال الإدريسي بالعثمانيين
١٧٥	أسباب الاتصال
١٧٩	كيفية الاتصال ونتائجه
١٨٣	اختلاف موقف الإمام
١٨٦	موقف الإدريسي من الإمام والعثمانيين بعد الصلح
	الفصل الرابع : جنوب غرب الجزيرة العربية أثناء الحرب العالمية الأولى :
١٩٨	موقف تركيا وإنجلترا من الجزيرة العربية عند قيام الحرب
٢٠٢	القوى المختلفة في جنوب غرب الجزيرة وعلاقة بعضها ببعض
٢٠٩	هجوم الأتراك على المحميات
٢١٥	موقف السلاطين والمشايخ من القوى المحاربة
٢٢٠	الأوضاع في عسير بعد قيام الحرب

صفحة	
٢٢٩	انسحاب الأتراك العثمانيين من المنطقة
٢٢٢	موقف الإمام عند الانسحاب

القسم الثالث

اليمن بعد الاستقلال
١٩١٩ - ١٩٤٨

الباب الأول تدعيم الاستقلال ١٩١٩ - ١٩٣٤

	الفصل الأول : نتائج الحرب العالمية الأولى في الجزيرة العربية :
٢٤٤	أحوال الجزيرة العربية بعد جلاء الترك
٢٤٩	الحرب في شمال الجزيرة العربية ونتائجها
٢٥٥	القوى في الجنوب وطبيعة العلاقة بينها
٢٥٨	بعثة جيكونب إلى اليمن
٢٦٥	نتائج البعثة وأثارها
	الفصل الثاني : العلاقة بين الإمام والأدارة وإنجلترا حتى سنة ١٩٢٧ :
٢٧٦	العلاقة بين قوى الجنوب بعد تسليم الحليدة للإدرسي
٢٧٨	قيام الحرب بين الإمام والأدارة
٢٨١	اتجاه الإدارة إلى ابن سعود
٢٨٢	بداية العلاقة المباشرة بين الإمام وإنجلترا
٢٨٤	علاقة إنجلترا بمنطقة الجنوب
٢٩٨	بعثة كلايتون إلى الإمام ونتائجها
	الفصل الثالث : العلاقة بين الإمام وإيطاليا :
٣٠٤	عقد المعاهدة اليمنية الإيطالية
٣٠٥	تطور العلاقات اليمنية الإيطالية حتى عقد المعاهدة
٣٠٨	أثر المعاهدة على علاقة الإمام بالأدارة
٣١٠	أثر المعاهدة على علاقة الإمام بإنجلترا
٣١٣	نتائج المعاهدة بالنسبة لإيطاليا واليمن
٣١٩	حوادث سنة ١٩٢٨ على الحدود الجنوبية
	الفصل الرابع : تطور العلاقة بين الإمام يحيى والملك عبد العزيز بن سعود بعد معاهدة مكة سنة ١٩٣٦ :
٣٣٧	بداية العلاقة بين الملكين
٣٤٢	إعلان الحماية السعودية على عسير وأثر ذلك على العلاقات
٣٤٣	تبادل الوفود بين البلدين

صفحة

الإمام والاتحاد السوفيتي	٣٥٠
أحوال الإمام بعد حوادث سنة ١٩٢٨	٣٥٤
حادثة جبل « العرو » سنة ١٩٣١ على الحدود اليمنية السعودية	٣٥٨
مفاوضات اليمن مع إنجلترا والسعودية	٣٦١
ثورة الأدوية	٣٦٤
النزاع حول نجران	٣٦٧
المفاوضات اليمنية السعودية في صنعاء	٣٧٠
مؤتمر أمبسا	٣٧٧
الفصل السادس : الحرب اليمنية السعودية :	
قيام الحرب والعوامل التي أثرت في سيرها	٣٨١
معاهدة صنعاء سنة ١٩٣٤ بين الإمام وإنجلترا	٣٨٥
أحداث الحرب اليمنية السعودية	٣٩٥
موقف العالم العربي من الحرب اليمنية السعودية	٤٠١
موقف الدول العربية من الحرب اليمنية السعودية	٤٠٦
مظاهر التنافس بين إنجلترا وإيطاليا	٤١٣
الصالح ومعاهدة الطائف بين اليمن والسعودية	٤٢١

الباب الثاني

الإمام وينشاء اليمن الحديث

١٩٣٤ - ١٩٤٨

الفصل الأول : مظاهر سياسة الإمام الخارجية :

علاقة الإمام بجاراته بعد معاهدتي سنة ١٩٣٤	٤٣٠
ظاهرة العزلة	٤٣٦
العزلة الاقتصادية ومظاهرها	٤٤١
مظاهر التنافس الدولي في اليمن حتى نهاية الحرب العالمية الثانية (١٩٣٤ - ١٩٤٥)	٤٥١
علاقة الإمام بسائر الدول العربية	٤٦٢
الفصل الثاني : مظاهر سياسة الإمام الداخلية :	
النظم الإدارية	٤٧٢
ظاهرة الرهائن	٤٩٠
نهاية حكم الإمام	٤٩٦
الخاتمة	٥٠٦

الملاحق

صفحة

- ١ - كتاب الإمام يحيى إلى وفد مكة من قبل السلطان العثماني (١٩٠٧) ... ٥١٠
- ٢ - نص شروط الاتفاق الذي تم بين الإمام يحيى واللواء أحمد عزت باشا (المعروف باتفاق «دحان») (١٩١١) ٥١٦
- ٣ - خطاب على سعيد باشا في الحج إلى القائد العثماني أحمد توفيق باشا في صنعاء (١٩١٨) ٥١٩
- ٤ - الخطاب الموجه من اللواء على سعيد باشا إلى اللواء حسين باشا بصنعاء (١٩١٨) ٥٢٣
- ٥ - المعاهدة اليمنية الإيطالية (١٩٢٦) ٥٢٦
- ٦ - معاهدة مكة المكرمة بين الملك عبد العزيز آل سعود وبين الحسن الإدريسي (١٩٢٦) ٥٢٩
- ٧ - معاهدة جدة بين بريطانيا والملك عبد العزيز آل سعود ملك الحجاز ونجد وملحقاتها (١٩٢٧) ٥٣٢
- ٨ - معاهدة صنعاء بين المملكة المتوكلية اليمنية والاتحاد السوفيتي (١٩٢٨) ٥٣٥
- ٩ - معاهدة «العرو» بين المملكة المتوكلية اليمنية والمملكة العربية السعودية (١٩٣٢) ٥٣٨
- ١٠ - المعاهدة اليمنية البريطانية (١٩٣٤) ٥٤٠
- ١١ - معاهدة الطائف بين المملكة المتوكلية اليمنية والمملكة العربية السعودية (١٩٣٤) ٥٤٤
- ١٢ - المعاهدة اليمنية الهولندية (١٩٣٣) ٥٥٩
- ١٣ - المعاهدة اليمنية الأثيوبية (١٩٣٥) ٥٦٣
- ١٤ - المعاهدة اليمنية الفرنسية (١٩٣٦) ٥٦٦
- ١٥ - المعاهدة اليمنية البلجيكية (١٩٣٦) ٥٧٠
- ١٦ - المعاهدة اليمنية العراقية (١٩٣٠) ٥٧٤
- ١٧ - وثيقة انضمام الإمام يحيى إلى معاهدة «الأخوة العربية والتحالف» بين المملكة العربية السعودية والمملكة العراقية ٥٧٦
- المراجع ٥٨٣
- ملاحظات خاصة بالمراجع ٥٩٠
- الفهارس ٥٩٧
- الكشاف العام ٥٩٩

صدر للمؤلف

- ١ - تكوين اليمن الحديث ؛ اليمن والإسلام يحيى ؛ ١٩٠٤ - ١٩٤٨ م .
أربع طبعات : ١٩٦٣ ، ١٩٧٠ ، ١٩٨٤ ، ١٩٩٣ .
- ٢ - الفتح العثماني الأول لليمن ؛ ١٥٣٨ - ١٦٣٥ م .
أربع طبعات : ١٩٦٩ ، ١٩٧٤ ، ١٩٧٧ ، ١٩٩٢ .
- ٣ - نصوص يمنية عن الحملة الفرنسية على مصر .
طبعتان : ١٩٧٤ ، ١٩٨٩ .
- ٤ - مجلة الحكمة البيانية (١٩٣٨ - ١٩٤١) وحركة الإصلاح في اليمن .
طبعتان : ١٩٧٦ ، ١٩٨٨ .
- ٥ - العمليات البحرية البريطانية ضد اليمن إبان الحكم التركي ؛ ١٩١٤ - ١٩١٩ .
طبعة واحدة : ١٩٨١ .
- ٦ - وثائق يمنية ؛ دراسة وثائقية تاريخية ؛ نشر وتعليق .
طبعتان : ١٩٨٢ ، ١٩٨٥ .

رقم الإيداع ٨٢٨٤ لسنة ١٩٩٣

الترقيم الدولي

I.S.B.N

977 — 00 — 5675 — 8



٩٣٢٧٠٦ ت

توزيع
دار الأمين للنشر والتوزيع
ت : ٣٥٥٨٤٦١